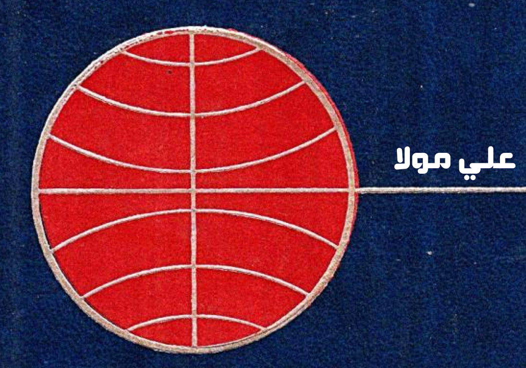
بيير رينوفان و جان باتيست دوروزيل

مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية



علي مولا

منشورات بحر المتوسط و منشورات عويدات

بيروت - باريس





مدخل
إلى
تاريخ العلاقات الدولية



بيير رينوفان
و
جان باتيست دوروزيل

مدخل
إلى
تاريخ العلاقات الدوليّة

قدم له
الدكتور نور الدين حاطوم
رئيس قسم التاريخ في جامعة دمشق

ترجمة
فايز كم نقش

منشورات بحر المتوسط و منشورات عويدات
بيروت - باريس   بيروت - باريس

الطبعة الثالثة ١٩٨٩

تمهيـــد

بقلم
الدكتور نور الدين حاطوم
رئيس قسم التاريخ في جامعة دمشق

يسرني ان اقدم لقراء العربية كتاب « مدخل الى تاريخ العلاقات الدولية » من تأليف الأستاذين بيير رينوفن وجان باتيست دوروزيل وترجمة السيد فائز كم نقش .

والكتاب ثمرة تجربة مديدة في جامعة السوربون ومعهـــد العلوم السياسية بباريس . فقد قضى الاستاذ رينوفن الشطر الكبير من حياته الحافلة بالبحث والتدريس والتأليف في مادة التاريخ السياسي ، واستطاع بعد هذه التجربة ان يصدر تحت ادارته وبتعاونه الوثيق مع زملائه وحمل القسط الاكبر من العبء ان يصدر سلسلة « تاريخ العلاقات الدولية » في ثمانية مجلدات هي من اوثق وأهم الكتب التي صدرت في هذا الحقل حتى الآن .

ولقد شاء الاستاذ رينوفن ان يتوج هذه السلسلة بدراسة شاملة للعمل السياسي وتاريخ العلاقات الدولية فأصدر في العام ١٩٦٤ كتاب « مدخـــل الى تاريخ العلاقات الدولية » .

وقد نشر هذا الكتاب بعد ظهور السلسلة مع انه مدخل لها . ولا شك في ان الاستاذ رينوفن قد اراد من ذلك ان تنضج دراسته مع الزمن وطول التجربة ليخرجها اخراجاً أصيلاً وبديعاً . ولقد رمى منها الى هدفين : الأول ان تكون هذه الدراسة شاملة للأحداث التاريخية التي عرضها في المجموعة، ليستشهد بما يهمه منها في شرح نظرياته ؛ والثاني ان يعرض الحوادث الواقعية وتعقيدها ليفسرها بفكره الواضح وقلمه السهل ليفهمها القارىء حق الفهم ويستوعبها حق الاستيعاب، ومن ثم ينتقل الى عالم النظرية ليشرف على الحوادث من علٍ ويختار منها ما يريد لتأييد هذه الفكرة او تلك .

والكتاب في هذا المعنى يصلح لأن يكون مدخلاً وختاماً لتاريخ العلاقات الدولية . فهو مدخل من حيث يعرّف بعناصر العلاقات الدولية ، وختام من حيث يستشف حوادثها وارتباطها ببعض وتأثرها بالقوى العميقة المسيرة لها .

والكتاب يتألف من قسمين: القسم الأول ويتناول القوى العميقة على اختلافها من طبيعية وبشرية وعاطفية واقتصادية وما لها من نشاط محرك للحوادث الدولية ، وقد ألف هذا القسم الاستاذ رينوفن بنفسه .

والقسم الثاني ويتناول رجل الدولة بشخصه ومذهبه وآرائه ودوره الفاعل في خلقها وتدبرها ومواقفه التاريخية حيال المصلحة القومية ومدى التفاعل التبادل بينه وبين القوى العميقة الى ان ينتهي به السير الى العزم النهائي الذي يعين أهدافه وخط سلوكه . وقد ألف هذا القسم الاستاذ دوروزيل تلميذ رينوفن وخلفه في تدريس العلاقات الدولية في جامعة السوربون .

ومن حسن الحظ ان يسترعي كتاب « مدخل الى تاريخ العلاقات الدولية » اهتمام دار « منشورات عويدات » فتقدر قيمته فتعهد الى السيد فائز كم نقش ترجمته ونقله الى العربية وقراء العربية .

وقد استطاع المترجم السيد فائز بما أوتيه من سداد في الرأي ومعرفة باللغة الفرنسية ان ينفذ الى اعماق الكتاب ويحيط بأفكاره ويستوعب نظرياته ويخرجها من بعد اخراجاً عربياً سليماً وواضحاً ومقبولاً .

واني اذ اشكر المؤلفيْن والناشر والمترجم على الجهود الموفقة التي بذلوها لاصدار هذا السفر الانشائي الكبير باللغة الفرنسية واللغة العربية ، لآمل ان يفيد منه الشباب العربي الفائدة المرجوة فيدخل في افكاره عنصراً ثقافياً من النوع الممتاز في حقل التاريخ والسياسة . والله الموفق .

الدكتور نور الدين حاطوم

دمشق ٢٠ - ٣ - ١٩٦٧

مُقَدِّمَة

ترتبط دراسة العلاقات الدولية خاصة بتحليل وتفسير العلاقات بين الجماعات السياسية المنظمة في اطار اقليم ما ، وأعني العلاقات بين الدول . نعم ، ان علينا ان تأخذ بعين الاعتبار العلاقات القائمة بين الشعوب وبين الاشخاص الذين يؤلفون هذه الشعوب ، كتبادل المنتجات والخدمات وتداول الافكار ومجموعة المؤثرات المتقابلة بين اشكال المدنية ومظاهر العطف أو النفور . لكنها تتحقق من ان هذه العلاقات نادراً ما يمكن فصلها عن العلاقات القائمة بين الدول : فالحكومات في الغالب ، لا تلقي الحبل على الغارب لهذه العلاقات بين الشعوب ، بل تخضعها لتنظيمات وقيود ، سواء في حركة البضائع والرساميل أو حركات الهجرة أو حتى في مسرى الأفكار . وهي قادرة بأساليب اخرى على توجيه التيارات العاطفية . وليست النتيجة الأكثر تواتراً لهذه التدخلات تضييق العلاقات القائمة بين المبادهات الفردية او تخفيف حدتها فحسب ، بل انها تعدل كذلك من طبيعتها . فلو تُركت هذه العلاقات وشأنها ، لكانت قادرة احياناً على ان تقيم بين الافراد عامل تكافل ، أقلّه ، ان لا تجرّ الخصومات بين هذه المصالح الفردية في اغلب الاحيان الى عواقب سياسية مباشرة . لكنها ، حينما تخضع للتنظيم من قبل الدول ، تصبح عامل مساومات أو مجادلات بين الحكومات . وعليه ، فان فعل الدول هو الكائن « في صميم العلاقات الدولية » . ذلك هو الاطار العام الذي حددناه لأنفسنا هنا[1] .

يدرس التاريخ الدبلوماسي في هذه العلاقات ، مبادهات الحكومات أو

---

(١) وهو الاطار الذي تبناه كذلك ريمون آرون في كتابه : سلم وحرب بين الأمم . ص ١٧ . المؤلف

تصرفاتها وقراراتهـــا ، كما يدرس نواياها كلما وجد الى ذلك سبيلا . ان هذه الدراسة ملزمة ، لكنها ابعد من ان تكون كافية لايراد عناصر التفسير . فلكي نفهم الفعل الدبلوماسي ، يتوجب علينا ادراك المؤثرات التي وجهت سياقه . ان الظروف الجغرافية والحركات السكانية والمصالح الاقتصادية والماليـــة وملامح العقلية الجماعية والتيـــارات الكبرى العاطفية ، هي القوى العميقة التي تشكل اطار العلاقات بين المجموعات البشرية وتحدد الجانب الاوسع من عقليتهـــا . ولا يستطيع رجل الدولة ان يغفلها في قراراته او في مشاريعه . انه يتأثر بها فيلتزم التحقق من الابعاد التي تفرضها على فعله . لكنه قد يحاول تعديل حركة هــذه القوى واستخدامها لغاياته الخاصة اذا ما كان موهوباً أو كان ذا طبع حازم أو مزاج حاد يحملانه على تخطي هذه الحدود . وهو قادر على تحسين استثمار المرافق الطبيعية بالسياسة الاقتصادية . وقد يحاول التأثير على الشروط السكانية فيبذل الجهد في توجيه ميول العقلية الجماعية عن طريق الصحافة والمدرسة وقد لا يتردد في بعض الحالات عن اتخاذ المبادهات التي تثير في الرأي العام اندفاعاً حماسياً . فدراسة العلاقات الدولية دون مراعـــاة عميقة لمدارك رجل الدولة الشخصية ولأساليبه وانفعالاته العاطفية ، يعني اهمال عامل هام وجوهري احياناً .

وهكذا ترتسم الخطوط العامة لكتابنا .

لقد درسنا من جهة كيف ظهر اثر القوى العميقة فعلياً في العلاقات الدولية منذ اكثر قليلاً من قرن ، ونعني منذ ان امتدت التحولات الاقتصادية والحركات السكانية « الديموغرافية » الكبرى ، ومنذ ان تبلورت اشكال الاحساس القومي وتركزت بحماس فريد. ولقد عملنا على ان ندلـّـل بالأمثلة على حركة هذه القوى وان نعين مصاعب شرحها ونقوّم مدى هذه المؤثرات متخذين ابحاثنا الشخصية كقاعدة ، اضافة الى النتائج المتحصلة حتى الآن عن البحث التاريخي .

وتفحصنا من جهة اخرى ، بواسطة تحليلات مقارنة ، الدور الحقيقي الذي لعبته في بعض المناسبات ، شخصية رجل الدولة وافكاره . ما هو المفهوم الذي أوجده للمصلحة القومية ؟ كيف يمكن لعقليته ومزاجـه ان يفسرا سياسته ؟

ما هي الظروف التي رافقت اتخاذ قراراته ؟ وعلينا اضافة الى ذلك ، ان نعمل على تفهم نوعية السلوكيات الايجابية التي تمارس القوى العميقة بواسطتها دفعها على رجل الدولة وكيف يحاول هذا تعديلها .

وفي كلتا الحالتين ، كان جل همنا ، اقتراحُ نهـــج مقرّب وفي الوقت ذاته ، كشف النتائج المكتسبة في هذا المضمار من البحث ، والفجوات القائمـــة فيه . اردنا لهذا الكتـــاب ، ان يكون نقطة ارتكاز للباحثين الذين ينخرطون في الدراسة التاريخية . ولقد اقمنا انفسنا في هذا المدى التاريخي لأننـا مستطيعون بذلك ، التصرف بقاعدة وثائقية كانت ستنقصنا لو اننـا شمّلنا مقصدنا المظاهر المعاصرة الفورية .

كذلك يستحسن اعطـــاء بعض الايضاحات الموجزة بصدد هذا المخطط العام .

تُرى هل كان من الضروري تكريس فصل لدراسة الرأي العام ؟ لا شك ان تظاهرات الرأي العام في أغلب الاحيان أثرها في قرارات رجل الدولة . لكن هذه التظـــاهرات ليست الا انعكاسات للظروف السكانية « الديموغرافية » وللمصالح الاقتصادية أو المالية ، وللميول السيكولوجية الجماعية .

هل كان يتوجب افساح مكان لشأن التسلح في دراسة المؤثرات التاريخية ؟ ما من شك في ان الدولة عندمـــا تحصل على تفوق في التسلح معرضٍ لأن يكون وقتياً ، قد تُغري بالاستفادة من تفوقها في الشروع بفعل عنف . لكن هـــذا التفوق جزء لا يتجزأ من حالة التقنيات والمرافق الاقتصادية والمالية والسكانية « الديموغرافية » ، وهو متصل بحـــدة الاحساس الوطني ومتوقف كذلك على مشيئة الحكومات او السلطة التي تُمنح للسلطة العسكرية في كل حكومة ، بحسب النصوص الدستورية او التقاليـــد . فالتقنية وسياسة التسلح لم تمارسا اذن تأثيراً مستقلاً .

ان كتابنا ، في الاطار المحدد على هذا النحو ، يدرج على خط من الشواغل

غير جديد . ان التأريخ[1] الامريكي « كتابة التاريخ » كثيراً مـا التفت الى هذه المسائل ، كما شق ريمون آرون[2] هـذا الطريق بمؤلفاته في فرنسا مؤخراً . لكن هذه الدراسات كانت في معظم الحالات ، تهـدف بصورة رئيسية ، الى إرساء اسس « علم العلاقـات الدولية » ، ودراسة مسائل الفلسفة السياسية أو مناقشة النظريات المتصلة بالعلاقات بين الزيادة السكانية « الديموغرافية » والحرب وبوارد الامبريالية وعوامل الشعور القومي . اما الامثلة التاريخية ، فقد اثيرت لتقدم نقطة ارتكاز لهذه التأملات النظرية فحسب . اننا لا ننكر طبعـاً فائدة هذه البحوث . لكننا نعتقد أن النظر الى الماضي لتثبيت المشاهدات التي تسمح بها دراسة الوثائق ، اكثر حكمة من البحث في التاريخ عن عامل مكمل لمدارك سبق اعدادها . ومن المؤكد اننـا نستطيع بذلك ان نقدم مواداً أو مواضيع تأملية لعلماء النظريات في العلاقات الدولية . لكننا اجرينا بحوثنا دون ان نسلس قيادنا لمثل هذه الشواغل .

ان غايتنا ، رغم تحديدهـا على هذا الشكل ، ما تزال مفرطة في الطموح . ان دراسة القوى العميقة تؤدي الى طرق مسائـل تبلغ حداً من الرحب تتعذر معه الاحاطة بها كلها . وبعض هذه المسائل ، كصور الاحساس القومي مثلاً أو العلاقات بين المفاهيم القوميـة والشعور الديني ، لم تكن حتى الآن موضع سبر انتقادي مكين . وفي كثير من النقـاط ، لا نستطيع ان نتخطى مرتسمات معينة . لذلك ، سوف يجد الديموغرافي[3] والاقتصادي والمتخصص بالسيكولوجية الجماعية ثغرات في بحثنا ولا ريب . سوف يذهبون الى ان انتقـاء بعض الامثلة كان اعتباطياً . وستتاح لهم فرصة مناقشة بعض تأويلنا . وقد تثير دراسة فعل رجل الدولة مآخذ اخرى طالمـا كانت لا تطمع الا في ابراز تصرفات شخصية ،

---

(١) انظر المؤلفات المدرجة في قسم « العموميات » من الملحق . المؤلف

(٢) اقرأ له بالعربية في منشورات عويدات : صراع الطبقات ، والمجتمع الصناعي الناشر

(٣) عالم في علم احصاء الجماعات البشرية . (علم السكان) . المترجم

من المتيسر دائماً التحقق من قيمتها النموذجية . فليس من شك اذن في ان تستهدف هذه التجربة التأليفية للاعتراضات . ولقد ارتأينا وجوب التعرض لهذه المجازفة التي لا مفر منها طالما قصرنا غايتنا على تقديم صورة اجمالية . ولعلنا زدنا في خطورتها بانصرافنا الى كتابة مؤلف وجيز نسبياً متقبلين بذلك العقبى التي يجرها احياناً السعي الى الايجاز .

اننا نأمل ان نكون قد استطعنا بلوغ غايتين على الاقل : تعيين اطار للبحوث ، بل وطرح أسئلة ايضاً وابراز هفوات في البحث التاريخي ، والايحا بذلك بتصانيف جديدة .



القسم الأول

القوى العميقة

كتبه بيير رينوفن

PIERRE RENOUVIN



الفصل الأول

العوامل الجغرافية

تتعرض حياة الجماعات البشرية لتأثير المناخ والارتفاع والميـــاه السطحية وخاصةً الترباتن وطبيعة ما تحت التربة اللتين تحددأن معالم النبات وحالة المرافق المعدنية . وهي تتوقف كذلك على تسهيلات الترويج التي هي أكثر ضخامـة في الطرق المائية منها في الطرق البرية . فهي اذن تتأثر تأثراً وثيقاً بالوسط الفيزيائي الذي ينشىء بين هذه المجموعات البشرية عاملا تمييزياً مهماً . لقد مهدت مبادهة راتزل *Ratzel* في نهاية القرن التاسع عشر ، الطريق الى دراسة هذه المسائل التي غالباً ما استؤنفت بعد ذلك معطية تتمات هامة لانتـاج البحاثة الاول دون ان تبلغ مرة سويته في الشمول وفي وفرة التدقيق[1] . ان تاريـخ المجتمعات البشرية سواء ما كان منها بدائياً او منظماً في اطار دولة ، لا يمكنه قط ان يهمل تفحص الشروط الجغرافية ، وقد سُلطت الانوار مؤخراً على مرمى هـذه « الجغرافية التاريخية[2] » .

---

(١) أحدث هذه الدراسات واكثرها اهمية دراسة ج. غوتمان *J. Gottmann* : « السياسة الخارجية وجغرافيتها» باريس ١٩٥٢ . المؤلف

(٢) قـام بذلك فرنان بروديل *Fernand Braudel* في مؤلفه الكبير : «البحر الابيض المتوسط وعالمه في عصر فيليب الثاني » . باريس ١٩٤٩ . المؤلف

ان على دراسة العلاقات الدولية، سواء انطبقت على العلاقات بين الشعوب أو بين الدول ، ان تأخذ بمزيد من الاعتبار مؤثرات الوسط الفيزيائي هذه ، التي تنفعل دائماً بسلوك الشعوب وبالاتصالات التجارية او السياسية وبسلطان كل دولة. وعندما تجري محاولة لتحديد قدرهذه المؤثرات وكيفياتها، يتضح حينذاك انها خاضعة دائماً لفعل الانسان الذي عمل على تحديدها : فالجماعات البشرية حاولت الافلات من المضايقات التي كانت تمليها الظروف الطبيعية عليها . ولكن بأي تدبير نجحت ؟ هذا هو السؤال السائد .

١ — صفات وموارد ارض الدولة *TERRITOIRE*

ان الدولة ، في الصورة التي نعرفها عليها ، متصلة بأرض تمارس عليها « اشرافها » . ويقول راتزل : ان الالمام بالدولة لا ينفصل عن الالمام بالأرض .

فما هي المعطيات الجغرافية بحسب الاعتبارات التي صاغها الجغرافيون المؤرخون ، التي تقدر على زيادة سلطة الدولة أو انقاصها ضمن هذا الاطار الاقليمي ؟

أ — لم يستأثر دور المناخ باهتمام كاف من جانب راتزل مع انه عظيم الأهمية .

يمارس الطقس أثره ليس على الصحة فحسب بل على أنماط الحياة كذلك وعلى مزاج الانسان . لقد أعاقت الحرارة أو البرودة امتداد النشاطات البشرية حينما كانتا مفرطتين . فالمناطق الشمالية كانت دائماً « منفّرة » من الوجهة الإحيائية « البيولوجية » . والمنطقة الاستوائية ، حيث الحرارة والرطوبة على اشدهما ، تقل فيها قابلية الانسان للعمل ، فيصعب تبعاً لذلك نشوء مجموعات بشرية كثيفة[١] ولقد دلت التجارب التي اجراها علماء[٢] الاحياء في المؤسسات

---

(١) لاحظ مكسيميلين سور *Maximilien Sorre* في دراسته لامكانية تأقلم الانسان بالحرارات القصوى ، ان البحوث البيولوجية ما تزال غير وافية بهذا الصدد . المؤلف

(٢) شارب *Charp* وقد ورد ذكر مؤلفه في جدول التآليف . المؤلف

الصناعية خارج هذه المناطق المتطرفة ، على أن العامل يبلغ مرحـــلة النشاط الافضل في المناطق التي تكون الحرارات فيهـــا معتدلة (كبريطانيا العظمى وشمال الولايات المتحدة) وان هذا النشاط اخف كثيراً في المناطق النابوليـة (نسبة الى نابولي) وفي دلتا النيل . ان الدولة الحديثة الكبرى لم تتطور الا في مناطق المناخ المعتدل [١] .

لقد كان نظام الامطار [٢] ركناً جوهرياً دائماً لما له من تأثير مباشر على الحياة النباتية : لقد اشار لوسيان فيفر *Lucien Fèbvre* الى ان المناخ يمارس فعله في الغالب « بواسطة العالم النباتي » .

لا يمكن لكثافة السكان ان تكون عالية ولا ثابتة في المناطق الجافة الـتي يكون نمو النبات فيها فقيراً ووقتياً ، لان اسس الحياة الاقتصادية فيها واهية . وفي المناطق الحارة الشديدة الرطوبة ، يعيق الاعمار فيها فيض الانبات (الغابة الاستوائية) والامراض التي تعتبر هذه الظروف المناخية مسؤولة عن وجودها (كالملاريا ومرض النوم) .

ان لاشكال نمو النبات ، حتى في الاقاليم التي نجت من هذا الشطط ، اثراً على النشاطات الاقتصادية وحياة المجتمعات الانسانية . فالدولة الـتي تستطيع اراضيها ان توفر لسكانها موارد غذائية تغطي احتياجاتهم ، تجد نفسها في وضع اقل تبعية حيال الدول الاجنبية ، فتستطيع ان تعمل بسهولة اكثر على الانفراد من الوجهة الاقتصادية وبالتالي من الوجهة السياسية [٣] . لقـــد اعطت غزارة الموارد الغابية بعض الدول ، افضلية كبرى على الصعيد البحري أيام كان الخشب «مادة» الانشاءات البحرية . كما شكلت كثافة الغابات في مناطق الحدود الفاصلة ،

---

(١) كان راتزل *Ratzel* قد اشار الى ان منشأ السلطة التكوينية في الامبراطورية الصينية كان الصين الشمالية حيث الشتاءات فيها باردة . المؤلف

(٢) بيير جورج ، مؤلف ورد ذكره في جدول التآليف . المؤلف

(٣) راجع مسألة الاكتفاء الاقتصادي في هذا الكتاب .

المؤلف

ستاراً واقياً ، كان عنصراً من خلال فترة طويلة من الزمن . واكتسبت الدول المصدرة للقطن دوراً هاماً في حياة العالم الاقتصادية في الفترة التي انطلقت فيها صناعة النسيج من عقالها . وما اكثر الامثلة التي تتوارد على الخواطر !

ولكن ، هل أثر هذه الظروف المناخية ثابت ؟ لا ريب ان من الممكن ملاحظة ظهور تغييرات حدثت في الماضي في نظام الامطار او في تقسيم المناطق الحرارية . من الممكن مثلا ان يكون الجفاف قد سبب النزوات السكانية في آسيا الوسطى . لكن هذه التغييرات كانت شديدة البطء[1] . غير ان هذا الاستقرار النسبي لا يجب ان يؤدي بنا الى اضفاء دور جازم على المناخ ، اذ ان من الممكن ان تكون هناك صيغ مختلفة لانتظام الحياة وتركز السكان او تبعثرهم في منطقة مناخية واحدة . ان تجارب الماضي على اية حال لا تقدم عنصراً تفسيرياً صالحاً للحاضر[2] . فالروابط بين المناخ وحياة المجتمعات البشرية اتسمت حتى القرن الثامن عشر[3] بطابع الضرورة ، لان هذه المجتمعات التي كانت زراعية حصراً ، « كانت تهيمن عليها الصعوبة الدائمة لمشكلة المواد الغذائية » . لقد باتت هذه الصلة اليوم اضيق منها في الماضي .

منذ اربع سنوات ، اشار لوسيان فيفر الى ان اثر الاحوال الجوية والامطار على حياة المجتمعات البشرية ليس فيه « شيء دقيق او صلب او آلي » وانه لا يمكن دراسته جدياً الا اذا اصابت الملاحظات حول اشكال المناخ حظاً اوفر من

---

(١) تصعب دراسة اثر التقلبات الجوية على الحياة الاقتصادية في الماضي لانعدام الوثائق القاطعة : ان التأويل المناخي نفسه للازمات الزراعية الكبرى ليس الا مجرد فرضية تفتقر احيانا الى البرهان .

المؤلف

(٢) بيير جورج .

(٣) لوروى - لادوري *E.Le Roy Ladurie* « تاريخ ومناخ » في « مذكرات » عدد كانون الثاني ١٩٥٩ ص ٣ - ٣٤ ، ينقد فيها نظرية ج . اوترستروم *G. Utterström* « مسائل التقلبات الجوية والسكان في التاريخ الحديث » في المجلة الاقتصادية التاريخية السكاندينافية العدد ١ عام ١٩٥٥ .

« *Climatic and Population Problems in Modern History* »

المؤلف

التقدم . ان هذه الملاحظة ما تزال محافظة على قيمتها حتى اليوم .

ب – ان اثر التضاريس ملموس حكماً في مضمار المواد الغذائية طالما ان الارتفاع واتجاه المنحدرات يعدلان الظروف المناخية . انه يتجلى ايضاً على المظاهر الرئيسية لحياة الدولة الاجتماعية والسياسية : كثافة السكان ، اختلاف الشعوب ، تخطيط الحدود .

كثافة السكان ؟ كانت الاقاليم الجبلية خلال زمن طويل في اوروبا ، كما لا تزال حتى اليوم في بعض اجزاء آسيا وافريقيا ، « مناطق لجوء » . لقد ظلت السهول المعرضة لفيض المياه ، قليلة الاعمار حتى اوان اقامة السدود . ان دور التضاريس في هذا المضمار قد تحول عبر الزمن : لقد هبط السكان الجبليون الى السهول بحثاً عن ظروف حياتية اسهل عندما أقام تقدم التنظيم الاجتماعي طمأنينة جعلت « منطقة اللجوء » عديمة الفضل أو عندما خففت تطورات التقنية من من خطر الفيضانات . لقد لاحظ الجغرافيون ان « البلدان الامامية [1] » للاقاليم الجبلية في اوروبا الحديثة ، حيث الانتاج الوفير والترويج الاكثر يسراً ، قد اصبحت مناطق « تكديس » . ان المدلول المختص بالجبل والسهل هو اذن ، بحسب ملاحظة بيير جورج ، « واقع مدني اكثر منه فيزيائي » .

اختلاط الشعوب ؟ كثيراً ما أعاقته العقبات التي يقيمها التضريس في وجه حركة الاشخاص والسلع . لقد ظلت الفوارق الثقافية والاقتصادية بين المجموعات البشرية مقيمة فترة اطول في المناطق التي انشأت فيها العوامل المساحيّة « الطوبوغرافية » حاجزاً فاصلا بينها تحت هذه الفوارق الى الزوال في المناطق التي تمتاز بالمجال الميسّر . ولكن علينا مع ذلك ان نتحاشى التعميم : فاذا كان

---

(١) ورد في النص الفرنسي بين معترضتين كلمة « *avant - pays* » وهي منحوتة وليست اصيلة . ولقد ترجمتها قياساً على مثيلاتها في اللغة الفرنسية : بلد امامي على غرار مركز امامي *Avant-poste* ، وحرس امامي *Avant - garde* الخ ... المترجم

سعد بيلفور Belfort [١] – « الباب البورغوندي [٢] » – قد خط فاصلا لغوياً فان منفذ غوريزيا [٣] لوبليانا كان نقطة تماس بين ايطاليين والمانيين وسلافيين في حين ان مضيق برينر Brenner [٤] قد اجتيز بكل يسر منذ العصر الوسيط من قبل شعوب اللغة الالمانية التي توغلت حتى اعالي وادي الآديج Adige [٥] . فقد يكون « الباب اذن سبيلا للغزو . ولعل من الغفلة أيضاً السعي لاقامة رابطة ما بين اشكال التضاريس ونماذج المجتمعات الانسانية . فالنجد اذن كان له على زعم ايليزية ريكلوس [٦] Eliseé Reclus الدور الجوهري في تاريخ البشرية ، لم يلعب في الواقع ذلك الدور الا تحت تأثير سعته المعينة ومحيطه المعين [٧] . ولقد أعان الجبل هنا وهناك (آندور واوست مثلاً [٨]) على تكوين لون من المجتمع المميز ، لكن ذلك لم يحدث الا في الحالات التي لم تكن تخترق الجبل فيها طريق للعبور . فكيف يجوز استنتاج « حتمية » جغرافية ؟

---

(١) بيلفور منطقة فرنسية (الرين العليا سابقاً) تبعد عن باريس ٤٤٣ كم . المترجم

(٢) بورغوندي Burgondes ، شعوب جرمانية اقامت على نهر الرين في القرن الرابع . وهي التي اعطت اسمها لبورغونيا ، المقاطعة الفرنسية المعروفة. المترجم

(٣) Gorizia - Ljubljana ـ مدينة ايطالية على نهر ايزونزو كانت هدف الايطاليين خلال الحرب العالمية الاولى لاستردادها من النمساويين المترجم

(٤) برينر : فج من فجاج الآلب الوسطى عند سفح الجبل المسمى باسمه يوصل التيرول الشمالي بالتيرول الجنوبي . المترجم

(٥) آديج : نهر ايطالي ينبع من جبال الآلب ويروي تارانت وفيرون ويصب في الادرياتيك طوله ٤١٥ كم . المترجم

(٦) ايليزيه ريكلوس : جغرافي فرنسي ولد في سانت فوى لاجراند عام ١٨٣٠ وتوفي عام ١٩٠٥ وهو مولف « الجغرافية العمومية » الضخمة . المترجم

(٧) انظر ملاحظات لوسيان فيفر بهذا الصدد . المولف

(٨) آندور Andorre بلد صغير في البيرينه تحت رعاية فرنسا الملكية منذ عام ١٦٠٧ وبطرك اورجيل في اسبانيا مساحته ٤٥٢ كم مربع مرتبط باتفاق بريدي مع اسبانيا وجمركي مع فرنسا . واوست ، Aoste بلد ايطالي يتكلم اللغة الفرنسية سكانه ٢٣٠٠٠ نسمة . المترجم

ـيح مع ذلك ان التضريس الجبلي غالباً ما صان استقلال احد الشعوب : لقد احتُرم حيادسويسرا اثناء الحروب الكبرى الاوروبية خلال القرن الاخير ، وأفلتت الحبشة من تغلغل الاسلام فيها ثم استطاعت حتى عام ١٩٣٥ أن تقاوم الامتداد الاستعماري الاوروبي .

كذلك من المؤكد ان الفاصل الذي يدين بوجوده الى التضريس ، قـد اعان على تكوين دول منفصلة في وديان منطقة جبلية واحدة وعلى بقائها حقباً طويلة كالهند الصينية مثلاً . لكن فعالية هذا الفاصل ، على جانب كبـير من التباين بحسب اشكال التضريس : فالقمم المستديرة في النرويج ليست متشابهـة في ارتدادها مع المنحدرات الكارستيكية [١] الوعرة . واخيراً ، فان اشباه الجزر عندما أقام التضريس حاجزاً بينها وبين القارة – كما هو حال ايطاليا واليونان – قد جنحت الى تحقيق وحدتها السياسية [٢] ، وان كنا نقر ان هذه الدعوة قـد تجلت بكثير من البطء .

ان هذه الملاحظات كلها تؤوب عموماً الى الحقيقة نفسها : لقـد مارست اشكال التضريس أثراً على سمات الجماعات البشرية يتفق مع مـا للعارض الذي اقامته في وجه حركتها من جدية .

تخطيط الحدود السياسية؟ لئن كان دور التضريس هاماً هنا. لاريب ان تحديد الخطوط الفاصلة لاراضي الدول يتوقف على رغبة الدولتين المتجاورتين ، وبالتالي على الضغط الذي تمارسه احداهما على الاخرى . وهو تعبير عن مـيزان القوى اكثر مما هو تعبير عن معطيات جغرافية . لكن الجبل ، او حتى المنحـدر البسيط ، (كسفوح الموز [٣] مثلاً) قد أعاق في تاريخ خصومات، الجمـاعات

---

(١) نسبة الى مدينة قارص التركية *Kars* . المترجم

(٢) ف . فروديل . *E · Fraudel*.

(٣) الموز ، *Meuse* نهر ينبع في فرنسا فيرويها ثم يخترقها الى هولندا فبلجيكا وطـوله ٩٥٠ كم ، ردت القوات الفرنسية على ضفافه القوات الالمانية مرات عديدة عام ١٩١٤ قبل معردان. كة فر المترجم

البشرية ، حركة الجيوش الهجومية حتى وقت قريب جداً ، عندما حوّل تطور القوات الجوية ، المعطيات الستراتيجية والتكتيكية . فالحدود اذا ما كانت مخططة في اقليم يصعب الوصول اليه ، يصبح امر مراقبتها او الدفاع عنها اكثر سهولة . وليس متوسط ارتفاع الكتلة الصخرية هو العامل الرئيسي في هذا المضمار . بل ان ارتفاع الفجاج هو الاكثر اهمية ، فالحدود البيرينية [1] كانت دائماً عائقاً اكثر صعوبة من الحدود الآلبيّة[1] . وعلى ذلك ، فالدولة التي تريد الحفاظ على امكانية فعل هجومي ضد جارتها ، تعنى اكبر العناية بان تحتفظ بموقع منيع على سفح مقابل وراء الفج الذي تمر بقربه الحدود « الطبيعية » لتجعل منه ، اذا ما دعا الامر ، قاعدة للعمليات . ومن المؤكد ان هذا الاعتبار هو الذي أوحى الى هيئة أركان الحرب النمساوية بموقفها في أعقاب هزيمة عام ١٨٨٦ عندما بذلت جهداً جباراً للمحافظة على التيرول الجنوبي (آديج العليا) في الوقت الذي خسرت فيه فينيسيا [2] *Vénétie* . لقد أدى هذا الموقع الحصين خدمة جلّى للنمساويين في خريف عام ١٩١٧ ، عندما نشبت معركة كابوريتو *Caporetto* [3] . ثم ، ألا يجدر بنا من ناحية أخرى أن نلاحظ ايضاً وجود استمرار بليغ دائم بين التضريس وخط الحدود السياسي؟ ان ممر الايلب [4]

---

(١) نسبة الى جبال البيرينيه *Pyrénées* وجبال الالب *Alpes* . المترجم

(٢) فينيسيا : منطقة واقعة شمالي شرقي ايطاليا ، كانت في الماضي ارض جمهورية فينيسيا . ألحق جزء منها بايطاليا عام ١٨٦٦ والجزآن الآخران ألحقا بها عام ١٩١٩ .

(٣) كابوريتو: منطقةيوغوسلافية، ايطالية موخراً،على نهر إيزونزو ، هزم فيها الايطاليون في تشرين الاول عام ١٩١٧ من قبل الجيش النمساوي الالماني . المترجم

(٤) ايلب : نهر الماني يدعى لاب بالتشيكية ، ينبع من بوهيميا في جبال العماليق *Geants* ويمر في ساكس ثم في بروسيا ويصب في بحر الشمال ، طوله ١١٠٠ كم وهو المقصود هنا وليس جزيرة إيلب الايطالية الصغيرة . المترجم

في سباندو [1] *Spandou* يرسم الحد بين الساكس [2] *Saxe* وبوهيميا [3] *Elbe*
Bohème ثم بين المانيا وتشيكوسلوفاكيا . مع ذلك ، يجب ان ندرك تماماً ،
أن صورة « حدود طبيعية » نادراً ما تجد تطبيقاً دقيقاً ، حتى في الحالة التي
تثير فيها انجذاباً حساساً للعقلية الجماعية .

ألا يجدر بنا ، بعيداً عن هذه المشاهدات التي تنطبق خصوصاً على دور
الجبل ، ان نستعرض كذلك التوازن العام بين الكتل الصخرية والسهول ؟ ان
الصفحات التي أتى فيدال دو لا بلانش *Vidal de la Blanche* على ذكر تناسق
خطوط التضريس في فرنسا ، وسمت بعمق شروح المؤرخين والجغرافيين الفرنسيين .
والمؤرخون والنقاد الالمانيون ، كثيراً ما ألحفوا من جانبهم على تجزؤ مناطق
السكنى في اراضيهم الوطنية وعلى انعدام وجود « منبع مركزي » مؤهل
ليكون مركز جذب سياسي . ولكن ، هل اعاق تجزّؤ السهول الساحلية في
مجموعة الجزر اليابانية الديمومة الطويلة للنظام الملكي فيها ؟

ج – ان أثر المياه السطحية جلي واضح هو الآخر على الصعيد الستراتيجي :
فالصعوبات التي يلاقيها الجيش في عبور نهر كبير دمرت جسوره أو في اجتيازه
منطقة مستنقعية ، كان لها دور ملموس في عمليات الحربين العالميتين العسكرية [4] .
ويتجلى هذا الاثر أيضاً في الحياة الاقتصادية او الاجتماعية ، وبالتالي في الحياة

---

(١) سباندو : شباندو بالألمانية ، مدينة بروسية محصنة قرب برلين اضيفت في ما بعد اليها .
المترجم

(٢) الساكس : مقاطعة بروسية (ساخسن بالالمانية) في حوض الايلب الاوسط ، كانت
مملكة بين ١٨٠٦ – ١٩١٩ ثم جمهورية ، عاصمتها دريسد ومن مدنها الشهيرة لايبزيغ
المترجم

(٣) بوهيميا : اهم مقاطعة في تشيكوسلوفاكيا عاصمتها براغ ، وهي نجد تحيط به الجبال
وغابة بوهيميا ويسقيه الايلب وروافده . عدد سكانه ٧٢٠٠٠٠٠ نسمة . المترجم

(٤) ان دراسة ر. فيلات *R. Villate* « الجغرافيا والحرب » المتعلقة بالحرب العالمية الاولى
هامة في هذا الخصوص . المؤلف

السياسية ، لان النهر الكبير هو طريق تغلغل التأثيرات الخارجية [1] . لكن تخطيط الشبكات النهرية ونوعية الطرق المائية هما اللذان وسما في الغالب حياة الدول بنفوذهما .

ان التخطيط المتوازي للأنهر الكبرى في المانيا الشرقية ، قد خلق « تمقصرات [2] » هي التي أعاقت ولا ريب الوحدة السياسية ، بينما كان وجود نقطة التقاء الانهر في الحوض الباريسي ، الشرط الملائم لنمو عاصمة سياسية . ويمكن لسيبيريا ان تقدم الفرصة لملاحظات مماثلة : لقد تحققت الوحدة ولا ريب منذ القرن السادس عشر ، ولكن بمبادهة وردت من الخارج . ان وجود محور نهري كبير عامل مؤاتٍ لتكوين الدولة وتوسعها : فالجماعة القاطنة اسفل الوادي تود لو تسيطر أيضاً على أعلى الوادي الذي يستطيع سكانه تعديل نظام المياه . وسيد أعلى الوادي يحاول ان يضمن لنفسه « الاشراف » على اسفل الوادي الذي هو ايسر طريق لبلوغ العالم الخارجي اذا كان الطريق النهري صالحاً للملاحة . ان الاحتلال الكامل لنهر ما من قبل الدولة الاقوى التي تملك جزءاً منه هو ، كما يقول جان برونز *Jean Brunhes* ، « أحد مبادىء الجغرافية السياسية » . ولكن ما هي القيمة التي يجب أن تُعزى لهذا المبدأ ؟ لا شك في أن للنهر الكبير اهمية قصوى في العلاقات الاقتصادية ، اذا أُخضع لسيادة دولة واحدة . ولكن ، اذا استثنينا وضع مصر ، حيث ترتبط الحياة في الدلتا ارتباطا وثيقاً بنظام المياه في مجرى النيل الاعلى ، فان الامثلة التي اوردها جان برونز ليست مقنعة في مجملها . ان حرب ١٩٢٨ – ١٩٣٦ بين بوليفيا والباراغواي ، دارت على محور « الاشراف » على طريق نهري البيكامايو *Picamayo* ، لكنها

(١) انظر مثلا ملاحظات « جاك بيرين » على دور نهر الايلب في التاريخ الالماني المؤلف

(٢) جاء في النص الفرنسي كلمة « *Compartimentage* » وهي منحوتة من *Compartimenter* أي قسم جناحاً أو بيتاً أو مقصورة . فنحت من الكلمة الاخيرة ما يشبهها ويفي بالغرض فجاءت « تقصر » أي انتحى في المقصورة ، اعتزل فيها . المترجم

نشبت كذلك بسبب منافسة على احتمال وجود منابع بترولية. وعندما أصرت رومانيا عام ١٩١٩ على الحصول على ملكية ثغور الدانوب، لم تكن تتخيل بالطبع احتلال كامل النهر، كما لم تحاول المملكة النمساوية الهنغارية بسط سيادتها على الدانوب وراء نقطة ابواب الحديد *Portes de Fer*. والامبراطورية الالمانية البيسماركية، في عصر أوج عظمتها، لم تحاول ان تشمّل رقعتها الجزء الاعلى من نهر الرين. فالتأكيدات الاجمالية حول هذا المعنى، يجب أن تخضع اذن لاعادة البحث فيها. ثم ان وظيفة الطرق النهرية يمكن أن تضمن عن طريق اتفاقات دبلوماسية تحترم التقسيم بين سيادتين سياسيتين: لقد طبق نظام الرين العالمي وكذلك نظم الدانوب والكونغو جميعها دون أن تلاقي صعوبات جدية.

ان نظام المياه، حيثما وفقت التقنية الى استخدام مصادرها، قد مهد في بعض الاقاليم سبيل توسع الانتاج الزراعي والصناعي تمهيداً كبيراً. وفي المناطق الجبلية، كانت مساقط المياه عاملا رئيسياً في الحياة الاقتصادية العامة، أتاحت في نهاية القرن التاسع عشر، بعث الصناعة في ايطاليا الشمالية التي ظلت متخلفة زمناً طويلا بسبب فقر ما تحت ثراها بالفحم. لقد اصبح النهر الكبير في المناطق نصف الجافة كلها، محوراً رئيسياً للحياة الزراعية بفضل اعمال الري.

د – لقد كان لصفات التربة وموارد ما تحت الثرى أثر هام في كل عصر على حياة المجموعات البشرية. ان طبيعة التربة هي التي تحدد النصيب الاوفى من كفاية بلد ما من المواد الغذائية. ويكفي ان تورد بايجاز الحالات التي تبرزها الملاحظة الجغرافية: الاراضي الغنية من جهة – الـ «لوس [١]» في الصين الشمالية والـ «تشيرنوزيون» الاوكراني في روسيا، ومن جهة ثانية تربان ديكان *Dekar* أو افريقيا الاستوائية الفقيرة التي عطلتها الطبقة الارجيليية الحمراء «لاتيريت». ان ثروة باطن الارض من المنتجات المولّدة للطاقة، أو من

---

(١) لوس: تكتب *Loess* وتلفظ *Leus*، كلمة المانية المصدر تعني الغرين الناعم الخالي من التشقق وهي تطلق اليوم تعريفاً لارض الصين الشمالية الغرينية الخصبة. المترجم

المعادن ، هي التي سمحت ببعث الاقاليم الصناعيــة الكـبرى . وانه لمن اليسير ملاحظة بعض الروابط بين هذه الظروف الطبيعية وبين تكوين الدول في الماضي.

لقد كانت مراكز الحياة السياسية المنظمة غالباً ، بحسب رأي لوسيان فيفر[1] *Lucien Febvre* ، مناطق تماس بين الاقاليم الطبيعية حيث موارد التربات مختلفة وحيث يقوم نظام تبادل بين الاقتصادات التكميلية : اراضي القمـــح والمراعي والغابات والسهوب والغابات الاستوائية . ولقد كان بطبيعة التربة أثر على مزاج الشعوب وطابعها : ففي اقاليم التربة الفقيرة ، حيث على الانسان ان ان يخوض نضالاً اكثر ضراوة ضد الطبيعة ، اكتسب السكان بأساً فيزيائياً اكبر – بل وحيوية فكرية كما يزعم بعضهم – ، ساعدهم على بسط نفوذهم السياسي على الشعوب المجاورة . وكثيراً ما أورد ذكر البراندبورغ[2] والأستور[3] كشاهد على صحة هذه الملاحظات . مع ذلك ، فان دور « الارتباطات الجغرافيـة » لم يكن شديد الحساسية في تكوين الدولة الحديثة الكبرى [4] . واختلاط الشعوب كلما تطورت تسهيلات الحركة ، أخمد الفوارق بين امزجة هذه او تلك منهـا ، فلم يبق ما يستحق أن يكون موضع بحث مركز الا دور « الميل » في تكوين سيكولوجية الجماعة ، الذي ابرز ماكس سورّ اهميته .

ترى الى أي مدى ظل دور هذه الشروط الطبيعية عاملا في سلطـة الدول

---

(١) مؤلف ورد ذكره في جدول التآليف . المؤلف

(٢) براندبورغ ، مقاطعة بروسية ٢٦٠٠٠٠٠ نسمة عاصمتها برلين اصبحت نواة لبروسيا تحت حكم اسرة هوهنزولرن . المترجم

(٣) آستوري ، مقاطعة اسبانية قديمة اسمها اليوم مقاطعة « اوفييدو » وهي منطقة جبليـة تغطيها البيرينيه ، كانت مملكة سابقاً ثم انضمت الى قشطالة عام ١٠٣٧ ، ومنذ عام ١٣٨٨ ، كان ورثة عرش اسبانيا يحملون اسم : أمير آستوريا . المترجم

(٤) غوتمان : يدلل كذلك على استحالة اقامـــة علاقة بين جمعيات سياسية منظمة من قبل الدولة وبين الطابع المكمل لاقتصادها الا في حالة الجمعيـــات ذات الطابع الاستعماري المقامة تحت « السيطرة » . المؤلف

المتقابلة في عالم القرنين التاسع عشر والعشرين ؟

فقدت الكفاية بالمواد الغذائية كثيراً من اهميتها عندما سمحت وسائل النقل بملء النقص بسهولة عن طريق الاستيرادات : لقد استمرت سلطة بريطانيا العظمى تثبت وجودها حتى في الحقبة التي ضحت فيها مختارة بزراعتها في سبيل صناعتها بعد عام ١٨٤٦ . كما ان سلطة الامبراطورية الالمانية قد ارتضت بتلاؤم كلي ، وضعية اقتصادية كانت تضطرها الى تغطية الجانب الاكبر من احتياجاتها من الحنطة بالاستيرادات . ان العائق الوحيد لهذه الحاجة الى الاستيراد في أيام السلم هو تفاقم العجز في الميزان التجاري . لكن ميزان التوازن كان يتوطد دون صعوبة . اما في حالة الحرب ، فان هذا الوضع من التبعية ازاء المستوردات يمكن أن يصبح مقلقاً حقاً كما تشهد بذلك حالة الحصار اثناء حرب ١٩١٤ – ١٩١٨ .

ان للثروة الدفينة بالمقابل دوراً جوهرياً في توسع السلطة السياسية وخصوصا منذ أن سمح خليط الفحم مع فلذات الحديد بنهضة الصناعات المعدنية وبالتالي صناعات الاسلحة . ولا ريب في ان هذا التفوق يميل الى الافول كلما اخذت التجارة الدولية تزداد اتساعاً . لقد استطاعت الدول الاقل امكانية في هذا المضمار ، الحصول على المواد الأولية ومنتجات الطاقة من خارج اراضيها بسهولة اكثر : كايطاليا واليابان اللتين استطاعتا انشاء صناعات معدنية دون ان تكونا مالكتين لفلذات الحديد . مع ذلك ، فان ضرورة اللجوء الى الاستيراد تشكل دائماً عبئاً ثقيلا على الميزان التجاري ، كما تثقل حياة هذه البلدان الاقتصادية بالتهديد في حالة ما تصبح هذه الموارد التموينية خارج متناول يدها .

ان عدم التعادل في مصادر المواد الاولية (مع شمول هذا اللفظ لقطاع الطاقة) قد اصبح في حدود العلاقات الدولية ، عاملا من الدرجة الاولى بالاهمية . والمنافسة العلنية حول المنافذ الى هذه الموارد قد احدثت حروباً او تهديدات بحروب بين مالكي هذه الثروات واولئك الراغبين في الحصول على جانب

منها [1] . كانت هذه المنافسات تزداد ضراوة كلما كانت الشعوب ذات الخواص التنظيمية والامكانات التقنية الاكثر تطوراً ، تزعم لنفسها الحق فيها : أليس حقيقة ان الموارد الدفينة لا تجدي الا اولئك القادرين على ان يستخلصوا منها افضل المنافع [2] ؟ ففي هذا السباق الى السلطة ، تملك الدولة التي « تشرف » على المواد الاولية الرئيسية ميزة واسعة [3] . ثم ان هذه الثروة تقترن دائماً بالمصاعب لانها قادرة على ان تبرز هذه التناقضات الكامنة في العلاقات الدولية في صميم الدولة الواحدة : ان للسكان في الاقاليم التي تستقر فيها مدخرات المواد الاولية ، مستوى معيشياً ارفع من مستوى مواطنيهم الآخرين . وهذه التنافرات التي يثيرها هذا التباين تخفف بطبيعتها من التلاحم القومي .

٢ ـــ الموقع

يتأثر الدور الذي يمكن ان تلعبه الدولة في العلاقات الدولية تأثراً كبيراً بالموقع الذي تحتله هذه الدولة على خريطة العالم . ان دولا صغيرة الرقعة قد خلفت بفضل موقعها الجغرافي ، اثراً في التاريخ لم تخلفه دول اكثر سعة مزودة بموارد اكثر تفوقاً. لقد أشار راتزل عام ١٨٩٧ الى ان «هناك مواقع ذات اهمية سياسية » . ولقد احتفظت هذه الاشارة بالجانب الأكبر من قيمتها خلال نصف القرن الاخير .

المنفذ الى البحر :

لا شك في ان النفاذ الى البحر هو احد هذه المواقع المفضلة. ان الارض التي لها واجهة ساحلية ، ذات افضليات من الناحية التجارية : فالبحر يقدم تسهيلات في

---

(١) انظر فيما بعد : القوى الاقتصادية ، في الفصل الثالث . المؤلف

(٢) غوتمان . المؤلف

(٣) ان كتاب ج. بيرو و ج. دريخ « الابيض المتوسط والشرق الادنى » باريس ١٩٠٣ ، يقدم مجموعة ، من المواد عن اثر البيئة في الوقت الحاضر . المؤلف

الحركة بثمن بخس ، في حين ان انشاء طرق المواصلات البرية باهظ التكاليف . وهو ، على الرغم من اخطار الملاحة ، يؤمن استقراراً اكبر في العلاقات مع الخارج لأن التخلص في البحر من عدو راغب في قطع الطريق، اكثر سهولة منه في البر. لقد كانت هذه الميزات ملموسة جداً في القرن الثامن عشر فأصبحت تزداد اهمية اكثر فأكثر في القرن التاسع عشر ، عندما بلغت المبادلات قـدراً كبيراً من الاتساع . والدولة المحرومة من منفذ الى البحر (كالصرب قبل ١٩١٤ وبوليفيا، بعد ضم منطقة انتافاغوستا الساحلية من قبل الشيلي عام ١٨٨٤)، معرضة لخطر شل مبادلاتها الخارجية . وهي تستهدف « للضغوط الاقتصادية » في حالات التوتر السياسي[1] .

لقد كان البحث عن منفذ الى البحر ، دافعاً من الدرجة الاولى بالاهمية ، في توجيه سياسة الدول الخارجية[2] . ويمكننا ، دون ان نستعرض ذكريات القرن الثامن عشر (سياسة الوصول الى البلطيق ثم الى البحر الأسود التي وجهتها روسيا، ثم غزو براندبورغ لبوميرانيا السويدية) ان نكتفي بسرد امثلة اكثر حداثة : الصراع الذي غذته بلغاريا عام ١٩١٢ - ١٩١٣ ومطالبة الصرب « بنافذة » على الادرياتيك خلال الحرب العالمية الاولى ، وقضية « الممشى البولوني » عام ١٩١٩ وحرب شاكو *Chaco* التي كانت من اسبابها رغبة بوليفيا في الحصول على منفذ الى المحيط الاطلسي بعد ان خسرت منفذها الى المحيط الهادي[3] . فهل يقتضي ذلك ان نستخلص مع راتزل ان الشعوب الاقوى سعت دائماً الى احتلال المناطق الساحلية واقصاء الشعوب الاضعف الى الداخل ؟ سيكون ذلك في منتهى الغلو.

---

(١) انظر الفصل الثالث . المؤلف

(٢) انظر غوتمان ، حول الأهمية التي تقدمها مناطق الوصل بين النقل البحري والنقل البري في دولة ما . المؤلف

(٣) لكنها ، كما سبق واشرنا في الصفحات السابقة ، لم تكن السبب الاوحد . المؤلف

لا ريب ان الهنود في امريكا الشمالية وسكان استراليا الاصليين والهوتنتوت[1] في افريقيا الشمالية قد هجروا المناطق الساحلية عند وصول الاوروبيين. ولكن هل كان في مقدورهم ان يفعلوا غير ذلك والقادمون الجدد قد غزوهم عن طريق البحر وشرعوا في بسط سلطانهم باحتلال الساحل ؟ لقد اكتفت الأقوام الغازية عن طريق البر باحتلال المناطق الداخلية ودحرت السكان الاصليين باتجاه الشاطىء ، ذلك هو مثل التغلغل الاسلامي في اوروبا الغربية[2] .

ومن جهة اخرى ، كانت رحابة التوسع الساحلي غالباً عامل بأس بالنسبة للدول . لكنه عامل مشروط بأن تكون للشعب « اهلية بحرية » . ولكن، هل كان المنفذ الى البحر هو الذي يقلّد الشعب هذه الأهلية دائماً ؟ ان الجواب ايجابي بالنسبة للشعوب الانجليزية والهولندية والسكاندينافية . لكنه ليس كذلك في حالات اخرى : فالشعوب الألمانية لم تعرب عن أي ميل الى الملاحة البحرية حتى عام ١٨٨٠ . كما ظلت شعوب الهند الجنوبية وألبانيا غير آبهة بالبحر . اما في البحر الابيض المتوسط حيث تقدم الشواطىء المضرسة والجزر العديدة ظروفاً مواتية ، فان اليونان وسوريا الفينيقية كانتا موطناً مختاراً للبحارة بخلاف كورسيكا وسردينيا . بينما امتلكت روما القديمة سلطة بحرية كانت قرطاجنة محرومة منها . ان هذه الاختلافات في سلوك الاشخاص ترجع احيانا الى معطيات جغرافية: ان الصيد البحري في الابيض المتوسط ضعيف بسبب ضيق المشارف[3] الساحلية . فالانسان اذن ، في حياته اليومية ، اقل انجذاباً الى البحر . لكنها كذلك ترجع الى طابع الشعوب . فالنروج ، وهي محشر كبير للبحارة ، لا تملك مشارف ساحلية اكثر من كورسيكا . وفي بحر البلطيق ، تملك الشعوب البلطية

(١) الهوتانتوت عرق افريقي من افريقيا الجنوبية ، منطقة الكاب ، وافريقيا الجنوبية الغربية . المترجم

(٢) ان سلطنة زنجبار دولة مسلمة في افريقيا الشرقية . لكن الغزاة في هذه الحالة ، قد وصلوا اليها عن طريق البحر . المؤلف

(٣) نقصد هنا بالمشارف ، الاعماق على طول الساحل التي تقل عن ٢٠٠ متر . المؤلف

والألمانية البوميرانية[١] ، اهلية بحرية أدنى من اهلية السويديين أو الفنلنديين رغم تماثل مرتسمات التضاريس تحت البحرية فيها . فالوضع الساحلي اذن ليس له دائماً الأثر المباشر على مزاج الاشخاص أو على طبيعة حياتهم[٢] .

وأخيراً كانت الدولة القوية اذا ما امتلكت قطاعاً ساحلياً على بحر محدود الابعاد نسبياً ، تخطط غالباً لبسط اشرافها على الجانب الأكبر منه أو حتى على مجموع شطآنه . ألم تكن سياسة « البحر لنا » هذه « *Mare Nostrum* » هي نهج السويد في البلطيق عام ١٦٥٨ ؟ الا تفسر فعل اليابان في كوريا عام ١٨٩٤ ثم في منطقة فلاديفوستوك بين ١٩١٨ – ١٩١٩ ؟ ألم تثر ايطاليا الموسولينية هذا المبدأ بالنسبة للبحر الابيض ؟ وروسيا القيصرية التي حاولت اقرار سلطتها في بلغاريا بين أعوام ١٨٧٩ و١٨٨٧ ، ألم تكن تفكر ، كما روى بعض المراقبين[٣] في تحقيق الخطة نفسها في البحر الاسود ؟ مع ذلك ، فان هذه الملاحظات بعيدة عن أن تحملنا على القناعة ، لأن الدافع الجغرافي غير واضح في أي من هذه الأمثلة . لم تكن السياسة السويدية تهدف الى السيطرة على البلطيق بقدر ما كانت تهدف الى اقامة « رأس جسر » يمكنها من التدخل في الشؤون الالمانية . والحكومة اليابانية كانت تسعى الى تجنب وقوع كوريا تحت السيطرة الروسية لأنها كانت تخاف مجاورة دولة اوروبية كبرى . أما روسيا القيصرية ، فانها بتدخلها في بلغاريا ، كانت تفكر في الامتداد الى البلقان أكثر من تفكيرها في الهيمنة على البحر الاسود . والشعار الذي طرحه موسوليني وطبقه بعد كثير من التردد ، ما عدا في الادرياتيك ، لم يكن اكثر من اعراب عن الرغبة في السلطان

(١) نسبة الى بوميرانيا ، وهي المنطقة البولونية الشمالية المتاخمة للبلطيق سكانها ٠٠٠ ٩٠٠ ١ نسمة . المترجم

(٢) ان ملاحظات ماكس سور ولوسيان فيفر وف. فروديل توحي بصور عميقة حول هذا الموضوع . المؤلف

(٣) هينيج ، مؤلف ورد ذكره في الملاحق . المؤلف

او في النفوذ . ان التحقق من الافتتان الذي تثيره في خيال الناس خريطة جغرافية لا يعني دراسة اثر جغرافي .

« مراقبة » طرق العبور

ان « الاشراف » الذي يسمح الموقع الجغرافي بممارسته على طرق العبور الكبرى ، الارضية والبحرية ، هو مظهر آخر هام من هذه المسائل .

ان الاهمية التي تمثلها بعض مناطق المرور البرية هي أحد البحوث التي ترتبط بها طوعياً دراسات الجغرافية السياسية .

تحتل الدولة التي تقطع أراضيها طريق عبور طبيعية ، مركزاً خاصاً في العلاقات الدولية عندما تكون على قدر من القوة يساعدها على منع استعمال تلك الطريق ، اذ يصبح كل الاجانب الذين يستفيدون من هذا المعبر بحاجة الى مرضاتها ، وهي مرضاة عظيمة الفائدة ، لأن العبور « الترانزيت » قد يؤدي الى استيفاء رسوم ، وقد يصبح مرور الاشخاص والسلع فرصة كسب مواتية لسكان الاقليم . بذلك يمكن ان تصبح طريق العبور الطبيعية ، نقطة جذب بل مركز دعم يثبت اركان الدولة . لكن خط الترويج التجاري هذا قد يصبح طريقاً للغزو : فاذا ما كانت الدولة ضعيفة وكان جيرانها اقوياء ، فانها تتعرض لأن تصبح ضحية مركزها الجغرافي المفضل . تلك كانت حالة بلجيكا وايران خلال الحربين العالميتين . مع ذلك فان هذا الخطر يختفي تماماً عندما تتوازن القوى بين الدولتين المتجاورتين ففي عام ١٨٢٨ ، بعد أن قامت نوايا عدوانية من جانب البرازيل والارجنتين حول دلتا نهر البلاتا *Plata* ، قررت هاتان الدولتان ترك الاوروغواي وشأنها بعد أن عجزت جميعها عن فرض رغباتها بعضها على بعض .

ودور المناطق « البرزخية » التي هي مفارق المرور البرية بين بحرين ، يمت بالصلة الى الحالة السابقة : ان الدراسة التي رسم فيها فيدال دو لا بلانش خطوط البرزخ الذي يربط البحر الابيض المتوسط بالمحيط الاطلسي عبر فرنسا الجنوبية

الغربية ، لا تزال مطابقة للسنن رغم ان الخطوط الرئيسية لهذه الدراسة قد فقدت اليوم كثيراً من اهميتها . ولقد نقصت اهمية طرق العبور بين الخليج الفارسي والبحر الابيض المتوسط عبر العراق وسوريا ، عندما فتح انشاء قناة السويس أمام الاوروبيين طريق النفوذ البحري الى آسيا الجنوبية. لكنها عادت الى التعزز بعد عام ١٩١٩ عندما اقتضت الحقول البترولية اقامة خطوط الانابيب [١] .

واخيراً ، لقد كانت الفجاج في الكتل الجبلية الكبرى غالباً ، مواقع ممتازة لقيام دول صغيرة كانت تحتل في العلاقات الدولية مركزاً لا يتفق مع رقعة اراضيها . لكن هذه المراكز نادراً ما كانت ثابتة. ففي اوروبا ، ما ان قُدر لهذه الدول جيران من الدول الحديثة الكبرى الراغبة في الحصول على الاشراف على الفج ، حتى فقدت استقلالها . وفي آسيا ، اختفت امارات اعالي الميكونغ *Mekong* [٢] في نهاية القرن التاسع عشر عندما تغلغل الاستعمار الفرنسي والانجليزي في الهند الصينية . ان دول هيملايا الصغيرة المستقلة (النيبال وبوتان وسيكّيم) ليست في يومنا الحاضر الا البقايا الاخيرة المتبقية لهذه الدويلات .

على انه يجوز في هذا المضمار ، وفي كثير غيره كذلك ، ان نبالغ في دور التأثيرات الجغرافية . ان العلاقات بين تيارات الحركة وبين الطرق الطبيعية متواترة ، لكنها ليست ضرورية . ففي افريقيا وآسيا وامريكا ، هُجرت بعض

---

(١) حالة « برزخ البلطيق – البحر الاسود » الذي يحب بعض الكتاب التحدث عنها ، قابلة للكثير من الجدل . المؤلف

(٢) الميكونغ هو نهر الهند الصينية الكبير ، ينبع من التيبت ويخترق يون ـ نان ولاوس التي يفصلها عن سيام ثم كمبوديا فكوشنشين ويمر في فييتنام وفي بنوم – بين ثم يصب في بحر الصين ويبلغ طوله حوالي ٤٥٠٠ كم . ولعل القارىء قد ادرك الآن الأمارات التي عناها المؤلف بعد ان اوضحت طريق هذا النهر العظيم . المترجم

ـطرق البرية الكبرى بعد أن استخدمت قروناً عديدة ، دون أن يطرأ اي تغير على ظروف البيئة الفيزيائية .

ان امتلاك ارض تساعد على مراقبة طريق مرور بحرية كبرى ومنع استعمالها عند الاقتضاء ، شكل منذ عهد طويل افضلية من الدرجة الاولى من الوجهة السياسية كا من الوجهة الاقتصادية . ودور مضايق الدردنيل والبوسفور، ودور مضيق سيسيليا ومضيق ميسين *Messine* والمضايق الدانماركية، وسم كل مراحل تاريخ العلاقات الدولية في اوروبا، وخصوصاً منذ توسع الملاحة البحرية في القرن السادس عشر . واعطى مضيق باب المندب في آسيا ومضيق مالاقا اهمية عالمية، للسيطرة على عدن وسنغافورة . أليس من نافلة القول أن نذكر هنا كيف ان سياسة بريطانيا العظمى قد عملت طويلا على بسط سيطرتها المباشرة أو نفوذها على القطاعات التي تتحكم بالطرق البحرية الكبرى ؟ ان امتـــلاك « ابواب » البحر الابيض المتوسط ، وباب البحر الاحمر ، وافضل قاعدة بحرية على الطرق البحرية التي تجمع المحيط الهندي بالمحيط الهادي منذ عام ١٨٢٥ ، كان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بانبعاث سلطة بريطانيا العظمى في العالم أجمع .

هنا ايضاً ، اختلفت الظروف الجغرافية في مداها بحسب تطور التقنيات . اعطى تقدم الملاحة البخارية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، اهمية كبرى لبعض المرافىء التي اصبحت مراكز تموين بالمحروقات ، في حين كانت من قبل في مركز سيء لا تصلح معه لتكون محطة رسو للملاحة الشراعية . وسمح بانشاء القنوات الكبرى بين المحيطات باقامة طرق مواصلات جديدة بين القارات، كان وجودها يزيد حيناً من قيمة بعض المراكز الواقعة على الطرق البحرية الطبيعية وينقص من قيمتها حيناً آخر : ان فتح قناة كيل [١] *Kiel* قد خفض مستوى النقل البحري في الجنوب – ولو بنسبة متواضعة في الواقع – في حين زاد شق

(١) تلفظ *Kil* ، وهي مدينة بروسية هامة جداً كرفأ على البلطيق ، تجمع قناتها بين المدينة ومصب نهر ايلب الذي مر ذكره ، فتجمع البلطيق ببحر الشمال . المترجم

برزخ السويس من سمة النقل في البحر الابيض المتوسط والبحر الاحمر واعطى بالتالي اهمية اكبر لمالطة وعدن على حساب مرافىء الرسو الواقعة على الطرق البحرية التي تدور حول افريقيا . واقامة قناة بناما [1] اوجدت قبل نصف قرن من تنفيذ المشروع ، فعلا دبلوماسياً – معاهدة كلايتون – بولور *Clayton - Bulwer* –ومنحت قيمة استراتيجية لجزر بحر الآنتيل التي تستطيع تغطية مشارف القناة المستقبلة ، ثم جذبت انتباه العالم في المحيط الهادي الى كالاباغوس *Calapagos* بالوقت الذي عدّلت فيه من تيارات الحركة بين جزر اوقيانوسيا .

الوضع الجزيري[2]

ان لوضع الجزر من المحاسن بالنسبة للسلطة السياسية بقدر ما له من المحاذير . اما المحاسن فغالباً ما سلطت عليها الأضواء .

ان للجزر قيمة فريدة عندما تكون منعزلة في احد المحيطات ، باعتبارها نقاط ارتكاز : فهي ذات قيمة اقتصادية لأنها محطات توقف على الطرق البحرية والجوية، وذات قيمة استراتيجية لأنها قادرة على أن تصبح قواعد للبحرية الحربية

(١) احدى جمهوريات اميركا الوسطى مساحتها ٧٤٥٢٢ كم٢ سكانها نصف مليون يتكلمون اللغة الاسبانية ، كانت تابعة لجمهورية كولومبيا ثم استقلت عام ١٩٠٣ . اما البرزخ المعروف بهذا الاسم والذي يبلغ طوله بعد ان اصبح قناة ٢٥٠ كم وعرضه ٧٠ م فقد شرع في شقه عام ١٨٨١ ولم ينجزه المغامر المعروف فردينان دوليسيبس الذي شق قناة السويس . فقام الامريكيون بانجازه عام ١٩١٤ وجعلت الولايات المتحدة الارض التي تمر فيها القناة باستثناء مدينة باناما نفسها ، ملكاً لأمريكا . وهذا مثال آخر يؤيد ما ذهب اليه المؤلف بصدد علاقة الدول الكبرى القوية بالدول الصغرى .
المترجم

(٢) نسبة الى جزيرة . ولقد نسبت استعمال هذه العبارة بدلاً عن « الوضع في الجزر » التي تتعذر نسبتها عند الحاجة أو «وضع الجزيرة» التي لا تتفق والغاية التي توخاها المؤلف.
المترجم

وللطيران : لقد كانت ايرلندا قاعدة بحرية هامة في معركة الاطلسي عام ١٩٤١ كما كانت مجموعات جزر المحيط الهادي موضع مجالات دبلوماسية عديدة ، « تاهيتي » عام ١٨٤٠ و « ياب *Yap* » عام ١٩١٩ ، شكلت عام ١٩٢٢ مركز الثقل في « ميثاق الخمسة » احد معاهدات واشنطن ، كما كانت مرتكزات الهجوم الامريكي ضد اليابان ابتداء من شباط ١٩٤٢ .

وعندما تكون الجزر قريبة من الساحل ، يمكنها ان تصبح مراكز اولية لتغلغل اقتصادي او سياسي موجه ضد الدولة صاحبة السيادة على الارض : لقد اختار الانجليز عام ١٨٤٢ هونغ كونغ لتكون قاعدة لنشاطهم في الصين ، وكان وجود الاسبانيين في كوبا مبعث قلق للولايات المتحدة منذ أن دخلت فلوريدا في الاتحاد . واحتل اليابانيون جزر الانسولند الكبرى[١] لا لتأمين تموينهم بالمواد الاولية فحسب ، بل لاقامة قواعد جوية وبحرية فيها تسمح لهم بتوجيه هجوم على الهند عند الاقتضاء .

هل يتوجب اضافة ميزات اخرى الى هذه ايضاً ؟ تملك الدولة الجزيرية على ما يبدو « حرية اكبر » في اختيار العلاقات التي تبني عليها سياستها[٢] . ولكن هل يجوز لنا الاعتقاد بأن المركز الجزيري يمنح الشعب « عبقرية معينة » وروح مبادهة ، تحمله على ان يبذل جهداً للتوسع اذا كان كبير العدد ؟ لا يبدو شيء من هذا محتملا اذا امعنا النظر في ايرلندا او في الارض الجديدة ، في مجموعة جزر الهاواي وفورموزا او أندونيسيا ، في كورسيكا أو كريت . وهو صحيح بالمقابل ، في حالتي بريطانيا العظمى واليابان اللتين اقامتا امبراطوريتين . مع ذلك ، فان اقامة صلة مباشرة بين الحياة الجزيرية والجهد الامبريالي ضرب من التهور : لقد اقلع اليابانيون ابتداء من عام ١٦٣٧ وحتى ١٨٥٤ عن اقامة علاقات مع الخارج لأن حكومتهم كانت ترى ان سياسة « الانغلاق » هذه

---

(١) *Insulinde* هو الاسم الذي يطلق على مجموعة الجزر الماليزية - المترجم -

(٢) انظر ملاحظات غوتمان حول هذا الموضوع . - المؤلف -

ـيمه ، ولم يظهروا أية رغبة في هجران هـــذه السلوكية حتى اللحظة التي اضطرتهم فيهـا ظروف خارجية قاهرة الى العدول عنها . ولم يحس الانجليز « بالدعوة البحرية » قبل القرن السادس عشر[1] . كانت ظروف اقتصاديـة ، مستقلة عن البيئة الجغرافية ، هي التي عدلت عقليتهم ووسعت افقهم[2] .

لكن للوضع الجزيري من جهة أخرى محاذيره . فالجزر – الا في حـــالات سعة رقعتها – تفتقر غالباً الى المواد الغذائية وتضطر الى الاعتماد على ممتلكات اجنبية في تأمين تموينها . وهذه الحالة من التبعية الاقتصادية الحساسة جداً في جزر البحر الابيض المتوسط ، ليست ملائمة قط لسلامة الاستقلال السياسي ، كما أشار بذلك فرنان بروديل . ثم انها تعيش غالباً كذلك في انطواء على ذاتهـــا وتستمر في ابواء مدنيات متخلفة : تلك هي حال جزر المحيط الهادي وخصوصا تلك التي تقع بعيداً عن خطوط الملاحة المطروقة عادة . وتلك كانت ايضاً حتى وقت متأخر ، حال جزيرة سردينيا التي ليست بعيدة مع ذلك عن القارة ، بل كانت طريق مرسيليا – تونس البحرية تمتد الى جانبها . واخـــيراً ان الدول الجزيرية تحس بالاخطار التي تستدعيها مواقعها عندما تكون قريبة من البر : فلطالما يُتوقع ان تستخدم كمركز امامي ضد منطقة برية ، الا يكون من الواجب التفكير في ان مالك تلك المنطقة المهددة قد يجد من مصلحته محو هذا الخطر ؟ لقد اتخذت حكومة الدولة الجزيرية غالباً زمام المبادهة لتضمن سلامتهـا : ان سياسة دوجات[3] فينيزيا حيال « الارض الصلبة » ونشاط الدانمركيـــين في

---

(١) لم يقصر ألفريد ماهان عن الاشارة الى ذلك . ـ المؤلف ـ

(٢) يقول لوسيان فيفر : « لقـــد تبدلت انجلترا تحت سلطان موجبات لا تعتمد في شيء على البيئة الجغرافية » . المؤلف

(٣) المعروف ان فينيز مقامة على مجموعة جزر في موقع قريب الغور من البحر الادرياتيكي ، حيث يشكل خليج فينيزيا . ولقد كانت هذه المدينة مركز جمهورية ارستقراطية قوية ذات بأس وسلطان يحكمها دوقات « جمع دوق » ، لذلك غلب عليها في التاريخ اسم دوقية فينيزيا . والدوق بالايطالية دوج . المترجم

سليسفيغ *Slesvig* في مطلع القرن الثامن عشر وتغلغل الانجليز المقيمين في سنغافورة في ماليزيا ثم خط ضم كوريا الموضوعة منذ عام ١٨٧٣ من قبل حكومة اليابان « الحديثة » وغزو جانب من الساحل الافريقي من قبل سلطان زنجبار ، كل هذه الوقائع تشهد على هذه الشاغلة .

وبقدر ما تكون الجزيرة صغيرة ام كبيرة ، واقعة في بحر مغلق ام في محيط ، بعيدة عن الشاطىء البري ام قريبة منه ، مجاورة لطريق بحرية ام قاصية عنها ، تكون تبعات الوضع الجزيري بالغة مداها في التفاوت .

ان دراسة « الموقع » اذا تبصرنا في مختلف مظاهرها ، تقودنا الى نتائج حكيمة[١] . صحيح ان من الجائز اقامة مقايسات وملاحظة حالات متجانسة وتسجيل العلاقات بين العلة والمعلول في بعض الحالات ، ولكن لا وجود للعلاقات نفسها في حالات اخرى رغم انها قد تكون شديدة الشبه للوهلة الاولى . ان « الملاءمات » بين الجغرافيا وبين السياسة الخارجية لدولة ما لا تقبل الجدل . لكنها « غالباً ما تكون غير ثابتة بل متداخلة تقريباً ابداً[٢] » . والواقع ان « القيمة » السياسية للموقع تتوقف على الجوار : ان تاريخ دولة ما كما قال راتزل ، هو بنفس الوقت دائماً « جزء من تاريخ الدولة المجاورة » لكن هذا الالتصاق ليس عاملا ذا نتائج سياسية ثابتة : فقد يقيم احيانا تضامنا في مقياس ما تشعر به هذه الدول من قلق متشابه امام العالم الخارجي — وهذه حال سكانديناڤيا[٣] في اوروبا المعاصرة ، وقد يوقظ في اغلب الاحيان الواناً

---

(١) لا أرى ضرورة للتوقف لدراسة دور « الموقع المركزي » . صحيح ان المانيا بحكم موقعها الجغرافي قد استطاعت ان تلعب دور المعارض بين جيرانها ، لكنها كانت تشكو كذلك ابداً من خطر التطويق . المؤلف

(٢) انظر ملاحظات ج. غوتمان بهذا الصدد . المؤلف

(٢) سكاندينافيا أو مجموعة الدول السكاندينافية وتضم السويد والنروج وفنلندا ، وكلها واقعة شمالي اوروبا . المترجم

من الغيرة بين هؤلاء الجيران . ان « التعايش » كما قال غوتمان ، « ليس اسمنتاً سياسيا جيد الفعالية والمتانة » .

٣ ــ « الفراغ »

ما هو المركز الذي يجب علينا اعطاؤه لمساحة الارض التي تشغلها الدولة في عداد العواسل الجغرافية ؟ لا ريب أنه ليس هناك ارتباط متبادل دائم بين المساحة والموارد : ان منتجات التربة تتوقف على المناخ وعلى نظام المياه ونوعية الاراضي اكثر مما تتوقف على ابعاد الارض . والثروات الدفينة لا علاقة لها بالمعطية الفراغية . كل ما يمكننا ملاحظته هو ان الدولة التي تشغل رقعة اكبر من جاراتها التى تقوم معها في منطقة مناخية واحدة ، تملك في اغلب الاحيان موارد زراعية متفوقة . ولكن ، اذا ابتعدنا عن هذه المشاهدة المعروفة بديهياً ، نجد مع ذلك السؤال مطروحاً لمعرفة ما اذا كان لمساحة الدولة « قيمة » في حد ذاتها . ان راتزل هو الذي ابرز هذه الفكرة .

يقول راتزل : « ان كل دولة هي « بالضرورة » في صراع مع العالم الخارجي للدفاع عن الفراغ الذي تشغله . وكل دولة متينة التنظيم ، تحاول زيادة فراغها ، سواء لأن هذا الامتداد يؤمن لها موارد اكثر غزارة ، أم لأنه يؤمن لها سلامة اكبر . ان سعة الارض عامل جوهري في الادراك الذي يكونه كل شعب عن مصيره » . ان هذا « الاحساس بالفراغ » هو مركز النظرية الراتزلية « لأن للمواطنين في كل دولة ذات رقعة فسيحة ، تطلعات واسعة ، لأنهم يتصرفون بوسائل حياتية مختلفة وحرية كبيرة في الحركة ، في حين ان للشعوب التي تشغل « فراغاً صغيراً » استعدادات فكرية اكثر تهيباً أو تواضعاً . فالفراغ اذن قوة سياسية » . « لم تعد الدولة الصغيرة في العالم الحاضر تأمل في التوسع وهي التي لا تكاد توفق في صيانة استقلالها الكامل ، بينما نرى شعب الدولة الكبرى في أغلب الاحيان ، دائم « التعطش للتوسع » . مع ذلك ، فان راتزل لا يتوقع

روال هذه الدول الصغرى : « ان للبلدان الواطئة وبلجيكا الحق في الحياة[1] رغم انها تحتل «مصاب» نهري الرين والايسكو *Escaut* لكن «جغرافيته السياسية» كلها ، تجمع البراهين الخاصة التي تبرر التوسع الاقليمي للسلطة الالمانية ، دون ان يرقى في زعمه الى مستوى العقيدة . فليس مفاجئاً في شيء اذن ان يكون المستشار بيتمان – هولويغ *Bethmann - Hollweg* ووزير الشؤون الخارجية جاغو *Jagow* ، قد أخذا في أعوام ١٩١٣ – – ١٩١٤ نظريات راتزل حرفيا في مقاصدهما : « ان الدولة هي كائن حي يكبر » و « ليس للدول الصغرى اي مستقبل » .

ان نظرية « الفراغ » هذه كانت موضع نقد دقيق ، هو نقد كامي فاللو[2] *Camille Vallaux* . لقد لاحظ هذا ان الفراغ ليست له قيمة مستمرة وليس له معنى الا في « المساحة » وهو يختلف في عصر واحد بحسب وسائل النقل . أما بالنسبة « للاحساس بالفراغ » الذي ارتبطت به دراسة الجغرافي الالماني راتزل ، فانه ، على حد قول فاللو ، احد « السدم » : ان التاجر الامستردامي الذي له علاقات بالعالم اجمع ، يملك « احساساً بالفراغ » ارفع من احساس الفلاح الفرنسي . فسعة الارض اذن ليست عاملاً جازماً في تكوين السيكولوجية الجماعية . ان اي مجتمع سياسي « لا يحدّد بالتدقيق تبعاً لتطوره عن طريق التربة التي يعيش عليها ولا في الاطار الذي يتحرك ضمنه » .

والواقع ان نظريات راتزل في هذا المضمار قد فقدت كثيراً من صداها : ان صورة الطموح التي تعطيها دولة ما في توسيع رقعتها ، تبدو في عالم اليوم لوناً من الانحراف .

---

(١) وستكون الرغبة في محوها من الخريطة عملاً « منافياً تماماً للواقع التاريخي » كما يقول راتزل . المؤلف

(٢) « التربة والدولة » . ان تأكيد ج. آنسل الذي يزعم فيه ان فاللو اقتبس افكار راتزل، تأكيد يدعو الى الدهشة . المؤلف

رى هل تسمح المشاهدات السالفة بأن نعد تفسيراً عاماً ؟ ان حياة المجتمعات السياسية تتعرض بديهياً لأثر الاطار الطبيعي الذي تتطور ضمنه . ولكن هل هي « محددة » بهذا الاطار ؟ وهل تسمح دراسة المعطيات الجغرافية بالمقابل باستخلاص مبادىء يمكنها أن توجه السياسة الخارجية لهذه أو تلك من الدول؟

ان الفكر السياسي ، من جان بودان[1] *Jean Bodin* والى فوبان[2] *Vauban* فتورغو[3] *Turgot* ، ومن مونتيسكيو[4] *Montesquieu* الى ميشليه[5] *Michelet* ، قد أغري غالباً بهذه المسائل[6] . ولقد تقبل الفكر السياسي أحياناً « الحتمية الجغرافية » التي وجدت تعبيراً جازماً لدى فيكتور كوزان *Victor Cousin* في قوله : « اعطوني خريطة بلد ما وهيئته ومناخه ومياهه ورياحه وكل جغرافيته الفيزيائية ، اعطوني منتجاته الطبيعية ومجموع نباتاته وحيواناته الخ ... وأنا أتكفل بأن أقول لكم جازماً من سيكون رجل هذا البلد ، وما سيكون دور هذا البلد في التاريخ ، ليس قولاً اتفاقاً بل قولا بالضرورة ، وليس في زمن

---

(١) جان بودان ، قاضي وكاتب سياسي فرنسي ١٥٣٠ - ١٥٩٦ ، صاحب كتاب « بحث في الجمهورية » ، يطور فيه مبادىء ملكية يعدلها مجلس الطبقات . المترجم

(٢) فوبان ، مركيز فرنسي وماريشال ١٦٣٣ - ١٧٠٧ ، كان عضواً في اكاديمية العلوم عام ١٦٩٩ له صفات اسطورية وفضل عميم على فرنسا . صاحب كتاب « مشروع العشر الملكي » يطالب فيه بمساواة الافراد في الضرائب . المترجم

(٣) تورغو ، اقتصادي فرنسي برتبة بارون ١٧٢٧ - ١٧٨١ ، كان وزيراً للمالية على عهد لويس السادس عشر ، احدث اصلاحات كبيرة في فرنسا وكان متأثراً بعقيدة الفيزوقراطيين القائلة ان الارض المصدر الاوحد لكل الثروات . المترجم

(٤) هو شارل دو سوكوندا ، بارون دو مونتيسكيو ، ١٦٨٩ - ١٧٥٥ ، اول من دعا الى فصل السلطات . وهو صاحب كتاب « روح الشرائع » الشهير . المترجم

(٥) هو المؤرخ والاديب الفرنسي جول ميشليه ١٧٩٨ - ١٨٧٤ صاحب « تاريخ فرنسا » و « تاريخ الثورة » وكتب ادبية اخرى رائعة . المترجم

(٦) أصر هؤلاء كلهم على اثر العوامل الجغرافية الذي اعتبره هيجل وغوبينو على عكسهم شيئاً مهملا . المؤلف

معين ، بل في كل الازمنة[1] ... » . مع ذلك فان قيمة المؤثرات الجغرافية لم تؤد الى تفسيرات تحاول أن تتسربل بالمسلك العلمي الا في السنوات الاخيرة فقط من القرن التاسع عشر .

لقد كان التأثير المهيمن في هذا المضمار ، تأثير فريدريك راتزل مرة اخرى ، فهو الذي زعم دراسة اثر الظروف الجغرافية على طباع ومزاج المجموعات البشرية قناعة منه بأن هذه الدراسة ذات فائدة اكيدة في تجديد اسس العلم السياسي . ان العلاقات بين « الانسان والارض » اي بين نشاطات الانسان والاطار الطبيعي كانت في المرتبة الاولى من شواغله .

استؤنفت فكرة راتزل مع بعض التنقيح في الولايات المتحدة من قبل مس سمبل[2] عام ١٩١١ وفي السويد عام ١٩١٧ من قبل جيلان[3] ، وبسّطت وشوهت في انجلترا من قبل هالفورد ماك كيندر[4] عندما كان استاذاً للجغرافيا في جامعة اوكسفورد . لقد عرض ماك كيندر جوهر عقيدته التي اعطاها مفهوماً اوسع عام ١٩١٩ ، في محاضرة القاها عام ١٩٠٤ امام الجمعية الجغرافية الملكية *Royal Geographic Society* . قال : « ان ميزان القوى السياسية » لا يتوقف على الظروف الجغرافية فحسب ، لأن « فتوة » المجموعات البشرية وقدرتها التنظيمية لها دورهما فيه ايضاً . لكن الظروف الجغرافية هي التي تمارس اثراً قسرياً لأنها « اكثر قابلية للقياس واكثر ثباتا » . فالروابط بين الجغرافيا والتاريخ يجب أن تكون اذن الموضوع الاساسي للتأمل . وليس من مثال اكثر إثارة في هذا الصدد من المركز المرموق الذي تشغله روسيا في اوروبا الحديثة :

---

(١) مدخل الى تاريخ الفلسفة ، باريس ١٨٢٨ ، الدرس الثامن ، ص ١٧ . المؤلف

(٢) آثار المحيط الجغرافي . *Influences of Geographic Environment* المؤلف

(٣) *Der Staat als Lebenform* المؤلف

(٤) توفي كيندر عام ١٩٤٧ عن عمر ناهز ٨٦ عاماً بعد ان ظل نائباً عن غلاسكو ١٢ عاماً ورئيساً للجنة البحرية الامبراطورية ٢٥ عاماً *Imperial Shipping Commitee* المؤلف

فالدولة الروسية التي كانت مؤسسة من قبل في منطقة تخوم ، امتدت الى النجود والسهوب التي كانت معبر الغزوات الكبرى ونجحت في تنظيم « الفراغ الاورازي »[1] . وهذا الفراغ هو « المنطقة المحورية » في العالم . ويضيف ماك كيندر قوله : ان السلطة القارية هي دائماً السلطة الاقوى . وخصوصاً عندما تشغل «مركزاً استراتيجياًمتوسطاً» يسمح لها بأن تعمل في كل الاتجاهات. وعندما تمتد روسيا هذه الى المناطق « الهامشية » من آسيا -الى الصين والهند- وتمتلك اسطولاً ، عندئذ تصبح سائدة على العالم . ان ماك كيندر في الحقيقة يقتصر على تأكيدات مجملة دون ان يحاول اقامة اي دليل .

ولقد استمرت المدرسة الجغرافية السياسية الالمانية «الجيوبوليتيك» سلوكيتها بعد عام ١٩١٩ من ماك كيندر ، بنفس الوقت الذي استمدتها فيه من راتزل وجيللن . ان باعث الحياة في هذه المدرسة ، الجنرال كارل هوشوفر ، حينما أسس عام ١٩٢٤ مدرسته الجيوبوليتيكية *Zeitschrift für Geopolitik* ، استنسخ خريطة « مراكز النفوذ الطبيعية » التي رسمها ماك كيندر ، واعلن ان المحاضرة التي القاها هذا الجغرافي الانكليزي هي « اكبر المقاصد الجغرافية طراً » . لكنه صرف معظم جهده الى اعطاء العلم السياسي قاعدة جغرافية على غرار راتزل .

يقول هوشوفر : ان الجغرافية السياسية هي دراسة الروابط بين الارض والسياسية ، عليها ان تدلل كيف ان السياسة « محددة » بمعطيات جغرافية . لذلك فهي ستعنى بتفحص اثر المناخ والتضاريس واشكال النبات والسكان واخيراً اثر « الموقع » على حياة المجتمعات البشرية . وسوف تعطي هذه الدراسة ، التي ستقيم « وقائع ملموسة » و « قوانين مبرهَنَة » ، لرجال الدولة القواعد اللازمة « لبناء سياسة عملية » وستدلهم بنفس الوقت على حدود الممكن . وكل ما قد تستطيع احدى الحكومات تحقيقه خارج مرتسمات اطار « الجغرافيا السياسية » لن يكتب له البقاء .

---

(١) *Eurasie* ، اسم يطلق احياناً على مجموع آسيا واوروبا . المترجم

يتوقع هوشوفر اذن اقامة «علم» واعطاء «دليل» للحياة السياسية . هذه هي العبارات التي استعملها للمجاهرة بهذه العقيدة[1] . لكن شاغلته ليست علمية . انه يفكر قبل كل شيء في تثقيف الرأي العام . وغايته اقامة اسس الدعوة الالمانية لاستعادة سلطانها .

تضيف الجيوبوليتيكا ، بنفس الوقت الذي تحتفظ فيه بافكار راتزل عن « الفراغ » وعن « مفهوم الفراغ » ، نظريات جديدة : « مرونة » الحدود وحق شعب ما في تملك مصاب الأنهر التي تخترق اراضيه (في حين اعترف راتزل بحق البلاد الواطئة في أن تعيش مستقلة) ، واخيراً مفهوم « الفراغ الحيوي » الذي يجوز لبعض الشعوب امتلاكه[2] . وعندما انطلقت الحركة القومية الاشتراكية ابتداء من عام ١٩٣١ ، عززت جماعة الجيوبوليتيكا مركزها، لكنها اخذت تلائم بين عقيدتها والمناسبات . قالت : ان « القوانين » التي كانت تزعم انها تعدها لتنطبق على رجال الدولة لا يمكن ان تنطبق في كل الظروف ، اذ قد يحدث أن تستطيع شخصية قوية تغيير مجرى الاحداث[3] . وتتجلى الانتهازية والدعائية بكل وضوح في هذه الاقوال .

تعرضت نظريات راتزل وماك كيندر والجيوبوليتيكيين لهجمات وجهت اليها من آفاق مختلفة جداً .

نقد تيار المعارضة الاول مشاهدات ماك كيندر وهوشوفر حول « المراكز الطبيعية للقوة » . وقد استوحى هذا التيار قناعته من مؤلف الفرد ماهان[4] .

---

(١) خصوصاً في مؤلفه : *Bansteine für Geopolitik* ، ١٩٢٨ المؤلف

(٢) استعمل راتزل عبارة *Lebensraum* عام ١٩٠١ ، لكنه اقتصر فيها على معنى بيوجغرافي . اما هوشوفر فقد أقامها في الحقلين الاقتصادي والسياسي . (دراسة ج. ترول ، المشار اليها في الملاحق . المؤلف

(٣) يؤيد هينيج ص ١٠٩ أن هذه هي وجهة نظر هوشوفر ايضاً، مع ذلك ، يجدر بنا ان نشير الى ان هوشوفر رغم الامتيازات التي منحها لدور الشخصية ، قد فقد تقريباً كل تأثير له في الاوساط الحاكمة ابتداء من عام ١٩٣٨ . المؤلف

(٤) ظهرت الترجمة الفرنسية لكتابه منذ عام ١٨٩٩ المؤلف

اذ بينما كان « الجيوبوليتيكيون » يبرزون القوة البرية ويرون فيها منبع السيطرة السياسية ، حاول أتباع ماهان التدليل على أن « القوة » البحرية هي التي كان لها «الدور المهيمن» في التاريخ. يقول ماهان : «ان الشعوب،مثلها كمثل الافراد ، تأفل مهما كانت قوتها ، عندما تحرم من الفاعلية و من المواد الخـــارجية التي تثيرها وتغذي حيويتهاالداخلية». وعليه «فان اضمن سبيل الى الاتصال مع الشعوب الاخرى لتجديد قوتنا الخاصة ، هو سبيل البحر . لكن توسيع هذه الروابط البحرية سيبقى مؤقتاً اذا لم يكن هذا الشعب يملك تفوقاً بحرياً . والدولة التي تتمتع بموقع جغرافي ملائم بفضل توضّع اراضيها ، تجد من مصلحتهـــا تقوية اسطولها بدلا من التوسع « البري » الذي يتطلب مجهودات عسكرية كبيرة . لقد اخطأت فرنسا في القرن السابع عشر وخلال الجزء الاكبر من القرن الثامن عشر ، في نهج سياسة قارية . وانحطت اسبانيا لأنها لم تتمكن من الحفاظ على سلامة مواصلاتها مع امريكا الجنوبية عندما اعوزتها القوة البحرية » . ولكن ألا تميل هذه المشاهدات الى البرهنة على أن السياسة البحرية كانت نتيجـــة اختيار ؟ ان ماهان رغم ذلك لا يتردد في التأكيد بأن تاريخ الشعوب البحريـة قد طغت عليه الظروف الجغرافية اكثر من طغيان بصيرة الحكومات ، فظـل بذلك مرتبطاً قطعاً بالحتمية .

كان التيار الثاني المعارض للجيوبوليتيكا ، موجهاً ضد هذه الحتمية الجغرافية. لقد وجد محرضيه في فرنسا ، في اشخاص فيدال دو لا بلانش وديمانجون وجان برونز أو في كامي فاللو وجان غوتمان . ولا يقتصر الامر في مفهوم هـــؤلاء الجغرافيين الفرنسيين على منازعة الاثر البديهي للظروف الطبيعية ، على تفاوت الموارد وتباين صور الحياة ، او على أهمية الوضع المتقابل للجماعات البشريـة . بل انهم يصرون جميعاً على دور المبادهات البشريــة التـي اضعفت اثر البيئة الجغرافية ، ويستنكرون جميعاً النظرية القائلة : ان الجغرافيا « تحدد » السياسة .

لقد اتخذ المؤرخون الاكثر اقتناعاً بالالتقاء بين الجغرافيا والتاريخ موقفـاً

مماثلا . يقول لوسيان لوفيفر : « ان الاطارات الطبيعية تعطي « امكانات » للمجتمعات البشرية . لكن الانسان يبقى « سيد هذه الامكانات » . ويقول فرنان بروديل : « ان البيئة الجغرافية ليست الا « عامل تأويل جزئي » لأنها « لا تكره الرجال الدؤوبين » . فدراسة هذه البيئة اذن لا يمكن ان تعطي مدلولات صالحة لكل القرون وكل حالات المدنية » . أما جاك آنسيل الذي ينقد المفهوم الراتزلي عن « الفراغ » فانه يبرز هو الآخر دور الانسان ونوعية حياته وعقليته، رغم انه، والحق يقال، يعلق اهمية كبيرة في تحليلاته على ظروف البيئة الفيزيائية . واخيراً فان فعل الانسان وفعل التنظيم الاجتماعي ودور المعتقدات الدينية ، هي التي تظهر في صلب التفسير اكثر من ظهور الموارد الطبيعية ، في كل الاعمال التي درس فيها ارنولد توينبي ميلاد المدنيات وتوسعها ثم افولها .

لم يترك البحث النقدي بقية باقية لتفسيرات ماك كيندر وهوشوفر . فهل لنا أن نقول مثل هذا القول في راتزل؟ كلا طبعاً. ان اولئك الذين هاجموا حتمية راتزل المفرطة بمنتهى القوة ، يحرصون حرصاً كبيراً على التمييز بينه وبين الجيوبوليتيكيين الذين كانوا يقومون بحملة دعائية غريبة عن الروح العلمية . لقد كرّم فيدال دو لا بلانش الجهد المبدع الذي بذله راتزل وأكبَر « كنز الملاحظات » التي جمعها . لم يكن يأخذ عليه الا أنه اعطى أفكاره « شكلا عقيدياً قليل الصلة بنسبية الظواهر الحسية » .

تتجه الملاحظات السابقة كلها نحو مشاهدة واحدة : ان دور العوامل الجغرافية في العلاقات الدولية ليس له طابع الديمومة الذي قد يغري المرء للوهلة الاولى فيعزوه اليه . لقد نجح فعل الانسان ، وعلى الأخص منذ قرن مضى ، في تضييق اثر البيئة الفيزيائية بفضل الوسائل التي ابتكرها والنظم التي اقامها . ولقد كانت المجهودات التقنية هي الصانعة الكبرى لهذا النجاح .

لقد عدلت الظروف الطبيعية في المضمار الزراعي سواء باحياء الاراضي او

باعادة تشجيرها اللذين لم يؤثرا على النبات فقط ، بل على تآكل الـتربان ايضـا؟ سواء بأعمال الري أو الصرف التي سمحت بامتداد المساحات المنزرعة . وعندما اوقف الانسان جهده ، عادت الظروف السالفة الى الظهور : ففي أيامنا الحاضرة تغطي الغابة الاستوائية المنطقة التي اخذ علماء الآثار في امريكا الوسطى يعثرون فيها على رسوم مدنية المايا . وعادت الصحراء في شمال الجزيرة العربية الى غزو المناطق التي تشهد آثار تدمر الباقية ، على قيام حاضرة كبرى فيها [١] . ولقد سمحت وسائل استصلاح التربان وطرق الزراعة من جهة اخرى بزيادة واسعة للانتاج الزراعي حتى في المناطق ذات النوعية الرديئة من الاراضي .

ارتبط تقدم التقنيات الصناعية منذ القسم الاول من مطلع القرن التاسع عشر على الاخص، باستخدام مصادر الطاقة وبالتالي بموارد باطن الارض . اعطى عصر الفحم في حياة العالم الاقتصادية والسياسية، اهمية متفوقة للدول التي تملك طبقات فحمية كبرى . وجاء عهد الطاقة المائية « الفحم الابيض » ليدخل في حياة الصناعة الكبرى ، مناطق جبلية ظلت من قبل خارج حدود النشاط الاقتصادي العام . وفي السنوات الاولى من القرن العشرين، أظهر استثمار مصادر البترول في العلاقات السياسية والاقتصادية ، دور المناطق او الدول التي لم يولها أحد حتى ذلك الحين غير أهمية تافهة . ثم جاءت مصادرالكونغو من اليورانيوم بعد عام ١٩٤٥ التي استثمرت استثماراً واسعاً لاهداف عسكرية ، فأسندت لهذا البلد مركزاً هاماً ، ولو لحين من الزمن على الاقل .

اخيراً لقد حولت التقنيات الجديدة ظروف الحركة والنقل . جاء انشاء السكك الحديدية ، وخصوصاً الخطوط الكبرى العابرة للقارات ، يقضي على الانعزال الذي كانت بعض مناطق العالم تشكو منه ، ويؤمن لانتاجها الدقيق: ان الخطوط الحديدية هي التي ساعدت على إعمار واستثمار سهول الولايات المتحدة الوسطى والسهل الكندي والسهب الارجنتيني « البامبا » والسيبيري . وازال

(١) راجع ملاحظات توينبي في هذا الصدد . المؤلف

الطيران ، ابتداء من اللحظة التي احتل مكانه فيها في عداد وسائل النقل التجارية بين ١٩١٩ و ١٩٣٩ ، جزءاً كبيراً من عائق المسافات والتضاريس كما قلل او حذف دور « الحواجز » — الجبال والانهر والصحارى — التي كانت تعتبر اكثر الحدود أمناً ، منذ أن استخدم في التسلح، وخفّض مزايا الوضع الجزيري لبعض الدول تخفيضاً كبيراً في الوقت الذي أضفى دوراً هاماً على بعض الجزر الاخرى التي يمكن استخدامها كنقاط تموين .

ان اثر التنظيمات المفروضة من قبل الدول لم يكن مع ذلك مهملاً رغم انه اقل حساسية من اثر التقدم التقني . فالدولة هي التي عدلت شروط استثمار التربة او الثروات الدفينة بفضل تشريعاتها وهي التي اقامت ، ابتداء من القرن الثامن عشر على الاخص ، فواصل الحدود الصارمة واعاقت حركة الاشخاص وتبادل السلع على الطرق البرية بالاجراءات المطبقة على حدود اراضيها — المهام الموكلة لرجال المكوس والشرطة — وهي التي نظمت النقل على الطرق البحرية وحدها او بالاشتراك مع دول اخرى . ولقد فرضت بعض المعاهدات الدولية في بعض الاقاليم من العالم تجريئاً سياسياً ، نادراً ما يأخذ بعين الاعتبار طبائع البيئة الفيزيائية . مع ذلك ، فان المشاغل التكوينية للسلطة والامن والنفوذ ، والقوى العاطفية ، تجد مجالاً للانتشار في كل هذه المناسبات رغم الظروف الجغرافية ، في حين ان « القهريات » التي تمارسها البيئة الفيزيائية قد انخفضت انخفاضاً ملموساً نتيجة للمبادهات التي اتخذها الانسان .

الفصل الثاني

الظروف السكانية

اتسم التطور السكاني خلال القرن الاخير بسرعة تزايد سكان العالم ورحابة الهجرات على الصعيد العالمي . لقد حولت الحركات السكانية السلطة النسبية للدول تحويلا كبيراً من الوجهة الاقتصادية كما وفي المجال السياسي ، وهذه احدى الظاهرات في دراسة العلاقات الدولية . بيد ان تنقلات الشعوب لم يكن لها اي دور في هذا الصدد بل كانت سبب النزاعات او الخصومات بين الدول تارة والمناسبة المهيئة لها تارة اخرى .

١ — التقدم الديموغرافي « السكاني »

على الرغم من كل الريب التي حوتها التقديرات السابقة لاجراء الاحصاءات فان من المسلم به عموماً ان سكان الارض كانوا عام ١٨٠٠ حوالي ٩٠٠ مليون نسمة ، كما انه من الثابت انهم اصبحوا عام ١٩٥٤ ، ٢٤٦٠ مليوناً . لقد تحققت النسبة القصوى لتكاثر السكان بين اعوام ١٨٥٠ و ١٩٠٠ اذ انتقل عدد سكان اوروبا من ١٨٧ مليوناً عام ١٨٠٠ الى ٢٦٦ مليوناً عام ١٨٥٠ و ٤٠١ مليون عام ١٩٠٠ و ٥٣٠ مليوناً عام ١٩٣٨ . وتحققت السرعة الاكبر في هذا التكاثر

بين عوام ١٨٢٠ و ١٩١٤ اذ كان العدد حوالي ٣٠٠ مليون عام ١٨٧٠ فأصبح ٤٠٠ مليون عام ١٩٠٠ و ٤٥٢ مليوناً عام ١٩١٤ اي بزيادة ٥٠٪ تقريباً . لكن حصة كل دولة اوروبية من هذا التقدم كانت على جانب كبير من التباين . لقد ازداد عدد سكان روسيا الاوروبية خلال هذه الحقبة ٦٠ مليوناً بينما بلغت الزيادة في المانيا ٢٧ مليوناً وفي بريطانيا العظمى (بما فيها ايرلندا) ١٤ مليوناً وفي ايطاليا ٨ ملايين وفي فرنسا ٣ ١/٢ ملايين لا غير[1] .

فأية علاقات يمكن ان تقيمها الدراسة التاريخية ، سواء للقوة العسكرية او للازدهار الاقتصادي او الميول السيكولوجية الجماعية ، بين هذه الاوضاع السكانية المختلفة وبين السلطة المقابلة للدول ؟

أ – ان عدد السكان قادر على ان يكون عاملاً جوهرياً في السلطة العسكرية خلال المرحلة التي كانت فعالية الجيش فيها مرتبطة بعدد المقاتلين اكثر من ارتباطها بتأثير النار . لقد ظهرت هذه الاهمية للأعداد بوضوح ايام الثورة الفرنسية مع تطبيق طريقة احصاء القادرين . وبلغت منتهى قيمتها عام ١٨٧١ عندما اصبح تجنيد كل الجيوش في القارة الاوروبية خاضعاً للخدمة العسكرية الالزامية . ثم ازدادت رسوخاً خلال الحرب العالمية الاولى رغم الانجازات المرموقة في مضمار التسلح . ولم يفقد عدد الجنود جزئياً الا في غضون السنوات الاربعين الاخيرة : فمنذ عام ١٩٣٠ ، جاء في تقرير البعثة التحضيرية لمؤتمر نزع التسلح « ان البلدان ذات الطاقة الصناعية الاكبر هي التي تملك قدرة الهجوم في الحرب الحديثة وليس تلك التي تملك العدد الاكبر من الاحتياطيين »[2] . وجاء تطور سلاح الطيران

---

(١) ان افضل نظرية تتعلق بهذه المظاهر العامة قدمها مارسل رينهارد . انظر اللاحق .
المؤلف

(٢) ظلت النظريات التقليدية تصر على البقاء وقتاً طويلا . فقد اعلن شيانو مثلا عام ١٩٣٩ « يجب ان يزداد مدلول فرنسا السياسي بوصفها دولة كبرى بالضرورة لان خسارتها السنوية بالمواليد تعادل ضحايا معركة خاسرة » . المذكرات السرية للويلهلمشتراس ، الجزء الخامس ص ٤١٢ باريس ١٩٤٣
المؤلف

خلال الحرب العالمية الثانية وظهور السلاح النووي على الاخص مؤيداً بعمق قيمة هذه المشاهدة .

مع ذلك ، فان الوقائع كثيراً ما كذبت التأكيد بأن القوة العسكرية للدولة تتوقف على عدد سكانها ، في نفس الوقت الذي كانت فيه هذه الفرضية مقبولة بكل طلاقة .

كانت ايطاليا في أوج الزيادة السكانية . لكنها كانت تملك جيشاً أقل عدداً من جيش الدول الكبرى الاوروبية الاخرى . كان تعداد جيشها زمن السلم عام ١٩١٤ لا يتجاوز ٢٧٥٠٠٠ رجل . ولم تحاول ان تزيد من استخدامها لموارد الرجال فيها لتزيد من طاقتها العسكرية . فهل يرجع ذلك الى أن السلطات العامة ما كانت تقدر ضرورة تعهد جيش اقوى ؟ كلا . بل كان سببه ان الاكثرية النيابية كانت ترى أنه من غير المناسب أو حتى من المستحيل ، فرض الأعباء المالية التي تقتضيها زيادة عدد قواتها المسلحة على البلاد ، وانها كانت مصممة على ضغط كل النفقات « غير المجدية » . لقد ظلت ارادة الاقتصاد تفرض نفسها على الاعتمادات العسكرية طيلة عشرين عاماً من ١٨٨٧ — ١٩٠٧ . وكانت الظروف الاقتصادية كافية لتفسير هذه السياسة حتى السنوات الاولى من القرن العشرين على الاقل : في هذا البلد الذي تسيطر فيه النشاطات الزراعية والذي يضم في ثلثي اراضيه مجموعات فلاحية غاية في الفقر ، اين نجد المادة الملزمة ؟

وكان لروسيا التي يبلغ عدد سكانها ضعف سكان الامبراطورية الالمانية ، جيش عامل عام ١٩١٤ ، لا يكاد يزيد على ٥٠٪ من اعداد الجيش العامل الالماني ، حتى ولو اعتبرنا أن التسريحات العسكرية التي تقرر اجراؤها في المانيا قبل سنة قد أجريت فعلا . وكان عدد الاحتياطيين المدربين لا يكاد يزيد في شيء على عدد الجيش نفسه . لقد كان للمسائل المالية دورها هنا ايضاً كما كان الحال في ايطاليا ، لكنها كانت على جانب من الاهمية ادنى مما للمعطيات الاقتصادية والاجتماعية : تبقى زيادة القوات العاملة محدودة في ذلك البلد الذي يكون التوسع الصناعي فيه متأخراً ، بسبب نقص صناعات الاسلحة ، وتبقى محدودة

كذلك بسبب فقر المحيط ، لأن الطبقة الوسطى والبورجوازية الصغيرة ، حيث تُجند الاعداد المرؤوسة في تشكيلات الاحتياط ، قليلة العـــدد وتفتقر للروح العسكرية .

والنمسا – هنغاريا ، بملايينها الواحد والخمسين ، أي بعدد يزيد ٢٠٪ عن سكان فرنسا ، كان لها في مطلع عام ١٩١٤ جيش عامل لا تبلغ اعداده ٣٥٠٠٠٠ رجل تقريباً ، أي حوالي ٤٥٪ من الجيش الفرنسي . مع ذلك فقد كان عليها ان تجابه عدوين محتملين على الاقل ، روسيا والصرب ، حتى ولو كان تحالفها مع ايطاليا موضع ثقتها . لكن السكان غير المتجانسين لم تكن لديهم وطنيـــة نمساوية هنغارية ولا حتى مجرد شعور بالمصلحة المشتركة . وكانت المجالس النيابية في فيينا كما في بودابست ، تتردد في مطالبتهم بالتضحيات .

كانت المانيا وفرنسا ، بين السلطات القارية الرئيسية ، الدولتين الوحيدتين اللتين تبلغ العلاقة بين عدد السكان وعدد ملاكات الجيش فيهما منتهى قيمتهـا في ذلك العصر . أما بريطانيا العظمى ، فقد كانت ترفض اعباء الخدمة العسكرية الالزامية ، مقتنعة بوضعها الجزيري . وكانت فرنسا مضطرة على ان تفرض على سكانها اعباء عسكرية ثقيلة بشكل خاص، لكي تحافظ على اعدادها العسكرية في مستوى متعادل مع مستوى القوات الالمانية ، أي ان تضم جانباً من المجندين يزداد تكاثراً باجراء انتقاء فيزيائي متناقص الدقة .

ان المقارنة بين الصين واليابان اكثر وضوحاً ايضاً . ففي عام ١٨٩٤ ، ايام الحرب الصينية اليابانية الاولى ، كان عدد سكان الامبراطورية الصينية يزيد بثمانية اضعاف على عدد اليابانيين ، في حين كانت اليابان قادرة على ان تضـع في خطوط القتال ، قوات ليست متفوقة بالتسلح والتنظيم والمحيط فحسب بـــل وبالعدد ايضاً . فلماذا لم تكن الحكومة الصينية قادرة على التصرف بقوات اكثر في الوقت الذي كانت تملك فيه « موارد انسانية » تسمح لهـــا باغراق الجيش الياباني ؟ لقد كانت الاسباب مادية : لم يكن النظام الضرائبي يـــؤتي مردوداً كافياً يعطي الحكومة الامبراطورية المؤهلات لاعتماد اعداد ضخمـــة . وكانت

قتصادية : ان الاسلحة اللازمة لقوة عسكرية حديثة لا يمكن ان تصنع محلياً
لنقص الصناعة ولا يمكن ان تشرى من الخارج لان حكومة الامبراطورية لم
تكن تملك الأسباب لمواجهة المدفوعات الخارجية، ولم تكن تريد عقد قروض
خارجية . وكانت سياسية : لم تكن الاسرة المالكة المنشورية ترغب في وضع
سلحة حديثة بين ايدي الشعوب الصينية . لكنها كانت على الاخص سيكولوجية :
ي اليابان ، حيث كان حمل السلاح يعتبر دائماً رمزاً للتفوق الاجتماعي ، كانت
روح التضحية في سبيل المصلحة الجماعية ، ظاهرة جوهرية في الدين وفي المعنوية
لدينية . أما في الصين فان جماهير الشعب كانت تجهل الاحساس القومي وتحتقر
صناعة الاسلحة .

لم تعط القوة السكانية اي عامل في السلطة العسكرية في كل دول العالم
الكبرى في ذلك الحين الا في الحالة التي كانت تتحد فيها الشروط الاجتماعية
والاقتصادية والمالية اللازمة لتأمين صيانة وتسليح وتأطير القوات ، والشروط
السيكولوجية التي تسمح بالاعتماد على روح التضحية او على الاقل ، على انقياد
الشعوب المُخضعة للالتزامات ولقسر الخدمة العسكرية .

ب – ان دور النهضة السكانية في توسع سلطة الدول الاقتصادية قد أبرز
غالباً من قبل الاقتصاديين والاجتماعيين في نهاية القرن التاسع عشر والنصف
الاول من القرن العشرين ابتداء من ويرنر سومبارت وحتى دوبرييل .

ان مثل بلجيكا وبريطانيا العظمى ثم المانيا بين اعوام ١٨٤٠ و ١٩١٤ قد
اظهر أن زيادة السكان كانت دافعاً على الانتاج وان الصناعة ما كانت تستطيع
بلوغ تطورها بهذه السرعة لو ان السكان الزراعيين الفائضين لم يقدموا لها
احتياطياً غزيراً من الايدي العاملة . وكان نسق التطور الصناعي في الولايات المتحدة
سيكون اكثر بطئاً بين اعوام ١٨٩٥ و ١٩١٤ لولا فيض المهاجرين الذين كانوا يشكلون

٦٠٪ من الايدي العاملة في انجلترا[١] الجديدة وبنسيلفانيا وفي منطقة شيكاغو: لقد ابرز تقرير احدى لجان التحقيق التابعة لمجلس الشيوخ الامريكي عام ١٩١١ اهمية هذه المشاهدة . وانطلاق الصناعات اليابانية بين اعوام ١٨٩٤ و ١٩١٤ كان يستحيل تحقيقه لولا الانتشار السكاني الذي بدأ في الظهور قبل عشرين عاماً بعد فترة ركود طويلة ، ان وفرة الايدي العاملة سمحت للصناعيين بالحفاظ على الاجور المنخفضة وتخفيض سعر التكلفة . وبفضل اسعارها البخسة ، استطاعت الصناعة اليابانية الادنى من حيث النوعية ، ان تنافس في الاسواق الآسيوية المنتجات الاوروبية .

في هذه المناسبات ، انتهت الطبقة العاملة نفسها، بعد اجتيازها عصراً عصيباً الى الحصول على شروط حياتية افضل لأن التصنيع قد حسن مستوى الحياة العامة . مع ذلك فان الوضع السكاني لم يكن ، كما يقتضينا الحال ان ننوه به ، الا واحداً من عوامل النهضة الصناعية : فعرض الايدي العاملة ما كان ليصبح مجدياً لولا مساعدة التقنيات ومساهمة الرساميل .

في القطاع الزراعي ، حض الانتشار السكاني السكان على زيادة الانتاج القومي، اي على بذل الجهد لزيادة المردود او على استثمار اراض كانت حتى ذلك الحين مهملة . واننا لواجدون في بقاع العالم التي يبلغ الضغط السكاني فيها اشده – اليابان ، الصين الوسطى الدلتاوات الهند الصينية ، سهل الكانج[٢] ، – ان كل قطعة من الارض القابلة للزراعة موضوعة موضع الاستثمار . ففي اليابان ، اعدت السلطات العامة عام ١٩٢٥ خطة توسيع المساحات المزروعة على المنحدرات

(١) اسم كان يطلق على ست ولايات من الاتحاد الامريكي هي : مين ، نيو - هامبشر ، فيرمونت ، ماساشوستس ، رود - ايسلند ، وكونيكتيكيت، وجميعها متاخمة لكندا من ناحية الجنوب الشرقي . المترجم

(٢) الكانج بالأصل نهر الهندستان ينحدر من جبال الهيملايا ويتحد به نهر جومنه في الله آباد ، فيروي السهل المسمى باسمه ونبارس وباتنا ويصب في خليج البنغال ، طوله ٣١٠٠ كم . المترجم

الاولى للمناطق الجبلية لتدرأ نتائج الزيادة السكانية . وعلى العكس ، دلل الجغرافيون غالباً على أن الفقر بالأيدي العاملة في المناطق التي تكون فيها نسبة السكان غير كافية – كالجانب الاكبر من افريقيا الاستوائية وفي بعض مناطق البرازيل مثلا – يكون سبباً في كبح جماح تطور الانتاج الزراعي .

مع ذلك ، فان العلاقة المباشرة بين الوضع السكاني والنمو الزراعي ليست قائمة بدقة الا في البلدان التي تضطر شعوبها على العيش قهراً اعتماداً على موارزدها الخاصة لتعذر وسائل المبادلة . وهي تختفي عندما تكون الحياة الاقتصادية للدولة متطورة تطوراً كافياً يسمح لها بتغطية العجز في انتاجها الزراعي عن طريق الاستيرادات التي تضمن صادرات المنتجات المصنّعة تغطية تمويلها .

ان الزيادة السريعة في السكان تجر في حالات كثيرة مع ذلك الى تجزيء مفرط في الاستثمارات يعيق التوسع المصوب للانتاج ، اذ يتكالب المستثمرون على انتاج مواد اولية قادرة على تأمين قوت الاسرة حتى في الحالات التي لا تتقبل التربة فيها مثل هذه الزراعات . ومالكو هذه الاجزاء الصغيرة يبلغون من الفقر حداً يتعذر عليهم معه اقتناء التجهيزات والاسمدة التي تسمح لهم بتحسين المردود . ان النهضة السكانية اجمالا تؤدي الى المحافظة على قوى اقتصادية عاطلة على حساب اقتصاد المبادلات القادر وحده على تحسين شروط الانتاج وزيادة حجمه الاجمالي. وزيادة عدد الرجال لا يمهد للحصول على نمو مترابط مع منتجات التربة[1]: ففي الصين، خلال القرن التاسع عشر كله ومطلع القرن العشرين، وفي ايرلندا خلال النصف الاول للقرن التاسع عشر ، سببت زيادة السكان المجاعة ، كما زادت في روسيا من خطورة المصاعب الاجتماعية .

ان دراسة هذه العلاقات بين نمو السكان والتوسع الاقتصادي تؤدي بالضرورة الى دراسة « الضغط السكاني » و « فائض السكان » . لكن البحث

---

(١) « النظرية البونو-فيزيوقراطية عن السكان » أوتو ايفيرتز في مجلة الاقتصاد السياسي ، ١٩١٤ . المؤلف

البسيط في ارقام المساحات والسكان لا يمكن ان يكفي لاقامة حقيقة هذا او ذاك من المفاهيم . يجب فحصها عن كثب على ضوء الملاحظات التي صاغها علماء السكان « الديموغرافيون » والاقتصاد والجغرافيا .

ما هو « السقف السكاني » في كل دولة ، اي الرقم الذي يمكن ان يبلغه السكان دون ان تؤدي الزيادة الى خفض مستوى الحياة ؟ يتوقف هذا الرقم على مصادر التربة وما تحت التربة وعلى حالة التقنيات والرساميل الجاهزة التي تسمح بتطبيقها وعلى التنظيم الداخلي للاقتصاد واخيراً ، على اتساع المبادلات الخارجية التي تسمح بإكمال المصادر الوطنية عن طريق الاستيرادات[1] . فهو اذن مرتبط بحالة واقع يمكن ان يتبدل مع الزمن : اذ قد تتخذ بعض مصادر ما تحت الارض اهمية جديدة بسبب مكتشفات تقنية وقد تصبح بعض الاستيرادات مستحيلة عندما يقع ميزان المدفوعات في عجز . ولكن، الا يتوقف ايضاً على « الاهداف المرغوبة» اي على الاهمية التي يضفيها شعب ما على رفاهه الذاتي[1] ، بالنسبة الى شواغل اخرى كالرغبة في الحصول على سلالة كبيرة العدد مثلاً ؟ ان كل محاولة لحسبان « سقف » السكان تبقى اذن غير ثابتة .

ان مفهوم فائض السكان ينطلق من هذه النقطة القلقة : « القول ان بلداً يعاني من فائض السكان من الوجهة الاقتصادية معناه ان السكان يزيدون فيه على سقفه الاقتصادي » .

ما هو مدى هذه المشاهدة ؟ ان فائض السكان «المعتدل» رغم انه يستوقف انتباه الاختصاصيين، يبقى في أغلب الاحيان دون تبعات في العلاقات الدولية : ففي فرنسا مثلاً ، عانت بعض الاقاليم في اواسط القرن التاسع عشر من اكتظاظ بالسكان الزراعيين. لكن توسع السكك الحديدية خفف من هذا الضغط السكاني

---

(١) ل. بوكيه « السقف السكاني » باريس ١٩٠٦ ومباحثات الجمعية الدولية للسكان ، جنيف ، ١٩٢٧ المؤلف

(٢) أ. سوفي « النظرية العامة عن السكان » باريس ١٩٥٢ ، الفصل الخامس ، « السقف الاقتصادي » .

بتسهيله الانتقال بين الاقاليم . ولا يضبح فائض السكان بيّناً الا في الحالة التي يزداد فيها السكان زيادة اسرع بالنسبة للموارد الغذائية الجاهزة ، في بلد عاجز عن تغطية هذا العجز بسبب افتقاره الى امكانية اقامة اقتصاد المبادلات . ويصبح بيّناً كذلك عندما تسبب زيادة السكان العددية تفاقم البطالة وخفض المستوى المعيشي بالتالي لجانب من السكان . ثم ان مفهوم زيادة السكان ليس مشتركاً بالضرورة مع هذا الإتلاف . اذ يحتمل ان تشعر جماعة بشرية بعدم الكفاية النسبية في مواردها قياساً الى موارد جماعة مجاورة ، حتى ولو بقيت الشروط المادية لحياتها مستقرة تقريباً ، فتسعى الى تحسينها بحماس لا يدانيه حماس الماضي . هذا ما تصبح عليه الحال عندما يحدث الاحتكاك مع اجانب اكثر تطوراً ، تغييراً في العادات الغذائية : ان المجموعة البشرية التي يطرأ عليها هذا التغير ، لا ترتضي بسهولة العودة الى عاداتها السالفة ، فتصبح الموارد الغذائية التي اكتفت بها هذه الجماعة حتى ذلك الحين غير كافية . وهذا الاحساس الجماعي قادر على ان يحتم ردود فعل مماثلة للتي يحدثها الانخفاض الفعلي في مستوى الحياة .

ان مفهوم فائض السكان ، رغم انه لا يستطيع توفير تحديد علمي يحتفظ بكل اهميته ، عندما يقتضي اجراء « مقارنة » بين دولتين . وهذا الفائض « النسبي » قادر على أن يصبح عامل بلبلة في العلاقات الدولية عندما تحس به الشعوب ذات العلاقة ، وعندما ترتبط مع هذه المشاهدة ، الاحساس بعدم المساواة في الشروط المعيشية . لقد كان التفاوت واضحاً منذ عام ١٩١٩ ليس في الشرق الاقصى أو في الهند فحسب ، بل وفي « الانسولند » . مع ذلك ، فان الاحساس به لم يُستشعر في ذلك الحين الا في اليابان ، مما جعلها تغذي شعوراً توسعياً امبريالياً . ومنذ عام ١٩٤٥ ، اصبح هذا التفاوت خارج اوروبا[١]

(١) لو ان « اكتظاظ السكان النسبي » في المانيا الغربية او ايطاليا لم يؤد الى عواقب مماثلة ، فذلك مرده الى تحسن مستوى الحياة في هذين البلدين . المؤلف

عداوة تزداد فعالية في تصرف بعض الشعوب وفي شاغلاتهم السياسية . ترى هل كان سبب ذلك ، تفاقم التحول بين زيادة السكان والموارد الجاهزة في بعض اقاليم العالم فحسب ؟ بل ان سببه ايضاً وعلى الاكثر ، الانحراف بين نهضة الدول « المجهزة » الاقتصادية وبين الدول « البروليتارية » الذي اخذ يزداد وضوحاً مما جعل الاحساس به يأخذ اكثر فأكثر طابع الظلم الاجتماعي. ان هذا الاحساس مرتبط مباشرة بتوسع وسائل الاعلام والصحافة والراديو والتلفاز «التلفزيون» التي اعطت اكثر الشعوب اصابة بالفاقة او الملق [١] فرصة التعرف على شروط حياة الشعوب الاخرى واقامة مقارنة بينها. وسواء أكان مفهوم فائض السكان بديهياً أم كان بدافع دعاية مغرضة ، فقد اصبح واقعاً هاماً في حياة العالم الحاضرة .

ج – اخيراً ، يستطيع الانتشار السكاني ان يعدل احياناً من ميول السيكولوجية الجماعية نفسها . ان الملاحظات التي صاغها علماء الاجتماع في هذا الصدد تلحف على ثلاث مشاهدات :

ان زيادة عدد السكان دليل على الحيوية يمكنه ان يوحي بالاطمئنان للمصير القومي وان يبرر الشعور بالتفاؤل [٢] . لقد اعطت الامبراطورية الالمانية في القرن التاسع عشر مثالا على هذا التطور للسيكولوجية الجماعية : ثقة وتفاؤل ، ويرافقها ايضاً شعور بالتفوق حيال الشعوب التي لم تعرف نهضة سكانية مماثلة وحوالي عام ١٨٩٠ ، اخذ جانب من الصحافة الالمانية يلحف على التفوق الذي تعطيه زيادة السكان هذه لالمانيا على فرنسا : ستبلغ المانيا ، على قول تلك الصحف ، مائة مليون من السكان عام ١٩٢٠ بينما لن تبلغ فرنسا أكثر من ٣٠ مليوناً .

---

(١) من البديهي على اية حال ان « فائض السكان » لا يرافق التخلف دائماً : تلك هي حال افريقيا السوداء . المؤلف

(٢) ولكن العكس ايضاً صحيح . فالثقة الناجمة عن أمل الانتشار الاقتصادي قد تمهد لزيادة المواليد . المؤلف

ومتوسط الحياة عند الشعب اكثر اهمية ايضاً . ففي البلد الذي تكون فيه نسبة الشبان قوية ، لا يجهل اليافعون انفسهم ، انهم سيلاقون بسبب عددهم نفسه ، صعوبات في ايجاد عمل . وهم مدركون كذلك ضرورة الجهد : وعندئذ تتعرض روح المبادهة والاقدام والاحساس بمعنى التضحية في سبيل الجماعة ، للاستثارة[1] . وعلى العكس ، فان شيخوخة السكان تضع «عصي القيادة» في ايدي الاشخاص المسنين ، فتصبح العقلية اكثر تحرزاً ووتيرية .

وأخيراً ، ان المصاعب التي قد يتعرض لها الشباب عندما ينزلون الى معترك الحياة العملية ، قد تجعلهم يعيرون اسماعهم لرسل سياسة القوة . ان سرعة النمو السكاني في شعب زراعي يعرف « المنذورون للأرض » أن قلة منهم قد تبلغ مشتهاها ، قد تدفع هؤلاء الشباب الى التفكير في توسيع رقعة الارض الوطنية . كان هذا موقف اليابان بين أعوام ١٩١٩ – ١٩٣٩ . كانت تشكيلات الجيش الياباني ، وثلاثة ارباع صغار الضباط فيه من الفلاحين ، بسبب ما لديها من خبرة مباشرة في زيادة السكان الريفيين من أشد الانصار حماسة للعمل المسلح ضد الصين ولقد شكل اؤلئك الضباط نقطة الارتكاز الرئيسية في حركة الجنرال آراكي الفاشية . والبطالة في شعب صناعي ، عندما تصيب الشباب في الوقت الذي يتوجب عليهم فيه مزاولة مهنة ما ، تحدث في نفوسهم يأساً يدفعهم الى العنف اكثر مما تحدثه لدى البالغين : وهؤلاء الشبان يصبحون على استعداد – كما برهنت الحال في المانيا خلال ازمة ١٩٣١ – ١٩٣٣ الاقتصادية – للاصغاء الى الرجل او الى الحزب الذي يعد بتأمين وسائل معيشية جديدة لهم عن طريق غزو الفراغ الحيوي .

ما هي قيمة هذه الملاحظات مع ذلك ؟ انها تناقض بمشاهدات اخرى متحصلة في بلدان ثانية .

---

(١) انها نظرية آ. دومون المطورة « الإقواء والمدنية » ١٨٩٠ ، التي دأب علماء السكان في النصف الاول من القرن العشرين على نشر مفاهيمها « البلد الفتي » او « البلد الطاعن » . المؤلف

اذا كانت النهضة السكانية في ألمانيا على عهد غليوم الثاني عامل ثقة بالمستقبل فانها لم تحظ بالوقت نفسه بمثل هذه العواقب في روسيا ، فماذا نقول عن الصين أو عن الهند ؟ ان زيادة السكان السريعة في هذه المناطق التي تهيمن فيها مسألة الارض ومسألة الاغذية، لا يمكن أن توحي بالتفاؤل. ان فائض السكان الزراعيين قد توضح في بلدان أخرى غير اليابان ، دون ان تكون له نتائج سياسية مماثلة . واخيراً ، فان أزمة البطالة الكبرى التي أناخت على بريطانيا بين أعوام ١٩٢٢ و ١٩٣٨ فأصابت الاوساط العمالية فيها طويلا اصابات موجعة ، لم تبدل شيئاً من مزاج العمال المسالم ولم تجذبهم الى تأييد برنامج سر « ادوارد موسلي » الفاشي .

لم يقدم الضغط السكاني فرصة مواتية لانصار العنف الا في الحالات التي يكون فيها مزاج الشعب متقبلا للعنف . ثم أنه لا بد ان يقدم الفعل المسلح فرصاً مواتية : اذ أن الوضع السكاني ، حتى ولو كان « متفجراً » لا يؤدي الى الحرب الا اذا كانت نسبة القوات تسمح بها [1] .

ان الحكومات قادرة على ممارسة فعلها على النهضة السكانية . ودراسة العلاقات الدولية لا يمكنها أن تغفل بالطبع هذه المبادهات من جانب الدول .

يتضح الفعل التشريعي أو الاداري لصالح زيادة السكان سواء بتوسيع الخدمات الصحية والاعانة الطبية التي خفضت نسبة الوفيات أو بالتشجيعات التي منحت لزيادة المواليد وبالاجراءات المتخذة لارسال النجدات الى الاقاليم التي اصابت مواردها الغذائية آفات مناخية .

لقد كان للشكل الاول من هذا الفعل نتائج فريدة في الاهمية في الاراضي المستعمرة من قبل الاوروبيين لأنها خففت من وطأة الاوبئة والمجاعات التي كانت تكبح الزيادة الطبيعية للسكان . ان الخط السكاني لسكان الجزائر المحليين منذ

---

(١) انظر ملاحظات بوتهول حول هذا الموضوع (راجع الملاحق) .

حوالي عام ١٨٨٠ كان مثلا نموذجياً لهذا التحويل[1] . ومن الممكن ملاحظة تطور مماثل في « ديموغرافية » الشعوب السوداء في افريقيا الجنوبية كما في شعوب دلتا تونكين . لقد زادت مبادهات الاوروبيين بذلك « الضغط السكاني » الذي اصبح احد أسباب القلق الاجتماعي والسياسي وتطور على المدى الى حركات مقاومة ضد سيطرة البيض . فالرابطة اذن بين التطور السكاني والعلاقات الدولية واضحة هنا . لكنه يبدو ان الدول المعنية لم تجدها على مثل هذا الوضوح : لقد استُوحي الفعل من حافز انساني دون تبصر في عواقبه البعيدة .

والشكل الثاني للتدخل الحكومي كان السياسة « المواليدية » التي تبنتها الدول الثلاثة الكبرى بين ١٩١٩ و ١٩٣٩ .

كانت اليابان الاولى في سلوك هذا السبيل . مع ذلك ، فان الحكومة اليابانية اكتفت بادىء ذي بدء بتنظيم دعاية تظهر فيها زيادة المواليد كـ اجب قومي وكرمز للرفاه ، ثم بطرح مشروع قانون ١٩٢٩ على التصويت يقضي بمنع كل مبادهة تهدف الى مراقبة المواليد . ولم تسن نظام قروض الزواج ومنح الاسر الكبيرة العدد الا في كانون الثاني ١٩٤١ ، قبل عشرة اشهر من اشتراكها في الحرب. ثم اعلنت ان على اليابان ان يبلغ ١٠٠ مليون من السكان عام ١٩٦٠[2] . ومنذ وصول هتلر الى الحكم ، تبنت الحكومة الالمانية هذا السلوك : قانون ١ حزيران ١٩٣٨ ، الذي شرّع قرض الزواج والذي لحظ عدم اعادة القرض اذا كان للاسرة اربعة اطفال ، وقانون آذار ١٩٣٦ الذي يمنح هبات للاسر الكبيرة العدد . واظهرت حكومة ايطاليا الفاشية منذ عام ١٩٢٨ باجراءات اعفاء مالية

---

(١) ان المشاهدات التي اجراها بهذا الصدد لويس شوفالييه في « مسألة الشمال الافريقي السكانية » ايدتها دراسة «نوشي » الحديثة « تحقيق عن المستوى المعيشي للشعوب الكونستانتينية منذ الغزو وحتى عام ١٩٣٩ » باريس ، ١٩٦١ ، ص ٧٦٧ .
المؤلف

(٢) كان عدد سكان الجزر اليابانية في نهاية عام ١٩٣٨ ٧٢٢٢٠٠٠٠ نسمة المؤلف

خطتها « المواليدية » . لكنها انتظرت حتى عام ١٩٣٧ لتطرح على التصويت الاجراءات التشريعية المختصة .

ففي هذه الحالات الثلاث ، كان للسياسة السكانية قاعدة سياسية : كانت تهدف الى تأكيد « العدد كقوة » .

لقد أوردت الحجة السكانية في السنوات الاولى من القرن العشرين من قبل الحكومة الالمانية عندما كانت تطالب « بمكان تحت الشمس » الذي يجوز لنا ان نعزوه الى حكومة غليوم الثاني . كان المستشار بيتمان – هولويغ يشير الى هذه الحجة في مفاوضاته مع سفير فرنسا عام ١٩١٤ حول المسائل الآسيوية والافريقية . كان يقول : « ليس من الممكن ان نمسك على المانيا الحصة المشروعة لكل كائن يكبر » . لكن المانيا الهتلرية هي التي أعطت هذه النظرية معناها الجازم المطلق . لقد اعلن هتلر في « مين كامف »[1] ان « السياسة الخارجية للدولة العرقية ، يجب أن تؤمن وسائل الحياة على سطح هذا الكوكب ، للعرق الذي تجمعه الدولة باقامة صلة سليمة وحية ومطابقة للقوانين الطبيعية بين العدد وزيادة السكان من جهة وبين المساحة وقيمة الارض من جهة ثانية » . وفي اية حال تكون هذه العلاقة سليمة ؟ عندما « تضمن تغذية الشعب مواردُ ارضه وحدها » . وعلى الحركة القومية الاشتراكية « ان تبذل الجهد لازالة التباين بين عدد سكان ارضنا ومساحة هذه الارض » وعليها « ان تضمن للشعب الالماني الارض التي تخصه في هذا العالم » . واكد « شاخت » في كانون الاول ١٩٣٦ « ان السلام في اوروبا وبالتالي في بقية العالم ، يتوقف على معرفة ما اذا كان من الممكن ان تحصل الكتل الكثيفة من السكان في اوروبا الوسطى على امكانية الحياة أم لا » . واخيراً وبعد خمس سنوات ، عندما اخذ غوبلز يعدد المشاكل القديمة « التي سوف تسوّيها الحرب » أورد وضع المانيا السكاني « التي ، بمواليدها المتزايدة ، تجد نفسها مضغوطة في فراغ مفرط في الضيق » .

---

(١) كتاب كفاحي لهتلر . — المترجم

لكن موجهي السياسة الالمانية لم يجشموا انفسهم في اية لحظة عناء اعطــاء قوة اكثر دقة لتوكيداتهم التي كان مبدؤها نفسه ، مثار جدل المراقبـــين الاجانب الشديد[1] .

كان الدفع السكاني أحد المبررات التي اعطاها أنصار التوسع الايطاليون منذ بوادرها الاولى . اعلن « كريسبي » في خطاب له عام ١٨٨٩ أنه يتوجب على ايطاليا ان تحصل على مستعمرات لتوجه اليها « فائضهـا من السكان الزراعيين » . وأصر أنريكو كورّاديني ، اول مبدع لهذه العقيدة الاستعمارية في تقريره امام المجلس القومي في فلورنسا عام ١٩١١ ، على الفكرة نفسهـا : «لا يجب ان تضيع زيادة السكان التي تملكها ايطاليا في بلدان يتعرض المهاجر فيها الى « التخلي عن جنسيته» ، لذلك يجب ان توجه اذن نحو أرض المستعمرات الايطالية ، التي على الدولة أن تحصل عليها[2] . ولم تن الفاشية تستعيد هــذه المبررات .

لخص موسوليني نظرية اشتراك التوسع السكاني بالتوسع الارضي في خطاب القاه بتاريخ ١٩٢٣/١٢/١١ أمام المجلس،فعادت الصحافة الايطالية بمجموعها الى إثارتها عام ١٩٢٦ : لأن ايطاليا وحدها « بين كل الامم الكبرى تملك اكبر الامكانات في الرجال » ولأنها جديرة بالمطالبة بمستعمرات اسكانية[3] .

---

(١) في تقرير ٧ حزيران ١٩٣٣ ، أشار سفير فرنسا أن معدل المواليد في المانيا (١٥،١ في الألف في ذلك الوقت) كان « ادنى معدل في اوروبا » . واضاف « ان حجــة السكان التي تستخدمها المانيا بمنتهى طيبة الخاطر لتضفي على رغباتها التوسعية طابــع الشرعية ، يفقد اليوم الجانب الاكبر من قيمته » . لقد ارتفع هــذا المعدل حقاً الى ١٩ بالالف عام ١٩٣٦ ، لكنه كان ٢٧،٥ عام ١٩١٣ . المؤلف

(٢) ان هذه النظرية تعتبر المظاهر التي قد يقدمها افعل السياسة الايطالية ، وجود جماعــات كبيرة من المهاجرين الايطاليين في اميركا ، امراً مهملاً . انظر بحث الهجرات والسلطة النسبية للدولة في هذا الكتاب .

(٣) البوبولو ديتاليا ، ١٠ نيسان ١٩٢٦ ، اعطت موجزاً طيباً لهذه الحجة . المؤلف

واعلن الدوتشي في « خطاب الصمود » في السادس والعشرين من ايار ١٩٢٧ ، ان فرنسا ، بعد ان مارست في اوروبا رجحانا عندما كانت تملك تفوقاً سكانيا قد اضاعت هذا الموقع السامي عندما أُصيبت بنقص المواليد . ولكي « ندخل في الحساب » يجب على ايطاليا ان تتقدم الى عتبة نصف القرن مع سكان لا يقل عددهم عن ستين مليون نسمة .

لكن العلاقة بين الدفع السكاني والنزعة الاستعمارية ظهرت على اقوى صورها في اليابان ، بين اعوام ١٩١٩ و ١٩٣٩ . لقد اعتبر رسل « الانتشار المسلح » وبصورة خاصة الاوساط العسكرية ، فائض السكان الزراعيين مبرراً لبرنامجهم في التوسع الاقليمي[١] .

تبقى المسألة في معرفة القيمة الحقيقية التي كانت هذه الحكومات تعلقها على المبرر السكاني . هل كانت تعتبر غزو الفراغ الحيوي ضرورة أم كانت ترى في هذا المبرر وسيلة بسيطة « لتغطية » خطة سياسية دافعها الحقيقي ، الرغبة في السلطان ؟ يبدو أن التأويل الثاني اقرب الى التصديق . انه يستمد على الاقل من مقاصد هتلر التي صرح بها في كانون الثاني ١٩٤١ : « بحسب قواعد الطبيعة ، تعود الارض لمن حصل عليها . ان واقع وجود اطفال يريدون الحياة ، وواقع ان شعبنا يتفجر في حدوده الضيقة ، هو ذا ما يبرر كل نوايانا حيال المساحات في الشرق . وسوف يكون فيض المواليد عندنا فرصتنا ، لأن فائض السكان يقسر الشعب على أن يجد لنفسه مخرجاً . لن نغامر في البقاء جامدين في مستوانا الحالي : سوف ترغمنا الضرورة على ان نكون دائماً في طليعة التقدم[٢] » . ولكن

---

(١) الحق يقال ان دولاً اخرى ، في اوروبا نفسها ، كانت تستطيع ابراز مطالبات مماثلة لنفس السبب . فالشعب البولوني مثلا ، كان في مستوى معيشي ادنى كثيراً من مستوى الشعب الالماني . لكن بولونيا لم تكن تملك الوسائل الكافية لتدعم مطالباتها بقوة السلاح . المؤلف

(٢) ادولف هتلر ، آراء حرة حول الحرب والسلم ، اقتطفت بأمر من مارتن بورمان ، الترجمة الفرنسية ، باريس ١٩٥٢ ، ص ٢٠٤ . المؤلف

لكي تقام عقيدة ، لا بد من الاعتماد على مواضيع اخرى ، على وثائق اخرى : هذا صعيدكم يقربه بعد البحث التاريخي . فهل كان هدف هـــذه الحكومات ، بتوجيه سياسة « مواليدية » دون حسبان المصادر الاقتصادية ، أي دون أن تتوقف امام احتمالات هبوط مستوى المعيشة ،زيادة الضغط السكاني عمداً،لتعطي بذلك نقطة ارتكاز اشد رسوخاً لمطالباتها الاقليمية ؟ ذلك شديد الاحـــتمال ، لكن البراهين تنقص هنا ايضاً . فلا يكفي والحالة هذه ان نلحظ متناقضات داخلية في سلوك ما ، لنبيح لانفسنا الحق في اصـدار حكم قيّم . ولعـل البحث التاريخي المقبل واجد في الوثائق او في الشواهـــد ، عوامل جواب على هذه الاستفسارات ، التي هي ذات اهمية رئيسية في دراسة العلاقات الدولية .

٢ ـــ حركات الهجرة

ان الحقبة الواقعة بين أعوام ١٨٨٠ و ١٩١٤، هي حقبة الهجرات الاوروبية الكبرى . لقد ترك اوروبا بين اعوام ١٨٧١ و ١٩١٤ اربعة وثلاثون مليوناً من الاشخاص ، منهم ١٦ مليوناً ، في السنوات العشر الاولى من القرن العشرين . فاذا حذفنا عدد الذين اعيدوا الى مواطنهم (والعدد غير معروف لعـــدم وجود احصاءات بيانية سابقة على عام ١٨٨٦) فان الهجرة بين القارات ، المنطلقة من اوروبا ، بلغت حوالي ٢٥ مليون شخص على الاصح ، كانوا جميعاً في مقتبـــل العمر . أما خارج اوروبا،فان تيارات الهجرة لم تكن قابلة للقياس مع التحركات الجماعية للكثافات الاوروبية . ففي اليابان ، حيث كان الضغط السكاني لا يزال ضعيفاً ، لم يكن معدل الهجرة السنوي ليتجاوز ١٢٠٠٠ رجل بين أعوام ١٩١٠ و ١٩١٣ . وحركة الهجرة الهندية التي حملت الى ناتال ، ١٦٠٠٠٠ شخـص في غضون عشرين عاماً واكثر ، كانت قد توقفت منذ عام ١٨٩٧ . وتيار الهجرة الصيني الذي كان يحمل فلاحي فو – كيان الى الهند النييرلندية والى شبه جزيرة الهند الصينية وسنغافورة ، لا يبدو أنه تجاوز في العام الواحد ٤٥٠٠٠ رجـل

بين اعوام ١٩٠٠ و ١٩١٠ .

لم يعد لحركات الهجرة الاوروبية بعد الحرب العالمية الاولى التي جمدت الانطلاقات مؤقتاً ، الشمول ذاته . لم يكن « الاستئناف » الذي بدا عام ١٩٢٠ (٨٢٠٠٠٠ مغادرة) الا حميًا موقتة ، اذ سرعان مـا أظهرت الاحصاءات انحداراً مستمراً ابتداء من عام ١٩٢١ ، لأن الولايات المتحدة التي تلقت قبل عام ١٩١٤ ٦٥٪ من المهاجرين الاوروبيين ، شرعت تغلق ابوابها . بيد أن الهجرة الآسيوية بالمقابل ازدادت اهمية ، لكنها ظلت بعيدة كل البعد عن ان تعطي صورة مشابهة لذلك الرحيل الجماعي الذي شهدته القارة الاوروبية بين ١٩٠٥ – ١٩١٤ . لم تتجاوز الهجرة الصينية ، وكانت الاكثر اهمية ، السبعين او الثمانين الفاً في السنة . ولم يبلغ عدد المهاجرين استثنائياً ٢٢٠٠٠٠ الا بين اعوام ١٩٢٦ – ١٩٢٧ ، حينما كانت الصين الوسطى مسرحاً للحرب الاهلية . ولكن ، لا بد أن نسجل حركة الهجرة التي كانت تحمل الى امريكا بين اعوام ١٩٢٠ – ١٩٣٠ ، حوالي مائة الف مهاجر كندي وسطياً في العام الواحد ، ومعظمهم من كندا ، وعلى الاخص كندا الفرنسية .

فماذا كان اثر هذه الحركات النزوحية على العلاقات الدولية ؟

الهجرات وسلطة الدول النسبية

ينبغي دراسة مدى اثر الهجرات خلال الحقبة الواقعة بين اعوام ١٨٨٠ و ١٩١٤ ، حينما تركت سياسة الدول الحرية المطلقة للنزوحات[1] وسمحت لهذه الحركات بأن تأخذ كل ابعادها .

---

(١) ان كلمة « نزوحات » مستعملة هنا في اصطلاحها الاكثر شيوعاً : انتقال دولي للافراد الذين يقررون تبديل اقاماتهم بمنتهى الحرية . لذلك لن نبحث في مسألة نقل الافراد الذي تحقق تنفيذاً لمعاهدة ولا في الهجرات « الاضطرارية » . المؤلف

لم تكن سمات الهجرة متماثلة في كل مكان . ففي بريطانيا العظمى (وليس في ايرلندا) اتسمت الحركة بعد عام ١٩١٩ بسمات فريدة[١] : لم يكن الفلاحون الفقراء هم الذين شكلوا كتل « الراحلين » بل الصناع او الفنيون الذين أملوا أن يجدوا في الخارج ، وخصوصاً في الصناعة الامريكية ، مراكز ذات دخل افضل . كذلك كان الحال في سكاندينافيا . لكن الوقائع فيها كانت اقل عدداً. اما في اوروبا الوسطى ،فان الهجرة القروية كانت أساساً للكتل الكبيرة النازحة .

في بلدان الانطلاق

يقتضي ان نفحص ماهية ميزات او محاذير هذه النزوحات الجماعية ، في البلدان الاوروبية التي أعطت للهجرة اكبر عناصرها ، سواء من حيث القوة الداخلية للدولة أو من حيث انتشار نفوذها ، في نظر حكوماتها .

كانت الميزات على الصعيد الداخلي ، اجتماعية واقتصادية وسياسية .

أما من الناحية الاجتماعية ، فان الهجرة قد خففت الكثافة المفرطة للسكان في بعض الاقاليم الزراعية ، فكانت اذن علاجاً جزئياً للفاقة الفلاحية كما اخمدت احياناً الشكايات الموجهة ضد النظام الزراعي . واما في المناطق الصناعية ، فقد خففت من آلام البطالة . « تخفيف الضائقات » ذلك كان هدف الحكومة الايطالية في المناقشات النيابية في السنوات الاولى من القرن العشرين ، الذي اعلنت عنه في سياستها الرامية الى تشجيع الهجرة .

من الناحية الاقتصادية ، سمحت « هبات » المهاجرين على تحسين احوال مواطن أسرهم ، بل وتحسين التقنيات الزراعية احياناً ، عندما كانت حوالاتهم المالية تعطي العائلات الفلاحية امكانية توظيف اموال في المعدات الزراعية . كما قدمت هذه الهبات للحكومة وسيلة لتغطية عجز ميزان مدفوعاتها ، وسهلت بالتالي استيراد المواد الاولية أو قطع التجهيزات . ويبدو ان دور

---

(١) انظر ملاحظات السيدة بوجو في « اوروبا الشمالية والشمالية الغربية » الجزء الاول ص ٢٣٦ باريس ١٩٥٨ ، حول هذا الموضوع .

« الهبات » هذا كان شديد الحساسية قبل عام ١٩١٤ في كل من حالتي ايطاليا واليونان [١] .

اما من الناحية السياسية ، فقد اعتبرت الهجرة بصورة عامة كضمان للسلام الداخلي ، ليس لأنها قدمت مخرجاً للمستائين اجتماعياً (الفلاحين غير المالكين الذين يمكن ان يشكلوا ذات يوم وحدات حركة ثورية) بل لأنها نحّت جانباً بعض اعداء العهد او الحكومة . ففي النمسا - هنغاريا ، كانت حصة «الاقليات الوطنية » في الهجرة اكثر اهمية من حصة الالمانيين أو الماجيار [٢] . وفي روسيا القيصرية ، حيث كانت الهجرة خاضعة للحصول على جواز يمنح في ظروف محددة بدقة (سفر بقصد الدراسة او التمرين التجاري) لمدة لا تتجاوز الخمس سنوات ، منحت الادارة بسخاء دون تحديد زمني ، الجوازات لليهود الذين كانت الحكومة راغبة في رحيلهم . ولعلها تصرفت مثل ذلك ايضاً بعد قمعها الحركة الثورية عام ١٩٠٥،حيال عدد كبير من الاشتراكيين او الاحرار . واننا اذ نلقي نظرة الى الوراء على حركات الهجرة الاوروبية التي سبقت عام ١٩١٤ ، نرى ان تقرير مكتب العمل الدولي عام ١٩٢٢ كان يلحظ ان النزوحات الجماعية في اوروبا الدانوبية والشرقية ، كانت بالنسبة للحكومات « مخرجاً طيباً » .

استخلصت الحكومات من الهجرة منافع اخرى في علاقاتها الخارجية. نشّط المهاجرون حافز اعمال التصدير لأنهم كانوا يحتفظون بعاداتهم في البلد الجديد الذي باتوا مدعوين الى الاقامة فيه بعض الوقت على الاقل،ولأنهم كانوا يستمرون بتفضيل شراء منتجات بلدهم الاصلي . كانوا بنفس الوقت اداة تغلغل تجاري اذ اخذوا يعرّفون الشعوب الجديدة التي اختاروا الحياة بينها ، على منتجات بلادهم الوطنية . وكانوا أحياناً ، وعلى الاخص عندما كانوا يغادرون اوروبا

---

(١) بحسب التحقيق الذي اجراه فيرشيلد عام ١٩١١ . المؤلف

(٢) الماجيار ، شعب نازح من الاورال ، يعمر هنغاريا . المترجم

لأسباب سياسية ، عوامل نفوذ ثقافي .

كان المثقفون الفرنسيون المهاجرون « آميدي جاك » و « ألكسي بيريه » و « البير لاروك » و « كورسيل سينوي » - بعد انقلاب الثاني من كانون الاول ١٨٥١ في الارجنتين والاوروغواي وشيلي ، هم المنظمون او المثيرون للتعليم الثاني والعالي فيها . أليست الجامع الدينية التي غادرت فرنسا بعد قانون ١٩٠١ هي التي أسهمت في تعزيز الاثر الفكري الفرنسي في المملكة العثمانية ؟ ثم ان المهاجرين من المنشأ القومي الواحد ، غالباً ما شكلوا في مواطنهم الجديدة جماعات متجانسة بذلت الجهد للحفاظ على تلاحمها وشخصيتها وللمحافظة على رباط عاطفي مع وطنها . ان وجود هذه الجماعات قادر على اعطاء الحكومة التي ترتبط معها برباط عاطفي ، وسيلة نفوذ سياسي أو على الاقل ، قوة تألق اكبر [1] .

ثم ان الدول الاوروبية رأت في هجرة مواطنيها وسيلة تطوير ازدهار دوائرها الإعمارية . لقد اعطت هذه الدول في بعض الحالات عندما كان مناخ المستعمرات مناسباً للاوروبيين - تشجيعها لهذه الهجرة بل وتأييدها المباشر . تلك كانت السياسة التي مشت عليها بريطانيا العظمى حيال نيوزيلندا واوستراليا بعد عام ١٨٣٠ ، وهي بتحريضها « ادوار جيبون واكفيلد[2] » وجمعيته الاعمارية *Colonization Society* كانت تهدف الى اقامة « الاستعمار النظامي » محل الهجرة البسيطة : اجتذاب مهاجرين بدفع نفقات السفر لهم ولكن باجراء انتقاء بينهم ، ومساعدة هؤلاء المعمرين على الاقامة على الأرض ولكن ليس بتوزيعها مجاناً عليهم ، لأن اقطاعهم الارض مجاناً ، قد يشجع القادمين الجدد على ان يؤمنوا لأنفسهم مساحة تفوق ابعادها على قدراتهم الاستثمارية . ولقد كانت

---

(١) اعطى وجود مجموعات كبيرة من الشعب الالماني في الولايات المتحدة آمالاً كبيرة ولا ريب للحكومة الألمانية بين ١٩١٤ - ١٩١٦ . المؤلف

(٢) اعطى عرضاً شاملا لنظرياته عام ١٨٤٩ في « نظرة الى فن الاستعمار » .

النتائج في التطبيق العملي رديئة بسبب فشل اقامة « سعر عادل » لبيع الاراضي . لكن مبدأ الهجرة المدعوم الهادف الى المضمار الاستعماري ، قد ايقظ الرأي العام ووجد فيما بعد بعض التطبيقات في السياسة البريطانية الامبريالية .

لقاء هذه الميزات ، ماذا كانت محاذير الهجرة بالنسبة للدول التي قدمت الحصص الكبيرة ؟ « تجريد من الحيوية » ، هرم سكاني ، ونقص في الاعداد العسكرية .

تجريد من الحيوية ؟ ان الهجرة تجر في الدول التي تقدم « الذاهبين » ضياعاً في الجوهر ، بمقياس ما ينقصها من الأيدي العاملة ، وبالتالي ، ضياعاً في القدرة على الانتاج . ان اولئك الذين سيقيمون في الخارج هم على الغالب في أوج نشاطهم . ولقد بذلت أسرهم في شبابهم ، وكذلك الدولة ، النفقات اللازمة لتكوينهم الفيزيائي أو الفني [1] . وها هم اولاء ذاهبون ، حاملين معهم قدرتهم على العمل الى الخارج ، في الوقت الذي اصبحوا فيه صالحين للنشاط الاقتصادي. ولكن ، هل أحسّ حقاً بهذا المحذور الذي يبرزه علماء الاقتصاد ؟ كان « الذاهبون » في معظم الحالات ، عمالاً زراعيين « فائضين » ، هاجروا على وجه الدقة ، لانهم لم يجدوا فرصة عمل مربح .

هرم ؟ ان هجرة هؤلاء الرجال الفتيان تؤخر النمو السكاني اكثر بكثير مما يشير اليه مجرد رقم « الذاهبين » . ان نسبة الشباب في مجموع السكان ينقص و« هرمية العمر » تصبح معدلة تعديلاً ملموساً . فالعقبى التي لا مناص منها هي زيادة عدد الوفيات في موعد قصير . وهذا الهرم لا بد سيترك آثاره قريباً في العقلية الجماعية ايضاً . ولكن ، ماذا كان واقع الامر ؟ لم يدم تدفق الهجرة الاوروبية الواسع اكثر من خمسة عشر عاماً ، وهي فترة أقصر من ان تسمح للمعاصرين بالتحسس بهذه التغييرات .

---

(١) ان محاولات تقييم هذه النفقات تعطي بالطبع نتائج غير مؤكدة .

نقص الاعداد العسكرية ؟ يبدو هذا المحذور كبيراً رغم اخذ طابع القوات المسلحـــة في ذلك الحين بعين الاعتبار . ترى هل كان يتوجب قبول ذهاب الاحتياطيين الذين قد لا يرغب جانب منهم في العودة عنـــد الدعوة الى التعبئة العامـــة أو لا يستطيعها ؟ لا ريب ان الدول التي كانت تترك حينذاك باب الهجرة مفتوحـــاً بل والتي كانت تسهل « الانطلاقات » اصبحت ترغب في اتخاذ بعض الاحتياطات . ففي النمسا ، حيث لم تكن الهجرة خاضعة لاي اجراء اداري من حيث المبدأ ، اصبح الرجال البالغون السن العسكرية ممنوعين من الهجرة دون اذن . وفي هنغاريا حيث كان على المهاجر ان يحصل على جواز سفر ، اصبـح الرجال في سن الجندية خاضعين – ولكن اعتباراً من ١٩٠٩ فقط – لتقديم اجازة من وزارة الدفاع الوطني . وفي المانيا ، حرّم قانون ١٨٩٧ ببساطة وصراحة هجرة الرجال بين ١٧ و ٢٥ سنة الا اذا كانوا قد « أعفوا » من قبـل السلطة العسكرية . وفي ايطاليا ، كان على الرجال بين ٢٠ و ٢٨ سنة وحدهم ان يطلبوا اذناً في حين كان الاحتياطيون الآخرون كلهم يحتفظون بحرية الهجرة . ولكن ماذا كانت الفعالية العملية لهذه التقييدات ؟ ان المقارنة بين الاحصاءات النمساوية الهنغارية عن « الذاهبين » ومثيلاتها التي تسجل الداخلين الى الولايات المتحدة من المواطنين النمساويين الهنغاريين مثلاً ، تعطي مجال المشاهدة بأن الهجرة السرية للرجال في اعمار الجندية كانت كبيرة . فهل كانت هـــذه الانطلاقات ، السرية ممكنة فعلاً لو ان الرقابة الادارية كانت حازمة ؟ الحق يقال ، ان هذه الرقابة كانت تبدو اقل ضرورة مما نميل اليوم الى الاعتقاد به طالما ان مجموع اعـــداد الاحتياط ، لم تدع يوماً بكاملها الى الخدمة في كافة الدول التي كانت تغذي تيار الهجرة بسخاء .

خلاصة القول ، كانت السلطات العامة في اوروبا ، من وجهـــة نظر ذلك العصر ، أميل الى اعتبار ان للهجرة ، بالنسبة للدول التي تقدم الاعداد الأكبر من المهاجرين ، من الفوائد اكثر مما لها من المحاذير . ففي المؤتمر الدولي المنعقد في باريس في آب ١٨٨٩ ، الذي كان يحاول دراسة « تدخل السلطات العامة في

الهجرة والاستيطان » – دراسة عاجلة ! – لم يلق مندوب الارجنتين اي اعتراض من المندوبين الاوروبيين حينما اكد: «ان هناك محذور في السماح بالذهاب للمواطن النافع الذي قد يعود ، اقل من محذور ابقاء مواطن يائس قد يصبح بسهولة احد المشاغبين » .

ولكن ، بعد عام ١٩١٩ ، اختفت السلبية التي ظلت معظم الدول تظهرها حيناً طويلاً حيال حركات الهجرة . ففي كل مكان ، راحت تشريعات وفيرة تشهد بالاهتمام الذي راحت السلطات العامة توليه هذه الحركات[١]. وكانت روح هذه التشريعات مختلفة اختلافاً عميقاً عن الروح التي كانت سائدة قبل عام ١٩١٤ .

في اوروبا ، في البلدان التي مارست بسخاء حرية الهجرة ، والتي قدمت من قبل كثافات كبيرة من المهاجرين ، عدلت الحكومات عن هذه السياسة وضمنت جوازات السفر التي اصبحت عامة ، فعالية هذه الاجراءات التقييدية . اوعزت حكومة ايطاليا الفاشية الى المحافظين في حزيران ١٩٢٧ ان توزع جوازات السفر « بتقتير » . واصبح الراغبون في الهجرة ملزمين سواء بابراز عقد عمل يضمن لهم وظيفة في البلد الذي يرغبون في التوجه اليه ، أو بتقديم ما يثبت انهم ماضون للحاق بأب أو بأخ . ومنعت تشيكوسلوفاكيا هجرة الرجال الذين تقل اعمارهم عن اربعين سنة ، بينما اعلنت رومانيا المنع كذلك ، لكنها قصرته على من هم دون الثامنة والعشرين فقط . واتخذت بولونيا قراراً مقيّداً : لا يستطيع المهاجر الذهاب الا اذا حصل على جواز سفر خاص ممنوح من دائرة المراقبة . اما روسيا السوفياتية ، فقد حرمت عملياً كل هجرة ، فلم تكن سمات الخروج تمنح للمواطنين الروسيين ، مهما كان السبب ، الا بشكل استثنائي . وفي اليابان ، بقيت الهجرة باتجاه الصين حرة ، لكنها اصبحت

(١) انظر تقرير مكتب العمل الدولي لعام ١٩٢٩ ودراسات فارليز الواردة في الملاحق.
المؤلف

خاضعة لترخيص اداري بالنسبة لكل الجهات الاخرى . وفي الصين ، تنفيذاً لقانون صدر عام ١٩١٨ ، توجب على وكالات الهجرة ان تؤمن للمهاجر في البلدان التي سيستقر فيها ، عقد عمل وأن تقدم هذا العقد الى الادارة الصينية . وعليها ان لا تقبل الرجال المتزوجين الا اذا وافقوا على اقتطاع ٢٠ بالمئة من راتبهم لصالح اسرهم في الوطن . انه لمن التهور ان نحاول اعطاء تفسير عام لهذه التغييرات . لم تكن للاجراءات التقييدية احياناً من غاية الا تأمين حماية المهاجر أو اسرته . ذلك كان حال القانون الصيني لعام ١٩١٨ . وكانت في تشيكوسلوفاكيا تهدف الى صيانة مستوى التشكيلات العسكرية في حالة الاستنفار . لكنها مع ذلك تشهد بحالة فكرية جديدة . على الهجرة ان تخضع للتنظيم لأنها تخفض من قوى البلد الحيوية ، ومن واجب الدولة ان لا تسمح بذهاب مواطنيها « على عواهنهم » ليقرصنوا « دون نفع لضياع جنسيتهم » . ان « ضياع القوى » اذن هو الذي يقلق الحكومات ، في حين كانت شاغلتهم هذه قبل عام ١٩١٤ تبدو شبه مهملة . تلك كانت الحال في بريطانيا العظمى حيث تجلى الاهتمام بعدم السماح للعناصر الفتية من الشعب بالذهاب لانها بضآلتها لا تكاد تكفي لتأمين « البدل السكاني » .

لماذا تغيرت وجهة نظرها ؟ لعل السبب هو ان الاحتقان السكاني الذي كانت تشكو منه في بعض الاقاليم الزراعية في اوروبا الوسطى قد اصبح اقل ظهوراً : فلقد تعرض السكان الفلاحون من جهة لأفدح الخسائر في الارواح خلال الحرب لانهم قدموا تشكيلات المشاة ، ومن جهة اخرى عادت الاصلاحات الزراعية المعلنة في بعض الدول بحل جزئي لمسألة الارض . لكن هذا التفسير ، اذا كان يحتمل ان يكون قيماً في بولونيا وتشيكوسلوفاكيا أو رومانيا ، فانه ليس كذلك في ايطاليا وفي روسيا . لقد منعت روسيا السوفياتية الهجرة لانها تريد توسيع إعمار سيبيريا ، وضيّقتها ايطاليا الفاشية

لانها اقتنعت بأن قوة شعب ما ترتبط « بحيويته السكانية »[1] . فالجانب الاكبر من اتساع حركات الهجرة يتوقف اذن على سياسة الدول .

مع ذلك، فان الشكوك في تفسير هذه القرارات المتخذة من قبل الحكومات قبل عام ١٩١٤ أو بعده ، تبقى كثيرة . لقد ذكرت النتائج السكانية والاقتصادية لحركات الهجرة الكبرى على ظواهرها العامة . لكنها لم تخضع لدراسات دقيقة ، بلداً فبلداً . وسلوك الادارة النمساوية – الهنغارية حيال هجرة الرجال السرية في اعمار الجندية ، وسلوك الادارة القيصرية حيال الهجرة اليهودية قد استبينا فعلاً ، ولكن دون ان تخضع التفسيرات المعقولة لتمحيص دقيق . والصلات بين القيود التي طبقت على حرية الهجرة في اوروبا الوسطى والشرقية بعد عام ١٩١٩ وبين المعطيات الاقتصادية او الاجتماعية الجديدة ليست اكثر من نظريات . وبالإجمال ، ان الدراسة النقدية لسياسات الهجرة لما تبدأ بعد ، مع انها ستكون التوطئة اللازمة لكل تفسير قيم .

في بلدان الوصول

كل دولة حرة في اخضاع دخول الاجانب الى اراضيها للتنظيم : ففي عام ١٩١٩ ، أيدت المادة ١٥ من نظام جمعية الامم هذا المبدأ . فماذا كانت الظواهر الخاصة بتوجيه سياسات التوطين ؟

لقد كان الربح بالنسبة للدول التي تلقت دفق حركات الهجرة اي بصورة عامة الولايات الامريكية ، التي توجهت اليها نسبة ٩٥٪ من مجموع المهاجرين الاوروبيين ، عظيماً في الحياة الاقتصادية والزراعية كما وفي الصناعة .

لم تستيقظ « البامبا » الارجنتينية للحياة الاقتصادية الا على ايقاع التوطين، حيث كان الاعمار الزراعي فيها مقتصراً تقريباً على المهاجرين الايطاليين .

---

(١) راجع سياسة « الفاشية السكانية » في الصفحات السابقة . المؤلف

والعمال الايطاليون والبرتغاليون هم الذين أمـدوا مزارع القهوة في البرازيل الجنوبية بالايدي العاملة ، كما سمح وصول جماعات المهاجرين من اوروبا الوسطى والشرقية ، بإعمار واستثمار المقاطعات الكندية الوسطى . وفي الولايات المتحدة كان لمساهمة المستوطنين المباشرة في توسيع الاقتصاد الزراعي أهميتها قبـل عام ١٨٩٥ . لكنها اصبحت اكـثر تقييداً بين ١٨٩٥ و ١٩١٤ لان الوافدين الجـدد الايطاليين والسلافيين ، ما كانوا يتجاوزون المنطقـة الساحلية من الاطلسي . لكن دفق المستوطنين في هـذه المنطقة ، حـدد الهجرة الداخلية للسكان ، التي حملت الى اراضي الغرب ، مواطنين امريكيين . أضف الى ذلك ان زيادة السكان المدنيين قد استُعجلت استعجالاً واسعاً بفعل الهجرة . بذلك، جرّت هذه الزيادة الى توسيع اشكال جديدة من الاقتصاد الزراعي في انكلترا الجديـدة ، استفادت منها الاستثمارات الامريكية . واذن ، فان شروط الانتاج الزراعي في كل اجزاء القارة التي تلقت الرفد الكبير من المستوطنين قد تحولت .

كان أثر الاستيطان شديد الوضوح في الولايات المتحدة على توسع الصناعة بصورة خاصة . ان المعاصرين يعون ذلك كل الوعي . لقد ابرزوا المركز الذي احتله المستوطنون بين عمال الاستثمارات المنجمية . اعترفوا بأن تقدم الانتاج في الصناعات التحويلية كان متعذراً بلوغه هذه السرعة لولا المساعدة المستمرة للايدي العاملة الجديدة والمستهلكين الجدد. ونوهوا بأن نهضة بعض الصناعات، تلك التي لا تهم فيها كثيراً نوعية الايدي العاملة، قد سهلت تسهيلا كبيراً بفضل شروط سوق العمل ، أي بفضل وجود مستوطنين جدد ، متلهفين على ايجاد عمل لهفة لا تساعدهم على مناقشة مستوى الاجور. كل هذه المشاهدات ، صيغت وأعيـدت صياغتها في السنوات الاولى من القرن العشرين . ولقـد عرضت باسهاب في التقارير المنشورة عام ١٩١١ من قبل لجنة الاسكان الامريكية . واكتفت الدولة الاتحادية في مناسبتين اثنتين بالاجابة على اولئك الذين كانوا يناقشون مزايا حركة الهجرة بأن وصول الايدي العاملة المستمر بوفرة كان

ضرورة ، لـلابقاء على نسق النمو الصناعي وبالتـالي لتطوير الازدهـار الاقتصادي .

لا ريب ان امتصاص كتلة من المستوطنين في الحيـاة الاقتصادية يتطلب نفقات تجهيز وطني ، لا تتيسر الا بفضل مـدّ من الرساميل . لكن الدولة التي تتلقى المستوطنين واجدة دون عناء رساميل اجنبية ، لأن المقرضين يتوقعون ان يمهد اتساع التوطين لتبسيط الفاعلايات الاقتصادية . على كل حال ، لا شبهة في ان بعض الحكومات لم تكتف بالسماح بدخول المستوطنين بكل ارتيـاح ، بل نظّمت كذلك دعاية لتنشيط الحركـة : ذلك كان حال كندا التي اقامت قبل عام ١٩١٤ ، وكالات تهجير واعطت تسهيلات في النقل البحري ومنحت قطـع الارض مجاناً وأبقت على هذه السياسة بين اعوام ١٩٢٢ - ١٩٢٩ .

ولكن ، اذا كانت نتائج الاستيطان مناسبة على الصعيد الاقتصادي ، فانها لم تكن كذلك في الحياة الاجتماعية والسياسية . وهكذا بدأت محاذير هذا المـد تظهر بوضوح في الولايات المتحدة في الوقت الذي بلغ فيه الاستيطان بين اعوام ١٩٠٥ و ١٩١٣ سعة لم يسبقها مثيل .

« نتائج اجتماعية » . ان اليـد العاملة الجديدة بتوفرها فحسب ، أي بوفرة العرض على سوق العمل ، اعاقت أو ابطأت ارتفاع الاجور . ولا ريب ان هذه المنافسة لم تلحق بالعمال « المحترفين » لأن المستوطنين الجـدد ، المتفرعين جميعهم تقريباً من شعوب فلاحية ، ما كانوا اكثر من اجراء . لكن وجود هـذا الجيش من « الاحتياطي الصناعي » ، يعطي المستخدمين ضمانة اساؤوا استعمالهـا[1] . وخلال المساجلات الكتابية التي انتشرت بهذا الصدد لدى الرأي العام الامريكي اخذت الآراء المختلفة تتجه الى الضرر الكبير الذي لحق بالعـالم العمالي وليس الى

---

(١) ج. ايزاك يلاحظ ان الاجر المتوسط في الولايات المتحـدة ، الذي ارتفـع بانتظام بين ١٨٩٩ - ١٩٠٥ ، سجل انخفاضاً بسيطاً بين ١٩٠٦ - ١٩١٤ ، أي في الفترة التي كان فيها فيض المستوطنين على اشده . المؤلف

المبدأ نفسه . ثم ان الاستيطان هو المسؤول جزئياً عن المصاعب التي لقيتهـا النقابية الامريكية ايضاً . فالمهاجرون ، وهم من منشأ فلاحي ، بطيئون في اكتساب الاحساس الطبقي . وهم عندما يكتسبون ، لا ينخرطون مختارين في التنظيم العمالي الامريكي الكبير : « اتحاد العمل الامريكي » الذي يوجه العمال الحرفيون نشاطه ، بل يفضلون الالتفات الى تجمعات جديدة ذات طابع ثوري. فاتساع التوطين اذن يؤدي الى « تجزيء » في الطبقة العاملة . لقد خرج مراقبو الحياة الاجتماعية في كندا أو في الارجنتين بمشاهدات مماثلة ، ولكن على مستوى اضعف بالطبع ، لأن التصنيع قبل عام ١٩١٤ ، كان لا يزال ضعيفاً .

نتائج سياسية . ان فيض هؤلاء الغرباء ، حيثما بلغ ارقاماً ضخمة ، كان يتوقع ان يصبح تهديداً للالتحام الوطني. فكان قادراً في بعض المناسبات اذن ، على اضعاف الدولة في علاقاتها الخارجية وفي الواقع ، انه قد استشعر بالمحذور في كل مكان ولكن في مراتب مختلفة لم يُشرع بعد في اجراء دراسة ناقدة لها .

طرحت المسألة في الولايات المتحدة ابتداء من الوقت الذي تشكل الجانب الاعظم من موجة المستوطنين فيه عام ١٨٩٥ من عناصر ايطالية أو سلافية اكثر خشونة من العناصر الألمانية والسكاندينافية : كان اولئك القادمون الجدد يلاقون صعوبة اكبر في تعلم الانجليزية ويعانون اكثر ايضاً من الالتئام مع النظم المتحررة والديموقراطية . والولايات المتحدة التي كانت حتى ذلك الحين قد هضمت المهاجرين الاوروبيين بيسر ، اخذت تشعر بأن « البوتقة الامريكية » بدأت تفقد فعاليتها . ولقد عانى الرأي العام مفاجأة عندما لاحظ ان بعض جماعات المستوطنين ، من منشأ قومي واحد ، راحت تجهد في المحافظة على لغتها وعاداتها وتحيا ما أمكنها حياتها الخاصة في معزل عن الشعب الامريكي بدلاً من ان تحاول الاندماج في الوسط الاجتماعي الذي اصبحت منذ ذلك الحين مدعوة الى العيش فيه ، وانها تجهر احياناً بقومية « مريضة »[1] . لقد وجدت

---

(١) من المحتمل ان تكون هذه المشاهدات قد بولغ فيها عمداً من قبل انصار تحديد الهجرة.
المؤلف

هذه الاضطرابات تعبيراً لها قبل ثلاث سنوات من نشوب الحرب العالمية الاولى، في تقرير لجنة التوطين التي اوصت عبثاً بتدابير مقيدة .

أبدت التجارب التي اجريت بين عام ١٩١٥ و ١٩٢٠ صحة التهديد الذي يثقل الالتحام الوطني: النجاح الجزئي للدعاية الألمانية عام ١٩١٦ بين الالمانيين– الامريكيين ، احتجاجات منظمات المستوطنين الايطاليين ضد تطبيق مبادىء ويلسن على مسائل الادرياتيك اثناء مؤتمر الصلح ، تظاهرات معادية للانجليز من قبل المستوطنين الايرلنديين عام ١٩٢٠ في الوقت نفسه الذي كانت الولايات المتحدة بحاجة الى اقامة تعاون مع بريطانيا العظمى ضد اليابان في قضايا المحيط الهادي . ثم هل يجب ان نتغاضى عن ان اصدار الصحف خلال الحرب باللغات الاجنبية بلغ اتساعاً لا سابقة له : ١٣٥٠ مطبوعة بستة وثلاثين لغة ، من بينها ٩٥ نشرة يومية ؟ والواقع ان ما من واحدة من محاولات الضغط هذه قد حولت سياسة الحكومة عن اهدافها . لكنها احدثت اضطرابات حامية تكفي لاقرار شواغل جدية ، دون ان نعرف في الوضع الحاضر للدراسات التاريخية ، ما اذا كانت السلطات العامة قد تخوفت منها بالفعل .

تلقت كندا في عشرة اعوام (من ١٩٠٢ – ١٩١٢) ٢ ٥٠٠ ٠٠٠ مستوطن تقريباً ، استقام ثلثاهم فيها نهائياً بينما لم يلبث الباقون ان اجتازوا الحدود الى الولايات المتحدة . كانت هذه المهاجرة من حيث تكوينها مختلفة جداً عن تلك التي امتدت من قبل . كانت تحوي ٢٨٪ من « غير الانجليز » . كان الانجليز في كشف عام ١٩١١ بما فيهم الايكوسيون ، لا يكاد يصل عددهم الى ثلاثة ملايين ، وكان الكنديون الفرنسيون اكثر قليلاً من مليونين ، والاوروبيون « الآخرون » (المانيون وسكاندنافيون وسلافيون) ١ ٢٥٠ ٠٠٠ . ولما كان الوافدون الجدد قد توجهوا على الاخص الى الغرب الكندي ، فان مقاطعات المروج الثلاثة كانت تضم شعوباً بابلية . وكان امتصاص هؤلاء المستوطنين الجدد على غاية كبرى من الاهمية بالنسبة للمستقبل السياسي . هل كان بمقدورهم ان

« يتأنجلزوا[١] » وان يكتسبوا « وطنية كندية » ؟ ام تراهم ينظرون الى الولايات المتحدة ، التي جذبت قوتها الاقتصادية حتى الآن حوالي ٠٠٠ ٧٠٠ منهم ؟ ثم كيف نصدق امكانية تكوين احساس وطني كندي[٢] ؟ كان ذلك غداة الحرب العالمية الاولى ، الشاغلة التي طالما عبر عنها الكنديون انفسهم وليس المراقبون الاجانب فحسب[٣] . كان التشريع الامريكي بين ١٩٢١ و ١٩٢٤ يزيد بطبيعته خطورة هذه المخاوف ، لأنه كان يمنع المهاجرين الجدد من الدخول الى الولايات المتحدة ، أي من سلوك الطريق التي مشى عليها ٣٠٪ منهم حتى الآن ، ويعفي الكنديين من هذا المنع . ألم يكن يُخشى من ان نرى هؤلاء الكنديين يهاجرون الى الولايات المتحدة ليحل محلهم في الارض الكندية فيض جديد من السلافيين والسكندينافيين ؟ ذلك كان الواقع بين اعوام ١٩٢٠ و ١٩٣٠ ،حيث شاهدت كندا دخول حوالي ٠٠٠ ٢٣٠ ١ اوروبي اليها وخروج قرابة ٠٠٠ ١٠٠ ١ من مواطنيها عبر الحدود الى جارتها الكبرى .

لماذا لم تظهر هذه المصاعب نفسها في الارجنتين حيث نسبة المستوطنين الجدد المسجلين في الاحصاءات تحت عبارة « مولود في الخارج » بلغت عام ١٩١٤ ، ٣٠٪ من مجموع السكان (اكثر مرتين مما كانت عليه في الولايات المتحدة) و ٧٥٪ بالنسبة لمدينة بيونس آيرس ؟ لأن الايطاليين الذين كانوا يشكلون نصف هؤلاء المستوطنين تقريباً لم يكونوا متعلقين بهذه الارض ، بل كانوا مرشحين لهاجرة جديدة قريبة ، لأن الوصول الى التملك ، كانت تعترضه غالباً صعوبات اكبر مما كان عليه الحال في الولايات المتحدة . ولكن ، هل يحتمل هذا التفسير القريب من الصواب ، فحصاً انتقادياً عميقاً ؟

ولم يكن دور الهجرة الصينية الى المستعمرات النيرلندية والانجليزية في

---

(١) في النص الفرنسي « *S'angliciser* » — المترجم

(٢) انظر القسم السادس من هذا الكتاب حول هذا الموضوع . — المؤلف

(٣) اندريه سيغفريد و. ج. بروشيزي وكيركونيل وكوربت ، انظر الملاحق .

الجنوب الشرقي من آسيا وفي دولة سيام محروماً من بعض المظاهر المماثلة للاوضاع السابقة . فالمهاجرون الصينيون الذين شكلوا في البلاد التي استوطنوا فيها جماعات مشتركة « كومّونات » والذين كان اطفالهم يتلقون تعليم المدارس الصينية ، لم يحاولوا حتى السنوات الاولى من القرن العشرين ، المساهمة في الحياة السياسية المحلية . لكن ثورة عام ١٩١١[1] ، بل و «حركة ٤ أيار ١٩١٩» ايقظت بينهم شعوراً قومياً دعّمه عام ١٩٢٨ انتصار الكوومنتانغ[2] في الحرب الصينية الاهلية . وفي سياق السنوات التالية[3] ، قلقت الحكومة السيامية من المركز الذي تحتله الجالية الصينية في الحياة الاقتصادية (٥٥٠ ٠٠٠ صيني على سكان مجموعهم ٠٠٠ ٠٠٠ ١٠ مواطن) . ونسبت حكومة الهند النيبرلندية ضرورة رفع الرسوم التي تتقاضاها على المستوطنين لوقف وصول الصينيين ، ولم تكن الادارة الانجليزية في ماليزيا لتخفي مخاوفها التي يوحي بها وجود ٠٠٠ ١٧٠٠ صيني (اكثر من ٣٠٪ من مجموع السكان) - وهي مخاوف مشروعة لأن احدث مؤرخ للحركة القومية الماليزية[4] قد اظهر أي دور لعبته البورجوازية الصينية في هذه الحركة .

فهل يجب ان نفكر اذن بان المخاوف التي تأدت عن صعوبات التمثل كانت السبب المباشر للاجراءات التقييدية للتوطين التي اتخذتها الدول الامريكية بعد ١٩١٩ ؟

لقد اثيرت هذه الحجة في الولايات المتحدة عند التصويت على قوانين ١٩٢١ و ١٩٢٤ . لكن دوافع اخرى اكثر قوة ولا ريب كانت تعمل في الاتجاه

---

(١) انظر الجزء السادس من هذا الكتاب . المؤلف

(٢) الكوومنتانغ ، هو الحزب القومي الديموقراطي الصيني الذي أسسه سون - يات - سن ، عام ١٩١٢ . المترجم

(٣) بحسب موزولف وتارشن . انظر اللاحق .

(٤) لينوكس ميلز « مالايا » ، مينيابوليس ١٩٥٨ . المؤلف

ذاته . فمنافسة الايدي العاملة المستوطنة اصبحت اكثر خطراً على العمال الامريكيين في الفترة التي كانت الولايات المتحدة تمر فيها بأزمة ١٩٢١ الاقتصادية . كانت الاوساط السياسية تخشى ان ترى المهاجرين من منشأ اوروبا الوسطى والشرقية « يستوردون » المعتقدات السوفياتية . وكان الصناعيون اقل حاجة الى الايدي العاملة منذ ان حققوا تجهيز مصانعهم ميكانيكياً بفضل الارباح التي أفاضتها الحرب عليهم . فالشواغل الاقتصادية والاجتماعية كانت اكثر ضرورة من الرغبة في حماية الوحدة الوطنية ضد تهديدات لا تزال غامضة.

ثم ان المصالح الاقتصادية هي التي اوحت كذلك بالسياسة الكندية حيال التوطين: ترك الحرية بعد عام ١٩١٩ كما كان الحال قبل ١٩١٤ للهجرة الاوروبية رغم المحاذير السياسية ، ثم اقامة قيود عام ١٩٣٠ ثم فرضها على التعيين عام ١٩٣٤ بمناسبة الازمة الاقتصادية العالمية . ولقد سادت الشواغل نفسها الارجنتين والبرازيل : تدخلت القيود على الهجرة في اللحظة التي اصبح من الضروري اعاقة وصول الايدي العاملة الاوروبية بسبب الازمة الاقتصادية والبطالة التي كانت تجرها[1].

ماذا كانت الميزانية في العلاقات الدولية ؟ ان هذه الحركات التوطينية ، طيلة الوقت الذي استطاعت ان تتوسع خلاله بحرية، لم تكن حدثاً سكانياً كبيراً فحسب : لقد زادت في المضمار الاقتصادي ، قوة الدول الامريكية الانتاجية على حساب بعض الدول الاوروبية ، فعدلت بعمق اذن الأهمية المقابلة للقارتين الاوروبية والامريكية خلال المستقبل القريب ، في حياة العالم . لكنها في الحالة الحاضرة ، لم تحدث اضطرابات في العلاقات بين الدول كما لم تهدد السلام . بل ان اثرها كان ولاريب ميموناً بهذا الصدد لأنها خففت في بعض اقاليم المملكة ، الضغط السكاني وكبحت الفاقة ، فمنحت بذلك اسباب عدم الاستقرار الاجتماعي

---

(١) في الارجنتين التي وصل فيها الاستيطان الى ١٤٠٠٠٠ عام ١٩٢٩ ، انخفض عام ١٩٣٣ الى ٣٠٠٠٠ والى ٣٣٠٠٠ عام ١٩٣٤ . المؤلف

القادرة على ايجاد الازمات السياسية الداخلية . وهــــذه الازمات كانت ستترك آثارها على العلاقات الدولية ولا شك بزيادة حدة التوتر وبتقديم المناسبات المواتية للخطط الامبريالية .

حركات الهجرة والمنازعات الدولية

مع ذلك ، فان المسائل التي فرضتها حركات الهجرة هذه،أدت في مناسبات اخرى الى خلق حروب او تهديدات بالحرب بين الدول . فالإعاقات المفروضة بعد عام ١٩١٩ على الاخص على الهجرات كانت غالباً في صدر هذه الخلافات . لكن حرية الهجرة والاستيطان أدت هي الاخرى في بعض المنــــاسبات ، الى مواقف خطيرة على السلام ، بل والى حروب فهل كانت الظروف السكانية "سبب في هذه المنازعات أم انها هيأت لها الفرصة فحسب ؟ هـــذا هو السؤال الذي يشكل مركز الاهمية في دراسة العلاقات الدولية .

أ ــ **حالة حرية الاستيطان** . بين اعوام ١٨٩٠ و ١٩٣٩ ، أثارت حرية التوطين في الترانسفال وتونس ومنشوريا وفلسطين خصومـــات سياسية او منازعات مسلحة .

ففي الترانسفال حيث اجتذب اكتشاف مناجم الذهب منذ عام ١٨٨٤ في منطقة « ويتواترزرند » استيطاناً اوروبياً كبيراً ، كان اؤلئـك المهاجرون ، « الويتلاندرز[١] » يشكلون عام ١٨٩٥ ، في صميم الشعب الابيض ، ثلثي البالغين من الذكور . لقد اجتذب استثمار مناجم الذهب فيضاً من الرساميل في هـــذا البلد الذي كانت اشكال الانتاج فيه محصورة حتى ذلك الحين بالطرق التقليدية ،

(١) *Vitlanders* ـ كلمة هولندية معناهـا الغرباء ، وهـو الاسم الذي اعطى للمستوطنين الاوروبيين في الترانسفال وأورانج لتمييزهم عن البوير ، المستعمرين الهـولنديي المنشأ القدماء المترجم

الذي كانت البنيات الاجتماعية فيه ثابتة، اراد «الويتلاندرز» الذين احتلوا مركزاً مهيمناً في الحياة الاقتصادية، ان يحصلوا بنفس الوقت على حقوق سياسية ليضمنوا حماية مصالحهم المادية، كانت ستسوغ لهم تنقيح النظم وسياسة الدولة الاقتصادية. لذلك فان البوير[1] كانوا مهددين بطغيان صورة جديدة من المدنية عليهم لو سمحوا باعطاء حق الانتخاب لاولئك المستوطنين . ان مقاومة حكومة البوير السلبية حدت بالويتلاندرز ، ومعظمهم من الانجليز ، الى مطالبة الحكومة البريطانية بالتدخل سياسياً ، عام ١٨٩٩ . فالوضع السكاني اذن هو الذي كان بلا مراء في صدر الازمة . ولكن ، هل كان ذلك الوضع ، سيؤدي الى الحرب لولا فعل السياسة الانجليزية ؟ الواقع ان الويتلاندرز كانوا بعيدين عن وحدة الكلمة . ففي عام ١٨٩٥ ، ظلوا سلبيين عندما حاول سيسيل رودز ان يسوي قضية الترانسفال بالقوة ، بغارة جامسن . وفي عام ١٨٩٩ ، كان عدد كبير منهم لا يتمنى الحرب (كما ورد في تقرير العميل البريطاني في بريتوريا) ، التي تعرّض رووس الاموال الموظفة في المناجم للخطر . مع ذلك ، فقد قررت الوزارة البريطانية ان تدعم مطالب مواطنيها السياسية ، لأن اي تدخل سيكون بمثابة اعتراف بالضعف ، كان سيمني « موقف بريطانيا العظمى الدولي » بالضرر . وعندما انتهى الأمر بحكومة الترانسفال عام ١٨٩٩ الى قبول مطالب المستوطنين برمتها تقريباً فيما يتعلق بموضوع حق الانتخاب ، عادت الوزارة البريطانية فأثارت النزاع المسلح معلنة في ٨ أيلول ١٨٩٩ انه لا يمكنها ان تقبل زعم الترانسفال بانه « دولة مستقلة ذات سيادة » . فحماية الويتلاندرز اذن كانت مناسبة لتحقيق مخطط سيطرة أوحت به المصالح السياسية والاقتصادية والمالية .

وتونس ، عندما فرضت عليها الحماية الفرنسية ، كانت تقيم جالية ايطالية

---

(١) بوير ، تلفظ بور او بوير ، كلمة هولندية معناها قروي . وهم معمرون من منشأ هولندي استوطنوا الترانسفال وأورانج في افريقيا الجنوبية . المترجم

(١١٢٠٠ رجل) تستفيد منذ عام ١٨٦٨ من نظام خاص بموجب معاهدة ايطالية تونسية مدتها ثلاثون عاماً . وبعد خمسة عشر عاماً ، كان عدد اؤلئك المستوطنين الايطاليين ٥٥٠٠٠ بينما لم يكن عدد الفرنسيين يتجاوز ١٦٠٠٠ . وكان لهذه الجالية صحيفتها « الاونيوني » الاتحاد ، منذ عام ١٨٨٦ ، فشرعت ابتداء من عام ١٨٨٩ ، في تنظيم صفوفها بدافع من قنصلها العام. لكنها ما كانت تجد دعماً في روما ، حيث تظهر الحكومة والرأي العام بحسب « الاونيوني » عدم الاكتراث المطلق . وفي عام ١٨٩٦ ، عندما انتهى اجل المعاهدة ، وافقت الحكومة الفرنسية على الدخول في مفاوضات لابرام اتفاق جديد ، فسعت الى حذف الشروط التجارية من معاهدة عام ١٨٦٨ لتتمكن من اقامة نظام جمركي في تونس يُسهل استيراد السلع الفرنسية اليها . لكنها ابقت الوضع الممتاز الذي كان الايطاليون في تونس يستفيدون منه ، برمته تقريباً ، من حيث نظامهم الخاص وشركاتهم ومدارسهم . استمرت الجالية الايطالية في التضخم بفضل هذا النظام فبلغت ٨٢٩٣١ عام ١٩٠٤ و ٨٨٠٨٦ عام ١٩١١ ، فكانت عددياً ضعف الجالية الفرنسية . وبدأت الصحافة الناطقة باللغة الفرنسية في تونس ، تظهر قلقها من هذا الغزو الايطالي ، عندما طالبت « الاونيوني » عام ١٩٠٣ بحق الايطاليين في ممثلين عنهم في الجمعية الاستشارية وفي اللجان البلدية في المدن الرئيسية . لكن الحكومتين في باريس وفي روما احترزتا من التدخل في قضية ارادتا ابقاءها على الصعيد المحلي . وفي الواقع ، لم تبدأ مسألة الايطاليين في تونس تلعب دوراً في السياسة الدولية الا بعد عام ١٩١٩ .هددت الحكومة الفرنسية بانهاء النظام القائم عام ١٨٩٦ وبفرض الحياد الذاتي على الايطاليين ، لأنها لمست أن التفوق العددي للعنصر الايطالي يمنع اقامة السيادة الفرنسية على « اسس مستقرة » . فلم تطالب الحكومة الفاشية بالابقاء على اتفاقيات ١٨٩٦ فحسب بل وراحت تقود فعل « تدعيم الطلينة » في تونس مع التلميح بأنه كان بمقدورها التخلي عن ذلك لو أن ايطاليا حصلت في مؤتمر السلام على قطاع استعماري « متفق واحتياجاتها» . وهكذا أصبحت « الجالية التي لا جنسية لها»

اداة السياسة الفاشية وليس دافعها ،في المساجلات الضارية التي اتسعت بين فرنسا وايطاليا بين اعوام ١٩٢٥ – ١٩٣٥ .

وفي منشوريا التي ظلت نظرياً ارض الجمهورية الصينية ، والتي أفلتت بين اعوام ١٩٢٢ – ١٩٢٨ بالفعل من سلطة حكومة بكين ، اتسع فيها تيار هجرة كبير آت من الصين الشمالية (٤٣٣٠٠٠ وافد عام ١٩٢٣، ٥٣٢٠٠٠ عام ١٩٢٥ ، ١١٧٨٠٠٠ عام ١٩٢٧ و ١٠٤٦٠٠٠ عام ١٩٢٩). فهناك اذن مجال للتساؤل عما اذا لم يكن هذا الاستيطان هو السبب العميق للحرب الصينية اليابانية عام ١٩٣١ . كان اليابانيون منذ عام ١٩٠٥ يملكون في منشوريا الجنوبية نفوذاً متفوقاً ، من الوجهتين الاقتصادية والسياسية ، فكان من حقهم الخوف من ان ينتزع اؤلئك المستوطنون الصينيون ذلك التفوق منهم . ومنذ ان اصبحت حكومة تشانغ – كاي – شيك «الوطنية » سيدة بكين عام ١٩٢٨، ازداد قلق اليابانيين لأن عملاء الكومنتانغ في موكدن [١] أخذوا يقودون دعاية ضد الامبريالية اليابانية والامتيازات المتنازل عنها لليابانيين . واخذت الصحافة اليابانية تعلن بان على حكومة طوكيو ان تمحو من منشوريا الادارة الصينية لتزيح هذا الخطر المتوقع . ولقد قدم حادث ١٨ أيلول ١٩٣١ الفرصة المواتية .

ولكن هل تؤيد الوثائق هذا التفسير «السكاني» للقضية المنشورية ؟ تتوجب علينا الملاحظة ان الدعاية اليابانية والدعايةالصينية لم تفسحا مكاناً لحركة التوطين هذه عندما شرحنا اسباب التدخل الياباني،وان تقرير لجنة التحقيق التابعة لجمعية الامم الذي اظهر اهمية حركة الهجرة ، لم يقم أية صلة مباشرة بين هذا الفيض من المستوطنين الصينيين ومناشىء الخصومة المسلحة ، بل اكتفى بالاشارة الى ان

---

(١) مدينة منشورية اسمها « لياو – نينغ » سكانها ١١٣٥٠٠٠ نسمة تضم أضرحة اسرة مانشو التي حكمت الصين ، شهدت هزيمة الروسيين من قبل اليابانيين عام ١٩٠٥
المترجم

التوطن قد زاد من العلاقة المتبادلة والاقتصادية بين الصين ومنشوريا الأمر الذي قد يكون سبباً في تشجيع موجهي الحركة القومية الصينية في موكدن على التحيز ضد المصالح الاقتصادية الاجنبية . والحقيقة ، ان المصالح السياسية وحدها هي التي كانت مدار كل المساجلة التي اتسعت بين عام ١٩٣١ و ١٩٣٢ .

ان حركة الاستيطان هي اساس الخصومة المسلحة في كل هذه المناسبات .مع ذلك فان من المتعذر دراسة الواقع السكاني على حدة . ففي كل مكان، لا « يبلغ» تضارب المصالح الذي ينجم عن الاحتكاك بين المستوطنين الجدد وعناصر السكان الاخرى ، مداه المقلق ، الا في اليوم الذي يتدخل فيه فعل الدول المعنية . ان الاستيطان يخلق التربة المناسبة ، لكن السياسة هي التي تعطي الدفعة الحاسمة .

لم يلعب التوطن دوراً حاسماً في منشأ النزاع المسلح الا في فلسطين فقط . ففي هذا البلد الذي كان السكان العرب يمارسون فيه اقتصاداً راعوياً وزراعة فسيحة ،بدأ الاستيطان اليهودي فيه قبل عام ١٩١٤ بتوجيه من الحركة الصهيونية لكنه لم يحدث اية مصاعب لأنه كان قليل العدد (٦٥ ٠٠٠ يهودي عام ١٩١٩ على مجموع سكان يبلغ ٧٠٠ ٠٠٠ نسمة) . وفي عام ١٩١٩ ، أثار قرار خلق « الوطن القومي اليهودي » وبالتالي اتساع حركة التوطن هذه ، احتجاجات العرب الذين خشوا أن يشهدوا المستوطنين يحتلون الاراضي المزرعة والذين رأوا تهديداً يتسلط على صورة المدينة التي يتعلقون بها . ولقد ادرك « بلفور »[١] ان اقامة الوطن القومي اليهودي يصطدم بعداء « السواد الأعظم من السكان » في فلسطين ، لكنه عزا هذا العداء الى اسباب سياسية او دينية ، وعوّل على التحويلات الاقتصادية ليعدل من حالة العرب الفكرية ، عندما يشاهدون « الفوائد التي تنجم عن تدفق المال اليهودي واساليب اليهود في تطوير البلد[٢] ».

---

(١) ومن لا يعرف هذا الاسم بين العرب ؟ المترجم

(٢) وثائق عن السياسة الخارجية البريطانية - ١٩١٩ - ١٩٣٩ - المجموعة الاولى ، المجلد الرابع رقم ٢١٨ .

لكنه نسي ان الجالية اليهودية ستنزع الارض من العرب . وفي نهاية عام ١٩٣٦، بعد اربعة عشر عاماً من الانتداب البريطاني، بلغ عدد اليهود ٤٠٤٠٠٠ ونسبتهم ٣٠٪ من مجموع السكان . وهؤلاء المستوطنون ، يقيم معظمهم (حوالي الربع) خارج المدن في مائتي قرية « مستعمرة » . ولقد تلقى هؤلاء السكان الزراعيون الارض من الحكومة . لكنهم اشتروا اكثر منها من العرب (٩٧٠٠٠ هكتار) . وهم يحتلون – كما يقول العرب – ٢٠ أو ٢٥٪ من المساحة القابلة للزراعة . ان الصلة اكيدة بين تدفق المستوطنين من جهة، والقلاقل السياسية التي تعاقبت في أعوام ١٩٢٠ ، ١٩٢١ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣٣ و ١٩٣٦ ، . وكانت الحكومة البريطانية مدركة ذلك طالما انها قررت عام ١٩٣٩ ان تحدّ من التوطين وفي عام ١٩٤٠ ، ان تمنع شراء الاراضي من العرب الا في السهل الساحلي . لكن العرب كانوا يطالبون بالمنع الكلي عام ١٩٤٥ . ولا ريب ان الحرب لم تتدخل الا في اليوم الذي أخذ وجود جامعة الدول العربية يشجع احتجاجات العرب الفلسطينيين . لكن العلاقة هنا مباشرة وواضحة بين الوضع السكاني وبين النزاع المسلح .

ب – **حالة تقييدات الاستيطان** . ان العقبات التي اقيمت امام حركات الهجرة هي التي ادت الى المنازعات والخصومات المسلحة اكثر مما ادت اليها حرية التوطين . فالمنازعات اوجدت مناهضة بين الدول الاوروبية والولايات المتحدة وبين دولتين اوروبيتين في احدى الحالات . اما التهديدات بالسلاح فقد قامت بين الآسيويين ودول المحيط الهادي .

ان «اغلاق» الولايات المتحدة الذي دشنه قانون ١٩٢١ وجه ضربة ملموسة لمصالح كثير من البلدان الاوروبية التي كانت عام ١٩٢٠ قد عادت الى تقديم جانب كبير من المهاجرين . ولقد جرى التعبير عن هذه الاحاسيس الجديدة في مناقشات اللجنة الدولية للهجرة منذ عام ١٩٢١ . لكنها كانت تظاهرة عقيمة منذ ان رفضت الولايات المتحدة الاسهام في اعمال هذه اللجنة . ودلّ التصويت

على قانون عام ١٩٢٤ الأمريكي الذي يزيد في ابراز « الاغلاق » على مدى ما أبه الكونغرس الامريكي بهذه الشكاوى .

مع ذلك ، فقد اثير مدى تأثير هذه المسألة في الجمعية الدولية للهجرة التي انعقدت في روما تلك السنة . اعلن موسوليني (الذي لم يكن قد قرر بعد تحديد الهجرة الايطالية) ان تبادل « قوى العمل » بين الأمم ، ضرورة اقتصادية واجتماعية وان الهجرة تتيح « التوفيقات الفكرية بين الشعوب » ، وأبرز الأثر الذي ينتظر ان تمارسه حركات المهاجرة في العلاقات السياسية الدولية ، لكنه تحفظ في تحديد اشكال هذا الأثر . ولاحظت مقررات المؤتمر ان « مرونة حركات المهاجرة وسعتها ضروريتان لتنظيم جيد للمجتمع الانساني ولحسن إعمار الارض » . وفي ايلول ١٩٢٧ ، في مؤتمر السكان الذي عقد في جنيف ، ألمح البير توماس ، مدير مكتب العمل الدولي ، الى الاخطار التي تضمنتها مسألة الهجرة : فهي اذا ما عولجت من « وجهة نظر قومية بحتة » تفرض الصدام بل وحتى الحرب بين الأمم » . وقال : لكي نخفف التوتر الدولي الذي هو حصيلة العقبات المقامة في وجه حرية حركات المهاجرة هذه ، لا بد من ان تنظم توزيع السكان « سلطة فوق قومية[1] » وان تدرس احتياجات الهجرة وقدرة امتصاص بلدان التوطين وان تقرر الحالة التي يحق فيها لدولة تغص بفائض السكان ان ترسل مواطنيها لإعمار ارض اخرى ، وان توجه تنقلات الكتل البشرية . واجتهد علماء السكان « الديموغرافيون[2] » في شرح ابعاد المسألة . هل يجوز لدولة تملك « أراضي شاغرة » ان تنغلق على الغرباء ؟ واذا استقبلتهم ، هل من حقها ان تفرض عليهم اجراءات التمثل ؟ هل يجدر بالدولة « المكتظة » ان تطالب بأراضي للإعمار ؟ لكن هذه التصريحات القائمة على اساس المبدأ لم

---

(١) في النص *Supra - nationale* . المترجم

(٢) امثال فارليز ولاندري ووليد . « عناصر حل دولي لمشكلة الهجرات البشرية » تقرير من ١٣ ورقة مضروبة على الآلة الكاتبة قدمه ش. وليد للمؤتمر الدائم للدراسات الدولية العليا ١٩٣٧ . المؤلف

تعقب بأي اجراء دبلوماسي . فماذا كانت الوسائـــل التي تستطيع الدول الغربية بواسطتها ان تقود الكونغرس الامريكي الى اعادة النظر في سياسة « الاغلاق »[1]؟

الواقع ان المحافل الدولية التي درست مسألة الهجرات، اقتصرت على الايحاء باجراءات خاصة بتحسين مصير « الذاهبين » (مراقبة وكالات الهجـــرة ، الاشراف على الأمن والاسباب الصحية في النقليات)، والاعراب عن املها في ان تؤمن بلدان التوطين معاملة متساوية لكل الاوروبيين أياً كانت جنسيتهم وان لا تمارس سياسة صهر قسرية، وان تمهد اخيراً لمفاوضات التفاهم بين الطرفين لتضمن حماية المهاجرين . وانه لعمل انساني واجتماعي فحسب . اضف الى ذلك ان الاعصار الاقتصادي الذي شب ابتداء من تشرين الاول ١٩٢٩ ، انتزع من المسألة كل مصلحة عملية تقريباً : كفّت الولايات المتحدة عن ان تكون قطبـــاً جاذباً .

وجنحت فرنسا هي الاخرى الى تطبيق سياسة القيود على التوطين ولكن على مستوى متواضع جداً . فبعد ان فتحت ابوابها على مصاريعها امام العمال البولونيين والايطاليين أبان فترة إعادة اعمار الاقاليم المنكوبة ، وبعد ان هيأت اقامة الفلاحين الايطاليين في الجنوب الغربي ، بدأت في شباط ١٩٢٧ باتخاذ اجراءات تقييدية عندما ظهرت البوادر الاولى لأزمة البطالة ، اشار اليها ألبير توماس في مؤتمر السكان الذي انعقد بعد ذلك ببضعة أشهر : « ان هـــذه الاجراءات من شأنها ان تثير « قلقاً فرنسياً – ايطاليـــاً » . مع ذلك فان شكاوى الصحافة الايطالية ظلت في الواقع متزنة . فمسألة التوطين لم تكن في ذلك الحين اكثر من مسألة ثانوية جداً في مصنف المساجلات بين فرنسا وايطاليا الفاشية . وفي عام ١٩٣٠ ، كان « الكبح » الذي مارسته الحكومة

---

(١) كتبت جريدة : لوجيورنالي ديتاليا في ٤ حزيران ١٩٢٤ تقول : « يستحيل توقع « معجزات » المؤلف

الفرنسية اكثر صرامة . لكن الحكومة الايطالية حينذاك كانت قد تبنت من تلقاء ذاتها سياسة تضييق الهجرة ، فكيف كان يمكنها الشكوى من الاجراءات المتخذة في فرنسا ؟

اصبحت المشاعر اكثر خشونة عندما جاءت الشواغل العرقية تدعم التباعد بين المصالح الاقتصادية والاجتماعية .

تجلت الارادة بمنع التوطين الصيني في الولايات المتحدة بادىء الامر . كانت الحكومة الامريكية مع ذلك قد عقدت مع حكومة الصين الملكية اتفاقية صداقة عام ١٨٦٨ « نداً لند » لوحظت فيها حرية التوطين المتقابلة . لـــكن فيض المستوطنين الصينيين السريع على شاطىء المحيط الهادي الامريكي (كان قد نزح من الصينيين ٠٠٠ ١٠٠ بين ١٨٧١ و ١٨٧٨) اقلق سكان كاليفورنيـــا لأن هذه اليد العاملة الصفراء التي تقنع باجور منخفضة جداً ، كانت تنافس اليد العاملة الامريكية . وبعد ان اقام الكونغرس عام ١٨٨٢ تعييناً للاستيطان السيني ، اتخذ عام ١٨٩٢ اجراءاً بالمنـع بسيطاً ومحضاً ، يتنافى بالطبع مـــع الوعود المقطوعة عام ١٨٦٨ . وبالمقابل ، ظلّ الاستيطـان الياباني بادىء الأمر مباحاً . ولكن ما ان تزايد عدد هؤلاء المستوطنين (وكان قـــد بلغ ١٢٠٠٠ خلال عام ١٩٠٠) حتى طالب الكاليفورنيون ان يطبق عليهم اجراء الحصر . ألسبب اجتماعي ؟ طبعاً . كانت نقابات العمال هي التي قادت المعركة . لـــكن السبب العرقي يتأيد بوضوح مماثل طالما ان السلطات البلدية في سان فرانسيسكو قد اعلنت عزمها على اقامـــة العزل المدرسي لتجنب الاطفـــال الامريكيين « الاحتكاك بتلاميذ من عرق مغولي » . وعلى الرغم من ان الرئيس تيـــودور روزفلت قد اعتبر موقف الكاليفورنيين « مخالفاً للصواب » فقد قدر ان لا بد من ارضائهم جزئياً ، فحصل على وعد من الحكومة اليابانيـــة في اذار ١٩٠٧ ، بالامتناع عن منح جوازات السفر الى الولايات المتحدة للعمال اليدويين . مـــع ذلك فان عدد السكان اليابانيين قد اخذ في الازدياد بسبب زيادة المواليد . وهكذا

عادت المصاعب الى الظهور عام ١٩٢٢ . حرمت ولاية كاليفورنيا على اليابانيين امتلاك اراضٍ او استئجارها لأمد طويل ، بموجب قوانين اقرت المحكمة العليا شرعيتها ، وانتزعت منهم حق الحصول على الجنسية . وفي عام ١٩٢٤ ، صدر قانون اتحادي يحرم كل توطين ياباني بل ويسحب من اليابانيين الذين استقاموا من قبل في الاراضي الامريكية حق استدعاء زوجاتهم واولادهم أو اقربائهم .

في كندا ما لبث مثال الولايات المتحدة ان احتُذيَ فوراً : مُنع توطين الصينيين وعُدّل توطين اليابانيين ابتداء من عام ١٩٠٨ الى نصيب سنوي يبلغ ١٥٠ شخصاً .

تبنت زيلندا الجديدة سلوكاً مماثلاً : بدأت باستقبال المستوطنين الصينيين عام ١٨٧١ الذين شكلوا جانباً من الايدي العاملة في مناجم الذهب ، ثم حاولت انقاص العدد منذ عام ١٨٨١ بفرض رسم خاص على البواخر التي تؤمن نقل الصينيين . وفي عام ١٨٨٨ قررت « تعييناً » دون ان تتمكن من تطبيقه لان الحكومة البريطانية طلبت من الملكة فيكتوريا ان ترفض التصديق على هذا الاجراء التشريعي الذي وضع خصيصاً لسبب عرقي . لكنها دارت حول العقبة اذ قررت عام ١٩٠٠ ان تطبق على كل المستوطنين « فحصاً علمياً » (ان يعرف كتابة خمسين كلمة بلغة اوروبية) نفى الصفر نفياً كاملاً تقريباً ، واوستراليا التي اعتزمت الاحتفاظ بسكان بيض في اراضيها ، استعملت الطريقة ذاتها بقانون ووفق عليه عام ١٩٠١ ، في السنة نفسها التي تشكل فيها الاتحاد الاوسترالي .

اذن لقد استبعد الصينيون واليابانيون تقريباً من كل الاراضي التي كان يمكنهم الذهاب اليها للبحث عن فرص للعمل على طول دائرة المحيط الهادي .

مع ذلك فان امريكا الجنوبية والفيليبين بقيتا مفتوحتين . ولقد اعتزمت الحكومة اليابانية توجيه مهاجريها عام ١٩٣٣ (١٠٠ ٠٠٠ الى ١٥٠ ٠٠٠ في السنة) . لكن البرازيل التي تلقت وسطياً بين ٢٥ و ٣٠ ألف مستوطن ياباني في السنة في العشريات بين ١٩٢٤ — ١٩٣٤ . طبقت ابتداء من عام ١٩٣٤

تعييناً صارماً . وفي عام ١٩٣٦ ، كان عدد اليابانيين المستقيمين خارج المملكة اليابانية ومانشوكو لا يكاد يصل الى ٧٠٠ ٠٠٠ .

ان سياسة الابعاد هذه هي التي تثقل على العلاقات الدولية . لقد استطاعت حكومة الولايات المتحدة عام ١٨٩٢ أن تتجاوز احتجاج الحكومة الصينية لان الصين كانت ضعيفة . لكن اليابان ، بعد انتصارها في حرب منشوريا ، بل واكثر ايضاً ، بعد الحرب العالمية الاولى ، اصبحت قادرة على ان تسمع صوتها. لقد ابرز احتجاج الحكومة اليابانية [1] المظهر « السيكولوجي » للقضية واهمل عامداً كل مسألة ذات مصلحة مادية . هل يحق لليابان — نعم ام لا — « التمتع باحترام وتقدير الامم الاخرى ؟ » . أو ليس الاحترام « اساس علاقات الصداقة على الصعيد الدولي » ؟ ... ان تطبيق نظام مميز على المستوطنين اليابانيين ، لهو صدمة خطيرة « للاحساس القومي [2] » . ولقد توضح هذا الاحساس بالمرارة والسخط حينذاك في الصحافة اليابانية . قالت هذه الصحافة : ان القانون الامريكي يحط من قيمة اليابان «الى درجة ادنى من قيمة أي شعب اوروبي ». ان الرأي العام يرى في الاجراءات الحصرية تعبيراً عن الاحساس بالترفع العرقي الذي يعزوه الامريكيون لانفسهم ، وهو يعتبر ان اليابان قد تلقى وصمة في شرفه القومي .

كانت هذه الاحتجاجات في صلب المناقشات في تموز ١٩٢٥ وتموز ١٩٢٧، ابان جلسات مؤسسة العلاقات السلمية *Institute of Pacific Relations* . اعلن الوفد الياباني ان الشعب الياباني يشعر بأنه تعرض « لاذلال » لانه عومل معاملة « الادنى » ، انه يشعر بانه فريسة تعسف. لا شك في ان الدول التي انغلقت امام

---

(١) مذكرة قدمها السفير الياباني في واشنطن في الرابع والعشرين من نيسان ١٩٢٤ .

(٢) لاحظ ج.ب. دوروزيل ، ان اليابان ما كانت لتحتج على نظام « الكوتا » الذي كان مطبقاً على الدول الاوروبية لان ذلك النظام كان سيخصص لليابان ٢٤٦ توطيناً يابانياً في العام الواحد . المؤلف

التوطين الاصفر لم تتجاوز حدود حقوقها . لكنها اساءت استعمال هذه الحقوق. فهذا التطبيق المفرط للسيادة « يعكر السلام وحسن التفاهم الدوليين » . لكن الجواب الامريكي لم يقف امام هذا المظهر العاطفي . انه يصر على ان لا يرى في المطالبة اليابانية غير المظهر الاقتصادي والاجتماعي . ان اليابان بحاجة الى ايجاد « سوق تصدير » لفائض سكانها . ولكن ، لماذا لا تجتهد اليابان في انقاص هذا الفائض ؟ فاذا كانت لا تريد وكانت تفضل الاصرار على « عدم تبصرها السكاني » فهل من المعقول ان يحق لها مطالبة الدول الاخرى بتعديل سياستها الاسكانية ؟ لذلك فان مؤسسة العلاقات السلمية « تؤجل » فحص المطلب الياباني .

لكن اشد القوميين حماسة في طوكيو ، تذرعوا بهذا التأجيل ليعلنوا انــه بسبب عدم امكان الاعتماد على الرغبة الطيبة للحكومات « القليلة السكان » فان على اليابان ان تبحث لاكتساب اراض للتهجير ولو بقوة السلاح . لقد اصبح هذا التأكيد واحداً من مواضيع الدعاية اليابانية ، عندما انطلقت حكومة اليابان ابتداء من عام ١٩٣١ في سياسة توسع مسلح في منشوريا ثم في الصين . فهل كان تقييد التوطين في منشأ هــذه السياسة ؟ ان الشك مستساغ في ذلك لأن عقيدة التوسعيين كانت قـــد اوضحت منذ عام ١٩١٩ ، قبل التصويت على القانون الامريكي بخمس سنوات . لكن هذه القيود قد استخدمت كحجة ضـد اولئك الذين كانوا معترمين سلفاً تطبيق هذه السياسة سواء لاسباب اقتصادية ام لأسباب نفوذ قومي ، فأسهمت في اعطائها الدعم من جانب كبير من الرأي العام الياباني .

فتحت الايام التي تلت الحرب العالمية الثانية آفاقـــاً اخرى . كانت الشاغلة الملحة في اوروبا ، هي التخفيف بهجرة عبر القارة من مصير اؤلئك الذين وجدوا انفسهم ، بعد ان فروا من اوروبا الشرقية او اضطروا قسراً الى هجرانهـا ، في اوروبا الغربية دون وسائل معاشية . كان من مهمة اللجنة المنبثقــة عن مجموع الحكومات ، التي شكلت في كانون الاول ١٩٥١ ، ان توجـه حركات الهجرة

« لاؤلئك الاشخاص المرتحلين[1] » ومساعدتهم ، فانجزت في هذا الاطار المحدود عملا ناجحاً كان يتوقع من حيث المبدأ ان يكون مؤقتـــاً . ولكن ، الم تظهر الضرورة الى توسيع هذه المهمة ؟ لقد اتخذت المسائل التي طرحهـــا في آسيا واوسترالازيا[2] ، تباين السكان قبل عام ١٩٣٩ ، رحابة جديـدة . فالمطلب الذي اخذت اليابان زمام المبادهة فيه قـــد اصبح اليوم مطلب جزء واسع من الدول النامية . وجاء علمـــاء اقتصاد وسكان ينضمون الى خط الفكرة الذي حدده ألبير توماس[3] عام ١٩٢٧ وذكـّروا بضرورة جهد تنظيمي دولي كبير : فحص قدرة امتصاص الدول « القليلة السكان » ودراسة « حلول مصوبـــة » والتحضير لهجرة « شاملة » يمكن ان تصل الى اعـــادة توزيع البشر على سطح الارض[4] . ولقد اشار ادولف لاندري من قبل الى ان اكتظـــاظ السكان « اكثر خطراً على السلام مما كان عليه من قبل » لأن الخلل بالتوازن السكاني اصبح اكثر حساسية ولأن هذا الخلل سيجر تبايناً كبيراً في مستويات المعيشة حتى بين الشعوب التي تتماثل نماذج تقنياتهـــا . ولم يكن لاندري يفكر الا في اوروبا . لكن المسألة الآن تطرح على الصعيد العالمي .

هل يمكن اقامـــة علاقات دائمة في دراسة اثر الظروف الديموغرافية على العلاقات الدولية ؟ ان كل المشاهدات السابقـة تشير أن لا . لقد كان عدد

---

(١) كتاب ج. فرنان لاجئو ما بعد الحرب ، موناكو ، ١٩٥٣ ، درس مجموع هذه المشكلة. المؤلف

(٢) اوسترالازيا : اسم يطلق على المجموعة الجغرافية التي تشكلها اوستراليا وغينيا الجديدة وزيلندا الجديدة . المترجم

(٣) راجع ما تقدم من هذا البحث . المؤلف

(٤) انظر مثـــلا « هجرات الشعوب » م. سور باريس ١٩٥٥ ود. ر. تافت الهجرات العالمية ، والمهاجر في العالم الحديث ، نيويورك ١٩٥٥ وملاحظات انريكو دو ليوني في مجلة السياسة الاقتصادية حزيران ١٩٥٠ . المؤلف

سكان الدول منذ قرن مضى عاملاً جوهرياً في الوضع المتقابل للقوات العسكرية ، لكنه فقد كثيراً من اهميته عندما تبدلت تقنيات التسليح . وحركات الهجرة في عصر اوج اتساعها لم تكن سبباً لمصاعب دولية طالما ظلت تتطور بحرية . ثم اصبحت سبب قلق وصدام مسلح احياناً بعد عام ١٩١٩ ، عندما قيدت سياسة الحكومات هذه الحرية . ان مفاهيم « اكتظاظ سكاني » و « ضغط سكاني » نفسها قد تغيرت عبر الزمن بسبب حالة العقليات الجماعية . فالقوى السكانية اذن ، لا يمكن ان تفحص في اي وقت كان ، خارج القرينة الاقتصادية والسياسية والسيكولوجية .

الفصل الثالث

القوى الاقتصادية

المنافسات والمنازعات المسلحة

«لم يتطور الاقتصاد العالمي بمنافسة شركاء متساوين ولكن بظهور اقتصادات وطنية كبيرة سائدة على التوالي وبأثرها» . ان هـذه الملاحظة لفرنسوا بيرّو قادته الى إرساء قواعد نظرية عن أثر «السيادة» في العلاقات الاقتصادية الدولية والبحث عن نوعية الظروف التي يمكنهـا ان تؤثر على التوازن الاقتصادي «لاقتصاد سيّد» .

ان الدولة التي تتصرف في علاقاتها مع الدول الاخرى الصناعية بتفوق في الموارد او التقنيـات قادرة على زيادة النشاط الاقتصادي في دولة اخرى أو نقصانه بتوسيع حجم مشترياتها او تضييقه ، وتستطيع احيانـاً ان تعدل الظروف الطبيعية للنقد في قطاع الاسعار . لقد احتلت بريطانيا العظمى هـذا المركز السائد في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبدأت الولايات المتحدة بالفوز به بعد عام ١٩١٩ ثم عززته غداة الحرب العالمية الثانية .

ومن جهة اخرى فان الدول الصناعية كلها تمتعت بتفوق كبير حيال الدول «في طريق التطور» ، تلك التي سميت في القرن التاسع عشر «البلدان الجديدة» .

والنشاط الذي مارسته بتغلغل نفودهـا الاقتصادي ، ساعد على استثمار الموارد الدفينة وتحسين الوسائل الزراعية وادخال زراعات جديدة وايجـاد صناعات تحويلية ايضاً . لكنها احدثت غالباً تغييرات هامة في الوسط الاجتماعي : دمار الحرفية في المضامير التي لعبت فيها منافسة المنتجات المستوردة، وتشكيل بورجوازية ارتبطت مصالحها بمصالح الاجانب ، بل انها زادت احياناً البؤس في حالة ما اذا أصبح « البلد الجديد » مستعمرة ، بقدر ما اقتطعت من موارده المحلية لصالـح السلطة المستعمرة .

فعلى الدراسة اذن ان تكبّ بادىء الأمر على الاشكال التي اتخذها الصراع الاقتصادي بين الدول : التبديلات الطارئة في سياسة المبادلات ، التنازعات التي أثيرت حول اسواق التصدير واحتياطيات المواد الاوليـــة أو طرق المواصلات البحرية الكبرى ، وحروب التعرفـــات الجمركية واجراءات الموانىء – منع السفن من الخروج من الميناء – او المقاطعة ، الهادفة الى شل العلاقات التجارية .

لكن دراسة التركيبات الاقتصادية ليست مركز الاهتمام الرئيسي من الزاوية التي يضع نفسه فيها مؤرخ العلاقات الدولية . انما المهم هو تحديد طبيعة الروابط التي كانت موجودة بين مزاحمات المصالح المادية وتناقضات المصالـح السياسية . ان هذه الروابط قد تحوي مدىً ومعنى مختلفين كل الاختلاف . تلك هي وجهة النظر التي يتوجب عليهـــا هنا توجيه دراسة المؤثرات المتقابلة بين الاقتصادية والسياسية .

١ ـ منازعات السياسات الاقتصادية

ان علماء الاقتصاد[1] في تحليلاتهم قـــد أبانوا الدور الذي تلعبه الدولة في العلاقات الاقتصادية الدولية . فالنزاع التجاري يقوده افراد او مؤسسات تسعى

«١» وبصورة خاصة ف. بيرو و ت. باي و هيرسون . انظر اللاحق .

جاهدة لزيادة مبيعاتها مع ابقائها على سوية الاسعار . لكن الدول هي التي تحدد « أطر التبادل » باجراءات جمركية او نقدية . ومن واجب الدولة ، بعيداً عن مصالح الافراد التي توجهها الرغبة في الربح العاجل والفردي ، ان تسهر على المصالح العامة للأمة : والسياسة الجمركية هي احدى الوسائل التي تمتلكها لتوجيه الحياة الاقتصادية .

ان ترك كل الحرية للمبادلات ، معناه ولا ريب ، استدراج منتجي مختلف البلدان الى إقامة توزيع عقلي بينهم للاعمال . وهذا التقسيم الدولي للعمل ، يؤمن من حيث المبدأ ، الحد الاعلى للمردود طالما كان منتجو مختلف الدول يمحضون قطاعات الانتاج ، حيث تحصل نشاطاتهم على افضل النتائج ، كل عنايتهم ، ويتركون للاستيرادات مهمة مجابهة الاحتياجات الاخرى . لكن الصالح العام في صميم كل دولة ، ينصح بتطوير كل القوى المنتجة لتأمين افضل مستوى معيشي للسكان واستقلال اقتصادي اكبر حيال البلدان الاجنبية . ومذهب « التكاليف المقارنة » الذي هو اساس التبادل الحر ، سيؤدي بالنتيجة الى ارغام كل دولة على تحديد نشاطها في المنتجات الأكثر اتفاقاً مع مواردها الطبيعية والفروق عن تحسين تنظيم حياتها الاقتصادية . ويلاحظ ف . بيرو ان الدول تميل اذن الى اتخاذ اجراءات تؤدي الى تضييق حرية المبادلات ، اي الى اقامة نظام حماية جمركية[1].

فهل يجر هذا الميل احتمالات منازعات في العلاقات السياسية الدولية ؟

ان اتباع التبادل الحر – كوبدن وميشيل شفالييه على الأخص – يؤكدون ان اطلاق الحرية لحركة السلع الدولية ، « ضمانة للسلم » . ويقولون ان هذا الاجراء سيسمح لكل أمة بالوصول الى الميزات الاقتصادية التي كانت وقفاً على الامم الاخرى، وسيخفف بذلك من الجشع وبالتالي من روح الحرب . وهو قادر على ان يقيم بين الشعوب ، في نشاطاتها الاقتصادية ، شعوراً بالتكافل سيرفعها

(١) الاقتصاد الموجه ، باريس ١٩٤٨ ص ٢٦٣

بالضرورة الى تعاون سياسي . ولقد نشر وزير الدولة كوردل هول بين ١٩٣٣ و ١٩٣٩ نظرية مماثلة في الولايات المتحدة،نظرية التجارة التي تعمم السلام. لكن حرية المبادلات هذه في الواقع لم تخفف اثناء المراحل التي نمت فيها شيئاً من ضراوة المنافسة لاكتساب اسواق ، ولا من شعور القلق او الخيبة التي احست به الشعوب التي كانت موضع « غزو اقتصادي » حيال تغلغل التأثيرات الاجنبية .

ونظام الحماية يدخل مسؤولية السلطات العامة في النزاع التجاري الدولي . لكنه يخفف احتمالات عدم الاستقرار في الحياة الاقتصادية الوطنية ، فيتجنب اذن الاضطرابات الاجتماعية التي قد تثير حركات خطيرة على امن الدولة الداخلي. أفلا يمكن لهذه الاضطرابات السياسية الداخلية ان تكون سبباً أو مناسبة على الأقل للمنازعات الدولية ؟

والواقع ان الحماية هي التي فازت في اوروبا والولايات المتحدة خلال ثلاثة ارباع القرن ، رغم المثل الذي اعطته بريطانيا عام ١٨٤٦ . لقد فتح قانون عام ١٨٧٩ الجمركي الألماني طريق العودة الى الحماية التي رفضت بريطانيا العظمى وحدها ان تسهم فيها ، بعد حقبة قصيرة تأكد فيها الميل الى « تحرير المبادلات» فكانت المعاهدة التجارية الفرنسية الانجليزية عام ١٨٦٠ اولى مظاهرها . ان اسباب هذا الانتصار معروفة جداً : انها رغبة المزارعين في اوروبا الغربية والوسطى في وقاية انفسهم من منافسة المنتجات الروسية والامريكية ورغبة « الصناعات الناشئة » في اوروبا الغربية وفي الولايات المتحدة ، في حماية نفسها من التفوق البريطاني .

ان هذه الحماية الجمركية لا تنطبق فقط على اراضي الدول وحدها بل تمتد كذلك الى الممتلكات المستعمرة .

لقد مارست كل السلطات الاوروبية في القرن الثامن عشر وفي مطلع القرن التاسع عشر ايضاً نظام « الميثاق الاستعماري » الذي يحرم على المستعمرات انشاء صناعات تحويلية ويحتفظ للدول المستعمرة بالاشراف على العلاقات التجارية وعلى النقليات . ثم اهمل هذا النظام لأنه كان مسؤولاً عن جانب كبير من ثورة

المستعمرات الانجليزية والاسبانية والبرتغالية في امريكا . لكن معظم الدول الكبرى نحت في نهاية القرن التاسع عشر الى اقامة سوق متميزة في مستعمراتها المتقابلة لمنتجات صناعتها:[1]ذلك موقف مطابق لمصالحها ومشروعها كلياً لأنها انما تتصرف في نطاق سيادتها ، وهو كذلك – على حد زعمها – تعويض عن النفقات الادارية أو العسكرية التي صرفت لاقامة المستعمرة .

ففي فرنسا ، بحسب قانون ١١ كانون الثاني ١٨٩٢ الجمركي – الذي ظلت مبادئه سارية المفعول حتى عام ١٩٣٩ رغم ان صرامة تطبيقه قد خفت باجراءات تفصيلية عام ١٩٠٦ و ١٩١٣ و ١٩٢٨ – أخضعت الهند الصينية والمستعمرات الامريكية ومستعمرات المحيط الهندي والغابون *Gabon* وكاليدونيا الجديدة للتماثل الجمركي ، أي ان السلع الاجنبية التي تستورد اليها تخضع لدفع رسوم مماثلة لتلك التي كانت ستدفعها لو أنها استوردت لأرض الدولة السيدة وان المنتجات المصدرة من هذه المستعمرات تدخل فرنسا دون ان تدفع اية رسوم الا في بعض الاستثناءات. صحيح ان منشآت الهند وافريقيا الغربية ومنطقة المحيط الهادي الوسطى ، واخيراً مقاطعة اوبوك ، ليست خاضعة لهذا النظام سواء بسبب انعزالها الجغرافي أو بسبب اتفاقات دولية ، لكن حصتها في تجارة المستعمرات الفرنسية لا يكاد يبلغ ٢٥٪[2]. وستؤدي حركة هذا الاسلوب الى احلال المنتجات الفرنسية محل المنتجات الامريكية على اسواق جزر الآنتيل ومحل المنتجات اليابانية في الهند الصينية والمنتجات الاوسترالية في كاليدونيا الجديدة .

لم ينظر قانون عام ١٩٠٢ الجمركي الألماني الذي يوافق على نظام الحماية المقام عام ١٨٧٩ ويدعمه ، شيئاً من نظام التماثل في المستعمرات . فالمنتجات

«١» اقامت البلاد الواطئة في الهندالنيرلندية نظاماً تفضيلياً ثم عادت فعزفت عنه عام ١٨٧٢ تحت ضغط بريطانيا العظمى . المؤلف

«٢» بحسب آ. جيرو ، مبادىء الاستعمار والتشريع الاستعماري ، باريس ١٩٣٣ الجزء الثاني ص ٣٧٩ .

المصدرة من المستعمرات باتجاه المانيا خاضعة للرسوم الجمركية عند دخولها ارض السيادة — باستثناء ما يقرره البوندسرات — لكن التعرفة الجمركية الألمانية تنطبق على المنتجات الاجنبية المستوردة الى المستعمرات الألمانية .

والولايات المتحدة تعمل بنظام مختلط . فالمماثلة الجمركية مطبقة في بورتو ريكو (عام ١٩٠٢) وفي جزر الهاواي (عام ١٩٠٠) وفي آلاسكا حيث تدفع السلع الاجنبية رسوماً مرتفعة . اما الفيليبين ابتداء من عام ١٩٠٩ وجزيرة غوام ، فلهما تعرفة جمركية خاصة : ان الرسوم التي تصيب السلع الاجنبية ادنى من التعرفة الامريكية ، لكن البضائع المستقدمة من الولايات المتحدة ، تدخل معفاة من الرسوم . وبالمقابل ، فان « منطقة القنال » التي كانت خاضعة بادىء الأمر لنظام المماثلة عام ١٩٠٤ ، قد أخضعت لنظام جمهورية باناما الجمركي وذلك للمحافظة على مصالح التجار الباناميين : وعليه فان السلع المستوردة من الولايات المتحدة تدفع رسوماً جمركية عند دخولها المنطقة إلا اذا كانت مخصصة لاستعمال موظفي ادارة القنال . ان النتائج الاقتصادية بديهية : فالولايات المتحدة ، بفضل المماثلة الجمركية ، سيدة ٩٨٪ من سوق آلاسكا رغم ان هذه المقاطعة كائنة في ساحة كندا الجغرافية ، وتقدم عام ١٩١٣ ، ٥٠٪ من المستوردات الى الفيليبين ، بينما لم تكن هذه النسبة عشية اقامة النظام المتميز اكثر من ١٧٪ .

ان هذه الاساليب المعدة لاقامة سوق ممتازة لصالح الدول المستعمِرة ، من طبيعتها ان تزيد التصادم بين الامبرياليين . ولا ريب في الواقع ان حق كل دولة في اقامة هذا النظام لا يُنازع . مع ذلك فان المجادلات الدبلوماسية ترتفع عندما تصبح اراض ما ، كانت حتى الآن مستقلة ، مستعمرات او محميات ، توشك ان تُسحب من نطاق حرية المبادلات . لقد احتجت بريطانيا العظمى عبثاً عندما اقامت فرنسا نظامها الجمركي في مدغسكر . لكن فرنسا ، عندما حصلت في مؤتمر آلجزيراس على نفوذ سائد في المغرب ، اضطرت ان تتعهد بابقاء « الباب مفتوحاً » . ان هذه المجادلات مسخطة اكثر مما هي خطيرة في الحقيقة .

ان الدولة الصناعية الكبرى الوحيدة التي رفضت استعمال سلاح المكوس[1] في مستعمراتها أبان « اقتسام العالم » والتي تطبق سياسة التبادل الحر كما في ارض الدولة السيدة ، هي بريطانيا العظمى ، لان صناعتها النسيجية كانت في ذلك الحين لا تخشى المنافسة الاجنبية ولأن بحريتها التجارية كانت تملك تفوقاً ضخماً . لقد استبعدت الهيئات الانتخابية الانجليزية في كانون الثاني ١٩٠٦ ، استبعاداً مطلقاً ، رغبات جوزيف تشمبرلن الذي عرض اقامة نظام امبراطوري مميز .

لكن هذا لم يمنع من ان يكون نظام الحماية في ذلك العهد ، هو النظام الذي كانت كل الدول ما عدا بريطانيا العظمى ومستعمرات التاج تعتبره ضرورة لازمة . مع ذلك فان هذه الحماية قد تعدلت بعقد المعاهدات التجارية الثنائية التي اقامت بين الدول المتعاقدة تخفيضات متقابلة في تعرفة المكوس . ولقد أمنت هذه المعاهدات المعقودة لفترة طويلة من الزمن – عشرة او اثني عشر عاما – ، للتجارة الدولية استقراراً نسبياً سمح للمصدرين باقامة تطلعات مقبلة وبتنظيم مخطط لنشاطهم ولقد تقبلت هذه المعاهدات دائماً تقريباً « شرط الأمة الأكثر افضلية» الذي اقام ظروف منافسة متماثلة .

لقد سببت الاختلافات في المصالح بين المنتجين او التجار في صلب كل امة خلال هذه المباحثات التجارية ، عوائق جدية . مع ذلك ، فان منجزات هذه السياسة التعاقدية كانت مرموقة في مجموعها . كذلك كان العصر الذي فاز فيه الاقتصاد الحر ، في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، العصر الذهبي للمعاهدات التجارية . وعلى ذلك ، فإن التجارة الدولية قد زادت بين ١٨٨٠ و١٩١٤ بسرعة اكثر حتى من سرعة الانتاج .

تفاقمت الحماية الجمركية غداة الحرب العالمية الاولى : زيادة في مجموع الرسوم المكسية ، تخصيص التعرفات، تحديد المستوردات. كانت مصالح المستوردين هي التي حتمت هذه الميول على الوطنية الاقتصادية . ارادت دول اوروبا «الجديدة»

---

(١) ولكن ليس في دول الدومينيون التي تملك استقلالاً جمركياً .   المؤلف

ان تعطي « ماعاتها الفتية امكانية الوقوف في وجه المنافسة الاجنبية . والدول الاوروبية او الاكسترا اوروبية التي كانت حيادية بين ١٩١٤ – ١٩١٨ والتي وسعت وسائل انتاجها لصالح النزاع ، ارادت المحافظة على افضليتها المكتسبة . لكن المصالح السياسية كانت لها حصتها كذلك في هذه القرارات: فطالما بدا ان معاهدات ١٩١٩ – ١٩٢٠ لم تقم في اوروبا سلماً دائماً ، فقد توجب انماء الصناعات المعدنية التي تؤمن للبلد استقلال سياسة التسلح وتجهد على تأمين المواد الاولية او المواد الغذائية الرئيسية . ولقد بقيت مقررات المؤتمر الاقتصادي الدولي الذي اوصى الدول عام ١٩٢٧ « بتخفيض التعرفات الفادحة التي تلحق الضرر بالمبادلات الدولية » حبراً على ورق . اضف الى ذلك ان المبادلات لم يبدُ عليها التأثر من الاجراءات التي ادانها المؤتمر : ففي عام ١٩٢٩ فاق حجم التجارة الدولية بحوالي ٣٠٪ على ما بلغته عام ١٩١٣ .

لكن الازمة الاقتصادية الدولية ، ١٩٢٩ – ١٩٣٣، أثارت تقليصاً قاسياً في المبادلات وفي سياسة الدول الاقتصادية بتحريض من المجموعات المحترفة ، زاد في الشلل . وكل المعالجات الاختبارية التي تتخذها الدول ، كل على حدة ، لانهاض الميزان التجاري ولمنع تسرب الذهب الى الخارج – كالتحديد الصارم للمستوردات واعانة بعض الصادرات وفرض اجراءات الحجز على سواها ومراقبة القطع وتخفيض قيمة النقد – أعاقت استئناف العلاقات التجارية . وقد لحظ المؤتمر الاقتصادي العالمي عام ١٩٣٣ أن كل هذه الاجراءات « التجارية الجديدة » تفاقم الفوضى الاقتصادية . فالدول تتردد في الارتباط بالتزامات طويلة الامد قد تعرض التوفيق اللازم لانتاجها مع الضرورات العامة للحياة الاقتصادية لخطر الاعاقة . وهي تفضل الاتفاقات التجارية التي تحدد فيها بدقة كاملة المدة والغاية على المعاهدات التجارية . لقد عزفت بريطانيا العظمى نفسها عن التبادل الحر واقامت في مملكتها نظاماً تمييزياً بموجب مواثيق اوتاوا : حقق نيفيل تشامبرلن عام ١٩٣٢ البرنامج الذي سبق لأبيه قبل ثلاثين عاماً ان كان واضعه . ولقد سجلت النتيجة في احصاءات المبادلات . فعلى الرغم من الزيادة

السريعة لسكان العالم (١٥٥ مليوناً بين ١٩٢٩ و ١٩٣٧) واستئناف الانتاج الصناعي بعد سنوات الضائقة (وهو عام ١٩٣٨ أعلى مما كان عليه عام ١٩٢٩) ، فان حجم التجارة الدولية كان عام ١٩٣٨ اقل بحوالي ١٧٪ من المستوى الذي بلغه قبل عشر سنوات .

لقد اتخذ نظام الحماية الجمركية في ثلاث من الدول الاوروبية الكبرى — روسيا ابتداء من عام ١٩٢٢ وايطاليا ابتداء من ١٩٣٥ وألمانيا الهتلرية بعد تطبيق « خطة الاعوام الاربعة » الثانية عام ١٩٣٦ — شكلا متطرفاً تحت اسم « الاكتفاء الاقتصادي » .

كان البرنامج كما يلي : العمل على نحو يجعل الموارد الوطنية كافية لاحتياجات الشعب بأسرع ما يمكن مما يضمن بذلك استقلالاً اقتصادياً كلياً للدولة في علاقاتها مع الدول الاجنبية ، وزيادة النفوذ الاقتصادي للدولة بانماء القوى المنتجة الوطنية الى الحد الاقصى . ان تحقيق هذا البرنامج يفترض تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية تدخلاً وثيقاً ومستمراً ، وقد يرافقه تأميم للتجارة الخارجية .

ان « القوة المحركة » لهذه السياسة الاكتفائية هي الرغبة في اعطاء الدولة حرية فعل اكبر في العلاقات الدولية . وقد يكون هذا التخطيط مجرد رد فعل دفاعي على السيطرة الاقتصادية التي تمارسها دولة اخرى أو على الاخطار التي يفرضها التوازن المتين للميزان التجاري . وقد يتحد مع مخطط تحويل اجتماعي ، كما دعا الحال في روسيا السوفياتية عندما «انسحبت» من العالم الرأسمالي وقررت إكفاء احتياجاتها بالمنتجات الصناعية بنفسها . لكنه مرتبط على الاخص بشواغل سياسية : تريد الدولة ان تقدر على المقاومة في حالة الحرب ضد الحصار ، وان تعد نفسها لمجابهة النزاع المسلح في افضل الظروف . ان «هيمنة السياسية على الاقتصادية » هي التي تفسر مدارج الاكتفاء الاقتصادية .

فلو كان هذا النظام قابل التحقق ، لأمكن للدول ان تنطوي على نفسها وان تعزف عن التجارة الخارجية ، ولكانت المزاحمات حول اسواق التصدير او اسواق احتياطي المواد الاولية قد الغيت وكذلك الحروب الجمركية ، ولكان

الاكتفاء الاقتصادي خير ضامن للسلام . لكن هذه الوجهة الفكرية في عالمنا الحاضر تفتقر الى الواقعية : فليس من ارض وطنية قادرة على تأمين كفاية سكانها من المواد الغذائية والمواد الاولية ، وليس من دولة تستطيع العزوف عن المبادلات الدولية . فهي اذن كفاية جزئية تلك التي طُبقت ، وقد زادت في احتمالات النزاع ، فكانت بذلك بعيدة كل البعد عن اتاحة فرص للسلام : فالدولة في مسعاها الى الاكتفاء الذاتي ، تخضع السكان لحرمانات وتزيد أعباء الرسوم المالية لتجابه النفقات التي تجرها صناعة المواد البديلة ، فتفرض اذن انخفاضاً في المستوى المعيشي خلال حقبة « الكفّارة » التي تزعم انها مؤقتة ، فلا تلبث هذه التضحيات ان تصبح غير محتملة . فاذا لم يرتض الشعب احتمال ضرورتها باسم مصلحة البلاد العليا ، تضطر الدولة ، للحصول على هذا التنازل ، ان تثير في السيكولوجية الجماعية هوساً من شأنه ان يكون خطراً على السلام .

يلاحظ سكان دولة الاكتفاء الاقتصادي في فترة « الكفارة » انخفاضاً آخذاً في التزايد في مستواهم المعيشي بالنسبة الى مستوى الدول الاخرى : فالامة « السبارطية[1] » تقاس في شعور بالغيرة والمرارة نحو الامم الأغنى . واخيراً ، ان هذه السياسة الاقتصادية تؤدي غالباً الى الرغبة في توسيع الارض القومية بقصد الحصول على مصادر جديدة من المواد الغذائية والمواد الاولية : ذلك ان سياسة الاكتفاء الاقتصادي لا يمكنها بلوغ الاهداف التي اعتزمتها على افضل وجه ، الا في « فراغ اقتصادي » رحب . ولما كانت فرصة الحصول على اراضٍ لاستعمارها على حساب شعوب محرومة من التنظيم السياسي ، لا يمكن ان تعرض بعد في العالم ، فان التوسع الاقليمي يقتضي فتحاً يُشرع فيه على حساب دولة اخرى منظمة .

وعلى ذلك ، فان الاكتفاء الاقتصادي الذي يتصل غالباً في منشأه مع مفهوم

---

(١) « *Spartiate* » في النص ، ويقصد بها الصرامة والجلد .　　المترجم

« سياسة القوة » يؤدي بنتائجه الى بسط الامبريالية[1] . والدولة التي تطبقه ميالة الى الرغبة في توسيع « فراغها الحيوي » ، والشعب الذي يصاب بـه أو يتقبله يتوصل الى التفكير – كما كتب موريتز – جوليوس بونّ – « بأن الحرب ليست لعينة خصوصاً اذا كانت السبيل الوحيد والأوحد الذي يسمح للامة بتحقيق الاماني التي تغذيها » .

٢ ـ طرائق الانتشار

في النصف الثاني للقرن التاسع عشر ، زُوّدت الصناعة بالادوات الميكانيكية التي سمحت بالانتاج الضخم على سياق كبير . واستطاع هـذا الانتاج الصناعي الحفاظ على نسقه بفضل انتشار تجاري مرافق : وقد سهل تقدم وسائل النقل البحث عن اسواق الترويج وعن المواد الاوليـة . وكانت الشواغل الرئيسية للدول الصناعية والمنافسة ، فتح اسواق جديدة للتصدير ، تأمين تموين الصناعات التحويلية بالمواد الخام وبمصادر الطاقة واقامة « اشراف » على طرق المواصلات الكبرى . فما هو قدر ما عنيت العلاقات السياسية بهذه الشواغل ؟

اسواق التصدير

كانت معالجة المعاهدات التجارية الوسيلة العمليـة الرئيسية في البحث عن الخارج . ولقد خفف شرط الامة الأكثر تفضيلاً ، – خلال الفترة التي كان يظهر فيها على كل المعاهدات والتي كانت تحترم روحه – المنافسات تخفيفاً كبيراً . لكن الدول الصناعية الكبرى استعملت وسائل اخرى في المنافسة الدولية التي

---

(١) كلمة امبريالية « امبرياليسم» مشتقة بالاصل من امبراطورية . ولقد رافقت الامبراطوريات في العالم عبر التاريخ فتوحات كان من شأنهـا التسلط على الشعوب واستعبادها واستغلالها لمصلحة الامبراطورية . لذلك فقد اصبحت الكلمة في مفهومها الحاضر تعني: التوسع الاستعماري . المترجم

خاضتها حول اسواق التصدير هذه ، خارج اوروبا : حصلت هـذه الدول ، بضغط فردي او جماعي ، على فتـح اسواق في البلدان « الجديدة » دون ان تلجأ الى السبيل المعتاد ، سبيل التفاوض على معاهدات تجارية ثنائية ، واقامت لصالحها مناطق نفوذ اقتصادية في اراضي دولة اخرى .

١ – ففي « البلدان الجديدة » الآسيوية ، نجحت الدول الصناعيـة الكبرى في الحصول على « تحديد للرسوم الجمركية » المطروحة من قبل حكومات هـذه البلدان أو فرضت هذا الاجراء فرضاً .

كان حادث الصين من اكثر الحالات تميزاً . فمـا ان اجبرت « حرب الافيون » الحكومة الامبراطورية على فتح البلد للتجارة الاجنبية ، حتى علقت الدول الاوروبية وكذلك الولايات المتحدة ، اهميـة خاصة على سوق الصين بسبب كتلة المستهلكين الهائلة . ومنذ عام ١٨٤٢ ، استكتبت بريطانيا العظمى في معاهدة نانكين ، التزام الحكومة الصينية بتطبيق نظـام جمركي « منتظم وعادل » على العلاقات التجارية المقامة عن طريق البحر . وبموجب اتفاق عقد ١٨٤٣ ، حددت هذه التعرفة بـ ٥٪ بحسب القيمة لكل المستوردات . في حين ان العلاقات التجارية مع الخارج قبل حرب الافيون ، التي كانت محصورة بثغر كانتون وحده وخاضعة لمراقبة صارمة ، تقتضي دفع رسوم جمركية تستوفى على اساس ٢٠٪ تقريباً على الخيوط والمنسوجات القطنية ، ٢٥٪ على الاجواخ ، – وهي حينذاك الصادرات البريطانية الرئيسية المعدة لسوق الصين . فاتفاقيـة عام ١٨٤٣ ، انقصت اذن رسوم المكس انقاصـاً كبيراً . وهذا التخفيض هو الذي سمح للصناعة النسيجية البريطانية بفضل انتاجها الآلي ورغم نفقات النقل، ان تطرح في سوق نانكين قطنياتها بسعر أدنى من السعر الذي تتكلفه الصناعة اليدوية الصينية . لقد شمل هذا النظام فرنسا منذ عـام ١٨١٣ – ١٨٤٤ والولايات المتحدة ثم اعيد سبكه وزيد ضغثاً على إبالة عند التوقيـع على معاهدة

تين ـ تسن بتاريخ ١٨٥٨/١١/٨[١] مما اوقع خسارة محققة ومباشرة بالصناعه اليدوية الصينية ، كما أعاق بعد عام ١٨٩٥ ميلاد صناعة صينية حديثة بمقدار ما كان يحرم على هذه الصناعة ان تبحث عن الحماية ضد المنافسة الاجنبية . ان إبطال هذه الشروط الجمركية من معاهدة نانكين كان منذ عام ١٩٠٧ في عداد المطالب المدرجة في برنامج الحزب الثوري الصيني ، الذي لم يكن في الواقع أقل عداءً للاجراءات القسرية المفروضة على الصين من قبل السلطات العظمى من عدائه لاسرة مانشو الحاكمة . ثم طولب به بحرارة في أيار ١٩١٩ من قبل الحركة القومية الصينية . مع ذلك فان الاستقلال الجمركي لم يعد الى التطبيق الا ابتداء من عام ١٩٢٨ فقط .

عرفت المغرب وسيام وايران مواقف مماثلة بسبب ارادة الدول الاوروبية. لقد تعهد سلطان المغرب عندما وقع على معاهدة التجارة مع بريطانيا العظمى بان يحدد التحققات التي تصيب استيراد السلع الانجليزية بـ ١٠٪ على اساس قيمتها . وخسرت حكومة سيام استقلالها الجمركي بمعاهدة ١٨ نيسان ١٩٥٥ ، اذ حصلت بريطانيا العظمى على ان تحدد الرسوم الجمركية على سلعها بـ ٣٪ من قيمتها . والمعاهدة الانجلو – ايرانية الموقعة عام ١٨٥٧ أقامت مثل هذه المبادىء .

وكانت الامبراطورية العثمانية خاضعة لنظام مماثل في نطاق « الامتيازات » . لقد تعهدت منذ عام ١٧٧٤ على ان لا تتقاضى على السلع الفرنسية اكثر من ٥٪ كرسم جمركي محدد . وفي عام ١٨٣٨ منحت هذا الامتياز للسلع الانجليزية. وبين

---

(١) عندما فرضت حكومة الصين رسوماً على التجارة الداخلية ـ الـ : ليكين ـ كان مجموع ما فرض على السلع الاجنبية أقل مما اصاب السلع الصينية بما لا يقل عن النصف . اضف الى ذلك ان التحققات الجمركية المقامة على اساس ٥٪ من مجموع القيمة قد حددت للمستقبل ، وبالتالي ، فقد انخفض المجموع المقام على اساس ٥٪ عام ١٨٥٨ الى ٣٪ في الواقع عام ١٩٠٠ بسبب ارتفاع الاسعار ولم يستأنف التطبيق الواقعي لتعرفة ٥٪ الا اعتباراً من عام ١٩٠١ . المؤلف

اعوام ١٨٦٠ – ١٨٦٢، رفعت المعاهدات المعقودة مع فرنسا وبريطانيا العظمى وبلجيكا وسويسرا والبلاد الواطئة هـذا الحد الى ٨٪ ، ولم تقبل الدول الكبرى برفع هـذا المجموع الى ١١٪ الا في ٢٥ نيسان ١٩٠٧ ، لتسمح بذلك للميزانية العثمانية بايجاد موارد ضرورية لانشاء الخطوط الحديدية . وكان الامتياز الذي تتمتع به السلع الاوروبية منذ عـام ١٨٣٨ بعد دخولها الاراضي العثمانية اكثر اهمية من تحديد التحققات الجمركية : فالمكوس الداخلية التي كان مجموعها مرتفعاً جداً احياناً ، لم تعد تصيب المنتجات المستوردة من قبل رعايا الدول الموقعة على المعاهدات ، في حين كانت السلع العثمانيـة معرضة لرسم اضافي كان يزيد في خطورة ظروف المنافسة . وبفضل هذا الامتياز ، استطاعت التجارة الاوروبية ان تحتل مكانـاً متزايد الاهمية في السوق الداخلية العثمانية ابتداءً من منتصف القرن التاسع عشر .

كانت النتيجة أفول الصناعة اليدوية العثمانيـة العاجزة عن منافسة المنتجات الاوروبية . كان هذا الانحطاط قد أصبح ملموساً قبل عام ١٨٥٠ في سوريا ، في صناعة الخيوط والنسيج الحريري . وفي عـام ١٨٦٥ ، لاحظت لجنة اصلاح الصناعة التي شكلهـا السلطان ، خراب النسّاجين في اسطمبول وسكوتاري وتدهور الدبّاغات ، وألحفت على انحطاط مصانع السفن البحرية ، لأن البواخر الاجنبية تأخذ جانباً كبيراً من حركة النقل في المرافىء العثمانية . بيد ان تحديد الحقوق الجمركية لم يكن يسمح للباب العالي باتخاذ اجراءات يمكنهـا حماية هذه الصناعات من المنافسة الاجنبية . فكان المخرج الوحيد المفتوح امامـه ، دعم بعض المؤسسات الصناعية التي ترتبط نشاطاتها مباشرة بالاستقلال القومي بالعون المـادي : كذلك كانت مصانع التجهيز العسكري . ولكن لا يمكن البحث في سياسة اقتصادية طالما لم يستقم الاستقلال الجمركي . وقد ظلت شكاوى الحكومة العثمانية دون جدوى حتى عام ١٩١٤ . ولم يُنه هذا الوضع الا عام ١٩٢٣ .

بين الدول الآسيوية ، نجحت اليابان وحدهـا قبل الحرب العالمية الاولى في الافلات من السيطرة الاجنبية . كانت الولايات المتحدة قـد حصلت بموجب

معاهدة ٢٩ تموز ١٨٥٨ ، على ان لا تتجاوز المكوس المستوفـاة على السلع الاجنبية ٢٠٪ ابداً . بل ان هذا الحد قد خفض الى ٥٪ بالنسبة لمنتجات النسيج وللاصناف المعدة للانشاءات البحرية ، اي لمراكز تجـارة الاستيراد الرئيسية . وكانت الدول الاوروبية قد حصلت فور ذلك تقريباً على مكاسب مماثلة . ولكن ما ان ظهرت بوادر حركة التصنيع بعد عـام ١٨٠٠ حتى احتج المنتجون اليابانيون ضد هذا النظام الذي يترك الحرية المطلقـة للمنافسة الاجنبية . وفي عام ١٨٩٤ ، حصلوا على اول ترضية ، متواضعة جـداً : لقد حصلت الحكومة اليابانية على حق التحديد الحر للرسوم الجمركية بشرط ان لا تتجاوز الحد الأعلى المنظور في معاهدة ١٨٥٨ . ولم تستعد اليابان استقلالها الجمركي الا عام ١٩١١ ، وهي مدينة بهذه النتيجة لنمو قدرتها العسكرية والبحرية ولا شك .

أثارت هذه القسريات المفروضة على « البلدان الجديدة » احقـاداً في هذه البلدان ولا ريب ، ضد سياسة الدول الكبرى دون ان تؤدي مـع ذلك الى منازعات سياسية لم تكن ضحايا هذا النظام قادرة على التعرض لاخطارها ، مع مراعاة عدم تناسب القوات المسلحة . ولم تثر في العلاقات بين الدول الصناعيـة أية منازعات طالما كانت كلها مستفيدة من امتيازات متساوية .

٢ — ان اقامة « منطقة نفوذ اقتصادي » في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، من اكثر الاشكال نشاطاً لانتشار الدول الصناعية . لجأت المانيا التي جاءت متأخرة « الى اقتسام العالم » ، الى الصورة لجوءاً واسعاً. لكن الدول المجهزة بقطاع استعماري كبير لم تهمل هـذا الاسلوب من النشاط . ففي الامبراطورية العثمانية والامبراطورية الصينيـة وفي ايران والحبشة ، كانت الاساليب متشابهة : الحصول في هذه البلدان على امتيازات الطرق الحديدية التي يقدم انشاؤها منفذاً للمنتجات المعدنية الاوروبية ، والتي يسمح استثمارها للسلع الاوروبية بالتغلغل في السوق المحلية ، ثم المطالبـة بحق الاولوية أو حتى بحق الحصر في التنقيب واستثمار الثروات الدفينة وعقد اتفاقـات مع حكومة البلد الجديد لتقديم المعدات المقدرة للتجهيز الوطني .

ولا شك في ان تحديد المناطق المتقابلة قد أدى الى منازعات بين الدول صاحبة مبدأ التوسع ، لكن هذه النزاعات قـد سويت في كل مكان بالتحكيم او بالاقتسام[1] .

سعت المانيـا الهتلرية الى تحقيق نموذج آخر من « منطقة النفوذ » بين اعوام ١٩٣٤ - ١٩٣٩ في اوروبا الجنوبية الغربية . لكن الفكرة المضمرة هنا ايضاً كانت سياسية : فلو نجحت الحكومة الالمانية في تنظيم قسم كبير من حياة هذه الدول الاقتصادية التي قد تكون منتجاتها متممة لما تنتجه هي نفسهـا ، تحت ادارتها ، لكان لهـا ان تأمل في امتلاك وسيلة للضغط الناجع على سياستهـا الخارجية[2] .

عرضت الفرصة للسياسة الالمـانية بنتيجة الضائقة الاقتصادية العالمية بين ١٩٢٩ - ١٩٣٣ . فبلدان اوروبا الدانوبية (رومانيا وبلغاريا ويوغوسلافيا) مصدرة كلها للمنتجات الزراعية ومنتجات الماشية أو المنتجات الغابيّة . كانت هذه الصادرات الزراعية عام ١٩٢٨ تشكل بالنسبة لمجموع الصادرات ٧٣٪ في رومانيا و ٧٨،٦٪ في بلغاريا (اذا ادخلنا الطباق فيها) و ٦٨،٢٪ في يوغوسلافيا و ٦٤،٨٪ في هنغاريا . فألجـأت الازمة الاقتصادية الدول التي كانت المستوردة الطبيعية لهذه المنتجات الزراعية (المانيا وعلى الاخص تشيكوسلوفاكيـا) الى تخفيض مشترياتها . لذلك فإن دول اوروبا الدانوبية قـد اصيبت اذن بتدهور ملموس في صادراتها أدى إلى انخفاض كبير في الاسعار . بات وضعها الاقتصادي خطيراً وبدت اشبه ما تكون باليائسة .

لم تفكر الحكومة الالمانية بالاستفادة من هـذه الظروف الا في عام ١٩٣٤ . لم تفكر في ذلك عند حلول الضائقة ، لقد ناضلت ضد هذه المصاعب باتخـاذ

---

(١) راجع بصدد الاقتسام ما اوردناه في الفصل الرابع من هذا الكتاب .

(٢) آ. باخ « حوض الدانوب ومنطقة الاقتصاد الألمـاني » لندن ١٩٤٤ . انظر كذلك الدلائل التي احتوتها « وثائق عن سياسة المانيا الخارجية » ١٩١٨ - ١٩٤٥ السلسلة C الجزء الخامس عن فترة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ، لندن ١٩٥٠ المؤلف

الاجراءات المعتادة : ساهمت زيادة تحققـــات المكس على الحنطة الاجنبية عام ١٩٣٠ ، المقررة لصالح منتجي الحبوب فيهـا على تفاقم مصاعب الدول الدانوبية الزراعية ، فكانت النتيجة المباشرة لهذا الاجراء ، انخفاض الصادرات الصناعية الألمانية الى هذه الدول التي باتت عاجزة مذ ذاك عن تمويل مشترياتهـا من الخارج . لكن السياسة الاقتصادية الألمانية اتجهت في ايلول عام ١٩٣٤ وجهة جديدة : كان مخطط العمل الذي وضعه الحـــاكمون الهتلريون ، يحتم زيادة في الصادرات للتمكن من زيادة مشتريات المواد الاولية والمواد الغذائيـــة . ومن مصلحة المانيا اجراء هذه المشتريات في اوروبا الجنوبية الشرقية أي في المنطقـة التي تبقى قابلة للوصول اليها في حالة الحرب . لذلك فقد عرضت على هذه الدول ان تشتري منها كل المواد الاولية التي يمكنها تقديمها بالاضافة الى جانب كبير من فائضها الزراعي ، بمنحهـــا سعراً يزيد زيادة ملموسة جداً عن السعر الدارج في السوق العالمية (٣٠٪ غالباً) . وهي بذلك تتوقع ان تشتري هـذه الدول من المانيا بالمقابل ، وبسعر ادنى احيانــاً من السعر الطبيعي ، آلات ومنتجات مصنوعة ومنتجات كيمائية . وكان الاشراف على التجارة الخارجية الذي اقامته ، يعطي الحكومة الاشتراكية الوطنية وسائل تحقيق هذه السياسة الاقتصادية دون ان تأبه بسعر التكلفة . فلم يبق الا اقناع المخاطبين والتباحث في الاتفاقـــات التجارية .

ونجحت المانيا في ذلك . قبلت يوغوسلافيا بطيبة خاطر العروض الألمانية لأنها – بسبب مساهمتها في العقوبات المقررة من قبل عصبة الامم في تشرين الاول عام ١٩٣٥ ضد ايطاليا – كانت ترى صادراتها تنهار نحو السوق الايطالية دون ان تجد في فرنسا او في بريطانيا العظمى اسواقاً معوّضة . وكانت رومانيا بادىء الامر اكثر تحفظاً لأنهـا كانت تخاف ان تجد نفسها خاضعة لسيطرة المانيـا الاقتصادية . لكنها في كانون الاول ١٩٣٧ ، عقدت العزم على توقيـع اتفـاق يضمن لها بيـع قمحها وحبوبها العلفية بسعر اعلى من السعر العالمي . وفي خريف عام ١٩٣٨ ، عندما اصبحت تشيكوسلوفاكيا مشمولة في الواقع في نطاق المنطقة

الاقتصادية الالمانية ، كانت الدول الدانوبية ترى نفسها مرغمة تحت طائلة التعرض « لاختناق » اقتصادي ، على التمادي في الاستجابة لمطالب الرايخ . وعبثاً طلبت بلغاريا ورومانيا ويوغوسلافيا الى بريطانيا العظمى ان تشتري من لدنها كميات ضخمة من فائض انتاجها الزراعي لتفلت من هـذا الوضع القسري . وفي ١٤ شباط ١٩٣٩ وافقت الحكومة الرومانية على اقامة برنامج تعاون اقتصادي واسع مع المانيا : الاستثمار « المشترك » لمنابع البترول الرومانية « وتوفيق الانتاج الزراعي الروماني مع الاحتياجات الالمانية ». كانت نتيجة هذا الاتفاق تكريس التفوق الاقتصادي الالماني في اوروبا الجنوبية الشرقية[1] .

اما ان هذا التضامن القائم بين المصالح الاقتصادية يهيء لتعاون سياسي ، فهذا ما لم يكن المفاوضون الالمان ليشككوا فيه . فالسكان الزراعيون في هذه البلدان الزراعية الدانوبية ، كانوا راضين مذ أن وجدوا مجدداً سوقاً للتصدير . وانهم لمتنون لالمانيا على ما فعلته من رفع مستوى معيشتهم . أمـا التبادل الاقتصادي فانه يسمح بالتفكير بان «تطور سياسة دول الجنوب الشرقي الاوروبي سوف يتبع المثل الالماني اكثر فأكثر[2] » . وقد صرح الوزير الالماني في بخاريست: إن نجاح المفاوضة التجارية الجرمانو - رومانية من طبعه ان « ينشل رومانيا من نفوذ السلطات الغربية والسوفياتية اكثر فأكثر » . كانت هذه النتائج متوقعة من قبل الحكومة الالمانية منذ عام ١٩٣٤ . صحيح ان التطور الاقتصادي قد فتح المجال للتطور السياسي . لكن الفعل الاقتصادي كان قد لوحظ دراكاً كوسيلة للفعل السياسي .

هل كانت لهذا المقصد السياسي انعكاسات في العلاقات بين الدول الكبرى، وهل زاد من « التوتر » الدولي ؟ كلا في الواقع ، طالما ان اقرب المساعدين

---

(١) بين عام ١٩٣٣ وعام ١٩٣٧ ، انتقلت الصادرات الالمانية الموجهة الى هـذه الدول الدانوبية من ١٥٤ الى ٥٥٥٫٧ مليون مـارك والواردات من ١٩٨ الى ٥٧٤ مليوناً .

(٢) تقرير وولتات الى غورنغ ٢٧ شباط ١٩٣٩ .

المقربين الى رئيس الوزارة البريطانية كان على استعداد في صيف ١٩٣٨ لقبول اقتسام الاسواق الاوروبية بين مصدرين المان وانجليز ، وانه ما كان يستنكر الاعتراف لالمانيا بميدان امتياز في اوروبا الجنوبية الشرقية[١] .

البحث عن المواد الاولية

ان استهلاك المواد الاولية يختلف بحسب « النضوج الاقتصادي » للدول . فهو اذن هام على الاخص في اوروبا الغربية وفي الولايات المتحدة ، منذ منتصف القرن التاسع عشر . ان التباين الصريح في الموارد التي تمتلكها الدول الصناعية في هذا المضمار ، قد طرح مسائل تقسيم ، تغيرت مظاهرها بمقياس ما عرفت مذخرات مواد اولية جديدة أو ما عدل التقدم التقني من الاهمية المقابلة لهذه المذخرات .

مع ذلك فان البحث عن المواد الاولية ومنتجات الطاقة لم تكن خلال القسم الاكبر من القرن التاسع عشر شاغلة ملحة . فالاساليب العادية للتجارة كانت كافية وقت السلم لالغاء متطلبات الدول الصناعية في هذا المضمار . اما « مجاعة القطن » التي تعرضت لها بريطانيا العظمى وفرنسا عام ١٨٦٣ – ١٨٦٤ ، فترجع الى « حالة عرضية » هي حرب الانشقاق[٢] .

فالدول لم تكن بعد قد شعرت بشكل ملح ، بضرورة تأمين مصادر تموينية ، بعضها على حساب بعض ، او الاحتفاظ بحصر استثمار واحدة منها . ولا ريب ان

---

(١) محادثات وولتات مع سيرهورس ويلسن .

(٢) هو الاسم الذي اطلق على الحرب الاهلية التي نشبت في الولايات المتحدة عام ١٨٦١ بمناسبة إلغاء الرقيق والتي دامت حتى عام ١٨٦٥ . كانت الشرارة الاولى لهذه الحرب انتخاب معتق الرقيق لنكولن عام ١٨٦٠ ، ولم تلبث ان دارت رحاها بين الولايات المتمسكة بالرق والاخرى الملغية له ، وقد فاز هؤلاء بعد اربعة اعوام من النضال . كان انصار عتق الرقيق الشماليون او الاتحاديون، والمحافظون عليه كانوا الجنوبيون . المترجم

رغبة الحصول على اراض خارج اوروبا تتمتع بـثروات دفينة ، والاحتفاظ باستثمار هذه الثروات للاقتصاد القومي[1] يسهم في تفسير بعض المبادهات في التوسع الاستعماري : ان اكثر انصار فعل فرنسا في تونكين عام ١٨٨٤ حماسة ، كانوا يعلقون اهمية على مصادر الفحم الحجري في دونغ - تريو ، والدعائيون الالمانيون الذين دفعوا حكومتهم الى المطالبة بجزء من المغرب عام ١٩٠٤ ، كانوا يفكرون في الثروات المنجمية في الريف[2] . والتوسع الانجليزي في افريقيا الجنوبية مستلهم بوضوح من الرغبة في السيادة على الارض التي تحوي مناجم الذهب والماس في جمهوريات البوير ، والرغبة في تنظيم استثمار اسلوبي لثروات افريقيا الجنوبية . كذلك فان شاغلة ايجاد مصادر الفحم الحجري وفلذات الحديد ، تفسر جزئياً تدخل اليابان في منشوريا عندما بذلت الحكومة اليابانية جهدها لانماء صناعة معدنية دون ان تملك على ارضها القومية مصادرها الضرورية . لكن المصالح الاقتصادية ليس لها دور تكميلي في المشاريع ذات الافق السياسي .

في الاعوام الاولى من القرن العشرين ، تبنت بعض الدول الصناعية سياسة جديدة ، سياسة المواد الاولية . اخذت هذه الدول تبحث عن اقامة رقابة حصرية او تفضيلية على استثمار مصادر ما تحت الثرى خارج نطاق ارضها القومية او المستعمرة . لقد احست اليابان ، اكثر من سواها (بهذه الحاجة لانها استهدفت ان تكون « انجلترة آسيا » . وقدرت انها واجدة هذه المصادر في الصين ، فحصلت فعلياً عام ١٩٠٧ على موقع ممتاز في استثمار فلذات الحديد لأنها كانت مشرفة على مناجم هان يه بينغ . وحاولت المانيا التي ينقصها فلذ الحديد كذلك ،

---

(١) على سبيل المثال : كل امتيازات الاستثمار في السلطة الاستعمارية الفرنسية باستثناء كاليدونيا الجديدة ، كانت محفوظة للفرنسيين وفي الهند النيرلندية للهولنديين عملا بقانون ١٩٠٧ . المؤلف

(٢) الريف كتلة جبلية في المغرب قام سكانها « الريفيون » بمقاومة الغزو الاسباني مقاومة ضارية . المترجم

ان تحصل على حصة كبيرة في استثمار المناجم الفرنسية – مناجم نورمانديا السفلى وأوَنزا – فاصطدمت بمقاومة في اوساط الاعمال والاوساط النيابية الفرنسية .

مع ذلك فان فلذات الحديد والفحم لم تكن في ذلك الحين موضع منازعات دولية هامة ، بل ان البترول في السنوات الاولى من القرن العشرين هو الذي أخذ يثير مصاعب قاسية في العلاقات الدولية . ان ابرام اتفاقيات الامتياز للتنقيب والاستثمار ، يقود الشركات البترولية الى الضغط على الحكومات المحلية في المناطق التي تملك مصادر بترولية او يشتبه في انها تملكها . وتنفيذ هذه الاتفاقيات يحدث مجادلات ليست مالية فحسب بل وتوقظ كذلك في تلك البلدان ، حيث يوضع اهم نشاط مفيد للحياة الاقتصادية تحت ادارة اجنبية ، الاحساس بالنيل من الاستقلال الوطني . وعليه، فان الشركات ، تبحث عن دعم حكوماتها الخاصة لتحصل على هذه الاتفاقيات او لتحمي نفسها من تلك المقاومات. وعندما تحصل عليها ، فان المسألة قد تصبح موضع نزاع بين حكومات الدول الكبرى : ففي المكسيك عام ١٩١٢ و ١٩١٣ ، عندما اصطدمت مصالح الشركات البترولية الانجليزية والامريكية التي كانت تقدم دعمها للمتنافسين على مركز الرئاسة على امل استقدام رجل موافق لمشاريعها الى هذا المركز ، كانت الحكومتان تتبعان هذه المجادلات عن كثب وكانت في بعض الاحيان تؤثر على العلاقات بين الدولتين .

بعد عام ١٩١٩ ، اخذت مسألة الوصول الى المواد الاولية تمثل قوة اكثر الحاحاً في العلاقات الدولية . لقد قررت عصبة الامم في اول اجتماع لها في تشرين الثاني ١٩٢٠ ، بناء على طلب ايطاليا ، ان تفتح تحقيقاً حول هذه المسألة. لكن تكتم الدول المنتجة شل هذه الرغبات الرجراجة ، فلم تظهر جمعية العصبة بعد ذلك الرغبة في تخطي هذه العقبة . على ان المصادر البترولية ما زالت تبعث مجادلات اكثر صخباً لأن هذا السائل المحترق قد اصبح هاماً للنقل البري والبحري والجوي ولأن له دوراً جوهرياً في استهلاك القوات المسلحة .

فالمصالح الاقتصادية اذن مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمصالح الستراتيجية . ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وحدهما بين الدول الكبرى ، هما الدولتان اللتان تملكان في اراضيهما مصادر كافية . اما الدول الاخرى كلها ، فمرغمة على الاعتماد على الاستيراد[1] . وعليه ، فان النقل والتوزيع تؤمنهما بعض الشركات الكبيرة التي تمارس نشاطها في العالم اجمع من حيث التنقيب والاستثمار ، وكذلك من حيث البيع . وهذه الشركات تتعامل مع الدول ، فلا تستطيع في الغالب ان تستغني عنها . بل ان لهذه الشركات احياناً وسائل عمل « تفوق وسائل الدولة » لكنها تحتاج هي الاخرى مع ذلك في اكثر من مناسبة ، الى حماية او دعم حكومة بلادها الشخصية فتستعمل وسائل الضغط الخاصة للحصول عليها. فهي اذن متصلة اتصالا وثيقاً بالحياة السياسية التي تظهر فيها وكأنها من السلطات الكبرى . ولهذا السبب ، يستحق نشاط هذه الشركات ان يسترعي الانتباه في تاريخ العلاقات الدولية .

في عام ١٩١٩ ، تنافست المجموعتان البترولیتان الاكثر اهمية : الستاندارد اويل الامريكية والرويال دوتش ، الانجلو – هولندية ، في المكسيك وفنزويلا وفي الشرق الادنى . وراحت الحكومتان في واشنطن ولندن تراقبان هذا التنافس عن كثب : ففي بريطانيا العظمى يحرم القانون على الاجانب الحصول على حصص في الشركات البترولية . اما في الولايات المتحدة فقد ابرزت الدائرة الجيولوجية عام ١٩٢٠ أن الاحتياطي القومي بدأ في الانخفاض[2] وان الانتاج لن يلبث حتى يخفوان من واجب السلطات العامة ان « تقدم دعماً معنوياً لكل مجهود من قبل رجال الاعمال الامريكيين لتوسيع ميدان النشاط في الانتاج البترولي » ، لذلك فان الحكومة تعرب عن استعدادها لتلبية هذا النداء .

واصطدمت سياسات الدول الكبرى البترولية في السنوات التي اعقبت

---

(١) غوتمان ، وملاحظة هنري بيرانجيه ، سياسة البترول ، باريس ١٩٢٠ .

(٢) لم تعرف اهمية آبار التكساس معرفة كلية الا في عام ١٩٣٠ . المؤلف

الحرب العالمية الاولى مباشرة في ايران وفي العراق .

في ايران كانت الانجلو - بيرسيان كومباني تستثمر الآبار الكبرى بالقرب من عبدان منذ عام ١٩٠٩ ، في المنطقة الساحلية من الخليج الفارسي . وكانت الحكومة الانجليزية قد اخذت على عهدتها زيادة رأسمال الشركة التي كانت تملك حتى ذلك الحين ٥٣٪ من اسهمها . وكانت روسيا طبقاً لبنود الاتفاق الانجليزي الروسي المعقود عام ١٩٠٧، تملك وحدها حق الحصول على الامتيازات البترولية في المناطق الشمالية من البلاد[١] . وكان مواطن روسي من اصل جيورجي قد حصل عام ١٩١٦ على اتفاق بالامتياز في هذه الناحية من الاراضي الايرانية . ولكن ، في عام ١٩٢٠ ، عندما انفصلت جورجيا لبضعة اشهر عن روسيا السوفياتية ، باع صاحب الامتياز حقه الى الانجلو بيرسيان كومباني ، فأحدث هذا النجاح الانجليزي اعتراضات من جانب الحكومة السوفياتية التي اعلنت استعدادها للتخلي عن كل الامتيازات التي حصلت عليها الحكومة القيصرية في ايران ، على ان لا ترى بريطانيا العظمى حاصلة في هذه المناطق المتاخمة للارض الروسية على مصالح اقتصادية مسيطرة. كذلك أثار النجاح قلق الولايات المتحدة التي تهتم ببترول الشرق الادنى منذ ان خافت على احتياطي بترولها الامريكي من النضوب. أما الحكومة الايرانية ، فكانت معادية من جانبها للحل الانجليزي لأنه يعطي الانجلو بيرسيان سلطة متزايدة على البلد ، لذلك فانها كانت تفضل اعطاء الامتياز لشركة امريكية ، لأن الولايات المتحدة لم تكن في ذلك الحين تطالب بأي دور سياسي في الشرق الادنى . لكن المفاوضة التي دخلت فيها مع الستاندارد اويل ما لبثت ان اهملت امام الاحتجاجات الروسية والانجليزية. فالحكومة الروسية ، بعد ان احبطت المصالح الانجليزية ، عادت واتفقت مع بريطانيا العظمى « لتسد الطريق » على المصالح الامريكية . والتفت الضغوط المتقابلة . واستسلمت الحكومة الايرانية خلال اثني عشر عاماً فتركت اتفاقية

---

(١) انظر فيما بعد تقاسم النفوذ . المؤلف

الانجلو بيرسيان سارية المفعول رغم الخصومات التي لم تنفك تناصبها للشركة .

وعندما اعتزمت عام ١٩٣٢ إبطال هذه الاتفاقية واصطدمت باحتجاج الحكومة البريطانية ، ولعلها حصلت على تشجيعات من عميل سوفياتي ، فان النزاع ، رغم انه تجاوز نطاق الانجلو ايرانيان وعرض على لجنة عصبة الامم لم يسبب فعلا دبلوماسياً من جانب الولايات المتحدة او الاتحاد السوفياتي . ولكن عندما عقد الاتفاق الجديد في ١ ايار ١٩٣٣ ونقح في تموز عام ١٩٤٩ ثم الغي بقانون التأميم المصدق في ٢٠ آذار ١٩٥١ من قبل المجلس النيابي الايراني ، فان السياسة الدولية عادت الى تحصيل ميدان للنشاط : فالوساطة التي حاول رئيس جمهورية الولايات المتحدة القيام بها لتحديد تعويض التملك بقيت في ظاهرها دون نتيجة مع انها لم تكن كذلك كلياً لأن الشركات الامريكية قد حصلت في اتفاق الامتياز الجديد الذي عقدته الحكومة الايرانية في آب ١٩٥٤ مع ثماني شركات بترولية بعد الغاء قانون التأميم ، على حصة مقدارها ٤٠٪ .

في العراق ، كان استثمار آبار الموصل قد مُنح في ١٩ ايار ١٩١٤ من قبل الحكومة العثمانية للتركش بترولوم كومباني ، التي تشترك فيها جماعات مالية انجليزية والمانية . وكانت هذه الجماعات متفقة على ان يقسم الانتاج المقبل الى ثلاث حصص متساوية : الاولى للبحرية الحربية الانجليزية والثانية للبحرية الالمانية والثالثة للبيع . وقد وافقت الحكومات المعنية على هذا الاتفاق . لكن هذا العقد لم ينفذ بسبب الحرب الاوروبية ، ووُضعت حصة المانيا تحت الحراسة من قبل السلطات البريطانية . وهذه الحصة ، التي اصبحت « متهيئة » هي التي حاولت الحكومة الفرنسية عام ١٩١٩ ان تستأثر بها بواسطة بريطانيا العظمى لقاء تقسيم جديد لمناطق النفوذ في آسيا الصغرى ، كانت الحكومتان قد خطتاه على الورق في ايار عام ١٩١٦ ، عندما حددتا اهدافهما الحربية . وانتهى الامر ، بعد مفاوضات طويلة أخّرها التنافر الفرنسي الانجليزي بسبب القضية السورية ، بحصول فرنسا على ٢٥٪ من رأسمال « توركش بيترولوم » بشرط ان يُقام خطان من الانابيب في اراضي الانتداب

الفرنسي بين الموصل والموانىء السورية . فالمصالح التي وجهت السياسة الفرنسية في هذه القضية كانت اقتصادية ومالية . اذ أن فرنسا التي زاد استهلاك الوقود فيها ٥٠٪ بالنسبة لعام ١٩١٣ ، كانت ملزمة على تكريس جانب كبير الاهمية من موجوداتها من القطع النادرة لتسديد اثمان المستوردات البترولية . فمن مصلحتها الكبرى اذن ان تحصل على مصدر تمويني .

لكن الاتفاق الفرنسي الانجليزي أثار احتجاجات حكومة الويالات المتحدة واستشهدت المذكرات الدبلوماسية الامريكية في مناسبات عديدة ، ابتداء من ايار ١٩٢٠ ، بمبدأ « المعاملة بالتساوي » الذي وضع اثناء مباحثات الصلح : « مواطنو كل الدول يستفيدون من نظام واحد من الوجهة الاقتصادية في كل الاراضي المنزوعة من الدولة المغلوبة بموجب المعاهدات » . في حين ان « انكلترا تواظب على تملّك المصادر البترولية العالمية » ، كما اكد عضو مجلس الشيوخ كابوت لودج . قاد هذا الضغط الدبلوماسي ، الحكومة البريطانية في كانون الاول ١٩٢٢ في اللحظة التي اصبحت سياستها العثمانية مهددة تهديداً خطيراً بسبب الهزيمة اليونانية في آسيا الصغرى ، الى تمنية المصالح البترولية الامريكية بحصة قدرها ٢٥٪ تستوفى من الحصة الانجليزية . فهل تصرفت الحكومة من تلقاء نفسها ام انها كانت اداة في يد الشركات البترولية ؟ من الصعب اعطاء جواب دقيق استنادا الى الواقع الوثائقي الحالي . لكن من المؤكد انه كان للشركات « محام في صلب الحكومة » – وزير الداخلية ألبير فال الذي كان قبل ذلك ناطقاً بلسانها في مجلس الشيوخ .

هاتان اذن حالتان، مُورس فيهما الفعل الدبلوماسي لصالح شركات خاصة[١]. مع ذلك ، فان مصالح الدولة العامة ، مصالحها الاقتصادية أو السياسية ، كانت

---

(١) لا بد كذلك من الملاحظة ان الضغط السياسي الذي تمارسه الحكومات الكبرى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية قد اصبح اقل فعالية لان هذه الحكومات تتردد اكثر من ذي قبل في توقع اللجوء الى وسائل القوة . المؤلف

في كلتا الحالتين من الاسباب الموجبة ايضاً . فهل يتوجب لهذا السبب المغالاة في مدى هذه المنازعات ؟ هل يقتضي التحدث عن « حرب البترول » ؟ لا شيء عند قراءة الوثائق يسمح بالتفكير في مثل ذلك ، لا شك في أن هذاالصدام بين المصالح المادية يغذي جدلاً دبلوماسياً . لكنه مع ذلك ، لا يصبح في العلاقات الدولية على ما يبدو ، عنصر اضطراب خطير بين الدول .

اصبح الجدل المثار حول احتياطي المواد الاولية اكثر احتداداً بين اعوام ١٩٣٥ و ١٩٣٩ . ان الشواغل السياسية هي التي تفسر هذه الحدة اكثر من المصالح الاقتصادية : لأن سياسة المواد الاولية تسيطر عليها دوافع عسكرية وستراتيجية . فالدول ترغب في أن تستطيع في حالة الحرب التصرف في المواد الاولية الضرورية للصناعات المعدنية والكيمائية وكذلك في المحروقات اللازمة للنقل . « ان السباق الى المواد الاولية ليس الا مرحلة من السباق الى التسلح » . هذا ما لاحظه عام ١٩٣٩ ، المقرر العام للمؤتمر الدائم للدراسات الدولية العليا[١] .

ان هذه الشاغلة مشتركة بين كل الدول ، باستثناء الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، اللذين يستطيعان تغطية مجموع احتياجاتهما تقريباً من مصادرهما الخاصة . مع ذلك ، فان الدول ذات المستعمرات السيئة ، تتحسس بها اكثر من غيرهما ، كما هو الحال في اليابان والمانيا وايطاليا التي تتخذ منها حجة تدعم بها سياستها التوسعية الإقليمية . تقول حملاتها الصحفية : ان الدول المزودة تزويداً سيئاً بالمواد الاولية ، تجد نفسها متكبدة « جزية اقتصادية » غير عادلة ، تثقل ميزان المدفوعات فيها. وضمان تموين دولة ما بالمواد الاولية لا يكون متوفراً حقيقة الا في الحالة التي تكون فيها الارض المنتجة ، موضوعة تحت اشراف هذه الدولة السياسي . وهكذا فان حرية الوصول الى المواد الاولية مرتبطة « باعادة

---

(١) وضع هذا التقرير ايتين دينري الذي كان حينذاك واحداً من امناء سر مركز الدراسات السياسة الاجنبية . المؤلف

المستعمرات .

ونحن أليس من الممكن فصل المسألة الاقتصادية عن المسألة الاستعمارية ؟

عندما اقترح الرئيس فرانكلن روزفلت ، في خطاب شيكاغو في الخامس من تشرين الاول ١٩٣٧ « مجهوداً مركزاً من قبل الامم المسالمة للوقوف في وجه خرق المعاهدات ولاقامة مبادىء اساسية تطبق في العلاقات الدولية » وصرح بأنه « يفكر في توجيه مذكرة مهيئة من قبل وكيل وزير الدولة سومتر ويلز الى الدول الاخرى » احتفظ في برنامجه « بحق الوصول الحر لكل الشعوب الى مصادر المواد الاولية » . وسيكون ذلك – على حد ظنه – اسلوباً لتجنب الحرب . لكن هذه الخطة ظلت دون طائل لأن رئيس الوزراء البريطاني كان يفضل محاولة التفاوض المباشر مع المانيا وايطاليا على اللجوء الى مؤتمر علني .

وظهرت الفكرة من جديد في السنة التالية ، ولكن بصورة أقل غموضاً ، في اوساط العلماء الاقتصاديين والمختصين بالعلوم السياسية ، الذين يهيئون اعمال المؤتمر الدائم للدراسات الدولية العليا. لماذا لا يُناط استثمار وتوزيع مصادر المواد الاولية بشركات دولية تقوم بذلك دون المساس بسيادة الاراضي ؟[1] ويأتي الاعتراض : علاج مسكن غير كاف ، بل وخطير ، اذ قد تُستخدم الشركة « واجهة » للغزوات التوسعية ، لأن واحداً من المساهمين فيها قد يحصل على رجحان فيتابع اهدافه السياسية .

لم يتوصل المؤتمر الدائم للدراسات الدولية العليا الى وضع اية خطة . مع ذلك ، فان خاتمات تقريرها تستحق ان تستوقف الانتباه : ان المسائل المالية التي يطرحها الوصول الى المواد الاولية يمكن « في اقتصاد سلمي » ان « تُحل بيسر » في حين لا يصبح ذلك ممكناً في « اقتصاد التحضير للحرب » . ان المصاعب الرئيسية « ليست اقتصادية ، بل سياسية » : انها « عدم الاطمئنان السياسي » الذي

---

(١) الشاغلة نفسها وجهت عام ١٩٤٦ ، بعض المبادهات التي اقترحت اقامة « اشراف دولي » على النشاطات البترولية في الشرق الاوسط . (ج . لنكز ووسكي) كتاب ورد ذكره في اللاحق . المؤلف

يحول دون الوصول الى حل .

الاشراف على طرق المواصلات الكبرى

اتسعت الشبكة الحديدية عام ١٨٧٠ في اوروبا وامريكا الشمالية اتساعاً كبيراً. ولكن لم يكن قد انشىء في بقية العالم بعد اكثر من ١٢٢٧٠ كم ، منها ٦٥٠٠ في الهند ، انشأتها الادارة الانجليزية . وفي عام ١٩١٣ ، بلغ طول الخطوط الحديدية في هذه الاقاليم نفسها ٢٧٦٠٠٠ كم. ولقد قلب هذا الامتداد في السكك الحديدية الذي تحقق بمبادهة الاوروبيين الذين قدموا الرساميل والفنيين ، النشاطات التجارية في جزء كبير من العالم وفتح امكانات جديدة للصادرات من الدول الصناعية .

وبنفس الوقت ، حققت وسائل المواصلات البحرية انجازات مرموقة بفضل زيادة حمولة البحرية التجارية والتقنيات الجديدة في بناء السفن ، وبفضل شق القنوات الكبرى الموصلة بين المحيطات كقناة السويس وقناة بناما ، التي قصرت المسافات وعدلت تيارات النقل .

آ – السكك الحديدية – كان للاوروبيين مطلق الحرية في توسيع مبادهاتهم في الاراضي التي يمارسون سيادتهم عليها . لكنهم كانوا ملزمين بالتماس الاذن من الحكومة المحلية في الدول المستقلة ، على شكل عقد بامتياز . ان اشكال هذه العقود هي الجديرة بالتفحص .

في امريكا الجنوبية ، استنجدت كل الحكومات تقريباً بعد عام ١٩١٤ ، بالشركات الاوروبية لانشاء واستثمار الخطوط الحديدية . ان اهم الخطوط في الارجنتين كانت موضع امتيازات منحت لشركات انجليزية تستخدم في المراكز العليا موظفين انجليز ، ولها الحق في تحديد التعرفات . وكانت الحكومة في الاصل تمنح ضمانة ربح ، اصبحت ابتداء من عام ١٨٩٥ زائدة لأن الشركات باتت تحقق ارباحاً واسعة . ولم يعط اي قانون الحق للحكومة بتخفيض التعرفات في الحالة التي تحقق الشركة المعنية فيها ارباحاً تبلغ في غضون ثلاث سنوات ٢٥٪ من

رأس المال الموظف ، الا في عام ١٩٠٧ . ان كل السكك الحديدية في الاوروغواي منشأة برساميل انجليزية . والحكومة تمنح ضمانة ربح ، لكنها تحتفظ لنفسها بحق تحديد التعرفات . وفي البرازيل تملك شركات خاصة انجليزية وفرنسية وبلجيكية ، خمسة اسداس شبكة السكك الحديدية . وفي بيرو ، وافقت الحكومة على منح عقد عام بالامتياز عام ١٨٩٠ لشركة بيروفيه[1] رساميلها انجليزية . لكنها بسبب صعوبات انشاء الشبكة ، منحت هذه الشركة اعانة مالية كبيرة لمدة ثلاثين عاماً . وتبنت كولومبيا اسلوباً مماثلاً ولكنها أحلت منح امتلاك اراضي املاك الدولة محل الاعانة المالية : ٣٠٠ هكتار مقابل كل كيلومتر من الخط المنشأ . تبقى جمهورية الشيلي وحدها المالكة لمعظم الخطوط الحديدية المقامة في اراضيها – باستثناء خط « ترانساندن » الممنوح لشركة انجليزية – . لكن المهندسين الذين يديرون انشاء الخطوط هم من الاجانب ، الاوروبيين او الامريكيين . فهل من حاجة الى ابراز المركز الذي تحتله هذه الشركات في الحياة الاقتصادية لدول امريكا الجنوبية ؟

في « البلدان الجديدة » في آسيا او افريقيا ، حيث كانت مصالح الدول الكبرى الصناعية ، الاقتصادية والمالية تحظى بحرية النشاط المطلقة ، اتسعت مساهمة الفنيين والرساميل الاوروبية في بناء الخطوط الحديدية سعة كبيرة ، تتجاوز كثيراً الاطار الاقتصادي . ان اليابان وحدها هي التي لم تتنازل عن حقها في الاشراف على تعرفات النقل والاستثمار ، حينما لجأت الى العون الاجنبي لاقامة شبكتها الحديدية . لكن حكومات « البلدان الجديدة » الاخرى كلها ، اضطرت الى منح المصالح الاجنبية امتيازات واسعة . ان اكثر الامثلة تعبيراً هي ما تم للحبشة والصين والامبراطورية العثمانية بين اعوام ١٨٩٤ و ١٩١٤ .

---

(١) نسبة الى جمهورية بيرو . — المترجم

ان عقدالامتياز الذي منحه الامبراطور[1] مينيليك في التاسع من آذار عام ١٨٩٤ للمهندس السويسري « ايلغ » ولشريكه الفرنسي « شيفنو » ، اتخذ صفة النموذج المحتذى . كان مينيليك ، الذي وقع في ايار ١٨٨٩ معاهدة « اوشيالي » والذي اراد التخلص من الحماية الايطالية ، يبحث عن تأمين طريق يصل السهب الحبشي بميناء واقع خارج منطقة الاشراف الايطالي . وقد نص الامتياز على مدّ خط حديدي يمتد من جيبوتي الى هرّار ، يكون للشركة صاحبة الامتياز فيه الحصر الفعلي ، لأن مينيليك ، تعهد بأن يجري كل نقل السلع عن طريق الخط الحديدي وليس بواسطة القوافل . وسيكون للشركة حق تحديد التعرفات شريطة ان لا تزيد على التعرفات المقررة للقوافل . ويمكنها أن تستوفي رسماً قدره ١٠٪ على بضاعة العبور « الترانزيت » حتى تصل ارباحها الى ثلاثة ملايين فرنك في العام . وسيكون لها اخيراً حق استثمار المناجم والغابات في منطقة تمتد على طول الخط الحديدي وبعرض كيلومتر واحد على كلا الجانبين . لكن الحكومة الحبشية لا تحتمل أية مسؤولية مادية ، بل انها قد تحصل على بعض الربح لأن الامبراطور سيتلقى كمية من اسهم الشركة .

وكانت حكومة الامبراطورية الصينية قد قابلت بالرفض بين ١٨٦٤و١٨٦٦ بعض مشاريع بناء الخطوط الحديدية . وبعد فترة قليلة ، عادت فسمحت عام ١٨٨١ و ١٨٩٠باقامة خطين قصيرين مجموعطولها ٤٠ كيلومتراً ، معدين لتأمين نقليات الفحم . ولم يبدأ انشاء الخطوط الحديدية الحقيقيةإلا عام١٨٩٤ ، عندما لم تجرؤ على ان ترفض عقود امتياز للاوروبيين ، بعد ان اضعفتها الهزيمة التي حلت بها في الحرب الصينية اليابانية .

في العقودالمبرمة بتاريخ ٨ ايلول١٨٩٦ مع المصرف الروسي ـ الصيني للخط

---

(١) امبراطور الحبشة ، « اثيوبيا » صعد على العرش عام ١٨٨٩ ، وهو الذي هزم الايطاليين في « عدوا » عام ١٨٩٦ ، فاعترفوا باستقلال الحبشة . ولد عام ١٨٤٢ وتوفي عام ١٩١٣ . المترجم

الحديدي عبر منشوريا ، وبتاريخ ٧ آذار ١٨٩٨ مع الحكومة الالمانية لشبكة « شانتونغ » ، و ٩ نيسان ١٨٩٨ مع الحكومة الفرنسية لخط حديد « يونّان » اعترفت الحكومة الصينية لذوي الامتيازات بحق استثمار الخط الحديدي بواسطة موظفين اجانب وتحديد التعرفات ، ومنحتهم مجاناً ، باستثناء شانتونغ ، الاراضي اللازمة لاقامة الخط ، عندما تكون هذه الاراضي ملكاً للدولة ، كما منحتهم حق استثمار الثروات المنجمية في المنطقة المجاورة للخط الحديدي .

لقد حصلت الشركات الاجنبية بموجب هذه العقود الثلاثة على ميزات مرموقة من الوجهة الاقتصادية . مع ذلك ، فان الحكومة الصينية ، في العقد الاول فقط ، تخلت عن سلطتها الادارية فوق « منطقة الخط الحديدي » وقبلت وجود قوة من الشرطة ، ملاكاتها وضباطها من الاجانب[1] . أما في مفاوضاتها مع المانيا ثم مع فرنسا ، فانها اتخذت احتياطات ما استطاعت اتخاذ مثلها في مفاوضتها مع روسيا التي كانت تلتمس التحالف معها ضد اليابان .

لكن هذه الاحتياطات ظلت مع ذلك غير كافية ، طالما تركت الصين للغرباء اليد العليا في استثمار الخطوط الحديدية ، ومنحتهم حق تحديد التعرفات .

خلال صيف ١٨٩٨ ، اثناء « المائة يوم »[2] اعلنت الحكومة الامبراطورية سياسة جديدة حيال المنشآت الحديدية : يمكن انشاء الخطوط الحديدية واستثمارها من قبل شركات اجنبية لا مناص من الاستعانة بها طالما تملك وحدها الرساميل والفنيين . لكنها يجب ان توضع تحت اشراف السلطات الصينية . وعلى هذا فان انشاء خط بكين – هانكيو الحديدي ، الذي قررته حكومة بكين ، قد

---

(١) كان عقد امتياز خط حديد يونان ينظر في ضرورة حراسة الخط الحديدي من قبل ميليشيا ولكن على ان تكون هذه الميليشيا محلية . المؤلف

«٢» المائة يوم هنا ليست مائة يوم نابوليون المعروفة التي بدأت بتاريخ ٢٠ آذار ١٨١٥ وانتهت في ٢٢ حزيران من العام نفسه . انها مائة يوم الامبراطور الصيني « كوانغ – سيو » التي حاول فيها القيام باصلاحات بتحريض من « كانغ - ييو - وي » . المترجم

عهد به الى شركة بلجيكية تؤمن استثماره ، وكانت نفقات انشائـــه ستغطى بقرض يطرح على الاسواق المالية الاوروبية عن طريق الشركة ، يُعقـــد باسم الحكومة الصينية . فالخط الحديـــدي اذن تعود ملكيته الى الحكومة الامبراطورية . لقد طبقت مبادىء مماثلة عندما مُنح امتياز خط شانغهاي - نانكين الحديدي الى شركة انجليزية ، وخط هانكيو - كانتون الى مجموعة مالية امريكية .

واخيراً ، ادخلت حكومة الامبراطورية الصينية في المرحـلة الاخـيرة من سياستها الحديدية[1] بين اعوام ١٩٠٥ و ١٩١١ ، في عقود الامتياز شروطـــاً جديدة تضمن للصينيين ادارة الاعمال والاستثمار للخطوط الحديدية مع استمرارها في التماس عون الرساميل والفنيين الاجانب .

وفي عام ١٩١١ ، في عشية الثورة التي اطاحت باسرة مانشو ، كان للصـين ٩٨٥٤ كم من الخطوط الحديدية ، انشئت كلها باستثناء ٣٨٨ كم فقـط بواسطـة مقاولين اجانب ، وتملك الشركات الاجنبية ٤٢٧٢ كم ، اي بواقـــع ٤٣٪ من مجموع الشبكة .

اما في الامبراطورية العثمانية ، فان مركز الاهتمام هو الامتياز الذي منـح لشركة المانية ، بانشاء شبكة واسعة من الخطوط تزيد على ٤٠٠٠ كم ، يجب ان يربط الخط الرئيسي منها اناضوليا (اي انقرة وقونية) بالعراق وبالخليج الفارسي. عقد الاتفاق الذي جرى التفاهم عليه من حيث المبدأ في شهر تشرين الثاني عـام ١٨٩٩ ، بتاريخ ٥ آذار ١٩٠٣ . وهو يقدم من الوجهة الاقتصادية والماليـة ، أوجه شبه مع بعض امتيازات الخطوط الحديدية الصينية : ان من حق «شركة قطار بغداد» ان تستثمر المناجم التي قد تكتشفها في منطقة تمتد على عمق ثلاثين كيلومتراً على جانبي الخط الحديدي . وهي تتعهد بأن تطرح في الاسواق المالية الاوروبية ، اسهم القرض الذي يمكن الحكومة العثمانية من ان تدفع للشركة من

«١» اقصد السياسة المتعلقة بالخطوط الحديدية. المترجم

موارده تعويضاً مقطوعاً عن مراحل الانشاء . فالحكومة العثمانية اذن مالكة للخط الحديدي وهي تتلقى جانباً من ارباح الاستثمار لكنها تحدد الادارة بـ ٩٩ سنة تقوم بها الشركة الالمانية التي اصبحت بذلك تملك تأثيراً جوهرياً على حياة المملكة الاقتصادية .

لعبت هذه المشاريع دوراً فعالاً في العلاقات الدبلوماسية بين الدول الكبرى لأنها كانت متصلة باقامة مناطق النفوذ . لقد اوجدت في الغالب منازعات بينها. لكن هذه المنازعات حلّت بالتحكيم في الصين وفي اثيوبيا وتركيا الآسيوية ، حيث جرى الاتفاق على الانصبة . لقد كانت في مجملها مصدراً للاثارة وليس للخصومات المسلحة .

ب – الطرق البحرية . اوجدت الطرق البحرية في مناسبتين هامتين ، السويس وبناما ، منذ منتصف القرن التاسع عشر ، خصومات ومجادلات بين الدول . من البديهي ان للمصالح الاقتصادية هنا نصيباً كبيراً : فالبحريات التجارية لكل البلدان ، تريد استخدام هذه الاقنية بحرية دون ان تتعرض لاجراءات تمييزية وان تحصل على ضمانة تطمئنها الى ان الرسوم التي ستستوفى باسم حق المرور ، لن تكون باهظة . ولكن ، هل تكفي هذه المصالح مع ذلك لتفسر طبيعة المجادلات وحدّتها ؟

في حالة قناة السويس التي شرع في شقها من قبل شركة خاصة حصلت من الحكومة الخديوية على عقد امتياز ، لم تبد مسألة حرية المرور في بادىء الامر مستوجبة إثارة المصاعب . صحيح ان القنال مقامة في ارض مصرية . ولكن اية فائدة يمكن ان يجنيها الخديوي من منع المرور فيها ، وهو المالك لقسم كبير من اسهم الشركة والحاصل بالتالي على حصة من الارباح ؟ لكن المسألة لم تبق على هذه الصورة بعد أن اضطر الخديوي الى بيع اسهمه للحكومة البريطانية بسبب ارتباكاته المالية ، وخصوصاً عندما وضع التدخل البريطاني المسلح عام ١٨٨٢ ضد الحركة الوطنية المصرية ، القناة « مؤقتاً » تحت الاحتلال البريطاني .

منذ ذلك الحين اصبحت حرية المرور مطروحة . فأكدت الحكومة

البريطانية انها لن تعتدي على هذه الحرية وانها تقبل بأن يوضع نظام القناة بواسطة ميثاق دولي . في تشرين الاول ١٨٨٨ ، اشترط هذا الميثاق ان يبقى المرور حراً لكل البواخر التجارية او الحربية وفي كل وقت ، أي حتى في حالة قيام حرب تسهم فيها مصر ، وهي التي تعتبر من الناحية النظرية تابعة للامبراطورية العثمانية . انها ضمانة هامة لمصالح الدول الاقتصادية التي تستخدم بحريتها التجارية الطريق البحرية الجديدة ، وهي اكثر اهمية ايضاً من الوجهة الستراتيجية . مع ذلك ، فان تطبيق النظام يبقى، ليس من ناحية الحق بالطبع بل من ناحية الواقع، تحت رحمة القطعات البريطانية التي تحتل الارض المصرية. والبحرية الحربية الانجليزية ، وهي سيدة البحر الابيض المتوسط ، قادرة على ان تمنع المرور في القنال ، دون أن تخرق الميثاق ، باقامة حصار على مسافة منها .

بيد أن بريطانيا العظمى في الواقع قد احترمت حرية المرور خلال الحرب العالمية الاولى (لم تغلق القناة الا لمدة اربع وعشرين ساعة فقط ، في ايار عام ١٩١٥ ، اثناء الهجوم الذي قامت به القوات التركية في الارض المصرية) وكذلك خلال الحرب الاثيوبية عام ٩٣٥ – ١٩٣٦ . ففي الحالة الاولى كان الابقاء على حرية المرور مطابقاً للمصالح الانجليزية طالما كانت بريطانيا العظمى تتلقى عن طريق السويس جانباً من تموينها بالمواد الاولية . لكن اغلاق القناة في الحالة الثانية كان قادراً على شل الحملة الايطالية الى اثيوبيا . فلماذا عزفت الوزارة البريطانية عن اللجوء الى هذا الاجراء في اطار العقوبات الاقتصادية التي عملت على اقرارها وتطبيقها على ايطاليا ؟ هل تصرفت كذلك استجابة لرأي فقهاء التاج في القانون ، المحترمين للوعد المقطوع عام ١٨٨٨ ؟ في الحقيقة ، ان هذا الاحترام للنصوص جاء مطابقاً للخط الذي تتبعه السياسة البريطانية التي كانت تحاول إعاقة الحملة الايطالية بضغط اقتصادي غير مباشر ، ولا تريد ان تدفع بالحكومة الفاشية الى الحد الاقصى من الاثارة لأنها كانت تستبعد استبعاداً مطلقاً كل احتمال يلجئها الدخول في حرب ضد ايطاليا .

في قناة بناما ، كانت مصالح الولايات المتحدة الاقتصاديـة موضع البحث قبل سواها ، حالما تصل اراضيها بالمحيط الهادي : فالقناة تمثل اهمية واضحـة للعلاقات التجارية بين مرافىء كاليفورنيا ومرافىء الاطلسي ، ولانتشار التجارة الامريكية في المحيط الهادي والشرق الاقصى . اما مايتعلق بالاهمية الاقتصادية الدولية ، أي بفتح طريق بحرية تختصر المسافة بين اوروبا والمرافىء البيروفية والبوليفية والشيلية الى النصف ، فان القناة تقدم فائدة للبحرية التجاريـة الانجليزية . لكن للمسألة ايضاً اهمية كبرى سياسية . فالقناة ، بتسهيلها انتقال الاساطيل الحربية ، يمكنها ان توسع وسائل القتال وان تعدل معطيـات الستراتيجية البحرية تعديلا كبيراً . وبريطانيا العظمى التي كان لها حتى عام ١٩١٩ ، سيادة لا تنكر في هذا الميدان ، لها بالمصادفة ، مصالح تفوق مصالح كل الدول الاخرى . ان المنافسة الانجلو – امريكية التي توضحت منذ منتصف القرن التاسع عشر ، هي اذن منافسة اقتصادية وسياسية ، لكنها سياسية على الاكثر . فهل تستطيع بريطانيا العظمى التي تمارس الاشراف عـلى كل الطرق البحرية الكبرى في العالم ، ان تشرف كذلك على هذه الطريق ؟ بالطبع كلا .
ان الوزارة البريطانية مدركة تماماً بان الولايات المتحدة لا يمكن بأيـة حال ان تقبل بصيرورة القناة تحت الاشراف الانجليزي . لكنها تأمل فقط في ان تمنع الولايات المتحدة من الاستئثار بهذه الطريق الدولية لمصلحتها الحصرية . لذلك فان معاهدة كلايتن – بولوير ، اشترطت في نيسان ١٨٥٠ ، ان القناة اذا شقت فانما يجب أن تحفر بمبادهة انجلو امريكية ، وان توضع على الحيـاد . وتبادلت الدولتان الوعد بأن لا تسعيا الى اقامة « اشراف حصري » على هذه القناة وان لا تقيما على ضفافها التحصينات . لكن حكومة الولايات المتحدة حررت نفسها من هذا الوعد بعد نصف قرن من الزمن واعترفت معاهدة « هاي – بونسفوت » للولايات المتحدة بحق الشروع في شق القناة الموصلة بين المحيطين وحدها باقامـة حصون حولها واحتلالها عسكرياً . فالحكومة الامريكية ، اذن رغبت في ان تكون قادرة عند الاقتضاء ، على منع المرور فيها ، رغم انها اعلنت حريته ،

فربحت الجولة مستفيدة من المصاعب التي كانت تلاقيها بريطانيا العظمى حينذاك في افريقيا الجنوبية . فهل هي رغبة في المحافظة على المصالح الاقتصادية ؟ كلا . فلا التحصين ولا الاحتلال العسكري للقناة ، كانا ضروريين لصيانة هذه المصالح. انها شواغل ستراتيجية ، تلك التي وجهت الفعل الدبلوماسي للولايات المتحدة . ان البحرية الحربية الامريكية تريد ان تحتفظ لنفسها بحق المرور .

٣ ــ الاقتسارات

في الحالة التي تتخذ فيها الدول ضد بعضها البعض اجراءات تهدف الى تقييد علاقاتها التجارية ، فان الصلة تكون وثيقة بين القوى الاقتصادية والفعل السياسي . من البديهي ان الحصار وسيلة قسر اقتصادي ، يستعمل لأهداف سياسية . ولكن ما هو الحال بالنسبة للحرب المكسيّة وخطر الموانىء والمقاطعة ؟

الحروب المكسية[1]

ان « الحروب الجمركية » التي تقدم اهمية اكثر في دراسة العلاقات الدولية في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، هي تلك التي أقامت المانيا ضد روسيا من عام ١٨٩٠ الى عام ١٨٩٤ ، وايطاليا ضد فرنسا من ١٨٨٨ – ١٨٩٨ والنمسا هنغاريا ضد الصرب من عام ١٩٠٦ الى عام ١٩٠٩ ، ولكل منها ميزات مختلفة .

لم تكن بين روسيا والمانيا معاهدة تجارية ، فكانت تحتمل دون تخفيف ، التعرفات الجمركية الالمانية التي كانت منذ عام ١٨٧٩ مفرطة في مفهوم الحماية .

---

(١) استعملت احياناً كلمة « جمرك » ونسبتها لشيوعها ، وصحيحها الكس في اللغة طبعاً .
المترجم

كان القمح الروسي المباع لالمانيا يدفع اذن رسوماً اكثر ارتفاعاً مما يدفعه القمح النمساوي . ولكي تحصل حكومة القيصر على تخفيض لهذه الرسوم ، طلبت في شباط ١٨٩٢ عقد اتفاق تجاري حاوٍ على شرط الامة الاكثر تفضيلا ، فاصطدمت بالرفض ، لأن الالمانيين يظنون ان الروسيين سيخففون عما قريب من تطلباتهم لانهم بحاجة الى تصريف حاصل قمحهم . عندئذ قررت الحكومة الروسية أن تطبق على السلع الالمانية زيادة في الرسوم تبلغ من ٢٠ الى ٣٠٪ بحسب الفئات ، ابتداء من اول آب عام ١٨٩٣ . وردت الحكومة الالمانية باجراءات مقابلة تقريباً ، فأصبح القمح الروسي يدفع ٧,٥٠ ماركات لكل كنتال مقابل ٣,٥٠ على القمح الهنغاري . لذلك فان استيراد القمح الروسي الى المانيا اصيب بشلل كامل تقريباً بسبب حرب التعرفات هذه . وعليه فان الحكومة الروسية عادت تسأل استئناف المفاوضات ابتداء من تشرين الاول ١٨٩٣ . وبموجب معاهدة ١٠ شباط ١٨٩٤ ، وعدت المانيا بأن تخضع القمح الروسي لمدة عشر سنوات للرسوم التي يدفعها القمح الهنغاري . وبالمقابل ، تخفض روسيا الرسوم المستوفاة عن معظم المنتجات الصناعية الالمانية .

أن هذه الحرب المكسية القصيرة في ظاهرها ، هي النتيجة البسيطة لنزاع بين المصالح الاقتصادية . ولكن كيف نفسر ان الحكومة الروسية ، رغم انها انها لم تجرؤ على متابعة الصراع المكسي لأنه يفرض على زراعتها خسائر فادحة ، خلصت الى الحصول على الميزات التي منعت عنها بادىء الامر لصالح صادراتها من القمح ؟ الواقع ان اختلافات السياسة الاقتصادية الالمانية متصلة بالظروف السياسية . ففي عام ١٨٩٢ ، لم تكن الحكومة الالمانية ميالة الى مراعاة المصالح الروسية في المفاوضة التجارية ، وهي التي شهدت خلال الاشهر السابقة ، البوادر الاولى لتقارب فرنسي روسي ، فخشيت ، دون ان تكون بعد على يقين ، من ان يصبح هذا التقارب تحالفاً . أما في شباط ١٨٩٤ ، فانها على العكس خلصت الى التفكير بأن الحرب المكسية اذا طالت ، فانها ستتسم بطابع « صراع قومي » وستفاقم الاختلافات السياسية . وقد اعلن غليوم الثاني في اجتماع مجلس

التاج ، انه يأمل بابرام المعاهدة التجارية « ان يرى العلاقات متحسنة بين روسيا والمانيا ، والوشائج التي تجمع بين روسيا وفرنسا متفككة »[1] . فتوجيه العلاقات الاقتصادية خاضع بالاجماع للمصالح السياسية الالمانية .

ان الحرب الجمركية الطويلة بين ايطاليا وفرنسا ذات مناشيء اقتصادية دون ريب : كان المجلس النيابي الفرنسي قد رفض التصديق على اتفاقية التجارة المبحوثة عام ١٨٨٦ التي تنظر نظاماً مناسباً للمصالح الايطالية فيما يختص بحق الصيد وحق الرسو ، فردت الحكومة الايطالية بإلغاء اتفاق عام ١٨٨١ التجاري الذي يمنح المنتجات الصناعية الفرنسية المستوردة الى ايطاليا تخفيضات في الرسوم لقاء تسهيلات ممنوحة للمنتجات الايطالية المستوردة الى فرنسا . ولقد فشلت المفاوضات التي شرع فيها عام ١٨٨٧ لأن ايطاليا كانت تزمع زيادة الرسوم المطبقة على الاقمشة الصوفية والحريرية وعلى المنتجات المعدنية منذ عام ١٨٨١ بينما ترفض فرنسا إنقاص الرسوم المستوفاة على الماشية الايطالية . وفي ٢٨ شباط ١٨٨٨ قرر مرسوم ايطالي فرض تعرفة مكسية صدق عليها المجلس النيابي منذ اشهر خلت ، على كل المنتجات الفرنسية ، أي انه قرر تطبيق رسوم مرتفعة جداً ، فجاء مرسوم فرنسي يتخذ اجراءاً مماثلا . ولم تلبث الرسوم من كلا الجانبين ان زيدت بتعرفة ثأرية ، فنقصت الصادرات الايطالية الى فرنسا خلال السنتين التاليتين بـ ٣٩٪ والصادرات الفرنسية الى ايطاليا بـ ٥٠٪ . مع ذلك ، وبينما وجدت فرنسا اسواقاً تعويضية دون عناء يذكر ، فان الزراعة الايطالية وتربية الماشية ، اصيبتا بأضرار فادحة . ثم ان الحكومة الايطالية تخلت عن تعرفتها الثأرية ابتداء من عام ١٨٩٠ وألمحت الى انها على استعداد للدخول في مفاوضات لعقد اتفاق تجاري . غير ان الحكومة الفرنسية لم تستجب لها رغم ان المنتجات الالمانية كانت قد بدأت في احتلال المركز الذي كانت تحتله المنتجات

---

(١) ١٨ شباط ١٨٩٤ ، السياسة الالمانية الخارجية ، الترجمة الفرنسية ، ١٨٧١ - ١٩١٤ باريس ١٩٣١ ، الجزء التابع ، رقم ١٩٩٢ . المؤلف

الفرنسية في السوق الايطالية . ولم تبدأ المفاوضات الا بعد ستة اعوام حيث انتهت بعقد اتفاق ٢١ تشرين الثاني ١٨٩٨ الذي اعاد العلاقات التجارية الى مجراها الطبيعي على اساس شرط الامة الاكثر تفضيلا .

ترى هل تكفي المعطيات الاقتصادية لتفسير المدة الطويلة لهذا النزاع الجمركي؟ لا شك في ان صناعيي ايطاليا الشمالية كانوا راضين عن هذا الشقاق التجاري لأنه يوفر عليهم مؤونة المنافسة الصناعية الفرنسية . وان الاوساط العملية الفرنسية كانت عام ١٨٩٠ قانعة بأن الازمة الاقتصادية الايطالية سترغم ايطاليا على التنازل بسرعة ، فيصبح بمقدورها – هي – ان تحافظ على اكبر قدر من الارباح . وأن عقلية الحماية الاقتصادية كان لها صدى كبير في كلا البلدين ، في المحافل النيابية . مع ذلك ، فان هذه المصالح المادية أو هذه القناعات المذهبية ليست عناصر تفسير كافية .

لماذا رفضت الحكومة الايطالية عام ١٨٨٧ الابقاء على تعرفات عام ١٨٨١ مع ان الميزان التجاري كان يميل ميلا كبيراً لصالح ايطاليا في ظل ذلك النظام ؟ لقد عزا المفاوضون الفرنسيون سبباً سياسياً لذلك الموقف(١) : انه وصول « فرنشيسكو كريسبي »(٢) الى الحكم في ٢٩ تموز ١٨٨٧ . وهو « الثلاثي »(٣) المتحمس ، الذي زاد من حدة توتر الدبلوماسية الايطالية . اما الرأي العام الايطالي بعد الانشقاق الجمركي ، فان المزارعين الذين تضرروا مباشرة ، كانوا

---

(١) السفير « بيللو » بصورة خاصة في مذكراته : « فرنسا وايطاليا : تاريخ السنوات المضطربة » ١٨٨١ – ١٨٨٩ ، باريس ١٩٠٥ ، المجلد الثاني ، ص ١٣٢ .
المؤلف

(٢) رجل دولة ايطالي من مواليد سيسيليا (صقلية) ، من إشد السياسيين عداء لفرنسا ، ومن اكثر المتحمسين للحلف الثلاثي « *Triplice* » .
المترجم

(٣) يقصد هنا الحلف الثلاثي ، وهو الذي عقد بين النمسا والمانيا عام ١٨٧٩ ودخلته ايطاليا عام ١٨٨٢ ثم جدد عام ١٨٨٧ واوقف العمل به عام ١٩١٥ ، وكان حلفاً دفاعيا . وهو غير الحلف الثلاثي المشكل عام ١٦٦٨ بين بريطانيا وهولندا والسويد ضد لويس الرابع عشر بالطبع .
المترجم

يوجهون اللوم الى حكومتهم غالباً لأنها سلكت حيال فرنسا نهجاً سياسياً « غير ذكي » .

لماذا تباطأت الحكومة الفرنسية كل هذا الوقت الطويل في قبول مفارضة كان يتوقعها سفير فرنسا في روما منذ عام ١٨٩٢ ؟ لأن الاكثرية النيابية شلت حركتها ، لأنها كانت مستاءة من التجديد العاجل لمعاهدة التحالف الثلاثي عام ١٨٩١ ، ولأنها ترغب في إطالة أمد الازمة الاقتصادية الايطالية على أمل ان تمنع انعكاسات هذه الازمة المالية ايطاليا من التوسع في تسلحها . ولم توافق الاوساط النيابية الفرنسية على التخلي عن الصراع الاقتصادي الا بعد سقوط وزارة كريسبي الثانية عام ١٨٩٦وبعد التوجيه الجديد الذي اعطاه«روديني[١]» للسياسة الايطالية الخارجية .

انها شواغل سياسية بوجه الاجمال ، تلك التي أطالت أمد الانشقاق التجاري من الجانبين .

تظهر الحرب الجمركية النمساوية الصربية عام ١٩٠٦ كيف توضع وسائل الضغط الاقتصادي في خدمة الهدف السياسي . كانت المعاهدة التجارية المعقودة عام ١٨٨٢ والمجددة ، والمنقحة عام ١٨٩٢ ، تمنح شروطاً مناسبة لاستيراد الماشية والحبوب من الصرب الى النمسا – هنغاريا، واستيراد المنتجات الصناعية النمساوية الى الصرب . فلما انتهى اجل هذه المعاهدة عام ١٩٠٥ ، رفضت الحكومة النمساوية – الهنغارية تجديدها واكتفت بعقد اتفاق تفاهم *Modus Vivendi* [٢] ثم ألغت هذا الاتفاق المؤقت عام ١٩٠٦ كما منعت استيراد

---

(١) هو « انطونيو دي روديني » وهو سياسي ايطالي ترأس الحكم عام ١٨٩١ و ١٨٩٦ ، وهو من مواليد باليرما . المترجم

(٢) *Modus Vivendi* ، عبارة لاتينية تعني حرفيا « طريقة الحياة » وتستعمل للتعبير عن التفاهم على طريقة احتمال كل جانب من المتنازعين الجانب الآخر .
المترجم

الماشية الحية الصربية باجراءات ادارية ، فكانت ارض المملكة المزدوجـــة[1] مغلقة عملياً في وجه منتجات الماشية الصربية ، وبينما كانت النمسا – هنغاريا تتلقى ٩٠٪ من صادرات الصرب الزراعية عام ١٩٠٥ ، اصبحت عام ١٩٠٧ لا تتلقى اكثر من ٣١٪ . ولقد اربكت « حرب الخنازير » هذه بعض الصناعيين النمساويين الذين رأوا الصربيين يحدون من طلبات استيرادهم . لكنهـا نشّطت مربي الماشية الذين تخلصوا من المنافسة الصربية ، في الوقت الذي كانت تشكل تهديداً خطيراً بدمار الفلاحية الصربية . مع ذلك ، فان حكومة بلغراد نجحت في ايجاد اسواق جديدة بالتوقيع على معاهدات تجارية ، اصبحت تمتص ابتداء من عام ١٩٠٩ الجانب الاكبر من منتجات الماشية الوطنية . ولما افلتت الزراعـة الصربية من الدمار واصبح الضغط الاقتصادي الذي تمارسه النمسا – هنغاريا عديم الجدوى ، ارتأت حكومة فيينا الدخول في مفاوضات مع الصرب لعقـد معاهدة تجارية جديدة صونا لصالح صناعييها ، فلم تتوصل الى تحقيق هذه الغاية الا عام ١٩١١ ، لأن « مناصري القوانين الزراعية » الهنغاريين الراضـــين عن اجراءات تشرين الثاني ١٩٠٦ كانوا يعيقون المفاوضات .

ما معنى هذه الحرب المكسية ؟ هل هي نزاع بين مصالح اقتصادية ؟ انها في الواقع عملية سياسية . لقد وضع الانقلاب الذي رفع بطرس « كاراجورجيفيتش[2] » الى عرش الصرب في حزيران ١٩٠٣ ، حداً لسياسة التعاون النمساوية الصربية التي دشنها من قبل « ميلان اوبرينوفيتش »[2] ؛ واظهرت الحكومة الجديدة التي

---

(١) سبق واشرنا الى الاتحاد بين مملكتي النمسا وهنغاريا وتشكيلهما مملكة واحدة انفصلت عام ١٩١٨ . المترجم

(٢) بطرس هذا ، ملك الصرب من عام ١٩٠٣ - ١٩٢١ ، حيث اعقبه على العرش ملك يوغوسلافيا ألكسندر الاول ، هو حفيد قره جورج بيتروفيتش ، (جورج الاسود باللغة التركية) ومؤسس الاسرة اليوغوسلافية . اما اوبرينوفيتش ، فهو اسم الاسرة التي حكمت الصرب منذ عام ١٨١٥ حتى عام ١٩٠٣ باستثنـــاء الفترة بين ١٨٤٢ – ١٨٥٨ . المترجم

ينتمي اعضاؤها الى الحزب « الراديكالي » وجهة سياستها الخارجية بوضوح حين طرحت في السوق الفرنسية عام ١٩٠٤ قرضاً لقاء طلبية من الاسلحة وراحت تحاول الاتفاق على وحدة مكسية مع بلغاريا عام ١٩٠٥ . فعمد وزير الخارجية النمساوية – الهنغارية « غولوشووسكي » [١] الى « حرب الخنازير » ليرغم الحكومة الصربية على الرجوع عن اتجاهها السالف . كان يرى ان الازمة الاقتصادية والمالية التي ستجتاح الصرب سوف تعلّم الملك بطرس والراديكاليين ان عليهم ان يكونوا أسلس قياداً ازاء النمسا – هنغاريا ، في سياستهم العامة . لكن هذا الضغط الاقتصادي لم يكن فعالاً فلم ينجم عنه اكثر من استثارة الشعور الوطني للفلاحية الصربية ضد المملكة المزدوجة . والحقيقة ان «آهرنتال» في آذار ١٩٠٩ قد حصل على نجاح سياسي ابان ازمة «بوسني[٢]– هيرزيغوفين» بلجوئه الى اساليب العنف اذ العنف أرغم الحكومة الصربية على الخضوع للمشيئة النمساوية – الهنغارية . لذلك فان الوزير النمساوي – الهنغاري للشؤون الخارجية بات يرغب في وضع حد لهذه الحرب المكسية التي اصبحت في نظره عديمة الجدوى . لكن مقاومة المصالح الاقتصادية الهنغارية طيلة عامين ، هي التي افشلت سياسة الوزير .

فمنشأ هذه الحرب المكسية اذن لم يكن اقتصادياً بل كان سياسياً ، وان كانت المصالح الاقتصادية هي في الحقيقة قد اعاقت فيما بعد الاهداف السياسية .

---

(١) هو الكونت اجينور غولوشوسكي على اسم ابيه الذي كان رجل دولة نمساوي بين ١٨١٢ – ١٨٧٥ وبعضهم يسميه اجينور فحسب للتمييز بينه وبين ابيه .
المترجم

(٢) هذان البلدان الجبليان من اوروبا البلقانية ، سكانهما من عرق سلافي ، كانا خاضعين لتركيا حتى معاهدة برلين عام ١٨٧٨ ، حيث احتلتهما النمسا ـ هنغاريا . ويقصد المؤلف بالنجاح السياسي ، العمل العسكري الذي قامت به المملكة المزدوجة عام ١٩٠٨ ، والذي كان من نتيجته إلحاق هذين البلدين بها حتى عام ١٩١٨ حيث نالا استقلالهما ثم انضما الى الصرب ليشكلا معها المملكة الصربية ـ الكرواتية ـ السلوفينية .
المترجم

التحريم[1] (امبارغو *Embargo*)

كان تحريم الصادرات او الواردات يستعمل دائماً تقريباً كوسيلة للضغط لهدف سياسي . فالحكومة التي تقرر التحريم ، اذ تمنع مواطنيها من بيع السلع أو شرائها من مواطني دولة اخرى ، فانما تهدف بصورة عامة الى إعاقة فعل شرعت به تلك الدولة ، وبصورة خاصة الى وضع عقبة امام توسع النزاع المسلح ، واما الى إلزامها بتعديل ميولها السياسية . لكن التحريم قد يكون مجرد رغبة الحكومة في أن تتجنب تدخل مواطنيها في تعقيدات دولية . فالشواغل الاقتصادية ليست على اية حال ذات دور جازم فيه .

فُرض التحريم غالباً على تصدير الاسلحة والذخائر ، لأن هذا التصدير غير محرم من قبل القانون الدولي حتى في زمن الحرب . لقد خصص ميثاق لاهاي عام ١٩٠٧ في مادته السابعة ان الدولة الحيادية « ليست ملزمة بمنع تصدير الاسلحة » الى المتحاربين . لكن هذه البضائع قد تصادر كمحظور حربي دون ان يكون لاصحابها أمل في الركون الى حماية حكومتهم . والواقع ان الحكومات الاوروبية قد حظرت مرات على مواطنيها خلال القرن التاسع عشر تصدير الاسلحة الى افريقيا . كانت تزعم انها تهدف من وراء ذلك الى اعاقة الحروب بين القبائل الافريقية . لكن نتيجة ذلك الاجراء كانت تسهيل الغزوات الاستعمارية . وعندما وضعت جمعية بروكسيل الدولية عام ١٨٩٠ تنظيمات لعمليات تصدير الاسلحة الى افريقيا ، اعطت تكريساً لهذه السياسة . اما الولايات المتحدة ، فانها استعملت التحريم من جانبها بين اعوام ١٩٠٥ و ١٩١٣ لتدعم سياسة الدولار[2] : كانت حكومة واشنطن ، بتحريمها تصدير الاسلحة

---

(١) هذه الكلمة تعني منع سفينة ما من مغادرة الميناء الموجودة فيه . وقد تعني منع المرور او المصادرة احياناً . وقد استعملها المؤلف بما هو اقرب الى معنى التحريم ، فجاريته في قصده . — المترجم

(٢) انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب . — المؤلف

أبان الحروب الاهلية من امريكا الوسطى او المكسيك ، قادرة على ان تنزع من الحكومة المحلية وسائل الدفاع عن نفسها ضد الفتن .

وضع مع ذلك غداة الحرب العالمية الاولى ، تنظيم دولي في العاشر من ايلول ١٩١٩ بموجب اتفاقية سان جرمان : كانت الغاية اعاقة النقل الذي يمكن ان ينشطه وجود مخزونات ضخمة من الاسلحة التي اصبحت عديمة الفائدة . تقرر ان يخضع تصدير الاسلحة للحصول على اجازة كما فرضت الرقابة على الاخص على افريقيا الشرق الاوسط كذلك : سوريا ، فلسطين ، العراق ، اي على المناطق التي كانت بريطانيا العظمى وفرنسا تحاولان بسط سيطرتهما فيها تحت ستار الانتداب الدولي ، وتجدان فيها مقاومة لهما . وفي الوقت نفسه ، لحظت المادة ١٦ من ميثاق عصبة الامم تطبيق التحريم على الاسلحة كعقوبة تفرض على دولة معتدية .

لكن الولايات المتحدة لم تصدق على اتفاقية سان جرمان ولا على ميثاق عصبة الامم ، بل اقامت تشريعاً خاصاً بها يخدم مصالحها : منح الكونغرس الامريكي حق تحريم او تقييد صادرات الاسلحة الى دول امريكا اللاتينية والصين حيث تقوم حروب اهلية. ان « قانون الحياد » الصادر في ٣١ آب ١٩٣٥ والمجدد والمنقح في ٢٩ شباط ١٩٣٦ ثم في اول آذار ١٩٣٧ ، يمنع هذه الصادرات الى كل الاقاليم التي تدور على اراضيها نزاعات مسلحة : حرب الحبشة ، الحرب الاهلية الاسبانية ، الحرب الصينية اليابانية . ثم اصبح المبدأ متسربلاً بمفهوم عام : يجب على الصناعة الامريكية ان لا تبيع المتحاربين معدات حربية. وظل هذا المبدأ محترماً حتى عام ١٩٤٠ . ولكن لم تعد حماية السلامة الجماعية هي التي تشغل الولايات المتحدة ، بل الرغبة في المحافظة على وضعها المحايد في حالة نزاع مسلح اوروبي وتدعيم هذا الوضع فحسب .

لقد لُحظ التحريم على صادرات المواد الاولية كذلك عام١٩١٩ بموجب المادة ١٦ من ميثاق عصبة الامم في اطار العقوبات الاقتصادية الالزامية التي يمكن لمجلس العصبة ان يقررها ضد دولة جرّمت بالعدوان . مع ذلك فان هذه العقوبة تعرضت لأن تكون غير ناجعة منذ ان لم يصدق على الميثاق اكبر مصدر للمواد

الاولية واعني الولايات المتحدة . وهكذا ، فان مجلس عصبة الامم ، في المناسبة الوحيدة التي طبق فيها المادة ١٦ ، وهـــي قرار ٣ تشرين الاول ١٩٣٥ الذي فرض عقوبات ضد ايطاليا « المعتدية » على اثيوبيا ، لم يدرج في قائمة المنتجات التي يحرم تصديرها الى ايطاليا ، مادة البترول التي لا غنى عنها لنجاح الحمـــلة الايطالية التي كان تفوّقها مرتكزاً على استعمال الطائرات والعربات المصفحـة . بذلك اعترف المجلس بأن التحريم لا يمكن ان يطبق دون ان يسهم فيـــه اكبر منتجي البترول .

كان سلوك الولايات المتحدة اذن جوهرياً في مضمار تقديم المواد الاولية هذا. ان « قانون الحياد » الصادر في ٣١ آب ١٩٣٥ ، يعطي الرئيس سلطة تحريم صادرات البضائع الى الدول المتحاربة . لكن اللجنة النيابية للقضايا الخارجية قـدرت في كانون الثاني عام ١٩٣٦ ، ان فرض التحريم على البترول عمل طائش ، فكان هذا القرار كافياً ليجعل كل الجهد الذي بذلته عصبة الامم لتوسيع مجـــال تطبيق العقوبات ، باطلاً . فلماذا استبعد اعضاء مجلس الشيوخ الامريكيون في هذه الحالة تطبيق المبادىء التي وضعوها في السنة الفائتة ؟ لقد كان تحريم تصدير البضائع في عقلية المشرع الامريكي ، ضماناً ضد تجدد التجارب التي حصلت خلال الحرب العالمية الاولى ، وتحفظاً ضد اصطدام المصالح المادية ، الذي قـد يقود الولايات المتحدة الى المساهمة في نزاع مسلح عام. وعليه فان النزاع الايطالي الاثيوبي المسلح لم يكن يحمل مثل هذه الامكانية . ولم يكن مجلس الشيوخ في الواقـع يفكر في استخدام « قانون الحياد » كوسيلة للضغط ، تهدف الى اعاقـــة سياسة التوسع الايطالية .

مع ذلك ، فان التحريم قدم لسياسة الولايات المتحدة بعدمضي بضع سنوات هذه الوسيلة بالذات للضغط عندما تعرضت المصالح الامريكية في الشرق الاقصى والمحيط الهادي للتهديد الياباني : تقرر تحريم تصدير « الماكنـــات » الآلات والمنتجات المعدنية الى الاراضي اليابانية منذ تشرين الاول ١٩٤٠ ، كما اتخــذ الاجراء نفسه فيما يتعلق بالبترول ابتداء من الاول من آب ١٩٤١ . ولا ريب ان

هذه الاجراءات قد شملت بعض الاستثناءات والفروق الدقيقة . لكن معناها كان واضحاً : اعاقة زيادة المخزونات الحربية في دولة تعتبر عدواً محتملاً بالنسبة للولايات المتحدة، وعلى الاخص ممارسة اعمال ثأرية ضد السياسة اليابانية في الهند الصينية . ان الهدف السياسي واضح بيّن .

أما تحريم الاستيراد ، فان تطبيقه الاكثر تعبيراً قد جرى في بريطانيا العظمى عام ١٩٣٣ . استوجب الحكم على مهندسين انجليز بتهمة التجسس من قبل المحاكم السوفياتية ، في الوقت الذي كانت فيه العلاقة الانجليزية الروسية في منطلق صعب ، رداً مباشراً : صدر نطق ملكي بتاريخ ٢٦ نيسان ، تطبيقاً لقانون صادق عليه المجلس قبل بضعة ايام ، يقضي بتحريم استيراد القمح والسمن والخشب والقطن الصادر من الاتحاد السوفياتي الى بريطانيا . فمنعت الحكومة الروسية استيراد السلع الانجليزية . لكن هذا الانشقاق في العلاقات التجارية لم يطل اكثر من بضعة اشهر : عزفت الحكومة البريطانية عن التحريم عندما حصلت على وعد بان المهندسين سيطلق سراحهما . فكان التحريم في هذه المناسبة وسيلة افحام استخدمت في هدف سياسي .

المقاطعة *Boycottage*

المقصود من المقاطعة[١] في العلاقات الدولية توقيع التحريم على بيع او شراء بعض المنتجات او تحميل وتفريغ السفن التي تنقل هذه المنتجات . وهدف هذا « التحريم » ايقاع خسارة مادية بالمنتجين او بتجار البلد الآخر . ويمكن ان يستعمل من قبل جماعات خاصة كوسيلة إفحام ضد المنافسين . كما يمكن ايضاً

(١) استعملت هذه الكلمة ابتداء من عام ١٨٨٠ تقريباً . وهي تعني « الفعل المركز الهادف الى قطع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية مع شخص او مجموعة يأخذ عليها موقعو المقاطعة مآخذ منكرة » وقد استعملت في القرن التاسع عشر في ايرلندا في العلاقات بين المستأجرين ومالكي الارض ، وفي الولايات المتحدة ، في نزاعات العمل . ومن البديهي ان الشكل الدولي هو الذي يعنينا هنا . المؤلف

ان توجهه دولة ضد دولة اخرى: فهو ولا ريب في هذه الحالة يتسم بأهمية خاصة، لأنه يحدث في الرأي العام تهيجات او احقاداً ، ولأنه قد يجر تعقيدات سياسية .

يصادف المثل الاول على هذه المقاطعة في اوروبا عام ١٨٩٧ على ما يبدو: انه مقاطعة البضائع الألمانية المقررة من قبل جماعات من القوميين الدانماركيين من اصحاب الحرف ، وهي رد على اجراءات اتخذتها الادارة الالمانية في شليسفيغ[1] الشمالية ، بقصد الحد من استعمال اللغة الدانماركية . فكان الهدف اذن سياسياً . وظهرت هذه الصفة ايضاً على المقررات المتخذة عام ١٩٠٨ من قبل التجار الاتراك الذين رفضوا شراء أو تسويق البضائع النمساوية او الهنغارية كاحتجاج على ضم بوسني - هيرزيغوفين وكذلك عام ١٩١٢ على قرار الهيئات التي اوقعت التحريم في بولونيا الروسية على البضائع الألمانية لتعبر عن استنكارها للسياسة التي تنتهجها بروسيا في « بوسنانيا »[2] .

والحالات التي نجدها بين اعوام ١٩١٩ و ١٩٣٩ ليست مختلفة اختلافاً محسوساً : وحرمت البضائع النمساوية عام ١٩٢٠ من قبل الهنغاريين لأن مقاطعة « بورجنلند » قد ألحقت بالنمسا . وفي عام ١٩٢٣ ، اثناء احتلال الرور[3] ، قوطعت المنتجات الفرنسية في المانيا . وفي عام ١٩٣٤ ، وجد خطاب وزير الخارجية الفرنسية الذي أعرب فيه عن تأييده للابقاء على الحالة الراهنة الاقليمية في رومانيا ، رداً في هنغاريا على شكل « تحريم » للبضائع الفرنسية.

---

(١) مقاطعة دانماركية من عام ١٨٦٤ - ١٩٢٠ ، شكلت مع هولشتين مقاطعة شليسفيغ - هولشتين . وفي عام ١٩٢٠ ، اعيد القسم الشمالي من شليسفيغ الى الدانمارك بموجب استفتاء شعبي وبقي القسم الجنوبي لبروسيا وعاصمته كييل . المترجم

(٢) هذه المقاطعة البولونية المجتزأة من بروسيا عام ١٩١٩ باستثناء جزئها الغربي الذي اعيد الى بولونيا عام ١٩٤٥ ، هي التي تعرف عاصمتها اليوم باسم « بوزنان » او « بوزن » . المترجم

(٣) الرور وتلفظ بالواو بالعربية *Ruhr* ، هي المقاطعة الغنية بمناجم الفحم والحديد التي يمر فيها النهر الذي استمدت اسمها منه والذي يرفد الرين الفرنسي . احتلها الفرنسيون من ١٩٢١ - ١٩٢٥ ثم اعيدت لالمانيا . المترجم

وفي كل هذه الحالات ، اتخذ قرار المقاطعة من قبل جماعات او هيئات او نقابات بعيداً عن تدخل الدولة التي اكتفت بترك الامور تسير سيرها . لذلك لم يكن لها غير اثر جزئي ومؤقت .

كان لمقاطعة البضائع الانجليزية ، المقررة عام ١٩٢٠ في الهند بتحريض من غاندي ، لدعم مطالب الحركة الوطنية ، مدى أوسع من حيث انتشارها ومدتها وفاعليتها . وكانت ناجحة بمقدار ما كانت المفاوضات الهندية واجدة في جهات اخرى – وبصورة خاصة في اليابان – المنتجات المصنعة التي يريد الهنود تجنب شرائها من بريطانيا. والواقع ان الصناعة اليابانية لم تكن قادرة على تقديم الآلات والمنتجات بشكل واسع ، لكنها كانت تقدم المنتجات النسيجية . وفي عام ١٩٣٢ ، لاحظ تقرير « غرفة الصناعة » *Board of Trade* ، ان حصة انجلترا من مجموع مستوردات الهند كانت ٦٠٪ عام ١٩٢٠ ثم انخفضت الى ٣٧,٢٪ بعد اثني عشر عاماً وان المقاطعة هي السبب الأهم في هذا الانخفاض .

طبق هذا الاسلوب في الصين في اكثر الاحيان . حُرِّمت البضائع الواردة من الولايات المتحدة عام ١٩٠٥ طيلة ثلاثة اشهر لأن حكومة واشنطن رفضت إلغاء التشريع الذي يحرم استيطان الصينيين . ووُجهت هذه الاجراءات ضد البضائع الانجليزية عام ١٩٢٥ بسبب الحوادث الخطيرة التي اصطدمت فيها القطعات الصينية بالجنديين البريطانيين في امتيازات نانكين وهانكيو . لكن اليابان هي التي استُهدفت في الغالب ، لأنها الجارة الثقيلة بالنسبة للصين ولأنها ايضاً اكبر مغذٍّ للسوق الصينية : تعرضت اليابان تسع مرات للتحريم بين اعوام ١٩٠٨ و ١٩٣٢ ، رداً على مبادهات يابانية او أفعال او تهديدات بالعدوان[1] . ففي عام ١٩١٥ ، عندما فرضت الحكومة اليابانية على الحكومة الصينية قبول « الواحد والعشرين مطلباً » وعام ١٩١٩ عندما أثارت قضية شانتونغ مشاحنات بين الوفدين الصيني والياباني في مؤتمر الصلح ، وعام ١٩٣١

(١) تقرير « ليتون » الى عصبة الامم بعدد هذه الحالات . المؤلف

عندما تدخلت اليابان في منشوريا ، انسم اللجوء الى الاجراءات الثأريـــة الاقتصادية كمقاومة ضد الضغط السياسي ، بسمة الشمول . وكانت الدولةالصينية في مناسبتين على الاقل ، عام ١٩٢٥ و ١٩٣١ ، هي التي نظمت،المقاطعةبشكل علني : وجه حزب الكيومنتانغ ، الذي كان سند الحكومة ، مبادهات هيئات التجار او جماعات الطلاب وراح يصادر عن طريق الموظفين ، البضائع اليابانية عندما تدخل « تهريباً » ، اي خلافاً لأوامر التحريم . وفي مثل هذه الحـالة يتسربل التحريم بالمظاهر الخارجية المتطرفة لسياسة جمركية ثأرية .

اما الحكومة البريطانية ، فقد لجأت الى شكل آخر من اشكال التحريم عام ١٩١٦ عندما حظرت على مواطنيهـــا كل العلاقات التجارية مـــع البيوتات الامريكية التي تغذيها رؤوس اموال ألمانية لأن هذه البيوتات تبذل جهدهـــا لتموين المانيا ، رغم الحصار ، عن طريق الحياديين ، على حد زعم الحكومـة البريطانية . ولقد شملت « القائمة السوداء » التي نظمت لهذا الغرض ٨٥ منشأة تجارية . فرأت الصحافة الامريكية في هذا الاجراء « تدخلا غير مقبول » في شؤون الولايات المتحدة الداخلية ، وطالبت باجراءات ثأرية . وفي ٨ ايلول ١٩١٦ ، صوّت الكونغرس على قانون يخول الرئيس الأمريكي ممارسة هـــذه الاجراءات الثأرية تاركاً له حرية انتقائها : فاما منع صادرات القمح الىبريطانيا العظمى واما تحريم بيع الاسلحة لها . لكن الرئيس بعد استشارة وزير الدولة للتجارة ، عدل عن استخدام هذه الصلاحيات لأن الاجراءات الثأرية تمـــني المنتجين الامريكيين بأضرار فادحة .

فالمقاطعة اذن ، أداة استعملتها بعض الدول في النزاعـــات ذات المصالح السياسية . وهذه « المقاطعـات السياسية » كانت سلاح الضعفـاء العاجزين عن مقابلة الأفعال التي يشتكون منهـا بمقاومة مباشرة ، فحاولوا إصابة خصمهم في مصالحه المادية . وكان استخدام هذا الاجراء صعباً دائماً ، لأنه لكي تنجح المقاطعة لا بد لها من ان تشمل بضائع الاستهلاك الشائعة ، أي تلك التي يحتاج السكان اليها أكثر من سواها : وعلى المستهلك ، اذا أراد الانصياع لهذا الشعار ، ان

يحرم نفسه من هذه المنتجات الضرورية إلا اذا كان قادراً على شراء سلع مماثلة مقدمة من جهة موردة اخرى ، ولو باسعار أكثر ارتفاعاً . لذلك فان ردود الفعل العاطفية وحدها – الاندفاع الوطني او الاحساس بكراهية الاجانب – هي القادرة في معظم هذه الحالات على أن تجعل هذه التضحية مقبولة .

في كل المناسبات التي تتصدر فيها القضايا الاقتصادية الخصومات بين الدول – المنازعات بين السياسة الاقتصادية ، المنافسات التجارية ، القسريات الجمركية – من السهل مشاهدة حركة القوتين ، أو على الاقل ملاحظتها . الاولى هي الضغط الذي تمارسه مجموعات المصالح الخاصة على فصل الدول : كالفئات الصناعية والتجارية التي تهدف جهودها الى البحث عن الربح ، والمستثمرين الزراعيين ، الذين يطالبون باجراءات مكسية تستهدف حمايتهم ضد فيض المنتجات الاجنبية ، ونقابات العمال التي تريد ابعاد منافسة اليد العاملة المستوردة ، اقراراً لسوية الاجور . والثانية هي الاحساس بمصلحة الجماعة التي تدفع الامة الى تأمين مستلزماتها المادية في أفضل الشروط ملاءمة لها . وهاتان القوتان تلتقيان في غالب الاحيان . لكنهما تعملان احياناً باتجاهات متعاكسة . إلا أن دراستهما في كلتا الحالتين لا يمكن فصلها في اغلب الاحيان عن القرينة السياسية ، أي عن شواغل الأمن والسلطة والنفوذ. وردود الفعل المتبادلة بين المصالح الاقتصادية والمبادهات السياسية ، ثابتة . فمن ذا الذي يقدر على الشك في انه لا مفر لنا من ان نولي هذه المصالح الاقتصادية اهتمامنا أكثر من اي وقت مضى لكي نفهم في عالمنا الحاضر ، سياسة الدول الخارجية ؟ لكن البحث التاريخي يجب ان يجدّ في تمييز الدور المتقابل للاقتصادية والسياسية ، عندما يسعى الى تحديد نوعية العوامل التي كانت ذات الأثر المهيمن في العلاقات الدولية . هل يجب ان نرضى بأن يكون في البحث عن الربح وفي وسائل الرأسمالية العليا نفسها تفسير جوهري للفعل السياسي ؟ الواقع ان التحليلات التي سبقت ، دلت على ان هذه التفسيرات كانت أحياناً شديدة الايجاز ، كما أتاحت دون ريب ان نلاحظ في بعض الحالات ، وهي حالات شديدة الاهمية في معظمها ، ان القوى الاقتصادية كانت الدافع للمبادهات السياسية .

لكنها أظهرت كذلك ان هذه القوى قد استخدمت في الغالب كأداة أو سلاح في خدمة الأغراض السياسية .

إن الصدام بين السياسات الاقتصادية والتنازعـات المثارة حول اكتساب اسواق خارجية ، كانت الدائرة التي ظهر فيها النفوذ القاطع للمصالح المـادية ظهوراً أكثر بينونة . مع ذلك ، فان السريرة السياسية في كثير من الحـالات ، كانت منذ البدء ، مرتبطة بالتوسع الاقتصادي أو انها جاءت بسرعة لتندمج فيه . والرغبة في الحصول على مدخل الى أسواق المواد الأولية كانت السبب في الضغوط السياسية وفي النزاعات المسلحة أحياناً . وبالمقابل ، كان التنافس المثار حول امتيـازات الخطوط الحديدية يحجب دائمـاً تقريباً اغراضـاً سياسية ، و « الاشراف » على الاقنية الموصلة الى المحيطات مرتبط مبـاشرة بالشواغـل الستراتيجية وبأحـكام « سياسة القوة » . ثم ان الاجراءات القسرية ، كالحروب المكسية والتحريم والمقاطعة ، تتأتى بصورة عامة من هدف سياسي. انها تفترض ولا ريب وجود وضع اقتصادي يسمح بممارسة ضغط ناجح على الخصم ، لكن المبـادهة منوطة بالشواغل السياسية ، والمصالح المـادية تتوضـع في خدمة هذه الشواغل .

لذلك يستحيل فصل دور العامل الاقتصادي . ولكن يجب السعي لتحديد ما اذا كان هذا الدور راجحاً أو تابعاً. فهو حيناً، يحدّد أو يوجّه الفعل السياسي وهو يُستخدم حيناً آخر كسلاح لهذا الفعـل . ان الأمر ليس لوناً من الاقرار والانكار الدقيق « *distinguo* » ، بل هو مشاهدة أساسية للتفسير التـاريخي ، لأنها تطرح مسألة قيمة التفسير الاقتصادي . لكن من الصعب غالباً التوصل الى نتائج متينة بسبب عدم كفاية الوثائق . ان الملتمسات التي تتذرع بها مجموعات المصالح الاقتصادية لدى الحكومات لتحملها على سلوك سبيل المقررات السياسية، لا تترك في الغالب آثاراً مكتوبة . وهي ، حتى ولو أمكن اثباتها بكل تحقق ، يظل مداها الحقيقي دائمـاً موضع نقاش : فقد لا يكون المسعى دائماً السبب في القرار الحكومي . اما في الحالة التي تكون فيها المصالح الاقتصادية وسيلة لبلوغ

أهداف سياسية ، فان الآثار المكتوبة تصبح أكثر شيوعاً ، لأن الحكومة لا ترى سبباً لتمويه فعلها ولأن الفئات المعنية ترغب دائماً في الاحتفاظ بالبرهان على الخدمة التي قدمتها للدولة . مع ذلك ، فان المحفوظات في الغالب لا تساعد على استقراء السرائر . فالتفسير التاريخي اذن ، مرغم في كثير من الحالات ، على الالتزام بمشاهدة التوافق وتعيين النظريّات . وانه لمؤسف حقاً ان يجنح هذا التفسير في غالب الاحيان الى ابراز هذه النظريات كأشياء يقينية .

الفصل الرابع

القوى الاقتصادية

التفاهم

هل يستحق التفاهم بين المصالح الاقتصادية ، في دراسة العلاقات السياسية بين الدول ، اهتماماً متساوياً مع الخلافات ؟ صحيح أن تاريخ اوروبا الدبلوماسي في القرن التاسع عشر يدل على ان التقارب السياسي بين دولتين لم يُعقه سوء علاقاتها الاقتصادية . والتحالف الفرنسي الروسي عام ١٨٩٢ – ١٨٩٣ وحتى عام ١٩١٧ ، مثال على ذلك . مع ذلك ، فان هذا التقارب يكون مؤقتاً اذا استقرت الخلافات في دائرة المصالح المادية . لقد أرادت الحكومة الانجليزية ابان التفاهم الودي الاول بين فرنسا وبريطانيا العظمى بين أعوام ١٨٤١ – ١٨٤٦ ، ان تحصل على تخفيض للتعرفة الجمركية الفرنسية ، على منتوجاتها النسيجية ومواد انشاء الخطوط الحديدية ، رغبة منها في توسيع صادراتها من هذه المنتجات الصناعية ، لكنها لم تنجح. ولا شك في ان هذا الاخفاق لم يحتم انشقاق التفاهم القلبي الذي كان السبب المباشر فيه اختلاف في المصالح السياسية ، مشكلة « الزواجات الاسبانية » ، لكنه حال دون تأصل جذور التقارب بين الدولتين في الرأي العام الانجليزي. فليس من شك اذن في ان الاتفاق بين المصالح الاقتصادية شرط ملائم للتعاون السياسي .

ولكن ، هل كان هذا التفاهم ملائماً دائماً للحفاظ على السلام الدولي ؟

١ ـــ الاتحادات المكسية

ان تآلف المصالح الاقتصادية الوثيق بين دولتين او أكثر ، المتحقق في إطار اتحاد جمركي ، يتطلب ان يبذل الاقتصاد الوطني لكل دولة جهداً توفيقيــاً ، يندر أن تجتمع شروطه الضرورية .

يشمل الاتحاد المكسيّ في شكله الاجمالي وحدة المنطقة المكسية : ان تكون العلاقات التجارية حرة تماماً بين كل الدول التي تشترك في الاتحاد ، بينما يقام الخط الجمركي على الحدود التي تفصل هذه الدول عن تلك الــتي ظلت غريبة عن الاتحاد . والتعرفة الجمركية ، الموحدة ، تحدد بعد تفاوض بين الدول الاعضاء . ان هذا الطراز من التآلف هو الذي حُقق عام ١٨٣٤ من قبل الدول الالمــانية ابّان تشكيل الـ : زولفيرن [١] .

أما في الشكل الاقل تطوراً ، فان الاعضاء يستطيعون اقامة خط مكسي متقابل على حدودهم لحمـــاية مصالح منتجيهم في بعض القطاعات من منافسة منتجي الدول الاخرى الاعضاء في الاتحاد ، مع ابقـــاء « الجبهة الجمركية » المشتركة ضد الدول الاجنبية . ولقد اقيم على هذا الاساس « التحكيم » الاقتصادي في النمسا ـ هنغاريا بين شطري المملكة ، وجُدد منذ عشر سنوات الى اخرى طيلة نصف قرن ، بواسطة مفاوضات كانت في الغالب أليمة .

والتناسق الموطد على هذا النحو بين السياسة الاقتصادية للدول المشتركة والتكافل بين المصالح المادية الذي ينجم عنه ، ملائمان بديهياً لتعاون سياسي . والحقيقة ان الاتحاد الجمركي قلما انفصل عن هذا المضمون .

---

١ ـ اسم اطلق على الاتحاد الجمركي للدول الالمانية عام ١٨٣٤ الذي كان فاتحة تشكيل الوحدة الالمانية التي تتألف اليوم بعد ضياع اجزائها بسبب خسارتها في الحرب العالمية الثانية من المانيا الجنوبية (بافاريا) ، المانيا الشمالية الساحلية ، المانيا الوسطى (ساكس ، هيس الخ ..) والمانيا الرينانية (ويستفاليا ، باد ، بالاتينا الخ ...)

المترجم

عندما دخلت كل دول الاتحـاد الالماني على التوالي في الـ : زولفيرن ، بين اعوام ١٨٢٠ و ١٨٥٠ باستثناء النمسا ، بناء على مبادهة بروسيا ، كان القصد سياسياً واضحاً . وكان البيان الذي قدمه وزير التجارة البروسي موتز *Motz* ، المحرك الاول لهذا المشروع ، الى فريدريك غليوم الثالث منذ عام ١٨١٨ يشير بصراحة الى هذا القصد : ان التآلف بين المصالح المادية يفتح الطريق للتعاون السياسي ، وسوف يصبح الاتحاد الجمركي مقدمة للوحدة الالمانية . ومع ذلك ، فان المصالح الاقتصادية البروسية لعبت في الاتجاه نفسه الذي لعبت فيه المصالح السياسية وخصوصاً عندما بدأ تصنيع منطقة رينانيا [1] *Rhenanie* بين اعوام ١٨٣٠ – ١٨٣٥ ، لأن هذا التصنيع كان بحاجة الى منافذ ولا بد له بالطبع من التفكير في الدول الالمانية ، على حساب الصناعة الانجليزية التي كانت تهيمن على تلك السوق حتى ذلك الحين . وكانت المصالح الاقتصادية هي التي دفعت الدول الالمانية الى تقبل الدخول في الوحدة الجمركية رغم تنافرهـا السياسي . فدول المانيـا الوسطى الصغيرة كانت من الوجهـة الاقتصادية ، تحت رحمة بروسيا التي كانت قادرة على شل كل نشاطها . اما دول المانيـا الجنوبية فقد قاومت مدة أطول . لكنها استسلمت عـام ١٨٣٤ فقط ، عندما توجست خيفة ان تغلق في وجهها الطرق التجارية نحو بحر الشمال . بينما كانت « هانوفر » [1] ، قادرة على مد أجل هذه المقاومة حتى عام ١٨٥٠ ، لأنها كانت تملك منفذاً اقليمياً الى ذلك البحر . فالزولفيرن اذن ، كان سلاحاً في ايدي السياسة البروسية ، في حين كان الدافع الاقتصادي في معظم الدول الالمانية العامل الجازم . والواقع ان النتيجة المباشرة كانت تخفيف الخلافات السياسية بين الدول المستقلة . لكن هذه النتيجة

---

١ – منطقة صناعية هائلة تشمل حوض الرور (فحم ، حديد ، فولاذ ، صناعات نسيج) وهي مقاطعة بروسيا ، كانت مشتركة بالطبع في الزولفيرن طالما كان الاتحاد كله باتجاه من بروسيا نفسها . وهـانوفر هي الاخرى مقاطعة بروسية ، كانت من قبـل مملكة مستقلة ثم دولة مستقـلة ، اشتركت في الزولفيرن ، ثم أصبحت ككل الدول الالمانية الاخرى ، جزءاً من الوحدة الالمانية . المترجم

لم تكن مستمرة : لم تمنع « الزولفيرن » الانشقاق بين الدول الالمانية « الوسطى» وبروسيا عام ١٨٦٦ . لقد حققت بروسيا الوحدة السياسية آخر الامر بالقوة .

إن المصالح السياسية كذلك هي التي تفسر ، أكثر من المصالح الاقتصادية ، فشل عدد من مشاريع الوحدة الجمركية[1] بين فرنسا وبلجيكا عام ١٨٤٢ ــ ٤٣ وبين بلغاريا والصرب عام ١٩٠٤ وبين النمسا والمانيا عام ١٩٣٢ .

ان مشروع الوحدة المكسية بين فرنسا وبلجيكا الذي لحظته حكومة لويس فيليب عام ١٨٣٦ ثم عام ١٨٤٢ ، يظهر ان المصالح الاقتصادية قد تتفق حيناً مع المقاصد السياسية وكيف انهـــا قد تختلف معها حيناً آخر . كانت الصناعة البلجيكية قـد خسرت السوق الهولندية منذ زوال مملكة البلدان الواطئة عام ١٨٣٠ ، فراحت تبحث عن منـافذ استهلاكية لفحمها ومنتجاتهـا النسيجية ، فوجدتهـا على الاخص في فرنسا . وفكرت الحكومة الفرنسية ان تفيد من هذا الوضع لتقترح وحدة مكسية : رواج البضائع بين الدولتين بحرية وتعرفة مكسية موحدة حيال الدول الاجنبية ، لكن هذه العروض استُبعدت بادىء الامر . فهل حصل ذلك لاسباب اقتصادية ؟ كلا ، ولكن الاسباب سياسية : فكر ملك البلجيكيين ومستشاروه بأن الوحدة الجمركية ستضع بلجيكا « تحت رحمة » فرنسا وانها ستكون « تدرجـــاً نحو التوحيد » لكن الحكومة البلجيكية أعربت عـــام ١٨٤٠ ، ازاء الأزمة الاقتصادية ، عن استعدادهـا للدخول في مفاوضات حول موضوع توحيد التعرفات الجمركية على الاقل . وكانت المفاوضة صعبة لأن الجانب الآخر من الموضوع ــ الالغاء الجمركي بين بلجيكا وفرنسا ــ

---

١ ـ يجوز كذلك ايراد مشروع « التحالف الجمركي » الذي عرضه بيوس التاسع *Pie IX* على شارل ألبير عام ١٨٤٧ ، وقد فشل هذا المشروع بسبب سياسي وهو معارضة دوقية مودين . المؤلف

بيوس التـاسع هو تاسع بابا جلس على الكرسي الرسولي بين ١٨٤٦ ـ ١٨٧٨ وشارل ألبير هو ملك ساردينيا من عام ١٨٣٢ حتى عام١٨٤٩ حيث تنازل عن العرش لولده فيكتور عمانويل الثاني . ومودين هي دوقية ايطالية المترجم

هو الذي يمثل المصلحة الاعم بالنسبة للمنتجين الفرنسيين . مع ذلك فان غيزو[1] لم ينثن امام اعتراضات الاوساط العملية الفرنسية ، لانه لم يكن يهدف الى مزايا اقتصادية من وراء الاتفـــاق مع بلجيكا بل سياسية . وعلى هذا فقـد حققت المفاوضات بعض النجاحات . ولكن ، اذا كان المشروع قد اهمل آخر الامر في في كانون الثاني ١٨٤٣ ، فذلك لأنه اصطدم بعقبـات سياسية خطيرة : احاطت بريطانيا العظمى التي كانت حينذاك في أوج تعاونها مع بروسيا والنمسا ، ملك البلجيكيين علماً بأنها ستقاوم حتى بالحرب ، تحقيق الوحدة الجمركية ، لأنهـــا في رأيها ، ستكون مقدمة للوحدة السياسية .

ان مشروع الاتحاد الجمركي بين بلغاريا والصرب في السنوات المبكرة الاولى من القرن العشرين ، كان بوحي سياسي هو الآخر . فكرت الدولتان الصغيرتان في انقاذ سكان ماسيدونيا[2] الذين يتألفون من البلغاريين « في غالبيتهم » ومن الصربيين واليونانيين ، من السيطرة العثمانية ، فكانت لها مصالح مشتركة تحفزهما على الوقوف ضد الاتراك . لكنهما خصمان بنفس الوقت ، لأنه في حـــال نجاح مطالبتهما المشتركة ، فعلى أية أسس سيجري اقتسام ماسيدونيا ؟ والواقع ان عصابات «الكرميتاجيس» الصربية والبلغارية قد تعاونت خلال الحركات التمردية الماسيدونية التي كانت الشغل الشاغل للدبلوماسية الاوروبية عام ١٩٠٣ ، لكنها كانت تراقب بعضها بعضاً . عمدت الحكومتان في بلغراد وصوفيا الى اظهـــار تكافلهما رغبة منهما في تأمين تطبيق مخطط الاصلاحات التي فرضته الدول العظمى

---

١ ـ هو فرنسوا غيزو ، رجل دولة ومؤرخ فرنسي ، كان وزيراً على عهـد لويس فيليب ، كان حامي الافكار المحافظة ، ضعيفاً ازاء بريطانيا ، لم تكن أخطاؤه غريبـة عن ثورة عام ١٨٤٨. له مؤلفان رائعان : ثورة انجلترا وتاريخ الحضارة في اوروبا وفرنسا . ولد عام ١٧٨٧ وتوفي عام ١٨٧٤ . المترجم

٢ ـ مقدونيا باللغة العربية . وهي واقعة شمال اليونان ، سيطرت على اليونان ايام الاسكندر ثم اصبحت مقـاطعة رومانية « روما » عام ١٤٦ قبـل الميلاد . ويطلق هذا الاسم اليوم على المنطقة المقسمة بين اليونان ويوغوسلافيا وبلغاريا ، ولها ثغر على البحر اسمه سالونيك . المترجم

في ماسيدونيا – مخطط موررتيـغ – لانهما أدركتا أنهما لا تملكان الوسائل لحماية مصالحهما اذا بقيتا منعزلتين . لذلك فكرتا في اقامة هذا التضامن كما كانتا ترغبان بنفس الوقت في انتزاع وسيلة الضغط التي قد تهيئها النمسا – هنغاريا على الصعيد الاقتصادي . ففكرة تحقيق تعـاون اقتصادي بلغاري صربي اذن تتحدّد ضمن هذا السياق . ولما أقامت معاهدة ٢٩ نيسان ١٩٠٤ تحالفاً دفاعيـاً سرياً لمدة خمسة أعوام بين الدولتين ، كانت المادة الاولى منها تشير الى أنهما ستلغيان كل رسم جمركي على المنتجـات الواردة من الدولة الحليفة وانهما ستتبنيان سياسة جمركية موحدة لكي تحضرا لوحدة جمركية محتملة . ولقد ظل هذا القرار من حيث المبدأ ، أحرفاً صماء لان الحكومة الصربية لم تجرؤ على التعرض للاجراءات الثأرية النمساوية – الهنغارية التي تصدر اليها معظم صادراتها من الماشية. لكن الواضح ان الوحدة الجمركية لم تكن في رأي المحركين لهـا إلا تكملة للاتفـاق السياسي .

وفي مشروع الوحدة الجمركية النمساوية الالمانية عـام ١٩٣٢ ، لم تكن الظروف الاقتصادية إلا المناسبة لمبادهة ذات هدف سياسي . لم تلبث حكومة الجمهورية النمساوية المؤلفة عام ١٩١٩ ان اعربت عن رغبتها في الانضمام الى المانيا . لكن معاهدات فرساي وسان جرمان كانتا تحرمان ذلك عليهـا إلا في الحالة التي تمنح فيها عصبة الامم موافقتها على هذا الانضمام . فهل يمكن ان ان يدوم مفعول هذا المنع اذا كانت الظروف الاقتصادية في النمسا لا تحتمل ؟ لذلك منحت عصبـة الامم مساعدة مالية عـام ١٩٢٢ نشطت الاقتصاد النمساوي . لكن السكان النمساويين ، او على الافـل ، الاكثرية النيابية التي كانت مخـولة بالاعراب عن مصالحهـا او مشاعرها ، لم تكف عن المطالبة « بالانضمام » ، الذي قابلته الحكومة الفرنسية عام ١٩٢٨ بالرفض المطلق . غير ان الازمة الاقتصادية العالمية التي بلغت اوروبا الوسطى عام١٩٣١ بعد أنبدأت في الولايات المتحدة في تشرين الاول عام ١٩٢٩ ، احدثت في النمسا كما في المانيا ، هزات عنيفة كان أخطرها، عجز المصرف النساوي الكبير «الكريديتانستالت»

في ايار ١٩٣٢ . حينئذ فقط ، عرضت الحكومة الالمانية على الحكومة النمساوية اتحاداً جمركيـــاً ، فكانت الذريعة في هذه المفاوضة اقتصادية : اذ سوف تجد الزراعة والصناعة المعدنية النمساوية من جهة ، والصناعات الكيماوية والكهربائية من جهة اخرى ، سوقاً اكثر اتساعـاً ضمن إطار هذه الوحدة . مع ذلك ، فان الهدف من كلا الجانبين كان سياسياً . ففي عقلية الحكومتين ، يتحتم على الوحدة الجمركية ان تقيم تـكافلاً في المصالح المادية يدعم لدى الرأي العام في كلا البلدين ، الرغبة في تحقيق « الانضمام » السياسي . ويتحتم عليها ايضاً ان تقيم في حيـــاة اوروبا الوسطى الاقتصادية ، استقراراً مطابقـاً لمصالح المصارف البريطانية التي جندت في المانيا منذ عام ١٩٢٦ توظيفـات ضخمة . لذلك يصبح من المتوقع ان تقبل الحكومة البريطانية نتائج الوحدة الجمركية السياسية طالما كانت تشكل نجاحاً لها على الصعيد الاقتصادي ، وان ينتهي الامر بالحكومة الفرنسية الى الخضوع بعد ان تصبح وحدها في الميدان . فالوحدة الجمركية قـد وُجدت بصراحة ، كمرحـلة نحو الوحدة السياسية . ولقد أقلق هـــذا القصد السياسي الحكومـة والاوساط السياسية الفرنسية ، حتى ان ادوار هريو [1] أعلن : « اذا ظننونا قادرين على النسيان ان الزولفيرن قادت الى الوحدة الالمـانية ، فانهم ولا ريب يرون اننا حمير ! » . وعلى ذلك ، فـان التوقعات السياسية هي التي فرضت على مجلس الوزراء البريطاني آخر الامر ، خط سلوك يختلف عن ذاك الذي اعتزمـه بادىء الأمر . بات يخشى ان يسبب سقوط أرستيد بريان [2] ان هو قبل الوحدة الجمركية النمساوية الالمـــانية . لذلك ، فان الشواغـل السياسية قمعت المصالح الاقتصادية هنا أيضاً .

لكن مسألة الاتحاد الجمركي لم تعرض فقط في اطار العلاقـات الثنائية . لقد

---

١ - ادوار هريو رجل سياسة وكاتب فرنسي ١٨٧٢ - ١٩٤٧ ، كان رئيساً للوزراء اكثر من مرة وللمجلس النيابي للجمعية العمومية ١٩٣٦ - ١٩٤٠ . المترجم

٢ - ارستيد بريان رجل سياسة فرنسي ١٨٦٢ - ١٩٣٢ ، كان خطيباً مفوهـاً ورئيساً للوزراء الفرنسية احد عشر مرة . المترجم

طرحهـا ارستيد بريان عام ١٩٣٠ في الاطار الاوروبي الكامل . فبأية عقلية فعل ذلك ؟

ان مذكرة ١٧ ايار سنة ١٩٣٠ الفرنسية حول « تنظيم نظام لوحدة فيديرالية اوروبية » استرعت الانتباه في مستهلها، حول ضرورة تأمين « تلاحم بين القوى المادية والمعنوية » في اوروبا وعقد « رابطة تكافـــل » بين الدول الاوروبية ، اعضاء جمعية الامم ، بقصد حماية السلام . ان البرنامج سياسي واقتصادي معاً : فالتعاون السياسي سيتحقق باسلوب فيديرالي « مرن مرونة كافية » يحترم قطعاً سيادة الدول. اما التعاون الاقتصادي فسيكون هدفه الاول تسهيل تنقل البضائع والرساميل والاشخاص واقامة « سوق مشتركة » « كنهاية مثالية » للمشروع . ولكن يجب اقطاع العناية كل العناية للتنظيم السياسي باديء ذي بدء. اما التنظيم الاقتصادي ، فسيشرع فيه فيما بعد . فلماذا يجب منح الشواغـل السياسية هذه الاولوية ؟ اجابت المذكرة عن هذا السؤال بقولها : لأن الدول لن تقبل بتقديم تضحيات على الصعيد الاقتصادي في صالح الجماعة إلا بمقدار ما يوحي اليهم الوضع السياسي بالثقة . وإلا ، فان الدول الاضعف سوف تخشى ان تتعرض « لأخطار السيطرة السياسية التي قد تنجم عن السيطرة الصناعية للدول الاقوى تنظيماً » . لقد أعلنت اذن تبعيـــة الاقتصادية للسياسية . كان مشروع ارستيد بريان في هذا المضمار ينحرف بجلاء عن الخطة التي نادت بهـــا حركة « الجانب الاوروبي » *Pan européen* ، الفودنهوف ــ كاليرجي ، التي تضع النقط على « تدعيم الاقتصاد والصناعة الاوروبيين » بغية مواجهة منافسة الولايات المتحدة . بدت الشاغـلة الرئيسية محصورة في تدعيم البنية الاقليمية التي وضعتهـــا معاهدات ١٩١٩ – ١٩٢٠ . ولهذا السبب نجد الحكومة الالمانية ، حكومة المستشار برونينغ، رغم اعتدالها وتساهلها ، راغبة باندفاع في فشل المشروع على الصورة التي قدمته بهـا المذكرة الفرنسية . والواقـــع فضلاً عن ذلك ، ان لجنة الدراسات للوحدة الاوروبية التي قررت جمعية عصبة الامم تشكيلها ، عندما اجتمعت في كانون الثاني ١٩٣١ ، بحثت دون جدوى في القضايا الاقتصادية وحدها ، رغم المباديء الموضوعة في المذكرة الفرنسية .

٢ ـــ « السيطرات الاقتصادية المشتركة »

CONDOMINIUMS

تحقق كذلك أحياناً تشارك في المصالح الاقتصادية على الصعيد الاستعماري . ففي الحقبة التي تم فيها اقتسام العالم ، بدا أن الاستثمار الاقتصادي المؤتلف في الأصقاع المستعمرة ، أمر قد يكون في بعض الحالات ، علاجاً للخصومات التي يتقابل بها الامبرياليون فيما بينهم . وفي كل حالة ، كانت المبادهة تأتي من المانيا التي جاءت متخلفة الى النشاط الاستعماري ، فأرادت ان تكسب مكاناً في اسواق مستعمرات الدول الاخرى .

ان القطاع الوحيد الذي تحققت فيه الفكرة ، هو أفريقيا الوسطى . في ايار ١٨٨٤ ، اقترح بسمارك [١] ، لكي يحمي المصالح التجارية الالمانية في تلك المنطقة على حدّ قوله ، ان تقام « بتفاهم عام » مبادىء يمكن ان يمتد تطبيقها الى « كل اجزاء العالم التي ليست محتلة حتى الآن بشكل مشروع من قبل سلطة معترف بها » : ذلك هو حال حوض الكونغو النهري الذي أنشأت فيه الجمعية الدولية الافريقية مجموعة من الوكالات في خمسة اعوام ، دون ان تحصل حتى ذلك الحين على اعتراف بالمشروعية من قبل الدول المستَعمِرَة . وماذا ستكون تلك المبادىء ؟ منع « اقامة نظام حَصْريّ لصالح سلطة واحدة عند مصب نهر الكونغو » وضمان حرية التجارة في مناطق افريقيا الوسطى . انها سابقة ، تلك التي كان المستشار الالماني يحاول خلقها : فهو بالاضافة الى افريقيا الوسطى ، كان يفكر في « نظام المستقبل الاستعماري » .

---

١ ـ هو اوتو امير بسمارك ، بروسي المولد ، وزير ملك بروسيا غليوم الاول عام ١٨٦٢ . ذو عقلية متسلطة خالية من التردد السياسي ، من بناة الوحدة الالمانية . ولد عام ١٨١٥ وتوفي عام ١٨٩٨ .
المترجم

أيدت الفتوى العامة لمؤتمر برلين المنعقد في ٢٦ شباط ١٨٨٥ الاقتراح البسماركي . وجب ان ينطبق نظام « حرية التجارة » ليس على حوض الكونغو النهري فقط ، بل على الواجهات البحرية باتجاه الاطلسي والبحر الهندي . والبضائع في هذا « الحوض الاصطلاحي » ، أياً كان منشؤها ، تدخل حرة أو تدفع رسوماً متساوية . والبواخر التابعة لكل الدول تسلك بحرّية طرق المنافذ الآيلة الى المرافىء البحرية او الشبكة النهرية . وسيحصل الاوروبيون الذين سيأتون للاقامة في المنطقة ، على حقوق متساوية في امتلاك الاراضي وممارسة نشاطاتهم الحرفية . فالحالة التي أوجدتها الجمعية الدولية الافريقية ، وأعني ، التي اوجدها ملك البلجيكيين ، وكذلك السيادة على بعض أجزاء « الحوض الاصطلاحي » التي أقامتها بعض الدول الاوروبية منذ ذلك الحين ، (فرنسا في اراضيها من افريقيا الاستوائية والبرتغال في كابيندا والموزانبيق وانجلترا على شاطىء الصومال) ، لم تعد من حيث المبدأ ، قادرة على ضمان اي امتياز اقتصادي لمواطنيها رغم حقوقها السيادية . ظل هذا النظام ساري المفعول حتى عام ١٩١٤ رغم ان حكومة الكونغو المستقلة ، أصبحت عام ١٩٠٨ خاضعة للسيادة البلجيكية . وفي عام ١٩١٩ ، سمحت اعادة النظر في بنية النظام للدول المالكة للمستعمرات في « الحوض الاصطلاحي » ، باقامة رسوم جمركية . لكن هذه الرسوم كانت ملتزمة باحترام المساواة التي اشترطتها الفتوى العامة ، ما عدا ما يخص المانيا والمهزومين الآخرين في الحرب العالمية الاولى .

هل جنت المانيا خلال الحقبة التي أفادت منها من النظام الذي عملت على اقامته ، واعني بين ١٨٨٥ و١٩١٤ ، المكاسب الاقتصادية التي كانت تتوقعها ؟ كلا بالتأكيد . لأن الجهاز الاداري في الدولة المستقلة التي أصبحت فيما بعد الكونغو البلجيكي ، ظل يحتفظ بوسيلة اعطاء أفضلية عملية للمشاريع البلجيكية في دائرة استثمارات المناجم وفي مناقصات الاشغال العامة دون ان يخرق مواد الاتفاق العام .

كانت حصة بلجيكا في المستوردات التي اجريت الى الكونغو البلجيكي عام

١٩١٣ ، ٦٠٪ بينما كانت حصة بريطانيا العظمى لا تتجـــاوز الـ ١٠٪ وحصة المانيا الـ ٨٪ .

لقد جدّت السياسة الالمانية في إثر نتائج مماثلة في مناسبة أخرى، ولكن في ظروف مختلفة كل الاختلاف . كانت المغرب قد حصلت في نيسان عام ١٩٠٦ ، بموجب صك آلجزيراس[1] ، على نظام اساسي دولي، يعترف لفرنسا واسبانيا بموقع ممتاز من الوجهة السياسية (محيط الشرطة) ، ولكنه يرغم الحكومة المغربية على منح معاملة مماثلة في نظامها الجمركي ، لكل الدول الموقعة على الصك . فلـما لمست الحكومة الالمانية عام ١٩٠٨ انها لن تنجح في وقف تقدم النفوذ الفرنسي عن طريق اتباعها نهج « الكلام اللاذع » ، رأت ان تترك المجال لهذا النفوذ من الناحية السياسية على ان توافق فرنسا على اشراك المانيا في مكاسب مشاريعهـــا الاقتصادية .

اقام اتفاق ٩ شباط ١٩٠٩ ، الذي اعترف « بالمصالح السياسية الخاصـة » لفرنسا في المغرب ، مبدأ تشارك اقتصادي اتفقت الحكومتان على العمـل على اشراك مواطنيهما في الاعمال التي يمكن لهم الحصول عليها » . وكانت امتيازات المناجم والاشغال العامة هي مدار العملية . فهل كانت مشاركة متساوية الأنصبة؟ ليس تماماً . لأن احدى « الرسائل التكميلية » الملحقة بالاتفاق ، تشير الى ان المصالح الفرنسية في المغرب اكثر اهمية من المصالح الالمانية » وان القسمـة يجب ان تراعي هذا الوضع . مع ذلك ، فان الأولوية ، التي اعتُرف بهـــا للمصالح الفرنسية ما لبثت ان أثير بحثها عندما احتجت بريطانيا العظمى على هـــذا الاتفاق الفرنسي الالماني ، الذي يهدف الى جعل المغرب من الناحيـة الاقتصادية « صيداً محفوراً» ورغبت الدبلوماسية الفرنسية اخذ هذا الاحتجاج بعين الاعتبار . قالت الحكومة الالمانية : اذا كانت فرنسا ترغب في الاحتفاظ بوضع لبريطانيا

---

(١) آلجزيراس المدينة الاسبانية الواقعة على مضيق جبل طارق ، ذات المرفأ المسمى باسمها ، عقد فيها المؤتمر الدولي عام ١٩٠٦ للبحث في موضوع المغرب . المترجم

العظمى في مناقصات الاشغال العامة ، فانها حرة فيما تفعل . لكن المساهمه الانجليزية ستقتطع من الحصة الفرنسية وحدها . وقبلت الحكومة الفرنسية هذا الشرط في تشرين الاول عام ١٩٠٩ . فماذا حل بالأولوية المنظورة للمصالح الفرنسية ؟ كانت هذه اول موجب للمصاعب في تفسير الاتفاق ، يمهد لتخمين موجبات اخرى .

وعندما بحث موضوع النظر في أنصبة المصالح في الاستثمار المنجمي وفي انشاء الخطوط الحديدية ترسّخ الانشقاق ، لأن الحكومة الفرنسية كانت تزن النتائج السياسية المحتملة. فهل يقتضي محاولة نقل التجربة الى اقليم آخر لتحاشي الاعتراف الصريح بهذا الاخفاق ولصيانة امكانات تعاون فرنسي الماني جديد ؟ لقد استبعد مشروع الاستثمار الاقتصادي المتعاون ، للمتلكات الالمانية والفرنسية في افريقيا الاستوائية من قبل جمعية من المتمولين الفرنسيين والالمانيين ، يمتد نشاطها الى جزء كبير من الكونغو الفرنسي والكاميرون ، – وهي قضية « نكوكو سانغا » – ، في آذار ١٩١١ ، من قبل المجلس النيابي الفرنسي ، حيث قدّر بعضهم ان المجموعة الالمانية في جمعية المولين، ستكون السيدة بفضل تجهيزها الافضل ، بينما اشتبه البعض الآخر ، ولهم الحق ، في ان هذه القضية ستمهد لنجاح تدابير مالية مشبوهة . فاستنتجت الدبلوماسية الالمانية أن الفرنسيين لا يريدون العمل في أي مكان مع الالمان » .

ان المصالح الاقتصادية والمالية ليست بكل تأكيد ، السبب الاوحد في هذا الاخفاق المزدوج ـ المغربي والكونغولي ـ ، ولكن يكفي ان تصطدم هذه المصالح لكي تكابد العلاقات السياسية من تأثير الصدمة .

٣ — تقاسم النفوذ

سويت الخصومات التي ظهرت ابان حقبة « اقتسام العالم » بين مصالح الدول الكبرى الصناعية ، التي كانت تسعى لتأمين امتياز في التنافس المفتوح على اسواق

التصدير او أسواق ادخار المواد الاولية ، في عديد من المناسبات الهامة ، عن طريق التحكيم . كانت الدول المتنازعة ترى ان من الحكمة ان لا تدفع بالمنافسة الى الحد الذي يمكنه ان يؤدي الى نزاع مسلح . لذلك كانت تتفاوض لكي تحدد ودياً مناطق نفوذ كل منها في بعض « البلدان الجديدة » وكانت المملكة العثمانية واثيوبيا وايران والصين والمستعمرات البرتغالية في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، النقاط الرئيسية لتطبيق هذا الاقتسام ، الذي تستحق ملامحه واساليبه لفت الانتباه .

كانت المانيا قد ضمنت لنفسها في المملكة العثمانية تفوقاً اقتصادياً مرموقاً بموجب اتفاقات عقدت عام ١٨٩٩ و ١٩٠٢ و ١٩٠٣ ، – امتياز خط حديدي يصل اسميدت[١] على البوسفور ، ببغداد عن طريق انقره واضنه فالموصل ، وكذلك عدة فروع تتجه الى سوريا وارمينيا وحدود ايران وباتجاه الخليج الفارسي – شبكة يزيد مجموعها على ٤٠٠٠ كيلومتر . اما بريطانيا العظمى وفرنسا ، فانهما بعد ان حاولتا اعاقة انشاء هذا الخط الحديدي باغلاق اسواقهما المالية في وجه ترويج القروض المخصصة لهذه العملية ، لمستا ان سياستهما لم تفعل اكثر من اعاقة المشروع وليس فشله . لذلك فقد انتهتا بين اعوام ١٩١١ و ١٩١٤ الى التفاوض مع المانيا ، بقصد الوصول الى تخطيط حدود انتشاره ضمن المملكة العثمانية على الاقل . وعندئذ، ادلت ايطاليا كذلك بدلوها . وهكذا أقر صبيحة الحرب العالمية الاولى ، اقتسام امتيازات الخطوط الحديدية ومناطق النفوذ الاقتصادية التي كانت حصيلتها .

نظرت الاتفاقية الفرنسية الالمانية التي وقعت بالاحرف الاولى في ١٥ شباط ١٩١٤ ، ان المجموعة الفرنسية التي اقامت بين اعوام ١٨٩٥ و ١٩٠٥ الخطوط الحديدية من دمشق الى بيروت وحلب ، تستطيع بناء خط اختراق من طرابلس الى حمص في سوريا الوسطى ، ومده نحو الشرق حتى نهر الفرات في دير الزور .

---

(١) هي مدينة تركية على بحر مرمره ، معروفة باسم ازميت .   المترجم

لكن مناطق حلب واسكندرونة تبقى محفوظة لدائرة نشاط الشركة الالمانية . ومن جهة أخرى، تستطيع شركة فرنسية ان تنشىء خطاً حديدياً طوله ١٣٠٠ كم، في الجزء الشمالي من الاناضول ، من صامصون الى سيواس وخربوط يخدم عند حدود ارمينيا ، مناجم النحاس في أرغانا[1] .

اما الاتفاق الانكليزي الالماني المبرم في ١٥ حزيران ١٩١٤ ، فينص على ان الخط الحديدي الالماني الذي كان يُنتظر ان يربط بغداد بأقصى الخليج الفارسي ، لن يتجاوز البصرة ، وان النقل بعد هذه المدينة يجب ان يتم بالطريق النهرية : وستقوم شركة وملاحة بريطانية بتنظيم النقل في شط العرب . ومن جهة اخرى تخوّل الشركة الانكليزية التي كانت تستثمر منذ عشرين عاماً الخط الحديدي بين ازمير وآيدن في آسيا الصغرى ، بمد هذا الخط حتى بحيرة « بيشبير » ، على بعد ٤٠٠ كيلومتر الى الجنوب الشرقي من ازمير، أي، ان تنشىء خطاً لتوغل الاقتصاد الانجليزي في منطقة كبيرة من قطاع الاناضول . هذان هما القيدان اللذان حدا من مجال نشاط الشركة الالمانية . وأخيراً ، اقام الاتفاق – قبل خمسة عشر يوماً من بدء الحرب الاوروبية ، تعاوناً انجليزياً المانياً لاستثمار منابع البترول التي كان وجودها معروفاً في منطقة الموصل .

ولكن هل نظر في مجرد اقتسام النفوذ الاقتصادي ؟ الواقع ان الاهداف في هاتين المفاوضتين سياسية .

كان سلوك الحكومة الانجليزية في كل قضية خط حديد بغداد، متأثراً بشاغلة سياسية : ضمان أمن الهند . فاذا بلغ الخط الحديدي المنشأ من قبل الشركة الالمانية الخليج الفارسي ، متجاوزاً بغداد ، فان الحكومة العثمانية تصبح قادرة على نقل القطعات العسكرية بسرعة الى اقليم مجاور للقطاعات البريطانية . ولكي تضمن بريطانيا العظمى عزوف المانيا عن انشاء خط « بغداد – الخليج»

(١) كانت هذه الخطوط ممنوحة عام ١٩٠٠ من قبل الحكومة العثمانية الى مجموعة ممولة روسية لم تستعمل حقها بل تنازلت عنه عام ١٩١٣ للمجموعة الفرنسية . المؤلف

قدرت ان من الضرورري التضحية بمصالحها الاقتصادية ، لذلك تخلت عن وضعها التجاري المتفوق ، الذي كانت حاصلة عليه منذ أمد طويل في العراق .

اما الحكومة الفرنسية فقد قدرت ان المصلحة السياسية في قضية الخطوط الحديدية السورية تفوق كثيراً المصلحة الاقتصادية . حكمت بأن السعي الى « استرخاء » بين فرنسا والمانيا عمل مناسب، لذلك سحبت معارضتها لبناء خط بغداد الحديدي . لكنها ارادت كذلك ان تستوفي ثمن تنزّلها بحصولها على خلو شمال سوريا من أي مشروع الماني . وكان المتمولون الذين يشغلهم تحقيق الربح المادي فحسب ، يودون توجيه المفاوضات وجهة مختلفة. لذلك أخذت الحكومة القضية بيدها وقوّمتها كما ارتأت .

وكانت ايطاليا شديدة الاهتمام بالبحر الابيض المتوسط الشرقي منذ ان اعطتها حرب طرابلس الغرب، الفرصة للقيام بعمليات حربية بحرية في بحر ايجيه واحتلال مجموعة جزر الدوديكانيز « ارخبيل دوديكانيز[1] » . لذلك رغبت هي الاخرى ، في اطار هذا القصد السياسي ، ان تحصل على منطقة نفوذ في آسيا الصغرى . وكان امتياز الخطوط الحديدية الذي التمسته في الاقليم الساحلي حول مرافىء مرسين وأضنه ، يهدف الى فتح الطريق امام هذا النفوذ . يتأطر المشروع من الناحية الجغرافية ، ضمن المنطقة المحفوظة لشركة خط حديد بغداد حول خليج الاسكندرونة والمنطقة التي تدفع فيها الشركة الانجليزية خطها الحديدي من ازمير الى الجنوب الشرقي . ثم حط اتفاق انجليزي ايطالي في آذار ١٩١٤ ، الحدود التي لا يجب ان يتجاوزها الخط الحديدي الايطالي الى الداخل .

لقد شهدنا اذن صبيحة الحرب العالمية الاولى ، تحكيماً بين مبادهات المجموعات المالية المشجعة لمشاريع الخطوط الحديدية . فهل كان ذلك اقتسام

(١) هذا الارخبيل يضم ١٢ جزيرة ، احتلته ايطاليا عام ١٩١٢ ثم تنازلت عنه تركيا لايطاليا عام ١٩٢٣ بموجب معاهدة لوزان ، ثم اصبح يونانياً عام ١٩٤٦ ، وهو مع جزيرة رودوس ، يشكلان مجموعة جزر بحر ايجيه . المترجم

للمصالح الاقتصادية ؟ بلا ريب . لكن هذا الاقتسام للخطوط الحديدية ، كان في مفهوم الحكومات ، فاتحة لاقتسام سياسي . كانت كل حكومة معنية ، تعتبر منطقة النفوذ الاقتصادي المتكونة حول خطهـا الحديدي « وتد اقيم لاقتسام محتمل لتركيا الآسيوية » . ولقد قال جول كامبون « ان دوائر النفوذ الحالية » ستصبح « الانصبة المستقبلة » . وكان السفير النمساوي الهنغاري في القسطنطينية يرى ان انشاء خط حديد بغداد يجب ان يؤدي الى « لون من الحماية الألمانية » على المناطق التركية الحقيقية من المملكة العثمانية ، مقابـل التخلي عن الاقاليم « غير التركية » للدول الاوروبية الاخرى .

في اثيوبيا ، حيث حاولت ايطاليا عام ١٨٩١ اقامة حمايتها عليها ومنيت بعد خمس سنوات بهزيمة منكرة ، كان النفوذ الفرنسي يحقق نجاحات منذ ان حصلت « شركة امبراطورية للخطوط الحديديـة الاثيوبية » – وهي مؤسسة فرنسية – ، على امتيـاز الخط الحديدي الذي سيصل أديس أبابا بجيبوتي . وخططت الحكومتان البريطانية والأيطالية في خريف عام ١٩٠٣ الوسائل التي ستؤدي الى احباط هذا التفوق الفرنسي ، فأقامتا مشروع خط حديدي يصل الأريتريا الايطالية عبر الاراضي الاثيوبيـ بالسودان الانجليزي المصري . وكان ديلكاسيه[1] ، ابان عقده اتفاقات نيسان ١٩٠٤ مع بريطانيا العظمى ، راغباً في صيانة المصالح الانجليزية في اثيوبيا ، لذلك فقد عرض الدخول في المباحثات في ايار ١٩٠٤ . رغبت الحكومـة البريطانية ان تُشرك ايطاليا في هذه المباحثات فوافقت الحكومة الفرنسية على ذلك لأنها كانت تحتاج الى مجاملة ايطاليـا في القضية المغربية . فالشواغل السياسية اذن هي التي كانت في منشأ المفاوضة التي كان هدفها تخطيط مناطق نفوذ اقتصادية . وعندمـا انتهت هذه المفاوضة بالاتفاق الفرنسي – الانجليزي – الايطالي ، بتاريخ ١٣ كانون الاول ١٩٠٦ ،

---

(١) تيوفيل ديلكاسيه ، رجل سياسة فرنسي ، كان وزيراً للخارجية الفرنسية مرات عديدة وهو صانع « التفاهم القلبي » مع بريطانيا . (١٨٥٢ – ١٩٢٣) . المترجم

الذي رسم هذه المناطق ، تأكدت المقاصد السياسية به كذلك : لم يبحث في الابقاء على «وحدة» الارض الاثيوبية الا بشرط ورد في المادة الرابعة من الاتفاق ينص على انه في حالة ما تطرأ احداث تعكر الحالة الراهنة ، فان الدول الثلاث ستتحد لحماية « مصالحها » ، كل ضمن منطقة نفوذها . فالشواغل الاقتصادية هنا ايضاً ثانوية بالاجمال ، لانها مجرد تغطية للاهداف السياسية .

انه اقتسام لمناطق النفوذ الاقتصادية ايضاً ، ذلك الاتفاق الانجليزي الروسي الذي عقد في ٣١ آب ١٩٠٧ بخصوص ايران : المنطقة الروسية تشمل كل القسم الشمالي من البلاد حتى أصفهان . والمنطقة الانجليزية في الجنوب الشرقي ، منطقة سيثيستان . ومنطقة « محايدة » تشمل بالاضافة الى ايران الوسطى ، ساحل الخليج الفارسي . وتحتفظ روسيا في منطقتها وبريطانيا العظمى في منطقتها هي الاخرى ، بحق الحصول على امتيازات الخطوط الحديدية من الحكومة الايرانية وامتيازات الطرق والخطوط الهاتفية ، وعلى الاذن باقامة المصارف فيها . اما في المنطقة « المحايدة » فان لكل من الدولتين الحق في الحصول على الامتيازات دون ان تضع الدولة الاخرى عقبات في طريقها . واخيراً ، اذا عجزت الحكومة الايرانية عن دفع فوائد القروض التي عقدتها مع مؤسسات مصرفية روسية وانجليزية ، فان روسيا وبريطانيا العظمى ستقيمان « اشرافاً » على الواردات الجمركية التي ستخضع لصالح هذه القروض. ولكن ، على الدولتين ان تعقدا اتفاقاً مسبقاً حول هذا الموضوع لضمان احترام « مبادىء هذا الاتفاق الحاضر » . هذه هي للوهلة الاولى ، نية اقامة اتفاق بين المصالح الاقتصادية المتنافسة : ان التقسيم الجغرافي الذي تم من شأنه ان يجنب الصدامات بين هذه المصالح. مع ذلك ، فان الشواغل السياسية والستراتيجية هي المسيطرة على الخطة في الواقع في كلا الجانبين .

فالحكومة البريطانية ترى انها تحتاج للوصول الى تقارب مع روسيا لكي تصون التفاهم الفرنسي الانجليزي . لكنها تخشى ان ترى الروسيين الذين انتهزوا الحرب في افريقيا الجنوبية ليوسعوا مشاريعهم الاقتصادية والمالية في الاراضي

الايرانية ، يحصلون على تفوق واقعي على مجموع البلد ، ويعزون لأنفسهم حــق « الاشراف » على مرفأ الخليج الفارسي ثم يقيمون خطاً حديدياً يصل طهران بهذا المرفأ . وكان كورزون ، نائب الملك في الهند يرى ان روسيا تمهـد بهذه الوسائل الاقتصادية ، لتحقيق اهداف سياسية : و « قاعدة بحرية » روسية في هذا الموقع ، تشكل تهديداً خطيراً لأمن الهند . لهذا السبب نفسه ، يجب منـع الروسيين من ان تستقر اقدامهم في منطقة سيئيستان حيث سيكونون على اتصال بأفغانستان وبلوجستان. وعندما أثارت شروط الاتفاق في الرأي العام الانجليزي انتقادات حول ضعف موارد سيئيستان الاقتصادية ، اجــاب « غِري[1] » مذكراً بالمصلحة الستراتيجية . وكررت دوائر الخارجية الانجليزية القول بـأن رغبة الحكومة البريطانية كانت « ضمان مصالحها الحيوية بصيانة مركزهــا الستراتيجي على حدود الهند[2] » .

لقد اصطدمت الحكومة الروسية عندمـــا وافقت على المفاوضة والتقسيم لمناطق النفوذ ، بمقاومـة الاركان العامة التي لا ترغب في التخلي عن سيئيستان للنفوذ الانجليزي بسبب اهمية هذه المنطقة الستراتيجية ، والتي تريد « ممـارسة ضغط على الهند » . وبصعوبة كبرى توصل وزير الخارجية الروسية الى اقنـاع العسكريين الروسيين بأن روسيا اصبحت بحاجة الى صيانة المصالح البريطانيـة بعد هزيمتها في منشوريا .

فالمصالح الاقتصادية أو المالية بقيت في هذه المناسبة ، كما في مناسبات كثيرة اخرى ، في خدمة الفعل السياسي .

وكانت امتيازات الخطوط الحديدية والمناجم في الصين ، خـلال السنوات ١٨٩٦ - ١٨٩٩ ، وهي السنوات التي اصبح الانتشار الاوروبي خلالهـا يهدد

---

(١) هو اللورد تشارلس غري ، رجل الدولة البريطانية (١٧٦٤ - ١٨٤٥) . المترجم

(٢) مذكرة ٢٩ كانون الاول ١٩٠٨ « الوثائق البريطانية عن مناشيء الحرب » لندن ١٩٣١ ، الجزء السادس رقم ٥٤٩ . المؤلف

استقلال البلاد نفسه ، في صميم الشواغل في العلاقات الدولية : كانت المجموعات المـــالية التي تسعى للحصول على تلك الامتيازات ، تطلب دعم الدبلوماسية وتحصل عليه ، لأن منح امتيـــازات الخطوط الحديدية كان يخطّ منطقة نفوذ اقتصادي لصالح كل من الدول الاربع ، الاوروبية . فالمصالح المـالية هي التي تبرز في الموقع الاول . لكن السريرة السياسية تظهر بوضوح ، لان امتيـازات الخطوط الحديدية يصحبها دائماً تقريباً التخلي عن « ارض مؤجرة » ، وهو عقد ذو مرمى سياسي واضح الاهداف . لذلك فان بريطانيـــا العظمى التي كان نفوذها حتى ذلك الحين متفوقاً في الحياة الاقتصادية الصينية ، اخذت تقلق من هذه المقاصد[1] ، لم تستصوب الاعتراض عليهـــا بالقوة . لكنها اخذت تسعى لوضع حد لمطامع منافسيها ولابقـــاء منطقة يانغ - تسي « سالمة » وهي مركز الحياة التجاريـــة وقطب الرحى الرئيسية للمصالح الاقتصادية الانجليزية . لم تحصل بريطانيا من الحكومة الصينية في شباط ١٨٩٨ على تعهد بان لا تُقتطع أي ارض في المناطق المجاورة ليانغ - تسي وعلى امتيازات هامـة بانشاء خطوط حديدية حول نانكين وهانكيو بعد خمسة أو ستة اشهر من ذلك فحسب ، بـل فاوضت كذلك روسيا والمانيا على اقتسام مناطق نفوذ متقابلة .

الاتفاق الانجليزي الالماني المعقود في ٢ ايلول ١٨٩٨ بين مجموعتين مصرفيتين والمقام تحت اشراف الحكومتين المباشر ، يترك لالمانيـا حصراً انشاء خطوط حديدية في شانتونغ وفي منخفض وادي « هوانغ - هو » ، بينما تشمل دائرة « مصالح الخطوط الحديدية » البريطانية كل المناطق الواقعة على شاطىء يانغ -

---

(١) في الموضوع الالماني ، وقع الاتفاقان بآن واحد . وفي التوسع الروسي في منشوريا كانت « الارض المؤجرة » تتويجـاً لسياسة الخطوط الحديدية . لقد استحصلت فرنسا على « ارض مؤجرة » في منطقة لم تكن لهـا فيها بعد امتيازات بانشاء خطوط حديدية ، بل كانت ما تزال تأمل في الحصول عليهـا . اما بريطانيا العظمى فهي الوحيدة التي حصلت على « ارض مؤجرة » في منطقة ليس لهـا فيها اية سياسة « حديدية » ولن يكون لها فيها شيء من ذلك في المستقبل . المؤلف

تسي ، بينما اقام الاتفاق شينفتنغ حداً فاصلاً بين منطقتي النفوذ .

أما اتفاق ٢٨ نيسان ١٨٨٩ الانجليزي الروسي ، الذي يقر الحصر الانجليزي لمنطقة يانغ – تسي ، فانه يلحظ ان الخطوط الحديدية الرئيسية في منشوريا ، تستطيع ان تمتد الى مقاطعات « جيهول » و « شان – سي » ولكن دون ان تتخطى الجدار الكبير وبالتالي دون ان تصل الى بكين .

وهكذا تخطط تقسيم منـاطق النفوذ الاقتصادي : فرنسا في « يونّان » وكوانغ – سي – تونغ ، وبريطانيا العظمى في كل الصين الوسطى وروسيا في المناطق المنشورية الثلاث وفي جيهول وشان – سي وألمانيا في شانتونغ وفي جزء من تشي – لي . ولقد أثار هذا الاتفاق في ايلول عام ١٨٩٩ احتجاج الولايات المتحدة التي قاومته بمبدأ « البـاب المفتوح » وليس باسم حقوق التجارة الامريكية .

هل هذا تنافس على المصالح الاقتصادية فحسب ؟ لقد كتب وزير الخارجية الالمانية يقول : يبدو أن السياسة التي تتطور في الصين تقود الى «الانهيار البطيء ولكن المحقق » للامبراطورية الصينية » . فمناطق النفوذ الاقتصادي ستصبح حينئذ مهيأة لتكون مناطق نفوذ سياسي . ان اقتسام الصين هذا ليس معداً مع ذلك لبرهة قريبة . لكنه يبدو كافتراض محتمل . ويقـدّر « بولو »[1] في مذكرة موجهة الى دوائره[2] ، انه ليس من مصلحة المانيا ان تدفع «حالياً» الى اقتسام الصين لأن عليها قبل ذلك ان تحسن وضعها التجاري في هذا البلد ، وان تدعّم وسائلها في النشاط البحري : فهـي على العموم ، لن تستطيع في الوقت الحاضر ، الحصول على الحصة التي تصبح قادرة على نيلها فيما بعد . « وانـه لمن المهم بالنسبة الينـا في هذه الآونة الاستمرار في تأجيل التطور المقبل لاقتسام

---

(١) هو برنار أمير بولو مستشار الامبراطورية الألمانية بين ١٩٠٠ و ١٩٠٩ (١٨٤٩ – ١٩٢٩) . المترجم

(٢) « السياسة الخارجية الألمانية » ، ١٨٧١ - ١٩١٤ (باريس ١٩٣١) الجزء ١٦ رقم ٢٩٠٠ . المؤلف

الصين» . لكن هذه التأرجحات في الاقتسام قُدر لها الزوال منذ العام التالي امام واقع جديد : فتنة البوكسرز[1] وهي تظاهرة تقاوم التغلغل الاوروبي ، التي اظهرت للسلطات الاوروبية مدى العقبات الخطيرة التي ستصطدم بها اذا هي استمرت في عملها الذي شرعت به بين ١٨٩٨ و ١٨٩٩ . ولكن ، هل يجب مع ذلك ان نهمل المقاصد الضمنية السياسية التي رافقت هذا الفعل ؟

ان المفاوضة التي اجريت بين بريطانيا العظمى وألمانيا عام ١٨٩٨ ثم عام ١٩١٣ حول امبراطورية البرتغال الاستعمارية كانت تتجه كذلك نحو آفاق سياسية . لقد نظر الاتفاق الموقع في تشرين الاول عام ١٩١٣ بالأحرف الاولى ، في ان الدولتين ستمنحان البرتغال مساعدتها المالية « لاستثمار » مستعمراتها وان دفع فوائد هذه القروض ستُضمن بالواردات الجمركية وانه ، اذا لم يجر هذا الدفع ، فان ادارة الجمارك ستُخضع لاشراف الدائنين . وهو يبين المناطق التي ستمارس كل من الدولتين اشرافها فيها في هذه الحالة ، في المستعمرات البرتغالية الافريقية ، والتي سيكون لها بالتالي نفوذ سائد في حياتها الاقتصادية . ثم يبين ملحق سري بالاتفاق صراحة أن مناطق النفوذ الاقتصادي هذه ستكون معدة لتصبح مناطق نفوذ سياسي . فالعملية في مجملها اذن عبارة عن اقتسام للمستعمرات البرتغالية تخطط له بريطانيا العظمى والمانيا . ولقد ظل هذا الاتفاق حبراً على ورق بسبب الحرب الاوروبية .

٤ ــ الاتفاقات الاقتصادية الدولية

ان تخفيف القومية الاقتصادية وتجنب اصطدام المصالح العنيف بين المنتجين التابعين للبلدان المختلفة ، تلك هي الامنية التي طالما أثيرت في العالم الحاضر ، وعلى

---

(١) اسم اطلقه الانجليز على الثوار الصينيين الذين عرضوا السفارات الاوروبية في الصين عام ١٩٠٠ للخطر واجبروا الدول الكبرى على التدخل واحتلال تين ـ تسن وبكين .
المترجم

الاخص منذ عام ١٩١٩ ، على بساط البحوث الدولية دون أن تنجح المؤتمرات الاقتصادية في وضع برنامج ناجح لها . لقد تضررت مصالح المنتجين بين اعوام ١٩١٩ و ١٩٣٩ بسبب الظروف الجديدة للحياة الاقتصادية : حرّف نمو الحماية الجمركية والخدع النقدية نظام المبادلات الدولية وزادمن حدة المنافسة التجارية . كما احدث النقل السريع للاخبار واذاعة المعلومات المتزايدة الاتساع ، أضطرابات عنيفة في الانتاج الذي اخذ يجابه حيناً طلبات كبيرة من المنتجات ويتعرض حيناً آخر لبطء مفاجىء في الاستهلاك . ولقد فكرت جماعات المنتجين في عقد اتفاقات دولية تستهدف اعادة التوازن بين العرض والطلب وتصويب الصناعات وتحاشي الرّجات العنيفة واقرار مستوى الاسعار ، وذلك بغية صيانة نفسها من هذه الاخطار وتحديد الاضرار الناجمة عن المنافسة وتجنب فائض الانتاج . كان المشروع عسيراً بسبب تفاوت اسعار تكلفة الانتاج بين بلد وآخر . وكان من الممكن مناوأته ايضاً بالتشريعات الوطنية أو بتصريف التعرفات الجمركية . فلا يمكن اذن ان يقوم اتفاق بين المنتجين الا اذا وافقت عليه الدول أو تقبلته على الاقل . ولقد دعمت الدول في معظم الاحيان هذا المطلب ، اما لأن الحكومات وجدت في الاتفاقات كسباً لها أو لأنها استجابت لضغط المجموعات المعنية .

ظهرت هذه « التفاهمات » بشكل متهيب خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر في الملاّحات عام ١٨٦٧ وفي الصناعات المعدنية عام ١٨٧٠ وفي صناعة البوتاس عام ١٨٧٦ . لكنها لم تدم طويلاً . وفي أعوام ١٩٠٤ و ١٩١١ فشلت محاولات مماثلة في صناعة الفولاذ . ولقد تعددت المبادهات في الحقبة المتضمنة بين اعوام ١٩٢٤ و ١٩٣٧ (دلت اللائحة التي وضعت عام ١٩٣٢ باشراف عصبة الامم على ما يقرب من المائة تفاهم ثنائي أو متعدد الاطراف) . حصلت في عديد من القطاعات الهامة من النشاط الصناعي على نتائج حاسمة . شُرع في اول فعل هام من هذا النوع في القطاع الزراعي ، في مزارع الكاوتشوك . اقترحت جماعة المنتجين في ماليزيا تخفيض ٢٥٪ من الانتاج وذلك لوقف الهبوط العميق في

الاسعار ، (كان السعر قد انخفض ٢٠٪ عام ١٩٢١ عن المستوى الذي بلغه عام ١٩١٣) ... المجلس النيابي البريطاني بناء على رأي لجنة ترأسها « ستيفنسن » بقانون في تشرين الثاني ١٩٢٢ ، يحدد الحد الاعلى لصادرات الكاوتشوك المنتج في الاراضي التابعة لبريطانيا . كان ينتظر لخطة ستيفنسن ، في عقلية واضعيها ، ان تصبح قاعدة لتفاهم دولي بين المنتجين . لكن هذا التفاهم لم يتحقق بسبب رفض مزارعي الهندالنيرلندية . وبعد ستة اعوام من تجربة انتهت الى انتعاش ملموس ولكن ليس الى استقرار الاسعار ، وضعت الحكومة البريطانية حداً لتطبيق القانون . ولم يعقد اتفاق دولي الا في عام ١٩٣٤ فقط . وفي صناعة انتاج المعادن ، تم الوصول الى النتائج بسرعة اكثر : هيأ التفاهم الذي جرى بين المنتجين النمساويين والتشيكوسلوفاكيين ، والذي كان موضوعه الرئيسي تقاسم اسواق البلقان ، والاتفاق المقام بين المنتجين الفرنسيين والالمانيين عام ١٩٢٤ الذي كان غرضه الرئيسي تحديد الانتاج ، تشكيل جمعية دولية من المنتجين « كارتل » تأسست في ايلول عام ١٩٢٦ واعيد بناؤها عام ١٩٣٣ ثم ثبتت اركانها عام ١٩٣٨ حددت انصبة الصادرات . لكن هذه الجمعية « كارتل[1] » لم تشمل منتجين من الولايات المتحدة ولا بريطانيا العظمى ولا من الاتحاد السوفياتي ولم تكن مشرفة الا على ٢٦٪ من الانتاج العالمي . لكن اكثر هذه الجمعيات رسوخاً شكلت في مضمار المعادن غير الحديدية : في صناعة الالمنيوم التي جمعت كل المنتجين الاوروبيين والتي مدت نشاطها ليس الى اقتسام الاسواق فحسب بل الى تحديد الاسعار ، وفي صناعة النحاس التي كانت تشرف عام ١٩٣٥ على ٩٨٪ من الانتاج وفي صناعة

(١) *Cartel* ـ كارتل ، كلمة أصلها ايطالي تعني التحدي كما تعني المهادنة المؤقتة بين الخصوم وتعني كذلك الاطار الثابت أو التفاهم بين السياسيين ، واخيراً التفاهم بين المنتجين بتشكيل جمعية ترعى شؤونهم . أي انها أصبحت في العرف الاقتصادي أقرب الى مفهوم النقابة . ولما كان اجتماع المنتجين في النظام الرأسمالي يعني وضع اسس مشتركة لصالحهم بغية السيطرة على الاسواق وتثبيت الارباح وتوفيرها لهم ، فان مجرد كلمة « كارتل » في علم الاقتصاد اليوم بات يعني الاحتكارات الكبرى من بترولية وسواها.

المترجم

التصدير المؤسسة عام ١٩٢٨ والتي لم تنعم بنظام كامل الا في عام ١٩٣٧ فقط . اما في مضمار الصناعات الكيماوية فان جمعية منتجي البوتاس نظمت ابتـداء من كانون الاول ١٩٢٦ بين المانيين وفرنسيين وبولونيين ، كما نظمت جمعية منتجي الأصبغة عام ١٩٢٧ ، والآزوت عام ١٩٣٠ بنجاح مكنها بعد ثمانية اعوام من حشد كل المنتجين تقريباً . اما جمعية فحم الكوك التي ساهم فيهـــا المانيون وبريطانيون وبلجيكيون وبولونيون فقد تشكلت عـام ١٩٣٧ . وعرف النقـل البحري عدداً من الاتفاقات الهـــادفة الى تحديـــد اجور الشحن وتوزيـع عمليـــات النقل . واخيراً ، فان هذه النجاحات الهامة قد امكن الحصول عليها في مضمار الصناعات التحويلية ايضاً ، وخصوصاً من قبل صانعي المصابيح الكهربائية والاسمنت واللينوليوم[١] .

ويبدو ان هذه الجمعيات الدولية ، عندما كان يقدر لها ديمومة معينة ، كانت تقدم من الناحية الاقتصادية منافع أكثر مما تقدم من أضرار . لا ريب انها استغلت سلطتها أحيـــاناً فرفعت الأسعار ، حينما كانت تتوصل الى الاشراف على مجموع الانتاج تقريباً ، لكنهـا نجحت في الغالب في تجنب الازمات بتنظيم الانتـــاج وتوفيقه مع الاستهلاك . فهل كان فعلها ملائمـــاً للمحافظة على السلام في مضمار العلاقات السياسية ؟

كانت التخمينات بين خصوم النظام الرأسمالي متباينة . رأى لينين في تكوين « التفاهمـــات » الصناعية الدولية « تسويات سلمية » طارئة ، لا تستطيع تعديل جوهر الصراعات بين المصالح الرأسمالية . وقال : انه من « المحال » الظن بأن هذه الاتفاقـــات قد تصبح ضمانة للسلام . امـــا كوتسكي فقد قدر ان هذه « التفاهمات » تستطيع ان توفر « ضمانة ضد الحروب » بالقدر الذي تستطيع فيه معالجة الفوضى الاقتصادية . والواقع ان التجـــارب التي اجريت بين أعوام

---

(١) اللينوليوم : [illegible] للماء يصنع من قماش من الجوت مطلي بزيت الكتان ومذرات الفلين الناعمة ، يستعمل الآن في صناعة السجاد . المترجم

١٩١٩ و ١٩٣٩ لم تعط حججاً متينة في صالح هذه او تلك من النظريتين .

لقد أثار تأسيس اولى « الكارتلات » الدولية الكبرى — كارتلات استخراج المعادن والبوتاس على الأخص — آمالاً في الرأي العـــام خلال سنوات التفاؤل الاقتصادي والسياسي ، اي بين ١٩٢٥ و ١٩٢٩ . إن « اللوكارنو السياسي » [١] سوف يُتمَّم ويدعَّم « بلوكارنو اقتصادي » : ان قيام « الكارتلات » سيخفف الخصومات بين المنتجين الصناعيين ويجعـل زيادة الرسوم الجمركية عديمة الفائدة كما سيجعل مفهوم الحدود مرناً . وهذا التخفيف سيعضد الاسترخـــاء السياسي الدولي . ان التعاون المقام بين المجموعات الالمـــانية والفرنسية في نطاق معامل الفولاذ ومنتجات البوتاس قد سهل عقد المعاهدة التجـارية الفرنسية الالمانية في ١٧ آب ١٩٢٧. وهو يهدف الى اقامة شعور بالتعاون سيؤدي « عاجلا ام آجلا » الى تقارب سياسي [٢] .

لكن المراقبين الاكثر فطنة اخذوا يهدئون هذه الآمـال منذ ذلك الحين : « ان الكرتلة الدولية[٣] ممكنة التحقق دون عقبات كثيرة في بعض قطاعات الانتاج (المواد الاولية والمنتجات نصف المصنعة) حيث قطع تركز المشروعات على الصعيد الوطني شوطاً واسعاً في طريق التحقق . لكنهـا لا تتحقق أو قلّ ان تتحقق في قطاع الصناعات التحويلية حيث التنويـع كبير جداً . فهل تقدر

---

١ ـ لوكارنو موقع سويسري على بحيرة ماجور ، وقع فيه اتفـــاق المحافظة على السلام عام ١٩٢٥ بين فرنسا وبلجيكا وانجلترا والمانيـــا وايطاليا . والمقصود بالجملة الواردة في النص ان اتفاق لوكارنو السياسي سيتممه ويدعمه اتفاق آخر مماثل ولكن اقتصادي .
المترجم

٢ ـ تلك كانت النظرية التي طورها ريسبونديكس عام ١٩٢٩ . انظر الملاحق .
المؤلف

٣ ـ في النص « *Cartellisation* » عربناها اختصاراً للجملة : « اقامة جمعيات صناعية على الصعيد الدولي » الـــتي لا يمكن مع ذلك ان تؤدي القوة المطلوبة الكامنة في الكلمة الاجنبية .
المترجم

التفاهمات التي لا تستطيع ان تتشكل إلا في نطاق ضيق من النشاط نسبياً ، على حذف أسباب القلق الاقتصادي ؟ لن تستطيع حل القضايا المالية ولا الصعوبات المتعلقة بالنقل والترويج ، وهي جوهرية مع ذلك ، حتى ولو جاءت بحلّ جزئي لمشاكل الانتاج . وهي اخيراً ، تنوي تحقيق تحكيم بين « الانانيات الوطنية » على ابعد حد . فكيف يمكن اقامة روح دولية حقيقية على هذه القاعدة الضيّقة؟ كتب دانييل سيرّويس مدير العلاقات التجارية في وزارة التجارة الفرنسية عام ١٩٢٩ يقول : « ان مشكلة التنظيم الاوروبي تتجاوز نطاق التفاهمات المحدود وغير الثابت » .

وبعد عشر سنوات ، أصبح المراقبون يملكون عناصر تقدير أكثر صلابة لأن « الكرتلة الدولية » كانت خلال هذا الوقت قد سجلت تقدمات محسوسة . مع ذلك فان ريبة التعليقات لم تكن أقل من السابق . استمر بعضهم[1] في تأييد ثقتهم ، لأن التفاهمات الصناعية قادرة على تخفيف « الصدمات الاقتصادية » والمساعدة في حل مسألة توزيع المواد الاولية . لكنهم ما كانوا يدعمون نظريتهم بأي مثال يستعيرونه من الانجازات القريبة العهد . بينما أعرب الآخرون عن حذرهم . كانوا يلاحظون ان « التفاهمات » في حقل المواد الاولية ، أدت الى تفاقم الصعوبات التي تلاقيها البلدان « غير الراضية » لانها فرضت زيادات في الاسعار . بل ويؤكدون ـ ولكن بأقل توافق مع الحقيقة ـ ان هذه التفاهمات قمينة بابراز التباينات في صناعات الاسلحة ، على حساب بعض الدول : أفلا تستطيع جمعية صناعة الالمنيوم التي يهيمن عليها الالمانيون ، ان تعيق نشاط هذه الصناعة في الولايات المتحدة ؟

لم يحاول المناصرون ولا الخصوم في الواقع القيام بدراسة ناقدة لحالة معينة . ولكن ألا يكفي ان ننظر الى التطور في العلاقات الدولية بين اعوام ١٩٣٤ و١٩٣٩ لنلاحظ عدم كفاءة هذه الجمعيات في تعديل وجهتها ؟

---

١ ـ ر . بيكار ، في منهاج كلية الحقوق الدولية ، اورد ذكره في الملحق . المؤلف

هل من الممكن تقدير الدور المتقابل للمصالح الاقتصادية والمقاصد السياسية في مضمار التفاهمات الاقتصادية ، بلمحة عامة ؟

ان تآلف المصالح الاقتصادية الذي انجز في اطار الوحدة الجمركية ، حالة يتأكد فيها تفوق القصد السياسي بوضوح . ولا ريب ان هذا التآلف متعذر تحقيقه إلا في سياق اقتصادي معين : فهو يحظى بتسهيلات كبيرة عندما تلمس الدول التي توافق على المساهمة فيه ، انها تخدم مصالح معظم المنتجين او التجار في بلادها . لكن القصد السياسي هو صاحب الدور المسيطر في منشأ المشروع . ان مؤرخ القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ليلحظ في كل الحالات التي صادفها، ان الوحدة الجمركية قـُدّرت كوسيلة للتمهيد لتآلف المصالح الاقتصادية بل وحتى لتوحيد الممتلكات .

ان خطط السيطرة الاقتصادية المشتركة كانت متصلة اتصالاً وثيقاً بالشواغل السياسية التي كانت ، آخر المطاف ، المحرك الرئيسي للقضية . كانت مبادهة بسمارك في أفريقيا الوسطى عام ١٨٨٤ تهدف الى رسم خطوط « سياسة استعمارية جديدة » ، وفي المغرب ، عام ١٩٠٩ ، قبلت الحكومة الفرنسية ، في سبيل تحقيق مقصدها السياسي – توطيد حمايتها – بأن تعطي المانيا تعويضاً على شكل مشاركة في المصالح الاقتصادية .

ان تقسيمات مناطق النفوذ في الصين وفي آسيا الصغرى واثيوبيا ، التي جرى التفاوض عليها بين الدول الاوروبية ، كانت مستوحاة من شواغل النفوذ والسيطرة : انها دون شك اقامة تفاهم بين المصالح الاقتصادية المتنافسة بغية استبعاد سبب محتمل للنزاعات السياسية المسلحة ، لكنها كذلك التمهيد للسبيل المؤدي الى الاقتسام بين السيادات .

وبالمقابل ، فان تشكيل « التفاهمات » الصناعية الدولية محدد بديهياً بأثر المصالح الاقتصادية . ويبرز دعاتها دون شك ان جهدهم قد يخدم السلام . لكنه من العسير مع ذلك ، معرفة ما اذا كان هذا القصد السلمي هو الدافع الحقيقي

للمشروع أو انه أثير فقط لضمان إضفاء رونق عليه لدى الرأي العـام . ثم ان الشواغل الاقتصادية لا تستطيع المحافظة على دورها المسيطر زمنـاً طويلا حتى ولو كانت بالفعل ، الاسباب الوحيدة الكامنة في منشأ المشروع . لقـد أبرزت غرف التجارة الدولية في تقرير أعدته عام ١٩٢٧ أن حسن سير هذه التفاهمات الاقتصادية يتطلب وجود علاقـات سلمية بين الشعوب : والفعل الاقتصادي في هذا المضمار ، وهو أبعد ما يكون عن القدرة على توجيه الفعل السياسي ، يصبح مفتقراً الى دفع منه ليعمل .

الفصل الخامس

المسائل المادية

لم تتخذ المسائل المالية اهمية مطردة في العلاقات بين الدول وبين الشعوب الا ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر ، بمقدار ما اتسعت الحركات الدولية للرساميل . ولقد درست اسباب هذه الحركات في اغلب الاحيان : انها تقدّم الوفر الفردي وبالتالي الثروة المنقولة في عديد من الدول الكبرى بفضل نمو النشاطات الصناعية وزيادة المستوى المعيشي ، وولادة الشركة المساهمة ونهضتها، وتسهيل الاتصالات التجارية بفضل تطورات النقل البري والبحري ، والحالة العقلية الجديدة للمدخر حيال البلدان البعيدة بفضل قراءة الصحف ، وأخيراً ، تقدم التنظيم المصرفي الذي يصرف الرساميل ويوجه توظيفاتها . ان القاء نظرة شاملة على تطور هذه التوظيفات للرساميل منذ قرن ، وتفحص دور الدول في هذه العلاقات المادية واخيراً دراسة العواقب في العلاقات السياسية ، تلك هي خطوط حقل الملاحظة .

١ ـ اتساع توظيفات الرساميل

يبدو ان الشكل الأول لهذه العلاقات المادية كان حصول دولة على قرض من دولة اخرى . لكن ممارسة فتح الحسابات الممنوحة لدولة ما من قبل مصرف ذي،

نشاط دولي ، انتشر منذ القرن السادس عشر . وكانت هـــذه احدى المظاهر الاكثر اهمية لنشاط رجل اعمال اوغسبورغ العظيم « جاغوب فوغر »[1]. ولقد مارست المصارف الهولندية في القرن السابع عشر والانجليزية في القرن الثـامن عشر هذا النوع من النشاط الذي نلقاه ايضاً في العهد النابوليوني. ولما بدأت بريطانيا العظمى في توسيع سياسة توظيفات الرساميل في الخارج وتشميلها ، كانت القروض المفتوحة للدول بقصد مساعدتها على سد عجز في ميزانيتهـا او مواجهـة نفقات استثنائية ، تشكل جوهر هذه العمليات .

ولما كانت مرتبطة بالانتشار الاقتصادي والمصرفي اللذين توضحا في اوروبا ، فان اشكالا جديدة من هذه المظاهر الدولية للقروض قد ظهرت بين اعـــوام ١٨٥٠ و ١٨٧٠ : لقد أضيف الى القروض الممنوحة من دولة الى اخـرى او من مصرف الى حكومة اجنبية ، طرح أسهم قرض اجنبية على الجمهور ، يكتتب بها اصحاب الرساميل عن طريق المصارف . مع ذلك ، فان مبادهـة الدولة ، ظلت في معظم العمليات المالية الدولية في ذلك العهد ، قائمة في منشأ المعاملة كما كانت احدى الدول في معظم الحالات ، احد الشركاء في العملية .

لكن حركات الرساميل الدولية اتخذت سمة كبرى بعد ازمـة عام ١٨٧٣ الاقتصادية والمالية ، عندما انتشرت الموجة الصناعية والتجارية الكبرى ليس في اوروبا فحسب بل في الولايات المتحدة ايضاً بين اعوام ١٨٨٠ و ١٩١٤ ، في عالم كانت كل النقود فيه قابلة للتبادل بحرية وقابلة كلها للتحول الى ذهب . اصبحت التوظيفات تجري في اغلب الاحيان تبعاً لمبادهة المصارف ، من قبـــل افراد يكتتبون في اسهم مطروحة من قبل شركة تمارس نشاطها في بلد اجنـبي . ولقد امتدت هذه التوظيفات الى معظم انحاء العالم . وكان الدافع لهـــذه العمليات

---

(١) اسرة فوغر هذه ، اسرة يهودية ثرية جداً اشتغل افرادها في الاعمـال المصرفية وحصلوا عام ١٥٣٥ على حق اصدار النقـــد . استمر نشاط هذه الاسرة طيلة القرون الرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر ، وهي من مدينة اوغسبورغ الالمانيـــة التابعة لاقليم بافاريا . المترجم

اقتصادياً حيناً ومالياً بحتاً حيناً آخر . اما في الحالة الاولى ، فكان الهدف ايجاد وسائل انتاج أو نقل، كتجهيز عرق منجمي مثلا ، اوانشاء خط حديدي او تنظيم استثمار زراعي . وفي هذه الحالة ، يكون توظيف الرساميل بناء على متطلبات منظمي هذه المشاريع ومثيريها . اما في الحالة الثانية ، فان اصحاب الرساميل او المصارف ، الذين ما يزالون يأملون ، منذ فتور التوظيفات الكبرى في منشآت السكك الحديدية التي امتازت بها حقبة ما بين اعوام ١٨٥٠ و ١٨٧٠ ، في تحقيق ارباح اكثر من التي يجنونها في اعمال « وطنية» ، عن طريق توظيفات في الخارج ، هم الذين يؤسسون المشاريع المقيض لها تأمين استخدام هذه الرساميل استخداماً مجزياً . ان البحث عن فرص التوظيف هذه هو على سبيل المثال شاغلة الادارة العامة لمصرف الكريدي - ليونيه منذ اعوام ١٨٧٨ - ١٨٨٠ ، كما دلت على ذلك الاعمال الحديثة . ولقد أعلن احد مديري هذه المؤسسة : « اننا ننسحق تحت ثقل المال » . ان اشكال التوظيف هذه تحتل بجدارة المركز الاكثر اهمية في الحركات الدولية للرساميل بين اعوام ١٨٧٠ و ١٩١٤ .والعقود تبحث وُيبت فيها بين رجال اعمال على مسؤولياتهم الشخصية ولا يهدفون الا لتحقيق الارباح . لقد توجه نشاطهم بادىء ذي بدء نحو الشرق الاوسط ومصر والمملكة العثمانية ثم نحو امريكا اللاتينية . وكانت التوظيفات « المالية » في ذلك الحين هي المسيطرة.لكن التوظيفات «الصناعية» ما لبثت في السنوات الاخيرة من القرن التاسع عشر ، ان احتلت المكان المتفوق (استثمار المناجم ، انشاء الخطوط الحديدية) .

عشية الحرب العالمية الاولى ، كانت التوظيفات الانجليزية والفرنسية والالمانية خارج اوروبا تقدر بما لا يقل عن ١٢٥ مليار فرنك ذهب، بل ولعلها بلغت ١٦٠ ملياراً . وكانت هذه التوظيفات اكثر ضخامة في أمريكا اللاتينية. ففي البرازيل كانت الخطوط الحديدية كلها ، حتى عام ١٩٠٦ ، منشأة ومستثمرة من قبل شركات اوروبية قدمت الرساميل والفنيين . وفي الارجنتين كانت خمسة اسداس الشبكة الحديدية ممنوحة لشركات انجليزية بموجب امتيازات. وفي الاوروغواي

والباراغوي ، كانت الخطوط الرئيسية ملكاً لشركات انجليزية ايضاً . امـــا الشيلي – كما مر بنا – فكانت الدولة الوحيدة التي وفقت حكومتها الى الابقاء على كل الخطوط الحديدية تقريباً تحت اشرافها المباشر رغم استعانتها بالفنيين الاجانب في انشائها. ان استثمار موارد ما تحت الثرى في الدول الآندية[1] واقع بين ايدي شركات انجليزية والمانية وفرنسية وسويسرية . وفي فنيزويلا ، بدأ فرع من رويال دويتش في استثمار منابع البترول عام ١٩١٣ . وفي الصين ، كان ثلثا الخطوط الحديدية عام ١٩١١ ملكاً لشركات اوروبية . كذلك فان الرساميل الاوروبية والفنيين الاوروبيين هم الذين أوجدوا اولى الاستثمارات المنجمية الكـــبرى في معظم المؤسسات الصناعية الحديثة . اما في المملكة العثمانية ، فان كل الشركات التي تستثمر الخطوط الحديدية والتي تستثمر الطبقـــات المنجمية أو المؤسسات الصناعية القليلة ، اوروبية برساميلها وجهازها الاداري وبفنييهـــا . كانت الولايات المتحدة في تلك الحقبة لا تسهم في هذه الحركة الا في حـــدود نسب متواضعة جداً رغم ان تطور قدرتها الاقتصادية قد تم بسرعة منذ نهاية « اعادة البناء » . لم تكن حينذاك تصدر الرساميل الى اوروبا بل كانت تصدرهـــا الى كندا والمكسيك والى امريكا الوسطى ، كما كانت توظفها في الصين ، حيث لا تتجاوز حصتها في مجموع التوظيفات الاجنبية الـ ١٢٪ ، وفي امريكا الجنوبيـــة حيث لا تتجاوز هذه الحصة ايضاً الـ ١٠٪ . ان مجموع التوظيفات ادنى بكثـــير من التوظيفات الاوروبية في الولايات المتحدة .

لقد جرّت الحرب العالمية الاولى تغييراً عميقاً في هذه الحركات الدوليـــة للرساميل . فالدول الاوروبية المتحاربة التي جندت صناعتها ، ليواجــه الجانب الاكبر منها متطلبات الجيش ، اصبحت عاجزة عن الابقاء على صادراتهـــا ، في

---

(١) نسبة الى الآند ، وهي سلسلة الجبال الكبرى التي تشرف على الساحل الغربي لامريـــكا الجنوبية وطولهـــا ٧٥٠٠ كم . فالدول المعنية اذن هي كولومبيا والايكواتور وبيرو وبوليفيا وشيلي الخ ... المترجم

الوقت الذي باتت مضطرة الى زيادة استيراداتها من المواد الاولية والمواد الغذائية والتجهيزات الحربية . ولكي تستطيع سد جزء من هذا العجز في ميازينها التجارية مع الولايات المتحدة ودول امريكا الجنوبية ، وكذلك لكي تقدم ضمانة للقروض المفتوحة التي وافقت عليها المصارف الامريكية لضمان تمويل هذه المشتريات ، اضطرت بريطانيا العظمى وفرنسا الى تصفية جانب من املاكها في الخارج . اما المانيا ، فكانت محرومة من الاتصالات التجارية مع البلدان الاوروبية المتفوقة بسبب الحصار ، لكنها ظلت محافظة على علاقات اقتصادية مع جانب من الحياديين الاوروبيين . لذلك فانها استخدمت املاكها التي كانت في سويسرا والبلاد الواطئة وسكاندينافيا لتدفع قيمة مستورداتها. ومن جهة ثانية ، فان الولايات المتحدة بعد ان فتحت لبريطانيا العظمى وفرنسا حسابات مصرفية ضخمة اثناء الفترة التي كانت فيها حيادية ، عادت فأقرضت «شركاءها» ابتداء من تاريخ دخولها الحرب في نيسان ١٩١٧، ٩٩٨٢ مليوناً من الدولارات . وبينما كانت الديون الامريكية من الاجانب عام ١٩١٤ تزيد بـ ٣٦٨٤ مليوناً من الدولارات عن الديون الاجنبية من الامريكيين ، فان الاستدانة الاجنبية عام ١٩١٩ زادت عن الاستدانة الامريكية بـ ١٢٥٦٢ مليون دولار . واخيراً فان عواقب الحرب المباشرة قد مست بعمق مصير التوظيفات الدولية المنجزة قبل عام ١٩١٤ : ضاعت كل التوظيفات التي أجريت في روسيا ، كذلك ضاعت كلها تقريباً في النمسا هنغاريا وفي المملكة العثمانية . ولقد اصابت هذه الخسائر الرساميل الانجليزية لكنها اصابت على الاكثر الرساميل الفرنسية التي كان لها الجزء الأكبر في الدين الخارجي في روسيا وفي صندوق الدين العثماني . ففي ١٩١٩ ، انخفضت السندات الأجنبية المستحقة لفرنسا بـ ٥٠٪ من مجموع ما كانت تبلغه عام ١٩١٣، بينما بلغ هذا الانخفاض في بريطانيا العظمى ٣٥٪ .

عادت حركة الرساميل الدولية الى النشاط بين اعوام ١٩١٩ و ١٩٢٩ وفقاً لكيفيات مطابقة لمبادىء الحرية الاقتصادية وان شذ الاشراف على اعمال

للصيرفة عن هذه الحرية . لكن الواقع الكبير الجديد في هـذه الحركة كان أفول أوروبا .

لم تعد المانيا في وضع يساعدها على تصدير الرساميل ، وهي الخاضعة لكل الالتزامات المترتبة عن اعادة تكوين مخزوناتها من المواد الاولية وتجديد تجهيزاتها الصناعية ودفع التعويضات .

أما فرنسا فكانت ملزمة بمجابهة اعادة بناء أقاليمها المنكوبة ، لذلك فانها لم تعد الى التوظيفات الخارجية الا بين اعوام ١٩٢٦ و ١٩٣١ باستثنـــاء قرض اجنبي واحد طرح في اسواق باريس عام ١٩٢٣ . في حين كان على بريطانيا العظمى التي لم تصب الا بأضرار مباشرة قليلة في تجهيزها الصناعــي ، أن ترهن نفقات طائلة لاعادة بناء بحريتها التجارية التي لحقت بها اضرار كبرى من جراء حرب الغواصات . مع ذلك ، فان توظيفات الرساميل في الخارج ، سرعان ما عادت الى نشاطها حالما وضعت الحرب اوزارها، وذلك بفضل الجهد المبذول لاقامة التوازن النقدي بين الجنيه الاسترليني والدولار . ففي السنوات المتضمنة بين ١٩٢٥ و ١٩٣١، شكلت اصدارات الاوراق النقدية الاجنبية ٤٠٪ من مجموع الاصدارات . لكن ازمة عام ١٩٣١ المالية وتدهور قيمة الجنيه ، وضعا حــداً لهذه العودة الى النشاط ، التي لم تسمح لبريطانيا العظمى على اية حال باستعادة المركز الذي احتله قبل عام ١٩١٤ ، في سوق الرساميل الدولية من بعيــد أو قريب . أما اليابان فانها بعد أن حققت « ارباح حرب » عظيمة ، اجتــازت ابتداء من عام ١٩١٩ وبصورة خاصة بين ١٩٢٠ — ١٩٢١ ، ازمة اقتصادية بلغ من عمقها انها لم تعد تفكر في استمرار التوظيفات في الخارج .

ان الولايات المتحدة وحدها هي التي خرجت من الحرب أقــوى اقتصاداً ومالياً مما كانت عليه . كان الرأسماليون الامريكيون يملكون الموارد الضرورية للمساعدة على اعادة بناء اوروبا ، وكان من مصلحتهم الانخراط في ذلك لأن المنتجين الامريكيين سيصبحون أول من يمسه الضر اذا لم تستعد اوروبا قدرتهـا الشرائية . فكيف يستطيع الاوروبيون الذين كانوا عام ١٩١٤ قادرين على ان يدفعوا

بسهولة اثمان مشترياتهم من المواد الأولية والمواد الغذائية التي كانوا ينجزونها ، بفضل ارباح رساميلهم الموظفة في الولايات المتحدة ، أن يسددوا اثمان هذه المشتريات بعد ان فقدوا الجانب الاكبر من املاكهم ؟ دخلت المصارف الامريكية في سياسة منح قروض الى الخارج لحساب مشاريع صناعية او عمرانية او لحساب تعاونيات عامة . اتجهت هذه التوظيفات بادىء الامر في اوروبا نحو ايطاليا وخصوصاً نحو بريطانيا العظمى . لكن المانيا اصبحت بين اعوام ١٩٢٥ و ١٩٢٩ وليس بدون مبرر ، الغاية الرئيسية لها . اما خارج اوروبا ، فان التوظيفات الامريكية ، اتجهت نحو امريكا اللاتينية بالاضافة الى جزء قليل خصص للصين . ولقد تعدت هذه التوظيفات الامريكية في الخارج في غضون عشر سنوات (١٩١٩ - ١٩٢٩) رقم ٦٩٥٦ مليوناً الى ١٧٠٠٩ ملايين دولار ، منها ٤٩٢٨ مليوناً في اوروبا و ٥٣٥٩ مليوناً في امريكا اللاتينية .

لكن الدوامة الاقتصادية الكبرى التي بدأت في نيويورك في تشرين الاول عام ١٩٢٩ أنضبت كلياً هذا الفيض من التوظيفات بنفس الوقت الذي حملت فيه العديد من الدول على اقامة رقابة على اعمال الصيرفة . وخلال عشر سنوات ، استطالت هذه الفترة من التوقف حتى تجاوزت كثيراً الازمة نفسها : ذلك ان اصحاب الرساميل الامريكيين الذين أصيبوا بخسائر فادحة ، ظلوا متحفظين حتى عندما تحسن الوضع الاقتصادي . لم يظهر في سوق الولايات المتحدة المالي اي قرض مطروح من قبل دولة اجنبية ، وبات فتح الحسابات الخاصة امراً نادر الوقوع . أما في اوروبا ، فان اهم حركات الرساميل كانت تلك التي أجرتها فرنسا في بولونيا .ففي هذه الحقبة بالذات،كانت الوسائل المستعملة في التوظيفات الخاصة قد اصبحت اكثر تنوعاًومرونة اذ وضعت التقنية المالية تمييزاً بين مختلف اشكال التوظيفات القريبة او البعيدة الاجل[1] . فاما في الزمرة الاولى ، فقد

---

(١) انظر مؤلف س. ليويس المذكور في جدول المؤلفات . المؤلف

نظمت القروض الممنوحة للافراد لمدة عام على الاكثر والمعدة لتسديد دين تجاري، وكذلك الحسابات المفتوحة من قبل المصرف بنفس الشروط ثم الايداعات الجارية من قبل احد الافراد في حساب مصرفي فُتح له في الخارج . واما الزمرة الثانية فتظهر فيها التوظيفات « المستندية » أي مشتريات اسهم شركة تجارية او صناعية والتوظيفات المباشرة ، كشراء الاراضي والمزارع او الغابات ، واستثمار المناجم وتأسيس مشاريع تجارية ، صناعية او مصرفية ، في بلد اجنبي . فامـــا الاولى وهي التي تهدف الى تحقيق ارباح فحسب ، فانها تفسح المجال لدفع الفوائد الـتي يتفق على سعرها بموجب عقد ، وأما الثانية ، وهي التي تهدف الى تنظـــيم او « مراقبة » انتاج ما ، فانها تجرى باقتطاع جانب من ارباح المشروع .

فتحت الحرب العالمية الثانية عهداً جديداً ، استعادت فيــه المسائل المـالية المخضعة بشدة لسياسة الدول المالية بسبب نظام مراقبة اعمال الصيرفة المرعي الاجراء ، مكاناً متزايد الاهمية في العلاقات الدولية . والولايات المتحدة هي التي احتلت في هذا المضمار دوراً متفوقاً اكثر من اي وقت مضى . كان الحدث الرئيسي هو المبادهة التي اتخذتها حكومة واشنطن في كانون الثاني ١٩٤١ قبـل دخول الولايات المتحدة الحرب بعشرة اشهر . انها قانون « الاعارة والتأجـير » الذي وافق عليه الكونغرس بتاريخ ١١ آذار ١٩٤١ والذي يخول الرئيس وضع الأسلحة والذخائر والمواد الاولية والمواد الغذائية « وكل المنتجـات الاخرى » في حدود القروض التي يوافق عليها الكونغرس ، في متنـاول كل البـلدان التي يرى ان من الضرورة لأمن الولايات المتحدة ضمان الدفاع عنها . وهذه العمليات يمكن اجراؤها على صورة بيع او تحويل أو قرض او مبادلة او « بأي وسيلة اخرى » أما الشروط التي تحصل بموجبها الحكومات الاجنبية على هذه المساعدة فتحدد من قبل الرئيس ، وعليه فان الولايات المتحـدة قـد تطلب تسديداً أو تعويضاً أو تكتفي بأي « نفع آخر مباشر أو غـــير مباشر » . فالنصوص اذن غامضة غموضاً كافياً يسمح بمنح مساعدة دون توقع تسديدها طالما كان النضال ضد المانيا « كسباً » للولايات المتحدة . وعملاً بالنظام الذي اقامه هذا القانون ، بلغت

القروض المفتوحة لمساعدة البلدان الاجنبية ٧ مليارات دولار للأشهر الستة الاولى من تطبيق القانون . ولقد بلغت في غضون خمس سنوات ٤٨ مليار دولار . فاذا طرحنا منها الخدمات المقدمة من قبل الحلفاء للجيوش الامريكية ، فان هذه المساهمة المالية من جانب الولايات المتحدة في النضال المشترك تبلغ حوالي ٤٠ مليار دولار[١] .

وما ان انتهت الحرب وطرحت مسائل اعادة بنـاء الاقتصاد في اوروبا وخارج اوروبا بشكل ملح حتى كانت الحاجة الى الدولارات في صميم الشواغل لدى كل الذين يودون شراء مواد أولية او غذائية من الولايات المتحدة . ولقد بلغ « عجز » أوروبا في عام ١٩٤٦ – ١٩٤٧ ، ١٤٥٠٠ مليون دولار[٢] ، يمكن تغطية ربعه فقط بتصفية التوظيفات او بشحنات الذهب. فكانت الولايات المتحدة هي التي أتت بالحل سواء بفتح القروض او بالمنح .

تألف العون الامريكي في المرحلة الاولى من تقديم البضائع . ولقد انجزت هذه المساعدة بفضل أموال عامة وافق الكونغرس على مجموعها وقامت منظمات حكومية على توزيعها : امبورت – اكسبورت بانـك وروكونستروكشن فاينانس كوربوريشن[٣]. وكانت بريطانيا العظمى واليونان وتركيا في عداد أول المستفيدين .

أما المرحلة الثانية فكانت خطـة مارشال ، في الثالث من نيسان ١٩٤٨ ، التي وسعت هذه المساعدة ومدتها الى ست عشر دولة لمدة اربع سنوات. كانت

---

(١) انظر ستيتينيوس الوارد في الملحق *Steitinnius* . — المؤلف

(٢) وهو الرقم الذي اعطاه ر. مارجولان — المؤلف

(٣) مصرف الاستيراد والتصدير ، وهيئة اعادة البناء المالية. — المترجم

البضائع المقدمة من قبل الولايات المتحدة[1] ، تمنح في حدود ٧٠ او ٨٠٪ منها على شكل هبة تعيد الحكومات المستفيدة من المساعدة بيعها وتستخدم ناتج الثمن في اقرار نقدها وتعديل ميزانيتها وفي توسيع تجهيز الصناعة او وسائل النقل . وتشرف الادارة الامريكية على هذا الاستخدام . مقابل ذلك ، تتعهد الدول المستفيدة بتسهيل تقديم بعض المنتجات « النادرة » او الفلذات التي تمثل اهمية « ستراتيجية » للولايات المتحدة . ويتوقع البرنامج ان تبلغ المستوردات التي تتلقاها الولايات المتحدة خلال اربعة أعوام من الدول المستفيدة ٢٢٤٠٠ مليون دولار بينما تتحمل الولايات المتحدة آخر الامر عبء ١٩٣٠٠ مليون دولار .

وكانت المرحلة الثالثة ، ابتداء من ١٩٤٩ ، مساعدة الدول « المتخلفة » ، عندما بدأت عواقب التباين بين مستويات الشعوب المعيشية تستلفت الانتباه . أخذ تباين التطور الاقتصادي يميل الى التزايد بقدر ما كانت المجتمعات الاكثر تطوراً تملك تقنيات لا تني تتحسن: والواقع أن رأس المال في عهد الاقتصاد الحر قد طور الموارد حيثما كانت اكثر غزارة ، وبالتالي فانه قد ترك جانباً البلدان الاقل حظوة . وهذه التباينات تلمسها بوضوح اكثر ، المجتمعات ذات البنية القديمة ، منذ ان اصبح بث المعلومات عن طريق الاذاعة والسينما يجر « عدوى الاحتياجات » . وتواتر الاحتكاكات الدولية يعطي هذه الشعوب المتخلفة ، التي تشكل ثلثي سكان العالم ، « الاحساس ببؤسها » ويحملها على المطالبة «بحقها في الحياة »[2] بمجابهة الشعوب المنعمة ، ليس لتحسين شروط وجودها المادية فحسب بل وللافلات من حالة التبعية .

---

(١) لم يقتصر الامر على البضائع الامريكية . لقد حدث ان اشترت ادارة مشروع مارشال القمح واللحم من الارجنتين ، والبترول من فنيزويلا لتقدمها الى اوروبا . المؤلف

(٢) دراسة بياتييه ، في الموسوعة الفرنسية ، الجزء ١١ . المؤلف

ولكي يهدأ هذا الاحتجاج الذي يهدد بأن يصبح مصدراً لقلاقل خطيرة في العلاقات الدولية ، ولكي تحسن كذلك الشروط العامة لحياة العالم الاقتصادية ، ابرز علماء الاقتصاد ضرورة بذل جهد كبير لمساعدة هذه الشعوب على سد جانب من تخلفها في المضمار الزراعي وفي استثمار مرافق ما تحت الثرى ، ولخلق صناعات وتحقيق توافقات اجتماعية متجانسة الارتباط . ولا تحوي هذه المساعدة دعماً تقنياً فحسب بل ودعماً مادياً ايضاً : منح القروض اللازمة للحصول على مواد تجهيزية أو توظيفات خاصة يقوم بها اجانب في المشاريع المحلية . فإطار هذه الخطة اذن يخمن نقلاً ضخماً للرساميل في تنفيذ برنامج طويل الأجل. ولكن ، كيف نأمل في مساهمة الرساميل الخاصة بادىء الامر مع الأخذ بعين الاعتبار الاخطار الاكيدة وبطء المكاسب المحتملة ؟ اذن ، لا بد وان تكون الاموال العامة أو « نصف العامة » هي التي يتوجب عليها تقديم الرساميل المعدة لهذه التوظيفات . ان هذا نوع جديد من المشاكل ، يطرح في العلاقات الدولية المالية .

مع ذلك فان المنجزات ما تزال متواضعة جداً . لقد « كُبحت » هذه الحركات الدولية للرساميل ليس بالاسباب الاقتصادية فحسب ، بل بأسباب سياسية ايضاً .

اسباب اقتصادية ؟ ان حركات الرساميل الخاصة معرضة لتقلبات مفاجئة مرتبطة بتوافق الظروف سواء في الدولة المصدرة حيث لا تتوفر الرساميل الجاهزة الا في فترة الازدهار ، أو في الدولة المعنية ، لأن التوظيفات تتحول عن بلد لا يسمح الوضع الاقتصادي فيه بالحصول على المكاسب المتوقعة ، او يُتوقع ان يكون المدنيون فيه خاسرين . اما القروض من دولة لدولة ، فأقل تحسساً بهذه الظروف : فالدولة التي تلتمس قرضاً ، غالباً ما تكون في وضع اقتصادي صعب لا يمكنها التخلص منه دون معونة خارجية . والدولة المقرضة ، عندما تكون اوضاعها المالية مزدهرة ، تجد الوسائل المالية اللازمة بكثير من السهولة بالطبع ، لكنها توفق في جمع تلك الرساميل حتى في حالة عدم الازدهار ، اذا

قدرت ان القضية قد تقدم لها ضمانة مثيرة .

اسباب سياسية ؟ انها مرتبطة غالباً بموقف حكومة الدولة التي تلقت التوظيفات أو وزعتها . فهل تبذل هذه الحكومة ، اذا كانت قد عقدت قرضاً الجهد اللازم لتدفع فوائده ؟ هل تترك الحرية لحركة التوظيفات الخاصة ام تراها تفضل اقامة رقابة على اعمال الصيرفة التي تحد من حرية حركة الرساميل وتمنع الشركات الاجنبية المقيمة في بلدها من نقل الفوائد التي تحققها الى بلدها الام ؟ ان ان دور الدولة هنا ، وهو ذو اهمية دائماً في توجيه تيارات التوظيفات ، يصبح متفوقاً .

ان دور الدولة هذا هو ما يجب ان نلتزم بمعرفته . ماذا كان محل سياسة الاعمال » في الابحاث الدبلوماسية ؟ ان السؤال يزداد في الاهمية بمقدار ما نعلم ان تدخل الدول يفاقم عواقب المنافسة بين المصالح المالية ويقدر على جعلها خطيرة على السلام .

٢ ـ دور الدولة

ان طلبات المساعدات المالية الموجهة من قبل دولة لتجابه بها نفقاتها الاستثنائية (تجهيز وطني ، تسليح) أو حتى نفقاتها العادية ، تحتل مكاناً هاماً في العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية . لقد اتخذت هذه الطلبات ثلاث صور : القرض الممنوح من قبل مؤسسات مصرفية ، طرح اسهم قرض في سوق مالية اجنبية بواسطة المصارف ، وفتح حسابات ممنوحة من قبل دولة أخرى . ففي الحالة الاخيرة ، من البديهي ان تسوى المسألة عن طريق مفاوضة دبلوماسية . اما في الحالتين الاخريين ، فان الدولة التي يقدّم الملتمس الى رأسماليها ، أو مصارفها ، مدعوة دائماً تقريباً الى التدخل ايضاً . فكيف كانت أنماط هذا الاشراف في الدول الكبرى المقدمة للرساميل .

على الدولة بادىء ذي بدء أن تدرس ما اذا كان انجاز هذه التوظيفات الخارجية يبدو مفيداً للمصلحة الوطنية .

هل يتوجب ترك أصحاب الرساميل المعدة لقرض خارجـــي او المكتتبين باسهم هذا القرض ، يتعرضون لأخطار مالية قد يعجزون عن تقديرها بدقة أم ينسّب تحذيرهم ؟ هل يجب ترك المصارف التي تجتهد في اجتذاب هذه الرساميل لتضمن ربح العمولة ، لتقوم بدعاية ترتكز الى اسس مغلوطة ؟ هل من الملائم من الوجهة الاقتصادية والمالية ، أن تصدّر الرساميل الجاهزة في الوقت الذي تحتاج المشاريـع الخاصة والدولة نفسها الى الموارد ، وان تسهم هذه الرساميل في انماء وسائل الانتاج وبالتالي في زيادة الطاقة الاقتصادية أو الطاقة الحربية لمنافس أو خصم او ربما لعدو محتمل ؟

ولكن ألا يجب على الدولة من جهة أخرى أن تأخذ بعين الاعتبـار الابعاد الملائمة التي يمكن لهذه التوظيفات ان تقدمها بالنسبة للمصالح العامة للبـلد ، من اقتصادية ومالية أو سياسية ؟ انها تساعد في « البلدان الجديـــدة » على زيادة انتاج المواد الاولية أو المواد الغذائية التي يحتاجها الاقتصاد الاوروبي ، وتعطي الدولة المصدرة للرساميل وسائل تمويل مستورداتها من المواد الاولية دون أن تجر العجز الى ميزان حساباتها او تزيد فيه . وهي تشكل كذلك احتياطيـــاً لوسائل الدفع التي يمكن ان تنفع بصورة خاصة في حالة الحرب ، (لقد مرت فرنسا بهذه التجربة خلال حرب ١٨٧٠ — ١٨٧١) . ثم انها أخيراً تستطيع ان تفتح الطريق لنفوذ سياسي : فالتوظيفات في الاعمال الخاصة تزيـد في الحظوة الوطنية وقدتستخدم مناسبة لضغط دبلوماسي مقبل لحماية مصالح المقرضين[١]. ان ابرام قروض لصالح دولة اجنبية ، يعطي الدولة المقرضةوسيلة لوضع الشروط او اقتضاء ضمانات . وقد يفسح تسديد هذه القروض لمصاعب تساعد على إتاحة الفرصة لوضع « الحبل حول عنقها » اذا كانت الدولة المقترضة ضعيفة .

كانت الحكومات اذن قمينة بأن تقدر ان تدخلهافي مفاوضات قروض الدول

---

(١) سوف تبحث العواقب السياسية لحماية التوظيفات في الفقرة ٣ من هذا البحث .
المؤلف

على اسواقها ليس وحده الضرورة اللازمة فحسب (وكان تدخلا طبيعياً) ، بل وان تمارس رقابة على التوظيفات الجارية في الخارج من قبل مواطنيها ايضاً .

مع ذلك فان السؤال يطرح عما اذا كانت قرارات الدولة هذه موجهة فقط من الرغبة في ترجيح المصلحة القومية ، وما اذا كانت اتخذت من قبل السلطات العامة اختيارياً . فالدولة ما كانت لتستطيع التغاضي عن وضع السوق المالي عندما كانت تسمح بقرض اجنبي أم تسهله ولو بمجرد سكوتها عن تصدير الرساميل . لذلك فان المصالح الخاصة اذن قد وجدت الفرصة لتسمع صوتها . بل انها في الغالب لم تكن تنتظر ان يوجه اليها ملتمس لتبدي رأيها . ان هذا الرأي يُعزى غالباً الى مصالح البلد العامة ويمكنه في الواقع ان يأخذها بعين الاعتبار . لكن من المنطق أن يوجه على الاخص باغراء الربح المتوقع تحقيقه : فطرح القرض الاجنبي سيكون فرصة للمصارف لاقتطاع عمولاتها ، وتصدير الرساميل سيسمح بالحصول على اسعار فائدة اعلى من تلك التي تعطيها التوظيفات في الاطار الوطني . لذلك فان الحكومة تُخضع اذن لتأثير المصالح الخاصة او حتى لضغطها المباشر . فاذا جاء قرارها مطابقاً لرأي الماليين المعنيين ، جاز لنا الاستنتاج بان هذا الضغط كان ناجعاً وان الرأسمالية المالية قد وجهت فعل السلطات العامة . ولا ريب ان هذا الاستنتاج ليس مؤكداً لأن الحكومة قد تقدر ان الرأي الذي أعطاه المعنيون كان مطابقاً للمصلحة العامة . لكن هذه المطابقة تشكل على الأقل قرينة قوية .

كيف مارست حكومات البلدان المقرضة ، الاشراف في الواقع على التوظيفات ، وما هي النتائج التي حصلت عليها باستخدامها هذا السلاح المالي ؟ انها اسئلة ذات فائدة كبرى بالنسبة لتاريخ العلاقات الدولية . ان الدراسة الدقيقة صعبة غالباً لأن المحفوظات العامة نادراً ما تحتفظ بآثار مكتوبة عن العقود بين « المال » وبين الحكومة ، ولأن محفوظات المصارف تبقى في معظم الحالات مغلقة زمناً طويلا في وجه الباحثين ، ولأن مصادر المعلومات الاخرى ، كمقالات الصحف والشهادات ، ذات قيمة مريبة . لكن من الممكن

مع ذلك استخلاص جواب ، بفضل بعض الدراسات الهامة ، وعلى الاخص ، دراسات « هيربرت فيس » .

كانت بريطانيا العظمى حتى عام ١٩١٤ ، اكبر ممون بالرساميل . كانت السباقة الاولى الى ممارسة سياسة واسعة للتوظيفات الاجنبية . لقد بلغت هذه التوظيفات في مجموعها منذ عام ١٨٧٥ ، بحسب اكثر التقديرات جدية ، ١٢٠٠ مليون جنيه استرليني[١] . ولقد احتفظت بين اعوام ١٨٧٥ و ١٩١٤ بمركز متفوق في هذا القطاع من الفاعلية : كانت المبالغ الموظفة خارج الارض الانجليزية حوالي ٤ مليارات من الجنيهات عام ١٩١٤ . ان بريطانيا العظمى مدينة بهذا التفوق ، للموارد المدخرة بفضل سيادة صناعتها التي لم تُنازع الا منذ السنوات الاخيرة من القرن التاسع عشر ، وسيادة اسطولها التجاري الذي يسر نهضة تجارة المخزونات . كما انها مدينة به للاستقرار النقدي الذي بلغ من القوة ما جعل اوراق النقد الانكليزية تعتبر من قبل تجار العالم أجمع موازية للذهب ، وجعل رؤوس الاموال الاجنبية تنجذب الى ساحة لندن . وهي مدينة به اخيراً لمرونة ومتانة الاسلوب المصرفي الذي كان تنظيمه « لا مثيل له[٢] » ولوجود ما يقارب الخمسين مؤسسة متخصصة في ممارسة التوظيفات الخارجية . وكانت توظيفات الرساميل الانجليزية خلال هذه الحقبة مخصصة للمشاريع الخاصة (المناجم ، الصناعات ، المزارع ، وعلى الاخص الخطوط الحديدية) اكثر بكثير مما كانت معدة للقروض المطروحة من قبل الدول الاجنبية او بلدان السيادة «الدومينيون» . ولقد وُجه جزء ضئيل منها الى اوروبا (حوالي ٦٪) ، بينما كانت الولايات المتحدة وامريكا الجنوبية ومصر ، كعبة التوظيفات اضافة الى كندا وافريقيا الجنوبية والهند من بلدان الامبراطورية .

---

(١) هذا الرقم اعطاه جينكس (مؤلف مذكور في الملحق) . المؤلف

(٢) انظر شرح تروبتيل حول هذه النقطة : النظام المصرفي الانجليزي وساحة لندن . باريس ١٩٣٥ . المؤلف

ولقد تحاشت الحكومة خلال هذه الحقبة الظافرة كلها ، طبقاً لمبادىء الحرية الاقتصادية التي كانت دعامة كل الحياة الاقتصادية الانجليزية في ذلك العهد ، ان تتدخل مباشرة لدى المصارف لتمنع او لتزكي هذه او تلك من التوظيفات ، الا في حالة ما تكون المصالح السياسية الهامة معنية بالامر . لكنها ما كانت تمتنع عن اسداء النصائح غير الرسمية عن طريق « بنك انكلترا » او الاتصالات الشخصية التي يمكن للوزراء اجراؤها مع رجال الاعمال المتواجدين في المجلس النيابي . لكن هذه البضائع تبقى سرية . وكان اللورد « لانسدوون » يقول عنها عندما كان وزيراً للخارجية : « انها اتصالات سرية » ليس على السلطات العامة أن تبلغها لمجلس النواب . وكانت الحكومة تعالج الطلبات التي تتقدم بها اليها مجموعات المتمولين الراغبين في الحصول على دعم الدبلوماسية البريطانية لدى الدول الاجنبية ، بالعقلية نفسها . ولقد اعلن السير ادوارد غري في مجلس العموم[1] عن موقف الحكومة في هذا الصدد فقال : انها تفضل من حيث المبدأ الاعتماد على « الارادة الطيبة » للحكومات الاجنبية التي يجب ان تبقى حرة في منح عقود الامتيازات أو امساكها . لكنها في الواقع تستجيب غالباً للمتمسات المجموعات المعنية طالما كانت ترغب في اقناع تلك الحكومات «بأن من مصلحتها التوجه الى البيوتات الانكليزية » .

ان دراسة العلاقات بين التوظيفات الخارجية والاثر السياسي صعبة صعوبة فائقة لأن « النصائح » لم تترك قط تقريباً آثاراً مكتوبة ، ولأن الترحيب الذي احيطت طلبات جماعة المتمولين به لم يفسح المجال دائماً للمراسلة . مع ذلك فان تدخلات الدولة كانت متواترة وفعالة دون ريب . ففي مصر ، بين اعوام ١٨٧٦ و ١٨٨١ ، في اطار « المشاركة المالية » الفرنسية الانجليزية ، كانت كل المسائل المتعلقة برقابة الدين المصري ، في الدرجة الاولى من القضايا الحكومية . وفي افريقيا الجنوبية ، بين ١٨٩٠ و ١٨٩٩ ، دعمت الحكومة الجماعات المالية

---

(١) ١٠ تموز ١٩١٤ .

المؤلف

الانجليزية الذين كانوا في تنـازع مستمر مع حكومات جمهوريات البوير . وفي تركيا ، منحت الدبلوماسية البريطانية دعمها باستمرار للمجموعات المـالية الانجليزية التي كانت تلتمس الامتيازات المنجمية ، بينما « أوصت » المصـارف بحزم بأن لا تسهم في انشاء خط حديد بغداد ، لأن اصحاب المشاريع الالمانيين يريدون التوغل في هذا الخط الحديدي حتى الخليج الفارسي ، أي الى منطقـة تسيطر فيها المصالح السياسية الانجليزية .وفي صيف ١٨٩٨ في الصين، لم تتردد في تأييد طلبات امتيازات الخطوط الحديدية التي تقدمت بها شركات انـكليزية ، باللجوء الى تظاهرة بحرية ، حتى ان تفوق المصالـح الاقتصادية والسياسية البريطانية في الصين الوسطى كان من الامور المسلم بها. وعندما حاولت الحكومة اليابانية ايجاد قرض خارجي كبير عام ١٩٠١ ، لم تستطع النفـاذ الى السوق المالية الانجليزية. لكنها لم تلبث ان حصلت عليه دون عناء فور عقدها التحالف الانجليزي الياباني عام ١٩٠٢ . وفي ايران ، بعد عقد اتفاقيـة ٣١ آب ١٩٠٧ ، اخذت الحكومة البريطانية تراقب نشاط المصارف الانـكليزية لكي لا تتعارض مبادهاتها مع سياسة التساهل التي اختطتها حيال المصالح الروسية . وعندما كاد بنك سيليجمان مثلا ان يمنح الحكومة الفارسية قرضاً كان سيخصص لشراء خط حديدي يستثمره الروسيون ، تلقى « نصيحة » بالامتناع عن ذلك ، فلم يحاول التملص من هذا الرأي .

أما فرنسا التي كانت الثروات فيها أقل وفرة مما هي عليه في بريطانيـا العظمى ،فانها استغرقت وقتاً اطول لتصبح سوقاً دولية هامة للرساميل. لاشك في أن مؤسسات الاقراض على عهد الملكية الثانية وفي بدايات عهد الجمهورية الثالثة كانت تعنى بنشاط كبير بانشاء الخطوط الحديدية الاوروبية ، في اسبانيـا وايطاليا والنمسا هنغاريا وسويسرا وروسيا[١] .

ولكن ارتقاءات التوظيفات الخارجية لم تصبح سريعـة الا ابتداء من عام

---

(١) انظر مؤلف ر . كاميرون الوارد ذكره في ملحق التآليف . المؤلف

١٨٩٥ ، بفضل الكمية الضخمة من المدخرات الصغيرة . مع ذلك ، فان حجم هذه التوظيفات السنوي بين اعوام ١٩١٠ و ١٩١٣ ما كان يبلغ ثلث التوظيفات الانجليزية . وكانت هذه الرساميل تتجه في اوروبا الى روسيا وتركيا واسبانيا والبرتغال والنمسا هنغاريا وبلاد البلقان وحتى ايطاليا . أمـــا خارج اوروبا ، فكانت هذه الرساميل تمضي الى امريكا اللاتينية بشكل أوسع ممـا كانت تذهب فيه الى المستعمرات الفرنسية . وخلافاً للتثميرات الانجليزية ، كانت القروض المطروحة من قبل الحكومات الاجنبية تمثل نقطة الجاذبيـــة الاقوى . وفي السنوات الاولى من القرن العشرين اتخذت التوظيفات في الممتلكات الصناعيـة سعة أكبر من السابق (كالصناعة المعدنية الروسية والمناجم الاسبانية والافريقية الجنوبية والطرق الحديدية الصينية) .

فماذا كان أثر الدولة في هذا المضمار خلال هذه الحقبة ؟

تملك الحكومة وسائل تأثير أرقى من تلك التي تملكها الحكومة البريطانية . أجيز تعيين حصص القروض الاجنبية في السوق المالية « بورصة » الباريسية عام ١٨٢٣ بموجب أمر ملكي . وضعت رسالة وزير المالية بتاريخ ١٢ تشرين الثاني ١٨٢٥ حول تجارة السندات والقيم الاجنبية مبادىء استكملت فيما بعد بنصوص تشريعية أو تنظيمية . وكان قبول الأسهم الاجنبية في تداول « بورصة » باريس خاضعاً لاجـــازة تمنحهـا الحكومة . وهذه القاعدة معتبرة قانونـاً فيما يخص بالتحويلات الجارية في السوق « الرسمية » ، السوق التي تسيطر عليها شركة رجال الصيرفة لكنها تطبق كذلك في سوق التجـــار الغرباء ، رغم ان هذا التدخل يفسح المجال لبعض الاعتراضات. ويبدو ان تطبيق هذه القاعدة كان على جانب من التراخي بادىء الأمر. لكنه أصبح أكثر دقة على عهد المكسية الثانية. ثم ضبط بدقة بين أعوام ١٨٧١ و ١٩١٤ بنصوص عديدة : رسالة وزير المالية بتاريخ ١٢ آب ١٨٧٣ التي تؤكد حقه في تقدير الدوافع المالية او السياسية التي قد تعارض في تثمير القيم الاجنبية في السوق الفرنسية. ثم مرسوم ٦ شباط ١٨٨٠ الذي تنص المادة الخامسة منه على « ان وزير المـالية يستطيع دائماً منع تداول

قيمة أجنبية في فرنسا ، ثم قوانين عام ١٩٠٧ و١٩١٢ . ولذلك أصبحت الرقابة متزايدة الدقة وخصوصاً بين أعوام ١٩٠٩و١٩١٣ حتى كان وزراء المالية يصرون على وجوب الاحتفاظ بالرساميل الجاهزة للاحتياجات الوطنية . فهل هو الرأي العام الذي كان يدفع الحكومة الى ذلك ؟ كلا ، لأنه رأي عام منقسم على نفسه. الاشتراكيون يناصبون العداء التوظيفات في الخارج بوجه عام لأنهم يرون أن تصدير الرساميل يعقب في فرنسا ارتفاعاً في سعر الفائدة الذي يزيد متأخرات القروض الداخلية ويفاقم بالتالي اعبـــاء الميزانية . وأصحاب صناعات النسيج يخشون ان تقيم « البلدان الجديدة » بفضل هذه الرساميل ، مؤسسات تغنيها بعد فترة من الزمن عن الحاجة الى المستوردات . لكن غرف التجارة وبعض المنتجين الصناعيين، وخصوصاً منتجي الصناعة المعدنية الذين يتوقعون طلبات على الآلات ومواد انشاء السكك الحديدية أو التسلح ، فانهم يؤيدون عموماً هذه التوظيفات شريطة ان يحصل وزير المالية من ملتمس القرض ، فور قبول السندات الاجنبية في التداول ، على وعد يؤكد ان نتـاج القرض او فتح الحسابات سوف يستعمل لدفع طلبيات تعدها الصناعة الفرنسية .

فالمصادر الهامة التي تمتلكها حينذاك السوق المالية الباريسية تسمح للحكومة بممارسة أثر سياسي على الدول الاجنبية بمناسبة هذه المعاملات .

ان القروض الروسية هي الحالة الاكثر إبانـة . ان روسيا أضخم مقترض في السوق المالية الدولية بين الدول الاوروبية . انها تبحث عن الرساميل لمشاريعها الصناعية (تطور التصنيع في حوض الدونيتز[1] ابتداء من عام ١٨٨٠) . وهي بصورة خاصة بحاجة الى سد العجز المزمن في ميزانيتها ، لأن وارداتها من الرسوم أبعد ما تكون عن مجـــابهة نفقات التجهيز الوطني وصيانة القوات المسلحة . فقروض الدولة اذن هي الـتي تحتل بجدارة المركز المتفوق في هذا الالتماس من

(١) نهر اوكرانيا ، يصب في الدون ، والحوض الذي يخترقه ، غني جداً بالفحم الحجري .
المترجم

الاسواق المالية الاجنبية ، وفرنسا هي التي يوجّه اليها هذا الالتماس على الاخص. في عام ١٩١٤ ، كان ٨٠٪ من الدين العام الروسي المكتتب به من قبل الاجانب ، موجوداً في ايد فرنسية كما كان منشأ ٣٥٪ من التوظيفات الاجنبية في الصناعة الروسية فرنسياً . وكانت قروض الدولة الروسية المطروحة بين كانون الاول ١٨٨٨ وكانون الاول ١٩١٣ على السوق الفرنسية قد هيئت بنتيجة مفاوضات دبلوماسية . ولقد سلكت الحكومة الفرنسية هذا المسلك لأنها كانت ترى فيه وسيلة لتسهيل مفاوضة التحالف الذي كانت تفكر فيه . فلما نجحت هذه المفاوضة ، قدرت الحكومة الفرنسية ، وهي محقة في هذا التقدير ، ان المساعدة المالية ظرف نافع لحيوية التحالف. ثم ان هذه القروض كانت في كثير من الحالات بين اعوام ١٩٠٠ و١٩٠١ و١٩٠٤ و١٩١٣ ، مخصصة بصراحة لسدّ احتياجات الجيش اولتغطية نفقات انشاء خطوط حديدية استراتيجية، اتُّفق على انشائها في بروتوكولات اركان الحرب المعقودة تنفيذاً للاتفاق العسكري الفرنسي الروسي. ولم تقتصر الحكومة الفرنسية على فتح المنفذ الى السوق للسندات الروسية فقط بل أعطت بهذه المناسبة تعليمات الى السفارة الروسية في باريس لتوجه نشاط هذه السفارة في توزيع اعتمادات الدعاية المخصصة لتأمين نجاح القروض. كانت الصحافة الفرنسية الكبرى ، التي تنشطها الاعانات التي كانت تتلقاها من مندوب السفارة المالي آرثر رافالوفيتش ، مجمعة تقريباً على اطراء القروض الروسية[1] . مع ذلك فقد وجه وزير المالية في ثلاث مناسبات عام ١٨٩٧ و١٩٠١ وفي كانون الثاني ١٩٠٥ ، تحذيرات الى وزير الخارجية : ان الحجم الذي بلغته القروض الروسية بات مفرطاً ولن تستطيع روسيا مع الزمن ، ان تجابه هذا العبء . فالموقف اذن كان متناقضاً . مع ذلك ، فان الحكومة كانت تتركه متمادياً ، لأنها ولا شك

---

(١) باستثناء الصحف الاشتراكية وبعض الجرائد الراديكالية . لكن هذه الصحف معادية للقروض الروسية لانها لا تريد ان يقدم الوفر الفرنسي مصادر لحكومة اوتوقراطية . تلك كانت الفكرة التي أصر عليها في مطلع عام ١٩٠٦ كل من جوريس وكليمانصو ، وآناتول فرانس . المؤلف

تقدر ان ذلك في صالح سياستها الخارجية . انها ترى ان الضمانة التي تعطيها المحالفة العسكرية الروسية أو التي يُعتقد انها تعطيها ، تعوض بالاجمال الاخطار التي يتعرض لها الوفر الفردي في هذه المناسبة تعويضاً وافياً .

كانت الصلة الظاهرة خلال كل تاريخ التحالف ، بين الضرورات المالية الروسية والشواغل السياسية الفرنسية ، جلية بصورة خاصة بين كانون الثاني ونيسان ١٩٠٦ عندما طلبت الحكومة الفرنسية لقاء القرض الضخم الذي التمسته روسيا منها - ١٢٠٠ مليون ذهب - ان تقدم الدبلوماسية الروسية لها دعماً فعالاً في مؤتمر آلجزيراس[1] .

كانت هذه الوشائج بين الفعل المالي والفعل السياسي لفرنسا واضحة في كثير من المناسبات الاخرى .

في عام ١٩٠٢ ، عندما كان ديلكاسّيه يعمل في تقارب مع ايطاليا ويتفاوض معها على اتفاق سرّي يحدّ من مرامي الحلف الثلاثي ، عرض على الحكومة الايطالية بنفس الوقت ان يفتح امامها السوق المالية الفرنسية .

وفي عام ١٩٠٣ ، عندما حصلت الحكومة الالمانية على امتياز انشاء « خط حديد بغداد » وحاولت ان تطرح في السوق المالية الباريسية سندات قرض معد لتغطية نفقات هذا الانشاء ، رحبت بعض الجماعات المالية الفرنسية بهذه البادرة أحسن ترحيب وتوقعت اقامة تعاون بين الرساميل الفرنسية والرساميل الالمانية ، فشاركها وزير المالية ، « روفييه » ، هذا الرأي . لكن ديلكاسّيه اعترض على ذلك لأن انشاء هذا الخط الحديدي من طبيعته ان يلحق الضرر بالمصالح السياسية الروسية ، فأيده مجلس الوزراء في رأيه .

بنفس الوقت ، كان وزير الخارجية الفرنسية بالمقابل « يصرّ » لدى مجموعة

---

(١) انظر بيير رينوفان : « مال وسياسة ، القرض الروسي في نيسان ١٩٠٦ في فرنسا » في (الدراسات السويسرية للتاريخ العام) ١٩٦١ ، الصفحات ٥٠٧ - ٥١٦ .
المؤلف

مصرفية مشكلة حول مصرف باريس والبلدان الواطئة ، على ان يتلقى سلطان المغرب الذي كانت سلطته مهددة بعصيان في منطقة تازّا ، قرضاً فورياً بمبلغ ٧ ١/٢ ملايين فرنك ذهب[1] . وبعد عام ، عمل على ان تُمنح الحكومة الشريفية قرضاً أضخم كثيراً (٦٢ مليوناً) مع ضمانة على الجمارك البحرية .

وفي عام ١٩٠٧ ، بعد عامين من المعاهدة التي كرّست الهزيمة الروسية في منشوريا ، ارادت السياسة الفرنسية ان تدعّم هذا السلام في الشرق الاقصى بشكل يسمح لروسيا ان تزيد من اهتمامها بالسياسة الاوروبية ، فنصحت حكومة القيصر بأن تسعى الى « استرخاء » في علاقاتها مع اليابان ، وبذلت في طوكيو مسعىً دبلوماسياً لنفس الغرض. ولقد رافق هذا الجهد عرض مالي : اذا وافقت اليابان على عقدَ اتفاق مع روسيا أو تسوية على الاقل *Modus vivendi* ، فانها تستطيع الحصول على الدخول الى التداول في سوق باريس ، لطرح قرض بفائدة ٥٪ يساعدها على تسديد الديون التي حصلت عليها من بريطانيا بسعر اعلى كثيراً خلال الحرب الروسية اليابانية .

وفي عام ١٩٠٦ ، عندما ارادت النمسا هنغاريا « قهر » حكومة بلغراد بحرب جمركية تكابد منها الحياة الاقتصادية وبالتالي الموارد الاميرية الصربية بقسوة ، بعد ان أقلقها تقدم الحركة القومية الصربية والميول التي اكدها نيقولا باشيتش ، فُتحت السوق المالية الفرنسية لقرض صربي . ولقد ساعدت هذه المساعدة المالية في المقاومة التي قابلت بها حكومة بلغراد حكومة فيينا .

وفي عام ١٩١١ ، فكر بعض الدبلوماسيين الفرنسيين في تفكيك الحلف النمساوي الالماني نفسه ، فخطط سفير فرنسا في فيينا ، غروزييه ، تعميماً للعمل . كانت السمة الجوهرية في هذا التصميم ، عرض قروض هائلة – مليار فرنك ذهب – أي مبلغ مماثل لذلك الذي قدمته السوق الفرنسية المالية لروسيا

---

(١) وثائق دبلوماسية فرنسية ١٨٧١ – ١٩١٤ ، المجموعة الثانية ، الجزء الثالث ارقام ١ و٧٥ و٦٠ . المؤلف

عام ١٩٠٦ لتساعدها على التغلب على الازمة التي اوجدتها هزيمتها في منشوريا وحركات عام ١٩٠٥ الثورية. وكانت هذه القروض ستتيح للحكومة النمساوية الهنغارية امكانية تحقيق برنامج أشغال عامة كبرى وتجهيز صناعي. اما التقاص فسيكون سياسياً. ستتعهد النمسا هنغاريا بعدم الاشتراك في سياسة المانيا العدوانية الموجهة ضد فرنسا، وستعد بان تمارس «تدخلاً هادفاً الى احلال السلام» في حال قيام تهديد بنزاع مسلح بين فرنسا والمانيا، بل انها ستعمل اذا قامت حرب فرنسية المانية، على ان تحتفظ «بحياد مؤقت» يسمح لروسيا بالوقت اللازم لانهاء استعداداتها العسكرية. والحقيقة ان النقطة الاكيدة الوحيدة في هذا المشروع ايقظ مخاوف الحكومة الروسية، كانت رغبة النمسا - هنغاريا في الحصول على القرض. ولكن لم يلبث ان ظهر ان حكومة فيينا لا ترى مطلقاً تقديم «ضمانات سياسية» مقابل القرض، لذلك فان رئيس الوزراء، ريمون بوانكاريه رفض دراسة خطة يبدو له ان «الخيال» يلعب فيها دوراً متفوقاً.

واخيراً، في عام ١٩١٣ - ١٩١٤، كان قبول القروض البلقانية في تداول سوق باريس المالية في صميم الفعل الدبلوماسي الذي قادته الحكومة الفرنسية في اليونان، حيث كانت تسعى لتثبيت اقدام الوزراء فينيزيلوس ضد ميول الملك قسطنطين الموالية لألمانيا، وفي بلغاريا حيث ارادت ان تستبق عرضاً المانياً، على أمل ان تحرف سياسة الملك فرديناند، وفي تركيا، حيث طالبت من الحكومة العثمانية بالمقابل ان تتعهد بقبول القرار الذي تتخذه الدول الكبرى لتسوية مصير جزر بحر ايجيه.

ان احدى المناسبات النادرة في سلوك سياسة الحكومة الفرنسية في ذلك العهد التي لم تسند فيها المفاوضة على اتفاق سياسي او على «تقارب» الى طرح قرض في السوق المالية الفرنسية، هي التفاهم القلبي الفرنسي الانجليزي[1]. لم

---

(١) انظر ب . رينوفان . «مال وسياسة : بصدد التفاهم القلبي الفرنسي الانجليزي» في تكريم للوسيان فيفر، باريس ١٩٥٤. المؤلف

تتدخل الشواغل المالية في المفاوضات المتقدمة على اتفاقات ٨ نيسان ١٩٠٤ إلا على شكل خاص: الاعتراضات التي تقدم بها حملة سندات الدين المصري الفرنسيون الذين أقلقتهم حرية التصرف التي ستكتسبها بريطانيا العظمى في هذا المضمار. لكن الحكومة الفرنسية تجاوزت عن هذه الاعتراضات: لقد اخضعت بجلاء هذه المصالح المادية لمصالح سياستها العامة.

تمثل العلاقات الفرنسية الالمانية بين اعوام ١٨٧١ و١٩١٤ شكلاً آخر من أشكال اللجوء الى «السلاح المالي». لقد ظلت السوق المالية الفرنسية مغلقة بعناد في وجه أي قرض ألماني بل حتى أية أسهم او قيم ألمانية، مع ان الرساميل الفرنسية لم تكن عازفة عن المكاسب التي يُتوقع ان يقدمها لها تطور الصناعة الالمانية ابتداء من عام ١٨٩٣ تقريباً: قدّر الملحق المالي لدى السفارة الفرنسية عام ١٨٩٦ - ١٨٩٧، ان التوظيفات الخاصة الفرنسية التي أُجريت في المانيا تبلغ «٥٠٠ مليون فرنك ذهب» على ادنى حد، في الوقت الذي كانت تثميرات الرساميل حرة ونقل الاموال لا يخضع لأية رقابة. لكن ادخال سندات أو قيم الى السوق المالية الفرنسية ظل باطلاً. ان هذا القرار متفرع عن خلافات سياسية: لن تتصور الحكومة الفرنسية في اية لحظة ان تمنح قرض دولة الماني حق التداول ما بقيت معاهدة فرانكفورت. حتى في الحقب التي كانت العلاقات بين البلدين تتطور باتجاه «استرخاء» سياسي (اعوام ١٨٧٩ - ١٨٨٤، ١٨٩٥ - ١٨٩٨، ١٩٠٧، ١٩٠٩ - ١٩١٠) لم تكن هذه القاعدة موضع بحث. وإبطال القيم الصناعية الالمانية مرتكز الى العلل ذاتها[1]: لا يجب ان تخدم الموارد المالية الفرنسية وسائل زيادة انتاج خصم محتمل. وفي ١٩٠٣ - كما مرّ بنا - كان وزير المالية مستعداً لاستثناء سندات شركة خط حديد بغداد الالمانية التي حصلت على مساهمة الرساميل الفرنسية، من هذه القاعدة. لكن وزير الخارجية أفشل

(١) لا يبدو ان التطبيق كان جامعاً شاملاً. لكن الاستثناءات كانت نادرة جداً.
المؤلف

محاولة زميله . ولم يعارض هذا السلوك من قبل جانب من الرأي العـام إلا مره واحدة ، عام ١٩٠٧ . قالت صحف مالية متعددة : « أليس ممكناً ان تقبل في التداول في بورصة باريس القيم الصناعية الالمـانية وليس قروض الدولة » ؟ لكن هذه النداءات ظلت عديمة الجدوى : فالدول لا تريد الرجوع عن السلاح المـالي .

في عام ١٩١٩ ، وبعد ان اختلف الموقف اختلافاً كبيراً اذ فقدت السوق المالية الفرنسية الجانب الاكبر من دورها العالمي ، أصبحت العلاقة بين المـال والسياسة اقل توثقاً . لا ريب ان الدول التابعة للاسلوب الدبلوماسي الفرنسي على لون ما من الثبات – كبولونيا ورومانيا ويوغوسلافيا – هي نفسها الـتي كانت التوظيفات الفرنسية فيهـا ضخمة ، لكن القصد في معظمه متعلـق بالتوظيفات الخاصة : لان من الطبيعي ان تتجه الرساميل الفرنسية تفضيلاً الى الدول « الصديقة » .فقروض الدولة ليست على شيء من السعة إلا في حـالتي بولونيا عام ١٩٢٧ و١٩٣١ ورومانيا . لذلك فان الدبلوماسية الفرنسية لم تعد تملك رهن اشارتها سلاحاً حالياً يمكن ان تبلغ فاعليته المدى الذي كانت عليه من قبل .

في المانيا قبل عام ١٩١٤ ، كان الصناعيون مترددين حيـال التوظيفات في الخارج التي تختلس الموارد التي يستعينون بها لتأمين توسيع انتاجهم : ان واجب المصارف، على زعمهم، ان تؤمن أولاً احتياجات السوق الوطنية. لكن الحكومة الامبراطورية كانت مشوقة الى هذه التوظيفات التي يمكنهـا ان تخدم النفوذ الاقتصادي والسياسي للرايخ . لذلك فان الرقابة الممارسة على طرح القيم الاجنبية كانت أكثر رصانة مما هي عليه في فرنسا. لم يقرر القانون اقامة « مكتب قبول » يمنح او يرفض السماح بالشروع في الاصدار ، إلا ابتداء من عـام ١٨٩٦ فقط . وهـذا المكتب مشكل من اصحاب مصارف ومن محترفي السوق المالية ورجال الاعمال . وهو يقيم في حضرة مفوض عن الدولة يعطيه رأي الحكومة . وهذا الرأي هو الجـازم في الواقع . فالاسلوب اذن ، وان كان ابسط من الاسلوب

الفرنسي ، يؤدي الى نتائج متجانسة . ان رقابة الدولة والحالة هذه مستوحاة غالباً من البواعث السياسية .

راحت الدولة منذ عقد الحلف الثلاثي عـــام ١٨٨٢ ، تلح لدى المصارف الكبرى لتقدم للحكومة الايطالية الاموال اللازمة لتوسيع الخطوط الحديدية . وفي عام ١٨٨٧ ، عندما أغلقت السوق المالية الفرنسية في وجه السندات الايطالية (وكان ذلك احدى عواقب « الحرب الجمركية » التي قررهـا كريسبي) شكل وزير المالية الالماني تحت كنفه ، نقابة من المصارف لتساعد الحكومة الايطالية على احتمال هذه الازمة .

وفي العلاقات المـــالية الجرمانية الروسية ، كان فعـل حكومة الرايخ في مناسبتين اثنتين حاسماً .

في عـــام ١٨٨٧ ، اصدر بسمارك أمراً الى مصرف الرايخ « رايخبانك » بالامتناع بعد الآن عن منح قروض لحملة سندات الدولة الروسية من الالمـانيين ، بذلك حرض هؤلاء على بيع مـــا يحملونه من أسهم : كان ذلك اصابة مباشرة مني بها قرض الحكومة القيصرية التي كانت تطرح حتى ذلك الحين جانباً هاماً من قروضها الخارجية في السوق المالية الالمانية . فماذا كان الهدف ؟ هل كان إعاقة التطور الاقتصادي الروسي ؟ كلا ، لأن السوق المالية الالمانية ظلت مفتوحة للقروض المعقودة مع الصناعيين الروسيين . أكان تأخير انشاء الخطوط الحديدية الروسية ؟ محتمل ، لأن هذه الخطوط الحديدية ذات نفع ستراتيجي واقتصادي بآن واحد ، تسمح باستعجال تركيز القوات المسلحة في حالة حرب جرمانيـة روسية وتسهل نقل الحنط التي تثير منافسة قاسية مع الانتاج الوطني في السوق الالمانية . لكن الدافـــع الجوهري سياسي : ففي اللحظة الـتي أخذت القضايا البلغارية تحدث بين النمسا هنغاريا وروسيا نزاعاً دبلومـاسياً يهدد بالتحول الى نزاع مسلح ، اراد مستشار الرايخ ان يحدث مصاعب مالية في روسيا على أمل أن تصاب استعداداتها العسكرية بتأثير الصدمة .

وعندما ابطل « كابريفي » القرار البسماركي بعد سبع سنوات ، كان الموجب

السياسي هو الذي أنجز هذا التحول : لمست الحكومة الالمانية ، دون ان تكون واثقة بعد من التحالف الذي تم بين روسيا وفرنسا، ان العلاقات الفرنسية الروسية قد اتخذت نهجاً جديداً . فاعترفت بأن اجراء عام ١٨٨٧ ضد قرض الدولة الروسي، باجبار حكومة القيصر على الالتفات الى السوق المالية الفرنسية، هو الذي ساهم في هذه النتيجة . لذلك أملت ان لا يكون الوقت قد فات بعد لاعادة العلاقات الطيبة بين المانيا وروسيا ، التي كانت موجودة بين اعوام ١٨٨١ و١٨٨٧ .

وأخيراً ، في عام ١٩١٤ ، كانت مفاوضة قرض بلغاري يطرح في السوق الالمانية ، حصيلة فعل سياسي مارسته الدبلوماسية النمساوية الهنغارية حينذاك في صوفيا ، المتنافسة مع فرنسا وروسيا . وسهلت الحكومة الالمانية المشروع بناء على ملتمس النمسا هنغاريا رغم العقبات التي لقيتها في الاوساط المالية . وكان ابرام هذا العقد في اوائل تموز ١٩١٤ ، دليلاً على نجاح سياسة الحكومات المركزية .

لم يكن للولايات المتحدة حتى عام ١٩١٤ غير مركز متواضع في العلاقات المالية الدولية . كانت كندا وامريكا الوسطى المنطقتين الوحيدتين في العالم اللتين كانت الولايات المتحدة تصدر اليها رساميلها بكثرة . اما في كندا ، فكان التصدير المالي اليها متحداً بالنفوذ الاقتصادي الذي لم يكن يغطّي أية سريرة سياسية[1] . لكن الفعل المالي في بحر الآنتيل[2] وفي كل الدول الكائنة حول ذلك البحر ، كان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالفعل السياسي . كانت تلك المنطقة

---

(١) زغم التهديد المبين عام ١٨٩٥ في مذكرة كليفلند — المؤلف

(٢) جزر الآنتيل « وتلفظ آنتي » ، ارخبيل بين امريكا الشمالية وامريكا الجنوبية ينقسم الى الآنتي الكبرى والآنتي الصغرى . اما الكبرى فهي كوبا ، وجمايكا ، وهايتي ، وبورتوريكو . واما الصغرى فأهمها بارباد وغوادلوب ومارتينيك وديزيراد وماري غالانت ، وتاباغو وسانت لوسي الخ ... وبعضهم يضيف جزر الباهاما الى الآنتي . تنتج هذه الجزر السكر والبن والروم ... — المترجم

مسرح عمليات « دبلوماسية الدولار » .

والواقع ان موقف الحكومة في طريقة استعمال دبلوماسية الدولار هذه ، كان بيّن الاختلاف بحسب ما تكون الادارة جمهورية أو ديموقراطية .

ففي عهد الرئيس وليام تافت ، لم تكن الحكومة لتتردد في اتخاذ مبادهات دون ان تنتظر التماسها منها: كانت تدفع المصارف الى توسيع توظيفاتها الخارجية. ولقد أعلن الرئيس في ايار ١٩١٠ ، ان على الدبلوماسية ان تتصرف بشكل « يؤمن التوظيفات المجزية للرساميل الامريكية » . فالهدف اقتصادي دون ريب ، لكنه سياسي ايضاً. ان حماية التوظيفات وسيلة لاعداد تدخل دبلوماسي بل وحتى تدخل مسلح في قضايا دول امريكا الوسطى الصغرى . اما في الشرق الاقصى حيث على الولايات المتحدة ، في اعتقاد تافت ، ان تلعب دوراً هاماً ، فقد دعا وزير الدلة «نوكس» مجموعة من المصارف الامريكية الى اجراء توظيفات للرساميل في الصين الشمالية . لكن رجال الاعمال كانوا مترددين بصورة عامة خشية ان يصطدموا بمعارضة المال الاوروبي الذي يحتاجون في قطاعات اخرى الى ضرورة التعاون معه . لذلك فان المجموعة المصرفية التي وافقت على سلوك الطريق التي حددتها الحكومة ، مخولة بالاعتقاد بان مجلس الدولة سيقدم عند الضرورة ، حمايته الفعلية للتوظيفات التي تُجرى تبعاً لنصائحه . وكان العميل الرئيس في هذه المجموعة المصرفية ، ويلارد سترايت ، وهو من كبار المبشرين بدبلوماسية الدولار ، قد شغل من قبل منصب القنصل العام في موكدن ، فكان على علاقة باقية مع مجلس الدولة . ويقول كاتب سيرته[١] : انه ينفذ سياسة نوكس اكثر مما ينفذ سياسة المصارف[٢] .

---

(١) مؤلفات كروبي وزابريسكييه المدرجة في الملحق . المؤلف

(٢) المعروف في امريكا ان رئاسة الجمهورية متنازعة دائماً بين الحزبين الرئيسيين ، الجمهوري والديموقراطي . والرئيس تافت ، الذي شغل رئاسة الجمهورية الامريكية بين ١٩٠٩ و١٩١٣ ، من الحزب الجمهوري . اما توماس ويلسن ، الجامي والمؤرخ الامريكي ، فديموقراطي وقد انتخب عام ١٩١٢ وهو الذي قرر إشراك الولايات المتحدة في الحرب العالمية الاولى . المترجم

أما الادارة الديموقراطية فانهـــا تستنكر هذا الوضع من حيث المبدأ . لقد أعلن ويلسن : ان ممارسة دبلوماسية الدولار كما اوجدها تافت ، كانت تحمي « المصالح الخاصة » بينما يتوجب ان يكون دور الدولة الدفـــاع « عن المصلحة الوطنية » . وعندما فكرت بعض المصارف الامريكية في التوغـل في القضايا الصينية وطلبت الى الحكومة وعداً بالدعم فيما اذا كان المستقبل يخبىء لها بعض المكاره ، رفض سكرتير الدولة بعد مداولة في مجلس الرئاسة ان يُعطي هذه الضمانة . قدّر ان المصارف عندما تقوم بتوظيفات في « البلدان الجديدة » فانهـا تقتضيها اسعار فائدة مرتفعة جداً متذرعة بالاخطار التي تتعرض لهـا . بيد انها لا تلبث ان تحذف هذه الاخطار بمطالبتها حكومة الولايات المتحـدة بحماية هذه التوظيفات . وإنه لتصرف آية في الاستغلال . واعلن سكرتير الدولة قائـلاً : « عندما تقصدون الخـارج ، عليكم ان تحتملوا الاخطار بأنفسكم » . بينما صرح الرئيس في ٦ شباط ١٩١٤ بأنه لا يريد ، خلافاً لمـــا تراه « بعض الحكومات الاوروبية » ان يحابه اللجوء الى القوة لتأمين تنفيذ العقود التي يحصل عليهـــا المواطنون الامريكيون[١]. ولكن لا يجوز لنا ان نأخذ هذه الاقوال بحذافيرها، لان الدبلوماسية الويلسنية [٢] لم تتردد في المكسيك عـــام ١٩١٣ وفي سانت دومينيغ عام ١٩١٥ عن التدخل لصالح المصالح المالية . انها ترفض فقط ان تتعهد مسبقاً بالتدخل .

لكن الحرب العالمية الاولى حوّلت وضع الولايات المتحدة في العلاقات المالية الدوليـــة . قررت الحكومة بادىء الأمر ان تتمسك بحياد مالي دقيق ابّان محافظتها على الحياد السياسي . لقد أعلنت مذكرة ١٥ آب ١٩١٤ الصادرة عن مجلس الدولة ان منح القروض لدول متحاربة ، من قبـل المصارف الامريكية سيكون « مخالفاً لروح الحياد الحقيقية » . وقدر سكرتير الدولة « بريان » ان

---

(١) بحسب زابريسكييه وسيرة سكرتير الدولة بريان . المؤلف

(٢) نسبة للرئيس ويلسن . المترجم

كل تحريف لهذا المبدأ سيعرض الحياد السياسي للزوال . ولكن ، عندما راحت بريطانيا العظمى وفرنسا ، ابتداء من تشرين الاول ١٩١٤ ، تشتريان من المنتجين الامريكيين مواد اولية أو غذائية وتوصيان الصناعة المعدنية بتحضير طلبات من الاسلحة لمقابلة حرب طويلة الاجل متوقعة ، بات من البديهي ان لا تستطيع الحكومات الاوروبية الاستمرار على الدفع نقداً (كما جاء في رسالة ناشنال سيتي بانك ، الموجهة بتاريخ ٢٣ تشرين الاول ١٩١٤ الى مجلس الدولة) . وعليه فان الطلبيات لن تلبث ان تتوقف إلا اذا سُمح للمصارف بفتح حسابات للدولة المتحاربة أو باصدار قروض دولة اجنبية في الولايات المتحدة . وازاء مصلحة المنتجين والمصدرين الامريكيين ، لم يلبث مجلس الدولة ان أخرس وساوسه السياسية وعدل عقيدته : سمح في تشرين الاول ١٩١٤ وبشكل غير رسمي ثم في آذار ١٩١٥ رسمياً بفتح الحسابات المصرفية ثم في ايلول ١٩١٥ بطرح قرض فرنسي انجليزي في السوق الامريكية مقداره ٥٠٠ مليون دولار . وكان الدافع الاقتصادي في هذه الظروف حاسماً . ولكن في نهاية تشرين الثاني ١٩١٦ ، اهمل هذا الخط السلوكي فجأة . ففي الوقت الذي كان بنك مورغن يستعد لاصدار قرض انجليزي جديد ، عمم « الفيديرال ريزرف بورد » — مكتب الادخار الفيديرالي — انذاراً موجهاً الى المصارف ، « يوصيها » بان لا توظف أموالها « في الوقت الحاضر » في سندات دول اجنبية . فكان ذلك اشبه برجوع عن سياسة القروض « غير المضمونة » التي وافق عليها الرئيس ومجلس الدولة منذ ايلول ١٩١٥ . وعليه فان هذا الانذار عمل حكومي : لقد وافق الرئيس على النص بل وأوصى بتشديده[1] . فلماذا هذا التحول ؟ لا ريب ان الحجج المبنية على المصالح الاقتصادية والمالية لها حظ فيه . لقد قدر الفيديرال ريزرف بورد أن من الملائم ان تحتفظ المصارف بسيولات نقدية كما ارتأى ان الصادرات الامريكية التي اخذ توسعها « المفرط » يحدث ارتفاعاً في سعر الحياة واضطراباً اجتماعياً ،

---

(١) بحسب تقرير « ني » ، الوارد في ملحق التآليف . المؤلف

يجب ان تُرجَع « الى حدود اكثر معقولية » . لكن الدوافع السياسية كانت اكثر اهمية . بدأ حاكم الفيديرال ريزرف بنك في نيويورك يفكر في ان الولايات المتحدة بمنحها دعماً مالياً لاحد الفرقاء من الدول المتحاربة ، تعرض نفسها « لتعقيدات » مع الفريق الآخر ، وعليه فان الدائن يتعرض لأن يرتبط مع مدينه برباط وثيق قد يتعذر معه بعد ذلك ان يتحرر منه . والرئيس ، الذي انكب منذ ثلاثة ايام على اعداد مذكرة موجهة الى المتحاربين ليدعوهم فيهـا الى عقد مباحثات صلح ، يفكر في ان يمـارس ضغطاً دبلوماسياً على بريطانيا العظمى وفرنسا ، مهدداً اياهما بوضع عقبات في طريق القروض .

والخلاصة ، كان ويلسن متردداً بين الاهداف السياسية والاهداف الاقتصادية ، وهي المتناقضة فيما بينهـا . ولكن ، حينما لمس الرئيس بعد ثلاثة أسابيع فشل مسعاه الى الصلح ، بادر الفيديرال ريزرف بورد فوراً الى تخفيف وقع « تحذيره » الذي يعرض « الازدهار الاقتصادي للولايات المتحدة للزوال » على حد قول ناظر المالية .

وبعد دخول الولايات المتحدة الحرب في اوائـل نيسان ١٩١٧ ، ابطلت اشكال الدعم المالي التي كانت قد استعملتها لصالح بريطانيا العظمى وفرنسا منذ عامين ونصف . اصبحت الحكومة الامريكية هي التي تفتح من الآن فصاعداً ، حسابات للدول التي « تشترك » معهـا ، لتسمح لها بدفع مشترياتها الجارية في السوق الامريكيـة . فالقروض اذن اصبحت تعقد بين الدولة والدولة وتأخذ سمة ملموسة . ولكن حكومة واشنطن ، لم تلبث غـداة ان وضعت الحرب اوزارها ، ان أعربت عن رغبتها في انهاء هذا التضامن المالي بأقرب وقت . لذلك لم يعد « شركاء » الولايات المتحدة يأملون في الاعتماد على فتح حسابات نظامية بعد الآن : ولسوف يناقش كل طلب جديد ويقلبه على كل الوجوه . بذلك اصبح لمجلس الدولة وسيلة ضغط يمكنه استعمالها في اهداف سياسية . وعندمـا استقام ويلسن في ايار ١٩١٩ بحزم كبير ضد المطالب الايطالية في الادرياتيك ، كان يعتمد على الازمة الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي تجتازها ايطاليا العاجزة

عن تأمين تموينها بالمواد الاولية دون حصولها على قروض خارجية . ولما كانت الولايات المتحدة هي الوحيدة القادرة على تقديم هذه القروض ، فهل تستطيع حكومة روما ان تعاند مشيئة الدبلوماسية الويلسنية ؟

تأكدت هذه السياسة المالية الامريكية الجديدة حيال « الشركاء » بوضوح اكثر في ٢٨ كانون الثاني ١٩٢٠ . اعلن وزير المالية في تعميم وجهه الى رؤساء غرف التجارة انه لا محل للبحث في المثابرة على القروض من دولة الى دولة . وكان من طبيعة هذا القرار ان يشل المشتريات الاوروبية الجارية في الولايات المتحدة . وعليه ، بات من الضروري ، للمحافظة على الصادرات الامريكية ، ان تُفتح حسابات للاوروبيين على شكل سلف مصرفية او ان تقدم لهم الدولارات عن طريق التوظيفات الخاصة ، كشراء السندات والعقارات وأسهم الشركات الصناعية او منشآت الخطوط الحديدية . راحت الحكومة اذن تشجع الافراد على الحصول على سندات قرض مطروحة من قبل الدول الاجنبية ، فكلفت عمالها الدبلوماسيين والقنصليين بمساعدة اصحاب الرساميل الامريكية في ايجاد الفرص المناسبة للتثميرات . وكانت تتوقع المنافع السياسية من وراء هذه السلوكية لأنها بتوجيهها تيار التوظيفات ووقفه ، تتملك وسيلة ضغط على الحكومات الاجنبية ، وتمارس بنفس الوقت رقابة على مبادهات الاوساط المالية . وقد جاء في تعميم ٣ آذار ١٩٢٢ ، ان المصارف « مدعوة » قبل طرح قرض اجنبي على الجمهور الى اعلام مجلس الدولة الذي لا يسمح لنفسه مع ذلك باقتضاء هذه الاستشارة . لكن الواقع ان الاستشارات اصبحت امراً معمولاً به ابتداء من عام ١٩٢٥ بحسب مشاهدة تقرير وزارة المالية . ثم ان مجلس الدولة قلما كان يعطي رأياً سلبياً[١] . لكن الدولة لم تكتف بممارسة الرقابة بل اخذت تحدد الحالات التي يتوجب على المصارف فيها رفض السُلف : فالحكومات الاجنبية التي لا تعترف بها الولايات المتحدة هي تلك التي تلتمس دعماً مالياً

---

(١) س. ليويس (مؤلف وارد في الملحق) يذكر حالتين فقط . المؤلف

لتعديل ميزانيتها ثم لا تبذل جهداً كافياً من حيث الجباية او التي تلتمسه لتمارس سياسة التسلح وهي اخيراً تلك التي ترفض القيـــام بواجباتها حيال الولايات المتحدة . هذه الحكومات كلهـا لا يمكن ان تحظى بالقروض من حيث المبدأ . فالرابطة بين الفعل المالي والشواغل السياسية قد اقيمت بجلاء ووضوح . فما هي مجالات التطبيق ؟

كانت المانيا بين اعوام ١٩٢٥ و١٩٢٩ البلد الرئيسي المقصود بهذه التثميرات في اوروبا القارية . قدّر الرأسماليون الامريكيون غداة اتفاقيات لوكارنو ، ان الصناعة الالمانية قادرة على استعادة نهضتها بسرعة لأنهـــا لم تصب بأضرار كبيرة خلال الحرب. واتخذت هذه التوظيفات الخاصة الجارية من قبل المصارف والشركات الصناعية الكبرى والافراد شكل سُلف ممنوحة لمؤسسات اقراض او لخدمات عامة ، ومساهمات في شركات وامتلاك عقارات او سندات . لقد اعلن مجلس الدولة بناء على سؤال الرأي ، المقـدم اليه من قبل مصرف مورغن في ايلول ١٩٢٤ انه يأمـل بأن تفتح حسابات لالمانيا لتجنب اخطار « تشوش اقتصادي » . وفي اعوام ١٩٢٦ و١٩٢٧ ، عرّف المصارف بأن ليس هناك اي اعتراض سياسي عـــلى الاستمرار في التوظيفات ، لكنه يوصي بالحكمة . فبدا مجلس الدولة بالاجمال وكأنه يستلهم من الشواغل الاقتصادية والمالية فحسب ، دون ان يوضح اي قصد سياسي . مع ذلك ، فان التبعات السياسية لهذه الحركة الكبرى للرساميل الامريكية بيّنة واضحة . « فالمليارات التي اظهرت خلال السنوات الثلاث الاخيرة مقدار اهتمام امريكا بازدهار الصناعة الالمانية ، تخلق في النظام الرأسمالي تكافـلا واسعاً في المصائر ، أبعـد كثيراً من الالتزامات الاقتصادية البحتة » . ذلك كان الأمل الذي اعربت عنه « المونشنر نويستي ناخريشتن» بتاريخ ٢٧ كانون الاول ١٩٢٧. وكانت الاوساط الحاكمة الالمانية ترى ان هذا التكافل سيسمح لالمانيا الافلات من دفع التعويضات لأن هنـاك منافسة ستقوم في الواقع بين مصالح الدائنين الامريكيين ومصالح حمـلة الدين المسجل بحسب خطة ديفز او خطة يونغ ، حالما تنوه الحكومة الالمانية بأنها لن تستطيع

مجابهة الاعباء التي تفرضها عليها ديون التعويضات والالتزامات التي اخذتها على عاتقها حيال التوظيفات الخاصة ، بآن واحد . ولقد لوحظت هذه المنافسة بصراحة في آب ١٩٣١ في التقرير الذي وضعته لجنة الخبراء الدوليين المجتمعة في « بال » . ولم تلبث ان مارست اثرها الحاسم على المفاوضات التي نصت في تموز ١٩٣٢ على الغاء التعويضات .

اما في امريكا اللاتينية حيث كانت البرازيل والارجنتين والشيلي وكولومبيا المستفيدين الرئيسيين ، فان خطوط التوظيفات ونتائجها السياسية كانت مختلفة جداً . اضيفت الى التوظيفات الخاصة التي كانت ضخمة في المكسيك وكوبا والتي بلغت كذلك رقماً كبيراً في الارجنتين والبرازيل والشيلي وكولومبيا ، قروض الدولة التي طرحت في سوق الولايات المتحدة المالي . فأصبحت الحكومات في البرازيل والارجنتين ودول البلاتا الاخرى وفي الشيلي وبوليفيا وبيرو وكولومبيا ، تتوجه الى مصارف الولايات المتحدة ، بعد ان كانت تقترض قبل عام ١٩١٤ من اوروبا ، كما فعلت من قبل دول امريكا الوسطى . فهل اعطى هذا الوضع الجديد لسياسة الولايات المتحدة وسيلة مد نفوذها ؟ نعم ولاريب ، في حالة الشيلي ، حيث اضطرت الحكومة الى قبول اخضاع ادارتها المالية لاشراف « مستشار مالي » يعينه مجلس الدولة ، مقابل القروض التي منحت لها . لكن التوظيفات الخاصة في كثير من الدول الاخرى التي كان مداها بعيداً عن ان يخدم النفوذ السياسي ، انتهت على ما يبدو الى معاكسته مباشرة : فالدور الذي لعبته هذه الرساميل اليانكية[1] في « الاعمال الكبرى » أشرك المساعدة المالية للولايات المتحدة في نهضة الرأسمالية العليا التي أضرت بكثير من المشاريع المحلية . لذلك فقد انضمت المقاومة الاجتماعية لهذه الارتقاءات الرأسمالية العليا الى المعارضة السياسية ضد التسلط الامريكي .

وعندما اجتاحت العالم الازمة الاقتصادية الكبرى ، تعرض مصير هذه التوظيفات الامريكية لخطر جدي : بدأت « افلاسات » المدينين عام ١٩٣١ في امريكا اللاتينية . وفي عام ١٩٣٢ ، امتدت الى اوروبا . وفي عام ١٩٣٤ ،

---

(١) يانكي ، كلمة تطلق على الامريكيين الشماليين بصورة عامة . المترجم

اصبح ٣٢ ٪ من القيم الاجنبية المتداولة بين الايدي الامريكية « منهـارة » ثم بلغت هذه النسبة ٣٧ ٪ عام ١٩٣٧ . ولم تفكر حكومة الولايات المتحدة اطلاقاً بممارسة الضغط على هؤلاء المدينين لحماية هذه التوظيفـات . كانت سياسة « حسن الجوار » التي اعلنتها في علاقاتهـا مع امريـكا اللاتينية ، تمنعها من اللجوء الى الأساليب القسرية ضد حكومات هذه الدول . كما ان موقفها الذي اتخذته لصالح إلغاء دفع التعويضات لم يسمح لها بالالحاح بأكثر شدة للحصول على تسديد لهـذه الديون الحليفة من الحكومات الاوروبية . وكان الاجراء الوحيد الذي اتخذ ضد الدول « المفلسة » هو « الجونسن آكت » عام ١٩٣٤ الذي حكم « بالتحريم » على القروض التي قد تحاول حكومات الدول التي لم تقم بالتزاماتها الماليـة حيال الحكومة الفيديرالية ، عقدها في الولايات المتحدة ، لكنه ترك للمصارف حق منح قروض تجارية قصيرة الأجل لتمويل التجارة الخارجية [١] وقد اضيف الى هذه العقوبة احتراز لم يستهدف الدول وحدها : أخضعت قوانـين السلامـة *Seeurities Acts* ، الصادرة عامي ١٩٣٣ و ١٩٣٤ كل تداول للقيم الاجنبية في سوق الولايات المتحدة للترخيص المسبق الذي تمنحه لجنة تعين الدولة اعضاءها . اي ان التشريع الامريكي على العموم قد جنح الى حل مماثـل لذاك الذي كان ممارساً في فرنسا منذ زمن طويل . مع ذلك ، فانقانون جونسن «جونسن آكت» نظر شذوذاً له للحفاظ على مصالح المصـدرين الامريكيين إذ نصّ على ان : المنظمات العامة الموضوعة تحت رقابة الحكومة الفيدرالية ، تستطيع الاستمرار في بيـع وشراء أسهم حكومية اجنبية أو فتح الحسابات لهذه الدول . وقـد خوّل مصرف الاستيراد والتصدير *Import - Export Bank* الذي انشىء في ٢ شباط ١٩٣٤ بقرار من الرئيس عام ١٩٣٦ مهمة منـح قروض طويلة الأجـل لبعض المشترين الآخرين للمنتجات الامريكية ، بقصد تنشيط الصادرات الامريكية

(١) ظل هذا القانون معمولاً به حتى جاءت الحرب الاوروبية فألزمت الولايات المتحدة عام ١٩٤١ بأن تعتبر مساندة اعداء المانيا مالياً ، ضرورة لازمـة لمصلحتها الشخصية .
المؤلف

الى جمهوريات الاتحاد السوفياتي . فالهدف اذن كان اقتصادياً ولا ريب. مع ذلك فان السياسة قد تدخلت لتوجيه الانتقاءات: فاليابان، رغم التماسها فتح حسابات لها ، لم تحصل على شيء لأن الولايات المتحـدة ترفض الاعتراف بالحماية اليابانيـة المطلقـة على مانشوكو . لكن المصرف منـح حسابات للصين الـتي تحتاج للمنتجات الصناعية لتنظيم مقاومتها للهجوم الياباني ، كما منح البرازيـل التي كانت الولايات المتحدة عـام ١٩٣٦ تخشى ان يستقر فيها نفوذ المـاني ، وجمهورية هايتي وكوبا في اطار سياسة « حسن الجوار » . فمنح القروض اذن ، يبقى « سلاحاً دبلوماسياً » حتى في هذه السنوات التي اصبحت فيها التوظيفات الامريكية في الخارج نادرة .

لقد اتخذت هذه السياسة المالية الخارجية أهمية ملموسة بعد عام ١٩٤٠ . لم يكن قانون « الاعارة والتأجير » في الحقيقـة غير مظهر من مظاهر إسهـام الولايات المتحدة في الحرب . فالقصد السياسي اذن هو الذي يوجه ويسيطر على الفعل المالي بصراحة . « ومساعدة مارشال » الممنوحـة في نيسان ١٩٤٨ لست عشرة دولة اوروبية ، ذات مظهر اقتصادي حقاً: لأن القروض التي يوافق عليها الكونغرس تستخدم من جهة في شراء البضائـع الامريكيـة المصدرة للدول المستفيدة ، فتساعد بذلك على ابقاء تيار واسع من الصادرات التي تفيد المنتجين الامريكيين ، كما ان اعادة الازدهار الى اوروبا ، لا مندوحة منه من جهة اخرى لاصلاح التجارة العالمية . لكنها عمل سياسي قبل كل شيء (كما اوضحته دراسة م. جونز)[١] . ان القصد منهـا تخفيف المصاعب في اوروبا الوسطى والغربيـة وتفريج الكروب التي ستساعد ان طال الامد بها، على انتشار الافكار الشيوعية . لقد قال نائب سكرتير الدولة دين اتشيسن لمساعديه منذ ٢٥ شباط ١٩٤٧ ، ان من الضروري منح هذه المساعدة لاعاقة التوسع السوفياتي . وبعد يومين اثنين ، شرح الفكرة نفسها امام زعماء الكونغرس وبيّن بقوة ان القصد يتعلق بسلامـة

---

(١) راجع ملحق المؤلفات — المؤلف

الولايات المتحدة . ثم ان الرئيس ترومان في ١٢ آذار ١٩٤٧ قد شرح الحجة السياسية ايضاً في خطابه الموجه للكونغرس اذ قال فيه : « ان احد الاهداف الرئيسية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة هو اقامة ظروف نستطيع مع الامم الاخرى ان نكون قادرين فيها على العمل بحسب صيغة حياتية خالية من الاكراه. واني اظن ان علينا ان نساعد الشعوب الحرة على تحديد مصائرها الخاصة بوسائلها الخاصة» . وفي الثامن من أيار ، كرّر دين اتشيسن امام «الدلتا كونسل» ان هذه الاجراءات للمساعدة « مستوحاة جزئياً فقط من القصد الانساني » وانها قبل كل شيء « مسألة صالح وطني » .

وعندما شُملت خطة المساعدة المقامة من اجل اوروبا « الدول النامية » عام ١٩٤٩ ، كان القصد السياسي كذلك في المرتبة الاولى . لا ريب ان الرئيس ترومان قد ابرز بادىء الامر في خطاب ٢٠ شباط ١٩٤٩ الرغبة في التخفيف من آلام الشعوب التي يغلب عليها العوز والفقر ونوه كذلك ولاريب بان تطور هذه البلدان الاقتصادي سيفيد بنهاية المطاف الاقتصاد العالمي ، وبالتالي تجارة الولايات المتحدة . لكنه أصر على الاكثر على المنافع السياسية : استدراج هذه البلدان الى فهم « فوائد الديموقراطية » وتوسيع دائرة « الامم الحرة » التي « ستنضم » للولايات المتحدة . وهذه النظرية هي نفسها التي شرحها المختصون بالمسائل الاقتصادية والمالية[1] . ألم يكتب لينين منذ عام ١٩٤٨ ، أن الدول المتخلفة هي « القطاع الضعيف » في النظام الرأسمالي ، ويعلن عام ١٩٢١ في المؤتمر الدولي الشيوعي ان شعوب هذه البلدان هي «حلفاء الطاقة» للشيوعية ? فالهدف الجوهري الذي تضطلع به خطة المساعدة هو « تدعيم العالم الحر ضد الشيوعية » بل وزيادة « القدرة الجماعية الدفاعية للشعوب الحرة ضد كل اعتداء » . والتوازن السياسي العالمي هو مدار القصد وراء المسائل الاقتصادية : ان البلدان المتخلفة هي قبل كل شيء « المنطقة المتزاحم عليها بين النظامين المتنافسين »[2] .

---

(١) ستالي و ج. ليويس مثلا . — المؤلف

(٢) انها العبارات التي استعملها ألفريد سوفي — المؤلف

ان الدول المقرضة تحصل بسياسة التوظيفات اذن على وسائل الضغط السياسي وتملك « سلاحاً مالياً » تستعمله بحزم متفاوت الشدة ومهارة متباينة . ولكن، هل هو صحيح دائماً هذا التقدير السياسي ؟ يحدث ان يثير التوسع المالي ، عندما يتثبت دون حذر فيثقل على السياسة الداخلية للدولة المستفيدة من التوظيفات ، صدمة في مردوده . ان السلاح المالي ، سلاح صعب الاستعمال .

٣ — الامبريالية المالية والنزاعات السياسية

هل عملت الحركات الدولية للرساميل ، خلال القرن الاخير ، لصالح السلام أم انها ساهمت في احداث مناسبات للنزاع ؟ لقد شغلت هذه المسألة بال معظم مؤيدي النظرية الامبريالية .

لوحظ دور حركات الرساميل هذه في التوسع الاستعماري منذ عام ١٨٤٠ من قبل عالم اقتصادي اوكسفوردي ، هو ميريفال : ان تراكم الرساميل يؤدي بالضرورة الى البحث عن مناسبة للتوظيفات الخارجية وبالتالي الى توسيع الملكية الاستعمارية . ولقد اوضح هذا الدور في مطلع القرن العشرين في العلوم السياسية الانجليزية ، اذ كتب هالفورد ماك كيندر الجغرافي والجغرافي السياسي عام ١٩٠٠ يقول : « لكي نبقي على مركزنا في العالم ، ولاننا اكبر المقرضين ، نرى انفسنا مدفوعين الى توسيع مملكتنا » . وفي عام ١٩٠٢ ، وفي كتابه الذي ظل كلاسيكياً ، رأى العالم الاقتصادي والاجتماعي آ. هوبسن، في البحث عن اسواق جديدة ليس لتصدير المنتجات الصناعية فحسب ، بل ولتصدير الرساميل ايضاً، اساس الامبريالية نفسها ، لان الرساميل على حد قوله ، لم تعد تجد في ارض الوطن مجالاً تُستخدم فيه « بشكل مجزٍ » . لذلك بات من الضروري إذن إيجاد استعمال لها في البلدان الجديدة . وعلى ذلك فان القوى « الرأسمالية » تمارس الضغط على الدولة لتدفعها الى استخدام وسائلها العملية لارضاء مصالحها الخاصة . كانت الدراسة تهدف الى التدليل على ان المنافع المالية المتحققة بفضل توسع

الامبراطورية البريطانية ، تعود بصورة خاصة على الرأسماليين الذين ألجزوا هذه التوظيفات . أما بقية الأمة فإنهـا لا تحصل على اي نفع . وفي عـام ١٩١٠ ، استعاد العالم الاقتصـادي النمساوي رودلف هيلفـردنـغ الذي كانت شاغلتـه الرئيسية دراسة تطور الاحتكارات ونمو نفوذ المصارف ، هذه النظرية التي تقيم علاقة مباشرة بين نمو رأس المال المالي وتوسع الممالك الاستعمارية .

وأخيراً ، فان لينين قد أخذ آراء هوبسن بعين الاعتبار وكذلك وجهات نظر هيلفردنغ عن احتكار القرض ، عندمـا عرض مذهبـه عـام ١٩١٧ : إن التركيز الرأسمالي هو جوهر الاقتصاد الحديث وهو المؤدي الى اقامة «احتكارات» تقع بين يدي « أقلية مالية » بسبب التركيز المصرفي القوي والتبعية التي تجـد الرأسمالية الصناعية نفسها فيها حيال المصارف . مع ذلك فان هذه الاحتكارات لن تتوصل إلا الى تأخير سقوط الكسب الذي هو العقبى المحتومة لتراكم الرساميل. ولكي يوقف هذا الهبوط ، تجد الجماعات ذات المصالح الماليـة نفسها مدفوعـة للبحث عن توظيفات خارجية توجههـا بصورة خاصـة الى بلدان « متأخرة » حيث يمـكن تحقيق مكاسب أعلى . لكنهـا تفكر في أهـداف سياسية بنفس الوقت الذي تعمل فيه جاهدة لارضاء الضرورات المالية . ولا ريب أن هذه المقاصد لا تفرض دائماً احتلال الارض ، الذي يؤمن لهذه الرساميل سلامة اكبر. لكن « منطقة النفوذ » هي «نصف مستعمرة ». فالامبريالية إذن نتيجة مباشرة « لطور الرأسمالية الاحتكاري » . وهذه الامبريالية التي تصطدم فيها مصالح الدول العظمى ، تؤدي الى الحرب .

تلك كانت النظريات الكبرى التي برزت بروزاً قوياً في المواقيت التي ظهرت فيها : كان هوبسن شاهداً على الحرب الافريقية الجنوبية حيث كان للمصـالح المالية دور هام في المبادهات السياسية الانجليزيـة ، بينمـا أراد لينين ان يظهر مسؤولية الرأسمالية المالية في مناشىء حرب عام ١٩١٤ .

إلا انّ قيمة التآويل كانت غالبـاً موضـع جدال[١] . ألم تـكن التوظيفات الخارجية للرساميل الانجليزية قبل عام ١٩١٤ موجهة الى البلدان الاجنبية اكثر مما كانت موجهة الى المملكة ؟ ان الوشائج بين الرأسماليـة الماليـة والتوسـع الامبريالي لم تكن إذن على مثل الضرورة والديمومة اللتين أكدهما هوبسن ولينين. ففي الولايات المتحدة ، في ذلـك الوقت بالذات ، كانت توظيفـات الرساميـل الخارجية ضعيفة لان تلك الرساميل كانت تجد عملاً واسعاً في السوق الداخلية . مع ذلك ، ألا يجدر بنا أن نلاحظ توسع الامبريالية الامريكيـة الهادفـة دون ادنى ريب الى اقامة سيطرة غير مباشرة على الاقـل في بحر الآنتيل وفي بعض ارخبيلات المحيط الهادي، رغم انها نادراً ما اتخذت شكلا استعمارياً ؟ فالنظرية اللينينية التي بموجبها تؤدي التوظيفات الخارجية في « البلدان الجديـدة » الى تشكيل « نصف مستعمرات » ، تُكذَّب بتجربة دول أمريكا الجنوبية التي كانت تجتذب مع ذلك استيراداً كثيفاً للرساميل الانجليزية . وأخيراً ألا يجب ان نلاحظ مع ج. شومبيتر ان الامبريالية كانت قد ظهرت فعلا قبل الثورة الصناعية ونمو الرأسمالية بكثير ؟ ان هذه الاعتراضات لا تنطبق على أية حال على كل مظاهر نظريات هوبسن ولينين بل تنقد على الاخص طبيعتها المتصلبة والمحتومة[٢] .

فبأي مقياس يمكن للدراسة التاريخية أن تؤيد او أن تدحض وجهـات النظر هذه ؟

ظهر التوسع المالي في كثير من الحالات كعامل سلم .

لقد فتح الطريق للانتشار الاقتصادي . وتصدير الرساميل من قبل البلدان الصناعية ، باقامته وسائل انتاج في « البلدان الجديدة » ، فتح لهـذه البلدان

(١) في بريطانيا العظمى من قبل هانكوك ومن قبل جون ستراشي بصورة خاصة . المؤلف

(٢) أعطى و. هالغارتن دراسة مثيرة حول هذه المظاهر النظرية في الفصل الاول من كتابه (انظر ملحق التأليف) المؤلف

اسواقاً جديدة صرّفت فيهـا جانباً من فائض انتاجها . ومن جهة أخرى فان عائدات هذه التثميرات اعطت الدول الصناعية وسيلة شراء مواد اولية وغذائية من الخارج دون اجراء اخراجات نقدية . وهذه الاستيرادات ضرورية للابقاء على نسق التوسع الصناعي. ولولا «الصمام» وتلك حجة قدمها «جول فيري» في خطابه يوم ٢٨ تموز ١٨٨٥ ، لكان من المحتمل أن تتعرض هذه الدول الصناعية لازمات بطالة ولاضطرابات اجتماعية قد لا تكون السبب المباشر في النزاعات السياسية، لكنها كانت تسهم في تفاقم الخصومات .

ولقد سمح أحياناً بتخفيف جانب من فاقة البلدان المتطورة أو المكتظـة بالسكان (وهي غالباً ما تكون نفسها) بإحداث مشاريع قدمت لسكان تلك البلدان فرصاً للعمل أو زادت في كمية سلع الاستهلاك التي كانت تملكهـا . في حين أن تلك الفاقة قد تصبح في بعض مناطق العالم غذاء للحركات الثوريـة الخطيرة اولا على البنية الاجتماعية والسياسية ، لكنها خطيرة ايضاً على السلام العالمي ولا شك . والحقيقة مع ذلك ان هذا الفعل ، كان متواضعاً جـداً ، لم يلمس حتى هذه السنوات الاخيرة ، نتائجه الممكنة في حياة الشعوب حتى حيثما كانت حصة الرساميل الاجنبية على جانب كبير من الضخامة .

كانت حال الصين نموذجية في هذا المضمار . ففي عـام ١٩١٣ ثم في عام ١٩٢٠ ، عندما شُكلت جماعية مصرفية دولية بقصد مساعدة الحكومة كانت رغبة المصارف تنحصر في تحاشي فوضى قد تكون ضارة بمصالح الدول الكبرى الصناعية الاقتصادية . اما شاغلة معالجة فاقة الشعب فانها لم تكن بيّنة .

تُرى هل كان لتوظيفات الرساميل الهامة المنجزة في الهند او في افريقيـا الجنوبية نتائج حاسمة اكثر على الصعيد الاجتماعي ؟ لنا ان نشك في ذلك . ففي افريقيا الجنوبية قبل عام ١٨٩٩ كانت المنطقة المنجمية التي تقاطرت عليهـا الرساميل ، تقدم العمل لحوالي ٥٠٠٠٠ مواطن تقريباً ، في حين كان عـدد السكان السود يبلغ اربعة ملايين . أما التوظيفات المعـدة للزراعة فكان من نتيجتها تشريع يُنقص المساحات المحفوظة لاولية القبائل المحلية . وفي الهند

حيث جر انتشار السكك الحديدية تغييرات هامة في الحياة الاقتصادية لأنه سمح بتوجيه الصادرات المعدة لأوروبا ، سهلت توظيفات الرساميل تشكيل بورجوازية محلية . لكنها لم تخفف فاقة الجماهير الزراعية . وعلى العموم ، يبدو أن اسلوب القوى الاقتصادية ، بحسب ملاحظة « غونر ميردال » ، كانت غالباً ما تغني الغني وتفقر الفقير عندما لا تكون خاضعة للمراقبة . لم ينقطع اعتبار تصدير الرساميل الى البلدان المتطورة وسيلة لتحقيق تثميرات مربحة الا منذ عام ١٩٤٥ ، فهل يمكن القول أن مفهوم « الواجب » قد حل محل مفهوم « الكسب » ؟ كلا بالطبع . ليست شاغلة انسانية تلك التي تبرز هنا . انها رغبة في حماية المدنية « الغربية » : ان تباين مستويات الحياة بين شعوب العالم قد تنجم عنه اليوم نتائج اكثر خطورة من الماضي لأن الجماهير تتحسس بفاقتها ولأنها تجد في النظام السوفياتي املاً في علاج يقدم لها . فمن المهم إذن ، إما تحسين المستوى المعيشي للشعوب المحرومة تحسيناً واقعياً لجعلها اقل تقبلاً للشيوعية ، واما إقناع هذه الشعوب على الاقل بأن « الغربيين » يعرفون كيف يكونون اسخياء. اصبحت سياسة التوظيفات موجهة بشاغلة صيانة توازن القوى بين القوتين الكبيرتين في العالم . فهي تخدم السلام بشكل غير مباشر .

مع ذلك ، ألم تسهم حركة الرساميل الدولية بهذه المحافظة على السلام بشكل غير مباشر اكثر بمقدار ما أقامت تكافح مصالح بين مالكي الرساميل او رجال الأعمال التابعين لدول مختلفة ؟ كان الاوروبي الذي وظف رؤوس اموال في احدى دول امريكا الجنوبية في نهاية القرن التاسع عشر ، يراقب بقلق اضطرابات السياسة الداخلية التي تعرض دفع فوائد دينه للخطر في تلك الدولة ، فكان حرياً به أن يتهيب من فرضية نزاع دولي يقوم في تلك المنطقة من العالم . فتوسع التوظيفات اذن من شأنه الاحتفاظ برغبة الاستقرار السياسي . فهل كانت هذه الرغبة قائمة في الحقيقة في عقلية رجال المصارف والاعمال ذوي الآفاق الدولية ؟ لكي نعطي جواباً قيماً ، لا بد من وصولنا الى المحفوظات المصرفية والمراسلات الخاصة . ان هذا التحقيق الواسع لا يبدو ممكن الانجاز

قبل زمن طويل ، لكن من الممكن منذ الآن معرفة الحالة العقلية لهذه الاوساط العملية في بعض المناسبات . وليس اكثر تعبيراً بهذا الصدد من موقف حـــي الاعمال اللندني في تموز ١٩١٤ . لقد لاحظ الدبلوماسيون الاجـــانب – وفي مقدمتهم سفير فرنسا – قلق الماليين ازاء ظاهرة حرب كبرى . ألم يكن حي الاعمال في لندن في ذلك العهد المركز الرئيسي للتحويلات المالية الدوليـة ؟ ألم تكن توظيفات الرساميل الانجليزية ممتدة الى العالم اجمع ؟

كان كبار الموجهين الماليين يشعرون باحتمال كبـــير في أن تتحول الحرب الاوروبية الى حرب عالمية . فماذا سيكون مصير الرساميل الانجليزية في هذه الدوامة ؟ لقد ظل حي الاعمال حتى قبيل الساعة الاخيرة حتى ٢ آب ١٩١٤ في الواقع ، نقطة اعتماد خصوم التدخل الانجليزي في النزاع القائم بـين السلطـات القارية الكبرى .

ولكن هل يجوز أن نعزو لهذه المشاهدة مرمى عاماً ؟ كلا بالطبع . لقـد انقسمت الاوساط المالية الامريكية عام ١٩١٦ أمام احتمال تدخـــل الولايات المتحدة في الحرب الاوروبية : رغبت بعض المصارف الكبرى ، وعلى الاخص مصرف مورغان ، في التدخل لأنها منغمسة انغماساً عميقاً في قروض تربطهـــا بمصالح فرنسا وبريطانيا العظمى . لكن الاعضاء الموجهين للفدرال ريزرف بورد « مكتب الاحتياط الفدرالي » كانوا اكثر تحفظاً . ان دراسة الصحافة الاقتصادية والمالية تحمل على المشاهدة أن « الاعمال الكبرى » تخاف الاسهام في الحرب لأنه يعطي الدولة فرصة التدخل في تنظيم الانتـاج وتقييد حرية نشاطهـا . ولم تقرر هذه الاوساط الانحياز لصالح الدخول في الحرب الا في شباط – آذار عـــام ١٩١٧[1] . وانه لتطور مماثل ذلك الذي تبدى بين اعـوام ١٩٣٥ – ١٩٤١ .

---

(١) انظر س. ستيريت « صحافة الاعمال وحيـاد امريكا » في مجلة تاريخ وادي الميسيسيبي ايلول ١٩٤٥ . « *The Bussiness Press and American Neutrality* »
Mississipi Valley Hist. Review
المؤلف

كانت اوساط الاعمال بادىء الأمر تميل الى الاعتقاد بأن الاسهام في الحرب عام ١٩١٧ كان خطأ من وجهة مصالحهم لأنه خلـّف تركة ثقيلة في الدين العام وفي الاعباء الضرائبية، واعطى النشاط الاقتصادي « محرضاً اصطناعياً» كانت عقباه أزمة عام ١٩٢٩ . وفي عام ١٩٣٩ كانت « الاعمال الكبرى » على رأس « حزب السلام » . مع ذلك فان اصحاب مصانع الاسلحة والمصدرين والماليين اخذوا في نهاية العام يغيرون رأيهم ، في حين ظلت الصناعة الكبرى معارضة لموقف الرئيس . ولم تنضو الجمعية الوطنية للصناعيين تحت لواء هذه السياسة الا في حزيران عام ١٩٤٠ ازاء توقع انتصار ألماني ، لأنها تظن ان المانيا الهتلرية تستطيع اغلاق جانب من اسواق العالم في وجه المنتجات الصناعية الامريكية . لكن غرفة تجارة الولايات المتحدة ظلت معادية للتدخل[١] ظلت اوساط الأعمال اذن منقسمة .

اذن ، لا يعقل ان نعزو لحركات الرساميل الدولية أثراً « سلبياً » . ان هذا الاثر يمارس « احياناً » وفي « بعض » المناسبات . هذا كل ما يُسمح لنا باستنتاجه .

ان المناسبات التي كانت حركات الرساميل هذه ، في منشأ الاضطرابات في العلاقات الدولية وتهديدات الحروب ، كانت اكثر تواتراً ، او انها على الاقل اكثر استيقافاً للنظر .

آ — اولاً، ان سياسة التسلح هي المتصلة مباشرة بالقروض الدولية. صحيح أن بعض الدول الكبرى قادرة على الاضطلاع بهذه السياسة بمصادرها الخاصة . كان ذاك واقع فرنسا والمانيا وبريطانيا العظمى ابان سباق التسلح البري والبحري في السنوات التي سبقت الحربين العالميتين . ولكن ما اكثر الدول الاخرى التي تحتاج الى الاستعانة بدعم مالي يأتي من الخارج ! بين أعوام ١٨٧٣ — ١٨٩٥ ، لم تتوصل الحكومة اليابانية الى بناء اسطولها الحربي الا بفضل الديون الخارجية

---

(١) راجع دراسة سترومبرغ الواردة في ملحق التآليف . المؤلف

التي منحت لها من قبل المصارف الانجليزية على الاخص . وبين اعوام ١٨٨٨ — ١٩١٤ انشئت شبكة الخطوط الحديدية الاستراتيجية المعدة لاستعجال تركيز الجيوش الروسية في حالة الحرب ، بنتاج القروض المطروحة في السوق المالية الفرنسية . وبين اعوام ١٩٠٦ - ١٩١٤ سعت كل الدول البلقانية العدوة للمملكة العثمانية والمتخاصمة فيما بينها ، الى قروض خارجية ما كانت تستطيع بدونها تطوير استعداداتها العسكرية . وفي معظم هذه المناسبات تشترط الدولة التي تمنح القرض بالمقابل ان يوكل الى صناعتها الخاصة صنع الاسلحة : ذلك هو على سبيل المثال ، مثل القرض اليوناني والقرض الصربي المعقودين في فرنسا في كانون الثاني ١٩١٤ . وبعد عام ١٩١٩ ، طورت بولونيا ورومانيا قواتها المسلحة باللجوء الى السوق المالية الفرنسية . ولا ريب أن هذه العمليات ليست مرتبطة بالضرورة بسياسة عدوانية : فالسياسة الفرنسية ، عندما منحت دعماً مالياً لأعمال التسلح الروسية قبل ١٩١٤ والبولونية والرمانية بعد ١٩١٩ ارادت انماء فعالية مخالفاتها « وكظم » القدرة الالمانية . كانت تحاول اقامة توازن قوى ، وهو ليس خطراً على السلام ، بل يمكنه المساهمة في ضمانته . وبالمقابل ، كانت اعمال التسلح في حالتي اليابان والدول البلقانية معدة مباشرة للحرب . والدول التي التمس منها القرض لا تجهل ذلك ، لكنها تتحاشى غالباً امعان النظر عن كثب في هذه الصورة للقضية .

ب — قدمت حماية التوظيفات للدول فرصة ممارسة ضغط مالي لم ينصرف طويلا لصالح السلم .

عندما تنجر حركة الرساميل بين بلد صناعي كبير « وبلد جديد » ، تتيح حماية التوظيفات ، التوسع الاستعماري واكتساب مناطق نفوذ . ولا ريب أن تصديرات الرساميل الانجليزية الى اليابان او الى امريكا الجنوبية لم تكن ذات نتائج سياسية لأن هذه الدول قادرة على الدفاع عن استقلالها ، ولأنها على اية حال لم تكن تهدد خلال هذه الحقبة سلامة الرساميل الموظفة . لكن مصر وتونس والمغرب والمملكة العثمانية ودول امريكا الوسطى كانت بين اعوام

١٨٧١ – ١٩١٤ نقطة تطبيق اساليب التوسع الامبريالي بدرجات متفاوتة .

ففي تونس كان الباي قد عقد قروضاً خارجية ، من فرنسا على الاخص ، ليدفع نفقات صيانة الجيش الصغير الذي ساهم عام ١٨٥٥ في حرب القرم لمجرد النفوذ . ولما كان عاجزاً عن تأمين دفع فوائد هذا الدين ، وكان أضعف من ان يسمح لنفسه باستبعاد مطالبة الدائنين الاجانب ، فقد ارغم عام ١٨٦٨ على اخضاع ادارته المالية لاشراف صندوق دين ، كان دائنوه ممثلين فيه . وكان هذا الصندوق يتصرف بجانب من العائدات المكسية والضرائبية للدولة التونسية وتنبأت الحكومة الفرنسية التي كانت مصارفها من اهم الدائنين شأناً ، بأنها تستطيع منذ تلك اللحظة الحصول على امتياز « اقامة مستعمرة » على الشاطىء التونسي مقابل التسهيلات المالية التي لن تتخلف حكومة الباي عن التماسها . وكانت تأمل ان تمارس تدريجياً نفوذاً متفوقاً على شؤون الوصاية . لكن المنافسة الايطالية دفعتها بعد ثلاثة عشر عاماً الى تعجيل النهاية والشروع بحملة عسكرية وفرض الحماية .

وفي مصر[1] حيث كان الخديوي قد توجه الى المصارف الانجليزية والفرنسية لتأمين تمويل اشغال عامة كبرى بالاضافة الى نفقات البلاط المفرطة ، كان الدين غير الثابت في ايدي المصارف الفرنسية على الاخص ، بينما كان معظم الدين المدعوم من حظ المؤسسات المالية الانجليزية . وكان التطور بادىء الأمر مماثلا لذاك الذي حصل في تونس : صندوق دين أسس عام ١٨٧٦. لكنه تسارع بعجلة اكثر ، لأن الحكومتين في باريس ولندن كانتا تدعمان مطالب الدائنين بقوة : اقيمت بعد بضعة اشهر السيطرة المشتركة الفرنسية الانجليزية التي اصبح في إطارها انجليزي وزيراً للمالية وفرنسي وزيراً للاشغال العامة في الحكومة المصرية ، واصبح الاشراف على قضايا مصر الداخلية اكثر توثقاً : كان عزل الخديوي اسماعيل في حزيران ١٨٧٩ مطابقاً لرغبة الدائنين الصريحة . عندئذ

---

(١) دراسة جان بوفييه الواردة في الملحق . المؤلف

ارتفعت الاحتجاجات من رجـال الفكر والضبـاط والموظفـين الذين احسوا بتجريح قومي ، والذين كانوا الضحايا المباشرة كذلك للتوفيرات التي فرضتهـا الرقابة الانجلو – فرنسية في الميزانية . وتدخلت بريطانيا العظمى ضد الثورة التي قادها عرابي باشا بالسلاح ، وانتهزتها فرصة لاقامة سيطرتها .

وفي المغرب اضطر « المخزن » الى الاستعانـة بقرض خارجي في تشرين الاول ١٨٦١ ليدفع لاسبانيا تعويضاً حربياً فرضته معاهدة تطوان عـام ١٨٦٠ واضطر أن يعطي العائـــدات المكسية ضمانة للقرض . لكنه لم يلبث ان أدرك انه يسهل بذلك « تعسفات الاجنبي » واقامة « حماية مقنعة » ، لذلك تحاشى تجديد طلب القروض الاجنبية . بيد أن سلطة السلطان اخذت تنحل بين اعوام ١٨٩٤ – ١٩٠١ : لقد احدث تغلغل التأثيرات الاقتصادية الاوروبية التي عدلت التيارات التجارية والبنيات الاجتماعية ، حركة تمرد بين القبائل . ولكي يعيد النظام ويحصل الضريبة ، احتاج « المخزن » الى تنظيم قواته المسلحة، الأمر الذي يعجز عنه بسبب نقص وسائله المالية . حينئذ لم يجد منفذاً الا في السعي الى قرض خارجي . وكانت السياسة الفرنسية تترقب هذه اللحظة . وكان السلطان بالتماسه القرض كمن يضع « الانشوطة حول عنقه » .

في امريكا الوسطى ، كانت المرحلة الاولى لسياسة التوظيفات في الغالب حصيلة مبادهة خاصة . فاما ان الافراد من مواطني الولايات المتحدة هم الذين كانوا يسألون حكومات هذه « البلدان الجديدة » منحهم امتيازات بالاشغال عامة والمناجم أو باستثمارات زراعية ، او كانت المصارف هي الـــتي تقدم لهذه الحكومات مساعدة مالية لتعينها على تنظيم الادارة او التمكين لنقد ثابت ، اما حكومة واشنطن فكانت تكتفي باعطاء هذه الطلبات او هذه العروض دعماً دبلوماسياً .

لكن دور حكومة الاتحاد اصبح اكثر فعالية عندما صار الامر متعلقاً بحماية توظيفات هذه الرساميل ضد اجراءات تمييزية أو ضد « تخاذلات »

المقترض : انها تتطلب أن تتخذ اجراءات وان ترهن بعض الوارادات المكسية بصورة عامة لقـــاء دفع فوائد الدين الخارجي ، سواء اكان ذلك عن طريق المفاوضة او الضغط المسلح. بذلك اذن يقوم اشراك جزئي للولايات المتحدة على التشريع وعلى مصادر الميزانية .

واخيراً ، بلغ الأمر بحكومة واشنطن أن اعلنت ان المحافظة على النظام ضرورة لازمة لضمان التوظيفات في البلدان التي جرت فيها توظيفات رساميل مواطني الاتحاد . لقد اكد الرئيس تيودور روزفلت في ٦ كانون الاول ١٩٠٤ ان الولايات المتحدة مخولة بممارسة « سلطة بوليس دولي » . فالموافقة على تسليم الاسلحة او منح القروض لحكومة مهددة بحركة ثورية او رفض ذلك ، بل والتدخل المسلح في بعض الحالات ايضاً هي وسائل هذه السياسة التي يمكن ان تصل الى حد اقامة لون غير طبيعي من الحماية ، نادر المثال .

مما لا شك فيه ان دبلوماسية الدولار فتحت طريقاً للمنافع السياسية سواء كانت هذه النتيجة متعمدة ام عفوية .

أما في حال الامبراطورية العثمانية ، فان الحرب الروسية التركية عام ١٨٥٣ التي كان الباب العالي شريكاً فيها مع بريطانيا العظمى وفرنسا ، كانت نقطة الانطلاق لطلب القروض الاجنبية : جعلت حالة الحرب هذا النداء ضرورياً وسهلا بنفس الوقت لأن السلطان كان واثقاً من أنه سيجد لدى حلفائه تقبلاً ملائماً . لكن الحكومة العثمانية استمرأت هذه التسهيلات المالية فاستمرت بعد الحرب على اللجوء إليها كل سنة تقريباً لتغطية عجز ميزانيتها العادية . وكان البنك العثماني ، وهو المؤسسة الخاصة التي اقيمت بناء على مبادهة بريطانيا العظمى برساميل فرنسية في معظمها ، العميل الرئيسي في هذه الناقلات . وكانت المصارف الانجليزية والفرنسية خالية الذهن على ما يبدو من اي هدف امبريالي. كانت تسعى ببساطة الى تثمير لرساميلها « العاطلة » وتحقيق الربح . مع ذلك فان الدبلوماسية الانجليزية نظرت منذ عام ١٨٧١ الى ان الباب العالي سيصبح في غضون سنوات قليلة عاجزاً عن دفع

فوائد هذه القروض. لقد بلغ الدين عام ١٨٧٥ (٥٢٩٧) مليون فرنك والفوائد المترتبة – بما فيها التنزيلات – ٣٠٠ مليون ، في حين كانت الواردات الفعلية للميزانية العثمانية لا تتجاوز ٣٨٠ مليوناً ! . وعليه ، ما ان بدأت في خريف تلك السنة بالذات ، حركة القوميات المسيحية التي تهدد الامبراطورية ، بأزمة خطيرة ، حتى كانت الحكومة العثمانية تواجه الافلاس المحتوم . وكانت الدول الاوروبية الكبرى تراقب عن كثب المفاوضة الجارية بين هذه الحكومة وبين حملة الدين دون أن تتدخل مباشرة فيها . وكان ممثلو حملة الدين من الدبلوماسيين المتقاعدين الذين تسمح لهم مراكزهم الطيبة بالإحاطة بوجهة نظر حكوماتهم . أقام «مرسوم محرم[1]» الذي صفى التفليسة في كانون الاول ١٨٨١ «صندوق دين» يديره ممثلو الدائنين ، يضع تحت إشراف « مجلس ادارة الدين العثماني » ثلث عائدات الامبراطورية تقريباً . في هذه الفترة ، كانت الحكومة العثمانية في مثل الوضع الذي كانت عليه الحكومة المصرية عام ١٨٧٥ . فلماذا نجحت في البقاء عند هذا الحد فقط وتحاشي ضغط دبلوماسي مباشر اكبر ؟ لأنها لم تعق نشاط مجلس ادارة الدين الذي « يحسّن مردود العائدات المسلم بها» أي انه يطبق النظام الضرائبي واحتكارات الملح أو الطباق بحزم اكثر ، ولأنها استفادت على الاخص من الخصومة القائمة بين الدول العظمى التي كان يراقب بعضها بعضاً مراقبة دقيقة .

ان الدولة المقترضة عندما تصبح في وضع سياسي ضعيف أو غير مستقر ، تجبر اجمالاً على منح التوظيفات الاجنبية ضمانات غير مألوفة ، من طبيعتها المساس باستقلالها . وقد لاحظ اللورد كورزن[2] أن سيادة مثل هذه الدولة قد

---

(١) المقصود هنا أول أشهر السنة الهجرية . والمعروف أن الحكومة العثمانية كانت تستعمل التقويم الهجري في أعمالها الرسمية . المترجم

(٢) الوثائق البريطانية عن مناشىء الحرب ، باريس ١٩٢٩ ، الجزء الرابع رقم ٣١٩ المؤلف

تصبح « تلفيقاً دستورياً » لا يثابر على تصديقها غير الرجل القانوني ، بينما يحتقرها رجل الدولة . مع ذلك فانها لا تصبح في حالة تبعية سياسية ازاء الدولة الدائنة الا في حالة ما تكون هذه مستعدة للجوء الى السلاح لتحصـــل على تنفيذ الالتزامات المتفق عليها . غير ان اللجوء الى السلاح الذي استعمل احياناً قبل عام ١٩١٤ قد توقف العمل به بين أعوام ١٩١٩ – ١٩٣٩ .

لكن توظيف الرساميل في البلدان « النامية » كان من طبعه إثارة خصومات بين الدول المقرضة التي قد تكون ساعية الى ضمان مكاسب اقتصادية او ضمانات سياسية باستباقها منافسيها . مع ذلك فإن تلك المنافسات حالما تصبح ملحة ، يُبذل جهد لاقامة تعاون دولي في هذا الحقل من النشاط .

لقد طرحت المسألة في الصين عام ١٩١٣ ولقيت حلا ، على الورق على الأقل بعد ثورة ١٩١١ وسقوط أسرة مانشو في شباط ١٩١٢ ، دخل رئيس الجمهورية الصينية الجنرال يوان شي – كاي الذي اشترط تخلي الامبراطور عن العرش دون أن يكون ذلك وارداً في برنامج الثوار ، في نزاع مع «ابي الثورة » سُن يات سِن واغلبية اعضاء المجلس النيابي . وكانت الدول الاوروبية ، باستثناء روسيا التي يطيب لها استمرار الاضطرابات الداخلية ، تأمل ، لصالح تجارتها ، ان تكون الحكومة الصينية قادرة على صون النظام ، وترى أن «يوان » قادر على النجاح في هذا المضمار[1] .

وعليه لم يستطع «يوان » الا ان يستنجد بقرض خارجي ضخم ليعيد تنظيم الجيش والادارة وليحقق سياسة اعمال عامة كبرى . وكان رجال الاعمـــال الاوروبيين يرون منذ عدة سنوات ان الصين لا بد ستضطر الى اللجوء الى هـذا الحل . لكنهم كانوا يتوقعون الحصول على اشراف على المالية الصينية بغية تأمين سلامة الدائنين . ولم تكن الحكومات راغبة في بداية الحركة الثورية بإعطاء عون

---

(١) ان دراسة التردد والبت قد أجراها ريد « تخلي اسرة مانشو عن العرش والسلطان » ١٩٠٨ - ١٩١٢ (بركلي ١٩٣٥) المؤلف

مادي للأسرة[1] لأن منح مثل هذا القرض كان من شأنه اطالة الحرب الاهلية . لكنها لا تعترض على منحه كحكومة «يوان» لأنها تتعشم فيه القدرة على تأمين الاستقرار . وكان يوان مستطيعاً الحصول على هذه الاموال بتوجهه الى عدد من المجموعات المصرفية التي ستتنافس ولا ريب في هذا المضمار وتطلب من حكوماتها المتقابلة دعمها . والمفاوضة المالية في حالة كهذه قد تثبت او تفاقم المنافسة التي تدخل فيها الحكومات العظمى في الصين ، فتتيح للحكومتين الاكثر اقداماً : روسيا واليابان ، فرصة منحها « ميزات متفوقة » من قبل الحكومة الصينية .

نظرت الحكومة الفرنسية منذ كانون الثاني ١٩١٢ تشكيل جمعية مصرفية دولية كبرى تنظم هذه المعونة المالية وتحصل من الصين على الضمانات المطلوبة[2] . ولقد حصلت دون عناء على اسهام بريطانيا العظمى والولايات المتحدة اللتين لم تكونا قط موافقتين على اقتسام مناطق النفوذ في الصين ، ثم على مساهمة المانيا التي وافقت آخر الأمر على تبني الموقف نفسه . وكانت روسيا بادىء الامر متحفظة ، لأنها كانت تخشى ان تخسر « الوضع الخاص » الذي حصلت عليه في الصين الشمالية .مع ذلك فقد وافقت ، شريطة أن لا يستخدم القرض في تشكيل جيش صيني قوي سيكون وجوده مربكاً للمصالح الروسية . وكان تشكيل جمعية المصارف هذه ، رغم انسحاب المصارف الامريكية التي لم تحصل من الحكومة الديموقراطية على الضمانة التي وعدتها بها الحكومة الجمهورية ، ستؤدي — بحسب عقلية مؤسسيها — الى تسهيل « التغلغل الاقتصادي » الغربي والسماح بفرض وجود مستشارين ماليين يشرفون على استعمال اموال القرض

---

(١) يقصد اسرة مانشو الحاكمة في الصين حينذاك . المترجم

(٢) التعليمات المعطاة في ٩ كانون الثاني ١٩١٢ للسفير الفرنسي في روسيا والمحادثة التي تمت بين بوانكاريه وايزفولسكي بتاريخ ٩ آذارا ١٩١٢ . « الوثائق الدبلوماسية الفرنسية ١٨٧١ - ١٩١٤ ، السلسلة الثالثة الجزء الاول رقم ٤٤٨ والجزء الثالث رقم ٧٨ . المؤلف

لدى الحكومة الصينية. وتردد «يوان» طويلاً لأنه قدر، وبحق، أن هذا الاشراف سوف يمس سيادة الصين، لكنه استسلم أخيراً نظراً لحاجته الى المصادر المالية ليضمن لنفسه الاستقلال عن المجلس النيابي.

نظر العقد الموقع بتاريخ ٢٧ نيسان ١٩١٣ أن تبلغ القروض المقدمة من قبل جمعية المقرضين ٢٥ مليون جنيه استرليني وأنها ستستعمل في فئات معينة من المصاريف، باستثناء الجيش، وان استعمال الاموال سيراقب من قبل عملاء اجانب، وان الحكومة الصينية ستعهد الى جماعة الممولين بحصيلة ضريبة الملح ضمانة لدفعها الفوائد. فسياسة السلطات الاوروبية كانت تهدف اذن الى استثمار متصل اتصالاً وثيقاً بالسوق الصينية. لكن هذا النظام الجديد لم يحظ بالوقت اللازم لبيان نتائجه، لأن الحرب الاوروبية وضعت حداً له بعد خمسة عشرة شهراً. لكنه رغم ذلك يثير الاهتمام بوصفه ظاهرة لعقلية كانت تميل الى تخفيف المنافسات السياسية.

ان مشاريع المساعدة الدولية للبلدان النامية تتخبط منذ عام ١٩٤٩ على نفس نسق هذه العقلية ولكن على صعيد اكثر رحابة وشمولا. لقد تبدى ان تضطلع منظمة الامم المتحدة بأعباء المساعدة الممنوحة لهذه البلدان كي لا تصبح «موضع مساومة» بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على الاخص ولكي لا تتيح الفرصة للريب السياسية. ولقد جاء في تقرير الامين العام لهيئة الامم المتحدة في ايار ١٩٤٩ ان هذه المبادهة كانت ضرورية بقدر ما كانت الدول النامية لا تزال تذكر الاستغلالات التي تولدت عن «الاصلاح» في الماضي من جانب بعض الدول، لذلك فانها ستمنح هذا البرنامج «المعد تحت أكناف دولية» ثقة تمحضها بطيبة خاطر اكثر. ان المقررات التي تبنتها الهيئة العامة للامم المتحدة في تشرين الثاني ١٩٤٩ كمبدأ، قد حصلت على موافقة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. لكنها ظلت رغم ذلك مجرد مشاريع. فهل حصل ذلك لأن المساومات تظل قائمة حتى في الاطار الدولي عندما يتعلق الامر بتحديد حصة كل دولة في مساهمتها بالنفقات وبالتالي بالنفوذ الذي ستمارسه فعلياً على

إستعمال الاموال ؟ ام حصل بسبب تسمية الخبراء المكلفين بتنفيذ برنامج المساعدة التقنية التي قد تتيح المجال لمنافسات بين المصالح الوطنية ؟ بل لأن المساعدة ، بحسب ملاحظة ريمون آرون[1] بنتائجها المحتملة على الاخص تبقى فعلا سياسياً .

لا تزال تجربة تعاون حقيقي دولي على صعيد التوظيفات تفتقر اجمالاً للتنفيذ .

ﺣ – ظهرت الحال التي يجري الدين فيها بعقد بين الدول الكبرى في ظروف خاصة جداً ، لأن الدولة المقرضة لا تجد نفسها قادرة على ممارسة قسر مباشر[2] ضد مدينها « المتخاذل » سواء لأسباب أخلاقية أو سياسية أو لموجبات أخرى قاهرة اكثر أيضاً .

إن الدين الخارجي الجسيم الذي عقدته روسيا بين أعوام ١٨٨٨ – ١٩١٧ كان محصوراً بمجمله تقريباً في أيدي حملة السندات الفرنسيين في حين كانت حصة الرساميل الانجليزية كبيرة في التوظيفات الخاصة . وكانت حصيلة القروض الروسية في فرنسا معدة للتجهيز الاقتصادي أو الاداري من جهة ولانشاء الخطوط الحديدية الستراتيجية اللازمة للدفاع الوطني من جهة أخرى وكذلك لحسن سير الاتفاق العسكري الفرنسي الروسي .

ألغت الحكومة السوفياتية الدين التجاري والدين العام بآن واحد . لم ينظر تأميم الصناعات عام ١٩٢٠ أي شكل من أشكال التعويض على الرساميل الأجنبية التي كانت موظفة فيها . أما الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة القيصرية ، فقد نبذتها السلطة الجديدة التي لم تكن الدول الأخرى معترفة بها على أية حال . ولم يكن لدى الدائنين من وسيلة للانتفاع من حقوقهم إلا التوجه الى حكوماتهم

(١) صحيفة الفيغارو عدد ٣٠ نيسان ١٩٦٠ .

(٢) لن نبحث هنا في التعويضات أو في الاصلاحات المفروضة تبعاً لمعاهدة صلح ، التي تكون طبيعتها مختلفة كل الاختلاف . المؤلف

الخاصة . لكن هذه ما كانت تستطيع ان تفرض على الحكومة السوفياتية الاعتراف بهذه الديون إلا بفعل عسكري كانت قد عزفت عنه بعد محاولاتها القصيرة التي قامت بها عام ١٩١٩ . صحيح ان الحكومة السوفياتية قبلت عام ١٩٢١ المفاوضة حول مسألة الديون لأنها شعرت بحاجتها الى استئناف العلاقات الاقتصادية مع الدول الصناعية الكبرى. ولكن ، لا مؤتمر جنوى عام ١٩٢٢ ولا المحادثات التي أجريت عام ١٩٢٤ مع بريطانيا العظمى وفرنسا ، استطاعت إيجاد قواعد اتفاق : صحيح ان الحكومة السوفياتية تنظر في دفع فوائد جزئية عن الدين، لكنها تربط ذلك بشرط حصولها على قروض اجنبية جديدة. كان هذا الخواء ملموساً في فرنسا بصورة خاصة حيث كانت سندات القرض الروسية موزعة بين ايدي عدد كبير من صغار الحاملين يبلغ حوالي ١٦٠٠٠٠٠ شخص ، مما أثار استنكاراً شديداً لدى جانب كبير من الرأي العام الفرنسي . لكن هذا الاستنكار في تاريخ العلاقات الفرنسية السوفياتية التي يهيمن عليها تباين التكوينات الاجتماعية والاهداف السياسية ، ليس إلا صورة تافهة : لم يعد يتوضح بعد عشر سنوات عندما عقدت الحكومة الفرنسية مع روسيا السوفياتية بمعاهدة تعاون مشترك أغفل فيها إثارة موضوع الدين .

والديون المعقودة مع الولايات المتحدة في أعوام ١٩١٧ - ١٩١٨ من قبل الدول التي كانت « شريكة » لها في الحرب ضد المانيا والنمسا هنغاريا ، تمثل طابعاً مختلفاً كل الاختلاف . كانت المبالغ الجسيمة الموضوعة رهن تصرف هؤلاء « الشركاء » مخصصة لدفع تجهيزات الأسلحة والمواد الأولية والغذائية التي قدمها لهم المنتجون الأمريكيون . فهي إذن قد انفقت بكاملها في مكانها وساهمت في زيادة كمية الرواتب الموزّعة وكذلك الارباح المحققة من قبل المنتجين والناقلين . لكن هذه السلف الممنوحة من قبل الحكومة الامريكية كانت مغطاة بقروض داخلية . فالمكتتبون الامريكيون إذن هم الذين قدموا الاموال والميزانية الفيدرالية ملزمة بدفع فوائد على هذه القروض الداخلية ، وهذا الدفع

يُترجمَ بزيادة في العبء الضرائبي .لذلك فإن تسديد هذه الديون سيخفف العبء الذي يثقل كاهل المكلف الامريكي ولا ريب. ولم يقصّر الكونغرس الامريكي في إبراز هذه المشاهدة عندما وافق عام ١٩٢٢ على قرار يدعو الحكومة الفيدرالية الى المطالبة بتسديد الديون .

استطاعت الدول المدينة ان تثبت – تلك كانت النظرية الفرنسية – ان هذا المطلب وان كان قيماً من الوجهة القانونية ، الا انه غير عادل ومناف للصواب. الم تكن التجهيزات المقدمة من قبل الولايات المتحدة لشركائها إسهاماً في الحرب التي خيضت مشتركة ؟ وعليه يستحسن اقامة ارتباط بين تسوية هذه الديون الجارية بين الحلفاء وتسوية التعويضات الالمانية . لقد أغفلت بريطانيا العظمى هذه النظرية عام ١٩٢٣ : وافقت على تسوية دينها بأن وعدت بتسديد الجزء الاكبر منه في غضون خمسين عاماً ثم حصلت على إلغاء للجزء المتبقى منه ، ولكن عندما وضعت اتفاقات لوزان حداً لدفع التعويضات في تموز عام ١٩٣٢ ، اتفقت بريطانيا العظمى مع فرنسا على إخطار المستشار الالماني بأن هذا الالغاء خاضع « لتسوية مرضية » لديون الحلفاء . وفي الواقع ، اعترض المجلس النيابي الفرنسي في كانون الاول عام ١٩٣٢ على اية دفعة تُجرى لحساب هذه الديون طالما الغيت التعويضات .

ماذا كان مدى هذا الجدال الطويل في العلاقات الدولية ؟ لقد تحصل لدى الرأي العام الفرنسي شعور بالعسف وأعرب عن مرارته بحمية . اما الرأي العام الأمريكي ، في اكثريته الساحقة ، فقد ظل مقتنعاً بأحقية حقه ولام فرنسا على عقوقها. الا ان بوادر هذا الغيظ لم تسفر عن ردود فعل خطيرة على العلاقات التجارية كما توقع للوهلة الأولى الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون الفرنسيون في الولايات المتحدة . لكنها دعمت ولا ريب شعور « الانطوائية » وقدمت بعد ثلاثة أعوام حجة قيمة لواضعي « قوانين الحياد ».

هل يمكن استقصاء نوعية التداخلات بين « سياسة الأعمال » وبين

الدبلوماسية في كل هذه المناسبات وتحديد الدور المتقابل للمصالح المالية والمصالح السياسية ؟

كان هدف رجال الأعمال الرئيسي تحقيق الربح، لذلك فقد استماتوا بالمصلحة القومية . لكنهم غالباً ما خلطوا بينها في الواقع وبين مصالحهم الخاصة . وفي بحثهم الجشع عن « استخدام مثمر » للرساميل التي يديرونها أو لتلك التي يأملون في اجتذابها الى مشاريعهم ، كانوا يعنون انفسهم قبل كل شيء، بمد دائرة نشاطهم على حساب المجموعات المالية المنافسة ، وبأن يؤمّنوا من ثم لهذه التثميرات السلامة. وكانوا بحاجة الى دعم حكومتهم لكي يجابهوا هذه الشواغل. لذلك فقد يميلون الى دعم المبادهات الامبريالية بتقبلهم خطر المنازعات الدولية المسلحة او حتى الى إثارتها . كانت المصالح المالية في مثل هذه الحال دافع الفعل السياسي . ولعله من الاصح أن نقول : بعض المصالح المالية ، لان هذا الوسط المالي بعيد عن التوافق ولان النقابات المصرفية لم تكن إلا تفاهمات مؤقتة .

وكان للحكومات في غالب الاحيان شواغل مختلفة .لا ريب أنها لم تكن غير مكترثة بالمنافع المادية أو المنافع المالية : إن نجاح هذه المشروعات ومكاسب التثميرات ، عامل من عوامل الازدهار الوطني . ثم إن الرجال السياسيين والدبلوماسيين ورجال الأعمال يمتون غالباً الى وسط اجتماعي واحد . فالروابط الشخصية القائمة بينهم تسهل هذا الترابط[1] ، لكنها تحسب حساباً كذلك للمنافع التي يمكن ان يجرها تطور التوظيفات على المصالح السياسية للدولة أي على انتشار نفوذها وسلطانها وأمنها أو سلطتها . فهي إذن تفكر في استخدام التوظيفات الخارجية في حيز هذه المصالح ، وفي توجيهها نحو مناطق

(١) انظر ج. بوفييه « المصالح المالية والمسألة المصرية » في المجلة التاريخية عدد تموز ١٩٦٠ ص. ٧٥ - ١٠٥ و « قيام المجموعات المالية في الشرق الاوسط : القروض الحكومية - التوظيفات المصرفية والعلاقات الدولية ١٨٦٠ - ١٨٨٢ » رسالة الى الجمعية التاريخية الحديثة ٣ أيار ١٩٥٩ . المؤلف

من العالم حيث، تأمل في مد فعلها السياسي اليها ، وفي استخـدام المناسبات التي تعرضها حماية هذه التوظيفات . وبدلاً من أن تكون المصالح المالية دافع الفعـل السياسي ،تصبح والحالة هذه أداته.

فهل يتوجب على المؤرخ اذن ان يمنح المصالح المادية أو المالية المقام الأرفـع عندما يسعى الى اقامة تفسير ، أم يمنحه للمقاصد السياسية ؟

ان المشاهدات التي أعددناها من قبل ، تدل على مـدى عقم مسألة التفـوق هذه . ففي بعض المناسبات ، حدد الضغط الذي مارسته المصالح الماليـة الفعل السياسي تحديداً لا يتطرق اليه الشك.غير ان المصالح المالية فيمناسبات أخرى قد استعملت بكل تأكيد أيضاً ، كسلاح لمقصد سياسي . لذلك يستحيـل في هذه الحركة من المؤثرات المتخاذلة ، اقامة تفسير ذي قيمة ثابتة أو حتى محاولة تخطيط لون من التسلسل بين هذه التفسيرات : فلا المالية ولا السياسية تستطيـع الادعاء بأولوية مختصة . فهل يسمح على الاقل بالتوصل الى هذا الحكم القيم عند دراسة سياسة دولة ما ؟ كلا كذلك : ففي صلب الدولة بدت المصالح المادية في بعض الاوقات وكأنها ذات أثر حاسم ، في حين لم يكن لها في بعض الاوقات الاخرى أكثر من دور تبعي . بل واكثر من ذلك ، ان دراسة مسألة بعينها ـ كاحدى تطبيقات دبلوماسية الدولار في أمريكا الوسطى أو التدخل السياسي المالي الفرنسي في مصر مثلاً بين أعوام ١٨٧٥ – ١٨٨١ ، تدل على ان المصالح المالية في المسألة ذاتها كانت الدافع حيناً ، واداة الفعل السياسي حيناً آخر .

فهل يعني هذا أنه يتوجب أن نقتصر على تفاقح « الماليين » و « السياسات » والتأكيد بأن اقامة تميز بين المصالح المالية والمصالح السياسية ضرب من التصنع لانها «مظهران من سياسة الطبقات الحاكمة»؟سيكون ذلك تهرب من الصعوبة. يمكن للبحث التاريخي أن يصل الى نتائج قيمة عندما يتخلى عن الامل العقيم

---

(١) إنها نظرية ج. برفييه . ذات التحاليل الممتازة. المؤلف

باستخراج تفسير عام، وعندما يقتصر على دراسة حالات خاصة . وليس عديم القيمة أن نعرف كيف وجهت الشواغل المالية الفعل السياسي في تلك أو تلك من ظروف الزمان والمكان أو العكس . ولا يزال أمامنا الكثير مما نعمله في هذا الصدد في دراسة ناقدة للامبريالية . ولسوف تسمح هذه البحوث بالتعرف بشكل أفضل على تصرف المجموعات البشرية . لكن الخطأ كل الخطأ، في الظن أن هذه البحوث قادرة على ايصالنا الى اقامة « قوانين » .

الفصل السادس

الشعور القومي

يصادف المؤرخ في دراسة العلاقات الدولية في كل لحظة ، شأنه في ذلك شأن مراقب الاحداث المعاصرة ، بوادر أفكار أو انفعالات جماعية ، تتطور في صلب جماعة بشرية ، يحسن أفرادها بتضامن المصالح او بوحدة التقاليد التي تجمعهم ، فيصبحون على استعداد في حالة الصدامات مع الجماعات المجاورة ، للتضحية بمصالحم الشخصية وبمصالح المجموعة التي ينتمون اليها .ان هذا التضامن في الجماعة وهذا الاحساس بالانتساب الى مجموعة متميزة وهذا التقبل بالتضحية ، موجودة كلها في مجتمعات ذات تنظيم معقد : فالقبيلة تظهر هذه السمات ،لكنها في هذه الحالة تشترك مع وجود صلة قربي بين الأسر او بين مجموعات الاسر . والجماعة في هذه الحالة لا يمكن ان تكون الا محدودة العدد، لا يتجاوز مجموعها في حده الاعلى ، بضع عشرات من ألوف من الرجال . وعندما تتوضح أشكال الاحساس الجماعي في صلب مجموعات بشرية اوسع، بعيداً عن كل قرابة عائلية، عندئذٍ ، تظهر ملامح الشعور **القومي** . لكن تحليل مدرك **الامة** يصطدم بعقبات جدية : الالتباس في مجموع الاصطلاحات التي تغيرت خلال القرن الماضي والتي لم تتوضح بعد حتى يومنا هذا ، وعدم دقة الخطوط المميزة التي تختلف بحسب الظروف التاريخية والاختلافات العميقة بين العقليات . ان تعابير

التعقيد والابهام والالتباس، كثيراً ما ترد على قلم المراقبين الذين تعلّق انتباههم بدراسة الامة والشعور القومي خلال القرن الاخير .

ان المنبع الرئيسي لهذه العقبات هو وفرة العوامل التي تدخلت في الواقع في ميلاد الامة وفي تشكيل الشعور القومي . وعلى التفسير التاريخي ان يأخذ هذه المشاهدات المتناقضة بكثير من الاعتبار .

الارض ؟ ، ان الحياة المشتركة في « فراغ » واحد يحدد توافقاً بين انواع الحياة ، المرتبطة على مدى واسع بظروف المناخ والتضاريس وطبيعة المياه والنبات[1] . ويمكن ان تؤدي احياناً الى « تكامل ثقافي » . مع ذلك فإن هذا التوافق لا يكفي لخلق أمة . فكم من امثلة على اراضٍ لم يؤد تجانس الشروط الجغرافي الى انصهار ولا حتى الى تقارب بين مجموعات لا تزال ، بعد قرون من التعايش ، تناصب بعضها العداء[2] .

العرق ؟ ان التشابه بين التقاطيع الفيزيائية (القد – شكل الجمجمة والانف والعين ولون البشرة) يشكل دون ريب، عامل تكافل بين الاشخاص. لقد ظن غوبينو[3] أن بامكانه الاستنتاج ان الشعوب ذات السمات الاثنوغرافية المشتركة تنتمي الى قومية واحدة .لكن أعمال علماء خصائص الشعوب « الاثنوغرافيين » دلت على انه ما من امة كبرى في العالم حاوية على وحدة عرقية ، وان الاقاليم التي يمكن مشاهدة مثل هذه الوحدة فيها نادرة : كمنغوليا والنجد الايراني والأناضول الداخلية وشبه الجزيرة العربية .

---

(١) انظر الفصل الاول من هذا الكتاب . المؤلف

(٢) تلك حالة ترانسلفانيا والمناطق الساحلية من سوريا ولبنان بين العديد من الأمثلة المؤلف

(٣) من بحث في اختلاف الاعراق البشرية ١٨٥٣ . المؤلف

اللغة؟ ليس من شك في ان استعمال لغة واحدة يحدد توافقاً في اشكال الفكر بسبب بنيتها ومفرداتها وادبها بصورة خاصة ، ويسهل تشكيل ميراث من المدارك المشتركة . يقول فيخته « ان من يتكلم لغة واحدة هو كل ، ربطته الطبيعة مسبقاً بوشائج عديدة وغير منظورة » . ولقد لمست الحكومات في اوروبا في الازمنة المعاصرة بجلاء ، المنافع التي تمثلها الوحدة اللغوية في تطوير التكافل القومي . وكان رواد « النهضات القومية » في القرن التاسع عشر يحملون مثل هذا الاعتقاد . وحكومات الدول الآسيوية المستقلة « الجديدة » – كالهند واندونيسيا والفيليبين – يشاركون في وجهة النظر هذه ، اذ انهم يحاولون اقامة وحدة لغة في اراضيهم ، مع ذلك فان احساساً قومياً قد استقام في سويسرا وبلجيكا بين اقوام لغاتهم مختلفة ، بينما لم تمح وحدة اللغة الاختلافات بين الكرواتيين والصربيين . وقد دللت استفتاءات عام ١٩٢٠ – ١٩٢١ في مناسبات عديدة[١] على ان التعبير عن الشعور القومي والانتماء الى جماعة لغوية يمكن أن يكونا مختلفين .

الذكريات التاريخية ؟ انها تشكل غالباً عاملاً في انتشار الشعور القومي : ذكر « أبطال » التاريخ العسكري والنضالات التي خاضوها ضد الاجنبي ، والتذكير بالمآسي الكبرى التي نشرت على العالم نفوذ دولة وشعبها . وكثيراً ما يستعان بهذه الذكريات التاريخية باصرار خاص عندما تكون الدولة وشعبها قد عانيا من مكاره حديثة . ففي اسبانيا مثلاً في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، كان الرجوع الى مأثرة الفتح الذي تم في القرنين السادس عشر والى حرب الاستقلال التي نشبت ضد نابليون الاول ، مستمر الظهور في تعبير الاحساس القومي .

التقاليد ؟ إن التقاليد تضيف لوناً خاصاً على الشعور القومي شريطة أن لا تكون محصورة سواء بالاشخاص الدبلوماسيين او ببعض الاوساط السياسية

---

(١) في سوبرون مثلا أو لدى سكان بروسيا الشرقية وفي البلقان أيضاً .   المؤلف

او الجامعية ، وان يكون لها صدى في العقلية الجماعية[1] : « تعليمات » واشنطن وجيفرسون الموجهة الى شعب الولايات المتحدة ، والاهمية التي أقطعها الرأي العام الفرنسي في القرنين السادس عشر والتاسع عشر لتجزؤ البلدان الألمانية ، والانعزالية الانجليزية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أمثلة على ذلك . لكن هذه التقاليد نادراً ما كانت تلقائية . لقد ُصنعت من قبل رجال الدولة او الكتاب السياسيين وحافظ عليها الناشرون . فهي تظهر اذن وكأنها نتيجة لوجود الأمة وليس كسبب لتشكيل الشعور القومي .

المدنية الفكرية ؟ ان ميلاد الاحساس القومي يفترض وجود حالة معينة من المدنية : مبادهات يتخذها المفكرون ، تطور في الادب ، نشر هذه الأفكار عن طريق المدرسة[2] .

ان قيمة هذه المدنية وسناها يشكلان عاملا عاماً في تطوير احساس الإباء القومي في اسبانيا مثلا. لكن المدنية المشتركة لم تكن قط كافية لصنع الامة : فعلى الرغم من ان الصين والهند كانتا مهد مدنيتين كبيرتين ، فانهما لم تظهرا حتى القسم الاخير من القرن التاسع عشر ، اي احساس قومي .

الدين ؟ انه لظرف مناسب لتطوير التكافل بين اعضاء جماعة بشرية ينعشها ايمان ديني مشترك . لذلك فان الحكومات غالباً ما عمدت على ابقاء او اقامة الوحدة الدينية في صميم شعوبها التي تتوقع ان تدير مصائرها . فالوحدة الدينية كانت في حالة المذهب الانجليكاني مثلاً،وسيلة تثبيت خواص الدولة وسلطتها. والشعور الديني في مثل هذه الحالة يصبح اداة سياسية . لكن ما يهمنا اكثر من ذلك ، هو تفحص القياس الذي كان فيه هذا الاحساس الديني « منبع » الاحساس القومي .

---

(١) انظر في هذا الموضوع ملاحظات ج. جول في « السياسة الخارجية وأسسها » باريس ١٩٥٤ صفحة ١٦٤ . المؤلف

(٢) فريدريك هرتز صفحة ٢٤ من مؤلفه المذكور في ملحق التآليف. المؤلف

لقد ظهرت هذه العلاقة بتوافر في اوروبا . كان للدين احيانا اهمية اكبر في تشكيل الامة مما للوحدة اللغوية او التقارب اللغوي : فالتباين بين الفلمنكيين والهولنديين وبين الكرواتيين والصربيين وبين السلوفاكيين والتشيكيين والبلغاريين والصربيين اعطى برهاناً على ذلك . لكن مشاهدات عديدة أخرى تعارض هذه الاخيرة . يكفي ان نفكر في ان الوحدة الالمانية قد تحققت برغم الاختلافات الدينية ، وأن العقيدة اللوثرية من جهة أخرى لم تكف للابقاء على الوشائج بين النرويجيين والسويديين .

في آسيا، مارس الشعور الديني أثراً شديد التفاوت: بدا في الصين وكأنه لا دور له مطلقاً في تكوين الاحساس القومي . أما في البلدان المسلمة غالباً ما يواثم ميلاد الاحساس القومي وتطوره: ذلك كان الحال في اندونيسيا عام ١٩١٩ . اما في الهند حيث كان المسلمون أقلية ، فان الاحساس الديني أعاق الحركة القومية وانتهى الى فرض التقسيم . وبالمقابل ، اظهرت المشاهدات الاخيرة الدور الفعال للاحبار البوذيين في الحركات القومية في برمانيا وسيلان وفي الفيتنام الجنوبي . وقد اعطى اليابان المثال الاكبر على تشارك وثيق بين الاحساس الديني على صورة دين شنتو[1] ، وبين الاحساس القومي . لكن تظاهرات هذا الاحساس القومي كانت أسبق من « بعث » الشنتو الذي استخدم كأداة للدعاية القومية فقط .

الظروف الاقتصادية ؟ ان التكافل الذي يقوم بين مصالح المنتجين او التجار المادية في منطقة ما من العالم ، كان ولا ريب عاملاً مناسباً لتطور الاحساس القومي . لقد ساهم وجود الزولفيرين في القرن التاسع عشر في نجاح الحركة القومية الالمانية : اذ ساعدت الوحدة المكسية على التحضير للوحدة السياسية .

---

(١) الشنتو ، ديانة يابانية طغت عليها الكونفوشيوسية حيناً والبوذية حيناً آخر ، لكنها عادت الى التوسع أيام حكومات الميكادو ، اباطرة اليابان ابتداء من القرن السابع عشر . تجتمع الصلوات في هذه الديانة مع قرابين الزهور والرز . المترجم

ولكن هل لهذه المشاهدة قيمة كلية؟ ان تاريخ الزولفيرين نفسه يدل على ان التكافل المقام بين الدول الالمانية الجنوبية وبروسيا منذ عام ١٨٥٠ في اطار الوحدة المكسية ، لم يمنع هؤلاء الشركاء من أن يحمل السلاح بعضهم ضد البعض الآخر عام ١٨٦٦ . ودانماركيو شليسفيغ الشمالية احتفظوا بعد عام ١٨٦٥ باحساس قومي دانماركي رغم المنافع الاقتصادية التي يمنحها لهم انضمامهم الى مجموعة المانيا الشمالية ثم الى الامبراطورية الالمانية . وفي الالزاس واللورين بعد عام ١٨٧١ ، سهلت المساهمة في ازدهار الرايخ الالماني ، طيلة عشرين عاماً تقريباً الميول « الاستقلالية الذاتية » على حساب الميول « المحتجة » ، لكنها لم تستطع آخر المطاف ان تعيق انبعاث الاحساس القومي الفرنسي الذي عادت مظاهره حازمة بين اعوام ١٩١١ — ١٩١٤ . فأية حصة يمكن ان نخصصها للمصالح الاقتصادية في المطالبة القومية النرويجية أو في الحركة الفلمنكية[١] .

الاختلافات الاجتماعية ؟ ان تكافل المصالح القائم بين الفلاحين ، مزارعين ومستأجرين ، في علاقاتهم مع المالكين الكبار ، في المناطق التي كانت مخضعة بسبب ظروف تاريخية لسيطرة كبار المالكين الاقتصادية الذين جاؤوا من اقليم آخر يمت الى مجموعة لغوية اخرى ، فاستفادوا من دعم السلطة السياسية ، كان ولا ريب شرطاً خاصاً في تهييء تطور الاحساس القومي . اخذت الشكايات المرفوعة ضد اعباء الاتاوات وضد ممارسة الحقوق المرتبطة بنظام الملكيات طابعاً اكثر عنفاً ، واستطاعت ايجاد لون من « التبرير » الاضافي عندما كانت موجهة ضد « اجنبي ». الا انه لا بد ان نلاحظ ان هذا العامل بقي دون فعالية عملية خلال زمن طويل واحياناً خلال قرون . فالمعارضة الاجتماعية اذن لم تكن في منشأ الاحساس بالشعور القومي . لقد قدمت فقط ارضاً مواتية

(١) الفلمنكي ، هو الذي يفضل الثقافة النيبرلندية في بلجيكا على الثقافة الوالونية . ونيبرلندا كما سبق وشرحنا من قبل هي البلاد الواطئة أو هولندا . اما الوالونيون فهم سكان والونيا وهي النصف الجنوبي الشرقي من بلجيكا . المترجم

البذور الملقاة فيها من قبل مبادهات اخرى وتحت سلطان محرضات اخرى .

أما فيما يتعلق بالحركة العمالية وبتطور الافكار الاشتراكية فان من شأنها في كل مكان في منطق المذهبية ، تخفيف ظواهر الاحساس القومي وإحلال تكافل الطبقة المحل الاول . والواقع انه حينما طرحت « مسائل القوميات » مجددة في اجزاء اوروبا ، وعلى الاخص في النمسا – هنغاريا ، لم يظهر هذا التبديل في معظمها واضحاً على ما يبدو . لقد قدم تاريخ النقابية في النمسا خطوطاً مميزة في هذا المضمار . مع ذلك ، فان دراسة الروابط بين الاشتراكية والقوميات لم تلق بعد كل العناية التي تستحقها هذه المشكلة[1] .

ليس بين كل هذه العوامل عاملاً غير منفعل . لكن أياً منها لا يمكنه اعطاء تفسير ذي قيمة كلية . وهذه الريبة تسيطر على كل مشكلة الروابط بين الامة والدولة التي هي مركز الاهتمام بالنسبة لمؤرخ العلاقات الدولية .

١ – الامة والدولة في اوروبا

حاولت الفلسفة السياسية في أوروبا ابتداء من نهاية القرن الثامن عشر ، لدى هردر[2] وبورك[3] وبنزام[4]، أن تلاحظ نوعية عناصر التمييز بين الجماعات البشرية وان تحدد الامارات التي يمكن بها التعرف على انتماء واحدة من هذه

---

(١) طرح المجلس الدولي للعلوم التاريخية عام ١٩٦٥ هذه المسألة على بساط البحث وحضر جاك دروز تقريراً عن هذه النظرية . المؤلف

(٢) هو جان كوتفريد دو هردر ، كاتب الماني مؤلف « فلسفة تاريخ البشرية » الشهير (١٧٤٤ - ١٨٠٣). المترجم

(٣) ادمون بورك ، خطيب انجليزي اشتهر بحملاته على الثورة الفرنسية ، صاحب كتاب « تأملات في الثورة في فرنسا » (١٧٢٨ - ١٧٩٧) . المترجم

(٤) جيريمي بنزام ، فيلسوف وفقيه انجليزي ، تقوم فكرته أو فلسفته على « حساب المسرات » (١٧٤٨ - ١٨٣٢) . المترجم

الجماعات الى « امة » معينة . ومن البديهي أن التآويل اتسمت باختلافات قوية ظلت تتأكد خلال القرن التاسع عشر من فيخته[1] الى شليجل[2] ومازّيني[3] ومن ستيوارت ميل[4] الى فوستل دو كولانج ورينان[5] . فالامة بالنسبة لبعضهم وهم كثر بصورة خاصة في الاوساط الفكرية الالمانية هي كائن حي يكبر «بفضل الفعل اللاشعوري لقوة عليا » : وهـــذه القوة هي « العبقريـة القوميـة » الفولكجيست . كيف نتعرف على وجودها ؟ بملاحظة بعض الامارات الخارجية – وحدة اللغة ، الوفاء لبعض العادات ، احترام التقاليد القديمة[6] ، وهـــذه الامارات تسمح الملاحظة بالتعرف عليهـا بسهولة وليس من داع الى النظر الى ابعد من هذه الخطوط العامة للتأكد بأن مجموعات بشرية تنتمي « لقوميـــة » واحدة ، وانها تشكل اذن « أمة » . اما أن لا تكون هذه الجماعـات شاعرة بتكافلها ، وان لا تظهر الرغبة في العيش مشتركة ، فأمر قليل الاهمية : ان الامارات الظاهرية تشكل المصداق الذي لا ينقض .

---

(١) جان غوتليب فيخته، فيلسوف الماني، تلميذ (كانت) واستاذ شيلنغ، اشتق فلسفته من فلسفة « كانت » اولا ثم اصبحت مثالية مطلقة ليس فيها حقيقة غير « الأنا » (١٧٦٢ – ١٨١٤) . المترجم

(٢) *Schleghel* اسم لاخوين المانيين ، غليوم وفريدريك ، اشتهرا بانهما شاعرين وناقدين من المدرسة الرومانطيقية ، ولا شك في ان المؤلف يعني احدهما او كليهما . (١٧٦٧ – ١٨٤٥ و ١٧٧٢ – ١٨٢٩) . المترجم

(٣) غيوسيبي مازيني ، مواطن ايطالي مؤسس جمعية سرية « ايطاليا الفتاة » ظل يتآمر سواء في ايطاليا او سويسرا او انجلترا ثم انضم عام ١٨٤٨ الى التريومفيرا الرومانيـــة (١٨٠٥ - ١٨٧٢) . المترجم

(٤) ستيوارت ميل ، فيلسوف انجليزي ١٧٧٣ - ١٨٣٦ ، صاحب « المنطق الاستقرائي الاستنتاجي » . المترجم

(٥) ارنست رينان ، كاتب فرنسي سلس وماهر ، ومؤرخ جريء في نظرياتـــه ، شغوف بالمثالية العلمية ، مؤلف « مستقبل العلم » ، و « مناشيء المسيحية » الخ ... (١٨٢٣ ١٨٩٢) . المترجم

(٦) ويضيف بعض اصحاب المذاهب ، القرابة العرقية . المؤلف

والانتماء الى امة ما بالنسبة الى البعض الآخر « واقع احساس » . صحيح ان وحدة اللغات والذكريات التاريخية والتقاليد ، يمكنها ان تكون عناصر فعالة في تشكيل الاحساس القومي ، لكنها ليست دلائل اكيدة . ان العنصر الجوهري هو ارادة الحياة المشتركة اياً كان المنشأ . ويقول مازيني : ان« الوطن هو قبل كل شيء الاحساس بالوطن » . اما فوستل دو كولانج في رسالته المفتوحة الى مومزن[1] عام ١٨٧٠ ، فلا يضيف شيئاً تقريباً الى الدستور المازيني : « لا العرق ولا اللغة يصنعان القومية ... ان الوطن هو ما يُحَب » . وفي عام ١٨٨٢ استأنف ارنست رينان النظرية نفسها لكنه وسعها[2] : « ان ما يشكل الامة ليس التكلم باللغة نفسها او الانتماء الى الجماعة الاثنوغرافية ، بل هو الامور الجسام التي صُنعت معا في الماضي والرغبة في صنع مثلها في المستقبل » . ومن بين اتباع هذه النظرية ، اعطى اميل بورترو[3] التعريف الاكثر دقة للاحساس القومي : « الارادة التي يملكها اشخاص راغبون في العيش معاً وفي تهذيب الذكريات نفسها ومتابعة الغايات نفسها » . ان هذا المذهب يستعير من فلسفة القرن الثامن عشر السياسية مبدأ « حرية تصرف » الشعوب الذي يفهم منه حق كل شعب في انتقاء مستقبله السياسي .

مع ذلك فان هذه التأويل المختلفة تضمر نقطة مشتركة . انها تؤكد الرغبة في اعطاء الدولة قاعدة قومية ، والارادة في ان ينطبق مفهوم الدولة على الامة الى اقصى ما يمكن ، اي ان تجمع الدولة كل الشعوب ذات القومية الواحدة وليس غيرها . وكان ذلك هو القصد الذي عبر عنه « مبدأ القوميات » في القرن التاسع عشر .

---

(١) هو تيودور مومزن ، مؤرخ وناقد الماني واديب ، جدد بدراساته ومولفه الشهير «التاريخ الروماني» دراسة الآثار اللاتينية (١٨١٧ - ١٩٠٣) . المترجم

(٢) ما هي الامة ؟ محاضرة القيت في السوربون ثم نشرت في خطابات ومحاضرات باريس ١٨٨٧ . المؤلف

(٣) فيلسوف واستاذ فرنسي ١٨٤٥ - ١٩٢١ ، مؤلف كتاب « في عدم لزوم قوانين الطبيعة » . المترجم

لكن المصاعب كانت جسيمة في تطبيق هذا المبدأ كلما كانت الحجج التاريخية او المعطيات اللغوية متعارضة مع مظاهر العقلية الجماعية . لقد ساعدت نظرية « القومية اللاشعورية » مبشري الوحدة الالمانية على اهمال مظاهر العواطف الخاصة في هانوفر وبافاريا والساكس وعلى المطالبة بالألزاس واللورين . اما نظرية « الواقع المدرك » فقد دعّمت المركز الفكري للوطنيين الايطاليين حيال الاسر المالكة او الملوك وغذت الاحتجاج الفرنسي ضد معاهدة فرانكفورت . ولقد أُبينت المذاهب في معظم الاحيان في نفس الوقت الذي كانت فيه واجبة لدعم موقف سياسي ، فكانت اذن مرتبطة بأمل الحصول على نتائج عملية ، او بالرغبة في تبرير بعض المطالبات . وهذا ما يقلل بصورة خاصة من قيمتها في نظر العالم الحقوقي أو المتفقه بالعلم السياسي . مع ذلك فان المؤرخ يشاهد ان الاحساس القومي قد دلل على حيوية لا تناقش رغم هذه الركاكات المذهبية وأنه كان في العلاقات الدولية خميرة نشاط فريد في حماسه .

ظهرت « مسألة القوميات » هذه على صورتين كانتا في الغالب متكاملتين : تحرير جماعات المواطنين الواقعين في الدولة التي ينتمون اليها تحت سيطرة حكومة يمت اعضاؤها بسبب الى قومية أخرى ، واعطاء « الاقليات القومية » بذلك امكانية تشكيل دولة مستقلة من جهة ، ومن جهة اخرى جمع الشعوب التابعة لقومية بذاتها والتي كانت من قبل خاضعة لسيادات مختلفة سواء كانت دولاً مستقلة أو كانت « اقليات قومية » في دولة واحدة .

لقد ظهرت حركة القوميات بين اعوام ١٨١٥ – ١٨٤٨ في هاتين الصورتين بشكل بديهي : تمهيدات لحركات وحدوية ايطالية وألمانية ، وفي حالة بلجيكا عام ١٨٣٠ وبولونيا الروسية عام ١٨٣١ احتجاجات جماعات قومية ضد سيادة اجنبية . في عام ١٨٤٨ – ١٨٤٩ احتلت المحاولات التوحيدية المكان الاول في الدول الالمانية والدول الايطالية والامارات الرومانية . ما كانت هذه الحركات ممكنة لولا أزمة السلطة النمساوية التي كان سببها المباشر تطلعات « الاقليات القومية » . وفي العشريتين التاليتين ، استمرت قوى الانفصال في الظهور في النمسا وبولونيا

وايرلندا . لكنها كسفت بنجاح حركات التوحيد في ايطاليا والمانيـــا وبملامح الوحدة الرومانية : لقد حول « مبدأ القوميات » خريطة اوروبا السيـاسية في غضون عشرين عاماً .

وبعد عام ١٨٧١ ، كانت الحركات الاحتجاجية « للأقليات القومية » هـي التي نهضت نهضة واسعة طوال نصف قرن : سلافيـو الجنوب والتشيكيون والسلوفاكيون والبولونيون والروتينيون والصربيون والايطاليون في مملكة النمسا هنغـــاريا ، والبلغاريون واليونانيون والصربيون والكوتزوفالاكيون في مقدونيـا الخاضعة للامبراطورية العـــثمانية حتى عام ١٩١٢ ، والبولونيون ورومانيو بيسارابيا في المملكة الروسية ، والبولونيون ايضـاً والدانمـاركيون والالزاسيون واللورينيون في الامبراطورية الالمانية الجديدة والايرلنديون في المملكة المتحدة والنروجيون في الدولة السويدية حتى عام ١٩٠٨ والكاتالانيون والباسكيون في اسبانيا ، دون حساب الحركة الفلمنكية في بلجيكا التي كانت تطالب بالمبادىء نفسها ، في تقرير لجنة تحقيق نشر عام ١٨٥٨ ، رغم ان هـــذه الحركة لا يمكن وضعها في هذا الحقل نفسه دون مغالاة . وفي السنوات الاولى من القرن العشرين ساهم ستون مليوناً من الناس تقريباً – خمس سكان القارة تقريبـــاً – بهذه الحركات التي لم تخل منها دولة أوروبية باستثناء سويسرا والبرتغـــال والبلاد الواطئة ، او كان مفروضاً انهم أسهموا فيهـا . وخافت بعض هـذه الدول على اراضيها من فعل الاقليات المحتجة ، بينما توقعت دول اخرى نجاحـاً بفضل هذه الحركات ، بضم العناصر المتشابهة اليها . وكانت النمسا هنغاريا التي ينتمي ثلاثة أخماس سكانهـــا الى هذه الجماعات القومية « الاقليـــة » مهددة في وجودها .

قدمت الحرب العالمية الاولى فرصة مواتية للمحتجين ، وراحت سيـاسة كل فريق من المتحالفين تتهافت لدعم هـذه الحركات الوطنيـة بمقدار مـا تستطيع

بواسطتها اضعاف الخصم . وكانت دول « التفاهم[1] » هي المستفيدة بشكل واضح ، لأن حركة القوميات كانت بالنمسا هنغاريا الخطر الاكبر . ومعاهدات الهدنة عام ١٩١٨ ، فتحت المجال لنجاح المطالبات القومية مدعومة بنقاط الرئيس ويلسون الاربع عشرة . وفي مؤتمر السلم اضطر « الخبراء » ورجال الدولة الى الاعتراف بأن التطبيق الحازم لمبدأ القوميات مستحيل في معظم الاحيان بسبب اختلاط الشعوب . فاذا كان من الميسور ملاحظة وجود حدود لغوية بين الالمانيين والايطاليين في آديج العليا ، وبين الالمانيين والدانماركيين في في شليسفيغ الشمالية ، فكيف نخط بين القوميات المختلفة في مناطق الاحتكاك بين بولونيين وليتوانيين ، وفي اقليم السوديت وفي اقاصي سيليزيا الشمالية والجنوبية حول كاتو ويتزر او تيخن وفي ترانسلفانيا ودالماسيا « خط الحدود الواضح المعالم » ، الذي جاء في النقطة الثامنة من خطاب ويلسون ؟ والواقع ان معاهدات الصلح في اعوام ١٩١٩ - ١٩٢٠ اعطت ترضيات واسعة لمطالب القوميات في كل مراكز القارة الاوروبية من بولونيا الى الألزاس واللورين ومن شليسفيغ الى الادرياتيك ، لكنها فعلت ذلك فقط في حدود ما كانت الدول الظافرة والجماعات القومية التي تحميها قادرة على جني النفع فحسب . لقد حصل ثلاثون مليون نسمة تبعاً لتسوية السلام هذه ، على حق التصرف بمقدراتهم بعد ان كانوا قبل عام ١٩١٤ يمتون الى هذه « الاقليات القومية » .

وانه لحل جزئي قطعاً ، طالما أن معاهدات الصلح لم تمس بالطبع مسألة القوميات في المملكة المتحدة وهي احد المنتصرين ، ولا في اسبانيا التي لم تسهم في النزاع المسلح ، وان تخطيط الحدود الجديدة وخصوصاً في اوروبا الدانوبية والبلقانية ، خلق اقليات قومية جديدة بضمه جماعات قومية عديدة الى دول تشعر هذه الجماعات فيها بأنها غريبة عنها. ولا يزال عدد المحتجين ٣٠ مليوناً تقريباً

---

(١) المقصود بدول التفاهم فرنسا وبريطانيا التي اقامت روابط طيبة بينها أيام لويس فيليب ثم ابتداء من عام ١٩٠٤ فيما بعد وقد أطلق على هذا الاتفاق اسم التفاهم القلبي . المترجم

اي انهم نصف مرة اقل مما كانوا عليه عام ١٩١٤[١] . لكن «الاقليات القومية» الجديدة تضم عددا من الجماعات الشعبية كالماجيار في تشيكوسلوفاكيا والمانيي التيرول الجنوبي وبوزنانيا الذين مارسوا قبل عام ١٩١٤ تفوقاً سياسياً ، فأصبحوا بالتالي يحتملون موقفهم بكثير من الضنك . والواقع أن هـــذه الاحتجاجات والمجادلات التي نتجت عنها في السنوات التي تلت مباشرة عقد معاهدة الصلح ، حفظت في اوروبا بؤر نزاعات فعالة وعديدة : في ميميل وفيلنا وتيخن وفيوم وكما في بيسارابيا ومقدونيا أو بوزنانيا ، فان حق القوميات هو ابداً في محور المجادلة .

ألا ان معاهدات الصلح في أعـوام ١٩١٩ – ١٩٢٠ منحت حالة حمـــاية « للأقليات القومية » في الدول التي كرست هذه المعاهدات ميلادها على الاقل . وقد أراد واضعو هذا النظام التقليل من فرص المصاعب والنزاعات في المسائل المثيرة التي يطرحها في كل لحظة تنظيم التعليم واستعمال اللغة القومية . فهـم إذن قد أمنو للفئة الأقلية استقلالاً ذاتياً « ثقافياً » وأحياناً إدارياً . لكنهم تحاشوا منحه ضمانات سياسية قد تصبح خطيرة على سيادة الدول المخضعة لهذا النظام . مع ذلك ، هل يمكن لهذا التحديد ان يكون حقيقياً ؟ لقد خشيت حكومـات الدول « الجديدة » أو « المشذبة » التي ينطبق عليها نظام حماية الأقليات ، مـن أن يفتح الاستقلال الثقافي المجال لدعاية انفصالية .

فمسألة القوميات اذن بقيت عام ١٩٣٩ تارة سبب الخصومات التي لا فائـدة من ابراز أهميتها وتارة المناسبة لها . مع ذلك فإن حق « تصرف الشعوب الحرة » لم يلق تطبيقاً بين أعوام ١٩٢٠ – ١٩٣٩ الا في اربع مناسبات : ايرلندا ، العراق العربية السعودية ومصر ، بعد حذف « نقاط التحفظ » في اعلان عـام ١٩٢٢ .

اذا درسنا خطوط هذه الحركات كما ظهرت في تاريخ العلاقات الدولية خلال

---

(١) انظر ايرفالد آماند في « القوميات في الدول الاوروبية » ، فيينا ١٩٣١ و وينكلر في « احصاءات عن القوميات الاوروبية » فيينا ١٩٣٢ . المؤلف

المائة عام الأخيرة ، نرى بوضوح ان من الضروري تميز تشكيل الوحـــدات القومية من جهة وفعل « الأقليات القومية » في صلب الدولة من جهــة أخرى .

كان تشكيل الوحدات الدولية تسيطر عليه شاغلة جوهرية : ترسيخ الرغبة في الحياة المشتركة وفي دولة واحدة في نفوس شعوب تمثل ظـاهرات مشتركة في مضمار اللغة ولها تركة مشتركة من الذكريات التاريخيـة ولكنهـا تمت الى ولاءات سياسية مختلفة . فهي اذن حالة فكرية ، تلك التي كانت مدار الصيانة والنشر . فماذا كانت العقبات ؟ كانت : التعلق بالتقاليد وقوة الروابط الشخصية المعقودة في صلب الدول القائمة ، والخوف من التغييرات التي قد يأتي بها انصهار بين الدول فتصيب الاوضاع المكتسبة او المصالح الاقتصـــادية ، ثم – وعلى الأخص – وجود الأمراء واخلاص الاتباع حيال الأسرة المالكة ورغبة الدوائر الادارية في الحفاظ على واقع الاحوال التي كانت وحدها المستفيدة منه .

ولكي يتم النصر على هذه العواطف المحافظة على تخصصها يُشترط وجوبـــاً تنظيم دعاية تهدف الى اقناع هذه الشعوب بصلة القربى بينها والى اظهارها عـلى منافع تبعيتها لدولة كبرى . وكانت هذه الدعاية تركز على الابعـــاد السياسية أكثر مما تركز على المصالح الاقتصادية ،وتجتهد على الاخص في بيان كيف ان تشكيل الوحدة سيفتح الطريق الى السيادة . ففي المانيا ، انتشرت النظريات الموسّعة من قبل رجال الفكر والكتاب السياسيين عن طريق التعليم الجامعي . وكان الطلاب واعضاء الحرف الحرة والموظفون من ثمّ ، افضل عناصر هـــذه الدعاية . اما المحترفون السياسيون ، فلم يضطلعوا بادارتها الا فيا بعد ، عنـدما انشىء « مركز » الدعاية الوحدوية الكبير ، الناشيونالفيرين . اما في ايطاليا ، حيث كان التعليم الجامعي بعيداً عن ان تكون له السلطة والامكانات نفسهـا ، فان الجمعيات السرية هي التي قادت النشاط بادىء الامر ثم جـــاءت الجمعيات الادبية التي مكـّنت من نشر مؤلفات الكتاب السياسيين . ولم يـكن تأسيس الجمعية الوطنية عام ١٨٥٧ ، غير تتويج لعمل استمر منذ اكثر من ثلاثين عاماً . وفي رومانيا ، تشكلت ملاكات الدعاية من ابناء كبار الملاك العقاريـين الذين

تابعوا الدراسة في جامعات اوروبا الغربية . لم يكن للاوساط الاقتصادية دور فعال في هذه المبادهات بادىء الامر. ولم يهتم رجال الاعمال الرينانيون بالبرنامج الوحدوي الا حوالي عام ١٨٣٥ ، أي بعد عشرين عاماً على نشر المؤلفات الادبية او الفلسفية الكبرى ذات الاهداف « الوطنية » وخمسة عشر عاماً على حركة البورخنشافت . ولم تظهر الخطوط الاولى لبرنامج اقتصادي في الحركة الوحدوية الايطالية الا حوالي عام ١٨٤٥، بعد ثلاثين عاماً من الجهد الذي بذلته الجمعيات السرية ومن النداءات التي وجهها الكتاب السياسيون .

ولكن لم تكن نشاطات بعض رجال الفكر او بعض مجموعات الرجال العمليين هي وحدها التي اعطت هذه الحركات ملامحها . فسياسة الملوك والحكومات كانت في كل مكان ، ذات دور هام سواء لأنها شجعت هذه الحركات لانها توقعت أن تكون المستفيدة منها ، أم لأنها قاومت المبادهات الخطيرة على مصالحها . والواقع أن الهجوم كان يملك تنظيماً أرقى من الدفاع كما أظهر حيوية اكبر كثيراً . ولقد سيطر فريديريك غليوم الرابع وغليوم الاول وبسمارك وشارل ألبير وفيكتور عمانويل وكافور وكوزا على تاريخ هذه الحركات الوحدوية بأفعالهم وبقراراتهم السياسية ولا ريب ، لكنهم سيطروا كذلك على الاخص بالدفع الذي أعطوه للجهود المبذولة من أجل تحويل العقلية الجماعية .

ان حركة احتجاج « الاقليات القومية » أعطت في كل مكان تقريباً ملامح مشتركة : ظهرت غالباً على شكل صراع يومي قائم بين الجماهير الاقلية وبين الادارة بسبب اللغة السائدة في التعليم والحوادث التي يثيرها في الحياة الادارية والقضائية استعمال لغة رسمية مختلفة عن اللغة التي يتكلم بها السكان . بيد أن التحليل التاريخي يميز ملامح مختلفة وراء هذه التوافقات .

في حالة الحركات القومية البولونية والايرلندية ، كانت الاقليات في مطلع القرن التاسع عشر ، خاضعة لسيطرة أجنبية مباشرة منذ أمد قريب لا يكفي لامكانية حدوث التمثل .لذلك حافظت على شعورها القومي سليماً : فالاشخاص من الجيل الواحد ، شهدوا معاً ثالث تقسيم للدولة البولونية (١٧٩٥) وزوال

نظام الاستقلال الذاتي في بولونيا الروسية عام ١٨٣١ . وكانت إيرلندا متمتعة باستقلالها الذاتي بين أعوام ١٧٨٢ – ١٨٠٠ : فالجراح كانت لا تزال حية . لذلك كانت الاحتجاجات طوعية ، وكانت تلك الاقليات مستعدة بديهياً للاصغاء الى التوجيه السياسي . وكذلك كان الحال في الالزاس واللورين بالنسبة للألزاسيين اللورينين عام ١٨٧١ .

اما حال الاقليات القومية في القسم الاوروبي من المملكة العثمانية ، فحالة خاصة . لم يكن لليونانيين والبلغاريين والصربيين ، بسبب كونهم مسيحيين ، الحق بالتسهيلات التي كانت الادارة العثمانية تمنحها للشعوب الاسلامية ، كالالبانيين مثلاً . فكانوا في صميم المملكة العثمانية تحت احساس بالدونية يعانون من هذه السيطرة الغريبة : كان لكل فريق منهم إذن احساس قومي حيال الاتراك . لكن هذا الاحساس القومي كان يتبدى في صميم هذه الشعوب المسيحية أيضاً فيثير اليونانيين والبلغاريين والصربيين بعضهم ضد البعض الآخر رغم التكافل الذي يجمع بينهم ضد الاتراك. على أن هذه الجماعات القومية لم تكن مؤسسة دائماً على وحدة اللغة المشتركة . وكانت الغرابة التي تمثلها حركة القوميات في هذه المنطقة من أوروبا هي الدور النشيط الخاص الذي لعبه الشعور الديني أو على الاصح الذي لعبته المنظمات الاكليركية : كانت الكنائس الارثوذكسية اليونانية والصربية التي انضمت اليها الكنيسة الارثوذكسية البلغارية بعد تأسيس الايكزاركا[١] عام ١٨٧١ « مُسيَّسَة[٢] » بحماس تضع كل طاقة جذبها أو دعايتها في خدمة ايقاظ أو تنشيط الشعور القومي . وكان رجال الاكليروس يشكلون في كل مكان تقريباً أعضاء وملاكات الحركات

---

(١) ايكزاركا ، نسبة الى ايكزارك، وهو لقب العامل الذي كان يحكم في ايطاليا او افريقيا باسم اباطرة القسطنطينية او اسم المقاطعة التي يحكمها هذا العامل . وقد انتهت هذه التسمية بزوال الامبراطورية البيزنطية . وقد اريد بهذه العبارة هنا التذكير بالحكم الامبراطوري العثماني على البلاد المسيحية التابعة لها . المترجم

(٢) في النص « *Politisée* » المترجم

الاحتجاجية .لم يوجه هذا النشاط ضد السيطرة العثمانية فحسب : كانت الكنائس الثلاث في الواقع تتنازع المؤمنين في المملكة العثمانية . وزاد تنافسها بقدر ما تفاقم تدهور السلطة التركية ، لأنها كانت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالدول البلقانية الجديدة المشكلة على حساب المملكة العثمانية . وفي تحرير واقتسام مقدونيا الذي اصبح بعد عام ١٨٨٠ هدف اليونان وبلغاريا وصربيا السياسي ، اعتمدت كل دولة من هذه الدول الثلاث على كنيستها لتضمن لنفسها تفوقاً .

لذلك أصيب المراقبون الاجانب بالحيرة في مطلع القرن العشرين ، لدى مشاهدتهم الصورة التي ظهرت فيها فكرة « القومية » في البلقان : لقد أصبح الانتماء الى كنيسة ما في كثير من الحالات عاملاً اكثر أهمية في تكوين الشعور القومي من اللغة المشتركة . حتى ان بعض الجماعات من الشعوب المتكلمة باللغة الصربية كانت تعلن انها بلغارية لانها تتبع كنيسة الايكزاركا[1] .

كانت « الاقليات القومية » في الجزء الاكبر من اوروبا الوسطى والغربية سلبية في مطلع القرن التاسع عشر ، فاستيقظت بين اعوام ١٨٣٠ — ١٨٧٠ . فماذا كانت خطوطها الرئيسية ؟

كان نشاط المفكرين حاسماً بالأصل : لقد أحيوا الذكريات التاريخية وأظهروا ديمومة التقاليد المشتركة ، فهموا وأفهموا أهمية اللغة المشتركة وعرفوا كيف يدركون ويعبرون عن الأحاسيس الغافية فأعطوها قوة . وكانت أسماء الفلاسفة والأدباء ومؤرخي اللغة والأدب والقانون هي التي حددت المرحلة الاولى ابتداء من الحركة القومية الألمانية وحتى الحركات القومية التشيكية والايطالية والكرواتية والنرويجية أو الفلمنكية ، اكثر من أسماء أصحاب المذاهب السياسية . ولقد تم نشر هذه الافكار في الاوساط المثقفة عن طريق التعليم العالي والثانوي والمؤلفات الأدبية أو التاريخية ، وعن طريق الصحافة اليومية أو الدورية في الأوساط الأكثر سعة وبواسطة الجمعيات الدعائية ،

---

(١) تحقيق كارنيجي ، عام ١٩١٣ بصورة خاصة . — المؤلف

كالوحدة المقدسة في الفلاندر وجمعية ترقي وتعليم الشعب في النرويج . وقد احتلت ذكريات الأوقات العصيبة الماضية ومآثر الامجاد القومية وتمجيد التقاليد الشعبية الحيز الاكبر دائماً تقريباً . أبرز التشيكيون « الالقاء من النوافذ » الذي حققوه في براغ ، وسلافيو الجنوب في مملكة دوشان وأبرز الايطاليون سمو روما القديمة كما ركز الالمانيون على دور الفكر الجرماني في عملية الاصلاح . بل ان احياء الماضي كان عاملا فعالاً في اليقظة القومية عند الشعوب الفقيرة بالذكريات نفسها كسلوفاكيي هنغاريا الشمالية وروتينيي غاليسيا النمساوية . لكن أشكال الدعاية هذه لم تبلغ مع ذلك الجماهير الفلاحية حيث نسبة الامية فيها عالية ، بل وجدت صداها بين أنصاف المتعلمين وبين البورجوازيين .

فهل سهلت المصالح الاقتصادية والتباينات الاجتماعية انتشار هذه الدعاية ؟ لم يصر الدعاة الفكريون على هذا المظهر من المسألة بصورة عامة . بل ان بعضهم كازيني مثلا ، أعلنوا انها عديمة الاهمية . لكن فعل هذه العوامل كان في الحقيقة اكيداً . غير انه ظل عظيم التباين . كانت البورجوازية الصناعية والتجارية في البلدان التشيكية تقدر أن ادارة الدولة النمساوية، ستحسب حسابا اكبر لمصالح التشيكيين في تسوية التفاصيل اليومية للحياة الاقتصادية ، اذا لم تبق بين ايدي الالمانيين . وفي اسبانيا دعمت اوساط برشلونة الاقتصادية الحركة القومية الكاتالانية لأن وجهات نظرها في موضوع السياسات المكسية كانت معارضة لوجهات النظر المرجحة في مدريد .

وكان فعل القوى الاقتصادية والاجتماعية يمارس باتجاهات معاكسة احياناً عندما يشعر المنتجون بالمنافع التي يمنحها لهم انتماؤهم لمجموعة اقتصادية كبيرة حيث يجدون فيها سوقاً اوسع . فالهنغاريون ، حتى عندما كانوا يشتكون من النظام الثنائي الذي أقيم عام ١٨٦٧ ، ما كانوا قادرين على المضي الى حد الانفصالية دون ان يخسروا السوق النمساوية التي لا غنى لصادراتهم الزراعية عنها . كما لم تكن القوميات الفلمنكية قادرة على نسيان الروابط التي اقامتها المصالح الاقتصادية بين الشعوب البلجيكية . ونجاح « انصار الاستقلال

الذاتي » ، على حساب « الاحتجاجيين » في الالزاس واللورين بعد عام ١٨٩٠ ، كان مرتبطاً بالتأكيد كما رأينا ، بالآفاق المفتوحة من قبل نهضة الاقتصاد الالماني السريعة .

واخيراً ، ان النضال الاجتماعي بين الفلاحية التابعية لفئة « الاقليات » والمالكين العقاريين الكبار « الدخلاء » غذّت في بعض المناطق بالتأكيد المطالبة القومية ، – في ايرلندا وترانسلفانيا وايستريا وفي البلدان البلقانية ، لكنها لم تكن هي التي ايقظت الحركة . لقد جاءت تدعمها بعد ان كانت مبادهات اخرى قد فتحت الطريق .

إلا ان المبادهة الفلاحية في النرويج فقط تبدو اكثر اهمية . كان السكان في هذا البلد ، برغم تبعيتهم للسويد حتى عام ١٩٠٥ ، يملكون استقلالاً ذاتياً واسعاً ، ولا يشكون من اي قسر لغوي ، كما لم يكونوا مغدورين في مصالحهم الاقتصادية . فلم تكن « الطبقات العليا » من موظفين وبورجوازيين تجاراً ، صانعة اليقظة القومية . كان دعاتها[1] ، هنريك فيرجلاند على الأخص ، من رجال الفكر الذين التفتوا الى الطبقة الفلاحية التي افلتت من النفوذ الدانماركي او السويدي اكثر من إفلات السكان المدنيين ، ولأنها كانت ، على حد قولهم ، صورة «الديمومة القومية». هذه هي النظرية التي اضفى عليها «بجورنسون» اشراقاً كبيراً في كتابه : « حكايات فلاحية » . لكن الموضوع هنا كان متعلقاً بفلاحية مؤلفة من مالكين صغار يختلفون بالتالي اختلافاً كلياً عن العالم الفلاحي في اوروبا الوسطى : عندما يقاوم هؤلاء المالكون الصغار « الطبقات العليا » فان الواقع الفكري يفصلهم عنها اكثر مما تفصلهم المصالح .

وعلى الرغم من التشابهات ، فان يقظة الشعور القومي قد اعطت في هذه او

---

(١) وضعت الاسس الاولى للحركة من قبل جون نيرغارد الذي كان يمت للوسط الفلاحي. لكن ويرجلاند كان داعيتها في اعوام ١٨٣٣ – ١٨٣٤ . انظر إيريكا سيمون « اليقظة القومية والثقافة الشعبية في سكاندينافيا » باريس ١٩٦٠ . المؤلف

تلك من الجماعات ملامح واضحة التباين . لكن دراسة هذه العوامل غالباً ما أقنعتها المؤثرات او الميول : كان المؤرخون المنتمون « للأقليات » يميلون لاشعورياً الى اعادة بناء الماضي وفقاً لنجاحات سابقة التحصيل ، لذلك أقنعوا أنفسهم بيسر أن الحركة القومية كانت عميقة وتلقائية حتى عندما كانت بعض الدلائل تسمح بالاشتباه والشك ، ولكي نحاول اعادة بناء ما كان عليه الشعور القومي في ذلك الحين بالنسبة لشعب ما ، وبما يمكن من الدقة ، يتوجب علينا في حالات كثيرة ان نشرع بدراسة نقدية جديدة ، اتفاقية وعسيرة .

فتارة اذن كانت حركات القوميات في تطور العلاقات الدولية قوة مؤالفة عندما كان هدفها تحقيق الوحدة بين جماعات قومية ، وتارة أخرى قوة مفتتة نسفت بنية بعض الدول .

قوة مؤالفة . يكفي ان نفكر في التحول الذي طرأ على خريطة اوروبا السياسية بين اعوام ١٨٥٠ ـ ١٨٧١ ، عندما تشكلت الوحدة الايطالية والوحدة الالمانية . كان تجزؤ « الحزمة الوسطى » من القارة ، معطية دائمة في العلاقات الدولية حتى ابان المملكة الرومانية الجرمانية المقدسة . ووجود دولتين جديدتين كبيرتين احداهما نهرية على بحر الشمال والبلطيق ، والثانية في قلب البحر الابيض المتوسط ، ارغم كل الدول الاخرى تقريباً على تعديل قواعد سياستها الخارجية . تركت الامور الواقعة مجال حدس امتدادات لها : فالوحدة الايطالية تبقى غير مكتملة ما دامت النمسا هنغاريا محافظة على سيادتها على اعلى وادي الآديج وعلى تريستا وغوريزيا وعلى المراكز التي يعمرها الايطاليون الممتدة على الشاطىء الدالماسي ، والمملكة الالمانية عام ١٨٧١ لم تحقق ما أملته المانيا العظمى والذي كان المثل الاعلى لفئة من الناس عام ١٨٤٨. ولا ريب ان الحركة

التشميلية[1] الايطالية قد كبحت على الدوام تقريباً من قبل سياسة حكومة روما . لكنها كانت الاساس في حركة الرأي التي أدت عام ١٩١٥ الى دخول ايطاليا في الحرب الاوروبية .

ولا ريب كذلك أن « جمعية انشلوس » التي جمعت ألمانيي النمسا بالرايخ بين اعوام ١٨٧١ – ١٩١٤ كانت مستنكرة من قبل بسمارك فلم تجد النمسا في نفسها الا صدى مؤقتاً في دعاية « لوجر » . لكن هذه الشواغل مالبثت أن عادت الى الظهور بعد صدمة عام ١٩١٤ الكبرى .

قوة مفتتة . لقد ادت حركة القوميات الى تجزؤ بعض الدول كالبلاد لواطئة عام ١٨٣١ والسويد عام ١٩٠٥ وكانت في منشأ تخلي الامبراطورية العثمانية عن كل ممتلكاتها الاوروبية تقريباً بين اعوام ١٩١٢ – ١٩١٣ ثم في تفكك النمسا هنغاريا في نهاية عام ١٩١٨ واخيراً في تشكيل دول البلطيق الجديدة . ان النتائج التي اعطت خريطة القارة السياسية تعديلات جوهرية او هامة كانت نتائج قاهرة .

لكن التهديد ، الذي كان احتجاج الأقليات القومية يسلطه على السياسة الخارجية في عدد من الدول الكبرى ، عامل في السياسة الدولية لا يجوز اغفال مداه حتى ولو لم يكلل بالنجاح . لا ريب أن المانيا لم يكن لديها بين اعوام ١٨٧١ – ١٩١٤ ما تخشاه مباشرة من احتجاج الدانماركيين في شليسفيغ الشمالية وبولونيي بروسيا الغربية وبوزنانيا وحتى الالزاسيين اللورينيين : لم تكن هذه « الاقليات » لتمثل اكثر من جانب ضعيف جداً من مجموع سكان الامبراطورية .

---

(١) في النص « *irrédentiste* » ، مشتقة من ايريدانتيسم ، وهو مذهب سياسي قومي يقتضي على ايطاليا بموجبه ان تشمل ضمن حدودها الحالية كل البلدان التي تتصل بها بوحدة اللغة والعادات والتي فصلت عنها بفعل السياسة ، وتسمى هذه البلدان بحسب هذا المذهب « *Italia irrédenta* » اي ايطاليا غير المشمولة في الوطن الام . لذلك نسبت ترجمتها : تشميلية . المترجم

لكن مسألة ايرلندا في بريطانيا العظمى ، اضعفت مركز الحكومة الدولي اكثر من مرة : شهد بذلك سالسبوري عام ١٨٨٧ وادوارد غري في ربيع عام ١٩١٤ ، اما في المملكة العثمانية ، فان احتجاج القوميات المسيحية البلقانية ، قبل ان يصبح سبب حروب اعوام ١٩١٢ - ١٩١٣ ، كان مصدراً دائماً للقلاقل التي خدمت مقاصد سياسة الدول العظمى أو كانت السبب في المنافسات بين مصالحهم : عصيانات بوزني – هيرزيغوفين وبلغاريا في اعوام ١٨٧٥ – ١٨٧٦ ، وحركة الرومّلي عام ١٨٨٥ ، الفتنة الكريتية عام ١٨٩٧ ، اعمال الشقاوة التي قامت بها المنظمة الثورية المقدونية من عام ١٨٩٩ وحتى ١٩٠٢ . اما المسألة البولونية فعلى الرغم من سحق الحركة الوطنية البولونية عام ١٨٣١ وعام ١٨٦٣ فانها ظلت حتى الحرب العالمية الا لى تثقل كاهل السياسة الخارجية لروسيا القيصرية حتى في الخطط الستراتيجية اذ كانت هيئة اركان حرب الجيش الروسي في خططها العملية في حالة حرب روسية ألمانية في المناطق التي يعمرها البولونيون، لا تستطيع محض ثقتها للاحتياطيين المجندين محلياً في الدفاع عن ارض الامبراطورية بل كانت ملزمة بنقل هؤلاء البولونيين الى الاقاليم الداخلية لتمزجهم بعناصر روسية .

لكن ثقل هذا الموقف كان اكثر تحسساً في النمسا هنغاريا ، الدولة «المتعددة الجنسيات » المثالية : كان وزير الخارجية المشترك للمملكة المزدوجة ، كثيراً ما يعيق حرصه على عدم المساس مساساً مباشراً واضحاً بعواطف « الاقليات القومية » قراراته المتخذة . وكانت تلك حاله دائماً بسبب احساس متقلب ، كانت النزاعات بين القوميات سببه الرئيسي . ولقد ابرز كزيرنين عام ١٩١٣ ، عندما تقلد ادارة الخارجية ، هذا المصدر العميق من المصاعب بنفسه بعبارات معبرة .

ولكي نقدر المدى العملي لاحتجاج هذه « الاقليات القومية » في السياسة الدولية ، لا بد من ان نأخذ اهداف هذه الحركات بعين الاعتبار والآفاق المفتوحة لها .

هل كان الهدف المقصود من احتجاج القومية ذات العلاقة الاستقلال التام ام مجرد الاستقلال الذاتي يتوقف الجواب غالباً على السياسة المتبعة من قبل حكومة الدولة التي تخضع لها « الاقلية » : هل كانت تميل الى قبول تحويل الدولة الواحدة الى دولة فيدرالية او حتى الى اتحاد دول لتقدم ترضية جزئية للحركات القومية ولتصلح بينها ، أي أن تتخلى عن الضمانات التي يعطيها لها الاندماج الإداري ؟ إذا كان زعماء الفئة الاقلية لا يأملون مطلقاً في الحصول على الاستقلال الذاتي فإنهم بقدر ذلك يصممون على تبني المطالبة بالاستقلال التام .

لكن شمول هذه المطالبة يتوقف كذلك على معطيات الجغرافية البشرية والجغرافية السياسية . فهذا الفريق من الأقليات ، الذي جذبته دولة قومية قائمة فرغب بالالتحاق بها ، لا بد مطالب بحق الانفصال وبالتالي بالاستقلال . بينما ذاك الفريق الآخر يكتفي بالمطالبة بالاستقلال الذاتي رغم ان شعوره القومي ليس أقل حمية ، لأنه يشعر بضعفه امام تشكيل دولة مستقلة ولانه لا يجد « وطناً خارجياً » يمكنه ان ينضم اليه عند الاقتضاء : لقد واجه صربيّو هنغاريا الجنوبية بين أعوام ١٩١٠ – ١٩١٢ ، الاستقلال لينضموا الى دولة الصرب في حين اكتفى التشيكيون بالمطالبة بالاستقلال الذاتي رغم ان احساسهم القومي في الحقيقة أدنى من احساس الصربيين .

فوجود « مراكز جذب » في اوروبا الدانوبية والبلقانية هو الذي أعطى مسألة القوميات قوتها . لقد لعبت الدول القومية الصغرى ، المشكّلة في البلقان في القرن التاسع عشر ، دوراً لا تتناسب أهميته مع قوتها الحقيقية ، لمجرد أنها كانت قادرة عن طريق الدعاية حيناً وعن طريق دعم المنظمات السرية حيناً آخر على ابقاء مراكز تحريض بين « الاقليات القومية » في المملكة العثمانية او في النمسا هنغاريا . ومن البديهي ان حكومات هذه الدول الكبرى « المتعددة الجنسيات » اضطرت قبل عام ١٩١٤ الى مراقبة نشاط هذه المراكز الخارجية بل ، ومحاولة سحقها .

هل من الضروري ان نذكر بأن حركات القوميات كانت السبب المباشر

عديد من الخلافات الدولية ولكثير من المجالات ؟ كانت هذه النتيجة لا مفر منها اذا أخذنا بعين الاعتبار تشابك المجموعات القومية في جزء كبير من اوروبا الوسطى والجنوبية الشرقية ، فكيف نحاول التوفيق بين أمة ودولة حينما تكون شعوب مختلفةالشعور القومي مختلطة في منطقة واحدة اختلاطاً معقداً ؟ لا ريب ان هذه العقبة لم تكن ظاهرة لمراقبي الحياة السياسية قبل عام ١٩١٤ ، او انهم لم يكونوا ليتوقفوا عندها على الاقل ، لاعتقادهم في قرارة نفوسهم حينذاك بأن احتجاج « الاقليات القومية » لا يمكن ان يؤدي الى تجربة تطبيق عملي لمبدأ القوميات . لكنها فرضت نفسها عام ١٩١٩ ، عندما اضطر منظمو معاهدات الصلح ، أخذ النقاط الويلسونية الاربع عشرة بعين الاعتبار : وليس لنا إلا ان نقرأ ذكريات الخبراء الامريكيين في مؤتمر السلام ، لنشاهد دهشتهم وارتباكهم ازاء الحقائق التي لم يخمنوها . ولقد شهد تاريخ المجادلات بين اعوام ١٩١٩–١٩٢٠ فيلنا ، تيخين ، فيوم ، مقدونيا ، – على هذا الارتباك .

واخيراً ، فتحت الاساليب المتبناة بعد عام ١٩١٩ في محاولة اخماد هذا السبب الدائم للقلاقل ، المجال امام صعوبات اخرى . ان اقامة نظام حماية لصالح الاقليات القومية ، حتى ولم يكن هذا النظام مفروضاً على كل الدول التي تضم في اراضيها مجموعات عرقية مختلفة ، والعهدة بهذه الحماية الى عصبة الامم ، كان من حيث المبدأ ، اقامة ضمانة للسلام . لكن سير هذا النظام في الواقع كان أبعد من ان يضمن الهدوء ، فالفئات الاقلية المتعلقة بالتطبيق الحرفي للنظام ، ضاعفت شكاياتها معتمدة على الصدى الذي يعطيه منبر جنيف لظلاماتها . والدول المهزومة ، وخصوصاً المانيا عندما دخلت في عصبة الامم ، انتهزت كل الفرص لتشجع الاحتجاجات ، لانها كانت ترى فيها وسيلة لزعزعة معاهدات الصلح . واصبح الاستثمار السياسي « لحق القوميات » بين اعوام ١٩١٩ – ١٩٣٩ ، مظهراً مألوفاً في العلاقات الدولية اكثر مما كان عليه قبل عام ١٩١٤ ، عندما كانت الحكومات اكثر تردداً في التدخل في شؤون الدول الاخرى الداخلية .

كانت حركة القوميات في اوروبا كلها في كل اشتباكاتها مولد التغييرات

الاقليمية وبالتالي الاضطرابات العميقة في صلة القوى السياسية او الاقتصادية بين الدول .

٢ ـ الأمة والدولة خارج أوروبا

ما هو الشكل الذي اتخذه مبدأ القوميات المحدد بالفكر الاوروبي عندما توضع خارج اوروبا ؟ من المهم طبعاً التمييز بين حال الشعوب التابعة لدول مستقلة او التي تشكل وحدات سياسية مشتركة مستقلة استقلالاً ادارياً كاملا ، وحال الشعوب الخاضعة لسيطرة استعمارية ، التي تختلف كل الاختلاف عن الاولى .

في الدول المستقلة

ان المقارنة بأوروبا ، سواء من حيث تكوين الاحساس القومي او العلاقات بين الامة والدولة ، تسمح بمشاهدة اختلافات اكثر من المشابهات .

في امريكا كانت ثورة المعمرين من اصل اوروبي ضد السكان الاقليميين ، في منشأ تشكيل معظم الدول المستقلة . لم تكن للمستعمرات الانجليزية التي اشتركت فيما بينها بعد حصولها على الاستقلال لتكوّن الولايات المتحدة ، وحدة سكانية : كانت تعد بالاضافة الى الهنود ، اكثرية انجليزية وكذلك عدداً من الهولنديين والفرنسيين . ولم تكن لها وحدة دينية : فمن انجليكانيين الى بوريتانيين الى كلفينيين[1] وحتى كاثوليكيين كانوا متجاورين . ولا يمكن ان يكون للتعلق بالارض دور فعال ، طالما لم تكن هذه الارض ارض الآباء الاوائل ، وعلى ذلك فإن العناصر الجوهرية لتشكيل الامة لم تكن موجودة

---

(١) الانجليكانيون ، والبوريتانيون ، والكلفينيون ، مذاهب دينية منشقة عن الكنيسة الكاثوليكية ، الاولى دين الدولة في انكلترا ، والثانية يتبعها المتعصبون المتمسكون بحرفية الكتاب المقدس ، والثالثة مذهب بروتستانتي ايضاً وضعه جان كلفان فنسب اتباعها اليه
المترجم

قبل حرب الاستقلال . ولقد دللت اعمال المؤرخين الامريكيين[1] ، كيف استقر احساس موحد خلال هذه الحرب ، كانت اولى تمابيره اعلان الحقوق . لكن المعمرين القدامى لم يشعروا بدعوتهم وبمهمتهم إلا بعد تشكيل الاتحاد : « تأسيس عالم جديد وافضل» مع اتقاء التعقيدات العقيمة للسياسة الاوروبية . وجاء ابداع التجربة السياسية والاجتماعية في المرحلة الاولى في هذا المجال . مع ذلك فقد وجب انتظار الحرب الثانية ضد بريطانيا العظمى عام ١٨١٢ لتتجلى بالفعل روح « وحدوية » . ان الامتداد الاقليمي للولايات المتحدة نحو الغرب بين اعوام ١٨٢٠ – ١٨٥٠ ، ساهم في تدعيم هذا الاحساس القومي ، لان الاقاليم الجديدة عمرها مواطنون جاؤوا من كل اجزاء الاتحاد ونسوا خصائصهم فحصلوا على عقلية مشتركة . وقد امكن مشاهدة البوادر الاولى « لقومية فكرية » خلال هذه الحقبة ، تلحف على الفوارق بين المدنية الفكرية للولايات المتحدة والمدنية الفكرية الاوروبية . مع ذلك فإن هذا الشعور القومي كان مهدداً بنفس الوقت بالخصومات بين « الفصائل» وبولادة « قومية جنوبية» كان خطرها ملموساً قبل الانشقاق بعشرين عاماً . ولم يعلن تشارلز سومنر، ان الولايات المتحدة تشكل « أمة » الا عام ١٨٦٧ بعد هزيمة الجنوبيين العسكرية.

فالتكافل الذي ما زال متردداً ومترنحاً ، الذي تجلى بين المستعمرات الانجليزية القديمة في امريكا الشمالية غداة الاستقلال، لم يقم مثله بين المستعمرات الاسبانية القديمة . لقد انقسم القطاع الاستعماري الاسباني الى ثماني عشرة دولة ركزت كل منها شخصيتها ضد الاخرى ، رغم صلات القربى القائمة بين الطبقات الحاكمة في الجمهوريات الفتية ، وذلك بسبب الاختلافات الجغرافية والظروف التي تأدى فيها النضال المسلح والخصومات الشخصية بين زعماء التمرد . فليس مبالغاً القول بان وجود الدولة المستقلة في امريكا اللاتينية « غذّى » الشعور القومي .

---

(١) وبصورة خاصة هـ. كوهين .   المؤلف

لكن اهمية حركات الهجرة القادمة من اوروبا في غضون الجزء الاخير من القرن التاسع عشر ، هدد الالتحام القومي في كثير من دول القارة الامريكية : كان فيض الشعوب التي لم يكن لديها شيء مشترك مع معمري القرن الثامن عشر والتي تملك غالباً شعوراً قومياً خاصاً ، يكاد يصبح السبب في اضطرابات عميقة .

لكن الولايات المتحدة تخطت هذه المشكلة،لان العنصر الانجلوسكسوني ظل قوياً وكبير العدد ، ولان السلطات العامة قادت عن طريق المدرسة جهداً كبيراً للتمثل، تدعمه الصحافة ومبادهات المشاركات الوطنية : تبنى الوافدون الجدد خلال كل النصف الثاني من القرن التاسع عشر صيغ الفكر والحياة للشعب الامريكي بسهولة . لكن سير « البوتقة » بدأ في السنوات الاولى من القرن العشرين ، يعطي دلائل الخيبة ، فأصبح التمثل عسيراً . لقد استشعرت الاوساط الرسمية الامريكية عشية الحرب العالمية الأولى هذا الخطر الذي يحلق فوق الشعور الوطني ، ولقد عبرت رسالة الرئيس ويلسون الى الشعب الامريكي في ١٦ آب ١٩١٤ ، عندما بدأت هذه الحرب ، عن هذا الاحساس علناً ، ويبدو من المحتمل انه كان واحداً من الاسباب التي أدت الى قلب سياسة الاسكان عام ١٩٢١ .

وبالمقابل ، فان خطر « الاغتمار » كان واضحاً في البرازيل ، حيث اقام الاسكان الاسباني والايطالي الى جانب السكان البرتغاليين عناصر جديدة ، وفي الارجنتين ، حيث كان الاسكان الايطالي بعد عام ١٨٨٠ اكثر وفرة بكثير من الاسكان الاسباني . فهل تأذى الشعور القومي ؟ الواقع ان نمو هذا الشعور كان على ما يبدو عظيم التباين[1] : لقد أعرب عنه فقط في صميم « النخبة » الاجتماعية او الفكرية في هوندوراس ونيكاراغوا وباراغواي ، كما لقي في بوليفيا وفنزويلا

---

(١) اذا حكمنا عليه استناداً الى آخر التلخيصات وبصورة خاصة تخطيط ك.سيلفرت . المؤلف

والبرازيل ، تربة مناسبة بين الطبقة الوسطى المدنية . اما في المكسيك وشيلي وأوروغواي ، فقــد كان اكثر اصداء في اوساط اكثر سعة . وصـــادفت الارجنتين عقبات خاصة . ففي عام ١٩١٤ كانت نسبة السكان « المولودين في الخارج » ٣٠٪ من مجموع البلد و ٧٥٪ في بيونس آيرس ، مع ذلك فقد نجحت اكثر من سواها في تحقيق « الانصهار القومي » : لقد تعلم المهاجرون المقيمون بسرعة كيف يهتفون « عاش الوطن » ، وبدا الشعب الارجنتيني قانعاً «بعظمة» الأمة ، وأعرب عن ثقته بمقدراته .

ان هذه الخلافات متصلة ولا ريب بالاختلافات بين التطور الاقتصـــادي والاجتماعي . ففي الارجنتين ، ٨٠٪ من الرجال يعملون في القطاعات الثانوية او الطبقة الثالثة او في الفئات العليا من القطاع الابتدائي في الحياة الاقتصادية . اما في هوندوراس فالنسبة ١٦٪ . والشعور القومي يجد صعوبة اكثر في التأصل في البلدان التي يتمادى في فئاته الاجتماعية شعور التقليدية بكل ما فيه من قوة . مع ذلك فان فعل الثقافة هو الذي يعطي عنصراً تفسيرياً. لا شك في ان الأعياد العسكرية والاحتفالات الوطنية في كل هذه البلدان ، تهدف الى ايقاظ الوجدان القومي ، وان الصحافة تبذل جهدها في هذا المضمار . لكن توجيــــه التعليم التاريخي وسيلة عملية ذات فعالية خاصة . ففي الارجنتين ركّز هذا التعليم على تمجيد « الرجال العظام » في حرب الاستقلال وعلى جهد الدولة التنظيمي بعـد نهاية هذه الحرب ، كما ركز على المبادىء التحريرية التي كانت أساس دستور عـام ١٨٥٣ ، وعمل على نشر الاعتقاد بوجود مفهوم « أرجنتيني » للحياة السياسية ، مختلف عن المفهوم السائد في الأجزاء الاخرى من امريكا اللاتينيـــة ، وعلى اعطاء التلميذ الاحساس بالكبرياء لانتمائه لهذه الدولة[1] .

ان المناقشات في « المؤتمر القومي للعمال » المنظمة من قبل اللجنة الوطنية الارجنتينية ، معبرة في هذا المضمار . وعندما اقتضى الأمر تحديد مـــا هي

---

(١) تلك مثلا هي الحـــالة الفكرية التي اظهرهـــا « جوزيه ب. أوتـــيرو » في قوميتنـــ (انظر الملحق). المؤلف

« الامة الارجنتينية » ، كانت معتقدات « الثقافة » و « التقدم » هي التي تمسك بها رئيس اللجنة عام ١٩٢٣ . قال : تملك الارجنتين مدنية أصيلة في مظاهرها الفكرية والاجتماعية وقد أوجدت « نموذج مجتمع سياسي » . وقال أحد المخبرين الصحفيين : إنها اذن أمة فعلاً ، لكنها أمة « في طور التكوين » . وقال آخر : إن الشعور القومي مرتكز في هذا البلد على تكافل المواطنين وعلى الاحساس بالتقاليد المشتركة[٢] .ان دور التعليم جوهري في تكوين هذا الاحساس : دراسة البلد جغرافياً وثقافة وطنية وتعليم تاريخي على الاخص . وهذا التعليم بالنسبة لشعب فتي « مؤلف في معظمه من عناصر مستوطنة غير منصهرة » هو « عامل وحدوي لا يعوض » ، لان التاريخ قادر على تحديد « الفكر الارجنتيني » واظهار « المكاسب الفكرية التي تحققت » ، بل يتوجب عليه ان يفعل ذلك . وبالاجمال ، ليست المسألة تخيل الشعور القومي كظاهرة تلقائية ، بل يجب الاعتماد على التثقيف المنظم والموجه من قبل السلطات العامة.

ان حال كندا التي لم تبلغ الاستقلال بل انتقلت من طور المستعمرة الى طور الدومينيون والتي اكتسبت معظم صفات الدولة ، قدم صعوبات اكبر ايضاً من وجهة نظر صيانة الالتحام القومي .

ان بقاء شعور قومي لدى الكنديين الفرنسيين الذين كانوا عام ١٩٤٠ يشكلون ٣٠,٩٪ من مجموع السكان ، والمعارضة بين اؤلئك الفرنسيين والغزاة الانجليز ، كانت في بادىء الامر ، السمة البارزة . مع ذلك فقد خفت حدة هذا التناقض عندما اعطى نظام عام ١٨٦٧ الفيدرالي العنصر الفرنسي الضمانات اللازمة لاستقلاله الثقافي والاداري . وقد شهدنا كندياً فرنسياً هو ر . ويفلريد لوريه ، يرتقي سدة رئاسة الحكومة الفيدرالية وينادي بضرورة وحدة فكرية لكل الكنديين ، ذلك النداء الذي تأثرته الغالبية العظمى من سكان مقاطعة كيبيك .

---

(١) مكتبة اللجنة القومية الارجنتينية ، مؤتمر العمال القومي ، بيونس آيرس ١٩٢٣ - ١٩٢٥ .

(٢) موريس توريز ايبانيز « التربية القومية » (اللجنة القومية الارجنتينية المؤتمر الرابع . *M.Torrez Ibanez*) صفحة ٢٢٠) انظر لذلك تقرير ج. كوريالوتا في المؤتمر الخامس ص ٣٤٣ المؤلف

لكن المجموعة القومية اظهرت معارضتها الجديـــدة للحكومة الفيدرالية خلال الحرب العالمية الاولى بخصوص القوانين المدرسية وبصورة خاصـــة ، بخصوص تطبيق الخدمـــة العسكرية الالزامية . قال هنري بوراسّا : ألكي نمضي للدفاع عن المدنية الفرنسية في أوروبا ، في الوقت الذي يسعى الكنديون الانجليز عن طريق المدرسة « الى تدمير المدنية الفرنسية في امريـــكا » ؟ لكن نشر رسالة راعوية من البابا بنوا الخامس عشر في تشرين الاول ١٩١٩ ، يوصـي فيها الكنديين الفرنسيين بعدم اللجوء الى « الوسائل غير المشروعة » خفف هذه المعارضة خلال فترة من الزمن . بيد أنها عادت الى الظهور بين أعوام ١٩٢١ — ١٩٢٥ متسربلة بمظهرين أظهرت الدراسات الحديثة طبيعتها . المظهر التقليدي تعرب عنه دعاية الرئيس الاكليركي «غرو» : صيانة وحدة « النموذج الاثني[1] » ووحدة القوى « الفكرية والاجتماعية » للسكان الفرنسيين ، وانقاذ أصالة ثقافتهم وحمية الشعور الديني الكاثوليكي . تلك كانت النظريات التي نشرتها جريـــدة العمل الفرنسي ، وهي تتفق اذن مع النظريات الـــتي غذت الشعور القومي في اوروبا . اما التيار الفكري الآخر ، مع ادوار مونبتي ، فتستعين بالمصالح المادية. ان ترسيخ المشاريع الكبيرة في مونتريال وحتى في كيبيك ، الموجودة بين الايدي الانجليزية او الامريكية ، يميل الى احلال الفرنسيين الكنديين في مراكز متوسطة او تابعة من النشاط الصناعي او التجاري . فالحركة القومية تهدف اذن الى حماية «الاستقلال الاقتصادي» لكندا الفرنسية . لاقت هذه الافكار ترحيباً كبيراً بين اعوام ١٩٢٣ — ١٩٣٣ خلال الازمنة الاقتصادية العالمية . مع ذلك فان رئيس وزراء مقاطعة كيبيك رفض ان يأخذ على عهدته هذا المذهب الانعزالي ، ولا تزال الحكومة الفيدرالية تضم في عدادها من الكنديين الفرنسيين . ولم يتركز الاحتجاج القومي بمزيد من الحماس الا منذ عام ١٩٥٠ فقط . كان بعض هؤلاء القوميين الذين لا يستطيعون مقاومة القوى الدافعة رغم تظاهرهم بالاقتناع بالوحـــدة الكندية الكونفدرالية ، يؤكدون العزم على ان لا يقوموا بما يعجل هذا التفكك . في حين لم يتردد الآخرون في تبني الاهداف الانفصالية دون ان يستطيعوا مع ذلك تحديد

(١) *Ethnique* ، يقصد به القومي . والاثنولوجيا علم اصل الشعوب . المترجم

أسس الكيان الذي يمكن ان تقوم عليه « كندا فرنسية » في حالة حصولها على الاستقلال .

بنفس الوقت ، اصبح الاستيطان خطراً مباشراً يهدد تلاحم الدومينيون في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، عندما اختلطت شعوب الغرب الكندي بفيض من العناصر السلافية والسكندينافية . واصبح اؤلئك الوافدون الجدد يشكلون عام ١٩١٠ ثلث سكان كندا . فهل يمكن تمييز وجود شعور قومي في بلد تواضعت فيه شعوب ذات لغة وعرق ودين وصور مدنية فكرية مختلفة ؟ هل توجد قومية كندية ؟ يشعر الكنديون بأنهم يشكلون شعباً بيّناً . فهل يحسون بشخصيتهم ؟ لقد طرح هذا السؤال مراراً خلال نصف القرن الاخير . وكانت العبارات التي نسج منها المراقبون الكنديون جوابهم بليغة . قال احدهم : ان الحياة المشتركة تحت كنف حكومة مشتركة أقامت « وداً » بين الشعوب التي اظهرت تعلقاً بالسنن التي يتطور وجودها في اطارها « وشعور ولاء للارض » ، اي الرغبة في صيانة استقلال الارض حيال الدول الاخرى[1] . تلك اذن الشروط السياسية التي رسمت معالم هذه الهيئة . ويقول الكاتب نفسه مستطرداً : ان الشعور القومي المبين على هذا النحو « يختلف عند الافراد والجماعات المحلية او مع المناسبات » . وهو لا يمكن أن يطمع الا في « تغذية المصالح المشتركة » وتخفيف الفوارق ، لذلك يجب الاعتراف بأن « الامة الكندية ليست مستعصية على التهديم ، لأنها لا تملك جذوراً في الماضي ، وهذا هو الفرق العميق مع المفهوم الاوروبي « للأمة » .

في آسيا ظهر الشعور القومي بادىء الامر في اليابان في القرن التاسع عشر ان ظروف الحياة نفسها في البلاد منذ ان اعلنت الحكومة عام ١٦٣٧ عزمها على منع الاحتكاك مع الغرباء ، باستثناء بعض الحالات الشاذة ، جعلت الشعب الياباني يشعر بعمق بأنه ولا ريب مختلف جداً عن الشعوب الاخرى ، كما أقنعته تقاليد دينه الشنتي[2] بأن له حقوقاً ومواهب خاصة . مع ذلك فان التجزؤ

(١) هـ. كلوكي في « الحكومة الكندية والسياسات » كناديان كوفرنمنت آند بولتيكس ، تورانتو ١٩٤٦ .

(٢) انظر ذيل الصفحة ٢٣٨ حول هذه الديانة . المترجم

الاقطاعي كان يعاكس تطور الشعور القومي رغم الحضرة الامبراطورية وسلطة الامبراطور الدينية . وكان مفهوم المصلحة المشتركة قائماً بين النبلاء والمفكرين. اما الفلاحون فلم يكونوا يعرفون في الواقع غير الامير الاقطاعي – الدائيميو – موئل ولائهم الوحيد . وعندما اضطر اليابان الاقطاعي عام ١٨٥٤ للانفتاح أمام المؤثرات الاجنبية ، تركز فيه ميل الى كره الاجانب . فهل كانت هذه الحركة تمثل ملامح حركة قومية ؟ كلا بعـــد . لأن الدائيميو « السادة الاقطاعيين » وكتلاتهم ، لم يكونوا بعد قد حققوا وحدة نشاط ضد التهديد الخارجـي . ولم يتجل الشعور القومي على ما يظهر الا عندما فهم بعض الساموراثيين – وبالتالي اعضاء «النخبة» الاجتماعية – ضرورة تحويل البلاد لجعلها قادرة على النضال ضد الضغوط الاجنبية . وكان اؤلئك المصلحون يهدفون الى الغاء النظام الاقطاعي اعتماداً منهم على البلاط الامبراطوري لينتهوا من مقاومة حكومة « الشوغون » والمستفيدين من ذلك النظام فنجحوا في استقطاب غالبية الساموراثيين وشرعوا من فورهم بعمل تثقيفي عن طريق المدرسة للروح العامة بين الجماهير الفلاحية . فلما قام نظام « ميجي » عمل على تمجيد اسلوبي للشعور الوطني ، فحصل في هذا المضمار على نجاح مؤزّر .

كانت كوريا قبل عام ١٨٨٤ مستقلة عملياً ، رغم انها كانت من حيث المبدأ مرتبطة بالامبراطورية الصينية برباط الاقطاع . وكانت تملك وحدة لغوية وتركة من التقاليد ، لذلك كانت الظروف مواتية اذن لتكوين شعور قومي. لكن هذا الشعور في الواقع لم يُعرب عنه بوضوح عندما بدأت السياسة اليابانيـة المساس بالاستقلال الكوري عام ١٨٨٤ ثم ١٨٩٤ ، ولم تظهر حركات المقاومة الوطنية الا امام الامور الواقعة : فرض الحماية اليابانية عام ١٩٠٥ ، « وخلع » الملك في تموز عام ١٩٠٧ وحل الجيش الكوري ثم اعلان الحاق كوريا باليابان عام ١٩١٠ . وكان رؤساء هذه الحركات من المثقفين الذين اعلنوا هدفهم باستعادة الاستقلال ، فحصلوا على دعم من السكان عام ١٩٠٧ على الاقل . مع ذلك فان هذه الحركة القومية لم تثبت بحماس الا عام ١٩١٩ ، عندما خيّـل للمثقفين الكوريين أن

باستطاعتهم الاستعانة بالمبادىء الويلسونية . وقد دلت ضخامة المظاهرات التي حدثت في اول آذار عام ١٩١٩ عندما اعلن المجلس القومي الكوري الاستقلال، والعنف نفسه الذي قمعت به ، على ان هذه الحركة مدعومة من قبل جانب كبير من السكان . صحيح ان تقارير المقيم العام الياباني دلت على ان « الطبقات العليا » كانت من الحكمة بحيث تحاشت التعرض للاتهام ، لكنها لا تقلل من قيمة اتساع المساعدات التي وجدتها المحاولة بين جماهير الشعب .

اما موقف الصين فمختلف كل الاختلاف . انها خاضعة منذ عام ١٦٤٤ لسيطرة اجنبية ، سيطرة المانشوريين . وكانت الشعوب الصينية ، رغم تعدد لهجاتها ، تملك لغة كتابية مشتركة ، لغة الزعماء المانداران ، كما كانت تحس بماضيها العظيم وبعظمة مدنيتها ، وتشعر برفعة فكرية حيال المنشوريين . أما « النوتّيات » الغريبة من مسلمي يونّان وهما كاسيي الصين الوسطى والتيبتيين والمونغوليين ،فكانت ضئيلة الاهمية لا تقدر على زعزعة عوامل الالتحام هذه[1]. ألم تكن هذه شروط ملائمة لتثبيت شعور قومي ؟ مع ذلك فان ميلاد هذا الشعور كان بطيئاً . لم تكن الجمعيات السرية التي شرعت بصورة خاصة منذ نهاية القرن الثامن عشر في تغذية روح المقاومة ضد الأسرة وتهيء السبيل لاعادة ملوك المينغ ، تضم غير عدد محدود من المنتسبين ، ولم تكن دعايتها تجد صداها بين الجماهير . وثورة التايبنغ نفسها، رغم انها زعزعت سلطة الاسرة طيلة عشرين عاماً في اواسط القرن التاسع عشر ، الا انها لم توقظ الحركة القومية الصينية . ولكي تقمع هذه الفتنة ، وجدت الاسرة المالكة عوناً لدى الملاكات الادارية والجنرالات الصينيين . اما حركة البوكسرز عام ١٩٠٠، فكانت بدافع الكره للأجانب ولا ريب ، لكنها لم تكن قومية . ولم تتسع الحركة المناوئة للمانشو الا على اثر الهزائم التي ألحقت بالبلاد عام ١٨٩٤ - ١٨٩٥ امام اليابان وعام

---

(١) لم يكن هؤلاء الغرباء على ما يبدو يتجاوزون العشرة ملايين شخص من أصل سكان يفوق مجموعهم تأكيداً ٣٠٠ مليون عام ١٩١٠ . المؤلف

١٩٠٠ – ١٩٠١ امام الاوروبيين من قبل الاسرة فقط . وبدأت الشاغلة الوطنية تظهر لدى المثقفين : كيف يمكن انقاذ الصين والتقاليد الصينية أمام تغلغل النفوذ الاجنبي ؟ فهل من الممكن مع ذلك مشاهدة حركة قومية حتى في هذه السنوات التي كانت دعاية سون يات – سن تهيء للعمل الذي ستشرع به عام ١٩١١ ؟ الواقع ان مفاهيم الوطنية والواجبات حيال الدولة ظلت غريبة عن العقلية الجماهيرية ذات الافق المحلي او الاقليمي على الاكثر ، والتي يستلفت عدم اهتمامها بالمصالح المشتركة وحيال مجموع الشعوب الصينية ، انتباه المراقبين الاجانب .

فكيف تعدل هذا الحال من العقلية الجماعية تدريجيا ؟ ان الدراسات الحديثة تسمح بفهم ذلك الآن فقط[1].

كان الدعاة ، بعض المثقفين الصينيين ، الذين اكتسبوا من احتكاكهم بالغربيين وكذلك باليابانين مفهوم « الوطنية القومية » وشرعوا في نشره. يصر مصلح عام ١٨٩٨ الكبير ، « كانغ ييوو–وي » في مؤلفاته ، على الدور الذي لعبته الوطنية في التوحيد وفي تجديد اليابان بعد سقوط نظام شوغونال . اما تلميذه لينغ كي – تشاو فكان مقتنعاً بأنه « لكي نصون العرق الصيني » لا بد من ايقاظ « روح الوطنية » واعطاء الشعوب الصينية الاحساس « بميزاتها الخاصة » . ان كلا الكاتبين اجمالا يقران باقتناعهما بأن حماية اشكال المدنية التي يتعلق بها الشعب الصيني ، متوقفة على التكافل الذي يثبت وجوده امام الضغوط الاجنبية . وفي عام ١٩٠٧ جاء سون – يات – سن يستعين بهذا المعتقد نفسه ، منذ ان بدأ في نشر دوريته « من باو » وهي صوت الحزب الثوري . قال : ألم يكن الاحساس القومي أساساً في كل تطور اوروبا ؟ لكنه في ذلك التاريخ كان منصرفاً الى

---

(١) دراسة س. بيك « القومية والثقافة في الصين الحديثة » نيويورك ١٩٣٢ ص ٢٣١
و ج. دوفرانسيس « القومية ولغة الاصلاح في الصين » برينستون ١٩٥٠ ص ٢٧٢
وشور تسي ـ تونغ « حركة الرابع من أيار » جامعة هارفارد ١٩٦٠ ص ٤٨٦
المؤلف

تثبيت تكافل الصينيين ضد المانشو . ولم يركز على ضرورة « ترقيـة الروح القومية » الا فيما بعد ، عندما أعطى عام ١٩٢٤ بياناً اسلوبياً حول مبـــادىء الشعب الثلاثة .

كانت الصحافة والمدرسة في الصين كما كانتا في كل مكان ، اكثر الوسائـــل فعالية في هذه الترقية . فالصحافة الصينية ، التي لم تبدأ في الظهور الا حوالي عام ١٨٩٥ ، والتي نهضت نهضة سريعة ، تبنت من فورها « لهجـة وطنية » . مع ذلك فانها لم تكن تصل الا الى اقلية ، لأن نسبة الأميين غداة الحرب العالمية الاولى كانت لا تزال ٩٠٪ . ثم ان انتشارها كانت تعيقه الاختلافات اللغوية حتى تاريخ توحيد لغة التعليم عام ١٩١٩ . ولم تُدع المدرسة الى الاضطلاع بعمل تثقيفي في هذا المضمار الا ابتداء من تشرين الثاني ١٩١٢ ، عندمـــا اوعز وزير التعليم للتعليم الابتدائي والثانوي بالسعي الى ترسيخ « الروح الوطنية » في نفوس التلاميذ والشعور بالانتماء الى امة واحدة .

ولقد دلت حقبة الحرب الاهلية التي امتدت من عام ١٩١٦ الى عام ١٩٢٨ على مدى ما بقيت عليه هذه التعليمات من عدم الجدوى. مع ذلك ، فان المظاهر الكبرى للشعور القومي نتجت ابان هـذه الحقبة بالذات عـلى شكل « حركة الرابع من ايار » عام ١٩١٩ وفي عامي ١٩٢٦–١٩٢٧ . لكن هذه الاندفاعات الحماسية كانت مؤقتة ومقتصرة على السكان المدنيين . وعندمـا اقر انتصار الكومنتنانغ اخيراً وحدة الدولة ولو من حيث المبدأ ، كانت التعليمات التي أعطيت عام ١٩٢٨ للمؤسسات التعليمية تكراراً لتلك التي تلقتها عام ١٩١٢ . وفي عام ١٩٣٤ عندما أطلق الحزب « حركة الحياة الجديدة ، ظل تشانغ كاي شيك يصر في برنامج تثقيف الجماهير على ضرورة تشكيـل « الشعور القومـي » وبقيت هذه الشاغلة ، بعد اكثر من ثلاثين عاماً على اختفــــاء أسرة مانشو ، المشكلة الكبرى بالنسبة للحكومة الصينية .

كانت المملكة العثمانية في القرن التاسع عشر « دولة متعـددة الجنسيـات » كالنمسا هنغاريا . وكان الاتراك في القسم الآسيوي من هذه الامبراطورية ، الذين

يشكلون السواد الاعظم من السكان في الاناضول، متجاورين مع الارمن واليونان، بينما كانت الشعوب العربية في ما تبقى من اراضي الامبراطورية ، رغم وجود مجموعات من اعراق غريبة كالأكراد والدروز[1] والموارنة والمركز اليهودي في فلسطين ، متفوقة تفوقاً كبيراً . فكانت تلك البادرة مشابهة للوهلة الاولى لوجود « الاقليات القومية » في اوروبا . والواقع ان اليونانيين والارمن كانوا يشعرون بانتمائهم الى جماعة مميزة من حيث اللغة والدين والحضارة ، ويعتبرون الاتراك خصوماً لهم . وكان اليونانيون في آسيا الصغرى مهتمين باقرار البرنامج القومي اليوناني وانتشار « الفكرة العظمى » ، وخصوصاً منذ الحركة الكريتية ابتداء من عام ١٨٦٦ . اما الحركة القومية الارمنية فقد ظهرت قبل عام ١٨٩٥ بكثير ، كما تشهد بذلك نصوص كثيرة . فماذا كان حال العرب ؟

اظهرت الدراسات الحديثة ان « اليقظة القومية » العربية الموجهة ضد السيطرة التركية بدأت في الظهور في منتصف القرن التاسع عشر . ولم يكن دعاة هذه الحركة من المسلمين بل من العرب المهتدين الى المسيحية . بدا التعبير الاول الواضح عن الفكرة القومية ، في مؤلف ادبي لابراهيم اليازجي ، وهو لبناني مسيحي ، عام ١٨٦٨ . ومنذ ذلك الحين تشكلت في بيروت ودمشق جمعيات سرية لنشر الفكرة . ووجدت هذه الحركة مرتكزاً لها في مذهب الكاتب السياسي المسلم وغير العربي ، جمال الدين الافغاني ، الذي دلل على الدور الجوهري الذي لعبه العرب في نشر الاسلام . يرى جمال الدين على غرار الاوروبيين ، ان شيوع اللغة هو المرتكز الاقوى للتكافل في صميم مجموعة بشرية وينصح الامبراطورية العثمانية بتعديل بنيتها لتصبح اتحاداً كونفدرالياً لدول قومية . وكان مثيرو هذه الدعاية بين اعوام ١٨٧٠ - ١٨٨٠ ، سوري[2] هو

---

(١) يبدو أن المؤلف قد وقع هو الآخر في الخطأ الشائع الكبير الذي يرجع الدروز الى الكونت دو درو إياه ، وهي حجة ساذجة تكذبها كافة الوثائق التاريخية التي تبرئ الدروز من هذا النسب . المترجم

(٢) كذا في الاصل .

بطرس البستاني صاحب موسوعة ، ولبناني ، تكبا[1] الذي اصدر جريدة الاهرام في مصر وطور النظرية التي تقول : ان اتباع دين واحد ، اي الاسلام ، لا يعني الاشتراك في المقدرات السياسية . وكان هؤلاء المجددون على احتكاك في سوريا ولبنان ايضاً مع الارساليات العازارية والكلية البروتستانتية في بيروت . وقد ظهر في سوريا بعد ١٥ — ٢٠ عاماً ، عبد الرحمن الكواكبي الذي اعلن ان السلطان العثماني قد اعتدى على الخلافة واقترح مبايعة خليفة عربي حتى لا يكون العرب ملزمين بأداء فروض الطاعة للسلطة العثمانية .

وفي السنوات الاخيرة من القرن ، اكد السوري محمد رشيد رضا أخيراً تفوق العرب على الاتراك ، فهيأ هذا التيار من الافكار لتأسيس عصبة الوطن العربي واعلان منشور عام ١٩٠٥ الذي يطالب بالاستقلال .

ان دور عامل اللغة والذكريات التاريخية والاحساس بالحرمانات وبالقربى الحضارية متفوق في منشأ هذه الحركة القومية العربية كما كان الحال عليه قبل نصف قرن في الحركات القومية في اوروبا . ان التشابه مؤكد رغم الفوارق بين خطوط العقلية الجماعية : فالمحرضون على هذه « العروبة » ينظرون الى الموضوع « بمنظار غربي » . لكن الصعوبة الاساسية التي اصطدم بها انتشار هذا الشعور القومي في بداياته كانت انتماء العرب الى المجموعة الاسلامية . صحيح ان جمال الدين قد اعلن بأن اللغة « رباط اكثر متانة » من وحدة الدين . مع ذلك فان العلماء ظلوا يناصبون الفكرة القومية العداء وراحوا يستعينون بأحاديث النبي الذي ينكر « روح التحزب » للقضاء على الحركة العربية ، ويذكرون بواجب الطاعة للخليفة العثماني ، ويبرزون خطر الانشقاق في صميم الوحدة الاسلامية . ولكي يتخطى دعاة الحركة العربية هذه المقاومة ، اقبلوا على اظهار برنامجهم وكأنه يهدف الى « تجديد » الاسلام ، ووجهوا اللوم الى الاتراك بوصفهم اساؤوا فهم القرآن . اي انهم بالاجمال حاولوا التوفيق بين

---

(١) جاء في النص الفرنسي *Takba* ، وهو ولا شك خطأ مطبعي ، صوابه تقلا . المترجم

المعتقد الديني ومقاصدهم السياسية . مع ذلك فقد ظل العامل الديني يكبح جماح تقدم الشعور القومي .

ازاحت الحرب العالمية الاولى هذه العقبة لأنها أتاحت لمطلب الاستقلال العربي فرصة كبيرة ، وحطمت الامبراطورية العثمانية التي لم يعش الخليفة من بعدها اكثر من اربعة اعوام . ومنذ ذلك الحين توجهت « العروبة » ضد النفوذ الاوروبي : سارت العقيدة الدينية مع الاحساس القومي جنباً الى جنب. حينئذ – وحينئذ فقط – لعبت المصالح الاقتصادية في صالح المقاومات القومية : ففي سوريا مثلاً « بيروت وحلب ودمشق » ، اخذت البورجوازية التجارية تدعم مطالب الوحدة لكي تحد من استيراد البضائع الاوروبية ولتحتفظ لنفسها بالسوق المحلية .

وبينما كانت القوميات اليونانية والارمنية والعربية التي وجهت بالاصل ضد السيطرة العثمانية ، تنتشر بعد عام ١٩١٩ ، اذا بنا نشاهد ظهور شعور قومي تركي في الوقت الذي انهارت فيه الامبراطورية العثمانية .

ان القاعدة المذهبية لهذه الحركة كامنة في مؤلف لكاتب سياسي عضو في « الاتحاد والترقي » هو زيا غوكالب الذي نشر افكاره بين عام ١٩٠٨ – ١٩١٨ . وتعزو هذه النظرية تدهور الامبراطورية العثمانية المستمر منذ نهاية القرن الثامن عشر الى المركز المفرط الذي اقامته الدولة في حياتها للمدنية الاسلامية ذات المنشأ العربي والفارسي وليس التركي ، وان هذه المدنية قد « كبحت » تبني التقنيات الاوروبية ، لأن القرآن كان يهيمن على الحياة الاجتماعية ، ولأن السلطان العثماني كان الخليفة . والعلاج ؟ تجديد الاقاليم التركية من الامبراطورية وخلق دولة تركية تتبنى نظام التفريق بين الدين وصور الحياة الاجتماعية او السياسية دون العزوف عن قيم الاسلام الفكرية ، وتبني تقنيات « الغربيين » ووسائلهم العلمية . وعليه يتوجب تعريف الشعوب التركية بأن عليها استئناف دورها الموجه وانها قادرة على ذلك . ولكي ترسخ هذه الرغبة ، لا بد من الاستعانة بفكرة « الامة » ولا بد وأن يتغلب الشعور القومي على شعور

التكافل الديني .

تلك اذن مجموعة من الافكار متأدية مباشرة من حركة « القوميـــات » الاوروبية . مع ذلك ماذا كانت فاعلية هذه الفكرة لو لم يستأنفها مصطفى كمال الذي احتفظ لدعم مخططه السياسي والوطني بالنظريات الجوهرية العلمانية « التغريب »[1] و « التتريك » دون ان يشارك غوكالب كل افكاره ؟ وعندما حصلت الجمهورية التركية على استقرارها بعد عشرة اعوام من النضال والجهد تثير مشاهدة الاهمية التي علقها مصطفى كمال على تعليم التاريخ ودراسة اصول هذا « التتريك » الانتباه . وكان الغرض من نشر موجز للتاريخ العـام في ايار ١٩٣٢ واجتماع مجلس تاريخي في تموز ١٩٣٢ يهدفان الى تثبيت « شخصية الامـة التركية » : ان الامبراطورية العثمانية لم تكن « الصورة الصادقة » لهذه الامة ، لقد شكلت « مرحلة عابرة » . ولكي نجعل الشعب التركي « اكثر اعتـداداً بنفسه » يجب ان نثبت له بأنه وريث مدنية كبرى عريقة .

في المستعمرات

ان المقاومات التي قوبل بها الانتشار الاستعماري الاوروبي ، اتخذت شكلا جعلها احياناً متقاربة مع تظاهرات الاحساس القومي في اوروبا . فما هي القيمة الحقيقية التي يجب اقطاعها لهذا التشابه ؟ في الواقع لم تبدأ هذه المقاومات تطالب بمبدأ القوميات وبحق الشعوب في تقرير مصيرها بحرية ، الا عندمـــا حصلت الشعوب المستعمرة على اطر فكرية مشكلة على غرار الاوروبيين وبوحي ثقافتهم . مع ذلك فان الاوضاع كانت عظيمة الاختلاف ولا بد من محاولة تحديد ملامح هذا التنوع .

كان لآنام مدنية عريقة لكنها كانت المدنية الصينية ، ولم يكن لهـــا

---

(١) ورد في النص « *occidentalisation* » ومعناها اتباع نهج الغربيين ، في جعل المدنية الغربية اساساً للحياة . وكذلك جاءت عبارة « التتريك » *Turquisme* . المترجم

« حضارة قومية » : فاللغة التي يكتبها المثقفون كانت اللغة الصينية وليست الآنامية . مع ذلك ، في الوقت الذي كانت آنام فيـــه تابعة للصين ، كان الشعب يرى نفسه مختلفاً عن جيرانه الصينيين أو الكمبوديين . وابدى المثقفون ارادة في مقاومة السيادة الصينية عندما مُكن لهذه السيادة بالوسائل العسكرية . وبين اعوام ١٨٦٣ — ١٨٦٧ ، جـاء مصلح ، هو « نغوين تروونغ تو » ، فأقام خطة « تجديد » الادارة والتعليم والحياة الاقتصادية والقوات العسكرية ليعطي الدولة اسباب المحافظة على استقلالها[1] . وبعد عام ١٨٨٤ تبدت مقاومة المثقفين ضد الغزو الفرنسي . وكان معلمو المدارس الخاصة المؤسسة من قبـل « نغوين هيان » من المثقفين القدامى غالباً ، الذين يحسون بشعور المهانة . وقد وجدت هذه المقاومة نقطة استناد لها في حركات الثورة التي كان زعماؤها خارجين من صفوف الشعب » : وكان « دي ثام » قد قاد النضال ضد الاحتـلال الفرنسي طيلة اكثر من عشرة اعوام وهو يؤمن على ما يبدو بمبدأ المقاومـــة الوطنية . وزاد الشعور بالمهانة عندما عُزل الامبراطور « دوي تان » عام ١٩١٦ . ولكن هل كان ذلك « احساس قومي » حقاً ؟ إن تنظيم القرية القوي واستقلالهـــا الاداري الذي تنعم به ، كبحا انتشار هذا الشعور .

لم تجد الحركة القومية أطراً لها مشكــلة لا في المـدرسة الصينية بل في « المدرسة الغربية »، إلا عام ١٩١٩ . ان حالة « نغوين اي كووك » نموذجية : كان ابوه ، وهو مثقف رفض خدمة سلطات الحماية ، يرى من الضروري ان يخضع ابنه للدراسة في المدرسة الفرنسية الآنامية في « فينْه » بنفس الوقت الذي كان يرسخ في ذهنه مقاومـة الاحتلال الفرنسي . ولقـــد ادخلت دراسة « الكلاسيكيات » من الادب السيـــاسي الفرنسي في نفوس المثقفين الشباب الفيتناميين المثل الأعلى الاوروبي عن الامة . ذكر « ف. ديفيللر[2] » ان قام

---

(١) بحسب دراسة لم تنشر بعد ا «ترونغ با كان» . المؤلف

(٢) تقرير الى محادثة مركز دراسات العلاقات الدولية عام ١٩٦٢ . المؤلف

كوينْه، مدير مجلة نام فونغ، قومي من الطراز البارّسي[1]. ان حركات عام ١٩٢٩ الثورية مستوحاة دون ريب من الفكرة القومية وهي تضم اعضاءها العاملين من صغار الموظفين والمستخدمين التجاريين والعمال والمعلمين الذين هم على احتكاك مباشر مع الفرنسيين، أكثر مما تضم الفلاحية التي بقيت غير آبهة بالوضع فترة طويلة. مع ذلك، فان الادارة الفرنسية، برغم هذه الحركات الثورية، شجعت تعليم التاريخ الوطني في المدرسة الابتدائية: ولا ريب انها هدفت الى بيان ان الآناميين كثيراً ما منوا الصين بالفشل. ولكن كيف لا يؤدي هذا التثقيف للشعور القومي بين الفلاحية الى زيارة زعزعة السلطة الفرنسية؟

عرفت الفيليبين رغم شدة تجانس سكانها، ثلاثة قرون من السيادة الاسبانية، وفي عام ١٨٩٩ انتقلت الى سيادة الولايات المتحدة. وعندما استقرت الادارة الامريكية، اكدت لجنة شيرمان «انه ليس هناك قومية فيلبينية ولا روح عامة في الأرخبيل»: ولا ريب ان هناك اقلية من الاشخاص «المجهزين والمثقفين» في حالة اعراب عن الرأي، لكن هذه الاقلية تدعم مصالح الولايات المتحدة بسبب روابط التبعية الاقتصادية. لكن ثورة «آغوينالدو» كذبت فوراً هذه النظرات المتفائلة. لذلك فان الادارة الامريكية رأت من الحكمة أن لا تسمح بتكون اكثر من حزب سياسي واحد يشكل تحت اشرافها. وما كاد هذا الاجراء يُرفع عام ١٩٠٥، حتى تشكل حزب قومي يطالب بالاستقلال ولكن «ضمن احترام القوانين». وقد نهج هذا الحزب في كل الاستشارات الانتخابية خلال خمسة عشر عاماً، وجند أعضاءه من كبار مالكي الاراضي الذين يسعون في الواقع الى الحصول على استقلال ذاتي دون قطع العلاقات مع الولايات المتحدة. مع ذلك، فان السلطات الامريكية عام ١٩٢٥، بدأت تتقبل ان الجانب

---

(١) نسبة الى «موريس بارس» الكاتب الشهير الفرنسي الشهير الذي انتقل من تمجيد «الأنا» الى تمجيد الارض والاموات والقومية (١٨٦٢ - ١٩٢٣).
المترجم

الاكبر من السكان يرغبون في الاستقلال وليس في الاستقلال الذاتي ، وان زعماء الحركة القومية الفيليبينية واثقون كل الثقة من نجاحهم حين اقترحوا عام ١٩٢٧ تنظيم استفتاء حرصت الولايات المتحدة جهدها على ان لا تقبله . وبعد سبعة اعوام ، وبعد الازمة الاقتصادية التي قادت المزارعين الامريكيين الى الرغبة في التخلص من السكر الفيليبيني وبعد مظاهرات الامبريالية اليابانية ، اعترفت الاوساط السياسية في واشنطن ، بمنحها نظام عام ١٩٣٤ ، بهذه الرغبة في الاستقلال ، ثم وعد القانون في العام التالي بتحقيق هذه الرغبة في مهلة عشرة أعوام .

ترجع أسس الحركة القومية في الهند الى عام ١٨٨٥ . وكان دعاة الحركة من المثقفين الهندوكيين الذين عثروا على مساعدة بعض « الغربيين » الذين كانوا يقدرون ضرورة تأمين حق سكان البلاد بالتصرف بحرية في مصيرهم ومنحهم حق التمتع بمبادىء التحرر السياسي مدفوعين بمثل انسانية . وقد عمل « المؤتمر القومي » منذ البدء على ترسيخ الشعور بالتكافل بين الشعوب ، برغم العقبات التي كان تجزؤ « هند الامراء » السياسي ، يقيمها والانغلاق الاجتماعي . لكن الحركة القومية لم تنتشر الا بعد أن شكل التعليم الانجليزي النخبة المحلية واطلعها على الآراء الانجليزية . وسهلت الظروف الاقتصادية نهضة هذه الحركة عندما بدأت البورجوازية التجارية المحلية في تقييم الاختلاف بين مصالحها ومصالح التجار الانجليز ، أي عندما لمست آثار منافسة المنتجات الاوروبية وشاهدت كيف ان السياسة المكسية المفروضة من قبل الانجليز تيسر هذه المنافسة . فهل يجب مشاهدة القرابة الكامنة بين هذا الاحتجاج القومي والحركات القومية الاوروبية بهذا المقدار ؟ ان الحركة القومية في الهند لاتستطيع الاعتماد على الوحدة اللغوية ولا على التقاليد التاريخيّة ولا تهتم بحالة الجماهير الفكرية . وكانت الخلافات الدينية على الأخص تفت دراكاً في عضدها . فما أن طالبت هذه الحركة القومية بمساهمة سكان الهند في الادارة ، وطلبت تعيين ممثلين عن الشعوب عن طريق الانتخاب ، حتى خاف المسلمون طغيان

الهندوكيين عليهم ، وظهر هذا الخوف واضحاً عام ١٩٠٦ ثم اكثر وضوحاً عام ١٩٢٦. ولا ريب أن المطالبة القومية تقوم بمقدار ما يرى المسلمون والهندوكيون أن من مصلحتهم قيادة فعل مشترك ضد بريطانيا العظمى . لكن نجاح الحركة بعد عام ١٩٤٧ ادى من فوره الى انهيار « الامة » .

بدأت الرغبات المتأرجحة في مقاومة النظام الانجليزي في مصر ، ابتداء من عام١٩٠٥،تظهر بين المثقفين والاعيان الزراعيين[1]. ومن بين هذه التيارات التي تتقاسم هذه الحركة من الافكار ، طالبت الجماعة التي يوجهها مصطفى كامل ، وهو رجل عملي بقدر ما هو صحفي ، بالاستقلال مطالبة صريحة ، مستشهدة بالمثل الياباني وبالثورة التركية الفتية عام ١٩٠٨ ، دون أن تعطي مطالبها أساساً مذهبياً . اما التيارات الأخرى فلم تكن تعتمد الا على الاقناع لجعل البريطانيين يجلون عن البلاد . لكنها كانت منصرفة الى إرساء مبادىء لنشاطها . لكنها لم تكن مع ذلك متفقة حول هذه المبادىء. كان محمد عبده وعلي اليوسف يستعينوا بمصالح الاسلام. أما احمد لطفي فيقدّر على العكس، ان الدين لم يعد قادراً في القرن العشرين على ان يكون العنصر الحاسم في النشاط السياسي . انه يعتمد على التعليم ليفتح الباب امام « تجديد فكري واجتماعي » ، وليعيد للشعب المصري معنى الكرامة ، وحينئذ فقط – على حد قوله – يصبح وجود « امة » مصرية حقيقة واقعة، وسيكون للاقباط في هذه الامة ، مركزهم طالما كان احمد لطفي يحل الشعور الديني المحل الخلفي . لكن ما من احد من هؤلاء المثيرين ، فكر في اعتماده على الاسلام بتكافل مع الحركة القومية العربية رغم ان بعض ممثلي هذه الحركة جعلوا إقامتهم في القاهرة . كان المصري يقدر ضرورة امتلاكه شخصية خاصة في العالم العربي . أليس هو وارث الفراعنة والبطالسة ؟ أوليس يملك « ثقافة سياسية » ارقى من ثقافة البلدان الأخرى ؟

---

(١) انظر دراسة ج. محمد احمد حول هذه المناشىء « المناشىء الفكرية للقومية المصرية » لندن ١٩٦٠ ، فهي مثيرة بصورة خاصة . المؤلف

ولكن ، لماذا اتخذت هذه التأرجحات شكلاً بين اعوام ١٩١٤ – ١٩١٨ ؟ لماذا تثبت « الحزب القومي » عام ١٩١٩ كقوة مسيطرة وتسربل بمظهر الحركة الجماهيرية ؟ كانت البورجوازية المثقفة تعترض على تعليق الجمعية التشريعية طيلة مدة الحرب وتتحسس بصورة خاصة ، منذ كانون الثاني ١٩١٨ ، بالآفاق التي فتحتها رسائل وخطابات الرئيس ويلسون . وكان الفلاحون غير الآبهين قبل عام ١٩١٤ بالمظاهر الاولى من الشعور القومي ، قد عانوا بين ١٩١٧ – ١٩١٨ من مصادرات الايدي العاملة وحيوانات النقل ، وكانوا متذمرين من معاملتهم كمشبوهين من قبل السلطات العسكرية البريطانية التي فرضت في ايار ١٩١٧ تسليم كافة الاسلحة وشرعت باجراء تحريات في المساكن . ولكن هل كانت الحركة قادرة على النهضة دون الفعل الشخصي لزغلول باشا ودون سلطته التي يمارسها على الجماهير والجهد الذي بذله ليجمع الأقباط والمسلمين ؟

لم تبد المقاومات ضد السيطرة الاوروبية قبل عام ١٩١٤ على صورة حركة قومية في تونس والجزائر والمغرب نفسها ، حيث تتجلى في كل مكان منها « شخصية سياسية قوية » ، برغم تعدد اللغات والعناصر . فالسياسة الفرنسية كانت قد استطاعت في البلدان الثلاثة أن تجد عند غزوها ، قبائل « متحالفة » ساعدتها في قمع حركات القبائل « العاصية » . ولم يبدأ الاحتجاج « القومي » بالظهور الا ابتداء من عام ١٩١٩ عندما ايقظت المبادىء الويلسونية في الأوساط الفكرية او الدينية العربية والبربرية ، الامل في الافلات من السيطرة الفرنسية : ظهر بيان القوميين الجزائريين عام ١٩١٨ وبيان خصوم الدستور عام ١٩٢٠ ، يدعوان الى حق الشعوب في التصرف بمصيرها بحرية . ولكن هل يجب لهذا السبب إقامة تماثل بين هذه التظاهرات وبين الحركات القومية الاوروبية في القرن التاسع عشر ؟

ما تزال خصائص القبائليين او الموزابيتيين في الجزائر على جانب كبير من القوة لا يمكن معها الشك في وجود أمة جزائرية . ولا ريب ان الحاكم العام « جونار » ، وهو الميال لسياسة توسيع حقوق الوطنيين ، قد ابرز عام ١٩١٩

هذا الخلاف في الجنس والطبع . قال : «اننا لا نغذي الوهم بتوقع قيام روح مشتركة في الجزائر. لكن واجبنا وإرادتنا يحتمان علينا ان نجعل الاعراق المختلفة تعيش وتزدهر جنباً الى جنب بتشارك المصالح» . والواقع ان المفكرين المسلمين الشبان الذين كانوا منذ عام ١٩٠٠ وعلى الاخص منذ ١٩١٠ دعاة الحركة الاحتجاجية، كانوا منشغلين بالحصول على منفذ الى الحقوق السياسية . كانوا يعلنون انهم راضون في الوقت الحاضر إذا حصلوا على نظام المساواة مع الفرنسيين الجزائريين ويأملون اجمالاً في « انصهار » شعبي ولم يكن بيانهم يطالب بفكرة قومية قط .

وفي عام ١٩١٩ – ١٩٢٠ حافظت هذه الحركة « الجزائري الشاب » على خط سلوكها نفسه . وكان بعض المهاجرين المغاربة اللاجئين في جنيف ، يثيرون وحدهم مبدأ ويلسون عن حرية الشعوب ، ويطالبون بالاستقلال . ولم تبدأ الحركة القومية في الظهور الا في عام ١٩٢١ فقط ، وكان مثيروها من المصلحين الدينيين : أخذ هؤلاء يؤكدون أن شعوب الجزائر المسلمة تشكل « امة » ذات أسس لغوية وعرقية وتاريخية ، لكنهم يعتمدون قبل كل شيء على الوعي الاسلامي لضمان « الخلاص »[١] .

وفي تونس استعان « التونسيون الشبان » الذين بدأوا بين اعوام ١٩١٠ – ١٩٢٢ باظهار معارضتهم للحماية الفرنسية ، بالمظالم الدينية والاقتصادية . لكنهم لم يرسموا معالم مذهب « قومي » . وفي عام ١٩١٩ ، عندما ترأس عبد العزيز الثعالبي ادارة الحركة ، كانت الآفاق مختلفة : كان رئيس الدستور قد اقام في الهند خلال الحرب العالمية وشهد الحركة القومية ، كما كانت له اتصالات مع الحركة القومية المصرية . وكانت الثورة الليبية ضد السيطرة الايطالية ماثلة أمام عينه . عدد برنامج الحزب الظلامات الاقتصادية والاجتماعية التي كان لنظام الحماية

---

(١) خطاب ١٣ ايار ١٩١٩ الى البعثات المالية في « افريقيا الفرنسية » حزيران ١٩١٩ ص ١٧٥ ، عن هذه الحركات . انظر آ . اجيرون « حركة الجزائري الشاب من ١٩٠٠ – ١٩٢٣ » . المؤلف

مسؤولا عنها واستعان بالمبادىء الويلسونية والافكار الجوهرية في الحق العـــام الفرنسي . مع ذلك لم يطالب بشعور « قومي » كما لم يستعن بالاسلامية .

وظهرت البادرة الاولى الاكيدة للشعور القومي في المغرب عام ١٩٣٠ عندما قدم علاّل الفاسي للسلطان برنامج الاصلاحات الذي وضعته لجنة النشاط المغربي وهي حركة يحييها المثقفون باسم الاسلام وباسم وجود مدنية عربية حتى في بلد البرابرة ، هادفين من ورائها ، مقاومة كل محاولة للصهر ، ولكنهم يطالبون « بحق الشعوب » في تقرير مصيرها ، وبالتالي بالايديولوجية الاوروبيـــة ، مستشهدين برينان وفوستل دو كولانج . ويبذل هؤلاء الدعاة الجهد بعدئذ لترسيخ الفكرة القومية في نفس الشعب ، لكنهم لا يتوصلون إلى ذلك إلا ببـــطء . ولم يقم مجهود مشترك لحذف او « لعزل » الخاصية القبلية[1] ، الا بعد اعلان الاستقلال .

ان دراسة ميلاد شعور قومي بين شعوب افريقيا السوداء يطرح اسئلة اكثر صعوبة . صحيح أن مقاومات التغلغل الاستعماري الاوروبي كانت متعــددة. ولكن هل تكفي مشاهدة العداء للادارة المستعمرة والرغبـة في الاستقـلال ، لاستخلاص الحق في استنتاج وجود حركة قومية ؟

ان فكرة « الامة » تفترض تلاحماً في الفعل ومشاركة في العواطف والاهداف . بينما لم تتجمـــع معظم أقاليم هذه « الافريقيا » السوداء التي يعمرها سكان من مناشىء مختلفة تحت سلطة الحكومة ، إلا بنتيجة « احداث » تاريخية كان آخرها الاستعمار . فلم تكن لها تقاليد مشتركة ولا تطلعات مشتركة لمستقبلها . أمـــا التكافل ، فمتين في اطار القبيلة ، وهو نادراً ما يتجاوز حدودها . ولبـــلوغ الفكرة القومية ، يتوجب بادىء الأمر تخطي العقلية القبلية .

---

(١) انظر « بيغوين » : الموضوعات الوحدوية للقومية المغربية خـــلال الاستقلال ، الرباط ١٩٥٩ وتقرير ف. لوبيك الى محادثة العلوم السياسية باريس ١٩٦٢ اللذين يعطيان دلالات هامة حول هذا الموضوع .
المؤلف

لقد مهد الواقع الاستعماري الطرق لهذا التخطي . فسياسة الدول المستعمرة غالباً ما حطمت سلطة زعماء العشائر والوجهاء واوجدت بمجرد تخطيط الحدود الاستعمارية ، إطاراً اصطناعياً ، أقامت فيه ممارسة السلطة الادارية المشتركة ، روابط بين القبائل . واستدرجت المزارع والمشاريع التجارية الاوروبية الشباب السود الذين خرجوا من قبيلتهم فباتوا « منزوعي الجذور » : بذلك تشكل مجتمع اسود جديد الى جانب المجتمع التقليدي ، بروليتاريا زراعية ، وفي المدن نواة بورجوازية صغيرة . وعملت البعثات الكاثوليكية والبروتستانتية على تقويض النظام القبلي بابراز مساوىء المجتمع التقليدي وبنشر الافكار الاجتماعية والاخلاقية الاوروبية عن طريق المدرسة[1] . واخيراً قاد الكسب المتحصل في المضمار الزراعي من قبل الانتاج الاوروبي الجيد التجهيز امام الانتاج المحلي السيء، المزارعين السود الى الاعتقاد بأن إقامة نظام اقتصادي قومي قد يساعدهم على تخطي هذه المنافسة . تلك هي الأسباب المختلفة التي ساهمت في تيسير ميلاد حركة استقلالية في اطار مستعمرة واحدة ، يمت مثيروها الى قبائل مختلفة ، ويأملون في تحقيق تطلعات مشتركة بين الشعوب المحلية ضد السيطرة الاوروبية[2] . مع ذلك ، فان حركة هذه المؤثرات ونسق اتساعها كانا متباينين جداً بحسب ظروف الوسط المحلي واساليب الادارة الاوروبية . فليس مبالغة ان نقول ، وفقاً لملاحظة « روبير إيمرسن » ، ان طبيعة السياسات الاستعمارية أثرت في تطور الشعور القومي في افريقيا السوداء .

ولكن هل كان من الممكن في الواقع ملاحظة هذا الشعور ؟

---

(١) يلاحظ ستيل : « عملياً ، مر جميع الزعماء الافريقيين بالمدارس المسيحية » وكان دور رجال الدين المحليين تافهاً تقريباً حتى عام ١٩١٤ . مع ذلك ، فان راهباً باتيستياً اسود في الكاميرون قرر منذ عام ١٩١٣ تأسيس كنيسة مستقلة عن المنظمات الاكليركية الاوروبية . وقد ترأس واحد من رؤساء هذه الكنيسة عام ١٩٢١ حركة المقاومة ضد سيطرة البيض في صميم شعب دوالا . المؤلف

(٢) درست هذه التطلعات من قبل ر. اووانا في الكاميرون بتعمق . المؤلف

قبل عام ١٩١٤ ، لم يشاهـد هذا في اي مكان في المستعمرات الفرنسية الافريقية . اما في المستعمرات الالمانية ، فان عصيان « الهيريروس » الكبير في الجنوب الغربي عام ١٩٠٧ وفتنة « مانغابيل في الكاميرون عام ١٩١٣ ، كانا مجرد تمردات قبلية .

لكن الحال لم يكن كذلك بين اعوام ١٩١٩ و ١٩٣٩ . كانت مطـالب « البانتو » في افريقيا الجنوبية ، مثلت الخطوط المميزة لحركة قومية لأن هذه الشعوب كانت تحس بأنها تشكل جماعة متجانسة وتملك ذكريات تاريخية مشتركة وتعرب عن روح تضامنية . وهذا الاحساس بالتضامن كان موجـوداً كذلك لدى سكان شاطىء الذهب وسكان ليبيريا . . وقد بدأ التكون في الكاميرون حيث تشكلت عام ١٩٣٨ حركة « الشبيبة الكاميرونية » الهادفة الى اقامـة وحدة بين شعوب المنطقة. لكنها لم تكن في هذه الحالات الثلاث تلقائية : كانت في ليبيريا نتاج ما نشره العشرون الف اسود القادمون من الولايات المتحـدة من افكار « غربية » . وفي شاطىء الذهب ، عملت الادارة الانجليزيـة على اقامـة هذا التكافل . اما في الكاميرون ، فان حركة الشبيبة قد نشطتهـا الادارة المنتدبـة الفرنسية التي كانت تأمـل في ايجاد نقطة ارتكاز بذلـك لدى هـذه الشعوب لتحبط المطالب الاستعمارية الالمانية. بينما كانت حركة التحرر التي قامت عام ١٩٢١ في الكونغو البلجيكي من قبل « سيمون كيمبانغو » « مسيح السود » تلقائية وجدت صداها لدى السكان القرويين . لكنها لم تكن التعبير عن شعور قومي كونغولي . وبصورة عامة ، لم توقظ الشعارات المنتشرة تبعاً لمبادهة المؤتمرات الأربعة « الوحدوية الافريقية » صدى كبيراً .

لم تظهر حالة فكرية جديدة بين هذه الشعوب السوداء ولم تتمكن المطالبات الجماعية المثارة من الرغبة في اقامة حكومات يديرهـا الافريقيون الا منـذ عام ١٩٤٥ فقط . لم تستغل الحركات المنظمة التي دعمت هذه المطالب ، بحق الشعوب في تقرير المصير » فحسب ، بل وبحق « القومية » في تشكيل دولة مستقلة . مع

ذلك فان الاطار الاقليمي الذي تبدى فيه هذا المطلب القومي كان اصطناعياً: انه في معظم الحالات اطار المستعمرات الاوروبية التي خططت حدودها دون اعتبار للمعطيات اللغوية أو الدينية . فالى أي حد كانت الرغبة في الاستقلال تعبيراً عن احساس قومي ؟ لا تزال الدراسات التي أجريت في هذا الصدد نادرة جداً وشديدة الغموض حتى تسمح بالجواب عن هذا السؤال . ولكن يبدو مع ذلك أن فكرة القومية قد استعان بها المثقفون المحليون ، لأنها تعطي اساساً فكرياً للمطالبة بالاستقلال مطابقاً للمذهب الذي يستطيع الاوروبيون رده بصعوبة . لقد وجدت الحركة « القومية » أنصاراً بصورة خاصة بين « المجتثة جذورهم » الذين تركوا الوسط القبلي ، والذين انتموا الى النقابات العمالية المنظمة بموافقة اوروبا . وبعدئذ ، وبعد نجاح مطلب الاستقلال ، انصرفت حكومة الدولة السوداء الجديدة الى اقامة شعور التكافل بين الشعوب متخطية خاصية القبليات . أليس السبيل الى « تحقيق الأمة » هو خلق الدولة التي تجمع الشعوب وتجعل منها «شعباً واحداً يحركه ايمان واحد ويوجهه نحو هدف واحد » على حسب قول الرئيس ليوبولد سنغور ؟ وعلى العموم ، فان اسس القومية المشتركة قد أقيمت بعد أن شرع واضعو الفكرة الداعون للفكرة القومية بالعمل : فوجود الدولة هنا اصبح الخميرة الرئيسية للشعور القومي اكثر مما هو عليه الحال في امريكا اللاتينية ، والأمة «تتشكل ابتداء من كينونة الدولة » .

ان انتشار الاحساس القومي والمحتوى الايديولوجي للشعور القومي لبسا لبوس مظاهر شديدة الاختلاف من اقليم الى آخر في العالم . كانت هذه الاختلافات مرتبطة بالوضع المدني وبالنظم الاجتماعية وبتباين تقدم مفاهيم « الحرية » و « الديموقراطية » بين الجماعات البشرية وكذلك بالظروف الخارجية لكل من هذه المجموعات ، وأعني التهديدات او الاختضاعات التي كانت مفروضة من قبل قوى اجنبية . ولكي نحاول معرفة وفهم كل هذه المظاهر ، لا بد لنا من الشروع في دراسات ناقدة واسعة ، بعد أن نحدد المصطلحات ، نقيم

اسلوباً للعمل . وهو عمل لما يبدأ بعد الا بالكاد[1] . مع ذلك فان هذه النظرة على التطور التاريخي يمكن أن توحي ببعض الملاحظات .

آ – هل وجود أمة واقع يمكن للتاريخ مشاهدته ؟ عندما تتجـــلى بعض العلامات الخارجية او الخطوط السيكولوجية الجماعية في صميم مجمـــوعة بشرية يمكن القول ان هذه الجماعة تشكل « أمة » . مع ذلك ، لا بد من الاتفاق حول قيمة هذه الاشارات ومداها . إن الأسس الحاسمة التي استندت إليها غالبـــاً تجربة الأوروبين : اللغة المشتركة أو الدين ، التقاليد المشتركة ، يمكن تطبيقها في حالة اليابان او الصين . لكنها لا تنطبق في امريكا الا جزئياً ولا تنطبق مطلقاً في معظم أجزاء افريقيا السوداء . والمصداق الوحيد القيم يبقى توضـــح ارادة مشتركة ، « ارادة الحياة بشكل مشترك » . فكيف نتعرف على حقيقة هـــذا الشعور ؟ هل هو التعبير عن تفكير بعض الصحفيين ام هـــو التعبير عن تفكير جانب كبير من السكان ؟ ثم كيف نُقيّم المستوى الذي بلغه الشعور القومي و « الدرجة » التي توقف عندها ؟ ان الملاحظة صعبة عندما تطبق على المجتمعات المعاصرة . ومن نافلة القول انها اصعب كثيراً عندما تنطبق على الماضي[1] . ثم ان الدراسة التـــاريخية تتعرض للخطل او التشويه بسبب شواغـــل حالية ، لأن الدول الجديدة تميل في الغالب الى الرغبة في اثبات ان الشعور القومي الذي تنادي به كان موجـــوداً منذ زمن طويل : ان التأريخ الفيتنامي يسعى الى ايجاد تمهيدات لهذا الشعور في آنّام القرن الخامس عشر . والمثقفون الكاميرونيون اليوم يحتفلون بفتنة منغا بيل التي كانت مقتصرة على قبيلة واحـــدة وكانت

---

(١) ان مجموعة الدارسين التي شكلها راوول جيراردييه في اطار اعمال المركز الاثني للتحول الايديولوجي والجمعية الفرنسية للعلم السياسي بدأت بعمل تنقيبي هام اعتمدت الصفحات السابقة غالباً على ابرازه. المؤلف

(٢) انني اتقيد بالمظهر التاريخي للمسألة دون ان اتوقف هنا لتفحص المحاولات التي اجريت ، والتي تحتمل كثيرا من الجدل ، وخصوصاً محاولات كارل و. دويتش لتحديـــد الاختبارات التي تسمح باستشفاف تطور الشعور القومي في هذه او تلك من المناطق.
المؤلف

احتجاجاً ضد استملاك الأراضي، وكأنها ظاهرة الشعور القومي؛ ومثيرو الحركة الاستقلالية المغربية يجتهدون في التدليل على وجود « أمة » قبل اقامة الحماية الفرنسية بل ويبلغ بهم الأمر إلى أن يلجأوا الى بعض اعمال القوة ليفسروا كيف « بعثت » القبيلة الروح القومية، مما يدعو الى التفكير بأن ازدهار هذا النوع من التأريخ[1] لن يسهم في جلاء هذه المسألة الصعبة .

ب — ماذا كانت العلاقات بين الأمة والدولة ؟ ان التجارب الاوروبية هنا أيضاً لا تنطبق الا نادراً خارج اوروبا . ففي اوروبا استقرت الامة في القرن التاسع عشر كقوة خاصة، سواء مستقلة عن الدولة (كحال الاقليات القومية) أو سابقة للدولة (كحال الحركات القومية الوحدوية) . أما خارج أوروبا، فان الدولة على العكس هي التي سبقت الأمة في معظم الاحيان وكانت العامل الرئيسي في تشكيل الشعور القومي : تلك كانت حال دول امريكا الجنوبية وكندا وافريقيا السوداء . اما الحركات القومية العربية، فانها تمثل توافقات اكثر مع التجارب الاوروبية . مع ذلك، يا لكثرة الفوارق الدقيقة القائمة ! ان الحركة القومية الصينية تمثل بعض الملامح التي تقربها من الحركات «الغربية». لكن الدولة هي التي عملت بنجاح على تطوير الشعور القومي بعد اقصاء اسرة مانشو . والولايات ايضاً حالة مختلفة : لقد تبدى الشعور القومي تلقائياً في السواد الاعظم من الشعب . لكنه كان مهدداً تهديداً بليغاً بوصول جماهير المستوطنين لو لم تبادر الانظمة الحكومية لضمان فعالية « البوتقة » .

حـ — ماذا كانت النظم السياسية والانظمة الاكثر ملاءمة لتطور الشعور القومي[2] ؟ في أوروبا، كانت الظروف المواتية متجمعة حيثما تقوم انظمة حرة او ديموقراطية تسمح للرأي العام بالافصاح عن مشاعره بحرية . لقد كان مبدأ

---

(١) الفرق واضح في القصد بين التأريخ ـ كتابة التاريخ ـ والتاريخ، حصيلة هذه الكتابة . المترجم

(٢) انظر ايمرسن ص ٢١٤ وما يليها . لقد اعطى تطلعات مثيرة حول هذه المسألة عكرها فقط الغموض الذي اقامه بين الاحساس القومي والقومية . المؤلف

« حرية تصرف الشعوب » ديموقراطي الجوهر . مع ذلك لا يمكن إقامة رباط دائم : فحركات « الأقليات القومية » انتشرت غالباً في اقاليم لم تكن هذه الظروف المواتية متاحة لها . أما خارج أوروبا حيث كان دور الدولة هاماً في تكوين الشعور القومي ، فليس ممكناً كذلك أن نعزو « للديموقراطية » أثراً فيها. وفي معظم الحالات أظهرت النظم السياسية المتسلطة او النظم التي تهيمن فيها الاقلية ، فعاليتها في هذا المضمار .

أما من الوجهة التي تهم مؤرخ العلاقات الدولية للوهلة الاولى ، واعني مسألة الحرب أو السلم، فان الشكوك أقل: ان تقدم الشعور القومي في مختلف بقاع العالم نادراً ما كان ملائماً للمحافظة على السلام . لا ريب ان مازيني زعم أنه يرى في حركة القوميات سبيلاً لاقامة « اخوة دولية » في اوروبا . لكنه قبل ان يصل الى هذه المرحلة ، توقع إعادة سبك خريطة أوروبا السياسية على اساس « مبدأ القوميات » اي بتحويل يستحيل تحقيقه دون حرب . وعندما رأى وودرو ويلسون عام ١٩١٨ في تطبيق هذا المبدأ بالذات الشرط الأسبق لتشكيل عصبة الامم واقامة الأمن الجماعي ، تكشف التطبيق عن استحالته . والواقع ، يجب أن نكرر القول بأن الشعور القومي كان دائماً تقريباً سبباً عميقاً للاضطراب في لعلاقات الدولية لأنه يقاوم دائماً النظام الاقليمي القائم .

الفصل السابع

القوميات

ان الشعور القومي ، رغم أنه يتجلى غالباً ضد الاحساس القومي للجماعات المجاورة ، الا انه من حيث المبدأ ، ليس مسيطراً: انه يتثبت مع قابلية احترامه لمشاعر جيرانه . تلك كانت نظرية مبدعي « حركة القوميات » في القرن التاسع عشر . وبمقدار ما كانت هذه الحركة تتنطع لاعطاء الدولة قاعدة قومية ، كان الاحترام المتبادل ممكناً ، على الاقل في الاقاليم التي يسمح التوزيع الجغرافي للقوميات باقامة « خط حدود واضح » بينها[1] ، لكن هذا الشرط قل ان تحقق في كل مكان. لذلك كانت الدولة القومية ترى نفسها ملزمة على احتواء جماعات عرقية مختلفة ضمن حدودها . الا أن هذا قد يكون مجرد « عيب » في المبدأ ، عيب قد يكون مفروضاً بواقع الظروف أو قد تفرضه فعلا . لكن الدولة في الواقع حالما تكتسب القوة والصلابة ، يندر أن تحترم حقوق القوميات الاخرى : لقد دلل تاريخ العلاقات بين الدول الاوروبية في القرن السادس عشر على ذلك تدليلا

---

(١) هذه هي العبارة التي استعملها الرئيس ويلسون في نقاطه الاربع عشرة . مع ذلك فقد تقبل بعض الاستثناءات سواء لاسباب اقتصادية (نفاذ بولونيا الى البحر مثلا) او لاعتبارات تاريخية (في البلقان) . المؤلف

كافياً . ان الرغبة في تثبيت مصالح الامة حيال مجموعات بشرية أخرى، والقناعة بأن واجب هذه الأمة تحقيق « رسالة» في العالم ، وارادة زيادة القوة ، وسلطة الدولة وازدهارها ، وكبرياء الانتماء الى هذه الدولة ، والشعور بالتفوق المادي أو المعنوي أو الفكري ، والرغبة في تعريف هذا التفوق أو فرضه ، تلك هي ملامح هذا التمجيد للشعور القومي التي انطبق عليها منذ نهاية القرن التاسع عشر تعبير « ناسيوناليسم[٢] » في اللغة الفرنسية .

١ ـ أشكال القومية

كانت هذه القومية غالباً أميل إلى الانتشار وقد وجدت نقطة انطباقها في العلاقات بين القارات كما في إطار القارة .

ففي العلاقات بين القارات ، ظهرت عن طريق الامبريالية المستعمِرة التي كانت بين اعوام ١٨٨٠ - ١٩١٤ على الأخص ، شاغلة رئيسية لكل الدول الاوروبية الكبرى تقريباً . فإذا قارنا بين الحجج التي أعطاها رجال الدولة الذين أبدعوا هذا الانتشار الاستعماري ، من بريطانيا العظمى والمانيا وفرنسا وايطاليا ، أي في الدول التي أسهمت بأكبر قسط من النشاط خلال هذه الحقبة في « اقتسام العالم » بين البيض ، نجد التشابه مذهلاً .

الحجة الاقتصادية : ضمان منافذ للانتاج الصناعي ومدخرات المواد الأولية . وهي نظرية جول فيري : « السياسة الاستعمارية بنت السياسة الصناعية » . وهي نظرية « برنهارد ديرنبورغ » وزير المستعمرات الالماني عام ١٩٠٧ وهي بالطبع نظرية جوزف تشمبرلن .

---

(١) من المعروف ان الانجليز والامريكيين يستعملون كلمة ناسيوناليسم للتعبير عن الشعور القومي وتمجيده بآن واحد . (أي الشعور القومي والقومية) . المؤلف

الحجة الاستراتيجية : الحصول على نقاط ارتكاز على كل الخطوط البحرية عالمية للاسطول الحربي ونقاط التموين للبحرية التجارية .

الحجة المعنوية : التي تتلون أحياناً بشاعلة دينية : نشر المدنية الغربيـــة . فالمستشار هوهنلوهه مثلاً يرى ان تأسيس المستعمرات يعطي « مطلق الحريــة العملية » للبعثات الدينية .

حجة النفوذ : ان التوسع الاستعماري « قانون طبيعي » لا يمكن لدولة كبرى ان تتحرر منه الا اذا نذرت نفسها للانحطــاط . ويرى هوهنلوهه فيـــه ، في الخطاب الذي ألقاه بتاريخ ١١ كانون الاول ١٨٩٤ انه « استرجـــاع للشرف القومي » . ويعلن بتمان هولويغ في كانون الثاني ١٩١٤ ان التوسع ضروري لكل كائن يكبر .

حجة السلطة[1] : ان لا ندع للدول المنافسة فرصة تضمن فيها لنفسها فائدة في اقتسام العالم ، تلك هي شاغلة روزبيري[2] عندما أراد ان يــدلل على ان المملكة البريطانية ليست « كافية الاتساع » وان على بريطانيا العظمى ان تستمر في المساهمة في اقتسام العالم .

لا ريب ان الاهمية المتقابلة الممنوحة لهذه الحجج مختلفة : فالحجة الاقتصادية في ألمانيا وبريطانيا العظمى أمنع مركزاً منها في فرنسا او ايطاليا . في بريطانيا العظمى يترسخ الاعتقاد « بأن العرق الانجليزي عرق موجّـــه » ذو مزية لا تنافس ، وهذا تأكيد لا يبدو ان الدول المستعمرة الاخرى تنقضـــه . لكن الخطوط العريضة تبقى متشابهة . فاللجوء الى القوة يعتبر مشروعاً في كل منهــا اذا كان الأمر متعلقاً بتحقيق هدف توسعي استعماري ، ومصلحة المحليين أنفسهم يُستعان بها في كل مكان ايضاً لاضفاء تبرير على المشروع .

كانت النظريات الجوهرية للقومية ومظاهرها الرئيسية خــلال القرن الاخير

---

(١) خطـــاب في المؤسسة الاستعمارية الملكيـــة في الاول من آذار ١٨٩٣ *Royal Colonial Institute* المؤلف

مختلفة من دولة الى أخرى في الاطار القارّي . تثبتت هذه القوميات بمزيد من القوة في اوروبا ، في المانيا وروسيا وفرنسا وايطاليا . اما في امريكا ، فــإن قومية الولايات المتحدة وحدها اتخذت شكلا مسيطراً ، بينما كانت القوميــة اليابانية في آسيا مركز الاهتمام . لذلك فان مقارنة ملامح هذه القوميات أمـر هام .

تأتت القومية الألمانية في الامبراطورية المقامة عام ١٨٧١ ، من الاعتقاد بأن الجرمانية قد اظهرت تفوقاً لا يبارى بسبب النجاحات التي حصلت عليهـا منذ عام ١٨٥٠ في المضامير العسكرية والاقتصادية وحتى الثقافية : لقــد اظهر الشعب الألماني أنه يملك صفات خاصة لا لانه يتقبل بطيبة خاطر تضحيةمصالـح الفرد في سبيل مصالح الدولة ويبدي وطنية متحمسة فحسب ، بل لانه أثبت كذلك « عبقرية تنظيمية » . ولقد رعت الجامعة والمدرسة هذا الشعور بالتفوق ثم تأيد بالعقلية العسكرية التي أظهرتها البورجوازية ، التي « اقتنعت » بعــد مظهر النجاحات اللامعة التي كانت الوحدة الالمانية ثمرة لها ، رغم أنهـا كانت معادية للنظام العسكري البروسي بين اعوام ١٨٤٨ – ١٨٦٦ . ثم تلقت هــذه القومية في السنوات الاخيرة من القرن التاسع عشر رصيد الافكار العرقيــة : إذ نشرت ترجمة « بحث عن تفاوت الاعراق البشرية » لـ : غوبينو عام ١٨٩٨ ، ثم مجدّ هوستن ستيوارت تشامبرلن عام ١٨٩٩ « الرسالة التاريخية العالميــة » للشعوب الجرمانية .

أما في شكلها الجذري ، فان هذه القومية الالمانية وجدت تعبيراً لها في الجمعية العمومية الجرمانية التي ترسخت نظرياتها باشباع بين اعــوام ١٨٩١ – ١٩١٤[1] . أعلنت هذه الجمعية ، بحسب نظمها عن مهمتها في « تنشيط الفكر

---

(١) في الدورية اليومية *Alldeutschen Blätter* وفي *Flugschriften* الخاصة بالجمعية (ظهر منها ٣٥ دفتراً) وفي المؤلفات التي نشر أهمها امناء الجمعية العامون ارنست هاس ثم هنريخ كلاس . المؤلف

القومي الالماني وتثقيف الشعور العرقي المشترك والثقافي لدى كل أجزاء الشعب الالماني بصورة خاصة والدعوة في كل مكان لسياسة مصالح ألمانيـــة بشدة » .

أعلنت الجمعية ان مهمة الدولة ان تضمن للأمـة شروط الحياة الافضـــل وامكانية لعب دور كبير في العالم . فعليها إذن ان تعطي الشعب مثلا يسهل على الجماهير هضمه . ويقول هاسّ يجب ان نضع في محور هـــذا المثل ، ضرورة التوسع « كمرحلة ضرورية لتطور جسم حي وسليم » . أهو توسع اقتصادي ؟ بالتأكيد : ان المانيا تحتاج « الى السوق العالمية » . لكنه كذلك توسع اقليمي : لقد كتب هنريخ كلاس عام ١٩١٣ : « ان جوع الاراضي يطبع سمته في وقتنا الحاضر وهو يريد ان يُشبَـع ويجب اشباعه » وذلك مفروض على الشعب الالماني « كواجب » . وقد وضع برنامج الجمعية في قاعدة هذا التوسع مبدأ القوميات الذي فسره على النحو الذي أشارت إليه كل مذهبية القرن التاسع عشر الالمانية : فالامة هي مجموع الاشخاص الذين يتكلمون لغة واحدة والذين يشعرون بهـــذا التكافل . فاذا لم تنطبق معطيات الاحساس على المعطيات اللغوية ، فمن الواجب الاعتماد على هذه الأخيرة .

إن حق التوسع وحتى حق الوجود السياسي لا يمكن ان يمارسا مع ذلـك من قبل كل الأمم : ان الأمم المخولة بالاستعانة بهذه الحقوق هي التي تملك حضارة *Kultur* ذات قيمة لا تبارى . وهـــذا الشرط دفع اصحاب عقيدة الجرمانية العمومية الى اقامة تمييز بين « أمم مسيطرة » وأمم « صغرى » . فألمانيا ـ وهي الامة المسيطرة ـ ليست بعد « دولة قومية » طالما لا تضم كل الشعوب ذات اللغة الجرمانية : كالألمانيين في النمسا وبوهيميا وهنغـاريا أو سويسرا وهـولندا والفلامان واللوكسمبورغ . فعلى القومية الالمانية ان تسعى الى التوسع في هـذه الاتجاهات . مع ذلك فان الجمعية تقر بأن هـذا البرنامج ليس بمجموعـه قابلا للتحقيق : فليست المسألة تدمير النمسا هنغاريا . لكنها بالمقابل ترى ان مـن الممكن تطبيقه في مناطق الحدود على حساب الشعوب الصغيرة « غير القادرة على الحياة والعاجزة عن تشكيل دولة عجزاً كاملا » : كالوالونيين والليتوانيين ،

وكما هو كذلك حال البولونيين والتشيكيين والماجيار والسلوفينيين . بل إن على المانيا ايضاً ان تواجه توسعاً في بلجيكا وفي بلدان البلطيق ، ووراء دائرة اللغة الجرمانية . لم يكن اشراق هذا البرنامج عظيم الشأن اذا اقتصرنا فقط على المعطيات العددية . فالجمعية عام ١٩٠١ عندما كانت في أوجها ، لم يسهم فيها اكثر من ٢٢٤٠٠ عضو ، رغم بَدَل الاشتراك المتواضع ، كان نصفهم فقط مشتركاً في الصحيفة اليومية ، ولم ينتسب إليها من اعضاء الريخستاغ في التاريخ نفسه غير ٣٨ عضواً : كانوا ينتمون الى الحزب القومي الليبيرالي او الى الحزب « المحافظ الحر » . اما أحزاب الوسط واليسار فكانت معادية . ومن جهة أخرى، فان الحكومة لم تعبأ مطلقاً ببرنامج الجمعية بل ولم يبدُ ان هذا البرنامج قد قدم تنشيطات للحكومة الا في بعض المناسبات[1] . لكن الشواهد كلها متفقة على ان تعزو للجمعية نفوذاً أوسع كثيراً مما يدفع الى الاعتقاد به ، عدد أفرادها[2] ، لان الجرمانية العمومية كانت تعتمد على « أنصار » عديدين في أوساط الجيش وفي البحرية بصورة خاصة وفي جهاز التعليم وفي الطبقة الصناعية الكبرى .

جاءت الحرب العالمية الاولى تقيم تقارباً بين موقف الاوساط الحكومية وبرنامج الجمعية . لقد أخذ المستشار بتمان هولويغ في « أسس السلم » التي اقترحها في أيلول عام ١٩١٤ ، عدداً من النظريات الجوهرية للعمومية الجرمانية[3] . أما الجمعية فقد استمرت من جانبها في دور « الجناح المتحرك » للقومية : هاجمت المستشار هجوماً واسعاً عندما تردد في شتاء ١٩١٦ — ١٩١٧ في تقرير حرب الغواصات حتى الموت . بل وتخطت اهداف الحرب التي حددتها القيادة العامة

---

(١) وعلى الاخص عام ١٩٠٧ و ١٩١٠ - ١٩١١ ، حيث عقد « تحالف واقع » بين مديري الجمعية والحكومة لم يدم زمناً طويلا .

(٢) «ل. ديهيو » في *Gedanken Zur deutschen Sendung* ، ١٩٠٠ - ١٩١٨ ، صدر عام ١٩٥٢

(٣) وهي اكثر الدلالات اهمية التي يعطيها كتاب ف. فيشر، دوسولدورف ١٩٦١.

العليا . لكنها كانت مجرد مساومة لا تعتمد على أي مرتكز من حيث المبدأ[٤] .

وعلى العموم ، خسر نشاط الجمعية جانباً كبيراً من أصالته .

جاءت الهزيمة فدفعت بالجمعية الى الظل . مع ذلك فان البيان الذي أعلنته اللجنة المديرة في ١٦ شباط ١٩١٩ ، والذي دعى الى « البعث القومي » ، أصر على التبشير بأن على المانيا ان تطالب بالبلدان النمساوية الناطقة باللغة الألمانية وبالبلدان البلطيكية . وفي عام ١٩٢٠ ، وجدت نظريات الالمانية العمومية مكاناً لها في صميم الحزب « القومي الالماني » الذي تأثر كثيراً بها في خريف عام ١٩٢٨ . وكان هذا الأثر ، اكثر فعالية ايضاً بالطبع في الحركة القومية الاشتراكية عند نشوئها : لقد اعلن هتلر عام ١٩٢٠ « انه التلميذ الامين » لهنريخ كلاس . ولكن على الرغم من تطابق الاهداف المتبعة في السياسة الخارجية ، فان الانشقاق أخذ يظهر ابتداء من عام ١٩٢٤ . لم تكن الجمعية تؤيد اسلوب الدعاية الهتلرية ولا ملامح رئيسها التي تشبه ملامح « المغامر » . اما المديرون النازيون فلم يكونوا يرون في الجمعية من جانبهم اكثر من منظمة هرمة يريدون تخطيها . وفي أوائل تشرين الثاني عام ١٩٣٢ ، بعد ثلاثة اشهر على الاكثر من وصول هتلر الى الحكم ، اصبح الانشقاق تاماً . ثم وضعت الشرطة السياسية في آذار ١٩٣٩ نهاية لوجود الجمعية .

مع ذلك فان البرنامج القومي الاشتراكي يستعيد النظريات الاساسية للجرمانية العمومية : مفهوم « الفراغ الحيوي » والرغبة في اعطاء الدولة مساحة اقليمية « متناسبة مع عدد سكانها » تؤمن « للعرق الالماني » وسائل الحياة الضرورية ، والتوجيه الخاص بالتوسع الاقليمي الذي يجب انطلاقه نحو الشرق على حساب الشعوب البولونية والليتوانية والبلطية . لكن هتلر لم يتردد في تجاوز اهداف الجرمانية العمومية عندما رأى في نضاله ضد روسيا القصد النهائي للسياسة الالمانية .

---

(٤) كانت الجمعية تريد ان ترى المانيا المنتصرة تقيم لنفسها قاعدة بحرية في طولون بفرنسا . المؤلف

كان للقومية الروسية هي الاخرى « جناحها المتحرك » في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وأعني « السلافية العمومية » . وكانت هذه الحركة مجرد نواة قبل عام ١٨٥٠ في ميول « المنادين بالسلافية » القانعين بأن روسيا ، وهي وريثة المدنية اليونانية ، مهيأة لتوحيد مستقبل كل الشعوب السلافية . لكن أشياع السلافية هؤلاء ، ونخص منهم خومياكوف ، كانوا قد حددوا السلافية . والاورثوذكسية معاً : فالسلافيون « الحقيقيون » هم اذن ، حسب رأيهم ، أولئك الذين ينتمون للكنيسة الاورثوذكسية .

وكان دانيلفسكي هو الذي تخطى هذا الحد عام ١٨٦٩ ، اذ اتخذت الحركة السلافية العمومية بدفع منه شكلاً اوسع . تأيدت النظريات الاساسية بوضوح : لقد حافظ السلافيون على « نموذج المدنية » الخاص بهم لانهم لم يصابوا بالمؤثرات اللاتينية والجرمانية . وهذه المدنية السلافية مدعوة الى وراثة المدنية « الغربية » التي بلغت ذروتها في القرن السابع عشر والتي هي الآن في طريق الافول . وعلى السلافيين جميعهم من أورثوذكسيين او كاثوليكيين ، روسيين وتشيكيين وكرواتيين وسلوفينيين وصربيين وسلوفاكيين وبولونيين[1] ، ان يشعروا بهذا التضامن وان يفكروا في تشكيل « وحدة الشعوب السلافية » في كنف الروسيا .

والسلافية العمومية ، على غرار الجرمانية العمومية ، لم تقف مع ذلك عند الحدود اللغوية . ان دانيلفسكي يشمّل اليونانيين والرومانيين بل وحتى الماجيار الذين يستطيعون « الاستفادة » من روابطهم مع روسيا ، في وحدة الشعوب السلافية . ولقد تبنى دوستويفسكي هذه النظرية عام ١٨٧٧ : « ان الروسيا على رأس السلافية قادرة على اعطاء الانسانية الاوروبية وحضارتها شعاراً جديداً وسليماً ، شعاراً لم يسمع بمثله العالم من قبل » .

لكن التأييد الذي لقيه دعاة السلافية في الاوساط الرسمية كان قصير الأمد.

---

(١) يضيف دانيلفسكي كذلك حتى البلغاريين . المؤلف

ولم تقم نقاط تماس بين السياسة القيصرية ووجهات نظر السلافيين العموميين ، إلا بين اعوام ١٨٧٥ – ١٨٧٨ فقط ، رغم ان المستشار غورتشاكوف ، ظل متحفظاً دائماً . ومنذ عام ١٨٨١ ، بدأت حركة السلافيين العموميين تتقهقر : انحلت « اللجنة السلافية » وابعد الجنرال فادييف تلميذ دانيلفسكي من الخدمة الفعلية . وفي عهد الاسكندر الثالث ، اخذ بعض القوميين الروسيين يستنكرون النزعات السلافية العمومية مع كاتوف واكساكوف . وسجل الدبلوماسيون الالمانيون والنمساويون الهنغاريون بين اعوام ١٨٨٤ – ١٨٩١ ردة الفعل هذه ، ولاحظوا نفور المجتمع الروسي من « كل ما هو سلافي » .

لم يظهر التجديد إلا عام ١٩٠٨ فقط . كان دعاة السلافية الجديدة يقتصرون مع ذلك على الدعوة الى تعاون « ثقافي واقتصادي » ، يستبعد كل فكرة تعديل في الحدود او في تدمير دولة . والواقع ان الحركة في ذلك التاريخ هجرت اهدافها السياسية التي استنكرتها الحكومة قبل ذاك في رسالة وجهتها الى الداعين الى المؤتمر السلافي عام ١٩٠٨ .

لم تحاول السلافية العمومية مرة ان تكون حركة جماهيرية . بل انها لم تعمل عملاً منهاجياً ايضاً ، وذلك خلاف جوهري مع الجرمانية العمومية ، لاعطاء توجيه للرأي العام . لم تجتذب غير المثقفين وبعض الدبلوماسيين أحياناً ثم بعض اعضاء الدوما[1] بعد اقامة النظام الدستوري عام ١٩٠٦ .

كان للقومية الايطالية في منتصف القرن التاسع عشر – قبل تحقيق الوحدة – مطامع اوسع في مذهب « ريزورجيمنتو » السياسي .

وكان مازيني قد اعلن « التفوق المعنوي » لايطاليا قبل مجيء جيوبيرتي بعشرة اعوام ، ورسم خطوط « الرسالة الكبرى » التي عزاها اليها في العالم . وبعد تأسيس الملكية ، استمر هذا النداء الى العظمة يثير بعض المثقفين مدعوماً

---

(١) الدوما ، هي الجمعية الوطنية الروسية التي أسسها القيصر نيقولا الثاني عام ١٩٠٥ ، بعد الحركات الثورية التي قامت حينذاك وتمخضت عنها الثورة الروسية الكبرى عام ١٩١٧ . المترجم

بذكريات روما العريقة . مع ذلك فان الاهداف التي حددت للحركة القومية كانت اكثر وضوحاً . نادى هذا النظام « بمبدأ القوميات » شأنه في ذلك شأن الجرمانية العمومية او السلافية العمومية ، لانه كان مستوحى من الرغبة في ضمّ الاراضي التي يعمرها الايطاليون الى المملكة الفتية ، وهي التي ظلت خاضعة بعد صلح عام ١٨٦٦ الى النمسا هنغاريا . وهذه الاراضي هي ترنتن وتريستا والجزء الغربي من ايستريا والمجموعات الايطاليـــة في شاطىء كوارنيرد والشاطىء الدالماسي،ويبلغ مجموع السكان فيها حوالي ٧٠٠ ألف نسمة . لكن التشابه ليس الا سطحياً . فبينما كانت حجة التشارك او « القربى » اللغوية في المانيا وروسيا مستخدمة لصالح برنامج توسعي لا تدخل الافضليات الحقيقية للشعوب في حدوده ، او بالاحرى تعتبر هذه الافضليات بديهية ملائمة دون فحص شامل ، نرى في حال ايطاليا ان الشعوب التي يريد البرنامج القومي « تحريرها » تعرب في الحقيقة ، على الاقل في ترنتن وفي فينيسيا الجوليانية ،عن رغبتها في التخلص من السيطرة النمساوية الهنغارية. ومن جهة أخرى لم تفكر القومية الايطالية أبداً في برنامج يتجاوز حدود « الطلينة » في اوروبا : وتلك مباينة اخرى تفصلها عـن الجرمانية العمومية والسلافية العمومية . ان اهداف هذه القومية الإيطالية اذن محددة وواضحة .

لكن الحركة التشميلية ، رغم مـا لقيته في بعض المناسبات من صدى لدى الرأي العام ، لم تكن تملك قاعدة واسعة بين الجماهير . كانت في منشئها نتاج المثقفين على الاخص والطلاب وجماعة من السياسيين — وجلهم من الجمهوريين — يحاولون إرباك الحكومة واتهامهابإهمال « كرامة الوطن ». وتقتصر على الاستناد الى مصلحة الشعوب «المنبوذة» دون ان تعمل على اقامة مذهب.اما البورجوازية فكانت في غالبيتها غير آبهة ، كما كانت الجماهير الفلاحية سلبية . وكان الجمـود السياسي ، وهو الظاهرة المميزة لسنوات ١٨٨٠ مقيماً حتى السنوات الاخـيرة من القرن .

لم تتخذ الحركة القومية سمة جديدة الا في مطلع القرن العشرين دون أن

تتسع الاهداف الاقليمية في اوروبا . كانت هذه الواقعة الجديدة ، ظهور مذهب يتجلى فيه الادراك العام لحقوق وواجبات الشعب الايطالي . في عـــام ١٩٠٣ أطلق انريكو كورّاديني نداء الى الشعور القومي ضمن الخط الذي رسمه قبـــل سنتين او ثلاث سنوات غبرييلي دانونزيو : احتج ضد « تقحل » و « انحطاط » البورجوازية الايطالية واراد ان يعيد للايطاليين «شعور العظمة» وان يرسخ فيهم مفهوم الواجب حيال الدولة وفكرة التضحية في سبيل المصلحة القومية .وكانت ارادة التوسع في صلب برنامجه . لكنه لم يعلق اهمية خاصـــة على ضم الشعوب الايطالية خارج الوطن . « يمكننا ان نتقبل ان يقتصر النشاط الخارجي للدولة الكبرى على استعادة الاقليمين ». لكن التوسع الاستعماري كان شاغلته الكبرى وكان يزمع تحقيقه عن طريق السلاح. مع ذلك فإن هؤلاء القوميين ما استطاعوا مرة ايقاظ صدى دائم لدى الجماهير التي ظلت تظهر اهتماماً ضعيفاً نحـو القضايا العسكرية والبحرية . لكن الحركة بين اعوام ١٩١٢ – ١٩١٣ بدأت تصبـــح قوة سياسية بفضل الالتحام الذي وجدته لدى الشبيبة المثقفة .

ولكن ماذا كان موقف الحكومة ? إنها لا تستطيع دعم مطالب التشميل لأنها مناقضة للاتجاه العام لسياستها الخارجيـــة . اذ كيف تستطيع تشجيع مطامع القومية في هذا المضمار وهي التي اختارت عام١٨٨٢ الدخول في التحالف الالماني واضطرت على قبول تعارف سياسي مع النمسا هنغاريا ? امـا حيـــال التوسع الاستعماري فقد ظلت متحفظة زمناً طويلاً حتى انتهى الأمر بها الى القبول عام ١٩١١ والى الشروع بفعل في طرابس الغرب ، وَرَدَ صراحـة كمطلب في البرنامج القومي . لكن هذا الحادث لا يعني مشايعة افكار الحركة الرئيسية .

حقق دخول ايطاليا الحرب في ايار ١٩١٥ أمنية القومية . فتحت ، اضافة الى مطالبها التشميلية والاهداف الاستعمارية ، آفاقاً لم يكن كورّاديني وأشياعه قد امتد نظرهم اليها : ضم وادي الآديج الاعلى حتى جرف بريز واحتلال موقع فالـُونا الاستراتيجي . لذلك فقد تخطت مبدأ القوميات . مع ذلك فان الرجال الذين قادوا هذه السياسة في الحكومة ، وفي طليعتهم سونـّينو ، اقتصروا عـلى

اهتبال الفرص السانحة ما استطاعوا دون ان يعملوا على الارتكاز الى مذهب .

بيد ان الحركة الفاشية هي التي استعادت على عهدتها الموضوعات الجوهرية للمذهبيين ابتداء من ١٩١٩ وعلى الاخص بعد عام ١٩٢٥ . استعار موسوليني من كورّاديني الذي كاد ان يضطلع بدور « الاب الروحي[1]» بالنسبة للفاشيين ، إثارة الروح القومية الى اقصى الحدود واحتقار « ضعف همة » التقاليد البورجوازية وتدعيم السيادة « المطلقة والرفيعة » للدولة في علاقاتها الدولية ، وبالتالي نفي الشعوبية ، والاعتقاد بأن الحرب يجب ان تقرر مصير الشعوب وان تطبع « شارة النبل على الشعوب التي تجد الشجاعة لمواجهتها » ، والارجحية المعطاة للأهداف السياسية على الغايات الاقتصادية . لكن الدوتشي وسع المرئيات واضاف موضوعات جديدة : اولية حقوق الدولة بالنسبة لحقوق الفرد ودور « البطل » الذي يتقمص روح الشعب ومصيره من جهة ، ومن جهة اخرى مفهوم التبعية المحتومة بين الدول وتمجيد فضائل الشعب الايطالي واخيراً ارادة تدشين « حقبة عظيمة من التاريخ » تجعل من « روما القيصر » حكَم السياسة القارية الاوروبية .

استقرت القومية الفرنسية في الحقبة بين ١٨٧١ و١٩١٤ علىمستوى مختلف . فهي ليست « هجومية » ، وهي ولا ريب تريد الحصول على اعادة النظر في الحدود طالما وضعت في صميم شواغلها قضية الالزاس واللورين . الا ان هذه القضية في خلد كل الفرنسيين ، مجرد استرجاع حق طبقاً لامنيةالشعوب المضمومة . لكن البرنامج القومي لم يستغل قط لصالحه حجة اللغة سواء تعلق الامر بـ فالّونيا أو بسويسرا الرومانديه — . ولم ينس ان القومية الألمانية تنادي ، في مسألة الالزاس ، بقرابة لغوية في حين يعتمد المفهوم الفرنسي « للأمة » على قواعد ميول السيكولوجية الجماعية ومظهر هذه المشاعر فقط . وأخيراً ، تتحاشى

(١) كان دينو غراندي ،احد « الاربعة الكبار » في « المسيرة على روما » في صيف ١٩١٣. مناضل من القومية الكورادينية . المؤلف

القومية الفرنسية توجيه نداء ثوري ، كحال برامج الجرمانية العمومية والسلافية العمومية . فهذه القومية هي بالاختصار قومية محافظة .

تعرضت ملامح حركة الافكار هذه – وهي تمثل من هـذه الناحيـة بعض التطابق مع القومية الايطالية ، بين اعوام ١٨٩٠ – ١٨٩٥ ، لتحـول ٍ أوضحَ مراراً : إنه انتقال قومية « يسارية » او على الاقل « منفتحـة انفتاحـاً واسعاً لليسار » ترتبط على نحو من الغموض بتقليد القومية « الجاكوبيـة » في اعـوام ١٨٩٢ – ١٨٩٩ ، دون ان تعمل على الارتكاز على قاعـدة مذهبية ، عـلى قومية « يمينية » تهتم باقامة مذهبية[١].

غداة هزيمة عام ١٨٧١ ، أراد المثقفون الجمهوريون الذين يلقـون على النظام الملكي كل الهزيمة أن يعطوا فرنسا مثلا جديداً : العناية بالشعور الوطني واقامة الخدمة العسكرية الاجباريـة وترسيخ معنى الاخـاء القـومي في نفوس الشبيبة . أرادوا ان يشركوا المعتقدات الجمهورية والديموقراطيـة بحمية الشعور القومي . ولكي ينشروا بين الجماهير هذه الحالة الفكرية، اعتمدوا بادىء الامر على تعليم « ديموقراطي » . لكنهم رأوا ايضـاً في الجيش أداة اصلاح للعقليـة الجماعية . انها الحقبة التي جدّد فيها الأدب الشعبي « الفضائل العسكريـة » والتي تبنت فيها جمعية التعليم ، مهد النظام المقاوم لرجال الدين ، الى جانب عملهـا ، هدف « تطوير ذوق المنظمات العسكرية بين الجماهير » والتي ضمت فيها جمعيـة الوطنيين في السنوات الاولى من وجودها مدير التعليم الابتدائي بين اعضـاء لجنتها وانضمت تحت لوائها جمعية تلاميذ المدرسة النظامية لمعلمي «السين» القدامى . لم تكن في هذه التظاهرات اكثر من رد فعل غريزي لشعب أذلته الهزيمة ، فظل يخشى مبادهات المانيا البسماركية . ان هذا الشكل من القومية لا يشعر بحاجته الى الاعتماد على نظام من الأفكار يتحدد فيه يقين العلاقات الدولية او دور فرنسا في العالم . لقد بدأت اوساط اليسار تتخلى عن هذه الحالة الفكرية بعد التجربة

---

(١) انظر البحوث الواردة في الملحق . المؤلف

البولانجية[1]، ولم تلبث ان اتخذت موقفاً مختلفاً كل الاختلاف . وما لبثت قضية دريفوس ان اتمت وأكملت التحول .

في الوقت الذي اصبح اليسار فيه مسالماً عاد اليمين الى الاضطلاع بالمواضيع القومية . اصبحت القومية هذه المرة تملك مذهباً قدمه لها ابتداء من عام ١٨٩٤ موريس بارّس[2] وشارل موراس[3] . قال بارّس : ان اكون قومياً يعني ان اشعر شعوراً عميقاً بالتكافل الوثيق الذي يجمع الفرد « مع كل سلالاته » والذي يريد الاستمرار في « ابراز هذه التركة التي لا تتجزأ » وان استهدف بحزم المحافظة على هذه التركة ضد المؤثرات الخارجية التي تعرضها لتغيير طبيعتها وان اثبت التقليد القومي ، وان املك الارادة على « حل كل مسألة بحسب علاقتها بفرنسا » وان انبذ الشعوبية . اما مورّاس فيأخذ على القومية «الغامبيتية»[4] انها مرتكزة فقط على « ذكرى نكباتنا » وانها ظلت « بعيدة جداً عن الاهتمام بالتاريخ » . وقد انضمت فكرته الى فكرة بارّس حينما اقام في صميم شواغله تمجيد التقاليد والرغبة في صيانتها ضد المؤثرات الاجنبية ، وخصوصاً ضد مؤثرات الفلسفة الجرمانية ، وعندما اقام دوام مصالح الامة في وجه « مصير الافراد الزائل » . ان ما يريده كلاهما هو اعطاء «انضباط فكري» و« اسلوب تكوين » للنضال ضد انحطاط فرنسا ، الذي يعجز النظام الديموقراطي والنيابي عن اعادة الشباب اليها . ان هذه القومية متشائمة قلقة وهي دفاعية ومحافظة ،

---

(١) نسبة الى الجنرال الفرنسي جورج بولانجيه الذي كان وزيراً عام ١٨٨٦ وكان رئيساً للحزب القومي ولمؤامرة تهدف الى تعديل الدستور والحكم ، فشلت فانتحر على اثرها في بروكسل ، (١٨٣٧ - ١٨٩١) المترجم

(٢) راجع ذيل الصفحة ٢٧٤ المترجم

(٣) هو شارل موراس ، كاتب فرنسي عضو الاكاديمية الفرنسية ، مدير « العمل الفرنسي » حتى عام ١٩٤٥ . ولد عام ١٨٦٨ المترجم

(٤) نسبة الى ليون غامبيتا السياسي الفرنسي والمحامي اللامع ،من اشد القوميين حماساً ومن اكثر افراد الحزب الجمهوري سلطة ، تبوأ عدة مراكز هامة في الحكومة الفرنسية (١٨٣٨ - ١٨٨٢) المترجم

تهتم قبل كل شيء بتأمين حماية فرنسا التي تهددها الجرمانية . فليس فيها اذن أي شبه بالجرمانية العمومية او السلافية العمومية. وقد كتب موراس عام ١٩١٢ : « انها ، عندما نفكر فيها ، نهاية بشعة وممقوته ، ان توجّب اثارة حالة فكرية قومية لاتاحة الدفاع عن الامة » .

لم تكن للقومية الانجليزية اهداف توسعية في القارة ، لكنها بالمقابل كانت ذات طابع أمبريالية واسعة تأكدت بحزم وخصوصاً بين أعوام ١٨٨٢ — ١٩٠٢ بعد فترة تردد بين أعوام ١٨٦٠ — ١٨٧٠ . قدمت هذه الحركة الفكرية خطوطاً جديدة منذ أن تبوأ دزرائيلي رئاسة الحكومة ، اذ ابرزت فكرة المملكة و « الرسالة » التي يجب على الانجليز حملها في اشراقة المدنية الاوروبية. وناشدت الخيال ، ولوناً من الرومانطيقية بدلاً من أن تقتصر على ايراد الضرورات الاقتصادية التي تبقى مع ذلك بعيداً عن مستوى النقد ، ولقد ظهرت الموضوعات القريبة الشبه بنظريات الجرمانية العمومية والسلافية العمومية في مؤلفات اصحاب المذهب الامبريالي أمثال سيلي والسير تشارلز ديلك وسنبرويلكنسون كما ظهرت في كتب المبشر الاكبر روديار كيبلنغ بل وفي تصريحات بعض رجال الدول أمثال سيسيل رودس وجوزف تشامبرلن : ان التوسع الامبريالي هو « قانون التطور التاريخي » وهو يعبر عن اهداف « إلهية تفوق فيها الحكمة براعة رجال الدولة » والشعب الانجليزي يملك الهاماً سماوياً ليلعب دوراً حاسماً في « مستقبل العالم» وهو يشعر بانتمائه الى « عرق موجّه » . ان هؤلاء الدعاة[1] لا يتكلمون « بلغة المصلحة » بل يناشدون «مثلا قومياً» كبيراً .

ظلت الشاغلة المسيطرة حتى عام ١٨٩٤ ابقاء وتنظيم المملكة : فهي اذن قومية « دفاعية » لكن هذه القومية أصبحت بين أعوام ١٨٩٥ — ١٩٠٢ « معتدية » . أصبحت تريد ضمان نمو هذه المملكة وتؤكد في فلسفة بوزانكيت

---

(١) انظر ملاحظات ايلي هاليفي في « تاريخ الشعب الانجليزي في القرن التاسع عشر ، الخاتمة » باريس ١٩٢٦ ص ١٩ . المؤلف

السياسية أن الدولة ، وهي محط كل « التقاليد الأخلاقية » للأمـــة ، يجب ان تمارس سلطة مهيمنة على الافراد ، بل وتشير أحياناً الى ان الحرب « علاج وقتي يحتاج الجسم الاجتماعي اليه[1] » . ولقد وجدت هذه النداءات ، بحسب اكـثر الشواهد المخولة ، صدى واسعاً في الرأي العام[2]. لكن هذا الاندفاع المحراب كان قصير الأمد : اذ تعب الرأي العام الانجليزي بعد تجربة الحرب الافريقية الجنوبية القاسية من هذه الفوضى الامبريالية وشعر بغلو الشعارات القومية ، وأحس بأنه ارتكب « خطأ في الحكم » وكان وصول السير هنريك كامبل بـيزمان إلى الحكم في كانون الثاني عام ١٩٠٦ وهو الذي قاد المعارضة ضد التيار القومي عام ١٨٩٩، دليلا على هذه الحالة الفكرية الجديدة .

في الولايات المتحدة اتخذت القومية ابتداء من عام ١٨٤٠ تقريباً شكلا توسعياً وعدوانياً . فماذا كانت الموضوعات السائدة في مذهب المانيفست ديستني[3] الذي أعد في ذلك الحين ؟ فكرة « النمو الطبيعي » : ان دولة فتية وسليمة « يجب أن تكون لها قابلية » ، وهو قانون بيولوجي ، القانون نفسه الذي استشهدت به الجرمانية العمومية بعد نصف قرن . ومفهوم « قوة التجاذب السياسي » الذي عرضه بعد كنسي آدامز ، روبرت وينتروب عام ١٨٤٦ وتشارلز سومنر عام ١٨٤٩ : ان دولة كبرى تمارس على الاراضي المجاورة « قوة جذب » ، فمن المنطق إذن أن تتوصل الولايات المتحدة الى امتلاك كل امريكا الشماليـة . والاصطفـاء لممارسة « رسالة اصلاحيـة » بنشر السنن السيـاسية الامريكية الـتي يرى دعـاة الحركة التوسعية أن تفوقها فوق مجال النقد . وانه لمشروع إذن ، السعـي الى مد « نطاق الحرية » وارادة تجديد « الشعوب المنكودة » الـتي لم تحصـل بعد على فائدة المبادىء الديموقراطية . ان هذه الموضوعات التي انتشرت انتشاراً واسعاً

---

(١) انظر « سيدني لو » في « شود يوروب ديزارم » في « نايتينث سنتشري » ، تشرين الاول ١٨٩٨ . المؤلف

(٢) أنظر رسالة السير ادوارد غري الى تيودور روزفلت . المؤلف

(٣) بيان المصير . المترجم

منذ منتصف القرن التاسع عشر في الصحافة وفي مناقشة المؤتمرات ، استعادها جون بورغس وجون فيسك وبيفريدج في السنوات الاخيرة من هذا القرن. وقد حصلت على تطبيق أوسع مع تيودور روزفلت عندما استخدمت « بعثة التجديد » كقاعدة لمذهب يدعي الحق والواجب في ممارسة « سلطة بوليس دولي » لصالح حكومة الولايات المتحدة ، في دول امريكا اللاتينية ، لوضع حد « لحالات الفوضى الحادة » . وقد وجدت هذه النظريات مكاناً لها في التعليم الجامعي وفي بعض رسائل الرئاسة .

إن للقومية اليابانية في نهاية القرن التاسع عشر والعشريات الاولى من القرن العشرين ، جذوراً أعمق وأمتن من اية قومية أخرى . فالشعب الياباني ، وقد ظل الارخبيل الياباني طيلة ستة وعشرين قرناً في معزل عن الاجتياح ، ظن أن هذه العصمة دليل على صفات خاصة في عرقه ، فتبنت طبقة النبلاء الاقطاعية قانوناً للشرف ، كانت تضحية الشخص في سبيل المصالح العليا للجماعة ، احدى معطياته الجوهرية . وقد ظلت هذه المعتقدات ماثلة في عقل خالقي اليابان الحديثة . ومنذ عام ١٨٧٣ أعرب عن الرغبة في تحقيق توسع اقليمي يستهدف أولاً الجزر القريبة من الارخبيل الياباني ثم كوريا ، في الوقت الذي « كان التجديد الحديث » للدولة والمجتمع قد شرع منها بالكاد . في ذلك التاريخ ، قدرت الحكومة ان تحقيق تلك الرغبة سابق لأوانه : قدّرت الاوساط الحاكمة اليابانية عدم جدوى أي فعل خارجي طالما لم ينجز التحويل الداخلي للبلاد . لكن أولئك الحاكمين وافقوا عام ١٨٨٧ على برنامج توسعي يتوجب تحقيقه فور ما تجتمع وسائل القدرة العسكرية والبحرية بفضل الظروف الاقتصادية والاجتماعية الجديدة : فاليابان إذن نذر نفسه ليكون في الشرق الأقصى « الأمة المسيطرة » وسيكون قادراً على النجاح في ذلك حالما يسمح نزاع مسلح بين الدول الاوروبية بإتاحة الفرصة المواتية .

كانت الشواغل العملية هي الحاسمة بادىء الأمر في اساس هذا البرنامج : إقامة « حاجز وقائي » بترسيخ القدم على الشواطىء القارية الاكثر قرباً من الارخبيل

الياباني لتوقي إقامة قاعدة بحرية امريكية او اوروبية قد تهدد سلامة اليابان ، وايجاد الفحم والفلذات الضرورية للتطور الصناعي ، في اراضي القارة ، وتأمين التموين بالرز ، وقد اصبحت زيادة السكان اليابانيين ابتداء من عام ١٨٩٠ أسرع من زيادة المرافق الغذائية . مع ذلك فان الأساس المذهبي لم يلبث ان توضح ثم أخذ شكلا دقيقاً . وكانت الموضوعات الرئيسية في التعليم[١] والدعاية المنظمة من قبل الجمعيات السياسية وفي كتاب الطقوس الذي يمجد أسلاف الامبراطور ، تشمل ابتداء من عام ١٨٨٠ — ١٨٨٥ كبرياء الانتماء الى الأمة اليابانية ، والاعتقاد بتفوق العرق الياباني ، والاعتقاد بأن الأمة منذورة للأفول اذا لم تسع الى بسط سلطانها، وارادة صيانة الجوهر القومي والاحساس «برسالة» يتوجب القيام بها في العالم . ولقد أيقظت الحرب الاولى التي استهدفت تحقيق برنامج التوسع ، حرب عام ١٨٩٤ — ١٨٩٥ ، الحماس القومي . وابتداء من هذا النجاح الاول تخطت القومية اليابانية شواغل الأمن ، واتخذت مظهراً هجومياً . واعربت الحركة « اليابانية » التي انتشرت عام ١٨٩٧ بين المثقفين عن غرض تأمين « حماية » الصين ضد المؤثرات الاوروبية والشروع في « تجديدها » .

وكانت السمة المميزة لهذه القومية اليابانية منذ تلك اللحظة ، ازدهار الجمعيات اليابانية . تأسست عام ١٨٨١ جمعية جنيوشا التي بشرت من فورها بزيادة القوات المسلحة والغاء « المعاهدات غير المتكافئة » والتوسع باتجاه كوريا . لم تسع الى التأثير على الحالة الفكرية لجماهير الشعب ، لكنها مارست ضغطاً شديداً على الموظفين والضباط . وفي تشرين الثاني عام ١٨٩٨، وسع هذا البرنامج تأسيسُ الجمعية الثقافية في آسيا الشرقية : لأنها نشرت فكرة « تجديد » الصين عن طريق التغلغل الاقتصادي الياباني بقصد اعطاء «حماية» لهذه المملكة الهرمة . اجتذبت هذه الجمعية رجال اعمال كما اجتذبت بنفس الوقت رجال سياسة .

---

(١) عين النطق الامبراطوري في ١٣/١٠/١٨٩٠ ، المبادىء التي يجب ان تكون اساساً للتعليم الوطني . المؤلف

وانتشرت الحركة ابتداء من عام ١٩٠١ . وراحت جمعيات عديدة[١] تبشر باكتساب أقاليم على القارة والعمل على نشر الروح العسكرية . ولم تكن تجمع في عدادها إلا عدداً محدوداً من الاعضاء ، مع ذلك فإن دعايتها أسهمت مساهمة واسعة في ايقاظ حركة كبيرة من الحمية الوطنية في الرأي العام في أوائل الحرب الروسية اليابانية عام ١٩٠٤ . وكانت تلك الجمعيات على علاقات مع هيئات الاركان العسكرية ، تتلقى مساعدات مالية من كبار رجال الأعمال ، فراحت تسعى الى ممارسة ضغط على المقررات السياسية كان غالباً ما يربك الحكومة ، رغم أن رجال الدولة المسؤولين ، باستثناء أوكوما في تشرين الثاني عام ١٨٩٨ ، كانوا يرفضون تبني البرنامج الذي تبشر به بكليته .

تسربلت الحجج التي ابرزتها هذه الحركة القومية بعد عام ١٩١٩ بمظهر من السمة ، دوافع ديموغرافية : ضرورة ايجاد علاج لاكتظاظ السكان في الارخبيل الياباني[٢] ، ودوافع اقتصادية : ضرورة تأمين المنافذ التي تحتاجها الصناعة اليابانية ، لكن الأشكال ظلت متشابهة . كانت دائماً موسومة بمبادهات الجمعيات الوطنية الحارة . والى جانب المجموعات التي كانت شهرتها مستقرة قامت جمعيات جديدة ، تأسست قبل عام ١٩١٤ ولم تسجل نشاطاً سياسياً في ذلك الحين ، راحت تعمل الآن على ايقاظ حركة جماهيرية وتلقى ، على حساب ازمة عام ١٩٣٠ – ١٩٣٣ الاقتصادية ، تقبلاً واسعاً في الأوساط الفلاحية ، حيث تجند عادة التشكيلات الدنيا في الجيش ، كجمعية الفضائل العسكرية وجمعية الجنود القدامى . كانت هذه الجمعيات تعتمد على العنف الممارس حيال رجال الدولة وعلى التهديد بالعصيان المسلح . ولكن بأي قدر من النجاح ؟ في اعوام ١٩١٩–١٩٢١ ، لم ينجح « الوطنيون المثاليون » في تحويل سياسة الحكومة التي ارتضت قبول مؤتمر واشنطن رغم انهم أظهروا نشاطاً دعائياً كبيراً . وظل موقف الأوساط

---

(١) كانت « جمعية نهر آمور » التي اطلق عليها الغربيون اسم « التنين الاسود » من اكبر الجمعيات المعروفة . المؤلف

(٢) انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب . المؤلف

الرسمية على حاله حتى عام ١٩٣٠ . لكن الحكومة عام ١٩٣١ ، بمناسبة قضية منشوريا ، وجدت نفسها مجروفة بنشاط القوميين . وبين اعوام ١٩٣٤ – ١٩٣٧ تركزت السلطة التي تمارسها الجمعيات الوطنية بشدة رغم فشل محاولة الانقلاب التي قام بها الضباط الشبان في شباط عام ١٩٣٦ . انتصرت القومية في فكرة مذهب «مونرو» الياباني[1] وفي التحضير للحرب ضد الصين وفي تحديد برنامج التوسع باتجاه بحار الجنوب .

تقاربت حركات ذات سعة أو حيوية أو ديمومة شديدة التباين تحت تسمية « القومية » . ولعل هذا التقارب نفسه مغاير للمنطق . مع ذلك فانه يوحي ببعض الملاحظات :

١ – هل كان التناسق متحققاً بين الميول في كل الحالات التي اندفع فيها الشعور القومي نحو التوسع القاري والتوسع الاستعماري معاً ؟ كان التناسق تاماً في المانيا ايام غليوم الثاني حيث كانت الجرمانية الاستعمارية والجرمانية الاوروبية متشاركة في البرنامج العقائدي وفي النشاط العملي . وكانت تلك حاله في ايطاليا ايضاً – وان لم يكن على الفور – حينما دعا المؤتمر القومي الفلورانسي عام ١٩١٠ الذي استدعي بناء على مبادهة انريكو كوراديني وأصدقائه ، والذي كان برنامجه موجهاً نحو الانتشار الاستعماري ، الى رئاسته «سيبيون سيغيللي» بطل التشميل القاري . لكن هذا التعاون ظل متسماً بالاحتراز دائماً ، لأن معظم انصار التوسع القاري ، كانوا في أعماقهم ، يقدرون أن برنامجهم يجب أن يحظى بالاولوية على المشاريع الاستعمارية . وفي روسيا لم يظهر القوميون السلافيون العموميون الذين كان أفقهم أوروبياً ، اهتماماً بالانتشار الروسي في تركستان او في الشرق الاقصى . وفي

---

(١) المعروف ان جامس مونرو هو خامس رئيس جمهورية للولايات المتحدة وهو صاحب المبدأ الذي اشتهر باسمه القاضي بمنع كل تدخل اوروبي في الشؤون الامريكية . ويقصد المؤلف بهذا التشبيه المبدأ المماثل الذي تبنته الحكومة اليابانية بضغط من الجمعيات القومية . المترجم

فرنسا ، لم تكن القومية « الغامبيتية » معادية حقاً للتوسع الاستعماري لكن القومية « البارّيسية » كانت أكثر تحفظاً : لم يكن التوسع الاستعماري في نظرها إلا « طريقة للتحول عن القضايا الاوروبية الأكثر اهمية ولوناً من الثأر الرخيص » .

٢–كانت المفاهيم القومية شديدة التباين في الملامح . وكانت اهدافها قبل عام ١٩١٤ هجومية في المانيا واليابان وروسيا والولايات المتحدة وحججها المستمدة متشابهة : ضرورة التوسع المعتبر « كقانون طبيعي » ، ووجوب القيام « برسالة التجديد » ، والحق الذي يقلده للأمة أو للدولة ، الشعور بالتفوق على الشعوب المجاورة . ففي ايطاليا حيث كانت هذه الموضوعات ذات موضوعات القومية المازّينية ، لم يستأنف الأخذ بها بين اعوام ١٨٨٠ – ١٩١٤ من قبل الحركة التشميلية التي كانت تتعلق فقط بحجة القومية . وفي فرنسا ، في الحقبة ذاتها ، كانت القومية دفاعية كما مر بنا . فهل يصعب تفسير هذه الاختلافات ؟ لقد كانت متصلة بميول العقلية الجماعية : انها التفاؤل المشرق في المانيا بعد انتصارات ١٨٦٦ و ١٨٧١ ، وفي الولايات المتحدة ، وهي في اوج نهضتها السكانية والاقتصادية . وهي اليقين بأن روسيا ، رغم هزيمة عام ١٨٥٦ ، يجب أن تمتلك دوراً توجيهياً بين الشعوب السلافية بفضل ابعاد ارضها وتمسكها « بالاصالة الخلاقة » لشعبها ، وهي قلق فرنسا بعد هزيمة عام ١٨٧١ أمام القوة الالمانية . لكنها كانت تابعة تبعية وثيقة أيضاً للوسائل التي تملكها الدول : تفوق القوات المسلحة الالمانية في القارة بين اعوام ١٨٧١ – ١٩١٤ ، ومصادر الطاقة البشرية التي تضمن لروسيا ، في إطار النظام العسكري في ذلك العهد ، امكانات عميقة ، والتسلط الساحق الذي كانت تملكه الولايات المتحدة حيال المكسيك او كندا على الصعيد الجغرافي والاقتصادي ، وتنظيم القوات المسلحة « الحديثة » في اليابان الذي سمح لها عام ١٨٩٤ بفرض ارادتها على الصين التي تفوقها عشر مرات بعدد سكانها . وبالاجمال ، فان « ارادة السلطة » تبدأ في التوضح عندما تكون الدولة بصدد اكتساب وسائل هذه السياسة . فالتطابق إذن لا يدهشنا .

٣ – واخيراً ، لم يكن انتشار القومية في صلب أمة او دولة بالذات ، دائماً مستمراً خلال القرن الاخير . من السهل ولا ريب مشاهدة هذا الاستمرار في المانيا، حيث استأنفت الامبريالية الهتلرية الاخذ بمعظم نظريات الجرمانية العمومية، وفي إيطاليا حيث كانت القومية الفاشية وريثة مذاهب وميول انريكو كوراديني، وفي اليابان حيث تابعت الجمعيات الوطنية نشاطاً واحداً خلال قرابة نصف قرن. لكن القومية في فرنسا بعد عام ١٩١٩ ، فقدت حتى عام ١٩٣٣ الموجب الرئيسي لبقائها ، لأن شاغلتها المسيطرة كانت : النضال ضد « الخطر الالماني » . أما في انجلترا فان حركة الكبرياء القومي ، التي انتشرت بين اعوام ١٨٩٥ – ١٨٩٩ خمدت ابتداء من عام ١٩٠٢ .

فدراسة الحركات القومية كتيارات فكرية مستقلة دون اعادة وضعها في كل لحظة ضمن ظروف العصر ، يعني الوقوع في الاستبدادية .

٢ — دوافع القومية

في هذه الحركات الفكرية وتيارات الرأي ، ماذا كانت الدوافع الرئيسية وماذا يجدر بنا أن نعزو لكل منها من اثر متقابل ؟

كان أثر المصالح الاقتصادية متواتراً دون جدال : منازعات مفتوحة حول اسواق التصدير ومذخرات المواد الاولية ، دور صناعات الاسلحة التي تستطيع الانفاق على حملات الصحف ، اثر الأزمات الاقتصادية التي تحدث في بعض المناسبات جهداً يهدف الى توسيع نطاق التوسع . مع ذلك ، لا يجدر بنا اغفال أشكال هذا الاثر التي اشرنا اليها في جزء آخر من هذا المؤلف[1] . ولكن يجب التعلق ايضاً بالعقلية الجماعية في بحثنا عن التأويل .

---

(١) انظر الفصل الثالث . المؤلف

المزاج

يقدم كل شعب في انعكاساته الفكرية وفي سلوكه بعض الميزات التي تسهم في سبك الرأي العام، وتستطيع تفسير موقفه حيال الشعوب المجاورة تفسيراً جزئياً. ولا ريب ان دراسة هذه الميزات صعبة ، لأن الأساليب مفتقرة جداً للبنية ومستوحاة من مزاعم عظيمة التباين . وعلماء السيكولوجيا الاجتماعية والانتروبولوجيا[1] الثقافية لا يريدون الاكتفاء بالملاحظات الاختبارية والأحكام القائمة على البديهة التي جمعها المحللون والمسافرون او علماء الاخلاق الذين تقتصر علاقتهم على الملاحظة الشخصية . إن نتائج هذه الدراسات تبقى دائماً مشوبة بالاحكام المتأثرة او بالانحيازات . فالاختلافات إذن متواترة بين التقديرات التي يطلقها الملاحظون القوميون على مزاج مواطنيهم ، فهي اذن اكثر تواتراً ولا شك بين التقديرات التي يخرج بها مراقبون أجانب عن هذا الشعب .

الا أنه يمكن تسجيل الخطوط والميزات الاقل عرضة للجدال ، واعني تلك التي اتفق المراقبون الوطنيون والأجانب على مشاهدتها[2].

ان النشاط الفكري والرغبة في تبادل الافكار حول قضايا الساعة ، وذوق المناقشة حتى ولو انتهت بنقد سلبي ، وكذلك الفردية والروح الاستقلالية التي لا تنثني امام انضباط جماعي بطيبة خاطر ، والتعلق بالارض الذي يضع العقبة في طريق الهجرة ، واخيراً الميل الاساسي الذي يبقى « محافظاً » رغم الظواهر لأنه ساكن ، تلك هي ميزات الفرنسي . لقد خلق الفكر الفرنسي تطور المدنية في اطار بعض الافكار الاساسية ، الأفكار التي يفرضها العقل .

وفي انجلترا ، بطء ردود الفعل الذهنية ، وكراهية الافكار السلبية ،

---

(١) علم طبائع الانسان . المترجم

(٢) نحاول ان نعطي هنا نتائج دراسات خاصة سواء أكانت مذكورة في ملحق الفصل ام غير مذكورة فيه . المؤلف

والبحوث الميتافيزيقية ، والاهتمام بتوفيق الافعال مع التجربة وبالتالي تحاشي التوقعات البعيدة التي تبدو نافلة طالما تتعرض لتكذيب الأحداث لها ، والتصلب من جهة اخرى ، والتحكم بالذات ، وكبرياء الانتماء الى شعب يؤمن بتفوقه ، واخيراً عادة مزج الشواغل السياسية بالشواغل الفكرية ، هذا المزاج الفكري، أسهم في اعطاء القومية الانجليزية رسوخاً مشرقاً كرسوخ اليقين الديني .

وعند الألمان، تجاور روح واقعية في الحياة العملية ونشاط فكري يتسم بذوق البحوث المجردة، بالتحسس المرهف والطموح الى « الاتساعية » (بحسب كلمة كيسرلنغ) ، وكذلك معنى الواجب والانضباط وتنظيم الجماهير وتسلسل المراتب والوفاء للرئيس والخضوع للسلطة القائمة ، واخيراً الحاجة الى النظام التي تغشي مفهوم الحرية السياسية .

وعند الروسي ، ليس ذوق البحوث الميتافيزيقية اقل تطوراً مما هو عند الالماني ، لكن الخطوط المبيّنة لمزاج القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين هي الصبر والانقياد والعزم السلبي ، التي لا تنفي مع ذلك عوارض الشهوة، وتعلق الفلاح بالارض ، الذي هو منبع طاقة المقاومة المدهشة التي برهن عليها الشعب الروسي ابّان الغزو ، وكرم الضيافة حيال الغرباء الذي يجهل الكره .

وعند الايطالي ، تترسخ الفردية وتقليد الحرية الفكرية في الجزء الاخير من القرن العشرين بمثل ترسخها في فرنسا . ولكن لعل الميزة الاكثر إبانة ، هي الارتيابية التي هي – بحسب قول الكونت سفورزا – « تشاؤم ساخر ومنقاد » .

ولدى الامريكي اليانكي ، الذي لا يحب اقامة نظريات ويرضى بسهولة بالواقعية، تمجيد الطاقة وحب المغامرة التي هي تركة روح « المعمر » الاول . مع ذلك فان التطور التاريخي قد اظهر ضرورة تأطير الجهد الجماعي ضمن الجهد الجماعي والمحافظة على المصلحة المشتركة . لكن هذه المصلحة لم تكن تستدعي في القرن التاسع

عشر ومطلع القرن العشرين الحفاظ عليها بقوة السلاح ، طالما كان خطر الاكتساح غير موجود . كذلك فان الشعور بالتفوق الذي يبديه الامريكيون حيال الاوروبيين منذ نهاية القرن التاسع عشر ، مرتبط بفكرة « القوة » ، وهو قائم على الاعتقاد بأن الامريكي يتفهم خيراً من الاوروبي ، ظروف حياة الاشخاص في المجتمع ، وان الحلول المتبناة في الولايات المتحدة صالحة للعالم أجمع . أضف الى ذلك أن الامريكي يميل الى عزو نجاحاته إلى فعاليته واخفاقاته الى « القدرة الربانية » .

ولدى الياباني الذي ينقصه الخيال والطاقة المبدعة ، يلاحظ فضول فكري واسع ورغبة في توسيع الاحتكاكات مع الاجانب ، طالما كان تقليد تقنياتهم وبعض نظمهم شرطاً للسلطة ، وكذلك احترام السلطة وروح الطاعة ، واليقين بأن الفرد يجب ان يتقبل كل التضحيات دون أي تردد ، حتى التضحية بحياته ، في صالح المجموعة الاجتماعية والدولة .

بين خطوط مزاج شعب وسلوكه في العلاقات الدولية ، تفرض بعض المقايسات نفسها على الفكر . فعقلية «البستاني» لدى الفرنسي تفسر السبب في أن التوسع عبر البحر حتى في الحقبة التي تكونت فيه المملكة الاستعمارية الفرنسية بين أعوام ١٨٨٠ – ١٩١٤ ، لم يجد مطلقاً ارتكازاً واسعاً لدى الرأي العام ، الذي اقتصر على ترك الامور على عواهنها . وتجلت السمة الانجليزية بكل روائها في كل اشكال التوسع الاستعماري . اما مزاج الالماني والياباني فقد وهبا البعث القومي اكثر التربان صلاحاً .

مع ذلك لا يجب اخفاء مبلغ نسبية هذه المشاهدات ، لأن مزاج كل هذه الشعوب قد اختلف عبر الزمن : هذه ملاحظة لا يعلق عليها مراقبو السيكولوجية الجماعية الأهمية التي تستحقها .

عرف الشعب الفرنسي – عناصره الاكثر نشاطاً على الاقل – بين اعوام ١٧٩٢ – ١٨١٥ ، موجة من القومية التوسعية تركت آثارها في الاوساط

المتحررة أو الديموقراطية حتى نهاية عام ١٨٤٨ ، رغم انهيار الامبراطورية النابليونية : كانت حكمة لويس فيليب في سياسته الخارجية واحدة من موضوعات الهجومات الموجهة ضد نظام ملكية تموز . لم يسع الرأي العام الفرنسي الا وضع عقبات في طريق مشاريع نابليون الثالث الخارجية ، رغم أنه قلما اعطاها تأييداً عميقاً . وبعد هزيمة عام ١٨٧١ ، اصبحت القومية دفاعية ومحافظة كما ابدى الرأي العام في مجموعه قليلاً من الاهتمام ازاء مبادهات الامبريالية الاستعمارية ومسائل السياسة الخارجية كذلك . وبعد عام ١٩١٩ استيقظ هذا الاهتمام ولكن دون ان يحدث النصر انتفاضة قومية .

ألا يمكن لتطور العقلية الجماعية في ألمانيا اعطاء ملاحظات مشابهة ؟

لم يبدأ مفهوم النضال بين « الرومانية » ، و « الجرمانية » بالظهور في الادب ، إلا حوالي عام ١٨٤٠ ، في ذات الوقت الذي ترسخ فيه الاعتقاد بأن للألمانيين الحق بسمو مطلق في صلب الجرمـــانية . ثم جاءت الانتصارات البسماركية فيما بعد ترسخ لدى الالماني الشعور برفقته ، وتعطيه الرغبة ببسط مضمار نشاط « العبقرية الجرمانية » .

أما في بريطانيا العظمى حيث يندر ظهور المشاعر المحرابة في الرأي العام منذ قرابة نصف قرن ، فان القومية التوسعية والعدوانية انطلقت من عقالها بين أعوام ١٨٩٥ – ١٩٠٠ ، وهي الفترة التي شوهدت فيها الشبيبة تتهافت بنهم على قراءة الوقائع الحربية[1] . وقد توافق هذا الفيض من الشهوة مع القلق الذي احدثته المنافسة الألمانية في الحياة الاقتصادية . لكنه توافق كذلك مع توسع التيارات الفكرية الجديدة التي كانت ظاهراتها الاولى سابقة جداً على هذه الجزوع، الا انها خمدت بسرعة بعد الحرب الافريقية الجنوبية . وقد كتب السير ادوارد غري الى تيودور روزفلت عام ١٩٠٦ يقول : « كان من الممكن لكل

---

(١) « اسس القومية البريطانية » لندن ١٩٤٠ ، للمؤلف وينففيلد ستراتفورد .
المؤلف

حكومة هنا ، خلال السنوات الاخيرة من القرن ، أن تحصل على الحرب برفع اصبعها الصغيرة ،لأن الشعب كان سيهتف لها. ذلك لأنه كان بحاجة الى الاثارة والى تدفق الدم في رأسه. أما هذا الجيل، فقد فقدَ كلّ هذه الاثارة وخسر شيئاً من الدم فأصبح سليماً وطبيعياً . وأعتقد أن مشاعره على خير ما يرام ... « كفانا حرباً طيلة جيل » .

استعادت مواضيع الامبريالية التوسعية في الولايات المتحدة عام ١٨٩٨ بعض الافكار التي كانت سائدة بين اعوام ١٨٤٠ – ١٨٥٠ . لكن هذه المظاهر كانت خلال هذه الفترة اكثر ندرة : لقد ظل الرأي العام على عهد حرب الانشقاق وحقبة اعادة البناء ، تهيمن عليه المسائل الداخلية .

وفي اليابان بدا جمهور السكان قبل «الانفتاح» ، وكأنه غير آبه « بشرعة الشرف » التي وضعها الساموراثيون . ولم تكتسب هذه الشرعة ، عن طريق المدرسة والخدمة العسكرية وعن طريق وجود العديد من قدامى الساموراثيين في اطارات الخدمة العامة، اشراقاً لدى الجانب الاكبر من السكان الا بعد ثورة عام ١٨٦٨ ،في الوقت الذي خسرت فيه النبالة الاقطاعية امتيازاتها ، فترسخت بكل خطوطها الجوهرية :روح التضحية في سبيل الصالح العام ومفهوم الانضباط.

لذلك يجدر الاحتراز من التعميم المتسرع في هذا المضمار اكثر من أي مضمار آخر . ولا ريب أن بعض الميول قد تبدت دائمة في مزاج كل شعب في عالم القرنين التاسع عشر والعشرين . لكن هناك ميولاً اخرى ظهرت أو اختفت نتيجة احداث الحياة السياسية الدولية أو القومية .

والأكثر اهمية ايضاً بالنسبة لمؤرخ العلاقات بين الشعوب وبين الدول ، هو تقدير الانحراف بين الصورة التي يشكلها الشعب عن الملامح القومية وعن مزاج شعب آخر ، وبين الخطوط الحقيقية لهذه الملامح او لهذا المزاج . وأقصد تلك التي جرى الاتفاق عليها بين معظم المراقبين . وليس من شك في ان الشعوب ، في كثير من الحالات ، يشكل بعضها عن البعض الآخر صورة منقوشة غالباً ما تكون بعيدة عن الواقع . ومن المؤكد أن لهذه الصور المنقوشة أثرها على ردود

فعل الرأي العام ، وانها اذن ، عامل في تطوير العلاقات بين الشعوب . فكيف تشكلت هذه الصور المغلوطة ؟ كيف انتشرت عن طريق الادب والكتب المدرسية والمقالات اللاذعة والرسوم الكاريكاتورية ؟ ذاك هو حقل دراسات اهميته أكيدة .

مفهوم المقدرات القومية

ان تحليل المفهوم الذي يكوّنه كل شعب عن مصالحه القومية وعن « شرفه القومي » ومستقبله ، اكثر سهولة من التعمق في سمات مزاجه ، مع ذلك فان جانباً كبيراً من هذا المفهوم يتوقف على الظروف : ذكريات التجارب الحديثة ، التقويم الواعي او اللاواعي لوسائل الفعل التي تملكها الدولة[1] .

ظن بعض المراقبين أنهم يرون في شاغلة الاستقرار والأمن التي كانت من ابرز الخطوط في العقلية الجماعية الفرنسية بين اعوام ١٨٧١ – ١٩٣٩ ، والتي تفسر السبب الذي من أجله لم تجد الحركات القومية لدى الجماهير غير صدى ضعيف ، لمحة من ملامح «المدنية القروية» ولكن، أليست مجرد نتيجة لحالة واقعية : هي، بعد هزيمة عام ١٨٧١ ، الخوف من القوة الألمانية ، وبعد نصر١٩١٨ ، الاحساس بأن فرنسا المنهكة بخساراتها الفادحة بالأرواح ، يجب أن تتوقع ثأراً ألمانياً منذ أن خسرت الركائز الخارجية التي ساعدتها على النصر ؟

أعرب عن مفهوم تفوق « العبقرية الجرمانية » وعن الرغبة في توسيع دائرة نشاط الجرمانية في ألمانيا في الادب السياسي عام ١٨٤٠ . لكن هذه الافكار لم

---

(١) لا يبدو التمييز الذي حاول هارولد لاسكي اقامته بين الطابع القومي الدائم والمزاج المرتبط بحرضات متولدة عن الظروف التاريخية ، مقنعاً ، لان الظروف التاريخية تؤثر ايضاً على ملامح الطابع . (انظر ملاحظات بروغان ص ٢١٠ ، مؤلف ورد ذكره في الملحق) . نشر لاسكي هذا التمييز في نيو ستيتسمن في ٣١ تشرين الاول ١٩٤٢ . المؤلف

تنتشر انتشاراً واسعاً ولم تصبح ملامح مميزة للعقلية الجماعية الا بعد الانتصارات العسكرية في أعوام ١٨٦٦ – ١٨٧٠ .

وفي روسيا عدّلت الثورة البلشفية مفهوم المصالح القومية تعديلا كبيراً لأنها هدمت النظم الاجتماعية القديمة المتطورة على حساب السكان الريفيين والمدنيين، وأنقصت الاحتكاكات مع الخارج الى الحد الادنى ، وشاءت اعطاء الشعب مثلاً جديداً ، رغم ان الحكومة السوفياتية استعادت في مناسبات عديدة شواغل الحكومة القيصرية .

وظنت الفاشية في ايطاليا انها قادرة على ترسيخ سلوكية جديدة في العلاقات الخارجية لدى جماهير الشعب ، والفكرة بأن الحرب « انضباط » اخلاقي قيّم. لكنها ادركت بعد عشرين عاماً أنها لم تنجح في مسعاها .

وفي الولايات المتحدة ، كانت الانعزالية حتى عام ١٩١٤ خطاً جوهرياً في العقلية الجماعية. لكنها تُخطيت عام ١٩١٧ ، عندما اكتسب الرأي العام القناعة بأن مصالح البلد العامة تستوجب منه المساهمة في النزاع العالمي المسلح . غير انها عادت الى الظهور ابتداء من عام ١٩١٧ وتثبتت حتى عشية الحرب العالمية الثانية ، واقتضت من اجل الغائها ، تجربة اعوام ١٩٣٩ – ١٩٤٥ .

من واجب المؤرخ التركيز على هذه التغييرات ذات المدى الواضح . لكنه لا يستطيع الاقتصار على مشاهدتها . عليه ان يهتم بصورة خاصة بفحص بعض الأسئلة الأساسية في بحثه عن التفاسير الذي هو مهمته الجوهرية . كيف تشكل مفهوم المصالح القومية وكيف ارتسمت الصورة التي خططها كل شعب للشعوب الاخرى ؟ ماذا كان نصيب السلوك التلقائي في كل من هاتين الحالتين ، وما هو المحل الذي يجب احلال تثقيف الرأي العام فيه ؟ ما هو مدى الانتشار الذي لقيته أفكار وموضوعات القومية ، التي عبر عنها رجال الفكر والاوساط السياسية ، بعيداً عن « الطبقات الحاكمة » في جماهير الشعب ؟

للاجابة عن هذه الاسئلة ، من المهم التعمق في معرفة وسائل وتقنيات الدعاية. ان توسع التعليم الابتدائي ونهضة الصحافة اليومية الرخيصة التي هزت غالباً

« الوتر العاطفي » ثم الاذاعة ، خططت جميع المراحل في نمو المفاهيم القومية . فكيف نظمت هذه الدعاية ؟ الى اي مدى كان اشراقها حاسماً ؟ ان المسألة ذات اهمية كبرى بالنسبة لدراسة العلاقات الدولية . وهي على مثل هذه الاهمية عندما يتعلق الامر بدراسة العلاقة الممكنة بين اشكال النظم السياسية وارتقاءات القومية . لكن الحالة الحاضرة للبحوث غير مستوفية في هذا المضمار .

العقائد السياسية[1] أو الاجتماعية

هل للايديولوجيات السياسية أو الاجتماعية وللافكار المسبقة والتميزات التي تستلزمها ، دور فعال في تطور او أفول المفاهيم القومية ؟

اظهر الديموقراطيون في نهاية القرن التاسع عشر وفي مطلع القرن العشرين تحفظات معينة ازاء القومية في معظم الدول الكبرى . فهل كان حالهم كذلك من قبل ؟ كان « الاحرار اليساريون » والديموقراطيون في «فرنسة مملكة تموز» ، قوميين ، وكانوا يستأنفون تقليد القومية الجاكوبية ، التي نجد فضلاً عن ذلك ، آثارها في القومية «الغامبيتية». اما الديموقراطيون الالمان ، فكان لهم عام ١٨٤٨ برنامج توسعي لصالح الجرمانية . وكان الديموقراطيون المازّينيون ، الذين كانوا يريدون اعادة بناء اوروبا على قاعدة مبدأ القوميات ، قوميين ايطاليين بنفس الوقت . وكان هذا التقليد هو الذي اظهره كريسبي ، رسول التوسع الاستعماري ، و « رجل اليسار » عام ١٨٨٩ . وفي الديموقراطية الامريكية ، كانت القومية التوسعية المسجلة في « مصنف » الحزب الديموقراطي عام ١٨٤٤ والحزب الجمهوري عام ١٨٩٨ ، قد ووفق عليها صراحة في انتخابات الرئاسة . ومن هنا يتاح المجال للمشاهدة ان الديموقراطية والقومية

---

(١) سأستعمل في المناسبات التي ستعرض فيهذا البحث تعريب الكلمة الاجنبية *Idéologie* للتعبير عن المعنى المقصود الذي يجمع البحث في المعتقد الى جانب التمذهب به بآن واحد. المترجم

غالباً ما كانتا شريكتين . مع ذلك، فان الرقابة النيابية سمحت في بعض الظروف بتعديل تعديات القومية .

بيد أن المذاهب السياسية المحافظة ، هي التي سهلت في معظم الاحيان نهضة القومية ، لأنها كانت مؤسسة على مبدأ السلطات واخضاع الفرد لمقاصد وأوامر السلطة ، ولأنها قصرت ثقتها على هذه السلطة لتحدد وحدها المصالح القومية .

لقد وجدت الجرمانية العمومية في المانيا مؤيدين في صفوف اعضاء الحزب « المحافظ الحر » والحزب القومي المتحرر ، رغم أنها كانت تقلق المحافظين البروسيين الشيوخ . كما كان الحزب « القومي الالماني » المنشأ في تشرين الثاني عام ١٩١٨ ، مكوناً من تحالف الحزبين المحافظين القديمين ، وقد تصرف منذ عام ١٩١٩ بخصومة معلنة ضد النظام الجموري . وفي فرنسا كانت الفكرة السائدة للقوميه البارّيسية والمورّاسيه ، عجزُ كل نظام نيابي وديموقراطي عن تأمين حماية التقاليد والمصالح القومية . وقومية كورّاديني الايطالية ، تقاربت في منشئها من ميول القومية الفرنسية ، بتأكيدها استخفافها بحقوق الانسان واحتقارها للتحررية الديموقراطية ، وتمجيدها تضحية الفرد في سبيل الأمة ، واعتمادها على « الطبقات الموجهة » لتأمين التجديد . وقد أضافت الى هذه الافكار بعض الخطوط المستعارة من المفهوم البروسي للدولة . ولقد ظلت معادية للمفهوم النيابي رغم أنها سعت في حينه الى دعم الشبان المتحررين بل والنقابيين عام ١٩١٠ – ١٩١١ . وقد قطع كوراديني في كانون الاول ١٩١٢ علاقته بوضوح مع اولئك الذين اشاروا عليه الاعتماد على الجماهير من اصدقائه .

اما القومية اليابانية، فكان دعاتها من الساموراثيين المحافظين القدامى المنشغلين بصيانة « المميزات القومية » إزاء غزو الافكار الغربية ، انشغالهم باسترجاع جانب من النفوذ الذي اضاعه من أيديهم ، تهديم النظام الاقطاعي . وقد أكدت أولى كبريات الجمعيات القومية من فورها ، الجنيوشا ، منذ عام ١٨٨١ ، احتقارها للأحزاب السياسية ، ولم تسع الى دعم لدى الرأي العام الجماهيري . وكانت وسائل نشاطها ، الضغوط الممارسة على الرجال السياسيين والموظفين بل

والمبادىء الارهابية ايضاً . وقد استأنفت الجمعيات المنشأة بعد عــام ١٩١٩ الأساليب نفسها .

والواقع ان الخط المشترك لهذه الايديولوجيات « المحافظـة » ، كان الأهمية التي عزتها للنظام العسكري والدور الذي منحته لرؤساء القوات المسلحة في سير أمور السلطات العامة ، او الذي تركتهم يأخذونه[1] . لقد أبقت هذه الأوساط العسكرية والبحرية في العقلية الجماعية على « تمجيد الأبطال » وعلى معنى تضحية الفرد في سبيل الامة ، اي انها كانت ، كلما سمحت لهـا الامكانات ، افضـل صنائع نشر القومية . ولكن هل يجب ان ننسى ان « أبا » السلافية العمومية دانيلفسكي ، كان في مستهل عهده فوريبريّاً[2] ، وان دعاة « السلافية الجديدة » عام ١٩٠٨ كانوا ينتمون كذلـك للحزب « الدستوري الديمـوقراطي » انتماءهم للدوما اليمينية ؟ والقومية الانجليزية في نهاية القرن التاسع عشر ، التي حاربهـا المتحررون « الاورثوذكسيون » اصدقاء كامبل بانّيرمان ، الم تجد محركاً لها في شخص جوزف تشامبرلن الراديكالي الناكل ، كما وجـدت سند في الجناح الامبريالي من الحزب التحرري ؟ هل يجب ان نتجاهل القلق الذي أثارته بين الاوساط الحاكمة الروسية الاكثر محافظة ، الدعاية السلافية العمومية حوالي ١٨٨٠ ، لانها كانت تهدف الى قلب النظام الاقليمي لكل اوروبا الوسطى والشرقية ، فكان لها بذلك ملامح ثورية ؟

الشعور الديني

تطرح العلاقات بين توسع المفاهيم القومية والمعتقدات الدينيـــة أسئلة ذات

---

(١) في اليابان ، وخصوصاً في المانيا ، طالما كان لهيئات الاركان العامــة في تنظيم السلطات العامة مكان خاص يسمح لها بعلاقات مباشرة مع الامبراطور ، يجعلها تفلت مـن سلطة رئيس الوزراء أو المستشار . المؤلف

(٢) نسبة الى شارل فوريبه الفيلسوف والسيكولوجي الفرنسي ، رئيس المدرسة الفالانستيرية وهي في شرعة فوريبه ، مفهوم خاص من اشتراكية اجتماعية . (١٧٧٢ - ١٨٣٧) . المترجم

صعوبة خاصة على مؤرخ العلاقات الدولية ، لان الدراسات الاساسية تكاد تكون دائماً غير كافية . كيف يمكن فهم العقلية الدينية لجماعة بشرية دون المساهمة في معتقداتها عن طريق التجربة الشخصية ؟ ان الكافر يميل غالباً الى معاملة البوادر التي تبدو له باطلة بل والمنافقة ، بالاحتقار . ثم كيف نشرع في دراسة حالة فكرية ناقدة ، اذا أسهمنا في هذه المعتقدات ، دون ان ننجرف بوجهات النظر الاصطلاحية انجرافاً عفوياً ؟ هذا مضمار يتطلب التأويل فيه مزيداً من الحكمة ، اكثر من أي مضمار آخر .

ما هي العلاقات التي تسمح الدراسة التاريخية بإقامتها بين الشعور الديني والقومية في اوروبا ؟

يناهض المذهب الكاثوليكي من حيث المبدأ ، ليس الاحساس القومي بالطبع بل القومية العدوانية . والتنظيم الدولي للكنيسة الكاثوليكية ،يفرض بصراحة على الكرسي الرسولي،الحذر حيال الميول التي تهدف الى طرح الامم الكاثوليكية بعضها ضد البعض الآخر ، وتحطيم تضافر الكثلكة . والاحزاب ، في الدول التي ضمت حزباً كاثوليكياً كبيراً خلال القرن الاخير ، كألمانيا وايطاليا ، تتحاشى الاستسلام لغلواء القومية رغم اظهارها شعوراً قومياً حاداً : لقد كان المركز الالماني دائماً ، خصم الجرمانية العمومية ، كما كان خصم القومية الهتلرية . وكان الحزب الكاثوليكي الايطالي ، عندما تأسس بعد عام ١٩١٩ ، قد وقف في معزل عن القومية الفاشية . ولكن الواقع ، هو ان موقف الاوساط الكهنوتية والمؤمنين ، لم يكن مطابقاً دائماً لهذه المبادىء .

في فرنسا ، في الحقبة المتضمنة بين ١٨٩٠ - ١٩١٤ ، كان السواد الاعظم من رجال الدين متحمساً بأثر القومية . ولقد أقامت المنظمات والمجلات الكاثوليكية الكبرى ، مشاركة وثيقة في أغلب الاحيان بين الشعور الديني والحماس الوطني . وقال رئيس الجمعية العامة للتعليم المسيحي : « الكنيسة والوطن » ، في الوقت نفسه الذي كان « المراسل » يجمع بين « اعداء الجيش » و « أصدقاء المانيا » و « مهدمي الكثلكة » . ولقد تعددت هذه البوادر بمناسبة

تطويب جان دارك[1] .

في ايطاليا ، اظهرت الاوساط الكاثوليكية من كهنة ومؤمنين ، وطنيتها الايطالية حتى عام ١٨٦٧ . لكنها عندما انحلت « المسألة الرومانية » بالقوة عام ١٨٧٠ ، قطعت كل علاقاتها مع الدولة. وظل الرأي الكاثوليكي غائباً عملياً عن الاستشارات النيابية حتى عام ١٩٠٤ ، طالما بقي الكرسي الرسولي متمسكا بقاعدة *Non expedit*. والحقيقة انه اعرب عن رأيه في مؤتمرات الفعل الكاثوليكي ، ولكن دون ان يتصدى لمسائل السياسة الخارجية . وبين اعوام ١٩٠٤ — ١٩١٤ ، عادت القوى الكاثوليكية تلعب دوراً سياسياً ، فكانت في الواقع حليفة البورجوازية المتحررة . فهي اذن قد قبلت التوسع الاستعماري ، لكنها على اية حال لم تلعب دوراً فعالاً في الحركة القومية : وعندما حاول كوراديني في مؤتمر عام ١٩١٠ الحصول على دعم الكاثوليك بصراحة ، لم يجد صدى إلا بين المجموعة «الديموقراطية» التابعة للأب مورّي التي كانت تقسمها الايديولوجيات السياسية .

وفي النمسا هنغاريا كانت الاوساط الكنسية خلال الاعوام العشرة التي سبقت حرب ١٩١٤ ، تضع نفوذها الروحي دائماً تقريباً في خدمة الاسرة المالكة : كانت الفكرة القومية ناشطة بصورة خاصة في صلب الحزب المسيحي الاشتراكي بين اعوام ١٩٠٩—١٩١٤. مع ذلك فان الاوساط المثقفة الكاثوليكية بقيت منعزلة بصراحة عن التعصب القومي « الشوفينية » .

لكن تقارير الدبلوماسيين النمساويين الهنغاريين ، تدل فيما عدا ذلك ، على ان سكرتير حكومة الكرسي الرسولي ، قد شجع في تموز عام ١٩١٤ ، حكومة فيينا على الاقدام على الحرب ضد صربيا ، لتدعم مستقبل الملكية المزدوجة . لذلك فان من التعسف اذن ان نعزو للسلطة الروحية خلال هذه

---

(١) جمع شارل غيبار ، حول هذه النقطة ، حول هذه النقطة ، معلومات موثوقة واسعة تفضل باطلاعنا عليها . المؤلف

الحقبة ، سلوكاً غير ملائم وفي كل مكان للقومية . الا أن موقف الكرسي الرسولي بعد عام ١٩١٤ كان مختلفاً كل الاختلاف[١] .

ولم تكن للكنائس البروتستانتية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالدول من حيث منشئها ونظامها ، الاسباب نفسها التي كانت للكنيسة الكاثوليكية في التخوف من ارتقاءات قومية . فهل أعطت هذه الكنائس موافقتها او حتى دعمها للقومية ؟

في المانيا اظهرت الكنيسة الانجيلية البروسية قبل عام ١٩١٤ ، وفاءها الدائم ، غير المتحفظ للمثل القومي ولمعتقد « عظمة » المانيا ، واعتبرت تمجيد « العظمة القومية » واجباً اخلاقياً . ولكن لا يبدو أنها كانت تضمر ملاطفات للقومية المتطرفة ، رغم ان الجمعية الجرمانية العمومية كانت تضم في عداد المنتمين إليها عدداً من الرهبان . فهي على العموم قد سلكت في تصرفها ، السلوك الذي تبنته حكومة المملكة . وبعد عام ١٩١٩ ، وبصورة خاصة بعد عام ١٩٣٣ ، تقبلت بمعظمها الاوامر والشعارات القومية التي تمردت عليها ابتداء من عام ١٩٣٤ « الكنيسة المعرّفة » للاسقف نيمولّر . ولكن اقلية ، شكلت جماعة « المسيحيين الالمانيين » المنظمة تحت كنف الحزب القومي الاشتراكي ، تقارب ثلث مراكز الاقتراع الكنسي في تشرين الثاني ١٩٣٢ .

في بريطانيا العظمى ، كانت الحيوية الدينية بين المشاقّين ، اقوى مما هي عليه في صلب الكنيسة الانجليكانية . وكان المشاقّون هم الذين اظهروا في بعض المناسبات تحفظات واضحة حيال هذه الحركة من الافكار أبان الازمة القومية في نهاية القرن التاسع عشر . أما الكنيسة الانجليكانية ، فقد بشرت من جانبها بأن الله اودع الامة الانجليزية « رسالة » لتحققها في العالم . بل انه سُمع عام ١٨٩٨ من فم مطران أوكسفورد يعرض في مواعظه مذهب الفعالية الاخلاقية للحرب. ويبدو ان رسل القومية لم يلتمسوا في بريطانيا العظمى ولا في المانيا ، العون

---

(١) انظر في هذه النقطة الفصل الثامن . المؤلف

المباشر من الشعور الديني : كان يكفيهم الحصول على موافقة ضمنية او حتى على رضى .

وفي الولايات المتحدة كان لبعض الكنائس البروتستانتية ، الباتستيين والبريسبتيريين ، دوراً فعالاً في حركة عام ١٨٩٨ التوسعية ، لانها كانت تقدر ان واجب الامريكيين يقتضي نشر المسيحية في العالم الآسيوي[1].

وفي حالة الكنائس الاورثوذكسية المخضعة هي الاخرى خضوعاً وثيقاً للدول ، فان الموقف كان على جانب من الاختلاف .

بحثت الحركة « الموالية للسلافية » في روسيا منذ بوادرها الاولى ، في منتصف القرن التاسع عشر ، عن الدعم لدى الشعور الديني . فكان دعاتها متعلقين تعلقاً عميقاً بالدين الاورثوذكسي الذي كان – على حد زعمهم – أفضل نقطة وصل بين السلافيين ، – والذي يشهد بالمقاومة الاساسية بين المدنية الروسية والمدنية « الغربية » . وهذه الموضوعات : – الدولة الروسية « حامية الاورثوذكسية والسلافية » ، الكنيسة الاورثوذكسية عامل تحويل الثقافة اليونانية والبيزنطية الى الشعوب الروسية – احتفظ بها دانيلفسكي مكبوتة ، فلم تستأنف من قبل الحركة « السلافية الجديدة » عام ١٩٠٨ . ويبدو ان الكنيسة الاورثوذكسية الروسية لم تعط مشايعتها مطلقاً لهذه الافكار السلافية العمومية، وهي مشايعة مغايرة لمقاصد الحكومة. لكنها قدمت نقطة ارتكاز ولا ريب، للسياسة الروسية الخارجية وربما توجيهاً في مناسبات معينة . ففي آذار ونيسان عام ١٩١٥ مثلاً ، خلال المفاوضات الجارية مع ايطاليا بخصوص مسألة الادرياتيك ، دافعت الحكومة الروسية بشدة عن المصالح الصربية ، بينما ظهرت أكثر سلاسة عندما كانت الامور تخص أقاليم ، يعمرها سكان كرواتيون او سلوفينيون كاثوليكيون .

---

(١) ان المواضيع التي عبر عنها جوزيا سترونغ عام ١٨٨٥ في هذا الصدد ، استعيدت عام ١٨٩٥ من قبل الاب ج . باروز في محاضراته في « وحدة الكنيسة اللاهوتية » .
انظر مؤلفات وينبرغ و ج. برات المذكورة في الملحق. المؤلف

والكنائس الروسية البلقانية أعطت القومية المتفقة اتفاقاً تاماً مع حكومة الدول ، اكثر المساعدات مجاملة وفعالية .

عملت الكنيسةالصربية تحت النظام التركيعلى الابقاء على الشعور القومي، وما أن أصبحت صربيا مقاطعة ذات استقلال ذاتي عام ۱۸۳۰ ، حتى وضعت هذه الكنيسة نفسها واقعياً تحت التبعية المباشرة للحكومة . وأقامت الكنيسة الاورثوذكسية الصربية نفسها في المرتبة الامامية من السياسة الخارجية ، بعد ان أصبحت مؤسسة حكومية . ونشرت « دين الأمة » . ورسخت في نفوس المؤمنين حب التاريخ القومي الكلف ، وكانت في العشريات الاخيرة من القرن التاسع عشر ، رسول النضال الاكثر حماساً من أجل « الصربية »، لمي من أجل تحرر الشعوب الصربية التي لا تزال مخضعة لسيطرة أجنبية ، وذلك حتى في الحالة التي كان هذا النضال موجهاً ضد شعوب أورثوذكسية أخرى ، كشعوب الكنيسة البلغارية . وعندما حدثت مصاعب بين الكنيسة والدولة قبل عام ١٩١٤ ، كانت السياسة الخارجية السبب الرئيسي لها : كانت السلطات الكنسية تأخذ على الحكومة في بعض المناسبات، مطالبتها الشديدة الميوعة بضم الصربيين « المنبوذين » .

وما ان حصلت الكنيسة البلغارية على استقلالها الذاتي عام ۱۸۷۰، وقطعت كل صلة لها بالبطريرك عام ۱۸۷۲ ، حتى شرعت في دعاية لبسط سلطة الاكزاركا[1] الدينية على الشعوب السلافية في مقدونيا الخاضعة لسيطرة الامبراطورية العثمانية السياسية . وكانت هذه الشعوب مدعوة لقول كلمتها فيما اذا كانت ترغب في البقاء مرتبطة من الوجهة الدينية بالبطريركية الاورثوذكسية في القسطنطينية أم في الانتقال تحت اشراف الاكزاركا . والواقع أن هذهالعملية التي قادتها من فورها هذه الدعاية « الاكزاركية » ، كانت سياسية ، لأن الكنيسة البلغارية « قومية » متحمسة ، فبدا لها الاستقلال الديني كمقدمة

---

(١) انظر ذيل الصفحة ٢٤٩ حول مفهوم الاكزاركا. المترجم

للاستقلال السياسي ثم للاستقلال التام . وعليه ، ألن يكون للحكومة البلغارية ، اذا تشكلت ذات يوم وحاولت الحصول على توسع اقليمي في مقدونيا ، مبررات تطالب بها على أنها ملكها ، ممثلة في الشعوب المقدونية التي تكون حتى ذلك الحين ، قد ارتضت الانضمام الى الاكزاركا ؟

والحقيقة ان الدافع الى القومية في هذه المناسبات ليس الايمان الديني إذن ، ان الكنيسة هي التي تتطابق مع الفكرة القومية وتضع نفسها في خدمة الدولة لتحقق مقاصدها .

ان العلاقات بين الحركات القومية والديانات الآسيوية توحي بملاحظات مختلفة جداً بحسب ما تكون متعلقة بالاسلام أو بالشنتية .

ان التصريف الوثيق للقوى السياسية والقوى الدينية المتحقق في صلب الاسلام حيث لا وجود للتمييز بين السلطة الروحية والسلطة الزمنية ، لم يكف لاعاقة الحركات القومية التي ضعضعت التكافل الاسلامي[1] . مع ذلك فإن هذه الحركات لم تدمر ذلك التكافل : فالتلاحم بين الشعوب الاسلامية ، حتى ولو كانت تعيش تحت سيادات متمايزة ، غالباً ما يستقيم من جديد عندما يتعلق الأمر بالنضال « ضد الخارج » أي جوهرياً ، ضد دول أوروبا الغربية . فهل وضع هذا التكافل في خدمة مقصد دفاعي أو مقصد توسعي ؟ هل بقي فعالاً في العالم المعاصر ؟

يقصد الاسلام من حيث المبدأ اخضاع الشعوب الأخرى بغية ممارسة التبشير الديني . وهذا التوسع يمكن تحقيقه بالتغلغل السلمي أو بالحرب المقدسة « الجهاد » . وكان من واجب المسلم التضحية « بحياته وأملاكه » للمساهمة في « الحرب العادلة ضد الكفار » . والواقع ان الفقهاء منذ القرن التاسع قد فسروا هذا المذهب في معنى مقيّد[2] : لا يمكن للجهاد ان يكون مستمراً . من الضروري

---

(١) انظر الفصل السادس . المؤلف

(٢) انظر مؤلف خضوري الوارد ذكره في الملحق . المؤلف

في صالح الاسلام نفسه مواجهة « توقفات» طويلة في مسعى التوسع ، تنظم العلاقات أثناءها مع الكافرين على قاعدة سلمية . وبعد سقوط الخلافة العباسية في بغداد عام ١٥٢٨ وتجزؤ العالم الاسلامي سياسياً ، أضاع المذهب كل معنى عملي . ولما امتدت السيطرة العثمانيـة في القرن السادس عشر في آسيا الصغرى وأوروبا البلقانية وأخذ سليم الاول عام ١٥١٧ لقب « قائد المؤمنين» لم تقم هذه السيطرة وحدة الاسلام ، كما لم يسمح تدهور الامبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر للأوروبيين بمد سيطرتهم على الشعوب المسلمة في أفريقيا الشمالية وفي الخليج الفارسي . ومحاولة السلطان عبد الحميد الثاني ، الذي بذل جهده لأقامة التكافل الاسلامي بين السنيين ، اصطدمت بمقاومات عنيفة مذهبية في الأقاليم العربية وفي أفغانستان .

مع ذلك فان حكومة تركيا الفتاة ، رغم أنها استنكرت عام ١٩٠٩ ، سياسة عبد الحميد الثاني ، عادت في تشرين الثاني ١٩١٤ ، عندما دخلت المملكة العثمانية في الحرب الاوروبية ، تصدر الدعوة عن طريق السلطان الى « الحرب المقدسة » ضد فرنسا وبريطانيا العظمى وروسيا . لكن نداءها ظل دون جدوى في أفريقا كما في الهند واندونيسيا باستثناء الحركة السنوسية في برقة .

وبعد الحرب العالمية الأولى وتحطيم المملكة العثمانية المرسوم في تشرين الثاني ١٩١٨ في شروط معاهدة صلح «مودروس» ، وضعت الميول المقررة منذ عام ١٩١٩ من قبل الحركة القومية التركية العازمة على التخلي عن كل أمل في استعادة النفوذ على الشعوب غير التركية من المملكة القديمة ، سواء كانت مسلمة او غير مسلمة ، والمقررة علمانية الدولة التركية ، وكذلك الغاء الخلافة العثمانية في الاول من آذار عام ١٩٢٤ في استفتاء أجرته الجمعية الوطنية التركية ، وضعت حداً لكل هدف اسلامي شامل : ولقد كان اعراب المؤتمر الاسلامي المجتمع في القاهرة في أيار ١٩٢٦ عن أمنيته باعادة الخلافة ، عديم الجدوى . وأتم خلق دول قومية فتية في الاقاليم المنزوعة من السلطة التركية ، زعزعة مفهوم التعاون السياسي في صميم العالم الاسلامي . فالاسلام اذن عشية الحرب العالمية الثانية ، لم يكن

قادراً على أن يمارس في العلاقات الدولية فعلا متلاحماً ، ولم تكن الدول المسلمة الجديدة تفكر في وضع الشواغل الدينية في أساس سياستها الخارجية .

هل يعني هذا ان الدين الاسلامي قد كفّ بين اعوام ١٩٢٤ و ١٩٣٩ عن ان يكون قوة يجب ان تحسب لها السياسة الدولية حساباً ؟ كلا بالتأكيد . لقد حافظ المسلمون على شعور بالتكافل اثبت وجوده في مناسبات متعددة في العلاقات مع اوروبا الغربية ، عندما تعلق الأمر باقامة حاجز ضد التوسع الفرنسي في سوريا او الانجليزي في العراق . كما اقاموا في كل مكان تقريباً مقاومة ضد تغلغل الافكار الشيوعية لأنها تعرض المعتقدات الدينية والتكافل العائلي وحق الملكية للخطر . واخيراً ، ان الاسلام وان كان اضاع شيئاً من اشراقه في الشرق الادنى وفي افريقيا الشمالية ، فانه احتفظ به سالماً في افريقيا السوداء حيث سجل تقدمات مرموقة بفضل تبشير الجمعيات الدينية ، وكذلك بفضل موقف الادارات الاستعمارية الفرنسية والانجليزية التي سهلت انتشاره حتى عام ١٩٣٠ على الأقل[1]. فهل يجب ان ننسى ان المذهب مصمم على انكار التسويات ؟ فالبحث الذي كانت الدول الاسلامية مخولة بموجبه على سوق علاقاتها الخارجية حسب مبادىء القانون الدولي دون الأخذ بمبادىء الدين الاسلامي ، قد تأكد عام ١٩٢٦ من قبل احد اعضاء جامعة الأزهر ، لكنه سرعان ما استنكر من قبل العلماء الآخرين .

تتمثل الشينتية[2] بملامح مختلفة كل الاختلاف . انه في الواقع لون من تمجيد الاسلاف ، ينطبق على الاسرة الامبراطورية اليابانية . والتحديدات المتباينة في الغالب ، التي يعطيها اليابانيون انفسهم ، تملك على الاقل نقطة مشتركة :

---

(١) المسلمون الجدد في افريقيا الغربية الفرنسية ، دون حساب نمو الاسر المسلمة من قبل ، بلغ تقدير عددهم ٦٠٠٠٠٠ بين اعوام ١٩٢٠ - ١٩٣٩ . المؤلف

(٢) راجع ذيل الصفحة ٢٣٨ للاحاطة بهذا الموضوع . المترجم

ان الشينتو هو مجموعة «المظاهر الطقسية والمعتقدية» مجّد الشعب الياباني بها القيم الجوهرية لحياة القومية وفسرها ودعمها وأضفى عليها المؤثرات» . ان طبيعة هذا الدين تقتضي ان لا ينتشر خارج اليابان ، وهي تتجاهل التبشير لدى الشعوب الاجنبية ، ولا يمكن ان تكون اذن اساساً لسياسة توسعية . مع ذلك ، فان لها دوراً جوهرياً في العلاقات الدولية ، لأنها اعطت القومية اليابانية خلال القرن الأخير ، لوناً خارقاً وقوة فائقة .

كيف اكتسبت هذا الدور ؟ لقد اكتسبت الجانب الاكبر منه بارادة الحكومة بعد اعادة السلطة الامبراطورية عام ١٨٦٨ . فمنذ ادخال البوذية الى اليابان في نهاية القرن السادس ،قام توحيدٌ بين الشينتية والبوذية،وبذلك خسرت اصالة الفكرة الدينية اليابانية ، وأعني الاعتقاد بنفوذ الامبراطورية السماوي ، شيئاً من رونقها . وكان « بعث » الشينتية ، يبدو كوسيلة لاعادة نفوذ السلطة ووحدتها لصالح الامبراطور . مع ذلك فان الحكومة استمرت تتخبط خلال حقبة «الميجي» ، فبعد ان فكرت في الغاء البوذية وجعل الشينتية دين الدولة ، عادت فاعترفت عام ١٨٧٢ بان هذا الاصلاح الجذري سيصدم كثيراً من السكان والمعتقدات ، فعزمت على اعطاء نظام لكل من هاتين الديانتين . وفي عام ١٨٨٤ ، قررت تبني نظام فصل الكنائس عن الدولة من حيث المبدأ ، نظراً للصعوبات التي لقيها تعاون الاحبار في كلا الدينين : عزفت عن التدخل في تعيين الاعضاء الكهنة ، سواء أكانوا شينتيين أم بوذيين . لكنها ، في الوقت الذي اكدت الاستقلال التام للمذاهب القائمة حيال السلطة السياسية ، اقامت بقرار تشريعي مذهباً جديداً هو شينتو الدولة : تقديم القرابين للسلف الاكبر للعائلة الامبراطورية ، والصلوات من اجل الامبراطور الحاكم ، والتبجيلات المقدمة لذكرى كل المواطنين الذين ماتوا من اجل الوطن منذ عام ١٨٥٣ ، أي منذ « انفتاح » اليابان ، وتوكيد « الرسالة المقدسة » للشعب الياباني . وكان تلاميذ المدارس ملزمين بحضور هذه الاحتفالات جماعياً تحت ادارة مدرسيهم .

وشينتو الدولة هذا ، الذي اقيمت طقوسه منذ عام ١٨٧٥ ثم روجعت في آذار عام ١٩١٤ثم في تشرين الثاني عام ١٩٢٧ برعاية وزارة الداخلية ، هل هو دين حقاً ؟ ان الحكومة تنكر ذلك ، لانها ترغب في ان ترى البوذيين بل وحق المسيحيين اليابانيين ، يسهمون في هذا الطقس « الرسمي » . وهي تفيد بان هذا الطقس لا يحوي تعاليم مذهب أو عقيدة جوهرية وان القائم بالقداس لا يعظ به مطلقاً . والواقع ان المجمع الروماني لنشر الايمان قد سمح للكاثوليك اليابانيين في أيار عام ١٩٣٦ ، بحضور هذه الاحتفالات لانها ذات طابع مدني ووطني وليس ديني[١] . مع ذلك فان في قاعدة شينتو الدولة – كما لا بد وان نلاحظ ، وجوداً لنظام معتقدي في « الرسالة المقدسة » للعرق الياباني وفي منشأ السلطة السماوية الامبراطورية وازلية هذه السلطة . اما ان هذا الطقس ذو هدف رئيسي يرمي الى تأمين الطاعة للحكومة ووضع العقبات في طريق الافكار الثورية ، فذاك هو الوضوح بعينه : ان العلاقات بين الملك والشعب في هذا النظام المعتقدي لا يمكن مسها . ولقد كان له كذلك دور جوهري في توسيع لتكافل القومي . ثم انه عمل على اقامة وتمجيد ايديولوجية قومية : اذ كيف قبل هذا الشعب مجرد مبدأ تنظيم علاقات دولية وهو الذي يتلقى ثقافة مدنية تتخذ الصور الخارجية ليقين ديني ، وترتكز الى الاعتقاد بأن الامبراطور الياباني مزود بسلطة تفوق سلطة كل رؤساء الدول الآخرين ؟ وكيف لا يقود تمجيد لروح العسكرية والسلطة القومية الى ان يرى في المساهمة في الحرب واجباً من اكبر الواجبات حتى ولو كانت حرباً عدوانية ؟ وعليه ، فان السلطات الامريكية المحتلة ، اذ قدّرت في كانون الاول ١٩٤٥ ، ضرورة فرض الغاء شينتو الدولة على الحكومة اليابانية ، فانما توخت تحطيم الدعاية « فوق القومية

---

(١) وهو الموضوع الذي عرضه صاحب الفضيلة ياسودا عام ١٩٣٧ في مؤتمر اوكسفورد المسكوني ، دون ان يقنع مستمعيه من الفرنسيين . المؤلف

والعسكرية »[١] .

ان المطمع الوحيد لهذه الملاحظات العاجلة هو التدليل على ضرورة المباشرة في دراسات ناقدة ، لا تزال مفرطة في ندرتها . ولا يجب أن تقتصر هذه الدراسات على تحليل القواعد المذهبية لهذه المفاهيم القومية ومظاهرها أو الاشكال المختلفة التي تتزيا بها ، بل يجب ان تحاول اعطاء التفسيرات لها . وهذا المضمار في البحث ، صعب بصورة خاصة ، لأن دور العوامل الممتنعة القياس – كالانفعالات وغرائز كثافة السكان – كانت هامة في تطوير هذه التيارات العاطفية .

يجب أن تكون الشاغلة الكبرى في هذا النوع من الدراسات ، تحديد انتشار هذه الافكار أو الشعارات القومية ، بقدر الامكان . ماذا كان اثر المؤلفات التي أعربت فيها وجهات النظر والبرامج ؟ اي صدى وجدته موضوعات القومية في الصحافة الدورية ؟ اية آثار خلّفتها الروح القومية في الموجزات المدرسية ؟ ان التحقيق في الحال الاول سهل نسبياً : يمكن احياناً العثور على ارقام احصاء النسخ المطبوعة ، كما يجوز ايضاً اقامة بعض التخمينات حول شمولها استناداً الى بيانات الصحف والمجلات عن الكتاب . اما في الحالة الثانية فانها تتطلب بحوثاً طويلة لا يمكن لغير مجموعة من الناس انجازها ، تتيح المجال مع ذلك لاخطاء تقديرية خطيرة اذا تعذر معرفة اعداد الصحف والمجلات الصادرة او الوسط الذي وجدت فيه قراءها . واما في الحالة الاخيرة ، حيث التحليل ليس مفرطاً في الطول ولا في الصعوبة ، فان التفسير دقيق ، لأنه يتوجب محاولة استشفاف الهامش الذي يفصل التعليم الشفهي وموضوع الكتاب[٢] ، وليس تقدير أثر هذه الكتب

---

(١) المذكرة الموجهة الى الحكومة اليابانية في ١٥ كانون الاول ١٩٤٥ من قبل الكولونيل و. آلن باسم القائد الاعلى للجيش المحتل . وقد نشر النص في « اعادة توجيه اليابان سياسياً » « تقرير فرع الحكومة ، القيادة العليا لقوات الحليفة » ايلول ١٩٤٥ – ايلول ١٩٤٨ . المؤلف

(٢) لا تستطيع المصادر التاريخية ان تقدم في هذا المضمار أكثر من توجيهات نادرة جداً بالطبع . المؤلف

الموجزة تبعاً لعدد طبعاتها او عدد المؤسسات التي استعملت فيها . وهل تسمح هذه التحليلات بنتائج قيمة حتى ولو تحققت على افضل ما يمكن من الصحة ؟ كيف نقيس أثر مقال الصحيفة في الحالة الفكرية للقارىء واثر الموجز المدرسي في تكوين عقلية التلميذ ؟ هناك ما يسمح بالتفكير بان تغلغل الافكار القومية قد اصطدم غالباً بالارتيابية او باللامبالاة . لكن هذه الافكار ساهمت ولا شك في تشكيل شعور باطني ، استطاع في بعض الساعات الحرجة ، ان يقدم تربة خصبة لمبادهات رجال الدولة او لدعاية الجماعات الوطنية ، فكيف نقيم اسلوباً استقصائياً قيما لمحاولة دراسة هذه العلاقات بين البوادر وحالة الرأي ، في الماضي ؟

ليست الميول الجماعية وحدها التي تدخل في مستوى الاعتبار في هذا التطور للعقلية القومية : ان دور الرجال الذين مارسوا السلطة في الحكومات ، والذين وجهوا السياسة الخارجية سواء باللزوم او بالواقع، من ملوك ودكتاتوريين او وزراء كان مهماً دائماً، وحاسماً في معظم الاحيان . ولقد قدّم تاريخ القرن الاخير امثلة كثيرة على ذلك . والحق يقال ان الملوك الوراثيين قلّ أن اخذوا زمام المبادهة : فالقياصرة لم يعطفوا على السلافية العمومية ، وكان غليوم الاول قلقاً احياناً من سياسة بسمارك القومية ، ولم يمنح غليوم الثاني رعايته للجرمانية العمومية ، كما اراد موتسو – هيتو وخلفاؤه عبثاً تهدئة ثائرة « فوق القوميين » . ولكن كيف نهمل الدفع الذي عرف بسمارك وكافور ان يرسخاه في الايديولوجيات القومية ابان التحولات الكبرى في اوروبا بين اعوام ١٨٥٠ و ١٨٧٠ وظاهرة التمجيد التي اعطياها لها ؟ كيف نفهم بدء المفهوم القومي في بريطانيا العظمى بين اعوام ١٨٩٥ و ١٩٠٢ دون ان نتوقف لدراسة الدور الشخصي لجوزف تشامبرلين ، والمفهوم القومي اليوناني عام ١٩١٩ دون ان نعبأ لاول وهلة بارادة « فينزيلوش » الشخصية ؟ وماذا كان حال نهضة القومية الايطالية دون موسوليني ، والقومية الألمانية دون هتلر ؟ ان فشل الحركات القومية في المانيا وايطاليا بين اعوام

١٨٤٨-١٨٤٩ ، يفسر عكسياً وجزئياً بعدم وجود الرجال الذين يعرفون كيف يتسلمون زمام التيارات العاطفية ويستثمرون قوتها .

اذن ، لم تأخذ القومية قيمتها المطلقة في العلاقات الدولية الا عندما قيض لها الالتحام بين القوى العميقة للعقلية الجماعية وبين مبادهات « الرجال العظام »[١] .

---

(١) انظر القسم الثاني من هذا الكتاب حول دور المبادهات الفردية . المؤلف

الفصل الثامن

الشعور السلمي

أي مكان نفسحه للشعور السلمي في دراسة تحاول تحديد اثر تيارات العقلية الجماعية الكبرى على التطور التاريخي للعلاقات الدولية؟هل صدق الناس حقيقة ، خلال القرن الاخير الذي تخللته ثلاث حروب كبرى ، ان السلام هو « الهدف اللائق الذي تبتغيه المجتمعات »[1] ؟ ماذا كان المدى العملي لمحاولاتهم ؟ الواقع ان التحليل التاريخي مدعو الى مشاهدة أوهان الحركة السلمية التي يتوجب عليه السعي الى تفسيرها .

١ ـ أسس الشعور السلمي

كانت « جامعية[2] » القرن الثامن عشر ، نتاج بعض جماعات المفكرين وقد وجدت قبولاً لدى ذوي الثقافة العالية . اما حركة القرن التاسع عشر ومطلع

---

(١) ر. آرون ، ص ١٥٧ ، مؤلف ورد ذكره في الملحق . المؤلف

(٢) جاء في النص الفرنسي « *Cosmopolitisme* » وهي محبة جميع البلدان واهلها وكذلك الوطنية الشائعة . المترجم

القرن العشرين السلمية ، فلها مطامح مختلفة : لقد ارادت ان تبلغ الجماهير[1] ، وهي تناشد قبل كل شيء الشعور الانساني والاحساس الاخلاقي . فالحرب تفرض على المحاربين وعلى غير المحاربين ايضاً ، آلاماً فيزيقية وفكرية وتعود الناس على العنف وتجر فساد الفكر لأنها تقود الى الاعجاب بفاعلية وسائل القوة والى اعتبار فن قتل الانسان شيئاً « نبيلاً » . لذلك فان كل القيم التي تفرض احترام الكائن البشري تدعو الى استنكارها . اضف الى ذلك انها غير مجدية ، لأنها لا تستطيع حل اي شيء ، او على الاقل ، لأن الحلول التي تزعم اعطاءها ليست الا ظاهرية ومؤقتة . ان الاشجان الانسانية والحجج الصائبة تلتقي في نقطة واحدة . تلك هي الموضوعات التي لا تنفك تتبادر في الادب السلمي . ولا يُعرب عن هذه الشواغل بقوة اكثر الا غداة الحروب الاوروبية الكبرى بالطبع أو خلال الحقب التي تهدد فيها الحركات الثورية بجر انقلابات في العلاقات الدولية .

ويجد هذا الشعور القومي مرتكزاً له في فكرة بعض علماء الاقتصاد والمصلحين الاجتماعيين من جهة وفي الشعور الديني من جهة اخرى .

الفكر الاقتصادي والاجتماعي

ان الحجة الجوهرية لعلماء الاقتصاد هي التناقض الجذري بين الحرب والازدهار . وهي مستعارة من « مذهب النفعية » لـ : « بنتام[2] » . نُشر هذا البحث مراراً في بريطانيا بين اعوام ١٨٣٠ و ١٨٥٠ وفي فرنسا وألمانيا . وأعطاه « ريشار غوبدن » أوسع صدى[3] : قال : ان الحرب لا تؤدي الى فاقة الشعوب

---

(١) انظر حول الموضوع ملاحظات « ت. رويسن » في « مصادر مذهبية الشعوبية » الجزء الثالث ، باريس ١٩٦١ . المؤلف

(٢) في « خطة لسلام عالمي ودائم » المؤلف بين اعوام ١٨٧٦ و ١٧٨٩ والذي لم ينشر الا بعد موت المؤلف . المؤلف

(٣) في عام ١٨٣٥ ، في كراسه : « انكلترا ، ايرلندا وروسيا » وفي عام ١٨٤١ في خطاب القاه في مجلس العموم . المؤلف

ودمار الحكومات . والتحضير للحرب ، يلزم باتخاذ سياسة تسلح تفرض على الامم عبئاً ضرائبياً لا يطاق . ووسع فريدريك باتيست [1] عام ١٨٤٩ الافكار نفسها : ان كلفة التسلح تؤخر التجهيز الاقتصادي ، والحروب تثير ازمات صناعية وتجر زيادة ضرائب كبرى في الضرائب : وهي « دائماً معارضة لمصالح الجماهير الحقيقية » . والعبء المالي الذي يفرضه « السلم المسلح » كان في تموز ١٨٤٨ الحجة الرئيسية « لآرنولد روج » [2] . ان هذه الافكار نفسها عادت الى الظهور غالباً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ووجدت في مطلع القرن العشرين متحدثاً باسمها ، أمّن لها انتشاراً كبيراً ، هو « نورمان آنجل » . واخذت عبارة « الحرب لا تكفّر » تتحول الى معطية اساسية في الحركة السلمية ، لم يسبق لها نظير .

يضيف بعض علماء الاقتصاد الى هذا النقد الاساسي رصيداً مرتكزاً الى نتائج الثورة الصناعية : ان حرباً اوروبية كبرى ستحطم الوشائج المقامة بين منتجي مختلف البلدان وتلقي الفوضى في نظام المبادلات الذي يرتكز عليه نشاط الاوساط الصناعية . فكيف تستطيع اوروبا والحالة هذه ، ان تجابه منافسة الولايات المتحدة ؟ لقد عبّر ميشيل شوفالييه عن هذه القناعة بالتكافل الاقتصادي الضروري بين الدول الاوروبية وهذا الخوف من التوسع الامريكي منذ عام ١٨٦٦ بكثير من القوة . كما عبر عنها « اناتول لوروا — بوليو » بقوة اكثر في تقريره المقدم عام ١٩٠٠ الى مؤتمر العلوم السياسية .

والواقع ان أوساط الاعمال دائمة التحفظ امام توقع الحرب ، وحال بريطانيا العظمى في اواسط القرن التاسع عشر مميزة لهذه الحالة الفكرية . وتأتي انعكاسات حي لندن المالي في تموز عام ١٩١٤ امام دنو خطر حرب اوروبية ، في المستوى نفسه : لم تكن الاوساط المصرفية من انصار تدخل بريطانيا العظمى بالسلاح لانها كانت تخاف ان تقطع الحرب اوصال المبادلات وتُقحل توظيفات رؤوس

(١) في « الانسجامات الاقتصادية » . المؤلف

(٢) في خطابه في الجمعية الوطنية في فرانكفورت بتاريخ ٢٣ تموز ١٨٤٨ المؤلف

الاموال، وتهدم الدور الدولي للسوق المالية البريطانية . كذلك فان سلمية كبار رجال الاعمال الامريكيين من امثال «آندرو كارنجي » في اعوام ١٩١٢–١٩١٤، كانت مستوحاة ولا ريب ، جزئياً على الاقل ، من هذه الشواغل. مع ذلك ، فان اتخاذ هذه المواقف لم يكن متواتراً في ذلك الوقت بين اولئك الذين يمثلون المصالح الاقتصادية الكبرى . لكن بورجوازية الاعمال ، اظهرت عشية الحرب العالمية الثانية ، مداركها بوضوح اكثر ، امام نتائج نزاع مسلح قد يفتح الطريق امام القوى الثورية . اما في ايامنا هذه ، فان هذه « السلمية الدولية للبورجوزاية الرأسمالية الكبرى » اصبحت تلمس من قبل عديد من مراقبي الحياة السياسية .

ان حركة الافكار تخضع بنفس الوقت لأثر المذاهب الاشتراكية . ان الفكرة السان سيمونية[1] سلمية لان السلم من وجهة نظرها هو في صالح المنتجين. لكن هذه السلمية ، مثلها كمثل سلمية علماء الاقتصاد ، ليس لها غير افق اوروبي: يرى هنري دو سان سيمون في التوسع الاستعماري واحداً من الاهداف الرئيسية « التحالف الاوروبي ». ويقدر اتباعه، وعلى الاخص « آنفانتان » ان أوروبا ، عندما تصبح « متحولة الى السلم » ، ستشرع بفعل اقتصادي واسع في القارات الاخرى ولن تتردد في استعمال القوة لبلوغ هذه الغاية . اما الفوريريون[2]، — والداعية في هذا المضمار هو « فيكتور كونسيدران » فيبرزون المنافع التي تجدها المبادلات التجارية في التنظيم السلمي للعلاقات بين الدول : لا تحريم ولا تعرفات ولا مكوس بعد اليوم على الحدود . ويبرز « كونستانتان بيكور »عام ١٨٤٢ موضوع « الحرب المدمرة » في الطريق التي خطها كوبدن : « يلزم خمسون عاماً من السلم للتداوي من بضع سنوات من الانتصارات » ولكن ما من

---

(١) نسبة الى سان سيمون الفيلسوف الفرنسي صاحب المبدأ القائل : « لكل حسب كفاءته ولكل كفاءة حسب اعمالها » ١٧٦٠ – ١٨٢٥ . المترجم

(٢) نسبة الى شارل فورييه ، فيلسوف وعالم اجتماعي فرنسي (١٧٧٢ - ١٨٣٧) . المترجم

فئة من هؤلاء مع ذلك، تبرز الاهتمام الذي يجب على الطبقة العاملة ، ان توليه كطبقة ، للمحافظة على السلام : ان العامل يرغب في تحاشي النزاعات الحربية الدولية الخطيرة على الازدهار، لانه يسهم في الازدهار الصناعي. الا ان فكرة المناضلين جاءت فيما بعد تلقي النور على مصلحة الطبقة العاملة الخاصة ، وتبحث عن الوسائل الآيلة الى حماية هذه الطبقة . لكن هذه الفكرة تخلصت ببطء ومشقة خلال مجادلات طويلة . لقد استنكر المؤتمر المعقود في لوزان في ايلول ١٨٦٧ من قبل الجمعية الدولية للعمال ، الحرب «التي تعصف بالطبقة العاملة على الاخص » . وقال القرار الذي صدق عليه المؤتمر : ان السلام «هو الشرط الاول للرفاه العام» . لكنه لم يبحث في الموقف الذي على هذه الطبقة العاملة ان تتخذه في حالة الحرب : اكتفى المؤتمر بأن شاهد بأن الحرب « سببها الاول والرئيسي الفقر المقيم ونقص التوازن الاقتصادي » ولكي تلغى النزاعات المسلحة ، يتوجب بالتالي تعديل « النظام الاجتماعي » .

جابه مؤتمر بروكسل المشكلة بصراحة في ايلول ١٨٦٨ . فبينما كان « دو بيب »يقف عند حدود موقفه في العام و « تولان» يعتمد فقط على «ضغط الرأي العام » لمنع الحرب ، اوصى تقرير « لونغيه » الذي تبناه المؤتمر ، بأن تكف « الطبقة العاملة عن كل عمل في حال قيام حرب مقبلة » : فهي اذن فكرة اضراب عام تلك التي بدت في الافق دون ان تؤدي الى تبادل حقيقي في وجهات النظر . لكنها ظاهرة عابرة : لم يستأنف مؤتمر بال عام ١٨٦٩ ، فحص المسألة :رغم ان القرينة الدولية لم تتحسن خلال ذلك الوقت . وعندما وقعت الحرب الفرنسية الالمانية ، لم يواجه اي احتمال باللجوء الى الاضراب . جاء بيان اللجنة العامة للدولية « الانترناسيونال » المؤرخ في ٢٣ تموز ، يستنكر « العدوان البونابرتي » الذي هو « طبعة منقحة ومراجعة عن انقلاب ٢ كانون الاول ١٨٥١ » ويعلن ان وضع الالمانيين « دفاعي » ، ويتمنى فقط ان تتحول « هذه الحرب الملكية » الى حرب بين الشعوب ، ويعرب اعراباً غامضاً عن امله « في أن ينتهي الامر باتحاد الطبقات العاملة في كل البلدان الى وأد الحرب » . ان

الدولية تتوارى امام مسائل المبدأ . صحيح ان مؤتمراً دولياً للعمال من اجل السلام قد تشكل عام ١٨٧٥ بعد حل الدولية الاولى ، لكنه لم يحظ باشراق يذكر . ولقد اعطى خطاب جون برايت في مؤتمر السلام المنعقد في لندن في ايلول ١٨٧٨ ، الموضوع الرئيسي : « هناك اشخاص وطبقات تجلب لها الحرب بعض الربح احياناً ، اما بالنسبة للعمال فهي خسران » لكن هذه المشاهدة ظلت دون تأثير . كذلك كان الحال عندما بين « انحاز » عام ١٨٨٧ خطوط صورة الاهوال والخراب التي تجرها حرب اوروبية كبرى ، مؤكداً بنفس الوقت ان هذه الدمارات والآلام ستبدع الظروف المناسبة « للنصر النهائي للطبقات العاملة » .

لم تهتم الدولية الثانية طيلة خمسة عشرة عاماً بوقف الحرب باستثناء بعض التأرجحات بين اعوام ١٩٠٠ و ١٩٠٤ . ولكن ، عندما ارتسمت ابعاد تهديد ازمة دولية كبرى بعد عام ١٩٠٥ ، اصبح هذا الامر موضع جدول اعمال المؤتمرات الدولية فقط . في « شتوتغارت » عام ١٩٠٧ وكوبنهاغن عام ١٩١٠ وبال عام ١٩١٢ ، لم تتركز المناقشات حول مشروعية الحرب ، او كادت ان لا تتركز : فاولئك الذين كانوا يتظاهرون مع « غوستاف هيرفي » بأنهم مسالمون « اقحاح » ويستنكرون كل حرب لانهم يعتبرون ان « الوطن ... لا يهم البروليتاريا » لم يلاقوا أي صدى بين المؤتمرين للذين يتقبل الجانب الاكبر منهم مع « بيبيل » و « جوريس » احتمال حرب « دفاعية » . لكن الجميع كانوا يأملون في تحاشي هذه الحرب .

كيف ؟ هل يكفي الاعتماد على الوسائل التي بشر بها المسالمون غير الاشتراكيين ؟ هل يتوجب اللجوء الى وسائل العمل التي يمكن للطبقة العاملة ان تملكها ؟ هنا ، عادت الى الظهور فكرة الاضراب العام في اقتراح فرنسي انجليزي (اقتراح ادوار فايان وكير هاردي) . لكن هذا الاقتراح الذي ايدته البعثات الاسبانية والروسية والصربية والسويدية ، هزمته البعثة الالمانية بعنف

استناداً لمجرد حجج الواقع. ماذا قال بيبيل ولوجيان ؟ أعلنا ان فعالية اضراب عام « لا تستحق مجرد المناقشة » : كيف نلجأ اليه عندما يصبح الرجال مجندين وتعاق استيرادات المواد الغذائية ؟ « سوف يضحكون منا عند اول نداء » . ثم هل يجب ان نغفل النظر الى ضعف النقابات ازاء سلطة الدولة الالمانية ؟ « لا نستطيع ان نسمح بان تُفرض اساليب نضال قد تكون خطيرة على تطور حزبنا بل ولعلها تكون كذلك على وجود منظماتنا » . ولاحظ فايان : « على العموم ، سيكون الاضراب العام شؤماً على الاشتراكية الالمانية » . وقد بحث الموضوع نفسه كارل رينّر باسم البعثة النمساوية الهنغارية . أما في مؤتمر كوبنهاغن ، فان اقتراح فايان – كيرهاردي خذل بأغلبية ١٣١ صوتاً ضد ٥١ . وأما قرار شتوتغارت فقد اكتفى بالتوصية بوقف الحرب والحد من التسلح والتحكيم الاجباري وابطال الدبلوماسية السرية : فليس في كل هذا شيء من وحي الاشتراكية . صحيح أن القرار قد اضاف ان على الطبقة العاملة في كل بلد أن تستعمل اضافة الى ذلك ، « الوسائل التي تبدو اكثر فعالية » بحسب الوضع السياسي والاجتماعي لذلك البلد . لكن هذا معناه التراجع عن فعل دولي جماعي. فكيف يستطيع مؤتمر بال بعد هذه المناقشات، ان يؤكد بأن الدولية « على قدرة كافية لتستطيع فرض وجهات نظرها على أولئك الذين يضطلعون بالسلطة؟» لقد ظلت عاجزة في الواقع في ١٤ تموز ١٩١٤ .

الشعور الديني

ان امتداد المسيحية الرئيسي ينتشر في اوروبا وفي امريكا اللاتينية ، أي في المناطق التي كانت بوادر الشعور القومي والقومية فيها ، خلال القرن التاسع عشر والنصف الاول من القرن العشرين ، قوية بصورة خاصة من العالم . فالمسيحي متعلق بوطنه بالطبع ، وهو مخول في أن يفكر بان الأمة التي ينتمي اليها منذورة لتلعب دوراً في العالم . مع ذلك ، فان رسالة المسيح ، وهي التي تستنكر العنف وتوصي بروح الاحسان ، وبالتالي ، بالرفق في العلاقات بين الامم كما بين

الافراد ، من شأنها ان تحمل هذا المسيحي على العزوف عن استعمال القوة ليفرض على الامم الاخرى ارادة امته وان تجعله يحس بشعور الاخوة. فما هي الفرضيات التي تجعله يلجأ الى الحرب ؟ ان في هذا السؤال كل مسألة « الحرب العادلة» المألوفة لدى علماء اللاهوت . قد يكون الوضع المتقابل بين الكنيسة الكاثوليكية وبيوت العبادة البروتستانتية ازاء هذه المشكلة مختلفاً بمقياس ما هي عليه الكثلكة كقوة كانت دولية بل وفوق قومية دائماً بينما لم تكن الكنائس البروتستانتية ، حتى زمن قريب جداً قد حاولت بعد ارساء قواعد فعل مشترك في العلاقات الدولية .

ففي هذا المضمار الذي لم يصبح بعد موضوع دراسات ناقدة ، اية خطوط يمكن رسمها ؟

البروتستانتية

قامت حركة سلمية[1] واسعة في صلب البروتستانتية في القرن التاسع عشر ، ولكن خارج رحاب الكنائس الكبرى المرتبطة بالدول . تشكلت « جمعية السلام » الاولى في آب ١٨١٥ في الولايات المتحدة من قبل الكويكر[2] كما تأسست اول دورية سلمية واسمها « ذو هيرالد اوف بيس » ، من قبل احد الكويكريين، في حزيران ١٨١٦ واسمه وليم آلن . وعندما اصبح وليم لادّ ، وهو كويكري كذلك، رئيساً لهذه الحركة ، أصرّ على الدافع الديني : ان السلمية جوهرية بالنسبة « للتطور الكامل للطابع المسيحي » . وكانت الدعاية غالباً من عمل الرهبان الميثوديين والمجامع الاخوية . ولقد وجدت المبادهة الامريكية مقلدين لها في اوروبا ، في البلدان البروتستانتية غالباً : في بريطانيا العظمى

---

(١) انظر ملاحظات بيلز حول هذه النقطة . (مؤلف مذكور في الملحق) المؤلف

(٢) *Quaker* حركة دينية تأسست في القرن السابع عشر وانتشرت في بريطانيا والولايات المتحدة بصورة خاصة وهي تحريف للبوريتانية أسسها جورج فوكس ، وهي تناهض العنف . المترجم

والمانيا على يد شليرماخر ، وفي البلدان الواطئة ومنطقة جنيف من سويسرا[١].
ولما انعقد المؤتمر الاول الدولي « لجمعيات السلام » في لندن عام ١٨٤٣ ، اهتمت الصحافة الدينية الانجليزية وحدها باعماله . وكان هذا النفوذ البروتستانتي ما يزال سائداً في آب ١٨٤٩ - دون ان يكون شاملا - ابان انعقاد المؤتمر الدولي الجديد في باريس الذي حصل هذه المرة على اشراقة واسعة : كانت المبادهة لبروتستانتي امريكي ، الياهو بوّريت ، مدير جريدة كريستين سيتيزن ، الذي اتصل مع السلميين الفرنسيين . وعلى الرغم من ان المؤتمر لم يكن له أي طابع طائفي وان عدداً كبيراً من الكاثوليك كان في عداد خطبائه ، الا أنه كان مشكلا في معظمه من الانجليز التابعين للملل المشاقّة . وبعد اربعين سنة ، اجتهد راهب « غير انجليكاني » ، هو ايفانز داربي ، أمين الجمعية الانجليزية للسلام ، في حث الكنائس على المساهمة بحركة السلمية العالمية ، وأوجد « لجنة الكنائس البريطانية للتحكيم » بدعم من الميثوديين . مع ذلك ، فان هذه المبادهات التي افتعلتها بعض الشخصيات المتحمسة ، كانت أبعد من ان تجر جماهير المؤمنين : لقد انضمت جريدة الميتوديست[٢] تايمز الى الحركة القومية عام ١٨٩٩ ، أبان الحرب الافريقية الجنوبية . أما أهم الكنائس البروتستانتية ، كالكنيسة الانجليكانية والكنيسة الانجيلية البروسية ، فلم تسهم في هذه المبادهات ، بل اعربت الرفض حيالها . ولاحظت الجمعية الانجليزية للسلام ، في تقريرها السنوي عام ١٨٨٥ ، عدم اهتمام هذه الكنائس حيال الحركة السلمية ، رغم أنها « عمل على ارقى درجات المسيحية » . ويرى الرهبان السلميون ان هذه هي نتيجة النظام الذي يضع الكنائس في مركز تبعي حيال الدول ويحملها على قبول الضرورات الزمنية وكأنها « متعارفات » من صميم الايمان المسيحي .

---

(١) في فرنسا ، حشدت جمعية اصدقاء الاخلاق المسيحية ، التي أسسها الدوق دولاروشفوكو ليانكور ، اعضاء كاثوليكيين وبروتستانتيين . المؤلف

(٢) وهي جريدة ميثودية كما يدل اسمها ، وهي طائفة انجليكانية متعصبة تأسست في القرن الثامن عشر من قبل جون ويسلي لايقاظ الايمان . المترجم

ولم يبذل جهد هادف الى دمج الكنائس البروتستانتية في « حركة السلام » الا خلال السنوات التي سبقت الحرب العالمية الاولى مباشرة . أقام آلن بيكر ، وهو أحد الكويكر ، عام ١٩٠٦ « الحلف العالمي لاقامة اخوة دولية بين الكنائس » الذي كان هدفه المباشر ، اقامة اتصالات بين الرهبان الانجليز والألمانيين، بقصد تحسين العلاقات السياسية . ووجدت هذه الحركة تأييداً في كلا البلدين لدى بعض كبار شخصيات العالم الروحي[١]. مع ذلك ، لم يدرج في جدول الاعمال غير نشاط البعثات التبشيرية ، خلال الاجتماع المسكوني الذي عقد عام ١٩١٠ في ادنبره : لم يبحث في تنظيم السلام . صحيح انه مشروع اجتماع انجليزي الماني قد وضع في العام التالي ، لكنه اختفى في الاضطرابات التي أثارتها ازمة أغادير . ثم استؤنفت الفكرة في الولايات المتحدة من قبل اندرو كارنيجي « ملك الفولاذ » الذي اوجد عام ١٩١٠ « منحة كارنيجي من اجل السلام العالمي » : أسس في ١٠ شباط ١٩١٤ ، « كنيسة وحدة السلام » التي زعمت دراسة « كيف يمكن للدين ان يضمن السلام » ، وكان قانعاً بان عمل المنظمات « قادر ويجب ان يقدر ، على ان يكون اكثر فعالية في الحركة السلمية من أي عمل آخر »[٢] . ولم يستثن الكاثوليك من هذا العمل : لقد حضر الكاردينال غيبّون الحفلة التأسيسية للاتحاد. مع ذلك فان الكهنة والمبشرين البروتستانتيين كان لهم رجحان كبير في اللجنة الادارية، وكانوا عرقها النابض . وهذه اللجنة هي التي لم تلبث ان نظمت « مؤتمراً عالمياً للكنائس » ، تقرر ان يجتمع في كونستانس في الاول من آب عام ١٩١٤ . وافتتح المؤتمر برغم الاحداث الدولية. (كانت « حالة خطر الحرب » قد اعلنت في المانيا العشية مساء) ، لكن قرار التعبئة العامة في فرنسا والمانيا أجبره على الارفضاض منذ اليوم التالي بعد ان

---

(١) في المانيا ، اللاهوتي آدولف هارناك والواعظ ايرنست دريانــدر وفي بريطانيا العظمى ارشمندريت كانتربري ، رانـدال دافيـدسن . المؤلف

(٢) اعلن لاحد جلسائه قائلا : « لو ان كل كنائس العالم اتفقت على ان تقـول : «لن تقـوم حروب بعد الآن ، لانتهت الحروب » . المؤلف

وجه الى كل الحكومات الاوروبية نداء يحثها على السلام . حادثة غريبة ظلت ولا ريب دون صدى في غمار الفوضى الناشبة .

ولكي نشهد مقابلة حقيقية بين وجهات النظر في صلب البروتستانتية ، وجب انتظار تطور الحركة المسكونية بين أعوام ١٩١٩ و ١٩٣٩ واجتماع مؤتمرات ستوكهولم عام ١٩٢٥ واوكسفورد عام ١٩٣٧ .

انعقد مؤتمر ستوكهولم عندما كانت اتفاقات لوكارنو في طور الاعداد . درست احدى لجانه « فعل الكنيسة من اجل السلام » . وكان القرار الذي عرضته على التصويت امام المؤتمر ، يستنكر كل الحروب « وبصورة خاصة الحرب العدوانية » ، ويوصي الكنائس على العمل لتشكيل « رأي عام مسيحي قادر على معارضة الحرب بحزم » . كان الاعتراض الوحيد الذي اعلن، اعتراض جانب من الوفد الألماني لأن « اللوثرية القديمة » التي تهدف الى تحويل المسيحية الى حياة داخلية ،تريد ان تترك الحوادث السياسية الممكنة«لقوانينها الطبيعية». قال الناظر الرئيسي وولف : « لا شأن لنا بالسلمية » . ولم يأخذ المؤتمر بعرض الوفد السويسري الذي اراد طرح اقتراح لصالح نزع التسلح ، واقتصر على تبني نصوص رسالة تجعل من واجب الكنائس التعبير عن « اهتيالهـــا من الحرب » والتأكيد « بأنها عاجزة جذرياً عن تسوية الخلافات الدولية » . فقـال احـــد المساهمين الفرنسيين ساخراً : هذا نص « كان من الممكن ان يتقبله سيبيون[1] ، ونابوليون ... «ووبليم بن *Penn* »[2] .

اجتمع مؤتمر اوكسفورد في جو مختلف كل الاختلاف : غياب البروتستانتيين الالمانيين الذين لم يشأ بعضهم – أولئك الذين تقبلوا النظام الهتلري او ارتضوا

---

(١) اسم عائلة مشهورة من اسر روما العريقة ، اشتهر منها بوجه خاص سيبيون الافريقي الذي انتصر على هانيبعل عام ٢٠٢ ق.م. المترجم

(٢) وليم بن ، انجليزي من شيعة الكويكر « عدم العنف » اصبح مشرع ولاية بنسلفانيـــا الاميركية ١٦٤٤ - ١٧١٨ ، ويقصد القائل بهذه العبارة . ان النص سيرضي كل الميول المترجم

به – ارسال مندوبيهم ، في حين لم يحصل البعض الآخر على اذون السفر ، ونعني اعضاء « الكنيسة المعرّفة » ؛ ارتقاء القوميين الالمانيين والايطاليين ؛ التهديد المباشر الذي تثيره اكثر ساعات الحرب الاهلية الاسبانية حرجاً . استأنفت الفئة التي تدرس المشاكل الدولية ، الموضوعات المتبناة عام ١٩٢٥ . لكنها لم تقتصر على تكرارها ، بدفع من بعض مشاهير المتفقهين ، كاللورد روبرت سيسل وماكس هوبير وجون فوستر[1] دالز ، بل اضافت عليها توصيات عامة : يجب على الكنائس ان لا ترضى بأن « تُستعبد بإيديولوجية قومية » وان من واجبها « الدعوة الى تحديد متتابع للتسلح » . لكنها لاحظت كذلك ان المسيحيين يتبنون مواقف مختلفة ازاء الحرب : يرى بعضهم ان الحرب ، كل حرب ، مضادة للمشيئة الالهية ، لذلك عليهم ان يرفضوا الاسهام بها ، ويعتقد آخرون ان الحرب « عادلة » عندما تهدف الى تأمين احترام الحق الدولي او الى مساعدة ضحايا اعتداء ما أثاروه ، ويعتمدون على ضمير الانسان للحكم في الامر ، واخيراً ، يرفض ثالثون إيلاء هذا التقدير الحر ثقتهم ويؤكدون دون تحفظ ، واجب اطاعة الدولة « الجهاز الذي اراده الله لتحاشي الفوضى » . وازاء هذه المواقف ، لم تحاول « الفئة » الاختيار ، بل اقتصرت على الأمل بأن تخمد هذه المخالفات في المستقبل . امتنعت رسالة المؤتمر النهائية عن تحديد « واجب المواطن المسيحي للدولة المحاربة » وعن القول فيما اذا كان اللجوء الى الحرب مشروعاً بقصد تجنب « انتهاك للحق لا يحتمل » . ولقد سجل احد الشهود الفرنسيين قوله : كان هذا الافلاس لا مناص منه لان هناك « صداما قائماً بين الفكرة الانجلو سكسونية والفكرة القاريّة » في هذه الموضوعات : « انه طلاق أليم للكنيسة المسكونية » .

الكثلكة

كانت الفكرة الكاثوليكية في القسم الاول من القرن التاسع عشر ، اكثر

---

(١) هو فوستر دالز نفسه ، وزير الخارجية الامريكية ، صاحب مبدأ « حافة الحرب » المعروف ، وقد كان يبحث في السلم العالمي ! المترجم

تحفظاً من الفكرة البروتستانتية حيال الافكار السلمية . ولعل سبب ذلك ، حرص المراجع الكهنوتية على تجنب اتخاذ موقف قد يكون مستنكراً من جانب السلطات العامة . وكان أثر فلسفة جوزف دو ميستر[1] السياسية متمادياً في بعض الاوساط الاكليركية : الحرب إلهية في حد ذاتها طالما كانت قانون الدنيا ، وطالما كانت نتائج النزاع المسلح «تغيب تماماً عن بحوث العقل البشري» . وكانت الدولية الغامضة ، التي وجدت تعبيراً لها في بعض مؤلفات لامونيه[2] ، قد تركت في الحقيقة آثاراً بين كاثوليكيي عام ١٨٤٨ الاجتماعيين : كان بعضهم من السلميين المناضلين . لكن جماهير المؤمنين ظلت على ما يبدو غير آبهة بهذه الميول ، كما لم يفكر الكرسي الرسولي في اتخاذ مبادهات قد تصادف مقاومات في جماعات الكاثوليكيين القوميين .

كان نمو القوميات في اوروبا ، السمة المتفوقة في الوضع الدولي الذي تطور بين اعوام ١٨٧١ و ١٩١٤ . فهل من الممكن مشاهدة موقف موحد للاوساط الكاثوليكية في هذا الصدد او خط موجه رسمه الكرسي الرسولي ?

ان لألمانيا حزباً كاثوليكياً : انه « المركز » الذي ليس عقائدياً من حيث المبدأ ، لكنه يحمي في الواقع مصالح الكثلكة ويتلقى اصوات معظم الناخبين الكاثوليكيين . كان هذا المركز في صف المعارضة دائماً على عهد بسمارك : اتخذ عام ١٨٨٧ موقفاً معارضاً ضد مشروع الادارة السبعية العسكري رغم توصيات الكرسي الرسولي . وفي كانون الاول ١٨٩٢ ، حارب مشروع القانون العسكري الجديد الذي قدمه كابريفي ، فهل يعنى ذلك انه سلمي ? كلا ، لأنه

«١» جوزيف دو ميستر ، فيلسوف ديني متطرف له مؤلفات عديدة يدافع فيها ببلاغة عن مبادىء السلطة في المضمار السياسي والديني . ولد في شامبيري «فرنسا» عام ١٧٥٣ وتوفي عام ١٨٢١ . المترجم

«٢» الفيلسوف الفرنسي فيليسيتيه دو لامونيه المولود عام ١٧٨٢ في سان مالو والمتوفى عام ١٨٥٤ ، الذي دخل سلك الكهنوت واصبح المدافع المتطرف عن المبدأ التيوقراطي «الكنيسة ظل الله» ثم لم يلبث ان اضحى رسول المذاهب الثورية المتحمس ، مروراً بالليبيرالية الكاثوليكية . المترجم

ما ان اصبح عنصراً جوهرياً في الحياة النيابية الألمانية حتى هجر عام ١٨٩٧ المعارضة التي قام بها ضد سياسة التسلح واستحق عام ١٩٠٤ ثناءات المستشار بولو الذي هنأه بقيادته « سياسة قومية المانية ». مع ذلك ، فقد حرص حرصاً كبيراً على البقاء في معزل عن الحركة الجرمانية العمومية التي استنكر فعالياتها . لكنه اشترك كلياً في سياسة الدولة الخارجية واظهر ثقة مطلقة « بحق » المانيا الصائب .

وتملك الكثلكة في النمسا هنغاريا موقعاً « استثنائياً جداً » من الوجهة السياسية[1] ، لان المطارنة هم اعضاء « الفرقة العليا » دون منازعة . فالمراجع الاكليركية اذن طيعة لمقررات الحكومة في جزأي المملكة . لذلك لم يظهر احساس سلمي في الاوساط الكهنوتية الموجهة في اي وقت كان .

في فرنسا ، كما في المانيا ، تعطي الاسقفيات في سوادها الاعظم ، مشايعتها النشيطة للتظاهرات الوطنية . وانه لشعور قومي ، ذاك الذي تركز في معظم المجموعات الكاثوليكية خلال السنوات الاخيرة من القرن التاسع عشر – أيام قضية دريفوس – : لقد بلغ الامر بالناطقين بلسان هذه المجموعات درجة استئناف موضوعات جوزف دو ميستر في بعض الاحيان . وبعد مضي بضع سنوات ، كسبت هذه النزعة مشايعين نشيطين حتى في حركة سيّون ، « الاخدود » ، حيث استنصرت جناحاً كاملا يحركه « دو رور » ، مشايعاً للافكار القومية ، وكذلك في « بيان الاساتذة الكاثوليكيين » لجوزف لوت . مع ذلك ، فقد تنظمت في فرنسا ايضاً حركة سلمية كاثوليكية ، وجد مقيمها فاندربول دعائم لها في بلجيكا ، فأسس عام ١٩١١ جمعية دولية . لكن « جمعية الكاثوليكيين من اجل السلام » لم تضم اكثر من سبعمائة عضو ، بينما بذلت الجمعية الدولية للكاثوليكيين السلميين جهدها عبثاً للحصول من الكرسي المقدس دليل تأييد . وعندما حاول فاندربول عام ١٩١٣ ، بدعم من أسقف

«١» ان السفير النمساوي الهنغاري هو الذي لفت انتباه بيوس العاشر الى هذه النقطة . فيينا ١٩٥٨ ، الجزء الاول ص ٤٧ المؤلف

ليـاج ، تنظيم مؤتمر اكليركي دولي بقصد التمهيد « لمصالحة » افرنسية المانية ، قبل اربعة اساقفة فقط ارسال ممثلين[1]. وهـكذا ، يتثبت الشعور القومي في كل مكان في الكثلكة الاوروبية ، على حساب التكافل الديني .

لم يبذل الكرسي الرسولي أي جهد جدي لتعديل هذه النزعة حتى عـام ١٩١٤ ، مع ما هي عليه من اقلاق لرسالة الكنيسة .

قدم بيوس[2] التاسع وساطتـه عام ١٨٧٠ في الـنزاع المسلح الفرنسي البروسي ولكن بعد اعلان الحرب . وعندما استبعدت الحكومة الألمانية عرضه مستعينة بالشرف القومي ، لم يصر على الوساطة .

وكان ليون الثالث عشر « البابا السياسي » والدبلوماسي ذو التجربـة الكبيرة ، مستعداً ليلعب دوراً فعالاً في العلاقات الدولية لاعادة نفوذ الكرسي المقدس الذي زعزعته احداث عام ١٨٧٠ . لقد قبل – لهذه الغاية – ان يعمـل وسيطاً عام ١٨٨٥ بين اسبانيا والمانيا في قضية جزر الكارولين ، واعرب عـن استعداده للمساهمة في مؤتمر لاهاي[3] عام ١٨٩٩ لنفس الغاية . ولا ريب انـه اعلن في مناسبتين اثنتين[4] ان نظام «الصلح المسلح» وعبء التسلح «لا يطاقان » كما اشار ، ولا ريب ، في بعض المباحثات الى رغبته في رؤية محكمة تحكيم دولية توسّس ، لكنه اكتفى بهذه التنويهات الغامضة ولم يعمل على اتخاذ أية مبادهة .

اما بيوس العاشر الذي لا يريد ان يكون دبلوماسياً فكان اكثر تحفظاً .

(١) اعطت دراسة لم تنشر بعد ، للسيد شارل غيلار ، بياناً جديدا حول هذه الحركة . واننا نعتبر هنا البيانات العامة التي شملتها هذه الدراسة — المؤلف

(٢) تتابع على الكرسي الرسولي اثنا عشر « بابا » باسم بيوس من بيوس الاول عـام ١٤٠ وحتى بيوس الثاني عشر عام ١٩٣٩ — المترجم

(٢) تدل احاديث سكرتير الدولة مع القائم بالاعمال الفرنسية على ان الكرسي الرسولي يرغب في ان يعرض امـام المؤتمر « المسألة الرومانية *Question Romaine*» ، وهـذه الظاهرة ولا ريب هي التي دعت الحكومة الايطالية ومن ثم الالمـانية الى رفض طلب الكرسي الرسولي . « وثائق دبلوماسية فرنسية ، ١٨٧١ - ١٩١٤ ، المجموعـة الاولى ، المجلد ١٤ ، رقم ٣٢٥ » . — المؤلف

(٣) المنشورات البابوية « اخطاؤنا *Nostris Errorem* » تاريخ ١٨٨٩/٢/١١ و « آد برنسيبس » تاريخ ١٨٩٤/٦/٢٠ — المؤلف

صحيح انه أعطى عام ١٩١١ موافقته « لوقف كارنيجي من اجل السلام الدولي» التي اهمل منحها في السنة نفسها لجمعية فاندربول الدولية ، لكن سكرتير الدولة، أيد في الايام الاخيرة من تموز ١٩١٤ ، الانذار النهائي النمساوي الهنغاري الى صربيا واعرب للممثلين الدبلوماسيين التابعين للدول المركزية عن امــله في ان « تصمد » النمسا — هنغاريا جيداً. لقد تمنى الكرسي الرسولي للمملكة المزدوجة التي هي « الدولة الكاثوليكية الممتازة » ان تنجو من الاخطار التي تعرضهــا الحركات القومية السلافية لهــا ولو بالقوة عند الاقتضــاء[1] . وهكذا يتحد « الادراك الكهنوتي بالروح المحرابة » ، بحسب ملاحظة القائم بالاعمال النمساوي الهنغاري .

بيد ان موقف الكرسي الرسولي حيال الافكار السلمية تلقى توجيهاً جديداً أيام بينوا الخامس عشر . توجب على الكرسي الرسولي ان يتمنى نهــاية الحرب العالمية الاولى في اللحظة التي فرضت فيها هذه الحرب على الكنيسة الكاثوليكية « اختباراً خطيراً » . لم يقتصر البابا على تعبير التمني الغامض بل شرع في اتخاذ مبادهات . ماذا كان اتجاهها ؟ كان بينوا الخــامس عشر ، عندما وجه نداء الى الشعوب المتحاربة في ٢٨ تموز ١٩١٥ ، يوصي بصلح عــن طريــق التفاوض ، وعندما اقترح على غليوم الثاني في ١٦ كانون الثاني ١٩١٧ « القواعد العامــة » التي يجب ان يشملها عرض الصلح ، ثم اتخذ اخــيراً في الاول من آب ١٩١٧ مبادهة الوساطة ، انما كان يهدف الى « القيام بواجب نحو الانسانية » . لكنــه كان يرغب على الاخص ان يضع حداً للأخطار التي تتعرض لها الكنيسة ويتمنى كذلك ان لا يدع للاشتراكية الدولية احتكار العمل لصالح السلام . وعنــدما جابه اسهامه في مؤتمر الصلح المنتظر منذ نهاية عام ١٩١٥ ، فكر ولا ريب ،

«١» تقارير وزير بافاريا الى الفاتيكان (٢٤ تموز، ص ٢٦٦) والى القائم بالاعمال النمساوية الهنغارية « ٢٧ تموز ١٩١٤ ، ص ٨٩٣) وانظر كذلك (أنجل جانوزي ، مؤلف ذكر في الملحق ، مجلد ٢ ص ١٥١) والاحاديث الدائرة مع سفير النمسا هنغاريا في آب ١٩١٤ من قبل سكرتير البابا الخاص . المؤلف

كما فكر ليون الثالث عشر عام ١٨٩٩ ، ان هذا المؤتمر سيتيح له الفرصة لطرح « المسألة الرومانية » . كانت تدخلاته اذن مشتركة بشواغل سياسية . لكن بينوا الخامس عشر تجاوز هذه الشواغل عندما اوصى في رسالته المؤرخة في ٢٨ ايلول ١٩١٧ « الغاء الخدمة العسكرية الالزامية » او عندما اعلن في ٢٣ أيار ١٩٢٠ في المنشور البابوي « باسم » ان « تقارب الشعوب الاخوي » « واجب » وتمنى نجاح عصبة الامم كما تمنى في تشرين الثاني ١٩٢١ نجاح نزع التسلح البحري .

والطريق التي اصبحت مرسومة على هذا النحو من قبل بينوا الخامس عشر التي تبعها بيوس الحادي عشر مع بعض التردد، عندما بين التضاد بين الوطنية « منبع الفضائل والبطولة » و « القومية المتطرفة ، سبب المظالم والجزوع » وقدم العلاجات : « حرمة حق الافراد » و « مسالمة الارواح » بفضل فعل الكنيسة الكاثوليكية ، «القادرة وحدها على ان تدخل في المجتمع المبادىء المسيحية»[1]. لكن الكرسي الرسولي لم يجرؤ في الواقع على ان يتفوه بلوم ضد افعال العدوان الايطالية عام ١٩٣٥ والألمانية عام ١٩٣٨ لانه خشي بالطبع ، ان يثير تنازع بين الشعور القومي وواجب إطاعة الرسالة الباباوية في ضمير الكاثوليكيين .

وكان بيوس الثاني عشر الذي كان عام ١٩٢٧ العامل الرئيسي لسياسة بينوا الخامس عشر الوحيد الذي قاد بحزم عام ١٩٣٩ عملاً ضاعف النداءات العامة للسلام والمبادهات الدبلوماسية — الموعظة الانجيلية في ٩ ايلول ، والتصرف حيال الحكومات في ٤ ايار بهدف جمع مؤتمر دولي يرمي الى البحث عن مخرج للنزاعات الجرمانية البولونية والفرنسية الايطالية المسلحة ، وخطبة ٢ حزيران في الكلية المقدسة حيث اظهر « فرض المسالمة » كواجب خاص بالكنيسة ،

«١» في المنشور البابوي « اوبي اكارنو » المؤرخ في ١٩٢٢/١٢/١٣ . واستؤنفت الفكرة في الخطبة البابوية في عيد ميلاد ١٩٣٠ وفي المنشور البابوي «كاريتاتي كريستي» ، في ٣ ايار ١٩٣٢ . المؤلف

ومسروع التحكيم المقترح على الحكومة البولونية حول مسألة دانتزيغ في ١٨ آب والرسالة الاذاعية في ٢٤ آب والنداء الموجه في ٣١ آب من قبل سكرتير الدولة الى الممثلين الدبلوماسيين لدى الفاتيكان . كان ذلك جهداً مستمراً يتعارض بشكل غريب مع تصرف بيوس التاسع في تموز ١٩١٤ .

شجعت السلوكية الجديدة التي انتهجها الكرسي الرسولي خلال الاعوام العشرين التي فصلت بين الحربين العالميتين ، على توسع الحركات السلمية الكاثوليكية[1] : مُثّل واحد وعشرون بلداً عام ١٩٢١ في المؤتمر الكاثوليكي الاول للسلام الذي عقد في باريس ، ووجدت « الاستشارة الكتابية » التي اعطيت حول موضوع « السلام والحرب » في « فريبورغ » عام ١٩٣١ من قبل ثمانية من علماء اللاهوت قدموا من كل الدول التي تمثل الكاثوليكية فيها قوة ، صدى واسعاً . ولقد ظهر التناقض واضحاً هنا ايضاً مع الصعوبات التي لقيتها مبادهات ما قبل عام ١٩١٤ وضوحاً بيناً . لكن نتائج هذه المجهودات ظلت متواضعة : لم تضم اية منظمة ، في افضل عهد لها ، اكثر من بضعة آلاف من المنتسبين ، وكانت كلها ، باستثناء « باكس رومانا » ، لتسكن ابتداء من عام ١٩٣٣ عندما تتألب الاخطار . ما استطاعت هذه المنظمات في اية لحظة وفي اية بلد ان تنجح في اتخاذ موقف مشترك حيال عصبة الامم ومبادىء الأمن الجماعي. والواقع ان القومية احتفظت ، رغم النداءات التي وجهها الكرسي الرسولي ، بمواقع قوية في العالم الكاثوليكي الذي عرف بهذه المناسبة اختلافات مماثلة لتلك التي ظهرت في صلب البروتستانتية .

ان التحقيق عن القومية ، الذي قام به « موريس فوسّار » بين اعوام ١٩٢٤ – ١٩٢٥ ، مع ١٦٠ شخصية كاثوليكية فرنسية واجنبية ، معبر في هذا

---

(١) استعرنا هذه المعلومات من دراسة لم تنشر بعد للآنسة جانين مونييه « الحركة السلمية الكاثوليكية الدولية من عام ١٩١٩ - ١٩٣٩ » (المجمع الكاثوليكي للعلاقات الدولية ، الوحدة الكاثوليكية للدراسات الدولية ، الجمعية الكاثوليكية الدولية وباكس رومانا ، كانت الحركات الرئيسية) . المؤلف

المضمار . ان الاجوبة التي تلقاها المحقق حول العلاقات بين الكثلكة والقومية او الكثلكة والسلمية تشكل مركز الاهتمام . قال الاب « لا بريير » ان القومية مشروعة اذا ظلت « متناسقة مع الواجبات الاساسية للحق الطبيعي والالهي » ، وبالتالي مع مبادىء العدالة والنظام « والاخلاقية الاجتماعية » التي تعتبر الكنيسة حارسة لها . ومتى تصبح مغالية وخطيرة ؟ يعترف القائل نفسه « ان قطاع المجادلات المشروعة يبقى كبيراً في حدود الصواب والصحة الاكثر دقة » . هذا صحيح ، والاجوبة على التحقيق تدل عليه جيداً . والكثلكة بحسب احدى هذه الاجوبة – جواب فيليبو ميدا – « لا تنفي النضالات ... بين الامم عندما تكون ضرورية لاظهار حق او مصلحة مشروعة » : فالحرب اذن « عادلة » عندما يتعلق الامر بالنسبة للدولة ، باستعادة حدودها الطبيعية او بحماية حقوقها في التوسع الاقتصادي . وبحسب جواب آخر – جواب جاك شوفالييه – لا يمكن للشعور الديني ان يوصي امة « بنسيان ظلامة » . ويلاحظ « غونزاغ دو رينولد » اننا : « لا نعرف دائماً ، معشر الكاثوليكيين المفكرين والفاعلين ، ماذا يجب ان تكون عليه سلوكيتنا والى اي مدى يمكننا ان نمضي ، سواء في المقاومة او في المصالحة ، امام كل هذه الافكار وكل هذه الميول التي يقتضيها عصرنا . وهذا التشكك يفسر بسبب عدم وجود وحدة الجبهة الكاثوليكية حيال عصبة الامم مثلا ، مع ما يلحقه بنا عدم وجودها من الضرر » . ويتمنى المتحدث بعد ذلك ان يعطي « الكرسي الرسولي توجيهات ايجابية » ، وهي الامنية التي ظلت دون تحقق . وقد انتهى الامر بصاحب التحقيق الى المشاهدة ان « معظم الكاثوليكيين الذين يوجه معظمهم رعاتهم الدينيون ، يضعون عملياً المصلحة القومية ... قبل مصلحة الكنيسة » .

عشية الحرب العالمية الثانية ، حاول في فرنسا فيلسوف كاثوليكي ومن انصار السلم ، ان يحدد بأكثر دقة الموقف الذي يمكن ان يتخذه المسيحيون ازاء « مسألة السلام » قال : لا يجب ان يكون المسيحي « مسالماً بحتاً » ، انه لا يستنكر

الحرب عندما تكون « عادلة » بل يتقبل « مشروعية العنف في خدمة العدالة».
ولكن كيف نحدد هذه المشروعية ؟ يجيب ايمانويل مونييه : ان « العدالة الدولية ليست مجردة . انها تغير محتواها مع الزمن » . وعليه ، فان المسألة الجوهرية عام ١٩٣٩ كانت الاختيار « بين الحرب والعار الفكري » : فلا يجب على المسيحي ان « يشتري السلام مقابل زيادة الدناءة ، والتقهقر الجديد للروح المسيحية امام القوى المعادية للمسيحية » ، بل عليه في مثل هذه الحال، ان يقبل خطر الحرب. فهنا ، لم تعد العقيدة تدعو الى المصلحة القومية لتشير بمقاومة الاشتراكية القومية بل الى الواجب الاخلاقي .

هل كان من المتوقع نمو هذه الحركات الدينية لصالح السلام لو أمكن اقامة فعل موحد للديانات المسيحية ؟ لقد اجتمع في جنيف عام ١٩٢٨ بناء على مبادهة اتحاد الكنيسة الامريكية للسلام ، مؤتمر دولي جمع مندوبين عن منظمات سلمية كاثوليكية وبروتستانتية . لكن هذه المبادهة ظلت منعزلة . واعلن اسقف كانتربري عندما دشن عام ١٩٣٧ مؤتمر اوكسفورد المسكوني يقول : « لن يكون تركيز قوى المسيحية بكاملها ممكناً للاستجابة لضرورات ولمسائل العالم الحاضر ما بقيت الكنيسة الرومانية منعزلة » .

اجمالاً ، لم يكن الشعور الديني اكثر فاعلية لتغذية الحركة السلمية من شاغلة صيانة المصالح المادية . كان للتكافل الذي اقامته الظروف الجديدة للانتاج والمبادلات في بعض المضامير بين الامم ، اثر ادنى في العلاقات بين المجموعات البشرية مما لخصومة المصالح الاقتصادية . لم يستطع الشعور بالاخوية المسيحية ان يتغلب على الشعور القومي .

٢ ـ اساليب الفعل السلمي

عندما حاول المناضلون السلميون تحديد وسائل فعلهم سلكوا ثلاثة سبل : رفض المساهمة في اعمال العنف ، الجهد لمحاولة حذف اسباب الحرب ، خلق نظام

« للسلم عن طريق الحق » يقوم على قواعد فقهية وتحث عليه مؤسسات دولية . لم تكن هذه النزعات الثلاث متنازعة : كان اتباع « اللاعنف » يفكرون كذلك في الوسائل الفقهية ، ورسل « السلام عن طريق الحق » لم يكونوا غير آبهين بهذه او تلك من الظواهر المتوقعة بقصد « عزل » اسباب النزاع المسلح . مع ذلك ، فان التمييز بينها ليس من قبيل الصنعة لأنها احتلت مواقعها المتقابلة في تطور تاريخ حركة السلام خلال القرن الاخير ولأنها عبرت عن خلافات بين أسر فكرية .

النزعة الاولى عبر عنها الكويكريون الذين ظلوا دعاتها الاكثر نشاطاً . كان مؤسسو « جمعيات السلام » الامريكية التي تشكلت مباشرة بعد عام ١٨١٥ ، يرفضون كل شكل من اشكال الحرب ، حتى الدفاعية منها ، ويقدرون ان المسيحي لا يجب ان يقيم مقاومة ضد عمل عنيف . كتب ويليم لاد عام ١٨٣٨ يقول : « لا اعتقد ان للمسيحي الحق في أن يأخذ حياة الغير حتى في حالة الدفاع المشروع : ان لله وحده الانتقام من العدوان » . وكان الاعتقاد نفسه يجيش في صدر ويليم بوريت عندما أسس « جمعية الاخوة العمومية » عام١٨٤٦ والحق يقال ان هؤلاء الرسل لم يحاولوا عموماً فرض التحام كامل بمذهبهم حتى على اصدقائهم : تحاشى لاد ان يتشيع علناً لأنه شعر بان الدعاية التي ستقوم على هذا الاساس ستعرقل انتخاب الجمعيات السلمية . لم يعلن عن برنامج « اللاعنف » هذا بصراحة غير الفريق الذي اسسه هنري رايت في ايلول ١٨٣٨، لكنه انهار عندما قامت حرب الولايات المتحدة ضد المكسيك لأن جانباً من المنضمين رفض اعتبار هذه الحرب غير « مشروعة » . وفي عام ١٨٦٠ ، لم يرض رؤساء الحركة السلمية الذين كانوا اعضاء نشيطين في الحركة المعادية للرق ، مقاومة الحرب التي قادتها حكومة الولايات المتحدة ضد الانشقاق الجنوبي ، وخلصوا الى القول بأن استنكار الحرب ينطبق على النزاعات المسلحة الدولية . لقد أضرت هذ الاختلافات بتوسع الحركة السلمية الامريكية . مع ذلك ، فان مذهب « اللاعنف » ورفض الخدمة العسكرية ، وجدا في ذات الوقت ، اتباعاً

كثيرين في صميم جمعية السلام الانجليزية . لكن هذه الافكار لم تدخل حينذاك الى القارة الاوروبية حيث تحاشت « جمعية اصدقاء الخلق المسيحي »، وهي المنظمة السلمية الاولى ، التشيع لها . لم يكن السلميون القاريون قادرين على اقامة انفسهم خارج الحقائق بالسهولة التي كان الامريكيون قادرين على عملها .

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، لم يعد مذهب « اللاعنف » ينطبق بمثل الصرامة ، حتى عند السلميين الانجليز الذين لم يعترض معظمهم على حرب القرم ولا على الحرب الافريقية الجنوبية . وظل الكويكريون وحدهم يطالبون اتباعهم بالوعد « بالحفاظ على حكم الضمير المسيحي ضد كل الحروب بوصفها مخالفة للمعتقدات ولروح الله » .

مع ذلك فان هذه المادة من المذهب تنعقد سراً او علانية من قبل بعض اعضاء « جمعية « الاصدقاء[١] » . والواقع ان السلمية « الجذرية » ظلت في تقهقر مستمر .

اتخذت النزعة الثانية – تلك التي تسعى الى تأمين السلم بحذف اسباب الحرب – في حركة الفكرة السلمية اتساعاً آخر مختلفاً[٢] .

اسباب اقتصادية؟ كان السلميون يحرّمون سياسات الدول التجارية والتطبيقات العملية للامبريالية الاقتصادية والقيود المفروضة على حرية المبادلات ، وخصوصاً في منتصف القرن التاسع عشر . ان « الغيرات التجارية » تغذي الخصومات الدولية ، والعلاج هو اقامة نظام يسمح بتطوير التجارة الدولية . اكد ج. ب. سي. منذ عام ١٨٢٨ ان هذه النهضة التجارية قد تقنع الشعوب « بتكافل مصالحها » . واضاف ويليم تشايننغ عام١٨٣٨ ان توسع المبادلات سينسج «شبكة

---

(١) «هيرست» كتاب ورد ذكره في الملحق . المؤلف

(٢) انظر حول هذه النقطة وجهات نظر ر. آرون ص ٦٩٣ – ٦٩٩ . مؤلف ورد ذكره في الملحق . المؤلف

من المصالح المشتركة » وحينئذ سيضم السلام لان كل نزاع مسلح « سيعكر نظام كل الدول الاخرى وصناعتها » .

لذلك يجب تحطيم الحواجز المكسية التي تعيق هذا التوسع . ولقـــد اعطى ريشار غوبدن لهذه الفكرة رواءاً مشرقاً عام ١٨٤٢ . اعلن : ان السلام وحرية المبادلة هما « قضية واحدة وموحدة » والغاء الحواجز المكسية هـــو « الوسيلة الانسانية الوحيدة » للوصول الى ســـلم حقيقي ، لأنه سيسمح باقامة « تعاون انساني سيتخطى عقبات القومية والعرق» ، و«ستكون المصلحة الخاصة المحتواة ، العاملة في اطار حرية العقود وحرية المنافسة ، الاداة الحقيقية للتقدم الفردي وللتناسق الاجتماعي » . واستؤنف الموضوع نفسه من قبل « فريدريك باستيا » عام ١٨٤٧ . « ان روح التبادل الحر نافية لروح الحرب والغزو والسيطرة » ، انها تهدف الى « محو الغيرات الدولية » لأنها تُري المنتجين ان الازدهار الحقيقي للصناعة قائم « على ازدهار الجماهير التي هي مجموع زُبنه واعني زبن العالم اجمع وليس على الاحتكارات الضارة بالجماهير . وعندما يتفهم الرأي العام هـــذه الحقيقة ، ستكون الساعات الاخيرة للعدوانات العنيفة قد دقت[1] » . ولقد وسّع جوزف غارنييه ، الامين الدائم لجمعية الاقتصاد السياسي هـــذه الآفاق في بحثه في الاقتصاد السياسي الذي نشر سبع مرات بين اعوام ١٨٥٠ و ١٨٧٥ : لن تقيم حرية المبادلات روابط بين المصالح فحسب بل ستسمح « بتغلغـــل الافكار المتقابل » وستوقظ مشاعر « التقديم والتآخي » بين الشعوب .

مع ذلك ، فان الدعاية السلمية لم تعد في حال يسمح لها بعقد هذا الرجاء في

---

(١) خطاب القي في ليون في آب ١٨٤٧ في « المؤلفات الكاملة » باريس ١٨٦٢ مجـــلد ٢ ص ٢٧٠ .

(٢) والموضوع نفسه هو الذي وسعه بعد بضع سنوات في فرنسا ، فريدريك باستيا ، وفي الولايات المتحدة هـ. كارني : « الثورة الصناعية » تعتبر وكأنها فاتحة التناسق بـــين المصالح . اما « التصنيع » في رأي ميشيل شوفالييه « واوغوست كونت » وهربرت سبنسر فهو ضد نظرية « العسكرية » . المؤلف

العشريات الاخيرة من هذا القرن طالما لم يبق غير بريطانيا العظمى أميناً على المبادلة الحرة . ولكن ، عندما بدأ عهد فرانكلن روزفلت في الولايات المتحدة عام ١٩٣٣ ، حاول سكرتير الدولة كوردل هول ، ان يبعث النظرية التي تزعم ان « نزع التسلح الاقتصادي » وحرية المبادلات هما الشرطان الجوهريان لسلم دائم .

اسباب اجتماعية ؟ أظهر المذهب الماركسي الدور الذي تلعبه الرأسمالية الكبرى في النزاعات المسلحة ذات المصالح الاقتصادية كما ركز على جشع رجال الاعمال الذين يدفعون الدولة الى تأمين الغلبة لنفسها في المنافسة التجارية حتى بالقوة ليؤمنوا النفع لأنفسهم وعلى اثر « بائعي المدافع » اخيراً ، الذين يعتبرون مسؤولين عن توسع التسلح . إن حذف هذا التحريض الرأسمالي باقامة مجتمع « بلا طبقات » معناه ضمان السلم . يتوجب على الطبقة العاملة اذن احباط مشاريع الرأسمالية الكبرى عندما يرتسم التهديد بالحرب . ووسيلتها في العمل هي الاضراب العام الثوري . ان هذا اللجوء الى نضال الطبقات اقترحه عام ١٨٥٥ المسالم الامريكي الياهو بوريت الذي تصور « اضراباً منظماً لكل عمال المسيحية ضد الحرب » . لكن انتشار الماركسية هو الذين اعطاه رونقه واشراقه .

اسباب سياسية ؟ يقدم التباين بين اساليب الحكومات القائمة في اوروبا حتى السنوات الاولى من القرن العشرين (لم تختف الملكية المطلقة في روسيا الا عام ١٩٠٦ وفي تركيا عام ١٩٠٨) خلال جزء من القرن التاسع عشر ، على انه سبب النزاعات الدولية المسلحة . وهذه فكرة مشتركة عند عقليات متباينة كمازّيني وفيكتور كونسيديران وألكسي دو توكفيل . واذن ، لقد تأكد في صميم الحركة السلمية بين اعوام ١٨٥٠ و ١٨٧٠ وخصوصاً اعوام ١٨٦٧ — ١٨٦٩ ، تيار من الافكار يرى في انتشار النظم الجمهورية والديموقراطية شرطاً لازماً وكافياً لضمان المحافظة على السلام . اقترح فيكتور هوغو[1] الموضوع في خطاب له في

---

(١) اشهر شعراء فرنسا في القرن التاسع عشر الذي ثبت تمثيل « هرناني » شهرته عام ١٨٣٠ .كان مدافعاً عن الحرية ولعب دوراً سياسياً كبيراً في حياة فرنسا في عصره (١٨٠٢ - ١٨٨٥) . المترجم

في ١٨٥٥/٢/٢٤ . وفي عام ١٨٦٧ ، ساد المباحثات التي دارت في مؤتمر السلام المنعقد في جنيف : لن يكون « جمع الشعوب » ممكناً الا عندما تلغى « النظم الاستبدادية » . وكان الهدف الرئيسي « للرابطة من اجل السلام والحرية » التي قرر هذا المؤتمر انشاءها ، ايقاظ حركة رأي تمهد لسقوط « النظم الحكومية العتيقة » . اما مؤتمر عام ١٨٦٩ الذي كان فيكتور هوغو رئيس شرف له، فقد امل اقامة « اتحاد لشعوب أوروبا » لكنه قصر القبول على الشعوب التي تملك اقتراعاً عمومياً وحق الموافقة على الضريبة والتي تتمتع بنظام « تضمن فيه الحريات الفردية والحريات العامة » . والواقع ان هذه الصورة من الفكر وسيلة على الاخص للنضال ضد النظم الاستبدادية ، نظم قيصر وبسمارك ونابوليون الثالث . اما السلام فليس في الحقيقة شاغلة هؤلاء السلميين الجوهرية .

اسباب اخلاقية ؟ ان العقبة الاساسية امام التطور السلمي للروابط الدولية هي – دون منازع – تطرف القوميات . ان هذا التشويه للشعور القومي يغذى غالباً عن طريق الصحافة والمدرسة . فكيف نضع عقبة أمام هذا الانحراف ؟ بعمل اعلامي وتثقيفي يُناط في كل البلدان ، بالنخبة الفكرية ، يتوجب عليه احلال « وطنية شائعة » كوسموبوليتية محل القوميات . ولا ريب ان هذه الشاغلة كانت منذ عهد طويل ، هدف كل اصحاب المذاهب السلمية : مؤتمرات السلام الكبرى ، مؤتمر عام ١٨٤٩ ومؤتمر عام ١٨٦٧ ، وكل سلسلة المؤتمرات السلمية « العمومية » منذ عام ١٨٨٩ وحتى عام ١٩١٤ ، كما احلتها مبادهات اندرو كارنيجي بين اعوام ١٩١٠ – ١٩١٤ المحل الاول دائماً . مع ذلك ، فان الفعل المنهاجي والمستمر لم يُشرع به الا بعد عام ١٩١٩ فقط ، في كنف « اتحاد الجمعيات لعصبة الامم » . غير ان المحاولات ظلت عقيمة في مضمار ما يتعلق « بتقويم » نزعات الصحافة والمدرسة . وشهدت التحقيقات التي فضحت بين

اعوام ١٩١٩ و ١٩٣٩ التحريضات القومية في الكتب المدرسية ، هذه الواقعة دون ان تتوصل الى معالجتها . والمحاولة الوحيدة التي ظهرت ابعادها عام ١٩٣٥ لأرساء قواعد اعادة النظر في هذه المناهج عن طريق اتفاق بين ادارتي التعليم الفرنسية والالمانية ، لم تحصل على نتائج عملية ولم يكن مستطاعاً ان تحصل عليها بسبب الظروف القائمة. ولقد وجب انتظار ايام ما بعد الحرب العالمية الثانية لاستئناف الجهد في كنف الاونسكو . اما عن الصحافة والنداءات الموجهة الى ضمائر الصحفيين او الى مفاهيم المسؤولية عندهم ، فان المحاولات الجارية بين اعوام ١٩٢٧ و ١٩٣١ في كنف عصبة الامم لوضع خطوط نظام دولي للصحفيين وتنظيم النضال ضد الاخبار المغلوطة ، والدراسات المتعمقة التي شُرع بها بمبادهة الجمعية العامة للامم المتحدة والتي تهدف هذه المرة الى حرية الاعلام بدلاً من ان تهدف الى مفهوم المسؤولية الدولية للصحافة ، لم تتعد طور النوايا الطيبة .

اسباب ديموغرافية ؟ المسألة هي تحديد الدور الذي يجب ان نعزوه الى فائض السكان والفاقة التي تشاركه والى تنوع المستويات المعيشية بين شعوب العالم المسؤولة جزئياً عن النزاعات الدولية المسلحة في منشأ هذه النزاعات[1] . الحقيقة ان الحركة السلمية قبل عام ١٩١٤ لم تهتم بهذه المسائل في حينه . أما بين اعوام ١٩١٩ و ١٩٣٩ ، فان علماء الاجتماع والاقتصاد أثاروا مناقشات حولها . لكنهم انشغلوا على الاخص في توجيه حكم ناقد على مفهوم « الفراغ الحيوي » وعلى الحجج التي اعطيت في المانيا وايطاليا دعماً لسياسة التوسع . ولم يظهر اختلال النزعات الديموغرافية في البلدان المتطورة في الاوساط السلمية الواسعة كشرط ضروري للمحافظة على السلام الا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وفي اطار المشاكل السياسية والاقتصادية الدولية المطروحة بواقع وجود هذه البلدان .

ألا يجدر بنا أن نلاحظ ان الحركة السلمية عندما اعلنت عن عزمها على

---

(١) انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب حول هذه المسائل . المؤلف

حذف اسباب النزاعات الدولية المسلحة معتمدة على نقد « لنظرية الحرب » ، انما كانت غالباً في خدمة شواغل من نسق آخر مختلف كل الاختلاف ؟ لقد خطر للاقتصاديين انصار التبادل الحر في منتصف القرن التاسع عشر ان الافكار السلمية قادرة على دعم مذهب كانوا قد وجدوه من قبل لغايات نفعية بحتة[1]. كان الجناح الثوري للاشتراكية ، عشية الحرب العالمية الأولى ، يأمل في تحويل المجتمع اكثر مما كان يفكر في تدعيم السلام . والديموقراطيون الجمهوريون عام ١٨٦٧ كانوا اكثر انشغالاً بتخييب نابوليون الثالث او بسمارك ، من انشغالهم في حذف الحرب في الروابط بين الشعوب . لم تكن هذه الاشكال من السلمية الا « ايديولوجيات مصلحية » حسب تعبير ماكس شيلر .

الواقع ان النزعة الثالثة – تنظيم السلام « عن طريق الحق » – هي وحدها التي حاولت وضع خطة عمل في الحركة السلمية . كان معظم المذهبيين في هذه الحركة قد اتفقوا فوراً على ان الحذف النهائي للحرب الذي هو هدف الكويكر ، ضرب من الخيال . لذلك فقد عنوا دائماً باقامة تمييز بين شاغلاتهم الموجهة نحو السلام في ذاته ولذاته ، وبين تطلعات أولئك الذين يرون في السلمية « رصيداً » معداً لتسهيل نشر الافكار السياسية والاجتماعية او الاقتصادية . وكانت شاغلتهم اقامة مجموعة من القواعد الفقهية او من المؤسسات المعدة لضمان التنظيم السلمي للمنازعات الدولية . أوليس ضرورياً في التوسع التاريخي لهذا المجهود ان نذكر بالخطوط الموجهة والمراحل الكبرى فيه ؟

كانت الحالة الفكرية لدى الاشخاص عام ١٨١٥ والشعور بالسأم الذي أحسوا به غداة ازمة دولية دامت اكثر من عشرين عاماً زعزعت بعمق شديد الرواسي السياسية والاجتماعية الاوروبية ، والرغبة في تجنب عودة احداث مماثلة ، هي التي تفسر نشر « المحاولات » الاولى حول اعادة تنظيم المجتمع الاوروبي –

---

(١) انظر رسالة غوبدن الى « آشوورث » في ١٢ ايلول ١٨٤٢ التي ذكرها جون مورلي في « حياة غوبدن » المجلد الاول ص ٢٣٠ . المؤلف

محاولات هنري سان سيمون وكارل كروز – وخلق الجمعيات السلمية الاولى في الولايات المتحدة وفي انكلترا . وتضاعفت الجهود في الحقبة المتضمنة بين اعوام ١٨٣٠ والازمة الدبلوماسية لعام ١٨٤٠ واصطخاب « القوميات » ، الخوف من حرب عامة جديدة ماثلا ، واصبح ممكناً تمييز اربعة تيارات كانت تلتحم احيانا، لكنها تحافظ على ملامحها الخاصة : تيار ديني مثيروه من الكويكريين الامريكيين والانجليز غير الانجليكانيين وتيار اشتراكي فرنسي على الاخص وتيار مازّيني موسوم بشدة بايديولوجية جمهورية وتيار تحرضه فكرة الاقتصاديين من اشياع التبادل الحر . وظهرت حينئذ موضوعات كبرى راحت الحركة السلمية تتوسع حولها : تنظيم التحكيم الذي كان النقطة الجوهرية في جدول الاعمال للمؤتمر العالمي الاول « لجمعيات السلام » الذي انعقد في لندن عام ١٨٤٣ ، وقضية نزع التسلح التي يتعلق بها الاقتصاديون انصار التبادل الحر لأنهم يريدون تحرير الشعوب من الاعباء المالية المبهظة ، واخيراً ايجاد تنظيم جديد للعلاقات بين الدول اي تحديد السلطات المطلقة في اطار اسلوب كونفيدرالي ينادي به الاشتراكيون امثال سان سيمون وفيكتور كونسيديران ، وفيليب مارشان السلمي « الانساني » والسلميون « المتدينون » كويليم لاد واتباعه الاوروبيون وكذلك المازينيون . ويمكن ان يكون هذا التنظيم دولياً والا فيتوجب ان يكون على الاقل اوروبياً . لكن كل فئة ترسم افكارها دون ان تعرف افكار الآخرين او على الاقل ، دون أن تناقشها : لم يجر أي تقابل بعد بين وجهات النظر .

بدأت محاولة هذا التقابل خلال حركات ١٨٤٨ – ١٨٤٩ الكبرى ، اصغى المؤتمر الدولي للسلام الذي يقرّ في باريس في آب ١٨٤٩ التقرير الذي بيّن فيه الامريكي ويليم بوريت خطة « جمعية امم اوروبية » : جمعية دولية منتخبة تعد دستوراً لاوروبا يخضع بعدئذ لتنقيح جمعيات الدول التشريعية ، وهيئة عدلية تمارس سلطة قضائية « اخلاقية » على « كل مسائل المجادلات الدولية » . مع ذلك فان هذا التقرير لم يثر اية مناقشة حقيقية . ووجدت

صيغة « ولايات متحدة اوروبية » اشراقاً بفضل فيكتور هوغو ، لكن محتواها ظل مائعاً : اقتصر مذهبيو السلمية على تكرار صيغة ما دون اتخاذ موقف حيال النظم الواجب اقامتها . وفي حزيران ١٨٤٩ « بناء على مبادهة ريشار غوبدن اثيرت مناقشة في مجلس العموم[1] . كان الاقتراح الذي قدمه رسول التبادل الحر الاكبر مدعوماً بعريضة تحمل ٢٠٠٠٠٠ توقيع ، يدعو الحكومة الانجليزية الى الدخول في اتصال مع الحكومات الاجنبية بقصد عقد معاهدة تلزم الفرقاء المتعاقدين باخضاع نزاعاتهم التي تعجز المناقشة الدبلوماسية عن ايجاد حل لها ، للتحكيم . لا يريد غوبدن ان ينيط القضاء التحكيمي بسلطة « محايدة » بل « بافراد » – مفوضين تعينهم الدول . ولكن كيف يتوقع تأمين تنفيذ هذا الحكم ؟ انه يستبعد استبعاداً مطلقاً كل قصر بالسلاح ويعتمد على ضغط اخلاقي فقط : ان الذي ينقض الالتزامات المقررة يضع نفسه في موقف المعتدي امام الرأي العام العالمي . لكن هذه البادرة ظلت موؤودة .

تدهورت الحركة السلمية خلال السنوات الثلاثين التالية لأن النزوات الجماعية التي ايقظتها مطالبات الشعور القومي في ايطاليا والمانيا جعلت كل تطلع الى الوحدة بين الشعوب او الدول بعيد الاحتمال اكثر من أي وقت مضى ، وإن استمر السلميون « المتدينون » بالاهتمام بقضية نزع التسلح وقضية التحكيم ، الا أنهم ظهروا وكأنهم رجعوا عن فكرة الاتحاد الاوروبي . وانتهى الامر بالفكرة الاشتراكية مع « برودون[2] » الى التفكير بان مفهوم الولايات الاوروبية المتحدة لا يمكن توفيقه مع وجود الدول الكبرى . اما المازينيون فقد صمتوا

---

(١) « هانساردز بارليامانتري ديباتس » المجموعة الثالثة المجلد ١٠٦ الحقول ٥٣ – ١٢١ ، جلسة ١٢ حزيران ١٨٤٩ . المؤلف

(٢) هو بيير جوزف برودون الممثل الرئيسي للاشتراكية الفرنسية ١٨٠٩ – ١٨٦٥ كان صحافياً له مؤلفات افضلها «المراسلة» . ولعل القراء العرب يخلطون بينه وبين الرسام الفرنسي برودون لتشابه كتابة الاسمين بالاحرف العربية . ان اسم هذا الاخير يكتب بالفرنسية *Prud'hon* . المترجم

منذ ان اصبح واضحاً ان تطبيق مبدأ القوميات ليس ضمانة للسلام . وبقي بعض الاقتصاديين من أنصار المبادلات الحرة وحدهم ، وعلى الاخص ميشيل شوفالييه ، مستمرين في الاستشهاد « بالفكرة الاوروبية » . اما الوافدون الجدد على الحركة السلمية ، مثيرو « الجمعية الدولية للسلام والحرية » ، فان اهتمامهم الحقيقي منصرف الى النضال ضد النظم الاستبدادية .

تجلت يقظة الحركة ابتداء من عام ١٨٧٧ ، عندما شرع فقهاء مشهورون يدرسون معاً ماهية النظم لاتحاد اوروبي امثال الانجليزي لوريمرو السويسري بلونتشلي الاستاذ في جامعة المانية ، حددت وجهات النظر منذ ذلك الحين تحديداً أفضل ، وطرحت الاختيارات الدقيقة بوضوح : المساواة بين الدول او بين سيطرة الدول الكبرى ، احترام السيادات القومية او فوق الدولية « تشارك بين الحكومات أو اسهام ممثلية عن « الارادة الشعبية » ، سلطة مكرهة تمارس مباشرة من قبل المنظمة التنفيذية الفيدرالية او تمنح لبعض السلطات . ولم تضف الدراسات اللاحقة ، كمؤلف نوفيكو مثلاً عام ١٩٠١ ، عناصر جديدة الى هذه المناقشة المذهبية . لكن الاكثر اهمية على الاخص ، هو الجهد الذي بذلته الجمعيات السلمية لتؤمن لنفسها مجالا اوسع . وابتداء من عام ١٨٨٩ ، اعطى الاجتماع المنظم للمؤتمرات العالمية للسلام وللاجتماعات بين اعضاء المجالس النيابية ، اشراقاً للحركة .

كانت النتائج غير متساوية مع الجهد رغم النجاح الذي يمثله انعقاد مؤتمرات لاهاي عام ١٨٩٩ و ١٩٠٧ بالنسبة للحركة السلمية . ظلت الحصيلة مخيبة للامل خلال السنوات العشرين التي سبقت نزاع التسلح عام ١٩١٤ المسلح .

تدنت المناقشات حول « الولايات المتحدة الاوروبية » التي كانت الموضوع المركزي لحركة الافكار في منتصف القرن التاسع عشر الى المرتبة الثانية . لقد قدر جل اعضاء مؤتمر العلوم السياسية المنعقد في باريس عام ١٩٠٠ عبث الرغبة في دراسة اشكال هذه الفكرة . ثم ان السلميين يعترفون بان للدول الاوروبية

خارج اوروبا مصالح تبلغ من اهميتها استحالة اقامة اتحاد بينها دون البحث في اشراك القارات الاخرى فيه ، ويحسون كذلك بالدور الذي تدعـــى الولايات المتحدة الى لعبه من الآن فصاعداً في العلاقات الدولية . واذن يقتضي البحث عن الحل على الصعيد العالمي . وعليه فان خلق عصبة الامم الذي اورده ويليم لاد عام ١٨٤٠ وضاع عن الانظار منذ ذلك الحين، جاء يحتل مكانة الولايات المتحدة الاوروبية .

اصبحت مسألة نزع السلاح في المرتبة الاولى من جدول الاعمال خلال بضع سنوات وخصوصاً بين اعوام ١٨٩٥ و ١٨٩٩ . عادت تحتجب بعــد الفشل الجزئي لمؤتمر لاهاي الاول : ان تحديد التسلح لا يبدو وسيلة للوصول الى تنظيم السلام ، بل لا يمكنه ان يكون الا نتيجة له .

أما التحكيم فقد ظل المدار الرئيسي للاهتمام في الحركة السلمية . وجاءت اعمال مؤتمري لاهاي عام ١٨٩٩ وعام ١٩٠٧ فمنحته تكريساً بانشاء محكمة التحكيم الدائمة ، وأعدت له السبل في المؤتمر الاول ، باقتراح تبني اسلوب تحقيق لتحديد الموضوع الحقيقي للنزاع ، وفي المؤتمر الثاني باعداد طريقة للتوفيق . لكن اللجوء الى هذه الصيغة لتسوية النزاعات المسلحة ظل اختيارياً ، كما اصبح تطبيق القرار التحكيمي عائداً الى « خلوص نية » الدول ، لذلك فان الاهداف التي تعلقت بها الحركة السلمية اصبحت : التحكيم الاجباري والملامح التنفيذية للحكم . لكن المبادهات التي استلفتت النظر ، مبادهة وليم بريان في مؤتمر اتحـــاد المجالس النيابية عام ١٩٠٦ ومبادهة اندرو كارنيجي في ربيع عام ١٩١٤ ، ظلت عقيمة .

الا ان شواغل السلميين بالاجمال ابتعدت عن الآفاق الطامحة ، تلك التي تفترض اقامة اطار تنظيمي ، والتفتت الى اهداف ظُن انها ايسر منالاً ، ظلت مع ذلك بعيداً عن متناولهم .

أعطت الحرب العالمية الاولى مرتسما جديداً لدراسة هذه المسائل . بدت

الحرب للوهلة الاولى وكأنها هددت الوجود نفسه للحركة السلمية بعد ان شلت كل فعل دولي . فالمجموعات التي بقيت بعدها كانت منعزلة او غير منظمة امام التيارات القومية[1]. لكن امتداد النزاع المسلح وسعة الآلام ومنظر الدمارات ، ايقظت في الجانب الكبير من الرأي العام وفي روح بعض رجال الدولة ، الرغبة في استدراك وقوع مثل هذه المحن في المستقبل . وبدأ تنظيم السلام المقبل يعرض نفسه على الاذهان عام ١٩١٦ . وفي عام ١٩١٩ ، دخل هذا التنظيم حقل التجربة . ظلت التقدمات متواضعة والحق يقال فيما يتعلق بالتحكيم ، رغم انشاء محكمة العدل الدولية الدائمة وتدبيج المرسوم العام للتحكيم في ٢٦ ايلول ١٩٢٨ . لكن الجهد انتقل الى تنظيم جهاز كونفيديرالي. فماذا صارت اليه الافكار السلمية ، باحتكاكها مع الواقع ، في نظام عصبة الامم ثم في منظمة الامم المتحدة ؟

رجحت الاعمال التحضيرية لميثاق عصبة الامم ومناقشات لجنة مؤتمر السلام التي انيط القيام بها ، ايجاد جمعية من الدول ، « شركة حكومات » تقبل تحديداً لحقوقها السيادية ولكن دون ان توافق على اقامة حكومة دولية . وكانت المساواة بين الدول قائمة من حيث المبدأ في الجمعية العامة التابعة للعصبة . اما في المجلس ، فان رجحان الدول الكبرى هو الذي كان مشرعاً باقطاعها مقاعد دائمة . وقد انيط بالحكومات تعيين اعضاء الجمعية وكذلك اعضاء المجلس . واخيراً ، اعتبرت الحرب جائزة ليس في حالة الدفاع المشروع فحسب بل كعقوبة تفرض على الدولة الخارقة للميثاق . وقد حصل على الموافقة على كل هذه النقاط في صميم مؤتمر السلام دون منازعة جدية . لكن فعالية النظام التي اختلت اختلالاً خطيراً منذ البدء بامتناع الولايات المتحدة وروسيا عن التصويت ، قيدت بقاعدة الاجماع – الناتجة عن مبدأ سيادة الدول – الذي ينطبق على

---

(١) ان المنظمات السلمية في كل البلدان المتحاربة ، حتى في الولايات المتحدة ، تؤيد المساهمة في الحرب باستثناء الكويكر . المؤلف

قرارات المجلس ، مما يجعل الحكم على المعتدي اكثر صعوبة ، كما قيدت ايضاً بعدم كفاية العقوبات التي حاولت الحكومة الفرنسية عبثاً معالجتها عام ١٩٢٤ بواسطة بروتوكول جنيف .

حاولت الحركة السلمية ايجاد علاج لهذه الأوهان بالرجوع الى « القارية » . لاحظ جورج سيل ان ازمة عصبة الامم تدل على مدى ضرورة اعطائها « قاعدة اقليمية » . وجاء ظهور فكرة الانطواء الامريكية[1] منذعام ١٨٨٩ على وهنه وركاكته ، يعطي حجة لصالح هذه القارية رغم استحالة مقارنة اوروبا بامريكا حيث هيمنة الولايات المتحدة لا تقبل الجدل . عاد مشروع التنظيم الاوروبي الى الظهور اذن بعد ان اهمل خلال الحرب العالمية الاولى ، وفي مؤتمر السلام عندما اصبحت الولايات المتحدة حكماً في العلاقات الدولية . واتخذت الحركة الانطوائية الاوروبية الذي ابتدعها كودنهوف – كاليرجي شكلا مميزاً عام ١٩٢٦ ، فأيقظت هذه المرة اهتمام رجال الدولة . مع ذلك ، فان ارستيد بريان عندما قدم مشروعه عن الوحدة الاوروبية بتاريخ ١٧ أيار ١٩٣٠ ، لم يضف عنصراً جديداً الى دراسة مسائل المنازعات التي يطرحها تنظيم العلاقات الدولية ، لأنه لم يرغب في تنفير عصبة الامم التي يتوقع ان تتحرك الوحدة الاوروبية في اطارها ولا قابلية الحكومات : فهو باصراره على احترام السيادات القومية ، يبدو وكأنه يؤيد قاعدة الاجماع والطبيعة الاختيارية للعقوبات[2] .

هل يمكن ازاء هذا العجز ، ان نعالجه بوسائل فقهية اخرى اكثر ايجازاً ، لا تفترض انشاء اسلوب النظم الدولية ؟ لقد اقترح السلميون الامريكيون في

---

(١) في النص الفرنسي نسبة الى كلمة *Panaméricaine* ، وهو مذهب يقضي بان لاتتدخل اية دولة او شعب في شؤون امريكا الداخلية . فهو اذن مذهب اعتزالي ، ترجمته بالانطوائية . المترجم

(٢) ان ملاحظات بول باستيد حول هذه النقطة تسترعي الانتباه بصورة خاصة . المؤلف

نيسان ١٩٢٧ على ارستيد بريان ان يعرض عقد ميثـــاق تعلن فرنسا والولايات المتحدة بموجب بنوده عزوفها نهائياً عن الحرب كوسيلة لتسوية الخلافات التي قد تقع بينهما . وكان اولئك السلميون يتوقعون ان يفتح الميثاق الفرنسي الامريكي الطريق امام ميثاق عام . لكن نزعتين متميزتين كانتا واضحتين بينهما . كان مديرو « وقف كارنيجي من اجل السلام الدولي » موافقين على مبدأ الأمن الجماعي على غرار ما كان ملحوظاً في اطار عصبة الامم . اما السلميون « الجـذريون » الذي كان سالمون ليفنسن محركهم ، فكانوا يبشرون بإلغاء عام للحرب عـــن طريق ميثاق دولي ويقدّرون العهدة الى محكمة بمهمة حسم النزاعات ، لكنهـم كانوا معادين لكل اسلوب من اساليب العقوبات العسكرية بـــل والاقتصادية ، عداءاً عميقاً . فهل يعني وضع الحرب « خارج القانون » التسليم بان استعـــمال القوة المسلحة سوف يُلغى حتى ولو تعلق الأمر باحباط عـــدوان ؟ ان مسألة العقوبات اذن وطبيعتها والجهاز المختص بفرضها ، هي التي تعرض من جديـد ، واعني نفس المسألة التي لم تستطـع عصبة الامم حلها .

ظل السلميون « الجذريون » – وكان بينهم اعضاء هامون في مجلس الشيوخ امثال نوكس وبورا – مخلصين للعقيدة السلمية الامريكية التي آمنت دائمـــاً بفاعلية العقوبات الاخلاقية . كان ليفنسن يريـد الاعتماد على حسن نية الامم وعلى أثر الرأي العام ويقدّر ان الحرب يجـب ان تُلغى حتى ولو كانت لفرض مقررات محكمة . وكان يقول : ما دمنا نثق بمعاهدات التحالف « التي ترغـــم على خوض الحرب » لماذا لا نقطع « مثل هذه الثقة عندمـا يتعلق الأمر بمعاهدة تفرض التزام عدم الدخول فيها ؟ »

اما انصار « السلم عن طريق الحق »، رسل عصبة الامم، فـلم يكونوا قادرين على تقبل حجة ساذجة تتوضع خارج كل حقيقة سياسية ، وقاعدة تعرض سير الامور في الجهاز الجنيفي[1] للدمار . اذن ، كانت صيغة اخرى تناوىء صيغة

---

(١) نسبة الى مدينة جنيف مقر العصبة . المترجم

وضع الحرب «خارج القانون» وهي «العزوف عن الحرب كأداة سياسية قومية» التي قدمها ارستيد بريان : ان اللجوء الى الحرب يبقى جائزاً عندما «تقرر» للصالح العام» من قبل مجلس عصبة الامم . ولقد قبلت هذه الصيغة في ميثاق بريان - كيللوغ وحصلت على توقيع كل الدول[1]. لكن الالتزام المتفق عليه لم يكن متصلاً بأية عقوبة ضد الدولة الناكثة .

يهدف القانون الاساسي لمنظمة الامم المتحدة (م.أ.م) كميثاق عصبة الامم ، الى إبعاد « آفة الحرب » أو بعبارة ادق ، الى العمل بشكل يجعل القوة المسلحة « غير مستعملة بعد الآن إلا في المصلحة المشتركة». وهو يسعى الى تحقيق هذا النظام السلمي بأساليب لا تختلف من حيث المبدأ عن تلك التي جرى تبينها عام ١٩١٩ والتي تهدف الى تحسين الجهاز فحسب ، اختلافاً كبيراً . فبأي قدر تزيد المواد التي تعرّف الأمن الجماعي ، من الحقوق ومن وسائل العمل[2] ؟

لم يعد مجلس الامن خاضعاً لقاعدة الاجماع . فهو قادر اذن ، نظرياً ، ان يتخذ مقرراته بيسر اكثر . لكن هذا الاجماع يبقى مقتضى بين اعضاء الخمسة الدائمين في المجلس : وحق النقض الذي كان يملكه عضو المجلس عام ١٩١٩ ، ظل بالاجمال قائماً ولكن ، لصالح الاعضاء الدائمين وحدهم . فالترقي نحو الفعالية اذن ضعيف جداً طالما كانت الدولة التي تقر في مجلس عصبة الامم استقراراً مؤقتاً نادراً ما تعيق التصويت الجماعي .

ويملك مجلس الأمن قوات مسلحة يجب ان توضع تحت تصرفه من قبل الدول الاعضاء : ان المجادلة حول طبيعة العقوبات التي طالما شغلت رسل عصبة الامم ، تعتبر محلولة اذن من حيث المبدأ لصالح اولئك الذين أبدوا ضرورة العقوبات المسلحة . لكن تشكيل جيش دولي دائم لم يلحظ عام ١٩٤٥ كما لم يلحق كذلك

---

(١) يقدم ج.ب. دوروزيل دراسة عميقة عن تكون هذا الميثاق : من ويلسن الى روزفلت، السياسة الخارجية للولايات المتحدة ١٩١٣ - ١٩٤٥ ، باريس ١٩٦١ ص ١٩٤ . المؤلف

(٢) انظر ملاحظات ر. آرون حول هذه النقطة مؤلف ورد ذكره في الملحق المؤلف

من قبل عام ١٩١٩ . فتطبيق مقررات المجلس في هذا المضمار ،يستمر اذن في التوقف على قرار الدول السني .

واخيراً ، ليس لمجلس الأمن ، كما كان حال مجلس عصبة الامم ، صلاحية التدخل في الاعمال« التي هي جوهرياً من اختصاص السلطة القضائية الداخلية » للدول . مع ذلك ، فانه مخول بان يتدخل عندما تهدد هذه الاعمال السلم الدولي: بذلك استفاد « تحرير المستعمرات » من هذا البند الجديد .

لكن توسع سلطات مجلس الامن ووسائل عمله ظل في الواقع عقيماً منذ ان شلت خصومة الدولتين الكبيرتين سير عمل الميثاق ودمرت مفهوم الأمن الجماعي نفسه .

واذن، عادت «القارية» الى الظهور للحيلولة ضد انهيار النظام . والحقيقة ان الميثاق ، اعترف صراحة بشرعية تشكيل « منظمات اقليمية » خوّلها تملك فعل مستقل ،وذلك ليأخذ في اعتباره امراً واقعاً هو منظمة الدول الامريكية . لكنه اخضع هذا الفعل لاذن مسبق يمنحه مجلس الأمن في حالة احتوائه على اللجوء الى القوة .فلا حلف الاطلسي ولا الولايات المتحدة الاوروبية ولا احلاف الجهاز السوفياتي ، يمكنها اخذ هذا الشرط بعين الاعتبار ، هو الذي سيصيبها بالشلل . لذلك فان التنظيمات الاقليمية ، بدلاً من ان تندمج في اطار السلامة الجماعية ، تشكلت خارجه . وان نعود الى تشكيل التحالفات ، معناه الرجوع الى الموقف نفسه الذي اراد واضعو الميثاق معالجته ، فهو اذن مشاهدة افلاس « السلام عن طريق الحق » .

وهكذا تجلى « عدم الكمال الجوهري للحق الدولي » . ان مفهوم الامن الجماعي نفسه يفترض وجود منظمة دولية قادرة على ان تفرض احترام المقررات المتخذة بشكل مشترك . لكن هذه المقررات ، تفترض في ميثاق عصبة الامم كما في ميثاق منظمة الامم المتحدة ، تفاهم كل الدول الكبرى الاعضاء في المنظمة . في حين انه ، بحسب ملاحظة ريمون آرون « عندما تكون الدول العظمى على اتفاق ، فلن تكون هناك حرب سواء أكان أمن جماعي أو لم يكن » .

٣ ـ المدى الدولي لحركة السلمية

ظاهرتان تستوقفان الانتباه في دراسة الاسباب التي أعاقت توسع هـذه الحركة السلمية : الخلافات بين المذهبيين والمواقف المتحفظة دائماً والعدائية أحياناً ، للحكومات حيال تطلعاتهم .

انصبت الخلافات على المبادىء وعلى اشكال تنظيم السلام،وكانت بديهياً اكثر عدداً بمقدار ما كانت المسائل المطروحة اكثر تعقيداً .

ان مفهوم التحكيم الدولي – الوعد باللجوء الى طريقة تحكيمية في حال مثول خطر على السلم وانتخاب القضاة المكلفين بتسوية النزاع والالتزام باحترام ذلك القرار – كان قد وجد بادىء الأمر كسبيل معد لحل حالات خاصة ، فلم يبحث اقامة منظمة دائمة . ولم يدرس علماء النظريات السلمية من ليون ليفي الى اميل ديكان الى كاماروفسكي ، انشاء محكمة تحكيم عليا قرر مؤتمر لاهاي الاول ايجادها ، الا في العشريتين الاخيرتين من القرن التاسع عشر . فهل من الممكن اخضاع كل الخلافات الدولية للتحكيم ؟ لم يجرؤ المثيرون الرئيسيون لحركة السلمية وعلى رأسهم هنري ريشار ، على عرض هذا الموضوع . مع ذلك فان السلميين في المؤتمر العالمي للسلم عام ١٨٩٧ ، خلصوا الى التبصر فيه ، بينما كان مؤتمر الوحدة النيابية الذي يجمع سلميين ايضاً ولكن من المؤالفين على القضايا السياسية ، يقدر في السنة نفسها ضرورة استدراك حدود لحقل تطبيق التحكيم . وفي عام ١٩٠٢ ، جدد مؤتمر موناكو العالمي بناء على مبادهة المندوبين الفرنسيين ، امنيته لصالح التحكيم الاجباري بالنسبة لجميع المنازعات رغم ان السلميين الانجليز ظلوا منقسمين . واخيراً تم الاتفاق على هذه النقطة –التحكيم الاجباري – بين الجمعيات السلمية ، في المؤتمرات العالمية للسلم بعد عام ١٩١٩ . ولقد اقتضى ذلك ثلاثين عاماً من المقابلات بين علماء النظريات السلمية في صلب هذه المؤتمرات للوصول الى هذه النتيجة .

ظل الاتفاق بالمقابل على مسألة العقوبات ممتنعاً . ما هي القسريات التي

يتوجب ممارستها ضد الدولة التي ترفض اللجوء الى التحكيم او احترام الحكم التحكيمي ؟ عقوبات اخلاقية ؟ مقاطعة اقتصادية ؟ عقوبات مسلحة ؟ عرّضت المناقشات حول هذا الموضوع « جمعيات السلام » الانجليزية والامريكية للتفكك في مناسبات عديدة ، وكانت تعود الى الظهور بانتظام في صلب مؤتمرات السلام العالمية .

يقدر انصار العقوبات الاخلاقية بدفع من السلميين « المتدينين » الانجليز والامريكيين وبموافقة ريشارغوبدن واتباعه[1] ان الحكم الذي سيلفظه الرأي العام يكفي ليعيد الدولة التي تحنث بواجباتها الى الطريق القويمة . ويعلنون ان استعمال القوة يعادل تخليد اللجوء الى الحرب . اما انصار العقوبات المسلحة فيستعينون بحجج عملية : كيف نعيد الى الصواب دولة لا تنحني امام استنكار العالم ؟ نُظر في العقوبات الاقتصادية كحل وسط بين الموضوعات المتعارضة . وفي عام ١٨٩٢ استبعد المؤتمر العالمي للسلام العقوبات المسلحة لكنه وافق على العقوبات الاقتصادية . وفي عام ١٩٠٤ ، في مؤتمر ميلان العالمي ، حيث كان أشياع العقوبات المسلحة قلة واضحة ، اتسمت المناقشة حول « العقوبات السلمية » أي الضغط الاقتصادي ، لكن رئيس جمعية السلام الانجليزية اعترض على استعمال هذه الوسائل التي تتضمن على حد قوله خطر الحرب ، وحصل على التأييد لرأيه بأكثرية قليلة . وفي عام ١٩١٣ ، استؤنفت المسألة واحيلت الى لجنة خاصة لم تكن قد اعدت تقريرها بعد عندما نشبت الحرب .

ظل هذا النزاع بين « المثاليين » و « الواقعيين » واحداً من الموضوعات الدائمة للحركة السلمية حتى بعد عام ١٩١٩ . في عام ١٩٢٤ رفضت حكومة المحافظين البريطانية نصرة بروتوكول جنيف لأن تطبيق العقوبات الاقتصادية ضد معتدٍ قد تجرها الى اتخاذ موقف ضد مصالح الولايات المتحدة . وفي عام ١٩٣٧ ، ابان مؤتمر اوكسفورد المسكوني ، كانت السلمية الانكلوسكونية متحفظة حيال

---

(١) انظر اعلاه ، خطاب غوبدن في مجلس العموم عام ١٨٤٩ — المؤلف

الضرورات التي تعتبرها السلمية « القارية » بديهية ، لأنها تتطور في دول كان خطر اجتياح أجنبي لها حينذاك غير وارد عملياً .

وعندما حاول باعثو الحركة السلمية رسم خطوط « جمعية دولية » كمؤتمر الامم او الولايات المتحدة الاوروبية ، متجاوزين حدود مسألة التحكيم ، لم تكن الخلافات اقل شأناً . هل سيكون هدف ميثاق الوحدة الذي سيعقد بين الدول ، اقامة مجرد تشارك يحترم كلياً حقوق السيادة ، ام اقامة اتحاد دول « كونفيديراسيون » يحقق وحدة وثيقة اكثر واكثر ديمومة لكنها تحد من ممارسة السيادات ، ام تراه سيقيم ضرباً من الحكومة الاتحادية تخضع حكومات الدول لحكومة « عليا » ؟ والواقع ان كافة النماذج الممكنة للتنظيم قد خُططت كلها تقريباً خلال القرن التاسع عشر .

قُدمت النزعة القصوى من قبل هنري دو سان سيمون عام ١٨١٤، وكانت تتصور « حكومة عامة » لأوروبا « مستقلة تماماً عن الحكومات القومية » : مجلس ينتخب اعضاؤه مباشرة من قبل العلماء وحدهم والقضاة والاداريين والتجار، ومجلس أعلى تليد ، وأمير حاكم لم يذكر صاحب الفكرة كيف يتم انتقاؤه وعاد مفهوم المجلس الدولي هذا ، الذي يتألف عن طريق الانتخاب المباشر ، الى الظهور عام ١٨٦٨. وكان ماثلاً كذلك لدى اصحاب العروض الرامية الى تأسيس المنظمة الدولية على غرار نظام الولايات المتحدة الامريكية ، كلومونييه مثلاً ، الذي وجه طيلة عشرين عاماً مجلة الولايات المتحدة الاوروبية من عام ١٨٦٧ والى عام ١٨٨٧ .

لم يقترح ايليهو بوريت في تقريره الى مؤتمر السلم المنعقد في باريس عام ١٨٤٩ أن تحشد الجمعية الدولية عن طريق الانتخاب ، بل فضل العهدة بتعيين اعضائها الى جمعيات الدول التشريعية . وكان مشروع الفقيه الانجليزي لوريمر[١] عام

---

(١) « المسألة النهائية للحق الدولي » في مجلة القانون الدولي والتشريع المقارن . المؤلف

١٨٧٧ مماثلاً له. ولكن ، بينما كان بوريت يحدد سلطات الجمعية التي يجب اخضاع مقدراتها لمصادقة الحكومات ، على حد قوله ، كان لوريمر ينظر ايجـاد سلطة تنفيذية يعهد بها الى مجلس منتخب من قبل الجمعية والى رئيس منتخب من قبل المجلس من بين اعضائه .

تعارضت مع هذه المشروعات الراميـة الى تحقيق توحيـد متفاوت المـدى وتنظيم تمثيل مباشر او غير مباشر للشعوب ، المشروعات التي تستند الى ضرورة احترام السيادات ، والتي تقتبس هدفها من جهاز اتحاد الدول . اقترح فيليب – رونيه مارشان عام ١٨٤٢ وإميل دو جيراردان عـام ١٨٤٨ انشاء مؤتمر مـن مطلقي الصلاحية يستحصل من الحكومات على تفويض الزامي . اعلن كلاهمـا اقتباسها من نظام المجمع الجرماني ، وتطلعها الى اتخاذ المقررات بالأكثرية .

حاول الفقيه الجرماني السويسري بلونتشلي عـام ١٨٧٨ والمقرّر المعين عام ١٩٠٠ من قبل مؤتمر العلوم السياسية في باريس ، ايجـاد حلول وسط . نظرا وجود جمعيتين ، الاولى معينة من قبل الجمعيات التشريعيـة للدول[١] والثانيـة مشكلة من ممثلي الحكومات[٢] . لكنهـما لم يتفقا على السلطات المتقابـلة لهـاتين الجمعيتين : كان بـلونتشلي ينيط السلطات الاكثر شمـولاً بالجمعية التي تعينهـا الحكومات التي تُكلف وحدهـا بالتقرير في المسائـل « ذات الصبغـة السياسية الكبرى » ، أي ، كل القضايا التي تقتضي تهديداً للسلام او لاستقلال الدول. اما ايزامبير ، فكان يتخيل جهازاً اكثر تعقيداً : النزاعات « ذات الأهمية العظمى » تعرض على مؤتمر يجتمع فيه الاعضاء المعينـون من قبـل المجالس الاستشارية للدول والممثلون للحكومات جنباً الى جنب . وكانا يقترحان كذلك حلولاً مختلفة فيما يتعلق بتطبيق المقررات المتخذة من قبل الجمعيتين : فيترك بلونتشلي الى الحكومات امر تنفيذ هذه المقررات بينما يعهد ايزامبير بهـا الى

---

(١) يدعوها بلونتشلي مجلس شيوخ ويدعوها إيزامبير المحكمة العليا . المؤلف

(٢) يدعوها بلونتشلي المجلس الفدرالي ويدعوها ايزامبير المجلس التشريعي . المؤلف

مجلس ادارة .

واخيراً نظر اثنان من علماء النظريات هؤلاء ، هما كونستانتان بيكور ، منذ عام ١٨٤٢ في كتابه «في السلام» ونوفيكو عام ١٩٠١ في كتابه « اتحاد اوروبا » سيراً ارتقائياً من اتحاد دول « كونفيديراسيون» الى الدول الاتحادية مع فواصل طويلة بين المراحل .

كانت الفكرة اذن غنية ومتفننة تستكشف كل الاتجاهات ولكن دون ان تعطي مجالاً لتقابل اسلوبي . والسمة الوحيدة التي تظهر واضحة انها هي التحسس بالصعوبات : تخلفت الافكار الجريئة مع الزمن امام الحلول الاكثر تواضعاً ، فكان نظام اتحاد الدول هو الذي استلفت الانتباه آخر المطاف .

لم يكن الاتفاق متوقعاً بأكثر سهولة حول الصلاحية التي يقتضي الاعتراف بها لهذه الجمعيات أو المجالس . صحيح انها مكلفة بتسوية النزاعات بين الدول، وانها ستحصل على اختصاصات ادارية في المضمار الاقتصادي وبصورة خاصة في تنظيم النقل والمواصلات، ولكن هل يمكن تجاوز هذه الحدود؟ كان كونستانتان بيكور وإميل دو جيراردان يودان اعطاءها تفويض اقامة رسوم مكسية، واقرار اصدار اوراق النقد وبالتالي اقامة اشراف على السياسة الاقتصادية والسياسة النقدية للدول . بل ان جيراردان يود بطيبة خاطر لو يمتد هذا الاشراف الى التشريع الاجتماعي لأن ما من دولة تستطيع محاولة تنظيم مدة يوم العمل بقرار مستقل . ولكن أية صلاحية يتوجب منحها لهذه الجمعيات لتسوية النزاعات التي تثيرها احتجاجات « الاقليات القومية »؟ لا يتردد هنري دو سان سيمون في العهدة الى « حكومته الاوروبية » بأمر تسوية النزاعات بين حكومة وبين « شعب يود تشكيل أمة مستقلة » . اما لوريمر ، فيأمل ان يكون المؤتمر الدولي مخولاً ليقرر نقل السيادة . لكن قلة قليلة هي التي تتوضع امام هذه الاقتراحات القصوى . ما من أحد زكى اقتراح فيليب مارشان الذي اراد عام ١٨٤٠ ان يقيم المجلس الاتحادي تشريعاً موحداً حول جرائم الصحافة ليمنع الصحف من إثارة الرأي العام في الخلافات التي تتعارض حولها الدول . هنا ايضاً

« اقرّ » بعض السلميين المنفردين على مرور القرن كله بالمشاكل . لكن الحركة السلمية لم تعمل على حلها .

فهل كان المذهب سيكون اكثر فعالية لو أنه كان محدداً تحديداً افضل ؟ ان موقف الحكومات يسمح لنا بالشك : لم تستوقف الافكار السلمية اهتمامها في أية لحظة بشكل جدي ، سواء أكان من حيث التحكيم ام نزع السلاح أو من حيث التنظيم الدائم لجهاز من المؤسسات الدولية .

التحكيم ؟ ابرز بالمرستون في حزيران ١٨٤٩ صعوباته في مجلس العموم[1] . قال ما من حكومة يمكنها ان تقبل الارتباط مسبقاً بمقررات جانب ثالث . ثم من ذا الذي سيمارس هذا التحكيم ؟ أفقهاء ينتقون استناداً الى اختصاصهم وسلطتهم المعنوية ؟ لن تكون لهم أية سلطة . أحكومات ؟ ولكن لو كانت الحكومات « عادلة » لأصبح التحكيم عديم الجدوى . واذا لم تكن « عادلة » فانها لا يمكن ان تعطي حكماً ذا قيمة . والواقع ان التحكيم لا يمكنه ان يأخذ صورة فعالة الا اذا كانت هناك « محكمة أمم » وقوة عسكرية قادرة على ان تفرض تنفيذ الاحكام . رغم ذلك ، لجأت الحكومات احياناً الى هذه الوسيلة للتوفيق : لقد عرض مائة وسبعة وسبعون نزاعاً على طريقة التحكيم بين اعوام ١٧٩٤ و ١٨٠٠ منها تسعون نزاعاً بين اعوام ١٨٨٠ و ١٩٠٠[2] . لكن المسائل السياسية لم تظهر في هذه القائمة الا نادراً .

ماذا كانت الالتزامات المعقودة وراء هذه الاساليب الطارئة بغية اتقاء نزاع مسلح في المستقبل ؟

نُظر في اللجوء الى التحكيم عام ١٨٥٦ في معاهدة باريس . لكن البروتوكول[3] الذي اشار اليه ، اقتصر على الاعراب عن امنيته برؤية الدول

---

(١) في جوابه على اقتراح غوبدن . انظر اعلاه . المؤلف

(٢) ادرجت القائمة من قبل هـ. لافونتين في « موجز تاريخ التحكيمات الدولية » ١٩٠٢ المؤلف

(٣) « البروتوكول ٢٣ » من المعاهدة . المؤلف

تستعين قبل اللجوء الى السلاح ، بالوساطة الطيبة لسلطة صديقة « بقدر ما تسمح به الظروف » . ولقد كانت عدم فاعلية هذا البروتوكول كلية في المناسبات التي استعين به فيها ، كمناسبة النزاع اليوناني التركي عام ١٨٦٩ وعشية الحرب الفرنسية البروسية عام ١٨٧٠ ، بناء على مبادهة انجليزية

اما عن المعاهدات الثنائية للتحكيم فقد كانت على طرازين مختلفين . كان بعضها يخصص الحالات التي تلتزم الدول المتعاقدة فيها باللجوء الى التحكيم ، وكان هذا الاحصاء محدداً . اما الاخرى فكانت تحوي التزاماً عاماً ولكن بتحفظ بعض الاستثناءات التي ينطبق اكثرها تواتراً على الخلافات التي تعرض « للشرف القومي » ، دون ان تحاول تحديد مدى هذا الاستثناء الذي ظل تعريفه شديد التأرجح . ولم تعقد قبل عام ١٨٩٩ أية معاهدة بين الدول الكبرى : لم يحظ المشروع الذي اقيم بناء على مبادهة المجلس النيابي البريطاني ، بين حكومتي لندن وواشنطن في الآونة التي كانت العلاقات بينهما عصيبة[1] ، بموافقة مجلس الشيوخ الامريكي . فالتحكيم على العموم لم يصبح موضع التطبيق الا في النزاعات الصغيرة التي ما كانت لتهدد السلام تهديداً جدياً على أية حال .

لم تأخذ هذه المسألة اهتماماً جديداً الا عام ١٨٩٩ فقط ، عندما اتفقت الدول المجتمعة في مؤتمر لاهاي الاول ، رغم تحفظات المانيا ، على تقرير انشاء محكمة دولية عليا للتحكيم . لكن هذا الجهاز في الواقع لم يكن محكمة عليا ولم يكن دائماً . كان على الاكثر « محكمة زائلة في اطار دائم »[2] تعرض نفسها على الدول « دون ان تفرض نفسها عليها » . اما مبدأ اللجوء الملزم الى التحكيم فقد استبعدته كل الحكومات . وقال لويس رينو ملاحظاً : « انه لخطير ان نلتزم مسبقاً بقبول اسلوب تحكيمي دون ان نعرف ماهية النزاع الذي سيعرض والأثر الذي تمارسه طبيعة حله على مصالح الدولة » .

---

(١) عام ١٨٩٦ ، غداة المجادلات المثارة بسبب تفسير مذهب مونرو الذي قدمه الوزير اولني . المؤلف

(٢) ش. روسو ، « موجز الحق الدولي العام المعمق» باريس ١٩٦٠ ص ٢٩٢ المؤلف

اقتصر الميثاق الذي تبناه مؤتمر الصلح الثاني عام ١٩٠٧ على الاقرار بأن التحكيم هو الوسيلة الاكثر نجوعاً وعدالة في تسوية النزاعات التي لم تحل بالطرق الدبلوماسية « في المسائل الفقهية وفي الدرجة الاولى ، مسائل تفسير أو تطبيق المواثيق الدولية » . الا ان تطبيق المبدأ ظلّ غير ثابت حتى في هذه الحدود الضيقة . لكن رئيس الوفد الفرنسي ، ليون بورجوا ، ابدى رأيه هذه المرة لصالح التحكيم الاجباري ، لكن الوفد الألماني رفض ذلك .

بيد ان هذا لم يمنع من ان يعطي مؤتمرا لاهاي دفعاً قوياً لاقرار معاهدات التحكيم ، وان تسهم الدول العظمى في هذه الحركة . لكن أية معاهدة لم تبرم بين الدول العظمى التي كانت طبيعة الخلافات بينها قادرة على اثارة حرب اكثر من التي بين الدول الاخرى ، وهي المانيا وفرنسا ، والنمسا هنغاريا وروسيا .

لم يثبت مبدأ التحكيم الاجباري للنزاعات ذات الصبغة السياسية الا بتاريخ ٢٥ ايلول ١٩٢٨ فقط ، بموجب الميثاق العام للتحكيم الذي وافقت عليه الجمعية التاسعة لعصبة الامم . ولكن ، هل من الضروري ان نبرز مدى ما بقي هذا المبدأ عليه من عقم ؟

تدخل نزع التسلح الذي طالما بشر به السلميون في منتصف القرن التاسع عشر ، في الفعل الدبلوماسي عام ١٨٦٩ ، عندما حاول اللورد كلاراندن عبثاً ان يعمل كوسيط حيال التهديد الفرنسي البروسي بالحرب . في تلك الحقبة ، لم تكن مسائل المبدأ ولا مشاكل التطبيق قد جوبهت بعد . ولكي نحاول تقدير موقف الحكومات في هذا المضمار ، يتوجب ذكر تاريخين : الاول مؤتمر لاهاي الاول عام ١٨٩٩ ومؤتمر نزع التسلح بين اعوام ١٩٢٨ — ١٩٣٣ .

في عام ١٨٩٨ ، اتخذ القيصر المبادهة بالدعوة الى مؤتمر دولي لدراسة تحديد التسلح . ولقد حثّه على ذلك قراءة بعض المؤلفات السلمية — مؤلفات البارونة دو سوتز وجان بلوخ — والتقارير التي اطلعته على اعمال مؤتمر المجالس النيابية . لكنه اخذ كذلك بعين الاعتبار مصلحة دولته : ان اتفاقاً دولياً حول تحديد التسلح سيوفر على روسيا مجهود اعادة تنظيم وسائلها العسكرية

الذي يجعل الموقف المالي تحقيقه صعباً . بيد ان هـذا العرض لقي من جانب حكومات الدول الكبرى كلها الريبة نفسها : قدّر سالزبري انه لا يمكن الركون الى وعد الحكومة ، وأسف ديلكاسيه اذ تجري دراسة هذه المسائل على بساط دولي ، اما غليوم الثاني فلم يكن يريد الاعتماد على غير « سيفه الطيب » في حين اعرب مندوب الولايات المتحدة عن خضوعه لتعليمات تنص على ان لا يضطلع بأية مسؤولية في هذا المضمار. ولا ريب ان المانيا هي التي اتخذت الموقف الاكثر وضوحاً باتخاذها مبادهة الرفض : اعلنت ممثليتها ان تحديد التسلح امر غير ممكن التحقيق لأن الاجهزة العسكرية للدول مختلفة جداً . الا ان الحكومات الاخرى لم تكن مستاءة من هذه الخاتمة . والواقع ان كل المندوبين كانوا مصممين على استبعاد الاجراءات التي من شأنها « انقاص القوات المسلحة الهجومية او الدفاعية لبلادهم انقاصاً حقيقياً او حتى تحديد نمو هذه القوات ». وفي مؤتمر لاهاي الثاني عام ١٩٠٧ ، كان المشتركون كلهم متفقين على الاقرار بان تحديد التسلح لا يمكن ان يوضع موضع الدراسة طالما لم تُمح اسباب الحرب .

عاد هذا المفهوم ، الذي يجعل من تحديد التسلح نتيجة وليس سبباً لتنظيم سلمي للعلاقات الدولية ، الى الظهور بعد ثلاثين عاماً ، في مناقشات جنيف . طالبت الحكومة الألمانية منذ عام ١٩٢٧ بمساواة في الحقوق في موضوع التسلح، سيكون من نتيجتها تخفيف كبير للقوات المسلحة الفرنسية ، فأخضعت الحكومة الفرنسية هذا التخفيف لحل مسألة الأمن حلاً مسبقاً : فهي لم تطلب اقامة اشراف دولي على نزع السلاح فحسب ، بل ان تسد ثغرات الجهاز المقام بنتيجة ميثاق عصبة الامم وعدم كفاية العقوبات . وكان هذا الاختلاف كافياً لإيلاج مؤتمر نزع التسلح في مأزق لا مخرج منه .

تحقق تنظيم المؤسسات الدولية التي نُظرت منذ قرن في مبادلات الافكار بين المذهبين ، عام ١٩١٩ . كان على عصبة الامم ان تستهدف تأمين السلام .

لكن واجبها كان ايضاً، بحسب تفكير واضعي الميثاق ، ضمان مراعاة المعاهدات أي ضمان الوضع الاقليمي المحدد عام ١٩١٩ ـ ١٩٢٠ : وهذا « احلال » للنصر في « ادارة السلام »[٢] . ولا ريب ان الميثاق قد نظر في امكانيــة اعادة النظر ببنود هذه المعاهدات ، لكن المادة ١٩ أخضعت هذه الاعادة لشروط تجعلهـا بعيدة الاحتمال . وعليه فان هذا النظام الاقليمي قد أُقطع مزية البقاء ، ممـا اضعف السلطة المعنوية لعصبة الامم ، لأن المغلوبين لم يغفلوا عن التصريح بأن المؤسسات المعدة لتنظيم السلم تخلد وضعاً اقامه النصر ومن ثم القوة . ولقد اعرب خبراء وزارة الخارجية البريطانية منذ عام ١٩١٩ عن اسفهم لهذه الصلابة التي لا تتفق بحسب ظنهم وشروط الحياة . قالوا الا تستطيع التعديلات الاقتصادية والهجرات بعيداً عن الرغبة نفسها بالثأر ان تجر تغييرات في تكوين الشعب تثير مسألة استبقاء الحدود ؟ لنا ان نفكر ولا ريب ان عصبة الامم كانت قـادرة على انجاز رسالتها الجوهرية بسهولة اكثر – المحافظة على السلام – لو انهـا استطاعت ان تجعل الغالبين والمغلوبين يقبلون الحلول الوسط . ان توسيع بنود المادة ١٩ والعزوف عن قاعدة الاجماع في مذكرات المجلس، تلك كانت الشروط المسبقة الواجب اتخاذها .لكن العصبة ارادت ان تحافظ على السلام وان تؤمن تنفيذ المعاهدات بآن واحد . ولكي تنجح في ذلك ، كان عليها ان تعمل على تنظيم العقوبات تنظيماً متيناً وان تسوي بهذا الصدد كل الثغرات في الميثاق. لذلك لم تكن قادرة على الاضطلاع بالمهمة المنوطة بها بالشكل الذي اوجدتها فيه حكومات الدول الحليفة والمشتركة .

كذلك ، فان بريان ، عندما اعلن خطة تدعيم عصبة الامم باتحاد اوروبي ، انما كانت شاغلته الجوهرية على ما يبدو « التركـيـز المتمادي لسياسة الضمانات الدولية المدشنة في لوركارنو بالنسبة لكل من المجموعات الاوروبيـة » . كان يريد بذلك ان يحصل من المانيا على وعد باحترام الحدود التشيكية والبولونية .

---

(٢) جورج سيل : « مشكلة عصبة الامم » في« سنة سياسيـة » تشرين الثانـي ١٩٣٨ ص ٣٨٣ المؤلف

أي ان محور الاهتمام كان ضمان الجهاز الفرنسي للمحالفات وليس الغايـة السلمية . وهذا ما ايقظ مقاومة المانيا وتحفظات بريطانيا العظمى . فالحكومة الالمانية ، رغم انها كانت حكومة المستشار برونينغ ذي الرغبة الاكيـدة في التوافق ، لا تريد الموافقة على الدخول في جهاز يرغمها على هجران كل تطلـع مقبل الى اعادة النظر في حدودها الشرقية . والحكومات الانجليزية اضافة الى المصاعب التي تخشى مواجهتها في علاقاتها الملكيـة اذا انضمت الى الوحـدة الاوروبية ، تميل الى الاعتقاد بان بريان يأمل في تدعيم « الهيمنة الفرنسية » على القارة بنفس الوقت الذي يعطي فرنسا فيه الميزة المعنويـة التي يحتويها مخطط تنظيم السلام . فالاخفاق اذن كان متوقعاً حتى قبل ان يستبعد مجلس عصبة الامم في اقتراع ايلول ١٩٣١ المشروع الفرنسي وحتى أسسه .

ان الحالة السيكولوجية الجماعية هي التي تفسر الجـانب الاعم من موقف الحكومات هذا ، اذ ظهر ان الحركة السلمية قبل ١٩١٤ ، لم تجد قط لدى الرأي العام ، دعماً فعالاً ، بمقياس ما كانت الصحف والمناقشات النيابية تحتسب معبرة عن افكار الجماهير وعواطفه .

اتخذ هذا التحقق في بريطانيا العظمى كل قيمته ، لأن المنظـمات السلمية كانت اكثر عدداً فيها وأكثر قوة من أي مكان آخر ولأن دعايتها كانت قادرة على ايجاد التربة الملائمة بسبب شعور الأمن الذي يمتاز به السكان . وعليـه فان مجهودات السلميين عام ١٨٥٤ للاعتراض على حرب القرم لم تجـد أي صدى لدى الرأي العام . وتحققت الجمعية الانجليزية للسلام في تقريرها عـام ١٨٦١ ، من أن مفهوم « الحرب العادلة » أو «غير العادلة» لا وزن لها في الرأي العام ازاء الرغبة في الابقاء على السمو البريطاني وعلى النفوذ العسكري الانجليزي . صحيح أن مجلس العموم عام ١٨٧٣ وافق رغم الحكومة ، على اقتراح لصالح التحكيم . لكن رئيس جمعية السلام ، هنري ريشار ، حاول عبثاً عام ١٨٨٢ أن يجد من يتبنى اقتراحه ضد الحملة على مصر . وفي عـام ١٨٩٩ ، عندما استنكر رؤساء الحركة الحرب الافريقية الجنوبية ، كانت الاستقالات وفيرة في صلب الجمعيـات

السلمية كما ابرزت انتخابات عام ١٩٠٠ بوضوح أن جهد هذه الجمعيات لم يلاق أي صدى لدى الرأي العام .

في الولايات المتحدة عام ١٩١٧ ، اتفق مـديرو جمعية السلام الامريكية ووقف كارينجي للسلام الدولي ودعاة المؤتمر الذي انعقد في الاول من آب عام ١٩١٤ في كونستانس ، على تأييد الاشتراك في الحرب الذي ظـل الكويكريون وحدهم يستنكرونها .

وبعد عام ١٩١٩، دعّم فعل الجمعيات السلمية حيناً وُكسف حيناً آخر في أوروبا بفعل « الجمعيات من اجل عصبة الأمم » . كان للحركة حينذاك قاعـدة اوسع ، رغم ان بعض المنظمات السلمية كانت تتبنى احياناً موقفاً ناقـداً حيال العصبة ذات التنظيم « غير الديموقراطي » . ولقد اتسعت في بريطانيـا العظمى اتساعاً هاماً. لكن المرة الوحيدة التي تسربلت فيها بمظهر الحركة الجماهيرية كانت في خريف عام ١٩٣٥ بمناسبة « البيس بالـّوت » . وعليه ، ألا يجب أن نأنس أن هذه « الصليبية من اجل السلام » تتطابق مع مصلحة بريطانيـــا العظمى السياسية المنشغلة في تجنب اقامة قطاع استعماري ايطالي على جنبات الطريـــق البحرية الامبراطورية في البحر الاحمر ؟ اما عن الولايات المتحدة ، فان جماعات السلميين أيدت عموماً نبذ ميثاق عصبة الامم من قبل مجلس الشيوخ . لكنهـــا تنافرت عندما طرحت مسألةاحتمال الاشتراك في المحكمة العليـــا الدائمة للعدل الدولي.وراحت الحركة تتقهقر بمقدار ما تأيدت رغبة الحكومة في رفضالالتزام بمسؤوليات في السياسة الدولية .

وبالاجمال ، يجب ان نعود الى كلمة «تيودور رويسّن» الفيلسوف الاجتماعي ورسول السلمية الذي قال : ان الشعور التي توقظها نـــداءات السلميين في روح الانسان ليس لها قط ما للاندفاعات الوطنية من صدى .

القِسمُ الثاني

رجل الدولة

كتبه ج. ـ ب. دوروزيل

J. - B. DUROSELLE



الفصل التاسع

شخصية رجل الدولة

ليس أكثر من المؤرخ احساساً بالتنوع اللامحدود للشخصيات البشرية . ان لكل حالة طابعاً خاصاً ، وكل انسان معقد وغامض . فماذا عن رجل السياسة ذي المسؤوليات الهامة ؟ ان موقفه يظل حاوياً عناصر غير متوقعة وممتنعة عن التفسير حتى بالنسبة لأولئك الذين يعرفونه جيداً . ان التنبؤ الأكيد مستحيل . لذلك يلجأ المؤرخ الى بحث كل حالة وكل لحظة . حتى اذا حلت مسألة القوى التي فعلت في رجل الدولة ، بالقدر الممكن ، أمكن تفسير بعض المقررات « بمزاج » المسؤول . واذن ، سوف نسعى لمعرفة هذا المزاج على أفضل ما يمكن، بدراسة النصوص والشواهد والتصرف .

لكن المؤرخ مدعوّ الى اجراء مقارنات ، حتى في حالة انجازه هذه المهمة التي تستوجب « روح الحذق » أكثر مما تستوجب « روح الدقة » . انه يقارن البطل بأسلافه وخلفائه ، بعدوه او أعدائه بل يقارنه كذلك مع نفسه في فترة ما ومع شخصيته نفسها في فترة أخرى . وهذه المقارنات التي تستدعي هذه المرة « روح الدقة » ، لا ترجع الى ممارسة عقيمة للبلاغة على غرار « الحيوات

المقارنة » لبلوتارك[1] أو مقارنات كلاسيكية بين أرستيد[2] وتيميستوكل[3] وغلادستون ودزرائيلي ، وبريان وبوانكاريه ، بل هي وسيلة لمعرفة ادوار الشخصيات معرفة أفضل في صميم مركب سياسي .ان الادراك البشري لا يستطيع تجنب التصنيفات واكتشاف « النماذج » الكبرى حتى ولو اختص الأمر بحقائق ممتنعة عن سبر غورها امتناع الذوات البشرية المتمتعة بالضمير والارادة. لذلك يميل المؤرخ الى الركون بحكمة الى « نماذج دراسية[4] *Typologies* »

١ ــ النماذج الدراسية الرئيسية للشخصية[5]

سيكون همنا الأول ، البحث بين الدراسات الجارية في مختلف فروع العلوم

---

(١) بلوتارك ، مؤرخ واخلاقي يوناني توفي حوالي عام ١٢٥ م . مؤلف « حياة مشاهير اليونان » .

(٢) أشهر من حمل هذا الاسم في التاريخ القديم هو أرستيد العادل ، الجنرال ورجل الدولة الأثيني وله تاريخ مطول حافل بجلائل الاعمال . (٥٤٠ ـ ٤٦٨ ق.م.) المترجم

(٣) جنرال اثيني ايضاً ، كان رئيساً للحزب الديموقراطي في اثينا ، وقد غضب على أرستيد العادل فنفاه ثم استقدمه عند الخطر وانقذا معاً مصير اثينا ثم نفي هو الآخر فرحل الى ايران حيث مات فيها . ولد عام ٥٢٥ وتوفي عام ٤٥٠ قبل الميلاد . المترجم

(٤) من المدهش ان يكون البوليتيكولوجيون جميعهم قد اغفلوا هذه المشكلة . يقول جان مينو في مؤلفه الممتاز : مدخل الى علم السياسة ، باريس ١٩٥٩ - ٣٦٩ ص ان « معظم الدراسات عن المركبة السيكولوجية للظواهر السياسية مدينة للسيكولوجيين الاجتماعيين » ، ص ١١٠ . اما لاسويل ، فيذكر اطباء الامراض العقلية وليس علماء الفراسة ، ويكتفي بإبانة صعوبات الموضوع . (١١١ - ١١٥ ص) . بينما كان موريس دوفيرجيه اكثر ايجازاً في مؤلفه الجيد ايضاً « مناهج العلوم الاجتماعية » باريس ١٩٦١ ، ٥٠١ ص . المؤلف

الناشر : كتاب : مدخل الى علم السياسة تأليف جان‌مينو الذي اشار اليه المؤلف هو الآن قيد الطبع في منشورات عويدات .

(٥) انني مدين بهذه الفقرة لزميلي وصديقي بيير هاسنر ، استاذ الفلسفة . المؤلف

البشرية ، عن التصنيفات التي عينتها . لكننا لن نشدد عليها لأسباب مختلفة بيّنة . فالمؤرخ أولاً ليس ثقة لتخمين القيمة الذاتية للنظريات التابعة لعلوم غريبة عنه في مجملها ، فهو مجرد « مستعمل » للسيكولوجيا أو الكاراكتيرولوجيا . وكذلك حاله بالنسبة للاقتصاد السياسي أو القانون الدولي أو علم الاجتماع أو الجغرافيا . يكفينا ان نذكر هنا بان المؤرخ يجب بعد الآن ان لا يجهل نتائج الدراسات الحاصلة من قبل المختصين . ولسوف نحيل القارىء الى مؤلفات مدرجة في ملحق هذا الفصل للتعمق اللازم .

بيد انه يبدو لنا مفيداً ، أن نبيّن بايجاز وبآن واحد الصعوبات والنتائج الوقتية لدراسات الشخصية ، عندما تفضي الى نماذج دراسية (تيبولوجي) .

ان كل المحاولات لتصنيف الناس تصطدم بصعوبتين اساسيتين .

ترتبط الاولى بغموض الانسان نفسه . فالانسان كائن[1] بيولوجي ، لكنه مفكر وعاقل أيضاً ، وهو اخيراً يعيش في مجتمع . فما هي العناصر التي تتفرع في شخصيته عن الفيزيولوجيا[2] والسيكولوجيا[3] والسوسيولوجيا[4]؟ لقد انكر بعضهم السيكولوجيا ، كأوغوست كونت ، ورأى في الانسان كائناً بيولوجياً يعيش جماعياً ، أي اننا ننتقل مباشرة من الجسد الى المجتمع . كتب « تارد » يقول : « ان الانسان كائن اجتماعي مؤبّر على كائن حيوي » . ودوركهيم : « في الانسان

---

(١) البيولوجيا : علم حياة الاجسام المنظمة . المترجم

(٢) الفيزيولوجيا : علم يبحث في الحياة وفي وظائف الاعضاء التي تتجلى الحياة بواسطتها . المترجم

(٣) السيكولوجيا : جانب من علم الفلسفة يبحث في الروح وخواصها وافعالها . المترجم

(٤) السوسيولوجيا : علم الاجتماع .

وقد استعاض المؤلف بهذه العلوم عن الصفات التي اعطاها للانسان فربط بينها . فالانسان كائن حي (فيزيولوجيا) ومفكر وعاقل (سيكولوجيا) ويعيش في مجتمع (سوسيولوجيا) . المترجم

كائنان : كائن شخصي مرتكز الى العضوية وكائن اجتماعي »[1] . ولا ريب ان مدارك كهذه لا تصمد امام نتائج البراهين المستخلصة من الارتقاءات المستقلة للسيكولوجيا وبصورة خاصة دراسة الامراض العقلية والتحليل النفسي ودراسة الخواص والطبائع[2] . ولقد اوضح الاستاذ جان دولاي هذا الابهام على النحو التالي : « في كل كائن بشري دائرة اوتيستيكية[3] حقيقية بأوسع حدود معنى الكلمة ، امكن فيها مشاهدة « القطاع الحريز للناحية السيكولوجية المحضة ... » . وعلى هذا فان « على البسيكوفيزيولوجي[4] ان يعترف بعجزه عن تفسير نموذج أو دالة نفسانية بالفيزيولوجيا وحدها . انه يكتشف في كل واقعة نفسانية تداخل بنية تحتية[5] فيزيولوجية ببنية فوقية سيكولوجية تلعب فيها العوامل الاجتماعية دوراً جوهرياً ولكن غير حصري » . فعلى العالم النفساني اذن ان « يحدد ما يعود الى النفسية وما يعود الى الاجتماعية ، الى التركيب والى

---

(١) اورده جان دولاي في «البسيكوفيزيولوجيا البشرية » باريس ١٩٤٥ ص ٩٢ -٩٣
المؤلف

(٢) جاء في النص الفرنسي *Psychiatrie* « دراسة الامراض العقلية » *Psychanalyse* وهي الاستقصاء السيكولوجي الرامي الى إعادة الاحاسيس الغامضة المستبعدة الى الوعي « التحليل النفسي » *Psychotechnique* وهي الدراسة العلمية للطبائع والخواص بقصد معرفة المضمار الذي يصلح له موضوع الدراسة . المترجم

(٣) في النص *Autistique* وتعني من حيث اشتقاقها اللغوي *Autisme* انطواء الانسان على ذاته للتعمق في معرفة الذات . المترجم

(٤) البسيكوفيزيولوجيا علم يجمع بين الدراسة النفسية ودراسة تركيب الكائنات الحية ووظائف اعضائها . المترجم

(٥) علمت ، بحسب ما اطلعني احد الثقاة في هذه المادة مشكوراً ، انه تعورف على استعمال عبارتي « البنية التحية والبنية الفوقية »مقابل الكلمتين الاجنبيتين *Infrastructure* و *Superstructure* . لكنني اراها في هذه الحالة تفترض وجود ثلاث بنيات : البنية والبنية التحتية والبنية الفوقية وهو ما لا يتفق مع القصد الاساسي . والصواب في رأيي ان هناك بنية واحدة *Structure* لها ما دون البنية ، اي العناصر التي تبنى عليها *Infrastructure* وما فوق البنية، وهي العناصر التي تنشأ عنها *Superstructure*
المترجم

الوضعيات وكذلك الى ذلك الشيء الغامض الفريد الذي يمتنع التحويل الى هذا أو تلك » . ان مثل هذه المهمة ليس بالأمر اليسير ، ولن يلبث «مستخدمها» ان يعتوره القلق للتباينات القائمة بين مختلف المؤلفين .

ان الصعوبة الاساسية الثانية تكمن في التمييز بين ما هو اصيل وما هو مكتسب . يقترح « لوسين » ان نطلق على « مجموع الاستعدادات الوراثية التي تشكل الهيكل العقلي للانسان » اسم الطبع وان نطلق اسم الشخصية على المجموعة المؤلفة من الطبع أولاً اضافة الى « كل العناصر المكتسبة خلال الحياة التي شخّصت الطبع على نحو مختلف عن ذاته » . ثم يضيف اخيراً الأنا ، وهو « المركز الفعال » الذي يتصرف بحريته . فاذا تركنا جانبا هذه العبارة التي تخدم لوسين في الربط بين الملاحظة الحسية والميتافيزيقا ، فاننا نحتفظ بمصطلحات لوسين التي تمتاز بأنها باتت اليوم مقبولة بصورة عامة .

من الواضح ان المؤرخ يهتم بالشخصية واعني بالمجموعة اهتماماً اكثر من انصرافه الى الطبع وحده . لكن الطبع ، وهو « النواة » و « هيكل الحياة السيكولوجية » و « المتين الثابت » ، يجب ان يتكشف هو نفسه والا فاننا سنسيء فرز ما جلبته نماذج مختلفة من الظروف ، أي سنسيء فرز المكتسب .

وقد يتأتى المكتسب عن الوسط الفيزيائي (المناخات والأغذية) ومن بعض المثيرات كالمخدرات –الكحول والافيون – التي قد تمارس على الشخصية تحولات عميقة ، ومن المرض واخيراً وبديهياً – ، من العوامل الاجتماعية كالوسط والثقافة وظروف الحياة . ان دور المرض كعامل محوّل للشخصية معروف لدى المؤرخ . انه يدرك ان سياسة نابوليون الثالث قد تعدلت بعد عام ١٨٦٥ إثر اصاباته الاولى بمرض الحصوة ، وان سياسة موسوليني ابتداء من عام ١٩٤٠ قد تأثرت تأثراً كبيراً بإصابته بالزهري . بينما دلل « فرانك فريدل » على العكس ان اصابة فرانكلن روزفلت بمرض النخاع الشوكي الوبائي الذي شل ساقيه «بوليوميليت» قد ساهم في « اعادة تكوين » شخصيته ، وفي اعطاء هذا السياسي

الدنيوي الفني ، المعجب بكل ما هو شائع، المتواني بعض الشيء، الطاقة الضارية التي رفعته الى أعلى المصائر .

ولكن ، كم هي الاسباب الاخرى التي تظل ممتنعة الفرز عن النواة الوراثية الى جانب اسباب « المكتسبات » هذه البينة نسبياً ؟

على ذلك ، نرانا مسوقين لا الى اقامة وصف كامل للنتائج المتحصلة لدى المختصين بمختلف العلوم، بل الى ذكر بعض منها فقط . ولسوف نحتفظ بمحصلة البسيكوفيزيولوجيا والتحليل النفسي واخيراً بمحصلة الكاراكتيرولوجيين بوصفها المجهود التركيبي الأكثر شمولاً من المحصلات السابقة .

التصنيفات البسيكوفيزيولوجية

هذه التصنيفات هي التي تحاول اقامة علاقة بين بعض العناصر الفيزيولوجية وعناصر اخرى سيكولوجية . فالبسيكوفيزيولوجيا اذن هي في الواقع « الدراسة الموضوعية لعلاقات الجسد والنفس » .

ان بعضهم ، امثال « شاركو » و « جينش » و « ايبنجر » و « هس » و « سمولنسكي » ، يتخذون المجموعة العصبية قاعدة لتصنيفهم ، بينما يميز آخرون ، وبصورة خاصة « كريتشمر » ، ما اطلق عليه اسم » البيكنيك » الـكـرَدمْ وهو « منفتح »[1] بصورة عامة ، اي متحول الى الخارج ويشمل « المتهن الماهر الطافح بالنشاط » و « المتمتع السعيد بالعيش » و « الـواقعي المفعم بالتفاؤل » ، « والجارج[2] » المرهف المتحول الى الداخل ويشمل « الحالم

(١) اصطلح في الترجمات المنقولة عن مصادر انجليزية على كلمتي منبسط ومنقبض للدلالة على المصطلحين العلميين *Extraverti* و *Introverti* ولقد نسبت استعمال كلمتي منفتح ومنغلق للدلالة عليهما استناداً الى مفهوم الكلمتين من حيث اشتقاقهما لغوياً . فالاولى تعني متحول الى الخارج والثانية متحول الى الداخل . المترجم

(٢) في النص « *Leptosome* » وهو من الجوارح التي تأكل الحشرات وموطنه مدغشقر . المترجم

الغريب عن العالم » و « العذري العاطفي » و « الساخر المتهكم » او « المتسلط البارد » . وهناك طائفة اخرى ترجع الى تمييز ابقراط[1]القديم بين دمويين وصفراويين وسويداويين وبلغميين ، أي انهم يستخلصون تصفيتهم من الغدد الصماء (باند) .

على ان المؤرخ في رأينا ، يجب ان لا يستعمل هذه التصنيفات الا بمنتهى الحكمة وعلى اعتبار انها مجرد اقتراحات .

التصنيفات السيكولوجية

انها على العموم من عمل المحللين النفسانيين[2] وعلماء الامراض العقلية . ان مذهب العالم النفساني الألماني « يونغ »[3] مثلا يمثل اهمية خاصة للمؤرخ. والواقع انه يلجأ الى ما يسميه « بالطريقة التاريخية او الفولكلورية » اضافة الى ملاحظته للمرضى . « فاذا ما اكتشفت فكرة في الملاحظة الشخصية المتكررة بقدر ما يمكن ، يصبح الأمر منوطاً بمراقبتها وبمقابلتها مع العوائد المخلفة في الانسانية عبر العصور ». ولنعِ منه انه يميز نموذجين جوهريين ، المنغلق *Introverti* والمنفتح *Extraverti* . ان المنغلقين[4] في رأي « اوستوال » هم « الكلاسيكيون » اما المنفتحون[5] فهم « الرومانطيقيون »[6].

ان دراسات عالم السياسة الامريكي هارولد لاسويل اكثر اغراء بالنسبة لنا .

---

(١) معروف لدى الغرب باسم *Hippocrate* وهو اكبر طبيب في العصر القديم ولد حوالي عام ٤٦٠ ق.م . المترجم

(٢) في النص *Psychiatre* و *Psychanaliste* وقد شرحت في الفقرة الثانية ذيل الصفحة ٣٨٤ مفهوم هذين العلمين . المترجم

(٣) يونغ: «نماذج سيكولوجية» مقدمة وترجمة ايف لولي ، جنيف ١٩٥٠ ، ٥٣٠ صفحة صدرت للطبعة الألمانية الاولى عام ١٩٢٠ والسابعة عام ١٩٣٧ وبيع منها اكثر من ١٠٠٠٠ نسخة . المؤلف

(٤و٥) راجع الفقرة الاولى ذيل الصفحة ٣٨٦ المترجم

(٦) و. اوستوال ، « الرجال العظام » الترجمة الفرنسية ، باريس . المؤلف

لقد حاول هذا بحمية الجمع تركيباً بين العلم السياسي والتحليل النفسي الفرويدي. ولما كان راغباً في الوصول الى نموذج دراسي لرجال الدولة وليس بصورة عامة كما جاء في النظريات المدرجة آنفاً ، فقد بدأ يفحص مختلف تصنيفات الفلاسفة وعلماء الاخلاق والمجتمع التجريبية المتفاوتة الدرجة من ارسطو ماراً بماكيافيل وحتى ماكس ويبر ، فقدر ان هذه التصنيفات لا ترضي الا اذا شملت نتائج السيكولوجيا وبصورة خاصة التحليل العقلي والنفسي . وقدّر ان رجال الدولة ككل الآخرين ، يتصرفون باقل عقلانية مما يعتقدون . صحيح انهم يستهدفون غايات عقلانية ، لكن هناك دائماً عدداً كبيراً من الاهداف العقلانية في ظاهرها. والانتقاء الذي يجري عليها ، ليس الا نتيجة اندفاعات منشؤها غير عقلاني في جوهره ، شئنا ام أبينا .

وفي كتابه « البسيكوباتولوجيا والسياسات » اعد التصنيف التالي للسياسيين: المحرضون ، الاداريون ، النظريون . « ان السمة الجوهرية للمحرض هي الاعتبار الرفيع الذي يقطعه لرد الفعل العاطفي للجمهور . انه يرتقي بغزارة التغييرات الاجتماعية المرجوة الى درجة المثالية . والمحرض يستخلص بكل سهولة ان الذي ليس متفقاً معه متحالف مع الشيطان وان خصومه مراؤون أو وضعاء الانفس». والاداري « هو منظم الجهود في نشاط متتابع دائب » . اما النظري ، فانـه يشتق معتقداته هو الآخر من الموجبات الخاصة اللاشعورية . « ان الآراء المسبقة السياسية والافضليات والمعتقدات تتبلور غالباً بشكل عقلاني تماماً ، لكنها تتطور بشكل يجافي كل عقلانية » . ومن الطبيعي ان هناك الكثير من التوفيقات الممكنة بين هذه الحدود الثلاثة .

التصنيف الكاراكتيرولوجي

ان معظم المؤلفين الذي اوردنا ذكرهم حتى الآن كانوا اطباء أو طبقوا في تصنيف النماذج البشرية نتائج التجربة الطبية . الا ان الكاراكتيرولوجيا تشغل حيزاً مستقلاً باعتبارها مشتقة من جهد علماء النفس والفلاسفة وان وجهة نظرها مختلفة كل الاختلاف .

ان الكاراكتيرولوجيا ، بدلا من ان تنتقي بعض العناصر الفيزيولوجية أو النفسية وان تنظر اليها على انها وحدها عوامل التمييز ، تضع نفسها في صميم الكائن البشري . انها تحدد « الخصائص التكوينية للكائن البشري » عن طريق سلسلة طويلة من الملاحظات والاستقصاءات. وتركيبات هذه الخصائص المختلفة تفضي الى اكتشاف عدد من النماذج . ثم ان هذه النماذج تتميز باستخدام « الخواص الاضافية » التي« تسمح بان تضاعف بجدارة والى ما لا نهاية» الفوارق الكاراكتيرولوجية المميزة ».

فالكاراكتيرولوجيا اذن تفهم على انها علم موضوعي . انها تحلل الفكر الانساني واساليبها بالتالي مختلفة عن اساليب علوم الطبيعة . وهي تجنح الى ان تكون علماً شاملا ، أي لكل فرد ، تهدف الى ايجاد كل العناصر التكوينية في طبعه وليس البعض منها فحسب .

لقد كتب لوسين يقول : « ان السلسلة الطويلة البديعة من الاخلاقيين الفرنسيين ، من « مونتاني » ف« لابروبير » وحتى « فوفنارغ » ، دلت على استعدادات الفكر الفرنسي لتحليل الطبائع » . لكن منشأ الكاراكتيرولوجيا العلمية يتوضع في مؤلفين لاستاذين في جامعة « غرونيننغ » السيكولوجي جيرار هيمنس واستاذ التحليل النفسي « إ. ويرسما » (مطلع القرن العشرين) . ثم ادخلت الى فرنسا واخضعت لاسلوبية شاملة من قبل رونيه لوسين ، الذي ظهر كتاباه على التوالي« الكذب والطبع » عام ١٩٣٠ و « بحث في الكاراكتيرولوجيا» عام ١٩٤٥ .

ان اهم تلميذ لـ« لوسين » هو غاستون بيرجيه الذي ندين له بصورة خاصة بكتابه « بحث عملي في تحليل الطبع »[١] و « اسئلة كاراكتيرولوجية لتحليل الطبع الفردي »[٢] ثم كتاب « الطبع الشخصية »[٣] ، ثم روجيه موتشييللي

(١) باريس ، ١٩٥٠ ، XX - ٢٥٠ ص مع مقدمة بقلم رونيه لوسين .
(٢) باريس ١٩٥٠ ، ١٦ ص.
(٣) باريس ١٩٥٤ ، ١١٠ ص.

في مؤلفه « الكاراكتيرولوجيا في العصر العلمي » الذي طور هذا العلم بإدخال معطيات سيكولوجية جديدة فيه .

ولدت الكاراكتيرولوجيا في البلاد الواطئة وتوسعت في فرنسا ، حتى ان مجلة بهذا المعنى تصدر فيها هي « الكاراكتيرولوجيا »[١] ، ثم اتخذ هذا العلم بعض الانتشار في البلدان اللاتينية . لكنها بالمقابل مجهولة جهلا غريباً في البلاد الانجلوساكسونية . ولعل ذلك يفسر بالنفور الذي يحس به علماء النفس والاجتماع « البسيكوسوسيولوجيون» الامريكيون المتأثرون بفرويد تأثراً عميقاً « نحو كل اعتبار للعوامل التركيبية للطبع » . فهم يميلون الى طرح كل ما هـو اصيل واستساغة مجموع الشخصية في « تطوير العادات التي نقتبسها » (واطسن) .

وتبعاً للاسلوب الذي انتهجناه آنفا ، سوف نتفحص النتائج التي زعـم الكاراكتيرولوجيون انهم حصلوا عليها دون ان نسهبْ في تفصيل الامتدادات التي بلغتها .

« ان الخواص المكوّنة للكائن البشري » هي ، في رأي الكاراكتيرولوجيين ، الانفعالية أو التأثرية والفاعلية أو التأثير و « الأثر » . فاذا حددنا انفعاليـة متوسطة في دراسة عدد كبير من الافراد ، نميز انفعاليين يثير كل حـدث في حياتهم السيكولوجية والفيزيولوجية اهتزازاً أكبر مما يحدثه في المعدل ، كما نميز غير منفعلين يبلغ هذا الاهتزاز عندهم حداً أدنى من المعدل . كما يعتبر « فاعـلاً » الانسان الذي يخلق ظهور العائق في سبيله تدعيماً للفعل الذي يصرفه في الاتجاه الذي قام العائق دونه فيه . أما غير الفاعل ، الخامل ، فهو الذي يـدب العائق اليأس في نفسه »[٢] . اما مفهوم الأثر فهو أكثر نبوة . ان لكل صورة تسترعي اهتمام انسان أثراً مباشراً ، لكن لها كذلك أثراً تالياً يأتي بعـد اضمحلال الأثر

---

(١) نشرته المطابع الجامعية الفرنسية ، انظر إ . فورتي « الكاراكتيرولوجيا في ايطاليـا» في مجلة الكاراكتيرولوجيا العدد ٤ ، ١٩٦١ . المؤلف

(٢) لوسين المذكور آنفا ص ٧٧ المؤلف

المباشر . « وعندما تطرد آثار معطية فكرية حاضرة في الوعي آثار معطيات سابقة ، ترجح الدالة الاولية أو « *Primarité* » على الدالة اللاحقة أو « *Secondarité* »، والانسان الذي يتحقق عنده هذا التناوب بشكل مألوف، يجب ان يطلق عليه اسم « أولي » أو ابتدائي . أما اذا رجحت على العكس سطوة التجارب السابقة الدئمة على التجربة الحاضرة ، فحجبتها وطردتها ثم اخضعتها لنفسها ، فان ذلك الانسان يجب ان يدعى « باللاحق » أو الثانوي . فالرجل الاولي هو اذن ذلك الذي يعيش في الحاضر . اما اللاحق ، فهو الذي يعيش في الماضي وفي المستقبل .

وعلى هذا ، فان كل انسان :

انفعالي أو غير منفعل (غير انفعالي)

فاعل أو غير فاعل .

أولي أو لاحق .

ان تركيب هذه المميزات تسمح لنا باستخلاص ثمانية نماذج كبرى :

١ – انفعاليون – فاعلون لاحقون أو مشغوفون ، كنابوليون وريشيليو وهتلر .

٢ – انفعاليون – فاعلون – اوليون أو استشاريون (سريعو الغضب) كدانتون وغامبيتا وجوريس .

٣ – انفعاليون – غير فاعلين – لاحقون أو عاطفيون ، كروبسبيير .

٤ – انفعاليون – غير فاعلين – أوليون أو عصبيون ، كشاتوبريان و دانونزيو .

٥ – غير منفعلين ، فاعلون ، لاحقون أو خاملون ، كفرانكلن وواشنطن وجوفر .

٦ – غير منفعلين ، فاعلون ، أوليون أو دمويون ، كهنري الرابع ولويس الثامن عشر وتاليران .

٧ – غير منفعلين، غير فاعلين ولاحقون أو غافلون، كلويس الخامس عشر .

٨ – غير منفعلين ، غير فاعلين،أولون ، أو شاذون، كلويس السادس عشر.

ونسجل عنها ان المشفوفين ، كما يقول لوسين ، هم « أولي الطبع الأكثر حدة » . واننا لنجد في هذه الزمرة معظم رجال السياسة . انهم يشكلون في صميم الانسانية الكونية انسانية اصغر ، الا انها انسانية مجهرية نابغة » . ومنها نتجت تقسيمات الكاراكتيرولوجيين . « فالمثقفون » هم اولئك الذين تكون الانفعالية عندهم أعنف من الفاعلية والذين هم اوليون كما هم لاحقون . « والسويدائيون » هم شديدو الانفعال لاحقون مفرطون وهم قليلو الفاعلية نسبياً . ثم « المتغطرسون » وهم اؤلاء الذين تسود عندهم الانفعالية والفاعلية ، و« الصارمون» ، اللاحقون المفرقون ، و « المتحفظون » الذين هم أقل انفعالية ، « فالمجدون » ذوو اللاحقية المخففة ثم « المنهاجيون » وهم فاعلون ولاحقون مفرطون .

ان رجال الزمر الاخيرة ، الشاذين والغافلين ، فانهم ، عكسياً ، « اقل المخلوقات البشرية جسارة » . لذلك فاننا نجد قليلا من الامثلة لرجال عظام بينها . واذا كان بعضهم معروفاً فانما الفضل يعود للظروف وحسب ، كوراثة السلطة مثلا .

ويرى الكاراكتيرولوجيون ، بعد احاطتهم بهذه النماذج الثمانية ، ان بمقدورهم التخصيص والتنويع الى اللانهاية ، ليس بتمييز الدرجات الممكنة لكل من المبادىء القاعدية فحسب بل وبسلوك مبادهات اخرى .

الا ان معرفة الطبع لا تكفي المؤرخ . ان الشخصية المؤلفة من عوامل أصيلة ومكتسبة تثير اهتمامه اكثر كما سبق وبينا . لكننا نصطدم هنا بعقبة كأداء . ان السيكولوجيا العصرية تستخدم في الواقع ، شأن المؤرخ ، مفهوم « الوضعية » . ونسمي وضعية « مجموعة معينة من الروابط بين علة او مجموعة من جهة وبين الأشياء والاحداث والمعطيات« الخارجية » أو اشخاص آخرين». وبعبارة اخرى ، ان الوضعية هي « مجموعة القوى » التي يجد كل شخص نفسه مخضعاً لها في كل لحظة .

ان سلسلة الوضعيات المتعاقبة التي جابهها الفرد هي التي تبلور شخصيته . « الطبع ، وهو النواة البنيوية والاصيلة ، لا يقدم غير « استعداد مسبق » لمجابهة الموضميات على هذا النحو أو ذاك . تبعاً لهذا ، فان المسألة الاساسية لمعرفة رجل دولة فيما يخص : « بماذا يمكن التنبؤ عن انعكاساته حيال وضع معين ؟ » تبقى ممتنعة الحل . ان انعكاساته في الواقع مشتقة من الوضعية ومن طبعه . والوضعية جازمة في بعض من الحالات المحدودة ، كالمرض مثلاً الذي يقعد الرجل النشيط فيمنعه منعاً مطلقاً من الانفعال كما كان حاله في الظروف الطبيعية . أما في حالات اخرى ، فان الفرد ينفعل و « يعيد بناء الوضعية » . والطبع يلعب دوراً ثابتاً لأن الفرد يتحقق من الوضعية بدلالة طبيعته . فالمنفعل يرى مأساة حيث يبقى غير آبه بما يرى . وعليه ، فان الشخصية تعبر عن نفسها اذن « بالرد على الوضعية » أي باتخاذ موقف ، بمزاج .

فماذا يستطيع المؤرخ ان يستخلص من النظريات التي عرضناها بايجاز ؟ قليلا وكثيراً بآن واحد . قليل اذا ما اعتبرنا انه لا يكفي ان نحدد المكان الذي تحتله شخصية ما في التصنيف الذي لم تترسخ دعائمه بعد ، لكي نفسر ردود أفعاله . ان واجب المؤرخ يدفعه الى التعمق اكثر من ذلك في معرفة الانسان ، اذ ان التعقيد والتناقض الكامنين في صميم كل من ابطاله لا يمكن احالتهما الى مجرد صيغ . لكن الباحث على العكس، سيتنكب الصواب اذا اهمل التفسيرات التي تقدمها له العلوم في اوج تطورها . اذ ان من المحتمل مثلاً ان يسمح له التمييز بين « منغلق » و « منفتح » ، ان يفهم حالاً بعض الاحكام التي كانت ستبدو له لولا ذلك مضللة . ان مقترحات لاسويل المتعلقة بتقسيم رجال الدولة الى « مهيجين » و « اداريين » و « نظريين » ايحائية جداً ، سنعود اليها في نهاية هذا الفصل . ثم ان الكاراكتيرولوجيا تساعدنا هي الاخرى ، على فهم بعض الشخصيات . ولنسجل هنا على سبيل المثال ، انها سمحت لبرجيه أن يميز من يدعوهم « بالمارسيين » نسبة الى مارس إله الحرب ، المناضلين بفعل مزاجهم ، المتعطشين للنزال والحصول على النصر ، و « الفينوسيين » نسبة الى « فينوس »

الهة الجمال ، المصلحين المستعدين للتنازلات والحلول الوسط الذين لا يتقبلون المعركة الا عندما يستنفذون عبثاً كل الحلول الاخرى .

ان جهود علماء النظريات والاخصائيين تسهم في تـــدعيم أسس بحثنا في الدراسة التجريبية التالية التي لا ترقى في تواضعها الى مستوى دراساتهم .

٢ ــ الشخصية والمواقف التاريخية

واذا كنا راغبين في معرفة مدى ما تفسر الشخصية المواقف ، علينا ان نتساءل الآن عن ماهية السمات المميزة تاريخياً التي يتوجب علينا الاحـــاطة بها لدى شخصياتنا .

يبدو لنا ان افضل اسلوب للوصول الى تمييز المواقف الجوهرية يكمن في البحث في المصادر ــ الوثائق الدبلوماسية والمذكرات وبصورة خـــاصة الخطب عن الأسئلة التي يطرحها رجال الدولة او السفراء على انفسهم غالبـــاً بصدد رجال الدولة الاجانب الذين يجدون انفسهم وجهاً لوجه معهم . بذلك نستطيع ان نعدد بطريقة تجريبية بحتة سلسلة من القياسات . وهذه السلسلة ليست تحديدية طبعاً .

المذهبي والانتهازي

المذهبيون ــ وهم الذين يدعوهم لاسويـــل « بالنظريين » ــ هم اولاء الذين حددوا لانفسهم طريقة متلاحمة ، فيحاولون ما أمكن توفيق احكامهم مع هذه الطريقة . اما الانتهازيون او التجريبيون فلا يرتبطون بأسلوب محـــدد بـل يضبطون سلوكهم وفقاً للظروف . ومن البديهي انه لا يمكن وجود مذهـــبي صرف لأن الظروف تفرض احياناً احكاماً مغالطة بالنسبة للمذهب . مع ذلك ، فان لكل مذهبي افكاراً عامة يبقى وفياً لها .

مع ذلك فان التاريخ يطلعنا على وجود رجال دولة مذهبيين اصليين . لقد سبب الكونت «دو شامبور» فشل رجوع الملكية عام ١٨٧٣ بعناده في التمسك بالعلم الابيض وتأكيده على الاخص بأن حقه الالهي وليس سيادة الشعب ، هو الذي يدعوه الى قيادة الفرنسيين . ان هتلر مثل من افضل الامثلة على المذهبيين. ان التوافق الخارق بين خططه المبينة في كتابه « كفاحي » والجهد المنجز لتحقيقها ابتداء من عام ١٩٣٣ ، شاهد من اكثر الشواهد مدعاة للدهشة[١] . ان الدليل المفجع يقدم لنا افناؤه العفوي على نحو ما لبضعة ملايين من «الساميين»، افناء قام به تمسكاً منه بنظرية علمية كاذبة عن العرقية . وهذا الاخلاص ، كما ابرزته « اليزابيت ويسكيمن »[٢] ، يفسر بالنزعة الهيسترية . لكن هذا الاندفاع المنافي للعقل كان يجعل منه « بارداً ومنطقياً بشكل لاانساني » . أما موسوليني ، فلا شيء من ذلك فيه ، وهو الصحفي ، « الرجل المتردد السفسطائي المتأثر لعلل شخصية ، بالغرور وبالرغبة في الثأر »[٣].

وانه واضح جداً ان رجال الدولة الغربيين لم يفهموا تعلق هتلر الاهوج بمذهبه والا لكانت قراءتهم «لكفاحي» اوقع اثراً في نفوسهم . وموهبة المواربة الخارقة التي كانت لهتلر عند وصوله الى الحكم لم تكن الا وسيلة لاخفاء انجازه الاسلوبي لخططه . لقد كتب « لانجر » يقول : « ان قلة من الناس في الديموقراطيات حملت كتاب هتلر العتيد على محمل الجد[١] » . ومن الطبيعي انه كانت هناك

---

(١) صحيح ان بعض المؤلفين امثال كورت اريك في شتوتغارت ١٩٤٨ ، ٤٣٢ ص ، يقدرون ان هناك تناقضاً بين ما انجزه هتلر وبين الخطط الواردة في كفاحي . لكن هذا التناقض يلفت النظر في حربه مع بريطانيا العظمى وهي الحرب التي ما كان هتلر يريدها قط ولكنه لم يستطع تجنبها . المؤلف

(٢) « محور روما برلين » ، لندن ١٩٤٩ ، ٣٧٩ ص ، ص ١٨ - ١٩ .

المؤلف

(٣) المصدر السابق ص ٩ . المؤلف

(٤) ويليم ل. لانجر وس . ايفرت في « *The challenge to Isolation* » نيويورك ١٩٥٢ ، ٧٩٠ ص ، ص ٥٤ . المؤلف

استثناءات . فالدبلوماسي البريطاني نيوتن، تنبأ منذ ١٦ ايار ١٩٣٨ بأن بوهيميا خلافاً لما وقع للسوديت ، لن تضم الى الرايخ . « ان أولئك الذين درسوا « كفاحي » بالتفصيل ، يؤكدون ان هناك مخططاً لتشكيل دولة تابعة ذات سكان اجانب »[1]. كذلك فان بعد نظر سفراء فرنسا : فرانسوا بونسيه وكولوندر ونويل ، تجاوز بصيرة رجال الدولة تجاوزاً بعيداً .

ومثل آخر للمذهبي وان كان هذه المرة اكثر ليونة وذا خاصة تلاؤم خارقة ، انه لينين . لقد كتب برتراند روسل بعد زيارته لموسكو في ايار وحزيران ١٩٢٠ « انها نظرية صُنعت انساناً . انه يتمسك ، بشكل واضح بالمفهوم المادي للتاريخ تمسك المرء ببؤبؤ عينيه . وهو يذكرك بالمغرور بعلمه ، برغبته في أن يراك قد استوعبت نظريته، وبالسخط الذي يبديه حيال الذين اساؤوا فهمها او الذين ليسوا على وفاق معه »[2] . ونهج ستالين هذا السبيل نفسه . واننا لقادرون على قياس أخطاء التقدير التي ارتكبها روزفلت بشكل افضل عندما نحيط علماً بتقليله المفرط لروح الزعيم السوفياتي المذهبية حينما اعتقد ان ستالين يرجح علاقاته الطيبة مع الولايات المتحدة على التوسع الثوري للشيوعية .

يمكننا ان نقابل الانتهازيين مع هذه العقليات المذهبية جوهرياً . ان لويد جورج وبريان ولافال، مع انهم يختلفون في قيمهم السياسية ومستوياتهم الاخلاقية ليسوا رجال عقيدة . ان مثلهم الاعلى محصور في متواليات من النجاحات اياً كان نوعها . ولا ريب أنهم « اوليون » بحسب مفهوم الكاراكتيرولوجيين . لويد جورج « المغالي الفطين » نصير اقسى العقوبات ضد المانيا في كانون الاول ١٩١٨، هو الذي اعتزم تلطيف مشروع المعاهدة في حزيران ١٩١٩ . لقد قدّر معاونوه

(١) « وثائق السياسة الخارجية البريطانية » المجموعة ٣ الجزء ١ ، ١٩٣٨ . المؤلف

(٢) « الناحية العملية والنظرية البلشفية » المترجمة من قبل اندريه بيير ، باريس ، ١٩٢١ ٢٠٧ ص ، ص ٤٢ - ٤٣ . المؤلف

ذلك افضل تقدير: تحدث اورلندو[1] عن السهولة المفرطة التي ينتقل بها من الدفاع عن نظرية ما الى نظرية اخرى، وان تكن معاكسة. وانني اعتقد ان هذه التحولات في فكره وحكمه تحدث تحت ضغط ضرورة آنية طارئة، ولا ترجع تغيراته الى سرعة تقلبه أو تلونه بل الى احساس واقعي بتغير الشروط الخارجية». وكان بريان يقول عام ١٩٢١[2]: «ليس من رجل اصعب تبلوراً من لويد جورج. فاذا ما بلور، لن يدوم ذلك اكثر من اربع وعشرين ساعة قط». ويقول لويد جورج: «لم أومن قط بالهجمات الجبهية الباهظة، سواء في الحرب او في السياسة، طالما كانت هناك امكانية ايجاد وسيلة اخرى»[3]. وايضاً: «مهما كانت التسوية التي تجرى، فانها لا تخص غير الظروف التي أجريت فيها. فاذا طرأ تغيير على هذه الظروف تصبح التغييرات في التسوية نفسها ضرورة واجبة[4]».

وبريان، رجل الاضراب العام الذي يصبح معتدلاً، رجل «سياسة التنفيذ» في مطلع عام ١٩٢١ الذي يصبح رجل سياسة التقارب مع المانيا في نهاية عام ١٩٢١، خصم بوانكاريه الذي يصبح بعد ذلك وزير خارجيته، بريان هذا، هو الآخر، نموذج بديع للانتهازي[5]. لقد كشف عن سريرته لـ: سواريز[6] عام ١٩٢٣: «لقد بلوت الناس وعجنت عودهم حتى بت غير متعصب مطلقاً، انظر الى الاحداث واحاول التوافق معها. لا يجب اغفال اي عنصر انساني في

(١) فيتوريو ايمانويل اورلندو، «مذكرات» ميلانو ١٩٦٠، ٦٣٩ ص، ص ٣٥٧.

(٢) جورج سواريز «بريان» ص ١٦٣. المؤلف

(٣) لويد جورج «مذكرات الحرب» ج٤، ص ٢٢٧٤. المؤلف

(٤) المرجع السابق، الجزء الخامس ص ٢٤٨٦ - ختام خطاب امام مؤتمر الاتحادات التجارية، ٥-١-١٩١٨.

(٥) مع انه تحدث عن ضرورة «المخططات البعيدة اللازبة» في المجلس بتاريخ ٨، آذار ١٩٢٩ لكن ذلك لا يقتضي اي مذهب. (جريدة المجلس الرسمية ١، ١٩٢٩، ص ٣٠٥١).

(٦) سواريز: «بريان» الجزء الاول، ص ٦- ٧ وكذلك الجزء السادس ص ٢١.

السياسة . ان لاعب الشطرنج البارع يستعمل على الرقعة « الفيل » و « الملك » بعناية مماثلة » .

وهذا تصريح آخر ، اكثر وضوحاً ، بصدد المسائل الاقتصادية[1] : « أرى ان معظم المعتقدات والمذاهب تتناثر شظـــايا تحت ابصارنا كل يوم تحت تأثير الظروف التي نعيشها ، وليس لكم أن تعتمدوا على لجمع شظاياها » .

لقد وصف « كايّو » ، الذي كان عدواً لبريان حتى تصالحهما عام ١٩٢٥ ، انتهازيته وصفاً ثاقباً[2]. قال : « ان بريان هو الذي كان ارسطو سيطلــق عليه اسم الحيوان السياسي ، انه الانسان الذي يتذوق ويحب السياسة الآنية ويحس بها ، الانسان الذي يمتاز بادراك كل التذبذبات والخضوع لها منحنياً تارة ومغتصباً تارة اخرى . لكن لهذه المواهب الرفيعة انعكاسهـــا . ان المرء ليصبح حبيس جدران السياسة الآنية « فتجعله قصير النظر » .

اما لافال الذي غالباً ما لازمت الدناءة مرونته ، فقد قال فلاندان عنه : « كانت الحقيقة ان لافال تجريبي وانتهازي وان الحلول السهلة كانت تجذبه جذباً لا يقاوم »[3] . ويضيف بول بونكور : «تجريبي اكثر مما هو مذهبي »[4] .

اننا قادرون على ايجاد امثلة اقل تبياناً بين هذه الحالات القصوى للمذهبيــين المتعصبين والانتهازيين العامدين . وعلى ذلك ، وتجاوزاً للمضاهاة ، فان الخلاف

---

(١) الجريدة الرسمية « المناقشات النيابية » مجلس النواب ، ١٩٢٦ ، ١ ص ٤٣١ - ٤٣٢ جلسة ٢ شباط ١٩٢٦ .

(٢) جوزف كايو ، « مذكراتي » باريس ١٩٤٣ ، جزآن ، الجزء الثاني ، ص ٣٩ - - ٤٠ . المؤلف

(٣) ب. ا. فلاندان : السياسة الفرنسية ، ١٩١٩ - ١٩٤٠ ، باريس ١٩٤٧ ، ٤٦٦ص المؤلف

(٤) ج. بول - بونكور : بين حربين ، باريس ١٩٤٦ ، ٣ اجزاء ، الجزء الثالث ص ٢ . المؤلف

الرئيسي بين ويلسن وفرانكلن د. روزفلت[1] هو ان الاول اعد لنفسه مذهباً « الدبلوماسية الجديدة » ، وكانت معاهدة فرساي بالنسبة اليه وسيلة لانجاحها . بينما كان روزفلت ، رغم تشبعه العميق بالافكار الويلسونية ، قانعاً دائماً بأن القاعدة هي اهتبال الفرصة السانحة . لقد وصف نفسه خلال معركة ١٩٢٨ الانتخابية وصفاً رائعاً[2] اذ قال : « اذا كان التطلع الى سلم عالمي حقيقي ، الى محق الحرب ، يصبح ذات يوم حقيقة واقعة فلن يكون ذلك نتيجة حسابات رياضية بسيطة لانقاص برامج التسلح ولا تفاهات المعاهدات المتعددة الاطراف التي تستنكر النزاعات المسلحة بكل ورع ، بل لأن هذه الامة ستنتقي زعيماً برأسها ، يفهم الجانب البشري من الحياة ، له قوة السجية وحدة الذكاء القادر على ان يجعله يتجه بفطرته الوجهة الحسنة » .

ويبدو بسمارك مثالاً كبيراً آخر على الانتهازي . لقد اجاب حينما تليت عليه عام ١٨٧٤ اقوال صرح بها عام ١٨٤٩ بقوله انه لأحمق من لا يتغير في السياسة فهو : « وليس الموضوع هنا معرفة ما قال كل انسان منذ خمسة وعشرين عاماً ، بل هو معرفة ماهو نافع وضروري للدولة »[3].

المناضل والمصلح

اننا نجد هنا التمييز الذي دعاه بيرجر «القطبية» . فهناك امزجة «مارسية» واخرى « فينوسية » .

قال لويس الرابع عشر[4]: « لا تشككوا ابداً في انني في كل وقت... كنت احب غزو البلدان اكثر مما احب اكتسابها » . واننا لنجد كثيراً من رجال

---

(١) حاولت تحليل هذه النقطة في كتابي « من ولسن الى روزفلت » . المؤلف
(٢) نيويورك تايمس ، ٢٨ حزيران ١٩٢٨ . المؤلف
(٣) « ماتر » في « بسمارك » ج٣ ص٣٣٠ . المؤلف
(٤) مذكرات ، باريس ص ١١٣ . المؤلف

السياسة الذين على غرار لويس الرابع عشر ، ترضيهم المصالحة اقل مما يرضيهم القتال ، وآخرين ينفرون من القتال .

قد يكون كليمنصو مثالاً جيداً على الحالة الاولى . اما عن الحالة الثانية ، فخير مثال هو بريان .

وليس اعتباطاً ان يقبل بريان التدخل في سبق التفاوض مع « لانكن » عام ١٩١٧ وان يجنح كليمنصو في السنة نفسها الى الاعراب عن جوهر حكومته بعبارة « انا اخوض الحرب ». صحيح ان كليمنصو قد ظهر أحياناً بمظهر المصلح في آذار ١٨٧١ او خلال وزارته بين أعوام ١٩٠٦ – ١٩٠٩ . لكنه مناضل في جوهر ذاته . انه يحب خلق اعداء لنفسه ، حتى ان « طبقة رجال السياسة » كانت معادية له على الصعيد العالمي تقريباً . اما اعداؤه ، فيسحقهم باحتقاره . لقد برر « مُسقط الوزارات » مدير « الرجل الحر » و « الرجل المكبل » ، « النمر » في نهاية حياته ، معركته الاخيرة واليتيمة ضد « فوش » بهذه العبارات : « عندما يطرح الانسان في الفعل كل خير حياته لا يمكنه ان يتوقف امام الأباطيل ... قد كنت قميناً بتنكب واجبي لو لم تحيني بافتتان الشعلة القديمة المتوقدة أبدا بالانفعالات الغابرة »[1] . كانت سياسة « المصالحة » مع المانيا ، التي انتهجها بريان ، ممجوجة في نظره : ماذا تبقى من هذه المعاهدة بعد عشرة أعوام على توقيعها ؟ كان ستريسمان[2] يتحدث بلغة السيد . ولا ريب ان الالمانيين اذ رأوا انفسهم حيال أشخاص امثال ميلّران وبوانكاريه و هريو ، لم يجدوا اية

(١) جورج كليمنصو «عظمة ظفر وبؤسه» باريس ١٩٣٠ ، ٣٧٤ صفحة ، ص ١ . المؤلف

(٢) ستريسمان ، وزير خارجية المانيا بين اعوام ١٩٢٣ و ١٩٢٩ ، وهو الذي وقع معاهدة لوكارنو واتفاقية بريان ـ كيلوغ ، وكانت لصالح الالمانيين كما مر معنا في القسم الاول من هذا الكتاب . المؤلف

صعوبة في مهمتهم »[1] . وكتب كليمنصو في ختـــام « في مساء الفكر »[2] يقول : « ان ما يصنع الرجل حقاً ليس النجاح لحظة تنقض فيها غريزياً اخلاط الادنياء ... انه رفعة التأثر المندفعة باقدام حتى اجزاء الترنح اللازمة لانطـلاق اروع توثبات الطاقة » . « ان المناضل الوحيد عن الفكرة ، يتحصن كليـــاً بتساميه الداخلي قبل اليوم الحاسم للقائه مع الجماهير » .

ان بريان ليس من هذا الطراز من الرجال . وهو وان بدا اول الأمر في مظهر العنيف ، فان ذلك يرجع ولا شك الى مصالح السلك . ان هـذه المصالح نفسها اضافة الى مزاجه بصورة خاصة ، هي التي وجهته وجهة المصالحة. كانت الفرصة الاولى الكبرى في حياته السياسية ، تقريره عن قانون فصل الكنيسة عن الدولة، وهو موضوع النضال الأفضل . الا انه حوّله الى عمل تهدئة . وليست بنا حاجة تذكر الى التذكير بالمناسبات الكبرى لعمـله التوفيقي . ان بول – بونكور[3] يدلل لنا على ان بريان قدّر في لوكارنو استخدام المائدة المستديرة [4] . « انهـــا فكرة مخرجنا العبقري ليتحاشى منافسات الحضور ... لقد عرفت فيما مضى سفيراً مسناً كان يقول للمحقيه الشبان الذين افتتنوا بسرعة بالسياسة الكبرى : «تعلموا قبل كل شيء كيف تنظموا مائدة. ولا بد من الاعتراف بان بريان كان على إلمام كاف بهـذا الشأن » . ان المرء ليفكر ببسمارك وهـو يشعل سيجاره لدى الملحق النمساوي في فرانكفورت . شتان ذلك المزاج .

الا ان المصلح لا يعني بالضرورة الرجل المنذور للخضوع. يقول بول-بونكور كذلك ان ضبط الانسجام في عصبة الامم كان متوفراً « لا لأن بريان كان يخضع

---

(١) جان مارتيه : « النمر » باريس ١٩٣٠ ، ٣١٧ صفحة، ص٧١. المؤلف

(٢) جورج كليمنصو : « في مساء الفكر » باريس ١٩٢٧ ، جزآن ،الجزء الثاني ص٤٩٠ المؤلف

(٣) « بين حربين » الجزء الثاني ص ١٦١. المؤلف

(٤) المائدة المستديرة ، اسلوب دبلوماسي شائع للجلوس حول مائدة المفاوضات،مجلس الانداد باعتبار ان كل نقطة من محيط الدائرة تصلح لأن تكون رأسها . المترجم

دائماً كما يتهمه خصومه بذلك ... اني أتمنى من صميم نفسي ان تلحظ تنازلات الحقبة « البريانيّة » – نسبة الى بريان – وان تقارن بالتنازلات التي زعم انهـا « فاعلة » . الا ان بريان كان يعرف كيف يتصرف بهذه المنظمة تصرفاً رائعاً . كان يتلاعب بها تلاعب عازف البوق بصوته . ان الذي لم يسمعه في مقامه في المجلس يختتم مناقشة ، لا يفرط بغير الامر الثانوي ، متمسكاً بالجوهر ، لا يعرف خير ما في بريان من مناقب » .

بيد ان بريان نفسه[1] يرينا الرباط القائم بين المؤتمرات الدوليـة ومحاسن التوفيق : « ان اجتماعات الشعوب هذه الممثلة برؤساء حكوماتها ، شيء جديد في الدبلوماسية العالمية . وهذه المقابلات مفيدة حتى ولو لم تعط كلها النتائج التي قد ترجى منها ، لأن كثيراً من الخلافات يمكن تبديدها عن طريقها ، ولأن كثيراً من المبادهات الرامية الى التقريب بين الشعوب قد تتخذ فيها ، داعيـة تلـك الشعوب الى ان تتبادل التنازلات المتقابلة » .

الا ان وجوه المناضلين تبقى اكثر بروزا . ان بمقدورنا ان نسلك الى جانب كليمنصو ، شخصيتين اخريين شديدتي الاختلاف اذا عولجتا بمقاييس اخرى . انهما بسمارك وويلسن . اما ان يكون بسمارك قد فضل النصر دائماً على التفاهم فذاك امر واضح . اننا نراه في اعوام ١٨٦٦ و ١٨٧٠ ، ونراه كذلك مع جماعة «الكولتوركامف» ، ثم نلقاه في معركته ضد هاري فون ارنيم ، بل وفي مشاجراته الكبرى مع غليوم الاول . فاذا فكرنا في ذوقهما المشترك للنضال ، فان تعبير كينز الذي يجعل من كليمنصو « بسمارك فرنسا » تعبير صحيح .

وكان ويلسن مناضـلا عنيداً بحسب عبارة « لينك » ، باسم مبادىء مختلفة كل الاختلاف . لقد كتب عام ١٩١٣ يقـول : « احب ان اشعر في دمائي بالاثارة الرائعة التي احس بها حين اناضل من أجل أمر اكبر من ذاتي » . وهـو

(١) الجريدة الرسمية ، المناقشات النيابية ، مجلس الشيوخ ، ١٩٢١ ، الجـزء الثاني ، ص ٥٢٤٤ – ٥٢٤٥ ، جلسة ٢٤ شباط ١٩٢١ . المؤلف

عندما اصبح رئيساً لجامعة « برنستن » من ١٩٠٢ الى ١٩١٠ ، قدم اصلاحاته كلها كنضالات خاضها سواء ضد العقلية الرجعية بصورة عامة أو ضد الاشخاص ، و« اندرو فليمنغ ويست » بصورة خاصة . ولقد روى انه استقبل طيلة ساعة ونصف والدة طالب كان يزمع طرده ، كانت على وشك اجراء عملية خطيرة ، فاجابها بان « مسؤوليته تجاه الكلية كانت اكثر جسامة من مسؤوليته عن صحة شخص ما » وأصر على قراره[1] . فلما اصبح رئيساً للولايات المتحدة ورجـــل « السلام دون نصر » (٢٢ كانون ثاني ١٩١٧) ، تصرف ضد « حرب الغواصات حتى الموت » بقطع العلاقات الدبلوماسية ثم بالحرب . ولقد تبددت مخاوف « التحالف » من رؤية رجل « السلام دون نصر » يخوض حرباً رمزية منــذ الاسابيع الاولى حيــال الواقع نفسه : كان ويلسن ، اذ دخل الحرب ، يريده سلاماً مؤزراً بالنصر . كما ان الآمال الألمانية بجعل ويلسن رجــل توفيق وتحكــيم في تشرين الاول ١٩١٨ تحطمت على صخرة عزيمته الصلبة .

ولقد تجلت هذه العزيمة امام مجلس الشيوخ . اراد ويلسن ان يناضــل عــبر البلاد ضد التعديلات التي اقترحها هاري كابوت لودج ، مغامراً بحياته اذ كانت صحته معتلة . قال في تموز مخاطباً السفير الفرنسي جوسّران : « لن اوافق على أي تنازل ، وعلى مجلس الشيوخ ان يمالج كبوتــــه » . وهناك قول آخر اكثر تعبيراً رواه الكولونيل هاوز ، وكان هذا الاخير قــد توسل الى ويلسن في ٢٨ حزيران ١٩١٩ ، بعد التوقيع على معــاهدة فرساي ، ان يقابــل مجلس الشيوخ بعقلية مُصلحة . فاجابه ويلسن : « هاوز ، لقد اكتشفت ان مــا مــن احــد يستطيع الحصول على شيء قيّم في الحياة دون نضال[2] . ولما شفي من المرض ،

---

(١) « هاوز » ، الجزء الرابع ص ٤٥٩ و بيكر « ويدرو ويلسن ، حياتــه ورسائــله » نيويورك ١٩٢٧ ، المجلد الثاني ، ص ١٠٢ . المؤلف

(٢) هاوز ، الجزء الرابع ص ٥٠٢ المؤلف

لم يصغ الى نصائح الاعتدال ورفض كل تعديل مفضلا ان يتحطم على ان ينحني . وكان مبدأ لامونتيه[٣]، ذلك المناضل الأكبر الآخر : «اتحطم ولكن لا انحني» .

المثالي و المستهتر

مع ان لكليهما مزاج المناضلين ، فان ويلسن وبسمارك يختلف احدهما عن الآخر اختلافاً كلياً اذا اتخذنا زاوية نظر اخرى ، زاوية المثالية التي يجب ان نقيمها متقابلة ليس مع الواقعية العملية ، اذ يمكن ان يكون المرء مثالياً ومتمتعاً باسلوبية تكتيكية رائعة معا، بل مع الوقاحة .

ان المثالي هو الذي يبرر سلوكه باسم قيم عالمية والذي يقوم بأعماله باخلاص، بقدر ما يتاح لنامعرفته . اما المستهتر ، فهو ذلك المنطلق من «الانانية المقدسة» ومن « مصلحة الدولة » . اما الاول ، فانه يحاول اساغة مصالح بلده الحقيقية مع مصالح البشرية جمعاء . واما الثاني فيعلن انه قليل الاهتمام بمصالح البشرية مثبتاً باعلى صوته مصالح بلده. وكل الفوارق بين هذين التعبيرين مقبولة وممكنة. لنأخذ على سبيل المثال كليمنصو . ان كينز يصفه قائلا: «انه ليس فقط « بسمارك فرنسا » ، أي المستهتر المستعد للتضحية بالأخلاقية الدولية في سبيل أمن فرنسا، بل انه كذلك رجل « السلام اللامنازع » ، الراديكالي القديم المفتتن بالحرية . انه يتوضع بين ويلسن وبسمارك » .

ويحتمل ان تكون المثالية العالمية وقفاً على البلدان « القريرة » بصورة رئيسية . لقد قدمت الولايات المتحدة للعالم ، وهي أكثر هذه البلدان قرّة ، أوفر نصيب من المثاليين لدرجة أثارت « نقاشاً كبيراً » في الولايات المتحدة نفسها حول هذا الموضوع عام ١٩٥١ . أكد الدبلوماسي جورج كينان في كتابه

(٣) سبق ان اشرنا الى هذا الفيلسوف الثائر في هوامش القسم الأول من هذا الكتاب .
المترجم

« الدبلوماسية الامريكية »[٢] والبروفسور هانز مورغنتو[١] بصورة خاصة في مؤلفه « في الدفاع عن المصلحة الوطنية » ان السياسة الخارجية الامريكية لم تكن أكثر اخلاقية من سياسة البلدان الاخرى أو انها اذا كانت تجتهد لتكون أكثر اخلاقية فانما تستسلم لأخطر الأوهام، وتقود البلاد الى الدمار . « ان التسمم بالمجردات الاخلاقية ... الذي أصبح في عصرنا الحاضر البديل الرئيسي عن الفكرة السياسية ، هو احد مصادر الضعف والاخفاق الرئيسية الكبرى في السياسة الخارجية الامريكية »[١] . لكن التقليد الاخلاقي الامريكي القديم وجد في فرانك تاننبوم وديكستر بيركنز واضرابهما منافحين عنه .

وقد يكون مثل كوردل هول أكثر الأمثلة اطلاقاً على المثالية العالمية. الواقع ان ويلسن ضم الى مثاليته «تكتيكية» واقعية كبرى وبراعة رائعة في «التناور». أما كوردل هول ، فكان يعتقد انه أنجز كل شيء إذا ما تلقى من زميل واقعي - ياباني أو سوفياتي - تقبلاً للمبادىء المجردة .

لقد صرف همه في ربيع عام ١٩٤١ مثلا في أن يجعل اليابان تقبل « أربعة مبادىء »: احترام وحدة تراب كل البلدان، عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، المساواة التجارية، والابقاء على الوضع الحاضر القائم في المحيط الهادي .

وفي موسكو ، في تشرين الاول ١٩٤٣ ، لم يحفل كوردل هول كثيراً بمناقشة المشاكل الحسية لبولونيا وتشيكوسلوفاكيا واليونان أو يوغوسلافيا مع مولوتوف وايدن ، بل اطلق على العكس « تصريحاً مبدئياً » حصل على التوقيع عليه بأكثر سهولة ، خصوصاً وانه لم يكن يتضمن أي التزام محدد ثم هنأ نفسه بسذاجة قائلا « انه حدث تاريخي »[٣] .

---

(١) « الدبلوماسية الامريكية » ، ١٩٠٠ - ١٩٥٠ ، شيكاغو ١٩٥١ ، X - ١٥٤ص
المؤلف

(٢) « مورغنتو » السالف الذكر ، ص ٤
المؤلف

(٣) كوردل هول ، « مذكرات » ، ١٩٤٨ ، جزآن ، الجزء الثاني ، ص ١٣٠٧
المؤلف

ان مثالية كوردل هول مثالية رجل كريم عطوف وليس رجل دولة . أما مثالية ويلسن فأكثر جلالاً وعظمة . لقد تأثر كليمنصو ، زميله فيما بعد ، بمثاليته منذ خطاب ٢٢ كانون الثاني ١٩١٧ عن « السلام دون نصر » . وإذا كانت المثالية قد حملت ويلسن على اهمال قضية التحالف التي كان كليمنصو يرى فيها بتفان قضية الحق ، فان تعليقه عليه كان تهكمياً وعنيفاً[١] : « لم تصغ قط من قبل حتى الآن جمعية سياسية الى موعظة على هذا القدر من الروعة حول ما يمكن لبني البشر أن يفعلوه لو لم يكونوا بشراً ... ولما كان مخلصاً قطعاً فانه لا يستطيع إلا أن يتعرض لمسألة أوروبا الملتهبة . لكنه ينطلق باندفاع رائع متخطياً الزمن والفراغ ليحلق في الخواء فوق الاشياء التي لها أن تكون في الدونية ، ونظرته ضائعة في درك الاجيال » .

ولما جاءت ردة فعل ويلسن القاسية ضد حرب الغواصات حتى الموت ، هرع كليمنصو يؤيده فيها[٢] . « انه أكثر عمقاً في امريكيته من أن يستطيع فيض مثاليته من المقاومة أمام ممارسة تعاليم الواقع » . « لقد أحسّ بنفسه يكبر فجأة حتى تصبح أبعاده مماثلة لمتحدث باسم الانسانية جمعاء »[٣] .

ذلك انما يكوّن المثالية الويلسونية انها هو استساغته مصالح بلاده لموافقتها مع مصالح البشرية جمعاء : « لقد وُجدت امريكا في العالم لتخدم الانسانية »[٣] . ان « الدبلوماسية الجديدة » التي هو رسولها ، تقوم على تساوي الشعوب ، والعالم « الصالح للديموقراطية » وعلى عصبة الامم . ولما كانت هذه الاخيرة مفتاح العقد ، فان ويلسن يتطلب أن تجري مفاوضات « الميثاق » قبل التطرق الى مسائل ممتلكات الدول . فلما هددت اليابان بعدم الدخول فيها ، وافق ويلسن على أن يتخلى لها عن الحقوق « الالمانية » القديمة في شانتونغ . لقد كان مبدأ

---

(١) الرجل المكبل ، ٢٧ كانون الثاني ١٩١٧ — المؤلف
(٢) الرجل المكبل ، ٥ شباط ١٩١٧ — المؤلف
(٣) المصدر السابق ، ١ آذار ١٩١٧ — المؤلف

الشمول راجحاً على الترتيبات الخاصة .

وانما لقادرون على مضاعفة الشواهد إذا أوردنا مثلا ، أقوال ويلسن خلال اجتماعات مجلس الأربعة . ان النصين التاليين كافيين لتحديد موقفه : « اننا نحاول الوصول الى تقسيم عادي للاراضي والى تفاهم دائم بين الشعوب ، من هنا تتأتى رغبتنا الكبرى في القضاء على كل أسباب الاثارة والعدوان المشترك »[١] . وبعبارة أخرى ، لن نحقق أمنية السلم الدائم إلا بتطبيق المبادىء العامة وليس بتسهيل بعض المصالح الخاصة وترجيحها . لكن هذا الاغفال للمصالح الخاصة ينطبق كذلك على الولايات المتحدة : « ان ما اصبو اليه هو أن لا أتحول عن الطريق التي تتجه فيها هذه الانطلاقة الكبرى للعالم نحو العدالة . لا أريد أن أقوم بشيء يجعل العالم يقول عنا : «انهم يبشرون بمبادىء كبرى لكنهم مع ذلك تقبلوا استثناءات لها حيثما جعلهم العطف أو المصلحة القومية ينحرفون عنها»[٢]

لم يسبق لبسمارك أن وقف موقفاً كهذا ، لا لأنه لم يكن منصرفاً الى مثل أعلى منبثق من لون من الايمان بالملكية البروسية التاريخية ذات هيمنة على ألمانيا ووضع مستقر مضمون في أوروبا. لقد كان يتوق الى حكم ملكي بروسي تنيره المبادىء المسيحية مع شيء من التحرر . لكن مثله السياسي لم يكن قط عالمياً . كان وهو الملكي المتحمس من صميم نفسه ، جمهورياً بالنسبة لفرنسا لأنه يرى ان الملكية تدعم مركز فرنسا عدوة بلاده الوراثية . ان « استهتار » بسمارك اكثر من صراحة قاسية ومن القول الشرس الذي يستخدم وكأنه تقنية دبلوماسية مجربة . انه قبل كل شيء « الأنانية المقدسة » والاقرار بان الدولة هي قيمة قصوى. مع ذلك فان بسمارك ليس « مستبداً »[٣] انه يتقبل مجتمعاً دولياً

---

(١) « بول مانتو » « مداولات مجلس الاربعة » الجزء الثاني ص٣٦٨، ١٠ حزيران ١٩١٩ المؤلف

(٢) بول مانتو في «مداولات مجلس الاربعة» الجزء الاول ص ٧٢ (٢٨ آذار ١٩١٩) المؤلف

(٣) انظر اوتو فلانز « بسمارك والقومية الالمانية» في « المجلة التاريخية الامريكية » نيسان ١٩٥٥ ص٥٤٨ وما بعدها المؤلف

قائما على عدد من القواعد ، تلك القواعد التي يتظاهر احيانا باحتقارها .

ونحن نعرف صيغا كثيرة تميز هذا الموقف : « ان الذي يملك القوة في يده يمضي متقدما في اتجاهه » . وفي ١٧ نيسان ١٨٦٣ ، صرخ بجيب تويستن الذي كان يشك في اعتزامه العمل بصدد الدانمارك : « عندما نجد ضرورة خوض الحرب فسنخوضها سواء حظينا ببركتكم او لم نحظ بها » ، وكان فريدريك غليوم الاول قد قال بأنه سيقيم السيادة وكأنها صخرة من البرونز . فقال للنواب : « ان صخرة البرونز هذه ما تزال قائمة . انها تشكل قاعدة التاريخ البروسي » وهذه الصخرة البرونزية لن تستطيعوا زعزعتها لا بمناداتكم القومية ولا باقتراحكم هذا اليوم » .

اما قسوة القول فتتميز بالكلمات التصويرية او الخبيثة . ففريدريك دوغوستنبرغ « عادم الاهلية والمروءة » والنمسا وبروسيا على عهد غاستن عام ١٨٦٥ هما « شركة صيد تقتسم الطرائد » . لقد اجاب الكونتيس فون هوهنتال التي سألته عما اذا كان صحيحا انه يزمع اخراج النمساويين وغزو الساكس ، قائلا بجدية : « لا تشكّي في الامر . لم تكن لدي قط فكرة اخرى ، ولم انفك أهيء نفسي لها منذ أن دخلت الوزارة » .

اننا واجدون مثل هذا الموقف المستهتر لدى كثيرين من رجال الدولة ولكن مع اختلافات في الاسلوب . كانت لهجة المحادثات لدى هتلر ، وهي الأنيسة عادة ، ترقى الى الحدة القصوى احيانا ، كما اظهر ذلك فرنسوا بونسيه . وكان موسوليني على غرار بسمارك ، يحب الكلمات اللاذعة ، لكنه كان كثير التعلق بالفخفخة والغرور : « ان صاحب الجلالة المدفع هو الذي سيتكلم » .

ان النظم الفاشية والقومية الاستبدادية التي قامت بين الحربين العالميتين كانت بصورة عامة تدار غالبا من قبل رجال يمارسون هذا الاستهتار المجرد عن الالتزام الاخلاقي ، فيظهرون ذلك الاحتقار للشعوب وتلك الانانية مع فظاظة متناهية لا تقاس بها شراسة بسمارك . ان الكولونيل « بيك » يدرج في هذه الزمرة ايضا .

الصلب والمتخيل

لن نخلط بين الصلب والعقائدي . ان هذا الاخير يحدد لنفسه اهدافاً جامعة قد تكون مرونته في تحقيقها متناهية كا كان حال هتلر . اما القاسي فهو ذلك الذي يقف متقيداً امام بعض المناهج . وهو اذا كان اتفاقياً ادارياً جيداً فان الطارىء يربكه فلا يحسن ابتكار الحلول الجديدة . انه رجل « السلف » وليس الرجل المبدع . أما المتخيل ، فهو على العكس ، ذلك الذي يعرف كيف يبتكر فلا يفت في عضده اي ظرف جديد .

ويمكننا على سبيل المثال ان نقابل هوفر بروزفلت وبوانكاريه ببريان .

كان هوفر ، بحسب كل مؤرخي سيرته ، منظماً وادارياً لا يبارى. لقد ترك كمدير للمساعدات المخصصة لبلجيكا ذكرى لا تمحى في ذلك البلد . ثم انه وجه بحذق ومهارة وزارة التجارة ابان حقبة الازدهار . فلما اصبح رئيساً للولايات المتحدة ، كان يستطيع ان يلعب دوراً كإداري فحسب . لذلك فان الازمة الكبرى التي هبت في تشرين الاول ١٩٢٩ جعلته فاقداً زمام الامور . ولكونه رجل « السلف » ، فقد ركن الى تجربة الازمات السابقة . وكانت هذه قد انحلت تلقائياً ، لذلك فان سياسة هوفر قامت اذن على انتظار النهاية التلقائية للازمة بمضاعفة البيانات المتفائلة عن المخرج لها . ثم حاول عام ١٩٣١ ، استناداً الى « مهلة هوفر » ان يعلق مدفوعات الفوائد المستحقة طيلة عام . ولكنه ، على الرغم من إلحاحات وزير دولته ستيمسن ، رفض اطالة امد المهلة لأنه ما كان يريد الغاء ديون الحرب . زد على ذلك انه حينما توقع حلا عام ١٩٣٢ بانماء التجارة الدولية ، لم يدرك ان ذلك سيوجب خفض التعرفة المكسية الهائلة التي كان «هاولي سموت » قد أقر اقامتها عام ١٩٣٠ كجمهوري تقليدي امين .

لقد كتب ستيمسن وبوندي : « كان ستيمسن والمستر هوفر مختلفين تماماً من حيث المزاج . كان احدهما بالطبيعة والدلالة محامياً ومناضلا وكان الآخر منظماً ومخططا. كان المستر هوفر يحب حساب حركاته كا يجري حساب انشاء جسر . اما ستيمسن فكان يفضل انتقاء هدفه الرئيسي اولاً ثم الانقضاض بعناد ، دون

خوف ، واثقاً من ان المدرب الهجومي لا بد وان يجد انصاراً لنفسه ».

وليس يجدي الاصرار على تخيل فرانكلن روزفلت المدهش . نحن نعلم انه ابتكر ، حيال الازمة الاقتصادية ، مناهج تدخلية مرنة بمساعدة ما اطلق عليه اسم « *Brain trust* » المفهوم الائتماني . فلما اوقفت مجهوده المحكمة العليا ، تخيل اصلاحاً لهذا المفهوم لم يتردد ماريو اينودي في تسميته بـ « ثورة الصفقة الجديدة »[1] . كان روزفلت في رأي اينودي « الزعيم الديموقراطي الاكثر كمالاً في عصرنا ... كان يرتقي ببراعة « الفنان المبدع » في تيه غامض ومتناقض من الافكار والمصالح » .

تجلت اروع الشواهد على هذه القدرة الابتكارية بين ١٩٤٠ — ١٩٤١ حيث ابتدع روزفلت شخصياً ادوات العمل الكبرى التي جعلت من الولايات المتحدة « خزانة اسلحة الديموقراطيات »،وعرف كيف يجعل ابداعه مقبولا وبصورة خاصة للنظام الجديد كل الجدة بل والثوري ، واعني نظام «الاعارة والتأجير ». ان التضاد مطلق مع هوفر ، الانعزالي المعتدل الوفي للتقليد .

واننا لنجد تضاداً مماثلاً وان كان اقل بروزاً بين بوانكاريه وبريان . كان بوانكاريه يسطع بمواهب خارقة في الادارة ، مناقب كان بريان اقل ما يمكن تمتعاً بها . لقد كتب جورج سواريز يقول : « يبقى بوانكاريه بمقابلته (يقصد بريان) ، ممثلاً للتقليد الكلاسيكي الصارم للارض الجدبة ، للبورجوازية المدققة المنفعلة ، لحقبة ، لنظام ، لطبقة ... فهل يدين بطابعه الشرعي الذي لا يمحى لأثر القوانين الاصلية التي كان وارثها ? وهل علينا ان نفسر من هذه الزاوية ارادته احتواء الحوادث والحياة ضمن اطارات ليست دائماً على مستوى الاحداث ?

ان من المؤثر رؤية شرعية بوانكاريه تبلوها الوقائع . ان بوانكاريه رجل

---

(١) انه عنوان كتابه « روزفلت وثورة الصفقة الجديدة » باريس ١٩٦١ ، ٣٠٠ ص . المؤلف

سياسة تنفيذ » معاهدة فرساي لأن المعاهدة قد وقعت . لقد تخـلى عن « نصره » في قضية الرور ليعود الى سياسة التسويات كما تتأتى عن معاهدة فرساي ، اي عن طريق « لجنة التسويات » . ولما طلب اليه « انقاذ الفرنك » ، استخدم اكثر الاساليب كلاسيكية ، فقاده ولعه بالسلف الى الرغبة في تحقيق المستحيل لزمن معين ، واعني الى تعادل النقد عام ١٩١٤ .

ان الافتقار الخارق لأية فكرة عامـة وأية نظرية في الاجزاء العشرة من مذكرات بوانكاريه « في خدمة فرنسا » يؤكد هذه البنية الفكرية « الادارية » غير « الابداعية » . واننا لنتحدث عن بوانكاريه حديث « موريس باليولوغ » ، وهو صديقه فعلا عن « الذكاء اللامع » او نجده غبياً بمقدار مـا نهوى الذكاء التحليلي البحت او نكرهه . ولنذكر بين فورات غضب كليمنصو ضد بوانكاريه الغضبة التالية ، وهي قريبة من الحقيقة ان لم تكن حقيقة فعلا : « ما كان يجب تسليم مقدرات بلد لرجـل محشوة رأسه بالمصنفات ، ان ذلك مفـرط في الخطورة »[1].

المقامر والفطين

يميل بعض رجال الدولة الى المخاطر بينما يتهول آخرون منها ويجنحون الى الفطنة . ان الأُوَل بصورة عامة سريعون في احكامهم بيـنما هؤلاء بطيئون يفضلون الانتظار . ولسوف نعود الى هذا البحث في فصلنا الاخير .

المقامرون الذين يتعرضون للمخاطر ، يتعرضون لها بروية متفاوتة الدرجة . واننا لنقدر ان نسلك في هـذه الزمرة رجلين على نوعيتين مختلفتين ك : لافـّيت وكازيمير بيرييه . فالأول ، طائش ومزهـو وضعيف ، كان يتبع سياسة « ترك الامور في مجاريها » بحسب قول ثورو – دانجان ، يقبل الخطر بزهو باطل دون حسبان له ، لمجرد ان يحظى باعجاب المجموعات المحرابة . وهو أقرب الى تذوق

---

(١) جان ماتيه ، « النمر » باريس ١٩٣٠ ، ٣١٧ ص ، ص ١٩٢ .   المؤلف

التهور منه الى التعرض للخطر . ولا ريب انه كان في مجلسه الخاص يؤكد « انه راغب في السلام هو الآخر وفي التفاهم مع السلطات الاجنبية »[1] . لكنه اذ يتعرض لضغط لافاييت واليسار للتدخل في بولونيا او ايطاليا ، كان ينساق في التصلفات : « في غضون وقت قصير جداً سوف يكون لدينا خمسمائة الف رجل في المعركة كاملي التسلح اضافة الى تحصيناتنا ومراكزنا المذخرة والمنيعة ... والملك ، اذا ما دعت الحاجة سينهض ليأخذ مكانه على رأس الامة . فاذا ما انفجرت الاعاصير لدى رؤية عَلَمِنا وسخرت نفسها لمساعدتنا ، فلا علينا اذا جنى الذين اثاروها على انفسهم » .

اما كازيمير بيرييه فكان على العكس ، نموذج المقامر الحقيقي ، اي الرجل الجريء الحازم ذي الاحكام السريعة الشجاعة ، الذي لا يتعرض لأخطار الا بعد حسابها . يقول ثورو – دانجان : « كان الفعل الجسد ، هاماً في المقاومة بمثل ما كان في الهجوم ،يُظهر فيها الحدة نفسها واحياناً الغضبة نفسها والاقدام البطولي نفسه » . فكان اذن واحداً من أولئك « المناضلين » الذين اوردنا ذكرهم من قبل . كان يقول : « من اجل السلم في الخارج كما في الداخل ، يجب ان تدار فرنسا »[1] . لقد قال كليمنصو القول نفسه في بيانه الوزاري : «لسوف يعرف البلد انه مزود عن حياضه » . ولما كان تواقاً الى المحافظة على السلام ، فقد كان يريده على اساس القوة . وارساله جزءاً من الاسطول الى مصب نهر تاج وجيشاً الى بلجيكا ضد ملك البلدان الواطئة وحامية فرنسية الى آنكون بعد اعادة احتلال شمال دول الكنيسة من قبل النمساويين ، بوادر واضحة تشير الى هذا العزم .

اما المقامرون زهواً امثال لافيت فهم عديدون في التاريخ وخطرون على السلام. والظاهر ان الدوق دوغرامون، عام ١٨٧٠ ، كان من اتباع هذه الزمرة. كذلك يمكن ان نسلك فيها موسوليني . وما من شك في ان هذا الاخير قد

---

(٢) ثورو ـ دانجان ، « تاريخ ملكية تموز » الجزء الاول ص ٢٢٣ . المؤلف

اتخذ بعضاً من اكثر مقرراته خطورة بدافــع من الغرور وباحساس تأثري بالشرف . ان مهاجمة ألبانيا في نيسان ١٩٣٩ وهجومـــه على اليونان في تشرين الاول ١٩٤٠ كانا في جوهرهما نتاج رغبته في ان لا يبدو مديناً لهتلر . ولعــل اعلانه الحرب في العاشر من حزيران ١٩٤٠ مرتبط برغبته في تقـاسم الاسلاب المنتظرة (والتعبير لشيانو) ، لكنه كان كذلك يرغب في ان يعطي هتلر فكرة معينة عن الدوتشي . اما ردود فعل الرأي العام ، اما القوة الحقيقة لايطاليا ، فلم يكن لهما اي وزن واعتبار . قال شيانو[1] بصدد البانيـــا : « ارى مراراً الدوتشي وهو هادىء هدوءاً مخيفاً ومقتنعاً اكثر من اي وقت مضى بأن ما من احد سيحشر نفسه في خلافنا مع البانيا . على اية حال ، لقـــد قرر ان يسير ، وسيسير ولو انقلب العالم كله ضده » .

ان المقامرين المتبصرين من طراز كازيمير بيرييه من بنية اخرى . ان نابوليون الاول وبسمارك وهتلر ينتمون الى هذه الزمرة . وبحسب ما تكون السياسة العامة دفاعية او نصف هجومية او هجومية ، ننتقل من كازيمير بيرييـــه الى بسمارك ومن بسمارك الى هتلر . لكن الحساب في كل الاحوال يبلغ نهاياتـــه القصوى ببرود . ان نشوة النجاحات المتحصلة بفضل هذه الحسابات هي وحدها القادرة على دفع رجل الدولة الى المغامرة ، كما كان حال هتلر في ٢٢ حزيران ١٩٤١ عندما هاجم الاتحاد السوفياتي . ان رجل الدولة الامثل هو الذي ، على غرار بسمارك ، يعرف كيف يقف ، واعني كيف ينتقل من ستراتيجية هجومية الى ستراتيجية دفاعية عندما يدرك ان اهدافه قد تحققت .

هناك الفطينون قبالة المقامرين . انهم فطينون لأنهم يقدرون انهم قانعون ولأن مزاجهم كذلك يوحي بالفطنة . تلك حال لويس فيليب . لقد فضل لويس فيليب سياسة الحكمة والاعتدال رغم « معاهدة ١٨١٥ المشينة » . اننا نراه على حقيقتهعام ١٨٤٠ بعد ان صرف وزارة تيير وهو يقول لـ : « دوبان[1] » « انني

(١) مذكرات دوبان ، الجزء الرابع ، ص ٩٩ . المؤلف

قانع بأنني أفي لعهدي الملكي اذ أتفادى لاجنب فرنسا حرباً ستكون في رأيي دون قضية او هدف ودون تبرير بالتالي امام الله والناس ».

ان مثل هذا الموقف الفطين متواتر . انه يفترض هدوء الأعصاب والسيطرة على المشاعر وكذلك نقصاً كلياً في تذوق المخاطر . وهو موقف « روفييه » قبالة ديلكاسيه عام ١٩٠٥ وكايو و« كيدرلن واختر» قبالة دو سيلف و«ليندكيست» عام ١٩١١ . وهو اذ يبلغ مداه الاقصى ، قد يتخذ شكل التراجع ويصبح « تهدئة » نيفل تشامبرلين . ان الفطنة القصوى ازاء مقامر جسور الى ابعد الحدود تصبح معيبة . على اية حال ، لقد مارس تشامبرلين « التهدئة » عن قناعة مذهبية اكثر مما مارسها بحكم مزاجه .

هناك شخصيات يصعب تصنيفها بين المقامرين والفطينين ، كنابوليون الثالث مثلا . كان هذا الاخير يمزج لوناً من التذوق بالخطر في الاحكام ، بتردد بالغ في تنفيذ هذه الاحكام . لقد قال مراراً لبسمارك المندهش في بياريتز : « لا يجب صنع الظروف بل يجب تركها لتصير ثم نوفق مقرراتنا معها »[1] . ان هذا هو « الترقب *Attentisme* » . والترقب في معظم الاحيان سياسة المترددين . ان الماريشال بيتان الذي اصبح متقبلاً للتأثر بفعل سنه الكبيرة ، — واننا لنراه ابان تردداته في اختيار بودوان أو لافال لوزارة الخارجية في ١٦ حزيران ١٩٤٠ وكذلك في الرد الذي كان عليه تقديمه في مرسي الكبير في الثالث من تموز — صورة واضحة للترقب نفسه . ولا ريب ان ذلك كان ايضاً طابع مزاجه العميق وهو القائل منذ عام ١٩١٧ « انا بانتظار الامريكيين والدبابات » .

واذا انتقلنا من الصعيد السياسي الى الصعيد الستراتيجي ، نجد التقابل نفسه بين المقامرين والفطينين . هناك مقامرون طائشون من طراز نيفيل ومقامرون كبار كنابوليون ولرندورف . وهناك فطينون . واذا كان من المحتمل

---

(١) اورده شارل ه. بوتاس « السياسة الفرنسية الخارجية على عهد الجمهورية الثانية والملكية الثانية » القسم الرابع ص ٢٦٨ . المؤلف

ان يصبح الفطينون جنرالات جيدين ، الا ان كبار الستراتيجيين هم المقـامرون الذين يجيدون حساب الامور . فاذا اخذنا مثال لوندورف نجد انه فضل التعرض للخطر على الانتظار مرتين: الاولى عندما اقنع الامبراطور بشن حرب الغواصات حتى الموت (وكان الهدف النصر بخنق التحالف ، اما الخطر فدخـول الولايات الامريكية الحرب) . والثانية عندما قرر شن هجـمات الربيع الكـبرى عام ١٩١٨ محاولاً انتزاع النصر بدلاً من ان يحافظ على مقـدرة الجيش الالمـاني على الدفاع طيلة سنوات . ولقد كتب يقول : ان « المسألة الحـاسمـة » في خريف ١٩١٧ ، هي معرفة ما اذا كان يجب « توجيه ضربـة كبرى الى الغرب » ام « الاكتفاء بدفاع منهجي »[١] . واننا لنمسك في عداد الحجج الـتي اعطاهـــا لصالح الرأي الاول ، على هذا البيان الذي يوضح مزاجه توضيحاً رائعـــاً[١] : « ان الهجوم هو أكثر اشكال القتال اثراً وهو وحده يأتي بالحكم . ان التاريـخ العسكري يؤكد ذلك في كل صفحة من صفحاته . ان الهجوم رمز التفوق عـلى الحدود » .

ويمكننا ولا ريب أن نضيف تنوعات اخرى لا تحد عن رجال الدولة، غير ان التي سبقت تبدو لنا اكثرها استعمالاً في النصوص واسهلها تمييزاً بآن واحد . ولقد يجد الانسان عناءاً كبيراً في تمييز ذكاء غير الذكي مثلاً لأن هناك مجالا رحباً جداً من التقدير الذاتي في هذه النقطة . كذلك الحال بالنسبة للمتأثر وللمتبصـر المتزن ، لأن الحكم قد يتخذ بو-ي نزعة عميقة كما يكون تحقيقه محسوباً بـدراية واستهتار . والحال نفسها تنطبق على الطموح والقنوع لأنه يستحيل تصور رجل دولة بلغ الحكم دون طمع ، باستثناء حـــالة العرش الارثي . لقد كتب لويس بارتو يقول . « ان السياسة هـي فن الحكم والطمع بالحكم . ان الذين يحبونها يألفونها بصعوبة اما الذين يحبونها فيحجمون عنها بصعوبـــة اكبر » . ثم ان

(١) ايريك لودندورف « ذكريات الحرب » ١٩١٤ - ١٩١٨ ، الجزء الثاني ص ١٥٠ .
المؤلف

الحدود بين الطمع الشخصي والسياسة الطموح بدعـــوى المصلحة القومية مبهمة مشوشة في معظم الاحيان .

لذلك يفضل انتقاء متقابلات اكثر وضوحاً وجلاء في التحليلات التاريخية .

٣ ـ الخاتمـــة

ان الفائدة الكامنة في معرفة شخصيات رجال الدولة بالقدر المستطاع لم تغب قط عن بال الحكومات والدبلوماسيين . ولكي نؤيد هـذا القول ، تكفينا مراجعة نموذجين من المصادر ذات الاهمية القصوى : التعليمات الى السفراء (وعلى الاقل في الحقبة التي كانت هذه التعليمات مفصلة جداً ومـدروسة دراسة ناضجة مطولة) والمؤلفات التي وضعها الدبلوماسيون بصورة عامة عن فن الدبلوماسية .

في التعليمات الى السفراء التي نشرت في القرن الثامن عشر على سبيل المثـال ، نجد لوحات عديدة للملوك والوزراء الذين سيقابلهم السفير الجديد عندما يلتحق بمنصبه . وكانوا غالباً ما يطلبون في التعلـيمات نفسهـا معـلومات عن احـدى الشخصيات . لنأخذ على سبيل المثال بلونديـل الذي كان سيلتحـق بفيينا عام ١٧٤٩ . لقد سأله رئيس الوزراء برولار دوسيلـّري ايضاحات عن السفير المقبل للبيت المالك النمساوي في باريس[1] : « عليه ان لا يغفل شيئـاً ليحصـل في حدود الامكان على معلومات دقيقة حول طبيعة الوزير الذي سيستقبله هـذا البلاط وصفاته الشخصية » . كما كان السفير يسأل احيانا ان يتحقق من احكام سلفه . « على البارون دوبروتوي الذي شهد بنفسه ما يتعلق بهـذا الموضوع في علاقات المركيز دو لوبيتال، ان يتفحص بنفسه ما اذا كانت البيانات المحتوية على مزايا وعقلية ونوايا الامراء والوزراء او رجال الحاشية الروسيين تقوم على اسس

(١) « تعليمات معطاة السفراء » الجزء الاول ، النمسا ، ٢٥ آذار ١٧٤٩ ص ٢٨٦ . المؤلف

من التبصر والمعلومات المتعمقة المجردة البعيدة عن المحاباة » . او يسأل الوزير – وكان فيرجين يلجأ دائما الى هذا الاسلوب – تقريراً سنويا تُذكر فيه احوال الشخصيات : « والعلاقة الصحيحة لكل ما قد يصل الى العلم من الامور الهامة في البلدان التي يقيم السفراء فيها ، سواء عن طبيعة الامراء وعواطفهم ووزرائهم أو عن كل الموضوعات الاخرى التي قد تهم المصلحة او تثير تطلع الملك »[1] .

ومن الطبيعي اننا نقدم هذه النصوص على سبيل المثال . واننا لنجد مئات أخرى مماثلة في « التعليمات .

ان المؤلفات عن « فن الدبلوماسية » معبرة هي الاخرى . فهي لا تعلق اهمية على معرفة الشخصيات بصورة عامة فحسب بل وتستخدم هذا الاسلوب المزدوج الانقسام كذلك ، هذه المقارنة بالمقابلة التي لجأنا اليها اعلاه .

واليكم بعض الامثلة . عدّد بيير دانيس . الذي كتب عام ١٥٦١ « نصائح الى سفير » كل المعلومات التي على السفير أن يجمعها ، وانهى تعداده كما يلي : « واخيراً ، طبع الامير وفراسته، مقدرته وممارساته وميوله وفضائله ومساوئه لأن معرفة هذه الخاصيات تسمح بايضاح كل ما سوف يُبحث فيه معه » . ونجد هذه الملاحظة نفسها لدى جان هوتمان، سيد دو فيلليبه الذي كتب عام ١٦١٣[2] يقول : « اذا كان اميراً فمعرفة مزاجه وميله » . ووضع فرنسوا دو كاليير ، احد مفاوضي معاهدة ريسويجك ١٦٤٥ – ١٧١٧ ، عام ١٧١٦ كتاباً اشتهر طيلة ذلك القرن : « في طريقة التفاوض مع الملوك » ، لعله كان اكثر اعتباراً من كل هذه البحوث . لقد دعا كاليير السفير بـ « الجاسوس الشريف » ، تظهر في عداد ما يجب ان يتجسس عليه « مصالح الدول العامة » . لكنه يضيف « لما كانت نزوات الرجال الموثوقين ومطامعهم تنظم مقدرات الخاضعين لهم فان من

---

(١) نشره ل. دولافو في « مجلة التاريخ الدبلوماسي » ١٩١٥ . المؤلف

(٢) في « مهمة ومنصب السفير » الطبعة الثالثة ، دوسولدورف ، ١٦١٣، ص ٢٧٤ - ص ١١٤ . المؤلف

واجب المفاوض ... ان يكتب نصه بقدر ما يمكن من الصحة حول الرجال
المضطلعين بأعباء السلطة وعن مذاهبهم الفكرية واهتماماتهم . كذلك جاء في
« وزارة المفاوض » المؤلف الكثير التشويش الذي نشر عام ١٧٦٣ من قبل
« المسيو دولاريه » [illegible] ان على المفاوض ان يعرف [illegible] الامراء والجنرالات
« والوزراء » . ويسمي المؤلف هذا الاجراء باسم « طوبوغرافية السياسة » .

وفي عام ١٨١٣ اخذ المكرر [illegible] « يجب تكوين فكرة صحيحة عن
الشخصيات الفعالة ، عن نفوذهم وعقليتهم وعن اهليتهم وصفاتهم التي تدعم سير
المفاوضات وعن تلك التي قد تقيم العوائق في سبيلها » . ومن المدهش حقاً ان
لا يشير جول كامبون في كتابه « الدبلوماسي » الذي كتبه عام ١٩٢٦ بأية كلمة
الى هذا الموضوع في الوقت الذي عدد لويس بارتو ، وهو المؤلف الذي تظهر كتبه
عن دار « لوبوليتيك » نفسها ، اللوحات الرائعة المفصلة فجمل « بوانكاريه »
« موزانوس » « وبريان » « ثمنيتوس » وهريو « لوغدونوس » . كذلك يدهش المرء
اذ يجد ثغرة مماثلة في كتاب : « نصائح الى فرنسي شاب يدخل السلك
الدبلوماسي » الذي كتبه ليون نويل . مع ان هذا الكاتب ، اذ تحدث عن
« الدبلوماسي » لجول كامبون ، نعته « بذلك المؤلف الصغير الذي لم يغفل
شيئاً »[1] . ان هذه الملاحظة نفسها تنطبق على كتب هارولد نيكولسن
« الدبلوماسية »[2] وكتاب لورد ستراتغ « السلك الدبلوماسي »[3] .

واذا ننهي هذا الفصل نورد بعض من التصنيفات المزدوجة الانقسام التي

---

(١) آ. م. دوتريب « نصيحة الى تلميذ في وزارة العلاقات الخارجية » ١٨١٣ ، ١٩٣٠ ، ص ٢١ . المؤلف

(٢) هارولد نيكولسن « الدبلوماسية » ترجم عن الانجليزية من قبل [illegible] ، واشنطن [illegible] ، ص ٢٢٣ . المؤلف

(٣) لورد ستراتغ [illegible] « السلك الدبلوماسي » لندن ١٩٦٢ ، ص ١٦٠ . المؤلف

(٤) [illegible] عشر . المؤلف

استخلصناها من بحوث مختلفة .

ان اشهرها يرجع الى عام ١٩١٣ ونراه في كتاب « الامير » لـ « ماكيافيل » : « اقول ان كل الرجال ، عندما يجري الحديث عنهم ، وخصوصاً الامراء لأنهم في اعلى المراتب تُعزى اليهم واحدة من هذه الصفات التي ترجع عليهم بالذم او بالمديح ، وأعني ان احدهم سيوصف بالمتحرر والآخر بالمقتر . . . سيُعتبر احدهم معطاء وآخر جارحاً وثالث قاسياً ورابع رؤوفاً ، هذا مخادع وذاك رجل عهد ، هذا مخنث ونذل وذاك مندفع وشجاع ، هذا دمث وذاك متغطرس ، نهاب او كريم ، عنيد وصدوق او حذق ومخاتل ، سيقال عن احدهم انه رزين وعن الآخر طائش ، متعبد او زنديق وهكذا دواليك » .

لقد نظم كاليير الذي سبق ذكره ، قائمة اكثر ايجازاً عام ١٧١٦ : « انه قادر على اكتشاف النزوات والميول المسيطرة على الامير الذي يجد نفسه في معيته بل ويجب ان يفعل ذلك . هل هو مجد مواظب ، هل يحب الحرب او يفضل الراحة والمرح على الاعمال ، هو يوجه ذاته ام هناك من يوجهه والى اي مدى » .

اما انطوان « بيكيه » (١٦٦٨ – ١٧٢٨) المفوض الاول لدى تورسي وتلميذ كاليير ، فقد اعد قائمة المتقابلات التي تُخضع انتقاء الدبلوماسي[1] : « وبحسب المعلومات المتحصلة ، يمكن انتقاء دبلوماسي حاد او معتدل يوحي بالثقة على نحو ما أو بعدمها ، سهل في الاعمال او متشدد ، رجل لين العريكة او حازم ، مرن او متعال ، عامل او رجل مجتمع ، قاض او مكتبي ، عريق الحسب او من اسرة شريفة فحسب » .

ولنورد اخيراً ج. دولاسارّاي دوفرنكني[2] الذي كتب مؤلفه عام ١٧٣١

(١) « في فن التفاوض مع الامراء » لاهاي ، ١٧٣٨ - ١٢٨ ص ، ص ٥٠ . المؤلف

(٢) « الوزارة العامة في العلاقات الخارجية ، مسؤولياتها ومزاياهـا » باريس ١٧٣١ - ٢٩٣ ص ، ص ١١٣ - ١١٤ . المؤلف

فأوغل في التحليل الى غور عميق. لقد بلغ به الامر ان دعا الدبلوماسي الى القيام بدراسات نطلق عليها اليوم اسم علم النفس : « الموضوع متعلق بالاحاطة بطبائع الرجال التي تكاد تتنوع بقدر تنوع وجوههم. يجب معرفة نظام حركاتهم ومدى بصيرتهم وتطلعاتهم الفكرية واهدافهم ، فلا نسير معهم الا والمسبار في ايدينا . يجب معرفة حذرهم او اطمئنانهم ، صعوبتهم او ليونتهم ، سخائهم او بخلهم ، غرورهم او اعتدالهم ، سذاجتهم او مواربتهم ، توقد ذهنهم او خموله ، عبقريتهم او غبائهم ، اندفاعهم او اعتدالهم ، مقدرتهم او جهلهم ، انحدارهم او بعدهم عن الملذات بصورة خاصة ، وفوق كل ذلك ، اهتمامهم او عدم اهتمامهم بالاعمال التي نعالجها معهم » .

وقبل ان ننهي هذا الفصل نتبنى الملاحظة الواردة في الاسطر التالية : « واخيراً ، لا يمكن ان نحصي التعداد الكامل للرجال ولو اردنا ان نفعله وخصوصاً فيما لو اردنا ان نضيف الى الاحصاء تفصيل الدوافع التي تفعل في ميولهم . مع ذلك ، لا بد وان يكون للوزراء العامين اشباع مرموق بالمبادىء التي يعملون بوحيها ، وبدون ذلك ، لن يستطيعوا التفاوض الا بكثير من الخسران » .

الفصل العاشر

رجل الدولة و « المصلحة الوطنية »

ظهرت فكرة « المصلحة الوطنية » بالتقابـــل مع « مصلحة الملك » بظهور الشعور القومي واخذت مداها من الحماس بتوسع التنظيمات الديموقراطية . وهي تتعلق بالظاهر ، بالاعتقاد المبهم في الحقيقة ، بأن من الممكن في موقف معين ، تحديد الاهداف التي ترتضيها الامة لنفسها ، القريب منها والبعيد ، تحديـــداً « موضوعياً » . ان الصورة المبسطة للتطور التاريخي ، ترينا بادىء الامر ، دولة النظام القديم ، حيث يلاحق الملك مصالحه الخاصة دون ان يأبه بدم اتباعـــه واموالهم ، ثم حكومة الارستوقراطية او البورجوازية الرفيعة القليلة العدد التي تستخدم هي الاخرى مصادر وحياة الجماهير الشعبية لارقاء مصالحهـــا — من حيث النفوذ والتجارة والثراء — عبر العالم . وتأتي اخيراً الحكومة الشعبية حقا التي يلتزم الحاكمون فيها شاؤوا أم ابوا ، بأن لا يتصرفوا الا وفق مصالح الامة الشاملة حقاً .

ولا بد وان ويلسن كان يتطلع الى هذه الابعاد عندمـــا قال منذ معركته الانتخابية عام ١٩١٢ — بتأثير من « لويس برانديس » ولا ريب — بأنه يستمد مذهبه من كتابات جيفرسن الذي كان يزمع تكريس حكومته للمصلحة القومية والكف عن خدمة المصالح الفردية ، وانـــه بذلك يستبعد سياسة سلفه تافت

« دبلوماسية الدولار » ، لأنه لا يريد ان يضع جهاز الحكومة الامريكية الضخم في خدمة المصارف الكبرى والشركات الصناعية .

غير ان الحقيقة وللأسف ليست بمثل هذه البساطة. اننا نرى حولنا مجتمعات بشرية لا حد لتعقيدها وتنوعها ، لا تعيش منقسمة الى « طبقات » فحسب ، بل الى « مجموعات مصالح » ايضاً ، ونأنس دائماً التباينات القائمة غالباً بين تطلعات هذه الطبقات والمجموعات . فكيف نجد حاصلة مشتركة بين مطالب المزارعين البريطانيين في سنوات ١٨٤٦—١٨٥٠ المطالبين بالابقاء على قوانين القمح ومطالب المستهلكين الذين فتنتهم دعاية غوبدن لصالح الخبز الرخيص؟ بين مصالح مساهمي شركة تدفع الى غزو مستعمرة ما او الابقاء عليها ومصالح الجنود وعائلاتهم ، الذين لا يرتضون الموت او الحداد في سبيل ازدياد المكاسب المالية ؟ ان التناقض بين مصالح المجموعات والافراد في صلب الدولة الواحدة يبلغ حداً لا يُعقل معه تقبل فكرة المصلحة الوطنية « موضوعياً » . أوليست « مصالح الدولة العليا » المستشهد بها غالباً ، مجرد وسيلة في الغالب لتمويه مصالح ادنى كثيراً في نبالتها وخاصة في كل الاحوال ؟

مع ذلك ، فان على المسؤولين اجراء انتقاء بين الاهداف الممكنة لسياستهم الخارجية التي سيطلقون عليها اسم « المصلحة الوطنية » عامدين ام غافلين . ولكن اي انتقاء هو هذا ؟ لا بد لنا ، قبل ان نبحث هذه المسألة على ضوء الامثلة التاريخية ، من ان نعطي بعض الايضاحات حول مفهوم المصلحة الوطنية نفسه .

١ ـ التباسات مفهوم المصلحة الوطنية

تؤثر على رجال الدولة قوى فيخضعون لها او يحاولون السيطرة عليها . مع ذلك ، فان فعلها لا يقام في اطار « السببية » فحسب . اذ لا تكفي دراسة

الاسباب بصورة عامة ، اي دراسة القوى الفاعلة ونتائجها ، لتفسير العلاقات الدولية وكذلك السياسة الداخلية ، بل يجب كذلك التوضع في اطار « الغائية ». ان تحديد الاهداف الواجب بلوغها والعمل على بلوغها بتقدير الاخطار العارضة والوسائل المتهيئة لهو الدور الذي يتوجب على المسؤول الاضطلاع به . ان رجل الدولة، ككل رجل عمل ، يعيش في المستقبل على نحو ما .

ولا ريب ان هذا الموقف العام يحتمل فروقاً لا تحصى . لقد ذكرنا في الفصل الاخير، المذهبي الذي يحدد لنفسه هدفاً لا يحيد عنه والانتهازي الذي يعدل اهدافه تبعاً لاختلاف الظروف . الا ان هناك هوة سحيقة ، في النقطة الخاصة التي تهمنا ، بين ذلك الذي يدير الاعمال يوماً فيوماً دون أية نظرة اجمالية وذاك الذي ، على غرار هتلر ، يريد خلق مستقبل المانيا « لألف سنة مقبلة » وبين الوسط بينهما ، ذاك الذي مثل بسمارك ، يرى ان بمقدوره التنبؤ بالاحداث الهامة للسنتين المقبلتين ، فلا يمعن النظر وراءهما ، لاعتبار ان هذه الفرصة كافية لخططه وان كل استقراء أبعد من ذلك يبدو له مستحيلا .

لكن على رجال الدولة المسؤولين ، كائناً من كانوا ، سياسيين متبصرين أو سطحيين ، ان يكوّنوا – وهم يكوّنون فعلا – صورة مستقرة على نحو ما ، متباينة الدقة ، متفاوتة الاحكام ، عن الصالح الوطني . ان كل شيء يبرهن لنا على ذلك ،نصوصهم وسلوكهم ونجواهم .

مع ذلك فان بعضهم انكروا ذلك وزعموا ان مصالح البشرية كلها وليس مصالح امتهم وحدها ، هي التي تشكل الهدف الاولي لفعلهم . ان هذا الموقف انجلو سكسوني نموذجي وامريكي بصورة اخص . وهو يعبر – على ما نعتقد – عن مسألة خاطئة على الصعيد العقلي . غير إننا نرى من المفيد ايراده هنا نظراً للدور التاريخي الوافر الذي لعبه .

سريعاً ما اعتقد الامريكيون المحاطون ببلدان ضعيفة او صديقة ، البعيدون عن اوروبا ، المالكون ارضاً شاسعة ذات موارد غزيرة ، ان هذا الوضع

الاستثنائي ناتج عن حماية خاصة حبتهم بها العناية الالهية وان هذه الحماية نفسها مدينة للطابع « الاخلاقي » للسياسة الخارجية الامريكية . وهذه الاخلاقية المتفوقة على اخلاقيات الشعوب الاخرى كلها ، تكمن في ان الامريكيين لا يعملون – وهو ما يعتقدونه على الاقل – على انماء نفوسهم. اما عبارة «سياسات القوة » فلم تكن مستعملة فيما وراء الاطلسي الا بشكل محقّر . ولقد كتب ريمون آرون[1] يقول : « ان قلة من الكتاب الفرنسيين مجدت سياسة السلطة على طريقة بعض المذهبيين الالمانيين انصار « الماخت بوليتيك » في حين ان قلة من الكتاب الفرنسيين ايضاً استنكرت سياسة السلطة على الطريقة التي استنكر بها بعض الاخلاقيين الامريكيين سياسات القوة » .

لكن الامر لا علاقة له بالاخلاقيين فحسب بل برجال الدولة . لقد قال ويلسن في خطابه في « موبيل » بتاريخ ٢٧ تشرين الاول ١٩١٣ انه امر شديد الخطورة ان نحدد السياسة الخارجية لأمة ما بعبارات المصلحة المادية . « وانه ليس قلة ادب حيال أولئك الذين تقيمون العلاقات معهم فحسب بل، انه اسفاف واذلال فيما يتعلق بأفعالكم الخاصة » . ان ميزان القوى وتوازن السلطات وبالتالي التحالف بين المجموعات الاقليمية السياسية او الاقتصادية يتنضد فوق استنكار « سياسة السلطة » وملاحقة المصالح المادية » . ولقد كتب كوردل هول يقول : «لم أوقن مطلقاً ولا اوقن بفكرة توازن السلطة او بمناطق النفوذ كوسيلة للمحافظة على السلام » .

وعلى هذا فان التوكيد الذي يُزعم استناداً اليه وجود « مصلحة قومية » امريكية تفترض الغزوات والضغوط الدبلوماسية على حساب الامم الاخرى ، لن يحظى بأية شعبية . أما اذا أريد الدخول في الحرب فما ذلك الا للدفاع عن مبادىء ، وانها لتكون « صليبية » لصالح الكوبيين المظلومين ، لصالح حرية

---

(١) سلم وحرب بين الامم ص ٥٨ . المؤلف

البحار »[1] . اما اذا جرى الكلام عن « الصالح القومي » فان الغاية منـه ، كما قال ويلسن عام ١٩١٢ وشارل بورد في كتابه الكبير « فكرة المصلحة القومية» الذي صدر عام ١٩٣٤ ، تحسين الرفاه الاقتصادي للجماهير بالتقابل مع مصالـح المؤسسات الكبرى المادية .

لقد دفعت الظروف التي تلت الحرب العالمية الثانية عدداً من المؤرخـين الى التساؤل عما اذا لم يكن هذا التقليد الاخلاقي المعادي لمفهوم المصلحة ، مجرد وهم – بعد ان حاولت الولايات المتحدة– شأن الشعوب الاخـرى ، توسيع مواردها وسلطتها ، احياناً على حساب الآخرين – ووهم خطـير لأنه يعرض الحكومات الامريكية الى العمه حول الضرورات الحتمية للسياسة . اثيرت عام ١٩٥١ « مناقشة كبرى » كما مر بنا ، عندما ظهر على التوالي كتابا الاستاذ هانز مورغانتو « في الدفاع عن المصلحة القومية » ، والدبلوماسي « جورج كينان » « الدبلوماسية الامريكية » ١٩٠٠ – ١٩٥٠ . لم يلبث ان ناهض هؤلاء الانصار القانعين بالعودة الى لون من « الانانية المقدسة » نفرٌ من المدافعـين المتحمسين ، السذج احياناً ، عن تفوق اخلاقية الامريكيين . قدر فرانـك تاننبوم[2] من كولومبيا على سبيل المثال ، ان للأمريكيين تقليداً اخلاقياً باقياً وان عليهم مهما كلف الأمر ، ان يمتنعوا عن محاكاة الاوروبيين في اعجابهم بالمكيافيلية في افعال رجالهم العظماء وبصورة خاصة نابوليون وبسمارك وكليمنصو . امـا ديكستر بيركنز ، فيرى بصورة اكثر اعتدالا : « في يقيني ان هناك جواً اخلاقياً رفيعاً في دبلوماسيتنا اذا قورنت بدبلوماسية الامم الاخرى » . ولكنه لا يبلغ مبلغ تاننبوم في الزعم بأن الاخلاق هي اسس الدبلوماسية الامريكية ذاتها . « ان وعد رجل فاضل ليس الفضيلة ذاتها » . فالامريكيون، عندما قاموا بغزواتهم،

---

(١) انظر « روبير اوزغود »: « المثل والمصلحة الشخصية في علاقات امريكا الخـارجية » شيكاغو ١٩٥٣ . المؤلف

(٢) التقليد الامريكي في العلاقات الخارجية ، الشؤون الخارجية ، تشرين الاول ١٩٦١ . المؤلف

بالغة ما بلغت من مجافاتها للاخلاق ، وعندما مارسوا الامبريالية ، انما فعلوا ذلك كما قال بيركنز « بنية سيئة » . وهو ما رد عليه مورغانتو بايراد قول الكسندر هاملتن : « يمكن التأكيد كمبدأ عام ان سبب التدخل الودي لأمة ما لصالح امة اخرى هو صالح الامة المتدخلة او منفعتها » .

ولنسجل هنا ان عديداً من المؤلفين اجتهدوا في التوفيق بين النظريات بالتدليل على رفع شأن المصلحة القومية من جانب رجال الدولة انما هو واجب اخلاقي ، ولقد كتب ارنولد وولفرز يقول : « ان ما نخشاه اليوم هو أن ينشغل المسؤولون عن السياسة انشغالاً مفرطاً « بمصالح البشرية جمعاء » . فالمسألة لم تعد اذن مسألة اعلاء انانية الجماعات المتلاحقة كما كان الحال ايام مناقشات « بيرد » انما هي بالاحرى منح عناية اكثر تعصباً للقضية الاقصر ابعاداً ، قضية الامة نفسها »[١] .

ان هذه المسألة الايديولوجية او وهم الايديولوجية ، التي تتعارض مع المصالح القومية الانانية تبدو بوضوح مسألة مغلوطة . انها على ما يبدو ، لا تولد الا في البلدان التي تشعر انها مؤقتاً في منجاة من الخطر الخارجي ، شأن الولايات المتحدة قبل عام ١٩٤٠ . واننا نستطيع ان نسطر خطاً متوازياً مثيراً مع مواقف الحاكمين الهنود ما لبثوا معتقدين ان جبال الهيملايا تحميهم . ولا ريب ان هذه الاخلاقية مفعمة بالنبل . بل انها محنقة احياناً اذا ما عوينت في ظاهرها ، اذ تبدو وكأنها تبرير ماكر لمصالح قذرة[٢] ، ولكن لا يجب التقليل من مداها .

ان كل شيء في الحقيقة يرجع الى معرفة ما اذا كانت الاخلاقية الخاصة وافضل اشكال المصلحة القومية يمكن ان تنطبق على مصلحة الانسانية جمعاء . ان هذين السؤالين يطرحان باستمرار على الآراء العامة وعلى رجال الدولة من قبل

---

(١) ارنولد وولفرز في « شقاق وتعاون » بالتيمور ١٩٦٢ ص ١٤٨ .

(٢) انظر بعض الملاحظات حول هذا الموضوع في ارنولد وولفرز ولارونس و. مارتن في « التقليد الانجلو امريكي في الشؤون الخارجية » ـ يال ١٩٥٦ . المؤلف

السلطات الفكرية . وما من احد يشك في انها علـى شيء من الاثر في الرأي . وما من احد يشك في ان رجال الدولة ينأون بعيداً جداً عن هذه التطلعات . ان البابا حنا الثالث والعشرين في منشوره « السلام على الارض » كان مؤيـداً تأييداً جماعياً حينما كتب يقول : « ان القانون الاخلاقي نفسه الذي ينسق حياة الناس يجب ان ينظم كذلك العلاقات بين الدول » و « لنضع نصب اعيننا ان المهمة الطبيعية للسلطة السياسية ليست في تحديد افق المواطنين بحدود البلاد بل بانقاذ الخير القومي العام الذي لا ينفصل مطلقاً عن خير المجموعة الانسانيـة كلها » الا انه لم ينجم عن هذا القول ان الدول الاقوام تتبع حالياً وجهـات النظر هذه في افعالها الجارية .

ان مفهوم المصلحة القومية يثير في الحياة العملية صعوبة جدية اكبر: كيف نميز في كلمات رجل الدولة ما هو مخلص وما هو ليس بمخلص. وبعبارة أخرى كيف نعرف اذا كان ما يسميه «بالمصلحة القومية» ليس الا طريقة لتمويه مصلحته الانانية الخاصة او مصلحة المقربين منه؟ لم يكن مثل هذا السؤال ليطرح في العهد القديم بالنسبة للسلطان اذا كانت المصلحة القومية تختلط مع مصلحته الخاصة من حيث المبدأ. لقد كان لويس الرابع عشر[1] واعياً لدور الملوك «الذين يأخذون في ايديهم المصلحة العامة والذين تجعل قراراتهم خير الارض كلها وشرها » . ولكن ، اذا كان الملك صالحاً ، كان هناك توافق بين مصالحه ومصلحة الشعب . « ذلك ان علينا يا ولدي أن نرعى خير اتباعنا اكثر من رعاية صالحنا الخاص ... وهذه السلطة التي لنا عليهم ، لا ينبغي ان تستخدم الا للعمل على إسعادهم بشكل اكثر فاعلية » . وانه لمن الميسور له ان يفكر في ان كل ما يفيد شعبه وهو الذي لا يشكو من اي قسر او تحديد . وعبارات « حقي » و « شرفي » من العبارات التي لا يني يرددها. لقد قال لولده « آمل ان اترك لك سلطاناً اوسع وعظمة اشمل مما بيدي الآن » .

---

(١) مذكرات . طبعة جان لونيون ، خاصة ص ٨٧ . المؤلف

اما في ديموقراطية نيابية، وخصوصاً اذا كانت السلطة التنفيذية فيها غير مستقرة ، فان الصالح المباشر لرئيس الوزراء هو ان يبقى . فهو لذلك قد يضطر سيراً مع هذا القصد ، الى اغفال بعض الافعال التي قد تؤدي الى سقوطه ، رغم معرفته بأنها ضرورية . ان الامثلة على ذلك كثيرة : يمكن الاقرار بأنه كان حيوياً لفرنسا منع هتلر من احتلال المنطقة المنزوعة السلاح من رينانيا . ولما قدر الوزراء العسكريون ، والجنرال موران بصورة خاصة ، ان اي تدبير معاكس سيقتضي اعلان التعبئة العامة بالاضافة الى دعم انجلترا ، فان وزارة سارّو ،وقد روّعتها فكرة اعلان التعبئة العامة قبل شهرين من موعد الانتخابات قررت ترك الامور على عواهنها . وفي آذار ١٩٤٠ ، اضطر « بول رينو» اعطاء سلفه دالاديه وزارة الدفاع الوطني ليحصل على اكثرية صوت واحد في المجلس في الوقت الذي كان يتوجب وضع الجنرال « غاملان » على رأس الجيوش . بينما كان بول رينو يرى ان وجود غاملان وبال عليه .

هناك نموذج آخر للتباين بين النوايا المعلنة والنوايا الحقيقية يمكن كشفه ، بحسب رأي بعض المؤرخين ، في الحملات الاستعمارية . كان الهدف المعلن « مهمة تمدينية » ، صراع ضد العبودية ، ذلك هو « عبء الرجل الابيض » . اما عملياً فاننا نكتشف مصالح قذرة . ان ليوبولد الثاني ، عندما أوجد عام ١٨٧٦ « الجمعية الدولية الافريقية » ، كانت اهداف هذه الجمعية من حيث المبدأ اهدافاً علمية وانسانية بحتة . كذلك كان فرديناند دو ليسيبس يقول : « انه اكبر عمل انساني خلال هذا القرن » . لكن ج. ستنجرز برهن تماماً[1] على ان الملك الذي لم يكن يفكر بعد في تفوق سياسي ، لم يكن له غير هدف واحد ، الا وهو « خلق شركة تجارية كبرى تتمتع بأكبر قدر ممكن من الاحتكارات الاقتصادية » . والحال ، والحق يقال ، اكثر تعرضاً للجدل في قضيتي تونس

(١) على سبيل المثال ج. ستنجرز ليوبولد الثاني وتثبيت حدود الكونغو في مجلة « المشعل » آذار - نيسان ١٩٦٣ ص ١٥٦ - ١٥٧. المؤلف

والمغرب ، اللتين تظهر فيهما اعتبارات سياسية كذلك . لكن « الكسوة » الايديولوجية لسياسات المصلحة الاقتصادية ، ظاهرة ماثلة في التاريخ الاستعماري .

هل نمضي قدماً لنثبت ان « كل » استشهاد بالمصلحة القومية في النظام الرأسمالي انما هو في الحقيقة وهم وان الامر يتعلق حصراً بمصالح طبقة واحدة هي الطبقة البورجوازية ؟ وبعبارة اخرى ، انه لا يمكن في الواقع وجود مصلحة قومية شاملة ؟ اننا نسلم هنا بأفكار كثيراً ما رددها لينين وماركس وانجلز . ان هؤلاء من جانبهم ، وان افرطوا في التصغير من شأن صلابة الامة — وهو ما اعترف به انجلز فيما بعد — ، اقروا ان حرب عام ١٨٧٠ كانت « من الجانب الالماني ... حرباً دفاعية[١] . لقد كتب انجلز الى ماركس[٢] في ١٥ آب ١٨٧٠ يقول : « ان جمهرة الشعب الالماني كلها ، بمختلف طبقاتها ، ادركت ان الامر يتعلق بالوجود القومي في المرحلة الاولى على وجه الدقة » . بل ان لينين مضى الى ابعد من ذلك اذ سمحت له الحرب ان يعمق هجومه ضد « الاحزاب » البورجوازية . ان « الامبريالية ، المرحلة القصوى للرأسمالية » و « الدولة والثورة» مشبعتان بالفكرة القائلة ان السياسة الخارجية للدول الحالية انما هي سياسة طبقية وانها لا تستوحى مطلقا من « المصلحة القومية» . لقد كتب بتاريخ ١٧ تشرين الاول ١٩١٤ الى « شليا بيكوف »[٣] يقول : « ان التعصب الوطني عندنا « الشوفينية » يختفي وراء عبارات «فرنسا الجميلة » و« بلجيكا المنكودة» والاحكام القاسية ضد القيصر . ان واجبنا المطلق يحتم علينا محاربة هذه السفسطات وان نجد « شعاراً » يوجز الموقف . يجب ان نبين ان اندحار

---

(١) كارل ماركس ، الحرب الاهلية في فرنسا. المؤلف

(٢) *Briefwechsel* شتوتغارت ، ١٩١٣ ، الجزء الرابع ، ص ٣١٩ ، اورده ميلوراد دواخكوفيتش الاشتراكيات الفرنسية والالمانية ومشكلة الحرب ١٨٧٠ - ١٩١٤ . جنيف١٩٥٣ ص ٢٢٦ .

(٣) اورده دافيد شوب في لينين . ص ١٣٧ المؤلف

القيصرية في سبيل مصلحة الشغيلة الروسيين انفسهم ، ليس الا أتفـــه الشرور لأنها اسوأ بمائة مرة من الامبراطورية » .

ان مناقشة هذه النظرية – المبرزة هنا بخطوطها السطحية جداً – امر يخص الفلسفة اكثر مما يخص التاريخ . ان المؤرخ لا يستطيع الا التوقف عند ملاحظتين واقعيتين . الاولى ان زعماء الدول المسماة بالبورجوازية مخلصون اخلاصاً مطلقاً وفي حالات عديدة عندما يعتقدون انهم انما يعملون « للصالح القومي » الشامل. وهم اذا ما خلطوا بين هذه المصلحة ومصلحة طبقتهم – وهو موضوع النقاش في حد ذاته – فانما فعلوا ذلك دون عمد .

ثم ، وعلى الأخص ، يحدث موضوعياً ان تعود سياسة « دولة بورجوازية » ما بالنفع على كل اعضائها وكل طبقاتها . لقد طرحت المسألة بتألق حول موضوع الاستعمار خلال السنوات التي سبقت الحرب العالمية الاولى . واننـا نعرف عـلى سبيل المثال ، المناقشة الكبرى الـــتي قامت بين « جوريس » وشارلز آندلر بخصوص امبريالية لفيف من الاشتراكيين الالمانيين[1] . لقـــد اورد آندلر قول جيرهارد هيلدبراند الذي يطلب « توزيعاً اشتراكياً » للمناطـــق المستعمرة ، وقول « اتلانتيكوس » الذي يعلن في كتاب قدم له كوتسكي « ان المتلكات الاستعمارية الالمانية عامل حاسم بالضبط لحل المسألة الاجتماعية » واقوال آخرين عديدين . اما جوريس ، فقد استمر في تفـــاؤله يطري « الجهـــد الباســل الدائب لرفاقنا ضد عسكريي ما وراء الرين وضد فكرة التعصب الوطني وضد كل اقطار الامبريالية والعدوان »[1] .

---

(١) مقالات آندلر في « اهل الوطـــن » تشرين الثاني وكانون الاول ١٩١٢ : الاشتراكية الامبريالية في المانيا المعاصرة . ولقد رد عليه جوريس في « الاومانيتيه » الانسانيـــة بصورة خاصة عدد ٤ آذار ١٩١٣ — المؤلف

(١) خطاب ١٧ حزيران ١٩١٣ الذي اورده الكسندر زيفاز . الاشتراكية في فرنسا منذ عام ١٩٠٤ - ص ٣٩ — المؤلف

ومن المعروف ان لينين لا يقر بالفكرة القائلة ان الاستعمار يعود بالنفع على كل الطبقات في البلد . ان لينين ، الذي يتبع في ذلك هوبسن مستوحياً دائماً من كتابه : « *Imperialism, a study* » . يقول : « الامبريالية ... التي تهيء مكاسب احتكارية عالية لقبضة من الدول العظيمة الثراء ، توجد الاحتمال الاقتصادي لإفساد الطبقة العليا من البروليتاريا » .

ونحن لا نستطيع الاصرار على هذه المسألة . ان على المؤرخ ان يحلل الفوائد التي تستطيع كل الطبقات الاجتماعية او – على اية حال – سواد الامة اغتنامها من بعض السياسات – الاستعمار في حقبة معينة ، التوسع الاقتصادي ، المحافظة على السلام ، الخ ... ويكفي ان تكون هناك فوائد من هـــذا النوع لتستحق فكرة المصلحة القومية الابقاء عليها .

اضف الى ذلك اننا لا نسعى مطلقاً الى تحديد « مصلحة قومية » موضوعية بل الى بيان ماهية الافكار الذاتية التي كونهـــا منها رجال الدولة في الزمن المعاصر .

ثم ان هناك صعوبة اخرى تكمن في واقع ان السياسة الداخليـــة والسياسة الخارجية مادة المصلحة القومية مختلطتان اختلاطاً اعقد من ذنب الضب . لنأخذ حالة سياسية خارجية فعالة » و « ديناميكية » لدرجة العدوانية . انهـــا ولا شك تفرض اصداء هامة في حياة المواطنين اليومية . انها تتطلب – على سبيـــل المثال – جيشاً قويا وبالتالي ميزانية ضخمة للدفاع وخدمة عسكرية طويـــلة الاجل . ان مثل هذه الارتفاقات تتقبلها الشعوب بحماس بشكل عارض . لكن مثل هذه الحماسات سريعة الزوال كما توحي بذلك كل الظواهر . بل انها في معظم الاحيان تعمم الانهاك . ان بوانكاريه ، عندما مارس سياسة « فعالة » في الرور عام ١٩٢٣ ، حصل على نصر مؤزر اذ تخلى الالمانيون عن « المقاومة السلبية » وقبلوا بدفع التعويضات بانتظام . مع ذلك ، فان بوانكـــاريه قبـــل ابتداء من تشرين الثاني ١٩٢٣ « بتدويل » مسألة التعويضات الامر الذي أوجب الجـــلاء

عن الرور كمستقبل متوقع . فلماذا هذا العزوف عن السياسة « الفعالة » الـــتي نجحت على يديه ؟ ان التفسيرات متعددة . لكن تفسيرا واحداً يبلغ المدى الحـــاسم : انه ضجر الفرنسيين الذين انهكتهم الحرب . وطالما كانت الانتخابات العامة ستجري في ايار ١٩١٤ ، فان للفرنسيين سبيلا واحـــداً للاعراب عن عدائهم لما دعاه « هريو » منذ عام ١٩٢١ بالسياسة «التي تهاجم كلما عرضت مسائل كبرى في السياسة الخارجية »[١] . ولم يكن بوانكاريه راغبا في خسارة المعركة الانتخابية فظن – خطأ – انه قادر على ان يلعب دور الحَكَم . ومن هنا كان انحرافه .

وفي حالات لا تحصى ، يرغم الضغط المتصل بالسياسة الداخلية رجل الدولة على النكول عن غاياته الكبرى . لكننا قد نلاحظ كذلك ظاهرة اخـــرى : استخدام السياسة الخارجية لتحويل انتباه المواطنين عن مطاليبهم الداخليـــة الحسية . على هذا النحو شرع بولينياك في غزو الجزائر« ليمّرر » احكامه الاربعة التي كان يعدها سراً والتي تستهدف خنق ارتقاءات الاحرار . لقـــد كان الفشل واضحاً في هذا السلوك . لكن هناك حالات تحصل فيها ستراتيجية « التحويل » هذه على بعض النتائج فعلى الرغم من ان بسمارك لم يقدم على حرب النمسا عام ١٨٦٦ لمجرد حل نزاعه مع اللاندتاغ البروسي فان من المؤكد أنه اعتزم استغلال نصره الخارجي اللامع لتهدئة التوتر الداخلي . ان « مشروع قانون التعويض » الذي وافقت عليه اكثرية المجلس النيابي البروسي « اللاندتاغ » في الخامس مـــن آب ١٨٦٦ ، يدلنا على مبلغ ما هناك من روابط وثيقة بين النجاح الخارجـــي الكبير والسياسة الداخلية للدول . لقد ربح لويد جورج في كانون الاول عـــام ١٩١٨ المعركة الانتخابية وكذلك كليمنصو في تشرين الثاني ١٩١٩ لأنهما ربحـــا الحرب . على ان الظاهرة ليست ثابتة ولا عامة . لقد خسر كليمنصو بعد شهرين من انتهاء الانتخابات معركة رئاسة الجمهورية كما شاهد تشرشل عام ١٩٤٥ ، رغم

---

(١) جورج سواريز . بريان . الجزء الخامس ص ٢٣٥   المؤلف

مجد اللامع ، معظم الناخبين يتحولون عنه .

ان ما يجد المؤرخ صعوبة كبيرة في معرفته هو ما اذا كان القرار المتصل بالسياسة الخارجية في حالة حسية معينة ، يهدف الى نجاح خارجي ام الى نجاح داخلي . ان هناك رجال دولة لا يهتمون في الحقيقة الا « بالسياسة الكبرى » أي بالسياسة الخارجية .

لكن أليس لهذه السياسة المدعوة بـ « سياسة العظمة » غاية داخلية في نهاية المطاف؟ نحن نعرف الجملة الشهيرة للجنرال ديغول في الصفحة الاولى من « مذكرات حربية »[1] : « ان المشاريع الواسعة هي وحدها القادرة على التعويض عن اسباب التشتت التي يكنها شعبه في قرارته » . وعلى ذلك فان سياسة خارجية جلى تهدف آخر المطاف الى الابقاء على التحام الفرنسيين .

قد يصلح هذا تقليداً في دراسة صعوبة اخرى يثيرها مفهوم المصلحة القومية : عندما يتابع رجل دولة هدفاً معينا ، هل يعتبر تحقيق هذا الهدف غاية في حد ذاته ام وسيلة يقصد بها تحقيق غاية اخرى ؟ ان الحالات التي لم يختلط فيها المفهومان نادرة جداً . مع ذلك ، هناك حالات منفصلة . فالفرنسيون ، عندما استهدفوا بعد عام ١٨٧١ استعادة الألزاس واللورين ذات يوم ، كانوا ولا شك يهدفون الى غاية « في ذاتها » .

وتطرح المسألة على الأخص بصدد « السلطة » . ان مؤلفين عديدين يقدرون ان اكتساب « السلطة » وانماءها هو كنه الدول وجوهرها . ولقد كتب هانز مورجنتو يقول : « تنازع السلطة السلطة من أجل البقاء والرفعة » . كما يقول فريديرك شومان[2] : « انما تطلب السلطة كمآل في ذاتها » . اما ستروسز هوبيه وبوسوني فيقولان[3] : « تجنح السياسة الخارجية الى اكتساب السلطة

---

(١) النفير . ص ١ المؤلف

تقع «مذكرات الحرب» للجنرال ديغول في ثلاثة اجزاء : النفير ، الوحدة ، الخلاص . وقد حصلت دار منشورات عويدات على اذن خاص من المؤلف بترجمتها الى العربية . الناشر

(٢) السياسة الدولية ، نيويورك ، الطبعة الثالثة ١٩٤١ ص ٢٦٢ - ٢٦٣

(٣) العلاقات الدولية ، نيويورك ، ١٩٥٠ ص ١٨

الفضلى واحياناً القصوى » .

ان هذه النظرية المفرطة التي تحيل مفهوم المصلحة القومية الى مجرد جهد متواصل لاكتساب السلطة لا تنهض امام التحليل التاريخي . من المحتمل حقاً ان يتصرف رجل الدولة حدسياً على نحو ما لأنه يرى في فعله انماء لسلطة الدولة، الأمر الذي لا يمكن ان يؤدي الى أي اضرار مهما حدث ولو من حيث الظاهر . ولكن ، الا تعتبر السلطة بتواتر اكثر وسيلة للحصول على منافع اخرى من ثراء أو ارضاء حاجة حسية مرتبطة بالشعور القومي كضم مقاطعة آهلة بالمواطنين مثلاً ؟ لقد دلل ريمون آرون[1] وآرنولد وولفرز[2] على ان الدول تستهدف غايات متعددة . فاذا كانت احدى هذه الغايات في بعض الحالات هي السلطة فان السلطة في حالات اخرى ليست الا وسيلة لبلوغ اهداف مختلفة اختلافاً كاملاً .

٢ ـ المفاهيم المختلفة للمصلحة الوطنية

مهما بلغت المصاعب التي عددناها من شمول ، فان واجب المؤرخ يقتضيه بذل الجهد لحلها لكل حالة من الحالات . وانه لن يوفق دائماً في مسعاه ، إذ ما من شيء أصعب من استقراء النوايا الحقيقية للرجال . مع ذلك ، فان المحاولة ليست مجدبة النتائج . وقد تسهلها على ما نعتقد، النظرة المحيطية لمختلف العناصر التي تشكل المصلحة الوطنية على التناوب أو بآن واحد .

ان العامل الاول والأعم يتعلق ببقاء الدول ، وبعبارة اخرى ، بما يسمى عموماً بأمن الدول . فلا يتصور العقل ان لا يضع رجل الدولة الأمن في المرتبة الاولى من شواغله ، وبصورة رئيسية ، اذا كانت دولة قومية . بل انها ولو

(١) سلم وحرب بين الامم ، وبصورة خاصة الفصل الثالث . المؤلف

(٢) التنازع والتعاون ، وبصورة خاصة الفصل الاول والفصل السادس المؤلف

كانت دولة « تاريخية » و « متعددة الاقوام » فان القائمين على الحكم يجدون ان من واجبهم المحافظة عليها . ان مفهوم الأمن يوجب مركبات عديدة : المحافظة على السيادة والاستقلال ، المحافظة على وحدة الارض ، المحافظة على حياةالسكان في حدود الامكان . وانه لتقبل التضحية ببعض الارواح للذود عن الاستقلال وبالتالي عن وحدة الارض . ولكن ، عندما توحي كل المظاهر بان الدفاع عقيم النتيجة او ان الخسارات في الارواح مفرطة ، فان من الممكن ، الى حد ما ، تقبل التخلي عن وحدة الارض وبالتالي عن الاستقلال .

يمكننا على هذا الغرار أن نقارن حال بلجيكا عام ١٩١٤ وتشيكوسلوفاكيا في ايلول عام ١٩٣٨ وحال تشيكوسلوفاكيا في آذار عام ١٩٣٩ مع حال الدانمارك عام ١٩٤٠ . ففي الحالة الاولى ، عندما وجدت الحكومة البلجيكية نفسها امام الانذار النهائي الالماني ، اخذت في التشاور ؛ كان قبوله يعني في الواقع خسارة الاستقلال والشرف . لذلك بقي هناك حلا ّن : المقاومة «الرمزية» التي تصون الشرف وتحفظ الارواح البشرية ولكنها تجعل استعادة الاستقلال أمراً مشكوكاً فيه ، أو المقاومة الضارية . وهذا الحل الاخير سيكلف غالياً . لكنه اذا دعمه الحلفاء الكبار ، سيترك الامل في استعادة الاستقلال . لقد اقترح الحل الاول الوزير ووست : « ان الموقف خطير للغاية . نحن امام قوة هائلة . ان بلجيكا بلد صغير ... لا نستطيع ان نحني ، بل يتوجب الاحتكام الى المدفع . ولكن ، بعد هذه التظاهرة التي لا مفر منها ، والتي ستكون دون جدوى بالنظر الى ضعفنا ، يتوجب علينا الانسحاب الى آنفير ، وترك الامور على سجيتها » . فاجابه بول هيمانس : « يجب ان نقاوم بكل قوانا . ان واجبنا يحتم ذلك . سوف تدعمنا فرنسا وانجلترا . وقد نهزم ، لكننا سنكون قد صنا شرفنا وسوف نحيي . فان لم نفعل ضعنا . ان المخرجالنهائي غير واضح . ولكن اذا ظفرت المانيا ، فان التدني الذي تكون بلجيكا قد ارتضته لنفسها سينزع

منها كل تقدير من جانب الغالب وكل دعم خارجي»[1] . واننا نعلم ان المبادرة الثانية هي التي تُبينت .

اما بالنسبة لتشيكوسلوفاكيا في ايلول ١٩٣٨ ، فان وحدة الارض هي التي كانت موضع البحث وليس الاستقلال . لم يكن لتشيكوسلوفاكيا من نصيب في النجاح العسكري الا اذا دخل حلفاؤها ، فرنسا والاتحاد السوفياتي ، الحرب . فلما انهزمت فرنسا ، وافقت حكومة تشيكوسلوفاكيا في ليلة ٢٠ – ٢١ ايلول على خسران سوديتنلند « السوديت » . وانه لصحيح ايضاً ان قلة من اتباع الحزب الزراعي التشيكي كانت تريد تجنب الحرب بأي ثمن .

الا ان الموقف في اذار ١٩٣٩ كان مختلفاً. كان استقلال البلد في هذه المرة في خطر. لذلك كانت المقاومة منتظرة الوقوع . لكنه لم يكن لها أي نصيب من النجاح : لقد حرمت خسارة السوديتنلند تشيكوسلوفاكيا من تحصيناتها ولم يكن لها ان تركن الى أية مساعدة خارجية . وعندما استدعي الرئيس هاشا الى برلين من قبل هتلر بتاريخ ١٣ آذار ، وجد نفسه في موقف مأساوي : فهو اما ان يوقع على وثيقة تضع بلده تحت « حماية » المانيا واما سيكون مصير براغ ومدن اخرى التهديم بالقصف الجوي . لذلك فقد ارتضى ضياع الاستقلال ليجنب بلده الفناء المادي . وهذه حالة محدودة ولا ريب لا تقع الا في حالة الهزيمة التامة ، كهزيمة ألمانيا عام ١٩٤٥ مثلا ، اذ يقبل المهزومون التوقيع على الاستسلام دون قيد ولا شرط .

ان حال الدانمارك في نيسان ١٩٤٠ مماثل جداً. لم تكن لديها وسيلة للمقاومة ، لذلك قرر الملك قبول الانذار النهائي الالماني محتجاً ولكن دون مقاومة [2] . لقد خسرت الدانمارك استقلالها ولكن على امل استعادته ذات يوم اذا ربح

---

(١) بول هيمانس ، « مذكرات » الجزء الاول ص ٨٦ . وهو الذي اورد كلمات ووست . ثم كارتون دو ويارت « ذكريات سياسية » ١٩٤٨ ص ٢٠٧ – ٢٠٨ الذي يرى ان ووست أيد مبدأ المقاومة ولكن بلهجة « باردة وواقعية » المؤلف

(٢) التآمر والعدوان النازي : ص ٩٧ – ٩٩ المؤلف

الحلفاء الحرب . وهي بذلك قد انقذت « حيوات » بشرية على الاقل .

وعلى ذلك ، فان الرغبة في ضمان البقاء المادي في الحالات الأكثر شجى ، تفوز على الابقاء على الاستقلال ومن باب اولى ، على وحدة الارض . مع ذلك ، فان الأمن يبقى في معظم المواقف ، حجر الزاوية في المصلحة الوطنية .

لكن ارادة الأمن لا تفترض وجود وسيلة واحدة لبلوغه . ان « الدول الكبرى » هي التي تستطيع ضمان أمنها كل بمفردها ضد سلطة اخرى مأخوذة على حدة . لقد كانت هناك ثماني دول قبل عام ١٩١٤ منها ست في اوروبا . ولقد انقص زوال النمسا – هنغاريا هذا العدد الى سبعة . اما الحرب العالمية الثانية فقد حصرته في دولتين . ولقد كان المظنون ان فرنسا وايطاليا دولتان عظماوان . لكن الأحداث دلت على انها عجزتا عن ضمان أمنها . ولقد دللت دولتان اخريان ، المانيا واليابان ، على انهما عظماوان ، لكنهما سحقتا فحرمتا بذلك من وسائلها . في حين ان بريطانيا العظمى ، رغم ورودها بين الدول العظمى ، لم تستطع الاستمرار في المنافسة مع الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفياتي .

وعلى ذلك ، فان غالبية الدول – كل الدول اليوم باستثناء اثنتين – تحتاج دائماً الى البحث عن الضمانات لأمنها في الخارج . وهذه الضمانات قد تكون تحالفاً مع دولة عظمى أو حالة حياد معترف بها يُؤمل ، دون اي تأكد ، ان تحترم ، أو اسلوب التعادل الدقيق الذي يعتمد على الخصومة بين القوى . لقد استطاعت « دول دِسام »[1] الابقاء على استقلالها تقريباً بهذه الطريقة ، كإيران وافغانستان بفضل المنافسة الانجلو – روسية وسيام بفضل المنافسة الفرنكو – انجليزية ، ولكن يكفي في هذه الحالة ان تتفق الدول العظمى المجاورة لينتهي

---

(١) استعمل المؤلف عبارة *Etats-tampons* وهي تعبير جديد اراد به الدول التي لا يتوفر لها البقاء الا بفضل تنافس الدول العظمى والتي تدين بهذا البقاء الى رغبة المتنافسين في الابقاء على حاجز بينها وكأنه صمام امان أي دسام . المترجم

الامر بتمزيق مثل هذه الدول واقتسامها . ذلك كان حال بولونيا عام ١٧٩٥ وعام ١٩٣٩ .

وقد يكون السعي الى الأمن « ايجابياً » او « سلبياً ». قد يقع لبلد ما ان يسعى الى غزو خط دفاعي متقدم او حد ستراتيجي معين ، كما كانت عليه حال سياسة ايطاليا بين ١٩١٥ و ١٩٢٠ وسياسة كليمنصو بخصوص رينانيا خلال مؤتمر السلام ، او ان يفرض على جيرانه الضعفاء موقفاً ملائماً . كما قد يسعى على العكس الى تأخير نشوب الحرب كسباً للوقت اللازم لاعادة تسلحه ، وذلك عن طريق بعض التنازلات للخصم المتوقع . تلك كانت سياسة نيفيل تشمبرلن التي اطلق عليها اسم « التهدئة »[1] . كما يمكن ابتغاء الامن بالعمل على تحاشي الاخطاء الى اقصى حد او بالتعرض لبعض الاخطار التي قد تعرض وجود الدولة نفسه للخطر وذلك بغية الحصول على أمن أوفر . فهناك اذن تضاد مطلق بين سياسة الجمود التي انتهجها لويس فيليب وغيزو وبين سياسة الغزوات التي اتبعها هتلر . ولقد تحدث مؤلفون عديدون عن « فضل » القوى بينهما . اننا اذا كنا ضعفاء ، نغري المعتدي بنا . واذا كنا فائقي القوة أثرنا كثيراً من القلق والتوجس واقمنا تحالفات ضدنا . لقد كان بسمارك واعياً تماماً ان عليه بعد انتصاره على فرنسا ان يوقف توسعه ، فان لم يفعل فان سلطات اخرى، وروسيا بصورة خاصة ، ستصبح معادية له[2] . ولا ريب ان هذا هو ما كان يتوقعه حينما كتب الى هنري السابع من روس بتاريخ ٢٨ شباط ١٨٧٤ يقول : « ان الامير غورتشاكوف ينهج سياسة سلطان روسي ، اما نحن ، فانما نتبع سياسة أمن وليس سياسة سلطان »[3] .

---

(١) بحسب ا .ج. ب. تايلر . في « مناشىء الحرب العالمية الثانية » لندن ١٩٦١ كانت هذه السياسة رزينة تعتمد على عقيدة حقيقية . ولا يمكن عزو مثل ذلك الوصف الى سياسة جورج بونيه الموازية في فرنسا . المؤلف

(٢) انظر ايك الجزء الثالث ص ٢٩ . المؤلف

(٣) سياسة المانيا الخارجية الجزء الاول، رقم ١٦٣ المؤلف

واخيراً ، لكي نضمن الأمن ، قد نتردد بين ما يسميه وولفرز[1] « اهداف تملك » و « اهداف الوسط » فأما الاولى ، فانها تكمن في توفير وسائل الدفاع المكتسبة لأنفسنا كالقوات والأراضي . في حين تميل الثانية الى تحويل الوسط الدولي على نحو يصبح العدوان معه اقل يسراً واقل جزاء . ان كل جهد يهدف الى تدعيم الحق الدولي والى خلق منظمات دولية يرجى ان تكون قادرة على المحافظة على السلام ، تمت الى هذه الفئة الثانية . عندئذ ، يمكن التحدث عن « الأمن الجماعي » . ان مثل هذه الجهود جاءت حتى الآن بثمرات قليلة . ولكن هل يرجع ذلك الى ان « الامن الجماعي » وهم ام الى ان الامم «تعيد تأمين نفسها» ضد خيبات الامن الجماعي على سبيل الاحتياط ، باستخدامها الوسائل القديمة التقليدية من تسلح واحلاف تضعف الامن الجماعي ؟ لقد نوقشت المسألة بحماس في فرنسا بين الحربين وعلى الاخص عندما شرع « بارتو » في التفاوض من اجل حلف فرنسي سوفياتي للدفاع المشترك. لقد كتب ليون بلوم[2] يقول: «ان على الحزب الاشترا كي ان يعلن بصراحة ووضوح انه سيقاتل على هذه الارض كما يقاتل على كل الاراضي الاخرى حكومة الكتلة الوطنية . وسيبقى معادياً للاحلاف المغلقة التي تقسم اوروبا الى كتل معادية » . وكان الحل الذي يبشر به هو تدعيم عصبة الامم ونزع التسلح التدريجي .

لقد ركزنا على الأمن لأنه يبدو لنا الشكل الاعم والجوهري الاكثر للمصلحة الوطنية . فاذا ما اوضحنا هذه الفكرة ، يبقى للدول المختلفة الخيار بين الاهداف الاخرى ، والاساليب البالغة التنوع الكائنة بين هذه الاهداف تكوّن بيانات المصلحة الوطنية . لقد كتب مونتسكيو يقول : « على الرغم من ان للدول كلها غاية واحدة هي الابقاء على ذاتها ، فان لكل دولة مع ذلك غاية خاصة بها . لقد كان التوسع غاية روما والحرب غاية لاسيديمونيا ، والدين غاية

---

(١) التنازع والتعاون ص ٧٤ — المؤلف

(٢) البوبولير « الشعبي » عدد ١٣ تموز ١٩٣٤ . — المؤلف

القوانين اليهودية والتجارة غاية مرسليليا »[1] .

لقد اقترح ريمون آرون تمييز الاهداف المجردة وبالمقابل الاهداف الحسية . ويمكن التعبير عن هذه الفكرة بالقول ان السلسلة المجردة تتعلق بطبيعة المنافع التي يُنظر اليها . اما السلسلة الحسية ، فتتضمن طبيعة الاشياء . ومن البديهي ان الاشياء التاريخية والاختبارية والواقعية التي هي مقاطعة كذا او مصدر ثراء كذا الخ ... تكمن تحت السلسلة الحسية . مع ذلك فان من الممكن اقتراح الجدول التالي انطلاقا من فكرة آرون العامة مع شيء من التغيير[2] :

السلسلة المجردة : قوة – غنى – قيم .

السلسلة الايجابية : فراغ – ذهب – انفس .

وسوف نكتفي بشرح هذه الافكار بايجاز لأن من المهم جداً بالنسبة للمؤرخ ان يلاحظ كيف تمتزج في مختلف الحالات الخاصة .

ويمكن لرجل الدولة ان يسعى لبلده بالسلطان او الثراء بحسب تفضيلاته . اما السلطان فهو الموقف الذي يسمح بفرض ارادته خارج حدود سيادته ، وهو نسبي طبعاً . فقد شوهدت حالات كان البلد الضعيف فيها يفرض رغبة على البلد القوي ، كما فعلت مصر مثلا عام ١٩٥٦ حيال فرنسا وانجلترا . لكنها مرتبطة في مجموعها ارتباطاً قصير المدى بالقوى التي تمتلكها وبعيده « بالطاقة » ، اي بالقدرة على انماء قواه . لقد كانت اليابان اقوى من امريكا بعد بيرل هاربور

---

(١) جاءت هذه الاقوال في كتابه روح الشرائع ، الكتاب الحادي عشر ، الفصل الخامس . والمعروف ان لاسيديمونيا هو اسم المدينة اليونانية القديمة « اسبارطا » وانه يقصد برسيليا هنا ايام بناها الفوسيون القادمون من آسيا الصغرى حوالي عام ٦٠٠ ق. م. المترجم

(٢) احيل الى المناقشة التي اجريتها في مقالي « سلم وحرب بين الامم ، نظرية العلاقات الدولية بحسب ريمون آرون » في المجلة الفرنسية للعلوم السياسية جزء ١٢ العدد ٤ ، كانون الاول ١٩٦٢ ص ٩٦٣. المؤلف

مباشرة . لكن طاقة الولايات المتحدة الهائلة سمحت لها بأن تكتسب تفوقاً ساحقاً في غضون عامين .

ان العلاقات بين السلطان والغنى عديدة . فقد تسعى الدولة الى زيادة غناها لتصبح اكثر سلطاناً ، لأنها بثروتها تستطيع تمويل اقوى الجيوش . تلك كانت سياسة فريدريك غليوم الثاني ملك بروسيا، وسياسة كولبير على نصيب واسع . كما يمكن انماء السلطان لتصبح الدولة اكثر غنى لأن السلطان سيسمح لها مثلا بان تكتسب اراضي غنية جداً بالمصادر الطبيعية . ان فكرة الاثراء بالمغنم بدلا من العمل قديمة قدم العالم . ولقد طرحها بونابرت على جنوده الخلقين عندما واجهوا ثروات سهول ايطاليا الشمالية . ويمكن السعي الى السلطان للسلطان نفسه او « للمجد » الذي يعود به لمجرد غرض الأمن .

وقد يستهان بالسلطان ويفضّل انشاء « امة تاجرة » . ان الحلول في التاريخ ليست على جانب كبير من الوضوح. مع ذلك فان الاختيار بين السلطان والغني يفرض نفسه وبشكل دقيق جداً : اي جزء من الدخل القومي واي جزء من الميزانية سيكرسان لنفقات الدفاع الوطني ، واي جزء آخر للتوظيفات الاقتصادية والاجتماعية ؟ لقد استخدم غورينغ صيغة مؤثرة اذ قال ان المانيا النازية تفضل المدافع على الزبدة . والواقع ان تحديد الحصة المخصصة للزبدة وتلك المخصصة للمدافع مهمة دقيقة جداً بالنسبة للحكومات .

ان الفكرة القائلة بأن الشعور القومي قد يكمن في اعلاء « قيمة » ما – كالدين او الايديولوجية – ترجع الى الشعوب التي تعرفت على ازمات تعصب ثوري .ان هدف «الصليبية» نصرة الايمان و«الامتداد الثوري» يبرر الغزو بواجب تحرير شعوب اخرى من الطغيان و « حمل الاخاء والعون لكل الشعوب الطامحة باستعادة حريتها » (وهو مرسوم التحالف المقصود في ١٩ تشرين الثاني١٧٩٢) . والقناعة بالسير « في وجهة التاريخ » تبرر فرض نظام معين عن طريق قوة الجيوش على بلدان اجنبية . لكن الشعوب غير الثورية التي ألفت التساهل ،

قد تنساق الى اعتبار بأن من مصلحتها الارتقاء ببعض القيم كالحرية والديموقراطية واحترام الحق وان تحارب في بعض الاحتمالات القصوى للدفاع عنها . ألم نر كيف عنون الجنرال ايزنهاور مذكراته « حرب صليبية في اوروبا » بطريقة بليغة ؟ نستطيع ان نلاحظ ببساطة ان الديموقراطيات غير الثورية اكثر تحفظاً من الدول الثورية في الشروع في هداية الشعوب الاخرى. وهي بالاضافة الى ذلك ، اكثر صعوبة في الاقتناع بأن السلطان قد يعتبر غاية في حد ذاته . بل ويمكننا ان نتساءل ايضاً عما اذا لم يكن هناك لون من التنافر بين اختيار الثراء او حرية اختيار الجهاد . ان « القانعين » بصورة عامة ثوريون ادنياء .

فاذا تفحصنا الآن الاغراض التي قد تدفع المصلحة القومية الى اقتنائها ، اي السلسلة « الايجابية » لوجدنا نسيجاً معقداً مماثلاً من الروابط بين الفراغ ، الذهب والانفس .

يمكننا ان نستبعد فوراً نظرية الجيوبوليتيكيين[1] الالمانيين المغرضة التي تنص على ان غزو الفراغ يشكل جوهر كيان الدول بالذات . فهناك دول متعطشة وهناك شعوب قانعة ايضاً . لقد لعب الفراغ حقا دوراً رئيسياً في تاريخ البشرية لكن فكرة « الفراغ الحيوي » او « ليبنزروم » ليست الا ظهوراً غير مألوف وغير طبيعي للجذب الذي يمارسه الفراغ . والواقع ان الفراغ يقدم ميزات مختلفة . ففي العهد القديم كان غزو مقاطعة ما يعني انماء واردات الضرائب وبالتالي امكانية تدعيم الجيش ، وغزو الممالك الاستعمارية في نهاية القرن التاسع عشر كان معناه اما امكانية القيام بأعمال مثمرة او امكانية حل مسائل ملاكات الجيوش بتجنيد جنود محليين، او احتلال مواقع حساسة على طريق تجارية او ستراتيجية . ثم جاءت مفاهيم القواعد والامصار الواسعة لانتشار الجيوش تتوافق مع المعاني السابقة . اوليس القطر ، حتى المجهول من قبل

(١) سبق ان تحدثنا في القسم الاول من هذا الكتاب عن الجغرافيا السياسية وفسرنا مرامي انصار هذا العلم . المترجم

مصدراً محتملا للثروات ؟ لقد دلل ج. ستنجر[1] كيف ان ضم كاتنغا الغنية بالمناجم من قبل ليوبولد الثاني جاء بمحض الصدفة . ان ثراء الكونغو كله يأتي من هذه المقاطعة . كذلك حصى الصحراء الكبرى الجزائرية التي كشفت النقاب فيما بعد عن الثروات الدفينة تحتها .

الا ان الفراغ يمثل اهمية مختلفة جداً اذا كان مأهولاً من قبل مواطنين . حينئذ يصبح غزو فراغ ما واعادة غزوه تطلعاً قومياً ولوناً من « الواجب » الذي يحدده الزعماء المدعومون بصورة عامة من الرأي العام بقوة لأنفسهم ، لأن الامر يخرج عن مجرد فراغ يرجى اشغاله ويصبح جزءاً محدداً من ارض السيادة . وقد نجد تعريفاً آخر للفراغ « القومي » ضمن هذا المفهوم ، هو الفراغ « المفتوح للمواطنين » فان نمنع المواطنين من الهجرة الى الخارج بأن نعرض عليهم مساحات واسعة يعمرونها ، كان غالباً شاغلة بالنسبة لرجال الدولة . ان غزو اثيوبيا من قبل موسوليني لم ينجم عن مجرد رغبة في النفوذ فحسب . لقد كان شديد التأثر بهدر الطاقة القومية التي تتمثل لناظريه في الهجرة الايطالية الى الارجنتين والبرازيل . ولما كانت نجود الحبشة المرتفعة ملائمة صحيا ، فان الايطاليين سيجدون فيها مساحة قابلة للاعمار . هنا كان اغراء الفراغ الذي يطمس معنى القيم المتعارف عليها بين الدول والذي كان يفترض للشعب الاثيوبي الحق في الحياة والاستقلال بوصفه عضوا في عصبة الامم .

ان البحث عن الذهب ، واعني عن كل الوسائل الممكنة للثراء ، يتفق احياناً مع البحث عن الفراغ . وهو غالباً ما ينأى عنه . والواقع ان هناك نموذجين للامم التاجرة : الامم البحرية والمستعمرة كانجلترا وفينيسيا (البندقية) ، والامم التي تقنع بأراضيها وذلك لأنها تعجز في بعض الحالات عن توسيع رقعتها ، فتكرس طاقاتها للأعمال ، كسويسرا . ولكن ، أليس المفهوم من الامم التاجرة اعتبار الارض الوطنية مصدراً للاثراء بصورة رئيسية ؟ فاذا أجدبت هذه الارض ، نما الميل الى هجرانها .

---

(١) مكاشفته لجمعية التاريخ الحديثة في ايار ١٩٦٣ . المؤلف

وعلى هذا فقد عرفت بريطانيا العظمى في منتصف القرن التاسع عشر كما بعد الحرب العالمية الثانية « سمّت الاستعمار » . لقد كتب مونتسكيو من قبل بصددها قائلاً[1] : « إذا كانت هذه الامة ترسل معمريها الى الاقطار البعيدة فانما تفعل ذلك لتوسع تجارتها اكثر مما تفعله لتوسيع سلطتها » . صحيح انه كان ولا يزال ايضاً ـ الكثير من « الامبرياليين » في هذا البلد ، الذين يفكرون في المملكة بمفاهيم السلطان . لكن نزعة امثال غوبدن ، لتحرير المستعمرات » خلدت منذ قرن وهي تفسر السبب الذي من اجله كان تخلي بريطانيا عن مستعمراتها اسهل من تحرير فرنسا لمستعمراتها . واننا نلاحظ ان واقع طرح مسألةالاستعمار بمفاهيم المردودية موقف يرى رجل الدولة احيانا جدوى تبنيه . واننا لنجد الف دليل على ذلك في مؤلفات هنري برونشويغ و ج. ستنجر الرائعة : أساطير وحقائق المملكة الاستعمارية الفرنسية[2] » و « كم اقتضى الكونغو من بلجيكا ثمنا ؟ »[3] .

وقد يعني غزو الانفس اعتناقها ايديولوجية ما ، او مجرد اساغتها للمجموعة القومية التي امتصتها . فهو على ذلك احد الاشكال الايجابية التي تأخذ احيانا طابع المصلحة القومية .

ان لهذه المدارك العامة الفضل في مساعدتنا على تصنيف الظواهر التاريخية وفهمها . وهي وحدها تكشف لنا عن مدى تعقيد المسألة . فرجل الدولةيكوّن لنفسه في كل لحظة فكرة اجمالية عن المصلحة القومية . لكنه لا يرفد بالسواد الاعظم من مواطنيه الا في حالات استثنائية من « الوحدة المقدسة» و « الوحدة القومية » و «السياسة المتعددةالاشياع» . وغالبا ما يتعارض آخرون ضد قناعة الشخصية . ولسوف نحيط بهذه المجالات في بعض الحالات التي سنحللها الآن .

(١) روح الشرائع ، الكتاب التاسع عشر ، الجزء ٢٧ . المؤلف
(٢) باريس ١٩٦٠. المؤلف
(٣) بروكسل ١٩٥٧ . المؤلف

٣ ـ المذهب الاستعماري والمذهب القارّي

ان التعجيل المفاجيء في الغزوات الاستعمارية ابتداء من عام ١٨٨١ يتفق بشكل واضح مع لون من تطور مفهوم المصلحة القومية . واننا لنلاحظ للوهلة الاولى تعارضاً بين مجموعتين : بين أولئك الذين يقتصرون على الدبلوماسية التقليدية ويعتبرون المسائل الاوروبية وحدها قضايا تستحق الاهتمام وبـين اؤلئك الذين يكتشفون في التوسع الاستعماري مقصداً جديداً وجوهرياً . ان الواقع التاريخي في الحقيقة اكثر تعقيداً من هذا الانطباع الشامل . « فالرجال الاستعماريون » امثال جول فيرّي ابعد الناس عن عدم الاهتمام بأوروبا و« الاوروبيون » امثال بسمارك انتهوا الى الاقتناع بأن للاستعمار شيئاً من الاهمية . مع ذلك ، فان هناك تبايناً عميقاً بين هذين النموذجين من المواقف .

سوف نختار مثال جول فيرّي عن « المستعمرين » . انه يقدم ميزة الوضوح والحسم لأن فيري لم يؤمن بالسياسة الاجتماعية الكبرى الا عـام ١٨٨٠ ، ابّان قضية تونس .

كان فيري على عهد الملكية مناضلا جمهورياً شاباً لا يفكر مطلقاً في المستعمرات . كانت المسألة الجوهرية بالنسبة اليه مسألة « الحدود الطبيعية » . ولقد تصدى بقوة منذ عام ١٨٦٠ ضد كسب حدود الرين خلافا لاكثر الجمهوريين رومانطيقية ، فكتب يقول[1] : « هناك طريقتان لفهم مصير فرنسا وارادة عظمتها . فالبعض يظنها اكثر قوة عندما تكون مهابة الجانب اكثر من ذي قبل ، فتوسع حولها دائرة قوميتها المحرابة الظافرة . اما البعض الآخر فلا يرغب في ان يرى غير كبر فعلها الاخلاقي وقواها الصناعية وسلطان عملها وافكارها وسيادة مثلها » . ولما كان فيري خصماً لنابوليون الثالث فقد اختار بحرية النظرية الثانية : « ان اتساعاً اقليمياً يصل الى ما وراء الرين ، لن

---

(١) بريد باريس عدد ٢٨ ايار ١٨٦٠ ، اعيد نشره في « اقوال وآراء » الجزء الاول ص ٢٥ ـ ٢٨ . المؤلف

يخدم من الوجهة المالية ولا من الوجهة العسكرية ، الشرف بمفهومه الحقيقي ولا الأمن الحقيقي ولا سياسة فرنسا التقدمية .

اضف الى ذلك فقد ظل فيري مدة طويلة خصم الجيوش الدائمة « التي تحافظ من جانب اوروبا الى جانبها الآخر على روح الحقد والحذر والتي تؤيد في الداخل ميزانيات ضخمة »[1] .

الا ان هزيمة عام ١٨٧١ وانتصار الانتهازيين قادا فيرّي الى تغيير موقفه ، ولقد اعترف بذلك صراحة فيما بعد ، فأثار في مجلس الشيوخ بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني ١٨٩١ برنامج جول سيمون حول إلغاء الجيوش الدائمة .

صوت من اليمين : « لقد هجرته انت الآخر ! »

جول فيري : « نعم يا زميلي العزيز ، لقد هجرت في احتكاكي بالوقائع وفي ممارسة الاعمال والسلطة ، هجرت كما اعترف ، كثيراً من المقاصد الخيالية التي كانت شاغلي في شبابي (دلائل عديدة على الموافقة)[2] .

وليس علينا هنا ان نفسر المناشىء المعقدة لغزوة تونس ولكن علينا ان نظهر ما كانت عليه قناعات جول فيري . هناك أمر مؤكد وهو انه لم يغير معتقداته الا مؤخراً . لقد قال بادىء الامر : قضية في تونس خلال عام من الانتخابات ؟ لعلكم لا تفكرون في ذلك جدياً[3]. الا ان البارون دو كورسيل، المدير في القضايا الخارجية في الكي دورسيه ، لعب دوراً حاسماً في « هداية » فيرّي . لقد كتب يقول : « لم يتقرر دوره في القضية الا في النهاية ، لكنه كان جوهريا . لقد تحمل المسؤولية القصوى بعزم استحق معه أن يُبقي على

---

(١) منشور فيري الانتخابي ، مرشح عن المنطقة السادسة في باريس ، ١٨٦٩ ، انظر : اقوال وآراء ، الجزء الاول ص ١٩١ . المؤلف

(٢) الجريدة الرسمية والمصدر السابق ص ١٩٢ . المؤلف

(٣) « المنعزل » ص ٢٥٠ . المؤلف

الشرف »[1] .

فلما أُجري الغزو ، تطورت الفكرة في ذهنه بأن مستقبل عظمة فرنسا يكمن في هذا السبيل . لقد كتب غامبيتا يهنىء فيري في ايار ١٨٨١ فقال : «لا بد وان العقول المكتئبة ستتكتل في كل مكان تقريباً . بعد هذه النتيجة الحاسمة الممتازة : لقد عادت فرنسا الى احتلال مكانها بين الدول العظمى »[2] .

ويرفض فيري كما نعلم تأويل خصومه ، ذلك التأويل الذي يزعم ان الغزو كان نتيجة « اخلاط مالية وامتيازات »[3] وانه لم يكن الا « ضربة بورصة » ويقول : « اما انا فأقول انه عمل وطني وانه شيء شريف ونافع وانه كان ضربة حظ بالنسبة لفرنسا » .

وسع جول فيري مداركه في السنوات التي تلت . ولكي ندرس هذه المدارك دراسة قياسية ، علينا ان نتفحص ثلاث مسائل : ما هي المبررات التي يجدها فيري للاستعمار ؟ ما هي اسباب انتقاءاته فيما يتعلق بالاقطار المزمع غزوها ؟ ما هو المكان الذي تحتله السياسة الاوروبية في اسلوبه ؟

قال في تموز ١٨٨٥[4] : « ان سياسة التوسع الاستعماري اسلوب سياسي واقتصادي . كنت اقول ان من الممكن ربط هذا الاسلوب بثلاثة انساق من الافكار : افكار اقتصادية وافكار مدنية على اعلى مدى وافكار ذات مستوى سياسي ووطني » . لقد ظهر هذا التبرير الثلاثي في مقدمة « في قضايا تونس » غير الموقعة التي نشرت عام ١٨٨٢ من قبل رئيس مكتبة الفرد رامبو والتي نعرف ان كاتبها كان فيري[1]. ثم رأيناه يتحدد بدقة في خطابات رجل الدولة المتتالية .

---

(١) المصدر السابق ص ٢٥١ . المؤلف

(٢) المصدر السابق ص ٢٥٥ . المؤلف

(٣) خطاب ٩ تشرين الثاني ١٨٨١ . المؤلف

(٤) الجريدة الرسمية « مناقشات نيابية، المجلس ؛ ص ١٦٦٦. المؤلف

(١) انظر على سبيل المثال بول روبيكين ناشر « اقوال وآراء » الجزء السادس ص ٥٢١ المؤلف

ان التعليلات الاقتصادية تلعب دوراً جوهرياً في فكرة فيري . انه يتحقق كل ملامحها[1] . ان السياسة الاستعمارية تُفرض اولاً على الامم التي تضطر الى اللجوء الى الهجرة سواء لأن شعوبها فقيرة ام لأنها فائضة . لكنها لا تُفرض بأقل قوة على الامم التي تملك فائضاً من الرساميل ام تلك التي تزخر بفيض من المنتجات . ومن مصلحة فرنسا التي كانت متخمة دائماً بالرساميل والتي صدرت منها كميات كبرى الى الخارج « ان تنظر الى المسألة الاستعمارية من هذه الزاوية ... الا ان هناك مظهراً أكثر اهمية لهذه المسألة . ان المسألة الاستعمارية بالنسبة للبلدان المكرسة من حيث طبيعة صناعتها للتصدير على نطاق كبير كبلدنا ، انها هي مسألة منافذ ترويج المنتجات نفسها . هنا يكون التفوق السياسي وهنا يكون كذلك تفوق المنتجات والتفوق الاقتصادي » .

وكان يرى بوضوح جلي ان مشكلة اسواق التصريف ترتبط بالحماية المكسية[2] . لماذا ؟ لأن المانيا تغطي نفسها بالحواجز ولان الولايات المتحدة وراء المحيط قد اصبحت نصيرة الحماية المكسية بل ونصيرتها حتى الموت ... هذه الاسواق الكبرى ، لا اقول انها تنغلق بل تتقلص . « الا ترون ان كل الامم الصناعية الكبرى تنهج السياسة الاستعمارية الواحدة تلو الاخرى ؟ هل يجوز القول ان هذه السياسة الاستعمارية لون من الترف بالنسبة للامم الحديثة ؟ كلا ايها السادة ، ان هذه السياسة ، بالنسبة لهذه الامم جميعها ، ضرورة كضرورة اسواق التصريف نفسها »[3] .

وتبدو التعليلات السياسية كأنها تمثل في نظره اهمية مساوية . كان فيري مهووساً بضرورة اعادة « عظمة » فرنسا .

---

(١) مقدمة الى القضايا التونسية. المؤلف

(٢) خطاب ٢٨ تموز ١٨٨٥ ، الجريدة الرسمية . المجلس ص١٦٦٦ المؤلف

(٣) الجريدة الرسمية ، مجلس الشيوخ ، ١١ كانون الاول ١٨٨٤ ص ١٨٩٢ المؤلف

ان الواقع الحاسم هو « ان حركة لا تقاوم تحمل الامم الاوروبيــة الكبرى الى غزو اراض جديدة»... « ان سباق الحواجز هذا يرجع الى خمس سنوات على الاكثر . وهو يتدفق عاماً بعد عام وكأنه يندفع بفعل السرعة المكتسبة »[١] . ان لهذه الحركة نتيجتين ، أولاً ، يجب تحاشي ممارسة سياسة متحرزة : « ففي عالم قائم على هذا النحو ، تكون سياسة التريث او الامتناع طريق الانحـــدار والتدهور بكل بساطة ... وان نشرق دون ان نعمل ، دون ان نتدخـــل في شؤون العالم ... انما هو هبوط من المرتبة الاولى الى الثالثة والرابعة »[٢] .وعليه فان فرنسا « لن تكتفي دون داع بان تلعب دور بلجيكا كبيرة في العالم »[٣] .

ثم ان التواري ستكون نتيجته الأكيدة ان يحتل آخرون الامصار الشاغرة . لقد شهدنا ذلك جيداً في مصر عام ١٨٨٢ « يوم ان ترك مجلس النــواب انكلترا وحدها في مصر بناء على وعد السيد كليمنصو الحار »[٤] . « مـــا ان ينسحب العلم الفرنسي من تونكين مثلاً كما ينصح بعضهم ، حتى تحل المانيا واسبانيا محلنا على الفور . ان المنافسة تزداد حماسة بين الامم الاوروبية »[٥] .

ان وجهة المصالح السياسية لا تقاس بـ[ـمفاهـ]ـيم العظمة فحسب . ففرنسا في الواقع « القوة البحرية العظمى الثانية في العالم . وعندما نحتل مثل هـذا المركز تصبح لنا مصالح في العالم اجمع »[٦]. هذه هي سياسة «نقاط الارتكاز البحرية».

اما التعليلات الايديولوجية فلها في ذهن جول فيري قيمة متدنية جـداً على

---

(١) خطابات ، الجزء الخامس ص ٥٥٥ - ٥٥٦ المؤلف

(٢) الجريدة الرسمية ، المجلس ، ٢٨ تموز ١٨٨٥ ص ١٦٧٠ المؤلف

(٣) خطابات ، الجزء السادس ص ٥٢٤ المؤلف

(٤) « تونكين والوطن الام » ص ٣٦ المؤلف

(٥) خطابات ، المجلد الخامس ص ٥٢٥ المؤلف

(٦) خطاب بيريغو ، ١٥ نيسان ١٨٨٤ ـ « خطابات » الجزء السادس ص ٢٧٥ المؤلف

الارجح . انها ترجع على العموم الى مجرد مبررات . واننا لنتقبل اخلاصه فـيما ذهب اليه لأنه ليس لدينا من سبب جدي للشك في ذلك . يمكننا على ابعد حد ان نتهمه ببعض السذاجة وبتفاؤل متين . كان فيري قانعاً بوجود تباين بـين الاعراق : » ايها السادة ، يجب ان نتكلم بصوت أعلى وبصدق اكثر ! يجب ان نقول بصراحة الاعراق الأسمى على ان نقول في الواقع ... اكرر ان هناك حقاً للاعراق الافضل لأن هناك واجباً عليها اداؤه . ان واجبها تمدين الاعراق الادنى «[1]

وكان فيرّي هنا يرد على كليمنصو الذي قال في الثلاثين من حزيران : « اعراق أسمى واعراق ادنى؟ هذا قول قريب، اما انا ، فاستخف بهذا القول بشكل خاص منذ ان رأيت العلماء الالمانيين يدللون علمياً على ان فرنسا ستهزم حتماً في الحرب الفرنسية الالمانية لانها من عرق ادنى . ومنذ ذلك الحين ، واعترف لـكم ، امعن النظر مرتين قبل ان التفت الى انسان او الى مدنية وان الفظ : «انسان او مدنية أدنى » .

ان اختلاف الاعراق والمدنيات بصورة خاصة، يعطي حقوقاً للدولة الاسمى . « هناك مناسبات ... يتطلب فيها شرف فرنسا ان لا نترك شعباً بربرياً يمعن في التلهي زمنا اطول »[2] .

والآن وقد تفحصنا تعليلات جول فيري ، لنبحث في معرفـة كيف تمثلت الموجبات التي دفعته الى التدخل في تونس والكونغو وتونكين وفي مدغشقر ايضاً، وليس في اقاليم اخرى من العالم . لقد كان معادياً لمـا كان يسميه بـ « سياسة التوسع الاعتباطية والقياسية ، سياسة مرض العظمة كما يقولون في ايطاليا »[3] .

---

(١) المصدر السابق ص ١٦٦٨ . ان هذه العبارة التي تتكرر غالباً استعارها فيري مـن البير دومان ، انظر الجريدة الرسمية ، ٢٧ آذار ١٨٨٤ ص ٩٣٥ المؤلف

(٢) الجريدة الرسمية ، المجلس ، ٢٨ تموز ١٨٨٥ ، ص ١٦٦٢ - ١٦٦٣ (في حين انـه دعا الصين في ١٠ - ١٢ - ١٨٨٣ « بالسلطة المتمدنة ») . المؤلف

(٣) مقدمة « تونكين والوطن الامم وخطابات » الجزء الخامس ص ٥٥٥ - ٥٥٦ المؤلف

اذا لم يكن مناسباً البحث عن مستعمرات في كل مكان ، هل يجب وضع مخطط مسبق ؟ لم يكن فيري مؤمناً بذلك ايضاً . قال في خطابه الكبير في ٢٨ تموز ١٨٨٥ – وهو خطاب يعتبر على نحو ما ميزان سياسة الاستعمارية – : « لقد اخذوا عليّ شخصياً انني قلت انه يحدث غالباً في مشاريع قصية من هذا النوع ان تقود الاحداث السياسة اكثر مما تقود السياسة الاحداث ... واقول ايها السادة انه لم يسبق لمشروع استعماري ، مهما بلغ من عظمة وغزارة مردوده ، ومهما كان مبدأه ، ان قام في الاصل بكل رحابته وكل قيمته بحسب خطة مهيئة أو مخطط وضع مسبقاً »[1] .

ولكن هناك درجات بين واقع وجود خطة مسبقة كبرى وواقع اهتبال الظروف . فنرى فيري يؤكد فجأة انه « افاد من الاحداث » لكنه ما اراد « ان يدع نفسه مساقاً بالصدفة »[2] .

كذلك نراه يدعو مشروعه بشكل مثير بـ « سياسة المحافظة الاستعمارية »[3] . هناك استمرار بين العهد الجمهوري والعهود السابقة التي تركت له « وديعة » حقوق عليه ان يجعلها تأتي أكلها . انه « مشروع يقوم على قاعدة من التقاليد القومية »[4] . « في هذه النقطة من العالم ، يهمنا فقط ان نحافظ على البنيات المكتسبة ؛ وفي تلك ، يجب لزاماً ان نخطو خطوة الى الامام . واخيراً ، هناك نقطة يتحتم فيها القيام بحل نهائي كامل لان الفرصة سانحة ، فاذا مرت قد لا نجدها من جديد »[5] .

يمكن ايجاز اسلوبه بالقول : آ – ان على فرنسا ان تكتسب جانباً كبيراً

---

(١) الجريدة الرسمية ، المجلس ، ٢٨ تموز ١٨٨٥ ص ١٦٦٣ — المؤلف
(٢) المصدر السابق . — المؤلف
(٣) الجريدة الرسمية ، مجلس النواب ، ١٠ كانون الاول ١٨٨٣ ص ٢٧٢
(٤) « « « « ٣١ تشرين الاول ١٨٨٣ ص ٢١٩٤
(٥) « « « « ٢٧ آذار ١٨٨٤ ص ٩٣٥ — المؤلف

من الاراضي الشاغرة طالما كانت هذه تتعرض لهجمات من كل الجهات؛ ب – انها لا يجب ان تمتد حيثما اتفق بل حول مواقعها المكتسبة ؛ ج – انه يجب الاطباق على الفرصة ببصيرة مع تجنب الخطة المسبقة وفرط الثقة بالصدفة معا .

ما هو الجانب المدخر لأوروبا في هذا الافق الشاسع ؟ ما هو الدور الذي تلعبه السياسة القارية في المصلحة القومية الفرنسية ؟ نحن نعلم ان جول فيري سعى ، عام ١٨٨٤ على الاخص ، الى تقارب مع المانيا يجعل لها حرية اكبر في التصرف في مشاريعها لما وراء البحار . ولم يثنه عن المضي بعيداً في هذه الطريق غير تحفظات الرأي العام وهجمات « القاريين » الحادة .

كان جول فيري يقول دائماً ان السياسة الاوروبية تأتي في المرتبة الاولى . « ان اول هذه الاحاسيس هو همنا واحترامنا لقوانا القارية ، انه شاغلة تركيز ضروري يجب اتقاء اصابتها بأي مساس [١] . والاستعمار بالتالي لا يجب ان يضر بالأمن . لكن من الخطأ القول بان الاستعمار قد أحاق بأمن الوطن الام»[٢]. ثم اننا « نعيش يوماً فيوماً، طالما كان بسمارك يريد السلم بأي ثمن » – لم يصرح بهذه الاقوال علناً بل اسرّها الى جوزف ريناك[٣] – فلا يجب « الاطناب » بمديح بسمارك الذي يسمح لاي كان بمفاجأته : « ولكن ، الا نكف عن ان نكون فرنسيين اخياراً اذا لم نتقبل ان بسمارك يمسك كل الخيوط في هذا العالم ، كما نتقبل احكام الدين ؟ ».

وطالما كان بسمارك مسالماً في اعماقه فان بمقدورنا ان نقيم معه علاقات سلمية. لقد كتب لزوجته يقول :[٤] « يجب حكماً ان ندخل في اتصالات مع المانيا

---

(١) الجريدة الرسمية ، المجلس ، ٣١ تشرين الاول ١٨٨٣، ص ٢١٩٤ .

(٢) « « « ٢٨ تموز ١٨٨٥ ص ١٦٦٨ .

(٣) رسالة ٣ ايلول ١٨٨٦ « رسائل جول فيري » ص ٤٢٧ .

(٤) رسالة ١٨ آب ١٨٨٤ المدرجة في « وثائق دبلوماسية فرنسية » المجموعة الاولى ، الجزء الخامس ص ٢٧٤ رقم ١

الا اذا اقمنا كمبدأ ان مثل السياسة الفرنسية يكمن في اضطراب الجـو معها ايام السلم . ان من المفيد ان تكون بيننا اتفاقات على صعُد المصالـح المشتركة » . وهذا يفترض ان لا « تنغلق فرنسا الجمهورية في انعزالية يائسة ومهـددة »[1] ، وان تسهم في الجوقة الاوروبية بمقدار ما هي قائمة . « تقضي مصلحتنا ان تظل أوروبا قائمة وان نكون حيثما تتجمع » ـ ومن هنا جاء اسهام فرنسا في مؤتمـر برلين عام ١٨٧٨ وفي المؤتمر الافريقي عام ١٨٨٤ . ثم ان علينا ان نسجل هنا ان جول فيري قلما تكلم عن تحالفات عارضة وان فعل ، فبصورة استثنائية جداً .

ان سياسته تتعارض بأكثر وضوحاً في هذه النقطة مع سياسة « الاوروبيين» و « القاريين » المعادين للغزو الاستعماري أو غير المؤيدين له امثال كليمنصو،أو الذين يعتبرونه ثانوياً امثال بسمارك . ولن نستطيع ان نوسع هنا بشكل مطول مدارك بسمارك بصدد المصلحة القومية الالمانية . ولقد كانت هـذه المدارك موضوع كتابات وتآليف غزيرة خلافاً لحال جول فيري . اضف الى تلك انها « كلاسيكية » و « تقليدية » على نحو ما . مع ذلك فان بسمارك كان يمثل اصالته كونه « قانعاً » بألمانيا كما اوجدها عام ١٨٧١ وطارحاً كل فـكرة لأنشلوس وممارساً لسياسة « محافظة » . ولكي يحافظ على ما اكتسب ويمنع كل نزعـة انتقامية من جانب فرنسا « العدو الوراثي » ، فقد ركن الى الجيش والمحالفات . فهو على العموم الذي ادخل في اوروبا نظام المحالفات الدائمة التي اختفت منـذ تفسخ المحالفة الرباعية عام ١٨١٥ . وهو يشعر بالراحة التامـة في نظام توازن اوروبي تشغل فيه المانيا المركز المتفوق وليس المهيمن .

ان هذا كله يشبه كثيراً سياسة فيري الاوروبية ، لان فيري ، ولو لم يكن « راضياً » من الوجهة النظرية عن ارض السيادة الفرنسية ، فان من الواجب ان

---

(١) تونكين والوطن الام ص ٣٤ ـ ٣٥ — المؤلف

نسجل انه كان قليل التحدث عن الالزاس واللورين ، معادياً من حيث الاساس لفكرة الثأر ، وانه لهذا السبب ، كره بولانجيه « هذا الوزير الصخاب الذي لا ينى يعرض نفسه نثراً ام شعراً من قبل صحفيي اركان حربه وكأنه الجنرال ثأر».

لكن هناك خلافاً اساسياً بين فيري وبسمارك . ذلك ان الغزو الاستعماري يأتي في المرحلة الاولى عند فيري بينما يرى بسمارك على العكس ان السياسة الاستعمارية ليست الا وسيلة. فهو يريد ان يحرّض خصوماً ضد فرنسا ليمنعها من ايجاد حلفاء ، ويريد ان يستعمل ذلك في سياسته الداخلية[1]. لقد دخلت المانيا في السياسة الاستعمارية عام ١٨٨٤ قبل الانتخابات العامة لقد كتب السفير الفرنسي دو كورسيل الى جول فيري : « لقد بلغت المسألة الاستعمارية في المانيا من الشعبية مبلغاً باتت تقدم للمستشار موضوعاً مناسباً للانتخابات المقبلة جعله ولا ريب راغبا في ابراز ما لها من اهمية في نظر البلاد بقدر ما يهتم بها نفسه »[2] .

ومن المحتمل جداً ان بسمارك نظر الى الغزوات الاستعمارية ، غزوات الآخرين على الاخص ، كوسيلة لاستمرار واكمال سياسة التوازن الاوروبي . لقد كتب الى هوهنلوه بوجوب تشجيع فرنسا على غزو تونس . « ليس هذا الأمر بالنسبة لنا اجحافاً ولا ميلاً الى القتال ان تسعى السياسة الفرنسية في افريقيا الشمالية وفي الشرق الى ايجاد حقل لنشاطها . ان امتصاص القوى التي تستخدمها فرنسا والتي تثبتها والمصاعب التي تخلقها لنفسها تشكل محوّلاً لميولها العدوانية حيال المانيا »[3] .

وكان اكثر وضوحاً أيضاً عام ١٨٨٠ . قال لسان فالبير[4] : « اظن انكم

---

(١) ايك: «بسمارك » الجزء الثالث ص ٣٩٦

(٢) « وثائق دبلوماسية فرنسية » المجموعة الاولى ، الجزء الخامس ، رقم ٣٩٩ ، ١٥ - ٩ - ١٨٨٤

(٣) « سياسة المانيا الخارجية » الجزء الاول .

(٤) المصدر السابق ، الجزء الخامس ، رقم ٣٩٥ ، ١٣ - ٩ - ١٨٨٤ المؤلف

اذا وجدتم في البحر الابيض المتوسط ما ينجاوب مع احتياجكم الطبيعي والمشروع الى التوسع فان الافكار لديكم ستتجه الى اقاليمكم الضائعة باقل مرارة » . « فهدايته » الى المفهوم الاستعماري لا تبدو مرتبطة بسياسة العظمة بل باعتبارات اقتصادية: «ان اتساع الممتلكات الاستعمارية ليس غرض سياستنا. نحن لا نهدف الا الى تأمين منفذ لتجارتنا الالمانية الى افريقيا »[1] .

فالمعارضة القائمة بين « استعماريين » و « قارّيين » ليست واضحة بقسوة . بل ان الفارق يكمن في اللهجة والحدة . في فرنسا لم يصل « القاريون » امثال كليمنصو الى الحكم الا في نهاية القرن التاسع عشر ، فلما وصل كليمنصو « اهتدى » .

ظهر تطور عام تقريباً في النهاية القصوى للقرن يجنح الى سياسة « تأليفية » بين الاتجاهين الاستعماري والقاري . ولما وصل ديلكاسيه الى وزارة الخارجية في حزيران ١٨٩٨ ، اراد ان يبسط الملك الفرنسي وان يدعم موقف فرنسا في أوروبا بآن واحد . كذلك وجه غليوم الثاني الـ « فيلتبوليتيك » الوجهة نفسها مزودة ببرنامج بحري كبير . وكانت الامارة نفسها تدل على ان هناك وقف للسياسة الاوروبية البحتة . ثم جاء البريطانيون ، الاستعماريون التقليديون ، وخصوصاً منذ ان اعطى دزرائيلي تسمية «الامبريالية » لسياسة البلد ،فأجروا هم كذلك « تأليفاً » أدى الى ان تعقب سياسة المحالفات والتقارب النشيطة سياسة « الانعزال الرائع » .

٤ ـ الأمن التقليدي والأمن الجماعي

عندما نحاول تحليل المدارك التي ينشئها رجال الدولة عن المصلحة القومية

---

(١) « وثائق سياسية فرنسية » المجموعة الأولى الجزء الثالث رقم ٣٠٧ ، ٢٩ تشرين الثاني ١٨٨٤ . المؤلف

دون دراية بالحرب العظمى ، نرى ان هذه قد عدلت مواقفهم تعديلا عميقـا .
فبعد الآلام الهائلة وبعد المجزرة التي ما كان احد يتصور اتساعها قبل عام ١٩١٤ ، حدد الانهاك ، انهاك الشعوب العميق ، خطط المسؤولين . والسلم الذي كان معظم رجال السياسة متعلقين به باخلاص دون ان يضعوه بالضرورة في المرتبة الاولى من مشاغلهم ، اصبح في حد ذاته هدفاً اكبر . واصبح الحفاظ على السلم مطلب الدول « القانعة » والدول « غير الراضية » على السواء ، على الاقل في السنوات الاولى التي تلت الحرب . والفارق الجوهري الوحيد كان رغبة الاولين في السلم مع الحالة الراهنة في الوقت الذي كان الآخرون يبحثون عن اسلوب اعادة نظر سلمية في « الامور المفروضة » . وكان لزاماً انتظار هتـلر وموسوليني السنوات الثلاثين لتظهر من جديد فكرة الحرب كوسيلة للسياسة بـل وفكرة الحرب المنشطة التي تعيد الشباب ، رمز فضائل الشعوب القوية . اما في السنوات العشرين فلم يكن ستريسمن ولا بريان يرغبان في اللجوء الى العنف .

الا ان رد رجال الدولة على توق الشعوب العميق ليس بمثل الوضوح والسهولة اللتين يتمناهما المواطنون العاديون . فما من رجل دولة في الواقـع يستطيـع ان يضع السلم في القمة المطلقة لسلم القيم . على الحكومة ، قبل كل شيء ، ان تضمن الأمن . والأمن كمثل أعلى ، لا ينطبق تماماً مع السلم كمثل أعلى . واحلام المذهبيين السلميين[1] ، كمذهب « اللاعنف » و « اللامقاومة » و « الحرب غير القانونية » و « نزع التسلح الوحيد الجانب » ، لا يمكن الاحتفاظ بها كما هي من قبل المكلفين بتأمين ديمومة دولهم والدفاع عن اجزائها . والانتصارات الظاهريـة للسلميين ليست قط مطلقة ، لأن الحكومات التي استطاعوا اقناعها تشكل المبـادىء ببعض التحفظات . وهكذا فان ميثاق بريان - كيلوغ لم يؤد الى العزوف عـن الحرب الا « كأداة للسياسة القومية » . اما الحرب ، فظلت ممكنة اذا قررتهـا عصبة الامم . والتشريع الامريكي عن الحيـاد بين ١٩٣٥ - ١٩٣٧ ، اذا لزم

---

(١) انظر الجزء الاول ، الفصل الثالث ، الشعور السلمي . المؤلف

الرئيس بوضع التحريم على الاسلحة المعدة للمتحاربين فعلياً ، كان يحاول تكبيل الناحية التنفيذية وجعل الحرب اقل احتمالاً . والاصلاح الدستوري الذي اقترحه « لودلو » عام ١٩٣٧، كان من شأنه اخضاع اعلان الحرب الى استفتاء شعبي. مع ذلك فقد ظلت الحرب مقبولة بصورة خاصة في حال وقوع هجوم مباشر على الولايات المتحدة .

يتضح اذن ان رجل الدولة لا يستطيع ان يكون « سلمياً » حقاً وان عليه ان يفكر بالسلامة قبل كل شيء . لكنه يتضح كذلك ان الشاغلة الرئيسية كانت ايجاد وسيلة لبلوغ السلم والأمن معاً . ولقد قامت الصيغ الجديدة للمصالح القومية حول هذا الموضوع . اصطدم للوهلة الاولى مفهومان كبيران : مفهوم السلم عن طريق الأمن الجماعي ومفهوم السلم بالأمن التقليدي . وسوف نرى عن طريق بعض الامثلة ان هذين المفهومين لم يمكن حسمهما حسماً مطلقاً . ان كل تحليل تاريخي يكشف لنا عن ان تطبيق الصيغ المجردة على الوقائع المحسوسة يستلزم تعديلات وفوارق دقيقة .

افضل الامثلة على ذلك مثال ويلسن وكليمنصو . انه بسيط للوهلة الاولى حتى ان عدداً كبيراً من المؤرخين ظنوا انه كذلك . ولقد اوجد جون مينارد كينز في كتابه الشهير « نتائج السلم الاقتصادية »[1] عن هذا الموضوع صوراً خادعة . فهو يرى في ويلسن من جهة « دون كيشوتاً اعمى وأصماً »، « رجل لاهوت » اكثر مما هو فيلسوف ، سيء الاحاطة بطيء الذهن عنيداً ، يصلح لأن يتلاعب به « رجال اكثر حنكة منه » . وراح هؤلاء الرجال « ينسجون هذه البردة الصوفية والتأويل اليسوعي حتى كسوا بها آخر الأمر اكاذيب نص المعاهدة كلها ومادتها » . واستسلم ويلسن للخديعة فعقد معاهدة ظالمة باسم العدالة ، قبالة هذا الرجل البسيط – او بالحري المبسط بفضل ألمعية كينز – ،

---

(١) انظر الفصل الثالث ، المؤتمر. المؤلف

نرى كليمنصو المتناهي الحذق والتبصر .لكن كينز يعمد من جديد الى التبسيط عندما يزعم وصف اهداف كليمنصو: « كان يرى في فرنسا ما كان بيريكليس[1] يراه في اثينا – فكل الاهمية تكمن فيها ولا شيء غيرها يستحق الاهتمام ، لكن سياسته كانت سياسة بسمارك ذاتها . كان به توهم – فرنسا، وانقشاع وهم – الانسانية ، ابتداء من الفرنسيين وزملائه » .

ان جمال هذه الموضوعات الادبي والمنطق الظاهر في التشبيه يزيد على المؤرخ صعوبة التحرر من الاحكام الكينزية الخاطئة . مع ذلك فان البحوث تدلنا على ان التنازع بين الرجلين كان اقل ظهوراً بكثير واكثر تبصراً وحنكة بكثير أيضاً . ولسوف نحيط بذلك عندما نحلل مفاهيمها عن المصلحة القومية ونقارن بها مفاهيم لويد جورج .

اما فكرة ويلسن فقد درسناها دراسة وافرة. فالنصوص لا تحصى وكذلك الاوراق الخاصة التي يمكن الاطلاع عليها ، والاوراق الخاصة لا تكشف عن أي تعارض مع الوثائق العامة . لذلك ، من المفيد ان نعضد النصوص الجوهرية بقراءات متعددة . ان الفوارق الدقيقة وحدها هي التي تستحق الكشف عنها .

من حيث الأمن ، يتحقق ويلسن من المصلحة القومية باسلوب جديد – « الدبلوماسية الجديدة » التي تقوم على عصبة امم – وكلاسيكي بآن واحد . انه يحلم بعالم تتحول فيه الحياة الدولية بطراز جديد من الامن، يسمى الامن الجماعي، متأثراً بتقليد الولايات المتحدة الاخلاقي[2] وبالتيارات التحررية البريطانية ومن

---

(١) بيريكليس ، اثيني مشهور ، خطيب ورجل دولة ، اصبح رئيساً للحزب الديموقراطي عام ٤٥٩ قبل الميلاد ، مارس على مواطنيه تأثيراً عميقاً كان في صالحهم غالباً ، بلغت مآثره حداً جعل اسمه يطلق على ألمع القرون في تاريخ اثينا . المترجم

(٢) انظر اعلاه سياق هذا الفصل . المؤلف

ثم الفرنسية [1] . ويرى ان الامر يتعلق باقامة « حكم الحق المرتكز الى قبول المحكومين والمدعوم بالرأي المنظم للانسانية » لكن الرأي لا يمكن ان يفي بالحاجة . يجب ان يدعم الحق بالقوة كما قال باسكال من قبل ، قبل ويلسن : « القوة ، القوة حتى النهايات القصوى ، القوة دون حدود ولا تحفظ ، القوة العادلة الظافرة التي تجعل من الحق شرعة العالم وتجعل كل تسلط اناني يتمرغ في التراب »[2] . هذه القوة التي تستعملها الولايات المتحدة اثناء الحرب ستخص عصبة الامم لا بوصفها قوة دولية مستقلة ، بل كتحالف لشعوب العالم ضد المعتدين . وويلسن ، قبل دخوله الحرب ، بيّن في خطابه الكبير في ٢٢ كانون الثاني ١٩١٧ ، كيف يلحظ هذه القوة الجماعية « تبلغ من الكبر حداً يفوق قوة أية أمة كانت ، عضو في اي حلف ... حتى ان اية امة وأي تدبير عارض للامم لن يستطيع مجابهتها او الصمود امامها » . هذا ما اطلق عليه في مكان آخر اسم « جوقة السلطة حسنة التنظيم » .

ويعتبر ويلسن ولا شك ان عصبة الامم يمكنها ان تسمح بايجاد هذه القوة وان هذه القوة ستضمن الامن ، ونزع التسلح الذي لحظه في النقطة الرابعة من نقاطه الاربعة عشر ، لن يتم الا بمقدار ما يمكن لمثل هذه القوة ان تقوم .

لكن واقعية ويلسن تبدو سريعاً وراء هذا المفهوم الجامع . فهو اولاً ، على استعداد لاجراء تنازلات في حقل الوقائع الملموسة ليجعل عصبة الامم اكثر فعالية . وهكذا ارتضى قبول التنازل عن الحقوق الالمانية في شانتونغ لليابان وليس للصين، ليتأكد من التحاق اليابان بعصبة الامم. وقد قال بيكر: «اذا لم يدخل اليابانيون في عصبة الامم فسيكون هناك « خطر قيام تحالف جرماني روسي

(١) انظر آرنو ماير «المناشىء السياسية للدبلوماسية الجديدة» ١٩١٧ - ١٩١٨ ، نيوهافن ١٩٥٩ ، ص ٤٣٥ . المؤلف

(٢) « اوراق الكولونيل هاوز الخاصة » الجزء الثالث ، ص ٤٣٩ « خطاب ٦ نيسان ١٩١٨ . المؤلف

ياباني ، وعودة الى الاسلوب القديم ، اسلوب « توازن القوى » في العالم على مستوى اكبر من الماضي » . وكان ويلسن يعترف « بانه سيتهم بخرق مبادئه نفسها . لكنه مضطر مع ذلك الى اقامة النظام وتنظيم العالم ضد الفوضى وضد العودة الى المذهب العسكري القديم » .

لكنه لا يطرح هذا المذهب العسكري مطلقاً بالنسبة للولايات المتحدة التي يعتبرها العامل الرئيسي في عصبة الامم المقبلة . ولقد انطلق بصراحة بعد قليل من التردد في سياسة التسلح البحري عام ١٩١٦ لكي « يملك اقوى قوة بحرية في العالم دون منازع ممكن » . وهنا لا نستطيع الا ان نسجل السهولة الخارقة التي يخلط بها بين مصالح الولايات المتحدة ومصالح البشرية . ان الولايات المتحدة « هي الشعب الوحيد النزيه في مؤتمر السلام » . ذلك ما قاله ويلسن لإيشعيا بومن ، في العاشر من كانون الاول ١٩١٨ . « لقد وُلدت امريكا في العالم لتخدم الانسانية [1] » . «ان حلمي هو ، عندما يعرف العالم امريكا معرفة افضل. . . ان يتجه اليها لهذه الايحاءات الاخلاقية المستقرة في اساس الحرية ، وان لا يخاف العالم امريكا ابداً الا اذا شعر بأنه يسلك في مشروع مضاد لحقوق الانسانية ، وان امريكا ستظهر بمنتهى الوضوح عندما يعلم الجميع انها تضع حقوق الانسان فوق كل الحقوق الاخرى وان علمها ليس علم امريكا وحدها بل علم الانسانية جمعاء » .

بمثل هذه العقيدة ، يرى المرء نفسه على صواب دائماً . وأولئك الذين لا يرون فيها غير مثالية هوجاء ، يجهلون بكل تأكيد القوة التي تعطيها للمواقع الامريكية . ان عالمية ويلسن لم تغفل قط اذن مصالح الولايات المتحدة . لقد استطاع ويلسن بذلك ، المرة تلو المرة ، باسم « مهمة » الولايات المتحدة ، ان يعلن الحياة وان يعمل جاهداً كوسيط وان يتقدم باقتراحات للسلم ويعلن مبدأ

---

(١) خطاب بيتسبورغ ، ٢٩ كانون الثاني ١٩١٦ . المؤلف

السلم دون نصر وان يقطع العلاقات الدبلوماسية مع المانيا ثم ان يدخل الحرب ويعد برنامجاً للسلم بستوجب النصر وان بتدخل في مؤتمر السلام . لقد استطاع أن يعتبر نفسه كممثل أوحد للرأي العالمي وللامم الضعيفة ضد زعماء اوروبا الجشعين . وكان دوره على هذا النحو بالغاً في العظمة غير متوافق . لم ينتج فشله عن عدم نجاعة اساليبه بل عن عدم تفهم الشعب الامريكي . كان هذا الشعب يشعر بأن امنه مضمون ضمانة اكيدة بفضل الانعزالية التقليدية حتى انه لم يرَ فائدة من وضع قوة الولايات المتحدة الجبارة في خدمة منظمة دولية معقدة . لقد رجحت « القومية » ضد ويلسن وليس كما يقول كينز ، ضعف المبادىء الويلسونية .

فهل كان كليمنصو النقيض المجسد لويلسن ؟ كان الرجلان متفقين على معظم النقاط . كان المناضل الراديكالي العجوز يذكر تماما انه ايد قضية الحق دائماً ضد النزعات القومية المفرطة . كانت اوروبا التي يريدها كليمنصو « اوربة حق بلا منازع». لقد اعرب عن ذلك بقوة في آخر ايامه في « عظمة نصر و بؤسه»[1] . كانت « اوروبا بلا منازع بدلا من اوروبا المجزأة اجمل مفاجأة مسرحية . كان انتصارنا لا يسمح لنا بالتردد . لقد ظهرت الشعوب من فورها على ساحة المعركة استجابة لندائنا ، فأريق الدم واكتُسب الحق ... عادت القوميات المنتهية الى الحياة في كل اوروبا ، وسيكون لكلمات الحق والحرية والعدالة معناها اخيراً . جاءنا النواب من المدن والقرى المعذبة . جاؤونا مرفوعي الرأس يطلبون الاصلاح . ذلك وعدنا به ، وذلك ما فعلناه » .

لا يظنن المرء ان كليمنصو احاط على هذا النحو عمله الوقح الذي قام به بهالة مستدركة من العدالة. ان « مناقشات مؤتمر الاربعة » التي جمعها بول مانتو تقدم دون انقطاع الدليل على ان كليمنصو سعى دائماً الى سلم عادل . فعندما عرض ويلسن على الايطاليين في ٢٦ ايار ١٩١٩ استفتاء شعبيا في ايستريا مثلا ،

(١) على الاخص ص ١٦١ . المؤلف

رفضه اورلاندو ، أيد كليمنصو ويلسن تأييداً كلياً وندد بالسياسة الايطالية المرتكزة الى اعتبارات استراتيجية. «اتوسل اليكم ان لا تقدموا لنا حلا ليس فيه غير استمرار للحرب . انني لا اتخلى عن مؤتمر لندن . ولكن يجب الاعتراف بحقيقة ما قاله الرئيس ويلسن . لقد شهدنا في فترة معينة مثل التحرر الاعلى لدى الشعوب كلها . ومنذ ذلك الحين ، تعدلت سياستنا بالضرورة الملزمة » .

ولما استسيغ هذا التشبيه النسبي للمثل الاعلى ، ابتعد كليمنصو عن ويلسن بعداً كبيراً منذ ان دخلوا في الفلسفة العامة للعلاقات الدولية وفي تفاصيل السلم الايجابية .

كان متشككاً الى ابعد حد في امكانات التحقيق وان كان بادىء الامر يشاركه المثل نفسه . لقد كشف ما في نفسه في صفحات « في امسية الفكر » الرائعة التي كرسها للمدنية . قال : « العدالة تجريد للمطلق ، والانسان مركب للنسبيات » . وفي حين ان المذهبية « لا تعترف بالعوائق » وتتركز بثبات في عالم باطل ، فان الواقع يدعو الى الملاحظة ان سلماً عادلاً ليس بعادل ، الا نسبياً ولا ينفي الحرب المقبلة . « والعدل والظلم سوف يضمنان دورياً عن طريق القوة . لكن القوة تتحول في كل اللحظات ، تماماً كما يتحول مثل الحق . فيالكثرة الاخطاء الفادحة التي اوردناها في صيغ تخيلاتنا الواهمة » . وعليه ، فان ويلسن النبي الملهم لمشروع ايديولوجي نبيل [1]» ، تلك هي عظمته الخارقة — التي يبرزها كليمنصو بقوة ونقطة ضعفه بآن واحد ، لأنه ظن ان عصبة الامم وحدها ستضمن انتصار الايديولوجية . « من المرجح ان هناك قلة من الامثلة على مثل هذا الجهل بالتجربة السياسية في اعاصير الفكر » .

يجب دعم الحق بالقوة بالنسبة لكليمنصو كما هو الحال بالنسبة لباسكال الذي يورد ذكره باعجاب ، وقوة عصبة الامم لا تكفي . ولكن يجب ان لا تلحق

---

(١) « عظمة نصر وبؤسه » ص ١٤٠ . المؤلف

القوة أية مغدورية بالحق . وهذا موقف يصعب اتخاذه . كان كليمنصو بمواجهة ويلسن ، يدافع بضراوة عن وسائل ضمان أمن فرنسا باحتلال رينانيـــا الدائم وبفصلها سياسياً عن المانيا . « ان عصبة الامم معروضة علينا كوسيلة لمنحنـــا الأمن الذي نحتاج اليه : انني اقبل هذه الوسيلة . ولكن اذا كانت عصبة الامم لا تستطيع اعطاء عقوبات عسكرية لاحكامها فلا بد من ايجاد هذه العقوبـــة في جهة اخرى »[1] . اما بمواجهة فوش وبوانكاريه ، فكان كليمنصو على العكس يطرح الفكرة القائلة ان احتلال رينانيا يجب ان يكون النزعة القومية لفرنسا . ان المطالبة الاقليمية الوحيدة لكليمنصو – جنوب السار – كانت قائمـــة على قواعد « العدالة والفهم الصحيح» . « من الخطأ الاعتقاد بأن العالم يساس بمبادىء مجردة » . ان ضم هذا الاقليم الصغير عدل وضرورة بآن واحد و وبالمقابل ، من الافضل الابقاء على علاقات طيبة مع الحلفاء على محاولة ضم اجزاء اخرى . وقال اثناء مناقشة الاقرار الرسمي : « كان الاندفاع نحو الرين من تقليد اسلافنـــا » . لكنه اضاف : « هل هي غلطتي اذا كنت اجد الآن في طريق سيري نحو الرين شعوباً المانية ؟ »[2] .

على هذا ، نجد ان فصل رينانيا ليس في مخيلته ركناً من اركان مصلحـــة فرنسا القومية . انه وسيلة لضمان الأمن . الامن وحده هو الغاية . وسواء تحقق هذا الامن بفصل رينانيا او بمعاهدات الضمانة مع الولايات المتحدة وانجلترا ، او في الحالة السلبية باللجوء الى المادة ٤٢٩ من المعاهدة التي تسمح باطالة امـــد الاحتلال ، فان الامر قليل الاهمية .

ان الفارق الجوهري بين كليمنصو وويلسن يكمن هنا . كليمنصو لا يؤمن بالضمان الجماعي ، وويلسن لا يؤمن الا بالضمان الجماعي . ان نزع سلاح المانيـــا

---

(١) مانتو ، الجزء الاول ، ٢٧ آذار ١٩١٩ ، ص ٤٥ .   المؤلف

(٢) الجريدة الرسمية « مناقشات نيابية » المجلس ، ٢٥ ايلول ١٩١٩ .

ونزع الصبغة العسكرية عن رينانيا والاحتلال المؤقت ليست كلها في نظر ويلسن اكثر من تفاصيل ثانوية إزاء الفكرة الكبرى ، فكرة « العصبة » . أما بالنسبة لكليمنصو ، فان عصبة الأمم ليست اكثر من قوة مكملة ، اما الامن ، فيجب تحقيقه بالاساليب التقليدية . ما من احد هاجم منظمة جنيف بأكثر صرامة : « عصبة الامم المزعومة »[1] .

نحن لا نسعى الى عرض المفاهيم التي كوّنها لويد جورج على التوالي عن المصلحة القومية البريطانية تفصيلياً . لقد ترك « الفالي الفذ » في التاريخ ذكرى رجرجة متناهية وقدرة ملحوظة على تغيير وجهات نظره وفقاً لتطور الظروف او لاحساسه بتحولات الرأي العام . قال اورلاندو : « كان ذكاؤه في عداد اعظم ما صادفت من ذكاء اعجوبي ، وعمقه ادنى من سرعة ادراكه ، لكن سرعة ادراكه كانت خارقة حقاً »[2] . وقال كذلك : « لم تكن تحولاته راجعة الى سرعة الحركة أو التقلب بل الى الاحساس الواقعي بتبدل الظروف الخارجية » . كل ذلك يبيّن لنا مدى صعوبة « الامساك » بهذه الشخصية .

مع ذلك يمكن تعيين موقعه الى جانب ويلسن وكليمنصو . فعلى الرغم من انه دعم بصورة دائمة تقريباً نظريات الاول فانه يشبه الثاني على الأكثر عندما يحقق مسألة الأمن . ان الأمن الجماعي بالنسبة له يلعب دوراً ثانوياً جداً فلا يفكر في المستقبل الا بمفاهيم الضمان التقليدية . ومن البديهي ان هذه تختلف عن مفاهيم زميله الفرنسي بل ومناقضة لها . ان الحادثة – الواقعية – التي يرويها جان مارتيه تزين هذه المعطية : قال كليمنصو : « تقابلت ذات يوم مع لويد جورج في لندن . قال لي لويد جورج : – حسناً ، هل لديكم ما تلومونني عليه ؟ – نعم ، الأمر التالي : لقد شعرت بعد الهدنة بساعة واحدة انكم عدتم الى عدائكم لفرنسا . وحينئذ اجابني قائلا : « حسناً ، أليست هذه هي السياسة التقليدية لبلدي ؟ » .

---

(١) « في امسية الفكر » ، الجزء الثاني ص ٤٠٤ . — المؤلف

(٢) اورلاندو : « مذكرات » ص ٣٥٦ . — المؤلف

لا نلاحظ ان لويد جورج يبتعد ابتعاداً محسوساً عن السياسة التقليدية البريطانية . انه يشعر بنفور خلص من الحرب . لكن « الشرف القومي واقع وكل امة تتجاهله تحكم بالزوال » . وعليه فان الشرف القومي كان رهين القضية « لأننا ملزمون بتعهد شرف ان ندافع عن استقلال بلد صغير مجاور كان يعيش مطمئنا ، وعن حريته وسلامة ارضه[1] » . قال في ٢٠ آذار ١٩١٧ في وزارة الحرب : «ستكون المملكة البريطانية زعيمة النصر . وسوف تكون هذه المملكة القوة الاولى في العالم . وانني ابتهج لذلك لا لأسباب انانية فحسب بل لأن المملكة البريطانية برغم اخطائها كلها، هي المثل الاكثر شرعية للحرية، وانه على اية حال انتصار الروح والتقليد البريطانيين »[2] .

وغايات الحرب التي عددها في الاجتماع نفسه ، صنفها بين جوهرية وثانوية . اما الجوهرية فاخلاء الاراضي المحتلة واعادة بناء استقلالها على اسس « الحقوق القومية » بأن تضم اليها بولونيا ايضاً . وهكذا يتم الحصول على سلم اكثر ديمومة . واما الثانوية فخلق « عصبة سلام » و « تحويل اوروبا الى ديموقراطية » — « دمقرطتها » — و « تدمير المملكة التركية ».

وكان لويد جورج يريد حذف الجيوش الدائمة خلاصاً منه لتقليد بلاده[3]، كما يريد العودة الى « عدم التدخل » بقدر الامكان . قال في ١٦ نيسان ١٩١٩ امام المجلس النيابي : « هناك مبدأ اساسي لكل السياسة الخارجية لهذا البلد — مبدأ سليم جداً — عليكم بموجبه ان لا تتدخلوا ابداً في القضايا الداخلية لبلد آخر مهما بلغت حكومته من سوء »[4] . ان هذا ينطبق على سبيل المثال على روسيا البلشفية ـ عندما تنتهي الحرب . كذلك سيكون الامر في بولونيا والبلقان . من ذلك نلمس بوضوح الميل الى العودة الى « الانعزال الرائع » .

---

(١) خطاب لندن ، ١٩ ايلول ١٩١٤ في « النصر السائر » ص ٢ . المؤلف

(٢) مذكرات الحرب ، الجزء الرابع ص ١٧٨٤ - ١٧٨٥ . المؤلف

(٣) مذكرات الحرب ، الجزء الرابع ص ١٧٥٦ وكذلك « معاهدات الصلح » الجزء الاول ص ٤١٠ . المؤلف

(٤) معاهدات الصلح ، الجزء الاول ص ٥٦٩ . المؤلف

أما عن التوازن الاوروبي فان لويد جورج لم ينبس بكلمة ، مع انـــه يبدو دائم التفكير فيه . لقد اعلن قبل ١٩١٤ للكونت ميترنيخ ان ما يقلق انكلـترا ليس غيرتها « التجارية » من المانيا بل « الخوف الذي يوحي به نحو اسطولها » . فاذا ما دمر هذا الاسطول ، لا يمكن الا ان نفكر على غرار كليمنصو ، بأن فرنسا تعتبر الخصم الفعلي. على اية حال ، هناك اشارات كثيرة الى ضرورة «عدم تدمير المانيا » . « يعتقد جنرالاتنا ان جيشاً فرنسياً كبيراً على الرين سيكون خطراً على امن اوروبا» .

كل هذه الامور الممزوجة بايمان في مقدرات كومنولث متجدد الشباب لا تقدم لنا شيئاً جديداً. ان لويد جورج يبدو اكثر تمسكا بالمذهب التقليدي بل وبالمذهب القومي ليس من ويلسون وحده بل من كليمنصو ايضاً.

اما ما يبرز فيه بالنسبة الى زميليه الكبيرين فالأهمية القصوى التي يعلقها على مصالح بلاده الاقتصادية . ان « دبلوماسية ويلسن الجديدة» و « أمن » كليمنصو تبقي فكرة الثراء والانتشار المادي في الظل . لذلك فان لويد جورج يقابـــل « السياسة اولاً » عند الرجلين « بالاقتصاد اولا » من جـــانبه . لقد اعلن في ٢٠ آذار ١٩١٧ « ستخيب آمالي بشدة اذا لم تؤد هذه الحرب الى اعـــادة بناء بلادنا في كثير من المستويات اقتصادياً وصناعياً ... في العلاقات بين رأس المال والعمل ، في ظروف حياة المواطنين وبصورة عامة في تحسين ورفـــع مستوى المعيشة للاعداد العديدة من سكان هذه المملكة »[١] .

ان اخذ مناقشات مجلس الاربعة وتتبع تدخلات لويد جورج يومـــاً فيوماً مقنعان اقناعاً تاماً في هذا الصدد . فمنذ اليوم الاول ، ٢٤ آذار ، كان هو الذي طرح مسألة التعويضات. وفي اليوم التالي طالب بـ ٣٠٪ منها لبلده بعد ان ادخل فيها التعويضات العسكرية . لكنه ما لبث ان فكر في قدرة الدفع التي قدرها

---

(١) مذكرات الحرب ، ج ٤ ص ١٧٧٠ - ١٧٧٥ . المؤلف

بكثير من الواقعية خيراً من تقدير « لوشور ».« لا يجب صرف وعود هوجـــاء دون التقيد بها ». وعندما جرى البحث عن السار ، كان سؤاله الاول : « ماهو انتاج الحوض السنوي ؟» . وكانت احدى اعتراضاته على السياسة الفرنسية « انه يجب المحافظة على وحدة هذه المنطقة الصناعية » . وكان معادياً لفكرة الاحتلال العسكري كضمانة لدفع التعويضات، فيفضل عليها سلاح الحصار الاقتصادي[1]. وكان موافقاً على فكرة إلزام بولونيا بدفع تعويضات لسيليزيا العليا اذا ارادت ضم هذه المقاطعة[2]. والاسئلة النادرة التي طرحها بصدد « فيوم » في الثالث من نيسان كانت اكثر إنباء بهذه العقلية « الاقتصادية » : متى انشىء فيهـــا الخط الحديدي ؟ الم تكن فيوم مرفأ كبيراً قبل هذه الحقبة ١٨٧٠ ــ ١٨٨٠ ؟ هـــل قامت الحكومة الهنغارية بهذه الاعمال؟ ما هي منافذ هنغاريا وبوهيميا لتصريف انتاجها ؟ هل للمصارف اليوغوسلافية فروع في مختلف اجزاء الكروات ؟ ماهي مهن الايطاليين[3]؟

وفي عام ١٩٢١ سلك لويد جورج الطريق نفسها . لقـد بيّن سواريز ان خطة بريطانيا الواسعة في كانون الاول ١٩٢١ لاعادة بنـــاء اوروبا اقتصادياً ، المدموجة في معاهدة ضمان نحو فرنسا ذات هدف «اقتصادي جوهريـاً » وقضية الموصل اخيراً مثل كلاسيكي على الفارق بين كليمنصو ولويد جورج فيما يتعلق بالاهمية المعلقة على المسائل الاقتصادية .

وعلى الرغم من هذه التناقضات كلها، يتبع كل من ويلسن وكليمنصو ولويد جورج بلداناً « راضية » . صحيح ان هذين الاخيرين قد وضعا ايديهما تبعـــاً لنظام الانتداب على المستعمرات الالمانية والاقاليم العثمانية متتبعين على نحو ما التقليد الاستعماري ، لكن ذلك كان لوناً من « الترف » . لقد اعلن لويد جورج

---

(١) الجزء الاول ص ٩٠ ، ٣١ آذار ١٩١٩ . المؤلف
(٢) الجزءالاولص١٢٧ ، ٣ نيسان ١٩١٩. المؤلف
(٣) الجزء الاول ص١٣٣ ـ ١٣٧ ، ٣ نيسان ١٩١٩ . المؤلف

في آذار ١٩١٧ انه غير مشغول الفكر باضافة بضعة ملايين من الكيلومترات المربعة » الى المملكة البريطانية . اما ويلسن فقد ذهب الى ابعد من ذلك ورفض كما نعلم انتداباً محتملا على ارمينيا، الامر الذي زاد في خطورة مصاعبه مع مجلس الشيوخ .

قبالة « الراضين» القانعين الذين تهمهم السلامة والامن هناك «غير الراضين»، المعدمين ، *Have not* ، « انصار مبدأ اعادة النظر » . ولكي نكوّن فكرة اكمل عن الطريقة التي يواجه بها رجال الدولة المصلحة القومية لبلادهم في دخيلتهم، يجب علينا ان ندرس الآن مثلا نموذجياً للامبريالية الغازية . ان غزارة المصادر ووضوح البرنامج الذي حدده لنفسه تدعونا بديهياً الى اختيار حالة ادولف هتلر .

٥ ـ الفراغ الحيوي بحسب هتلر

كتب هتلر الى تشامبرلن في ٢٢ آب ١٩٣٩ : « يتمتع الرايخ الالماني ببعض المصالح المحددة التي يستحيل عليه الرجوع عنها[١] » . ان عبارة « المصالح المشتركة » تشير كما يبدو الى انه كان لهتلر خطة مدروسة جيداً وحاسمة على نحو ما . فاذا كان للخطة من وجود ، فان حدودها لم تكن دقيقة . وترجع اصالة مدارك هتلر الى ان ثلاث خطط تتطابق في ذهنه احداها فوق الاخرى . الاولى : تقوم على تحطيم الخزي الذي ألحقته « شروط » فرساي وفرض اعادة النظر فيها ، والثانية : جمع الالمانيين وحشدهم في « رايخ اعظم »، والثالثة تجنح الى غزو وفراغ حيوي كبير لهذا الرايخ ، ما اسماه « ليبنزروم » خارج حدود بلاده .

(١) وثائق عن السياسة الالمانية الخارجية ، الجزء التاسع رقم ٢٠١ . المؤلف

فاذا قارنا هتلر بمعظم رجال الدولة الالمانيين لجمهورية ويمار ، نلاحظ انطباقاً تاماً في وجهات النظر فيما يتعلق بالنقطة الاولى . كان ستريسمن كهتلر تماماً ، يناضل من اجل مساواة في الحقوق ، اي *Gleichberechtigung* . وكان ستريسمن يستنكر فكرة « تجريم المانيا » وعدم اهليتها لامتلاك مستعمرات ، عدواً لكل الالمانيين للاحتلال والتعويضات وتدويل منطقة السار ونزع السلاح الالماني دون بقية الدول. وكان ستريسمن متفقاً مع هتلر على جانب كبير من النقطة الثانية : جمع الالمانيين في دولة كبرى . لقد نادى في رسالته الشهيرة الى كرونبرينز في السابع من ايلول ١٩٢٥[١] : « بتصحيح حدودنا الشرقية واستعادة دانتزيغ والممر البولوني وتعديل خط الحدود في سيليزيا العليا ثم ضم النمسا الى المانيا في الامد البعيد » . لكن ستريسمن كان يتصور حدود هذه « الالمانيا » الكبيرة . لقد تنازل بحرية عن الالزاس واللورين بموجب معاهدة لوكارنو وكذلك عن أوبن و ماليدي . ولم يفكر كما يبدو في ألمانيي السوديت والتيرول الجنوبي الذين اخضعوا للسيادة الايطالية ولا في ميميل او بلاد البالت. اما هتلر فعلى العكس ،كان يطمع في كل هذه البلدان مهما زعم لأسباب تكتيكية من مزاعم ـ كتأييده الحافل مثلا بأنه « يضحي » بالألزاس واللورين . ومفهومه العرقي يختلط اختلاطاً غريباً بمفهوم لغوي . فكل من يتكلم الالمانية يجب ان يكون جزءاً من الرايخ الكبير . بل اكثر من ذلك . انه يعتبر الكرواتيين والسلوفينيين كألمانيين فقدوا لغتهم وهذا ما يبرر في نظره ضم ترييستا . وبعد هزيمة ايطاليا ، اطلق اسم « غوليتراوند رايخستاتهالتر » على منطقة عمليات الساحل الادرياتيكي » اي ترييستا ، لجوبلجانا ، غوريزيا ، فريول وايستريا . فكان اذن يعتبر هذه الاقاليم ألمانية [١] .

لكن بدعة هتلر الحقيقية بالنسبة لمن سبقه ، كانت ايمانه بما اطلق عليه اسم « ليبنزروم » .

---

(١) اوراق ستريسمن الجزء الثاني ص ١١١ ـ ١١٢ . المؤلف

(١) يوميات غوبلز ـ نيويورك ١٩٤٨ ص ٤٧٤ ، ٢٣ ايلول ١٩٤٣ . المؤلف

لقد بيّـن المبدأ بصراحة في « كفاحي » . قال : هناك اربع وسائل لاطعام شعب ألماني يتكاثر بمعدل ٩٠٠٠٠٠ نسمة سنوياً : ١ـ انقاص المواليد صنعياً كما هي الحال في فرنسا، لكن ذلك يهين ارادة الطبيعة ؛ ٢ـ ممارسة الاعمار الداخلي. لكننا لا نستطيع زيادة ثروات الارض الى ما لا نهاية ، وسوف تأتي المجاعة آخر المطاف ، فتقوم الطبيعة بالاختيار وتحذف الأضعف ؛ ٣ ـ اكتساب اقطار جديدة؛ ٤ ـ زيادة الزبن المتعاملين مع المانيا في الخارج عن طريق سياسة تجارية وإعمارية .

ومن البديهي ان هتلر قد اختار ثالثة هذه الحلول الاربعة ، وغزو اقطار جديدة، فراغ حيوي . ولقد وجد هذه الأقطار بصورة رئيسية في شرق اوروبا . كانت المستعمرات لا تثير اهتمامه الا قليلا ، لذلك اراد ان يستعيد المستعمرات الالمانية القديمة وتكلم كذلك عن المغرب ، لكن هدف ذلك كان بالنسبة اليه غسل المخازي القديمة . ان « الليبنزروم » هي السهول الكبرى التي يسكنها عرق السلافيين الادنى : « يجب الانحياز بهدوء وتصميم لوجهة النظر هذه بأن رؤية شعب ما يملك اقطاراً تزيد خمسين مرة على ما يملكه شعب آخر لا يتفق والارادة الالهية » .

وذلك « الملك الآخر » هو الشعب السلافي على وجه التحديد بينما الشعب المغبون من ناحية الفراغ هو الشعب الالماني . ثم ان « حق » العرق الاسمى مبيّن بشكل واضح . ومذهب التفوق الآري الذي ورثه عن غوبينو وفاشر دو لابوج وهوستن ستيوارت تشامبرلين يمتزج هنا بنظريات علمية منتحلة من الجيوبوليتيكا التي يحميها الجنرال هوشوفر . والعرق المتفوق يحتاج الى الفراغ لأن الفراغ هو مصدر السلطة . لذلك فان « الليبنزروم » مصدر للسلطة اكثر مما ان يكون شهوة الى المواد الاولية . كان هتلر يريد الغزو ، خصوصاً وان مفهوم العدالة لم يكن ليربكه قط[1] . قال لجنرالاته في ٢٢ آب ١٩٣٩ :

---

(١) يوميات الكولونيل جنرال هالدر في « وثائق عن السياسة الخارجية الالمانية » المجموعة « د » الجزء التاسع . المؤلف

« نحن لا نسعى الى اكتساب العدالة الى جانبنا بل النصر وحده ، لذلك اوصدوا قلوبكم في وجه الشفقة وتصرفوا بقسوة ... ان الحق مع الأقوى »[1] . « ومن جهة اخرى لدينا في اوروبا شعوب على مستوى عال من المدنية ملزمة بالقيام بأعباء نفسها ، كما لدينا من جهة اخرى جماعات الشرق البليدة . ان على هذه الجماعات ان تقوم من اجلنا بالأعمال التي لانتدنى اليها»[2].

من المثير دراسة الحدود التي كان هتلر يخص فراغه الحيوي بها . لن نستطيع الاعتماد على المدارك المتتابعة التي اعدها عن « تقاسم مناطق النفوذ » كالمباحثات التي دارت بينه وبين مولوتوف في برلين في تشرين الثاني ١٩٤٠ . يجب ان نبحث عن بعض الايضاحات في « كفاحي » بشكل مبهم و خصوصاً في المواضيع التي دار البحث فيها في ٢٢ حزيران ١٩٤١ ، ابان فترة الانتصارات الكبرى .

« كثيرون اولئك الذين فكروا غداة الحرب العالمية الاولى انه كان علينا ان نلتفت الى الثروات المنجمية في الغرب ، الى المواد الاولية في المستعمرات ، الى الذهب . لكنني اعتبرت دائماً امتلاك ارض الشرق كشيء لا بد منه لأجلنا ، وليس لدي اليوم اي سبب يدفعني الى تعديل وجهة نظري » . ولماذا هذه النزعة ؟ « لأن من المضحك التفكير في سياسة عالمية طالما لم تجر السيطرة على القارة بعد » . « يجب السيطرة على اوروبا قبل كل شيء لكي يكون لأية سياسة استعمارية من معنى . وعلى اية حال ، ليس هناك من ارض اودّ استعادتها من جديد – غير الكاميرون التي كانت لنا – والا فلا ! » .

فأوروبا اذن بالمعنى التقليدي ، اي حتى الاورال ، هي ما كان هتلر يود غزوها . ولسوف تقوم الحدود على بعد ٢٠٠ او ٣٠٠ كم شرقي السلسلة من الجبال كتدبير لضمان الامن . وسيدفع الجنود المعمرون ، اذا اقتضى الامر ، « البرابرة»

---

(١) المصدر السالف الذكر رقم ١٩٣ . المؤلف

(٢) « موضوعات حرة » ص ٦٨ ، ١٢ تشرين الثاني ١٩٤١ . المؤلف

القادمين من سيبيريا على طول هذه « المبارد » الرومانية الطراز . ان من واجبنا ان نخطط هذه الحدود حيثما نشاء ان تكون » . ويبدو انه كانت ستقوم داخل ذلك الفراغ الحيوي نوعيتان من الاعمار . مستعمرة قروية من الالمانيين – واذا اقتضى الامر فمن الهولنديين والنرويجيين والدانماركيين « وحتى من السويديين بشكل فردي » – في بلاد البالت واوكرانيا وفي القرم . اضف الى ذلك مدناً ألمانية ترتبط فيما بينها بطرق معبدة عريضة يحيط بها على عمق ٣٠ – ٤٠ كم « نطاق من القرى الجميلة » . « اما ما سيكون وراء ذلك ، فعالم آخر نزمع ترك الروسيين يعيشون فيه على هواهم . يجب فقط ان نهيمن عليهم . وفي حالة الثورة ، لن يكون علينا الا ان نلقي بضع قنابل على مدنهم وينتهي الامر » .

سنحصل بفضل هذا النظام على نتائج عديدة . سوف لن نسمح بعد ذلك « بهجرة الجرمانيين الى امريكا » . وسيكتسب الالمانيون « مفهوم المساحات الشاسعة » . وستستطيع اوروبا الكبرى المحققة على هذا النحو ان تعيش في اكتفاء اقتصادي . ستتخلى عن « الرغبة في التصدير الى العالم اجمع » وستكون « قلعة منيعة في حرز مكين ضد اي تهديد بالحصار » .

وما هو الدور الذي ستلعبه الشعوب الاوروبية الاخرى في هذا النظام ؟ بقدر ما نستطيع البوح به ، كان هتلر يتصور اقامة هرمية تسلسلية تخضع المراكز فيها للنسبة المئوية من الدم الآري الذي يجري في عروق الاشخاص : وألمانيا الكبرى في الوسط ، سيدة الجميع . ثم مجموعات من الشعوب التي يمكن جرمنتها تدريجياً : سكاندينافيون وهولنديون حتى والانجليز . وكان هتلر معجباً بانجلترا يتوقع ان تتحد ألمانيا وانجلترا ذات يوم لتسير ضد امريكا . « اعتقد ان هذه الحرب ستسم بداية صداقة دائمة مع انجلترا . ولكن يجب قبل كل شيء أن نطرحها ارضاً . ان الانجليزي غير قادر على احترام من لم يهزمه بادىء الامر في المعركة » . أما النرويج فستكون المركز الكهربائي لاوروبا الشمالية . بذلك

يتسنى للنرويجيين اخيراً ايجاد مهمة أوروبية يضطلعون بانجازها » . وبالمقابل ، لن يصلح السويسريون ليكونوا اكثر من مجرد فندقيين .

تحت هؤلاء يأتي التابعون : البلدان اللاتينية ، فرنسا ، ايطاليا ، اسبانيا ، البرتغال ، رومانيا ، وكذلك الهنغاريون واليونانيون . وتحتهم ايضاً السلافيون الذين ولدوا ليكونوا عبيداً والذين سيمنعون من تلقي العلم في مراحله العليا .

أما العرق الأدنى الذي ليس دونه عرق فهم اليهود ، وهؤلاء يجب افناؤهم .

خارج اوروبا هذه وملحقاتها الافريقية ـ ستمد ايطاليا سيطرتها من تونس الى السويس فالمحيط الهندي ، وستحصل فرنسا على تعويضات على حساب الامبراطورية البريطانية ـ ، وهذا على الاقل ما وُعد به دارلان ابان محادثات «بيرختسغادن» في ايار ١٩٤١ ،ماذا سيحصل بباقي العالم ؟ لا يبدو ان هتلر كان يفكر ضمن مفاهيم السيطرة العالمية باستثناء ما جاء في مقدمة « كفاحي » القصيرة . يتبين المرء في فكرته ، اضافة الى «البرابرة» الروسيين السيبيريين ، خاطرة سيطرتين عالميتين كبيرتين اخريين تتمتعان كلاهما بالاكتفاء الذاتي : الاولى سيطرة الولايات المتحدة على القارة الامريكية وسيطرة اليابان على الشرق الاقصى . ويتذكر هتلر انه لدى سقوط بور هاربور ، بكى التشيكيون الصغار من افراد طبقته ، « بينما كنا نحن نطير فرحاً ! في هذه الآونة بالذات ، وُلد شعوري نحو اليابان » . لكن عرقيته لا تسمح له بقبول اليابان كسلطة عظمى الا اذا خضعت للنفوذ الآري : اذا توقف الاثر الآري عن ممارسة نفوذه على اليابان منذ اليوم ... فان الارتقاء الذي تنجزه اليابان في ميدان العلوم والتقنية سيستمر لفترة من الزمن . لكن النبع سيغيض في غضون سنوات قليلة وستعود الخطوط المميزة للطابع الياباني الى الظهور ، وستتحجر مدنيتها الحالية وتسقط في السبات الذي ايقظتها منه منذ سبعين عاماً موجة المدنية الآرية »[1] .

(١) كفاحي ص ٢٩٠ .

المؤلف

لقد اردنا ان نصف اللوحة التي رسمهـا هتلر لنفسه عن العالم ابان اكبر نجاحاته ، عن هذا العالم الذي كان يفكر في ايجاده للسنوات الالف القادمـة . نحن لا نزعم ان هذا المفهوم يخلـو من السمات المرضية ، كلا بالطبع ! لكن الظاهرة التي نصفها انما هي ظاهرة المفاهيم الذاتية التي يقيمها رجـال الدولة لأنفسهم عن المصلحة القومية . واذا قام هتلر لنفسه مثل هذا المفهوم ، وضع كل طاقته التي لا ترحم في سبيل ضمان تحقيقه . ان بعضاً من افعاله ، ان لم نقـل كلها ، يفسر حصراً بهذه الاهداف التي حددها لنفسه .

اما عن القوى العميقة التي كانت تمارس عليه فان هتلر لم يكتف بتلقيهـا او باستخدامها ، بل تجاوزها دائماً او تجاهلها عندما أراد استعـادة الممر البولوني ودانتزيـغ . كانت وراءه كثافات هائلة من الألمانيين الذين يظنون ان الممر يلحق الحيف بأقدس حقوق المانيا . ولكن ، هل يمكننا القول بأن القوى العميقة هي التي ارغمته على مهاجمة الاتحاد السوفيـاتي وابادة اليهـود ؟ بـل لأن غزو « الليبنزروم » كان جزءاً من خططه ، لذلك تعرض لهـذا الخطر الذي كان فيـه القضاء عليه . ولأنه كان يؤمن بحزم بقيمة نظريته العرقية ، امر ، دون ان يكون هناك اي ضغط عليه ، بمجازر اليهود . ان المرء ليشعر هنـا بأفعال « عفوية » صادرة عن رجل واحد ، بدلالة آرائه وليس بفعل قوى خارجية .

كانت ارادة الغزو هذه توجب الحرب بلا مراء . وكان هتلر يحمـل أعمق الازدراء للفكرة السلمية . مع ذلك فان جنونه لم يدفعه الى الرغبـة في الحـرب لمجرد الحرب نفسها . لم تكن الحرب عنده الا عنصر مخاطرة . لقد كشف عن دخيلته حول هذا الموضوع في الجلسة التي نقلها الينا « بروتوكول هوسباخ » في الخامس من تشرين الثاني ١٩٣٧ : « ليس غير العنف ما يقدر على اعطـاء حـل للمشكلة الالمانية . والعنف لا يمضي دون مخاطرة » . كان هتلر يعلم ان سياستـه تجعل الحرب لا بد منها دون أن يكون راغباً فيها . وهو ، خلافاً للسلميين بـل ولرجال الدولة المتعقلين ، لا يكره الحرب اذ يرى فيهـا « قانون الانتقـاء »

الذي سيسمح « بالبقاء للافضل » . لقد قال[1] : « لقد استعادت الحرب شكلها البدائي . ان الحرب بين شعب وشعب تتخلى عن مكانها لحرب اخرى ، للحرب التي تهدف الى امتلاك فراغات واسعة . ان الحرب في الأصل لم تكن اكثر من صراع لامتلاك اراضي المراعي . واليوم لم تعد الحرب الا نضالاً لامتلاك الثروات الطبيعية . وهذه الثروات ، استناداً الى قانون فطري ، تخص ذلك الذي يحصل عليها » .

ان بين تطلعات رجل الدولة عن المصلحة القومية والنتائج التي يحصل عليها آخر الأمر ، هامش دائم بل ومهلكة احيانا . وهذا هو كل الفراغ الذي يفصل الحلم عن الواقع . مع ذلك ، وأياً كانت قوة الظروف الملزمة ، ليست دراسة المدارك التي يكوّنها رجال الدولة عن المصلحة القومية عقيمة الجدوى . ان رغبة رجل الدولة الخاصة قادرة على تحويل مجرى الاحداث في الاحداث التاريخية الى جانب القوى العميقة ، تحويلا دائماً .

---

(١) موضوعات حرة ، ص ٣٢ ، ١٠ تشرين الاول ١٩٤١ . المؤلف

الفصل الحادي عشر

فعل القوى العميقة على

رجل الدولة

لا ريب ان هناك علاقات قائمة بين القوى الجماعية التي تؤلف « الاعمال التحضيرية » للعلاقات الدولية وبين هذا الشخص المميز الذي هو رجل الدولة . فكيف يجري دفع القوى؟ كيف يحاول رجل الدولة الصمود لها او تحويل وجهتها؟ سنسعى في هذا الفصل والذي يليه ، للاجابة جزئياً عن هذين السؤالين لأن معلوماتنا ما تزال دون الكفاية ؟

سنعالج اولاً مسألة فعل القوى العميقة على رجل الدولة : يمت رجل الدولة الى الجماعة التي تتولد منها هذه القوى ذات الطابع الاقتصادي والايديولوجي . وهو يحس بأثر الضغوط المتعددة بالوعي وحتى باللاوعي، ككل الرجال الآخرين. ويبدو لنا ممكناً تمييز اربعة نماذج من الضغوط : الضغط المباشر الذي يتألف من المساعي الحسية والتاريخية لممثلي « مجموعات الضغط » .

الضغط غير المباشر الذي تعمل عن طريقه مختلف المجموعات او حتى الرأي العام في مجموعه، بشكل يرغم المسؤول السياسي على اتخاذ مقررات معينة .

المحيط ، واعني « اتفاق الظرف الاقتصادي » و « حالة الافكار » ليس كما هي عليه في ذاتها بل كما يقدرها رجل الدولة في دخيلته .

واخيراً ، الضغط الاجتماعي ، كل المجموعة المؤلفة من الثقافة والوسط الاجتماعي والجغرافي ومؤثرات الطبقة التي تعمل في رجل الدولة كما تعمل في غيره من الرجال ، دون ان يعبأوا بها دائماً .

١ ــ الضغوط المباشرة

يكرس رجل الدولة جانباً كبيراً من وقته للاستقبال. يستقبل مرؤوسيه كما يستقبل اشخاصاً او مفوضين لا يخضعون له . والدور الذي يضطلع به هؤلاء الأشخاص هو « الطلب » . طلب اسناد لمركز ، لامتياز ، لحماية ما ، والمطالبة ايضاً بتعديلات في السياسة المتبعة . ويتفاوت الإلحاح في جديته تبعاً لما يكون الشخص أو المفوض ممثلا في البلد « لقوى » اكبر وجماعات اكثر عدداً ولمصالح اكثر امتداداً . وتتغير لهجة الحديث بين رجل الدولة وضيوفه تباعاً بين تبادل المعلومات والحجج ونشدان المصلحة القومية وكذلك التهديد والتشهير. والواقع ان « مجموعات الضغط » تستطيع في بعض الحالات على الاقل ، لكي تحقق مطالبها ، ان تعلن بأنها ستمارس اجراءات ثأرية في حال عدم حصولها على ما تريد : كأن تمتنع عن مساعدة الحكومة اذا كان الامر متعلقاً بالمصارف ، وان تثير فتنة اجتماعية اذا تعلق الامر بالنقابات وان تستثير الرأي العام .

ولا شك في انه لكي تصل هذه الاجراءات الى مستوى المسؤول ، يتوجب ان لا تكون « التصفية » قد تعرضت لها . و « التصفية » هي الانتقاء الذي يجريه المعاونون المباشرون للمسؤول لتحديد من يجدر به ان يُستقبل من قبله ومن لا يجدر ، ومن عليهم ان يستقبلوه هم دون التزام باعلامه ، ومن هنا منشأ اهمية امانة مثل هذه البيانات : اذ يتردد على ردهات الوزارات الثقلاء والمجانين

والمهووسون . واننا لنجد في المحفوظات العديد من الرسائل من شخصيات غريبة ومن مُحالين « معطيي الرأي » المشابهين لثقلاء موليير[1] . اما عن مسألة « التصفية » فسنتحدث عنها فيما بعد ، بينما نتدبر هنا المساعي التي تحدث في الواقع .

تطرح المسائل التي نثيرها هنا في كل الدوائر ، وليس وزارة الخارجية ، المكان الذي تتواتر فيه اكثر من سواه بكل تأكيد . ان « مصالح » المجموعات من كل الانواع ، تخضع للوزارات الداخلية خضوعاً اكثر ارتباطاً ، كالمالية والاقتصاد والعمل والتجارة الخ ... مع ذلك ، فان القضايا الخارجية ليست في منجاة من الالتماسات والضغوط. على صعيد المصالح المادية اولاً : قد يكون لبعض افعال السياسة الخارجية التقاءات اقتصادية ، وهي من اكثر الحالات شيوعاً في الحياة الدولية المعاصرة . وعلى صعيد الأيديولوجيات ، قد تمارس الضغوط لاثارة فعل ايجابي (كمساعدة بولونيا مثلا التي كانت غالية لدى اوساط اليسار وبعض الكاثوليكيين الفرنسيين في القرن التاسع عشر) أو لمحاولة منع فعل شُرع فيه أو مقرر من قبل الحكومة . وبالاضافة الى المساعي المتعلقة بالموضوعات العامة (« ضد الحرب » « لنزع التسلح » لتحرير المستعمرات ») ، هناك عدد لا يحصى تابع لمواضيع معينة : مطالبة التدخل لصالح رجل حكم عليه بالاعدام في الخارج ، تحريم شحنات اسلحة لدولة ما ، قطع العلاقات الدبلوماسية على سبيل الاحتجاج ، واحياناً ، وبأكثر ندرة التدخل المسلح .

والصعوبة بالنسبة للمؤرخ هي كشف المساعي التي بذلت كشفاً دقيقاً ومدي نجاحاتها . اذ غالباً ما يكون رجل السياسة او محدثه راغبين في أن يُعرف المسعى. وهذا صحيح طبعاً في كل الحالات التي يجري رجل السياسة فيها تنازلات لقاء مكاسب شخصية ومالية أو غيرها . وعندما يشهر عمل كهذا ، تثور

(١) « الثقلاء » لموليير ، تمثيلية ذات ثلاثة فصول يبرز فيها شخصية « كاريتيدس » العالم الدعي (١٦٦١) . المترجم

« فضيحة » وخصوصاً عندما يعي « الرأي العام » القضية تلقائياً .

في القرن الثامن عشر ، كان بعض الوزراء « يبيعون انفسهم » علانية تقريباً. ان « تاليران » كما هو معروف ، لم يتردد في فعـــل ذلك . لقد « حسَّسَت » ارتقاءات التحررية « الليبيرالية » والديموقراطية الجمهور ، فوجب ان تخفى هــذه الاعمال ان وجدت بعناية . لكن كثيراً من المساعي تظل مجهولة حتى خارج هذه الحالة القصوى .

عندما تجري « خلوة » بين رجل دولة وصاحب مصرف في حفل استقبال مثلاً، فانها ستراقبان . ولكن من يستطيع معرفة ما قيل بينهما ؟ هناك مناسبات يستطيع رجل الدولة ان يفلت فيها من الصحفيين ، كما حدث عندما ذهب بريان وستريسمان لتناول الطعام في « تواري » ، في السابع عشر من ايلول عام ١٩٢٦ . والتاريخ يطلعنا غالبا على احتياطات فوق العادة ، اتخذت بمحافظة على سرية مقابلة ما . اضف الى ذلك ، ان رجال الدولة المتقنين ، امثال كافـــور وستريسمن و« بارتو» يسجلون بتدقيق مفرط ملخصاً عن محادثاتهم . والمهملون ، امثال نابوليون الثالث ، قليلا ما يهتمون بذلك . ان اوراق المصارف والشركات والجمعيات ، تسمح غالباً باعادة تكوين بعض من هذه المساعي بشكل افضل مما تسمح به المحفوظات . ان تحت يدنا دراسات جيدة تدل على وقوعها باستمرار ، كمسعى بيرتران جيل مثلا حول سياسة روتشيلد[١] ومسعى جان بوفييه حول دور « الوحدة العامة »[٢] ومسعى « كلود فوهلن » حول فعل صناعيـــي القطن في فرنسا

(١) رسائل موجهة الى مؤسسة روتشيلد في باريس من قبل ممثلهـــا في بروكسل (لويس ريختنبرغر) الجزء الاول ، « الازمة السياسية والمالية في بلجيكا ١٧٣٨ – ١٨٤٠ » لوفان ١٩٦١ . المؤلف

(٢) افلاس الوحدة العامة ، باريس ١٩٦١ . المؤلف

خلال حرب الانشقاق[1] ، والكثير غيرها . بقي ان نقول انه ليست لدينا بعد فكرة دقيقة عن هذا الطراز من النفوذ وان التفاسير تتباين حول هذه او تلك من الغزوات الاستعمارية . ان البعض يلحف على التفسيرات الاقتصادية ، على ضغط الشركات المعنية . والبعض الآخر يفضل التفسيرات السياسية ، كالرغبة في السلطة والنفوذ والمصالح الستراتيجية[2] .

نستطيع ، اذ نضرب مثلا ، ان نكوّن فكرة عن هذه الضغوط المباشرة . نحن مطلعون جيداً على المساعي التي بذلها منتج مشتقات الكاوتشوك الكبير ، هارفي فايرستون ، لدى البيت الابيض وادارة الدولة ، وبصورة خاصة بتاريخ ١٧ كانون الثاني و ٢٧ شباط عام ١٩٣٣ ليحصل على تدخل امريكي في ليبيريا .

تنفيذاً لقانون ستيفنسن المقيّد ، كان البريطانيون ، وهم المسيطرون على ٨٠٪ من انتاج الكاوتشوك العالمي ، قد اقاموا تحديداً دقيقاً لاستثمار هذه المادة وتصديرها . وكان السعر قد ارتفع من ١٥ سنتاً لليبرة عام ١٩٢٢ الى ١,٢٣ دولار عام ١٩٢٥ . لذلك سعى المستهلكون الامريكيون ، وفايرستون بصورة خاصة ، الى توسيع زراعة اشجار الكاوتشوك « هيفيا » خارج المملكة البريطانية ، وبصورة خاصة في ليبيريا . وكان فايرستون قد وظف عشرة ملايين دولار في ذلك البلد ، وتلقى تشجيعاً حاراً من هربرت هوفر ، الذي كان حينذاك وزيراً للتجارة . الا ان ليبيريا التي رغبت في الانعتاق من نفوذ فايرستون المهيمن الذي اقامه على البلد دون اية منافع جوهرية للمالية الوطنية ،

---

(١) الصناعة النسيجية على عهد الملكية الثانية . باريس ١٩٥٥ . المؤلف

(٢) انظر على سبيل المثال ، كتاب هنري برونشويغ : اساطير وحقائق الامبريالية الاستعمارية الفرنسية (١٨٧١ - ١٩١٤) باريس ، ١٩٠٦ الذي يؤيد اولوية السياسة . وبيانات لوسيان جينيه حول هذا الكتاب في : المجلة التاريخية ، تموز - ايلول ١٩٦٢ ص ٢١٩ - ٢٢٠ ، ومارسيل ايمريت في « مذكرات » تشرين الثاني وكانون الاول ١٩٦٢ ، ص ١٢٠٦ - ١٢٠٩ . المؤلف

اعلنت في كانون الاول ١٩٣٢ تأجيل دفع ديونها واتخــذت اجراءات اخرى معادية لمصالح الشركـة الامريكية الكبرى . وكان في عصبة الامم حينذاك « لجنة دولية من اجل ليبيريا » يرأسها بريطاني ، هو اللورد سيسل . وكان فايرستون مقتنعاً بأن هذه اللجنة معادية للمصالح الامريكية ، فكان يريد تدخلاً مباشراً من جانب الولايات المتحدة ، يقتضي احتمال استعـمال القوة ، كإرسال بارجة حربية مثلا .

لنفحص تتابع المساعي المبذولة من قبل هـارفي س. فايرستون وولده دون ان ندخل في التفصيل . قاما بتاريخ ١٧ كانون الثاني ١٩٣٣ ، بزيارة نائب وزير الدولة ، ويليم ر. كاسل الذي وعدهما بتأييده . ثم ذهبا للقاء هـنري ستيمسن وزير الدولة و « اخذا ساعتين من وقته الثمين جداً » . وكانا يعرفان ان الرئيس هوفر يعطف عليهما لأنه شجع توظيفاتهما المالية من قبـل ، ولأن فايرستون عضو متنفذ في اللجنة الوطنية للحزب الجمهوري . لكن ستيمسن كان شديد التحفظ. لم يكن ناسيا ان ادارة ديموقراطية سوف تتسنم الحـكم في الرابع من آذار المقبل مع ف. د. روزفلت وكوردل هول . وكان من جهة اخرى ملتزمـاً بالتعاون مع عصبة الامم حول ليبيريا ولا يرى مطلقاً ان اللورد سيسل ينـاور ضد مصالح فايرستون . وهو اخيراً معادٍ لفكرة التدخل المسلح في البـلدان الضعيفة لأنه يفكر في الانعكاسات التي سيحدثها الفعل في امريـكا اللاتينية . أضف الى ذلك ان آل فايرستون ، يتخذون حياله « سلوكاً رديئاً » . فستيمسن يحب المسائل المطروحة بوضوح ، في حين كان آل فايرستون يدورون حـول المسألة ويقرأون بصوت مرتفع مذكرة من ثماني صفحـات وينشرون الشكوك حول نزاهة اللورد سيسل ، وهو ما أجاب عليه ستيمسن بحفظه . وبالنتيجة ، وعد ستيمسن بدعمه ولكن وفق مناهجه الخاصة وليس وفقا لرغباتهم . وما ان غادر الاب والابن ستيمسن حتى ذهبا للقـاء « موفـتا » رئيس قسم الشؤون لاوروبية وأمضيا ساعة معه ، أبلغاه خلالها بأنهما يريدان فعلا مباشراً وذلك

لكي تغل ايدي الحكومة الديموقراطية المقبلة التي ستكون وسائل ضغطها عليها أقل شدة .

وفي الرابع والعشرين من كانون الثاني ، مسعى جديـــد ، بعد ان رفضت ليبيريا مذكرة امريكية بهذا الصدد . كان آل فايرستون قد قابلوا هوفر خلال هذا الفاصل من الوقت وطلبوا منه ارسال سفينة حربية ، فعـــارض ستيمسن ومعاونوه معارضة عنيفة حتى ان الوزير هدد هوفر بتقديم استقالتـــه ، الامر الذي أربك هوفر فطلب الى آل فايرستون اقناع ستيمسن . ومن هنا نشأ مسعى ٢٤ كانون الثاني ، الذي قاده ايفريت ساندرز الذي كان رئيس اللجنة الوطنية الجمهورية ومحامي الشركة ،مع محام آخر . جاء الرجلان يزوران موفـّا ، فاقترح هذا ارسال وسيط بدلا من ارسال سفينة حربية .

وفي السادس والعشرين من كانون الثاني ، مضى ساندرز للقاء ستيمسن بحضور موفـّا ، فاستقبله استقبالاً سيئاً للغاية لأن اللورد سيسل كان قد وجه مذكرة الى ستيمسن يقول فيها ان آل فايرستون « عاملوا عصبة الامم بقلة مجاملة خطيرة » واضاف : « وأخشى أن يبلغ الامر بعدد كبير من اعضاء لجنة عصبة الامم الى الاستنتاج بأن هدف شركة فايرستون مضمر في سوق الحكومـة الليبيرية الى موقف ... تصبح فيه تحت رحمتها ...[1] » . لذلك فقد تطلب ستيمسن ان يعيد آل فايرستون العلاقات الطيبة مع عصبة الامم قبل كل شيء . واخفـــق مسعى ساندرز . « اننـــا نتساءل عن سبب استخدام آل فايرستون لرئيس اللجنة الوطنية الجمهورية ، قبل تسلم الديموقراطيين الحكم بخمسة اسابيع[2] » .

لكن آل فايرستون ظلوا على عنادهم . « ان جلـَدهم يفوق كل توقـــع » . عادوا الى مقابلة ستيمسن في السابع من شباط . وكان هذا قـــد تلقى في حينه

---

(١) علاقات الولايات المتحدة الخارجية ، ١٩٣٣ الجزء الثاني ص ٨٨٦ - ٨٨٥ .
المؤلف

(٢) علاقات الولايات المتحدة ص ٨٨٦ وموفا ص ٨٤ - ٨٥ . المؤلف

برقية من لورد سيسل تعلن عن مسعى حازم لدى ليبيريا . « لكن فايرستون لم يعلق عليها اية اهمية ... لقد جاء يطالب بسفينة حربية ... وختم حديثه معلناً ان السبيل الوحيد للاقناع بأن امريكا مستعدة للمحافظة على حقوقها ، هو القيام بتظاهرة قوة » . وهذا يكفي ليحمل الى مصاف الحكم ، خصوم الرئيس الحالي المناوئين لأمريكا . ولما كان ستيمسن لا يحب رؤية آل فايرستون « يمرون فوق رأسه » بذهابهم الى البيت الابيض ، فقد اعلن عداءه للمطلب . إتهمه فايرستون بأنه يستسلم امام العقبات السياسية وانه يضحي بالمصالح الامريكية . « لقد ازداد انفعاله فنهض واقفاً وراح يذرع ارض الحجرة ملوحاً بذراعيه » . وقد دامت هذه المحادثة التي ضبط فيها ستيمسن اعصابه بقدر ما يستطيع ، اربعين دقيقة .

واخيراً ، في الرابع عشر من شباط ، عاد الاب والابن. لكن ستيمسن هذه المرة رفض استقبالهما . لذلك قابلا نائب الوزير كاسل ثم مضيا ينشدان هوفر الذي كان دائم العطف عليهما . لكن الاوان كانقد فات .كان الديموقراطيون على وشك تسلم الحكم . وكان هول ، بعد استشارته ، قد اعلن موافقته لارسال مفوض مطلق الصلاحية . وجاء آل فايرستون يطلبون منه ارسال سفينة حربية ، لكنهم ما استطاعوا اقناعه .

باءت القضية بالفشل اذن ، لكنها قضية تكشف الحجب . ان قضية آل فايرستون ليست رديئة في ذاتها ، بالاضافة الى الحجج الطبيعية ، اذ كانوا قادرين على ان يستخدموا لدى الرئيس ضغوطاً سياسية . لكنهم تصرفوا تصرفاً اخرق فأثاروا حفيظة ستيمسن . ثم كانوا اخيراً ضحية الوقت ، الحقبة المتوسطة بين انتخاب روزفلت وتسلمه الحكم .

ان اعضاء المجلس النيابي هم اكثر الممارسين للضغوط المباشرة من سواهم : ان سبيلهم الى وزير الخارجية ميسوراً نسبياً ، ولهم في النظام النيابي ، اثر خاص ، لأن بقاء الوزارة يتوقف على اصواتهم ، او تتوقف طمأنينة السلطة التنفيذية على

موقفهم الرفيق او المشاكس اذا كانوا في صفوف المعارضة . ومن هنـــا يستلهم الوزير سلوكه . ويلعب رؤساء اللجان الخـــارجية منهم دوراً خاصاً . ففي الولايات المتحدة مثلاً ، يندر ان يتخذ رؤساء الجمهورية قراراً هاماً دون ان يطمئنوا الى دعم رئيس لجنة الشيوخ ؛ وويلسن ، الذي لم يعتمد على ذلك حيال هنري كابوت لودج ، لم ينجح في اقرار معاهدة فرساي ؛ اما روزفلت ، فكان اكثر حكمة . لم يكن يقرن الى فعله رئيس اللجنة (توم كونالي بصورة خاصة) بل اكثر اعضاء اللجنة نفوذاً من اعضاء الاقلية ، (آرثر فاندنبرغ الجمهوري) . وعندما اراد ترومان ان ينطلق في سياسة تحالف منافية لتقليد مبدأ الانعزالية، أثار مبادهة رئيس اللجنة – الجمهوري حينذاك – كما افاد فاندنبرغ عام ١٩٤٨ .

ان قراءة مذكرات وزراء الخارجية السابقين امثال اوستن تشامبرلن وايدن مثلاً ، او مدراء مكاتب رؤساء الوزارات كالجنرال مورداك بالنسبة لكليمنصو او مدراء مكاتب الوزراء امثال « باليولوغ » و « شارل رو » تدل على ان معظم المساعي الهامة اتخذت عن طريق اعضاء المجالس النيابية .

يتجمع هؤلاء احياناً تجمعاً غير رسمي للدفاع عن هذه او تلك من السياسات وهذا ما يطلقون عليه في الولايات المتحدة اسم « لوبّي » . لكن هؤلاء يمارسون كذلك اضافة الى الضغط « المباشر » ، الضغط « غير المباشر » الذي سنتحدث عنه الآن .

٢ ـ الضغوط غير المباشرة

لا يتأثر رجل الدولة بالمساعي التي تبذل لديه وبالمحادثات التي تـــدور بينه وبين ممثلي المجموعات فحسب ، بل يتأثر كذلك بالفعل الذي تمارسه هـــذه المجموعات على الرأي ، او على ممثليه .

ان واحداً من أفضل الأمثلة على فعل الرأي العام الشامل غير المباشر،تقدمه

لنا « خطة لافال – هور » عام ١٩٣٥ . وانه لمن النادر ان يثير فمل سياسي خارجي عاصفة مماثلة وان ينتهي بنتائج حسية بهذا القدر : نحن نذكر ان بريطانيا العظمى وفرنسا قد احتجتا علناً بعد الهجوم الايطالي على اثيوبيا في ٣ تشرين الاول١٩٣٥،واتخذتا معاً مبادهة العقوبات الاقتصادية التي كانت والحق يقال رمزية اكثر منها حقيقية . وعلى الرغم من وجود اقليات يمينية تعطف على الفاشية في فرنسا على الاخص واقليات من أقصى اليسار تبشر بفعل اكثر نجعة ، فان السواد الاعظم من الآراء بدا وكأنه اكتسب الى جانب هذه السياسة المعتدلة. وقام في انجلترا بصورة خاصة ، بين نهاية عام ١٩٣٤ وحتى حزيران ١٩٣٥ ، لون من سبر للرأي عن طريق الصحافة هو « اقتراع السلام » ، سجل اكثر من ١١ مليون جواب ، أظهرت ان السواد الاعظم يقف الى جانب عصبة الامم ونزع التسلح . وبالمقابل ، قبل ٦ ٧٨٤ ٣٦٨ شخصاً فكرة العقوبات العسكرية بينما عارضها ٢ ٣٥١ ٩٨١[1] .

والحال ان رئيس الدائرة الخارجية ، السيرصامويل هور ، كان قد قبل سراً في السابع من كانون الاول ، مشروعاً أعده بيير لافال يفضي في الواقع الى قلب هذه السياسة كليا . وكان الهدف ، وهو هدف واقعي ، ينظر الى اعادة تكوين « جبهة ستريزا » مع ايطاليا الموسولينية لنيسان عام ١٩٣٥ ، باعتبارها العائق الوحيد بحسب تقديرهما ، في وجه مطامع هتلر المتنامية . فلكي يستعيدا موسوليني ، كانا يعرضان عليه تجزيء اثيوبيا . وكان هذا الفعل على الصعيد الاخلاقي ، مكافأة المعتدي .

اذا أردنا ان نفهم فهماً جيداً ردود الفعل التي تلت ، لا بد وان نتذكر ان هور كان قد اعرب مرات عديدة عن ايمانه بعصبة الامم ، وان السياسة البريطانية كانت تبدو متجهة الى تدعيم العقوبات الاقتصادية بحيث تشمل البترول،

---

(١) غاثورن هاردي ، في مختصر تاريخ الشؤون الدولية ، اوكسفورد ، الطبعة الثالثة ، ١٩٥٢ ، ص ٤٠٩ المؤلف

وان هور ، كان في الخامس من كانون الاول ، قد شرح في مجلس العموم السياسة التي يتبعها : « الخط المزدوج » أي عقوبات جماعية وجهود للتوفيق . فعندما وصل الى باريس ، السبت ، السابع من كانون الاول بعد الظهر ، في طريقه الى سويسرا حيث كان ينوي الاستراحة ، مضى من فوره الى الكي دورسيه ، وهناك ، نجح لافال ، وهو المعادي شخصياً لكل تحريم يفرض على البترول ، في تحويله عن رأيه خلال يومي السابع والثامن من الشهر . ولا ريب ان مرض هور كان التفسير الحقيقي لهذه البادرة[1]. لقد اعترف هور نفسه بأنه قبل مشروعات لافال بنتيجة ضعفه الفيزيائي : « يمكن ان يكون ارهاقي في تلك الآونة قد اضعف قوة محاكمتي »[2] . ولكن على الرغم من استغراب بعض الوزراء ، وبصورة خاصة انتوني ايدن ، فان الوزارة البريطانية وعلى رأسها بالدوين ، لم تجرؤ على التنصل من توقيع وزير الخارجية .

وفي التاسع من كانون الاول ، نشرت الصحافة الفرنسية ، « الأوفر » والإيكو دو باري (صدى باريس) بصورة خاصة ، قوام مشروع لافال – هور بنتيجة فعل عمد من لافال الذي كان يريد اكراه البريطانيين ، او لعله مجرد اهمال منه . وكان هور قد قصد « زيوز » ليقضي نهاية الاسبوع في راحة قبل دخوله اجتماع عصبة الأمم . فلم تلبث العاصفة ان هبت ، في فرنسا طبعاً ، ولكن في انجلترا بصورة خاصة ، واستمرت هذه المعركة تسعة ايام . وكانت هذه الايام كافية لتجعل استقالة صامويل هور ضرورة لازمة . ولقد كتب ايدن يقول : « كان رد الفعل لدى الرأي العام من السخط والخجل . صورحنا بانه ما كان لنا ان نلعب دوراً في صرف المكافأة للمعتدين »[3] .

---

(١) انظر انتوني ايدن *Facing the Dictators* لندن ١٩٦٢ ص ٢٩٥ المؤلف

(٢) سير صامويل : « تسع سنوات من الازمة » الترجمة الفرنسية، باريس ١٩٥٧ص ١٣٦-١٣٧ المؤلف

(٣) ايدن ، ص ٣٠٦ المؤلف

وكانت الانتخابات العامة قد جرت في بريطانيا قبل شهر وابقت للمحافظين اكثرية جوهرية . فاغرق النواب الجدد « بفيض من رسائل الاستنكار » تقول ان المحافظين لم يربحوا المعركة الانتخابية الا نتيجة الكذب . بينما كانت الصحف الانجليزية تعيد طبع المقالات المذهلة عن الصحافـــة الامريكية وصحف الكومونولث . وفي ١٤ كانون الاول، لاحظ ايدن الذي ذهب خلال ذلـــك الى جنيف ،ان « المعارضة ضد مشروع لافال – هور» تزيد تزايداً خطيراً . وفي ١١ كانون الاول، كتبت الديلي هيرالد العمالية : اننا ندعو المستر بالدوين، باسم السلام، باسم عصبة الامم وباسم بريطانيا العظمى ، ان يعلم المسيو لافال بأننا لن نرضى باي اتفاق لا يتفق ومبادىء عصبة الامم » . بينما كانت « التريد يونيون » التي يقودها « ارنست بيفان » على وشك الدخول في المعركة ، تنظم اجتماعات احتجاج . لكن الرأي العام المحافظ كان ساخطاً في مجموعه .

وجد اعضاء المجلس انفسهم مخضمين لضغط قاس من قبل ناخبيهم . واضطر بالدوين ان يستدعي وزير خارجيته من سويسرا حيث اضطر الى البقاء بضعة ايام اخرى نتيجة حادث ، فوصل في السابع عشر من كانون الاول . وبينما كان بالدوين يبدو متفقاً مع هور ، جاء تشامبرلن يزوره : « طُلب اليه ان يبلغني ان مشروع التصريح الذي اعددته غير كاف ... وان من الضروري ان اؤكد بان مشروعنا سيء واني اخطأت اذ قبلته واني اتراجع عنه استجابة للرأي العام» . لكن هور ، بدلاً من ان يتراجع ، فضل تقديم استقالته في ١٨ كانون الاول . وانه لينذر ان تحدث رجة لدى الرأي العام بمثل هذا الوضوح والسعة والعنف ، كتلك التي تبعث نشر خطة لافال ـ هور . ومن النادر ايضاً ان تفضي الى تحويل سياسة بلد ما . والواقع ان استقالة هور دفعت بالدوين الى الاعـلان في مجلس العموم في ١٥ – ١٢ – ١٩٣٥ أن خطأ قد ارتكب . قال : « انـه واضح الآن تماماً ان المقترحات قد ماتت بصورة مطلقة وكلية، وان الحكومة لن تبذل أي جهد لاحيائها» . لكن الحكومات غالباً ما تعمل على مقاومة مثل هذه العواصف . ان رجل الدولة الذي يسمح لنفسه بان يُحمل ويُرتجّ بتيارات الرأي ، يغفـل

واحداً من واجباته الأكثر اهمية .

لنحاول ، بعد هذا المثال على الضغط الممارس من قبل الرأي العام الشامل ، ان نتفحص الأثر الذي تحاول جماعات خاصة من الرأي ممارسته على الحكومات بسلسلة من الافعال غير المباشرة . ان « حملات الصحافة » هي احدى الاشكال المعروفة اكثر من سواها لهذا الفعل . اما « اللوبيّة »[1] فشكل آخر، وهو يقوم على تنظيم المحاصرة المنهاجية ليس للمسؤولين فحسب – وهو ما يفضي الى الضغوط المباشرة – بل ومحاصرة كل الاشخاص الذين يستطيعون ممارسة الضغط على المسؤولين . ولقد ابتكرت الكلمة في الولايات المتحدة ، وقد دُرس واقعها هناك افضل دراسة ، ولعل السبب راجع الى ان الحكومة في أي مكان آخر ، لا يمكن ان تكون اشد تحسساً بهذا النوع من الفعل عندما تترد امامها مشكلة انتخابات الرئاسة المقبلة .

لقد وصف روبيرت فيريل طبيعة الفعل الجاري خلال سنة ١٩٢٠ من قبل الحركات السلمية وصفاً تاما . كانت الحركات التي يدعوها « بالمحافظة » ، الموالية لعصبة الامم ، كحركات « وقف كارنيجي للسلام الدولي » و « مؤسسة السلام العالمي » و « جمعية عصبة الامم » « تعمل بفضل نفوذ اعضائها ذوي المراتب العالية » . « وكانت هذه الجماعات تجد من الأسهل لها الحصول على مقابلة خاصة مع وزير من الوزراء او نائب وزير او مساعد وزير من ان تنظم حملة عامة لتؤثر عن طريقها على الشعب الامريكي وعلى الحكومة الامريكية. كان المحافظون يوصون بما يمكن تسميته بالاسلوب المباشر او غير المباشر . وكانوا يعرفون افضل مما يعرف الراديكاليون ، ان الحصول على دعم لتحريك فعل يقدره احد القادة السياسيين او الدبلوماسيين غير مقنع ، عمل شديد الصعوبة يترك المجال واسعاً للمخارج وللوعود الغامضة ... وكان السلميون المحافظون

---

(١) *Lobby* كلمة انجليزية تعني – حسب تفسير القاموس المصري – دهليز وفسحة وزريبة مواشي كذلك ، ادخلها المؤلف مشتقاً منها *Lobbyisme* بالفرنسية المترجم

يعرفون ان العالم يتحرك ببطء ».

اما الحركات المقال عنها « راديكالية » فعلى العكس . « انهـا تستخدم كل الاساليب المعروفة في علم «علاقات الجمهور» الحديث في مجهوداتها لتُفهم النواب والدبلوماسيين اهمية فعل امريكي لصالح السلام العالمي » . وطريقتها ان تأخذ رجال السياسة واحداً فواحداً محاولة كسبهم بمساع مكررة ، أو أن تفرقهـم بالاستدعاءات ، طبقاً للدستور الامريكي . وهناك اسلوب آخـر يقوم على ان يُرسل لهم مئات او الوف الرسائل الشخصية او البرقيات بشكل يخلق ضغطاً جماهيرياً اصطناعياً . وهي طريقة معروفة جيداً في البلاد الانكلو – ساكسونية واننا لنذكر الاستدعاء الكبير « لصالح المعاهدة » عام ١٨٣٩ .

ان ما يثير الاهتمام في المثال الذي اخترناه هو ان « الضغط غير المباشر » قد افضى الى نتيجة حقيقية ، هي توقيع ميثاق بريان – كيللوغ . فلنفحص اذن ، كيف مورس الضغط على كل من بريان وكيللوغ .

كان الضغط على بريان مباشراً وغير مباشر معاً . نحن نعرف ان عدداً مـن الامريكيين وبصورة خاصة ، عضوين بارزين من « وقف كارنيجي » هـما نيكولا موراي بوتلر عميد جامعة كولومبيا والاستاذ جامس شوتويل ، قـد رجواه ان يقوم ببادرة ترمي الى تهدئة الرأي العام الامريكي ، الذي كـان حانقاً من رؤية المجلس النيابي الفرنسي يؤخر التصديق على المعاهدة الخاصـة بتصفية ديون الحرب . وكانت الصحافة الامريكية تتهم فرنسا بأنها عسكرية النهج .

ما وقع ، هـو ان شوتويل ، الذي كان حينـذاك استاذاً مشتركاً في « هوشوشولفور بوليتيك » في برلين ، جاء الى باريس في الخامس عشر من آذار ١٩٢٧ بعد ان قام بزيارة وزير الشؤون الخارجية الألماني ، ستريسمن . ولقد

---

(١) في آ . دو كوند « انعزال وأمن » دورهام ١٩٥٧ ص ١٠٢ وما بعدها المؤلف

اتاحت له سفرة قصيرة الى « السّار » ان يصادف مدير دائرة حصر المناجم الفرنسي، فونتين. وكان هذا صديقا لألكسي ليجيه الذي كان سكرتيراً خاصا لبريان، فقبل ان ينقل اليه « خطة سلام » وضعها شوتويل. ولكن – على حسب ما كتب هذا الاخير[1] – « كان بريان مشهوراً بعدم قراءة الرسائل... واقتنعت بان ليجيه قل ما يكون نافعاً ليعرض الفكرة على بريان، وهذا اقل ما يمكنني قوله » . وعليه فقد طلب شوتويل من صديقه القديم البير توماس ان يهيء له مقابلة مع بريان . وتمت المقابلة بتاريخ ٢٢ آذار ظهراً ، ترك لنا شوتويل عنها سرداً مفصلا . طلب الى بريان اقناع الرأي العام الامريكي بان يدلي بتصريح لا يتضمن النكول عن « ادوات الحرب » بل وعن الحرب نفسها ايضاً ، واقترح ايضاً ان يتم التصريح في ٦ نيسان التالي، الذي يصادف الذكرى العاشرة لدخول الولايات المتحدة الحرب .

اظهر بريان اهتمامه بالأمر لكنه اعرب عن بعض الشكوك ، فطلب الى شوتويل ان يدبج له مذكرة . فانكب هذا على العمل وسلم الوثيقة الى ألكسي ليجيه في الرابع والعشرين من آذار . ثم ذهب الى لندن ومنها الى امريكا ، ولم يعلم بنجاح مسعاه الا على ظهر الباخرة .

والواقع ان بريان وجه في السادس من نيسان رسالة الى الشعب الامريكي عن طريق « الاسوشييتد برس » ، عرض فيها « العزوف عن الحرب كأداة للسياسة القومية » في ميثاق يوقع بين فرنسا والولايات المتحدة . فماذا كانت اغراض الوزير الفرنسي للشؤون الخارجية ؟ لم تكن بالتأكيد الوصول الى معاهدة متعدده الجوانب كما تم في ميثاق بريان – كيللوغ لعام ١٩٢٨ . كان يخشى في الواقع ان يتهم « بالارجائية »[2] ، و « هي مرض كالقضاء يجعل الانسان اصمّ

---

(١) ترجمة حياة جامس ت . شوتويل ، نيويورك ١٩٦١ ص ٢٠٧ المؤلف

(٢) في النص « *Messianisme* » أي انتظار المسيح المنتظر ، ويقصد بها ولا ريب عادة الارجاء دون اتخاذ قرار . المترجم

اعمى » . وكانت صحافة اليمين تلومه على هذا الميل ، فدافع عن نفسه مكذباً التهمة في خطاب ألقاه بتاريخ ٦ شباط ١٩٢٧[١] . ما كان يريد من تصريحه ، هو ارضاء بعض تطلعات الرأي الفرنسي والامريكي . فالتوقيع على ميثاق فرنسي امريكي ، مهما بلغ من غموضه ، كان بالنسبة للفرنسيين ، لوناً من رائحة التحالف او « الضمانة » . اما بالنسبة للامريكيين ، وهم الذين حدثهم بريان مباشرة دون المرور بحكومتهم ، فكان يجب التكلم عن السلام .

اما حال كيللوغ ، فمعبرة اكثر من حال بريان . انه شخصية ذات افق متوسط جداً ، مندفع اكثر منه حيوي ، عنيف اكثر منه عنيد ، يضمر احتقاراً عميقاً « للسلميين » ويكره ما يسميه « دبلوماسيتهم الخاصة » . وعندما شاهد العطف الذي استقبلت به الصحافة الامريكية مشروع بريان ، ظل صامتا بعناد . لكن السلميين الراديكاليين « الجذريين » ، وليفنسن بصورة خاصة ، كانوا قد ضموا اليهم نصيراً بارزاً جديداً في شخص عضو مجلس الشيوخ « بواره » رئيس لجنة القضايا الخارجية في المجلس . وكان هذا انعزالياً معادياً لعصبة الامم موالياً لفكرة « وضع الحرب خارج القانون » . لكن مبدأ معاهدة ثنائية فرنسية امريكية ما كان يروق له . فجاء ليفنسن – كما نعلم من ترجمة حياة الرجلين – يقترح عليه تحويل العرض الفرنسي بتشميل العزوف عن الحرب كل بلدان العالم .

لدينا هنا مثال مثير عن الضغط الناجع غير المباشر طالما تبنى رجال الدولة سياسة ما كانوا يريدونها ، تحت تأثير فعل جزء من الرأي العام منظم تنظيماً جيداً . وكما قال فيريل : « كان الدبلوماسيون الامريكيون رجالاً اكفاء خالصي النية ، مستعدين لعمل الخير استعداد موجهي السلميين المناضلين الذين كانوا

---

(١) في نادي محاربي الشرق القدماء . انظر جورج سواريز « بريان » الجزء السادس ص٢٤٨ - ٢٤٩
المؤلف

يرهقونهم . بيد انه كان عليهم ان يحسبوا حساباً لرأي عام خاصته الوحيدة كونه رأي بصورة عامة » .

٣ ـ المحيط

يتساءل رجل الدولة عن حال الرأي او عن حال التوافق الاقتصادي اضافة الى الضغوط المباشرة او غير المباشرة التي يُخضع لها . انه يعتمد على « احساسه » احياناً . لكنه في معظم الاحيان يستوثق من الأمر : بقراءة الصحف وبالمحادثات وبتقارير مرؤوسيه ، تقارير المحافظين مثلا حول الرأي الداخلي وتقارير السفراء عن الرأي في البلدان الاجنبية . ويضاف الى ذلك اليوم « سبار الرأي » التي تثيرها الحكومة احيانا . كل هذه الاشياء تفضي به الى تشكيل فكرة عن « المحيط » . ولا شك في ان هذه الكلمة مبهمة . لكنها تدل بذاتها على انها تتعلق بواقع يصعب الوصول اليه . ورجل الدولة ، وهو في حالة من عدم القدرة على معرفة الرأي او التوافق موضوعياً وبشكل لا يقبل الاعتراض ، مرغم على ان يكوّن عنهما فكرة باطنية . والقوى العميقة تؤثر فيه عن طريق هذه الفكرة . اضف الى ذلك انه لا يستطيع تجاوز هذه الحدود . وعروض الصحافة التي تقدم اليه ، غالباً ما تكون هادفة .

فاذا كانت نظرته الباطنية مغلوطة جداً ، تعرض قرار رجل الدولة لخطر إثارة انعكاسات غير متوقعة ، عنيفة احيانا بل ومؤسية . اعلن « التقرير المكتوم » الذي ارسله بولينياك الى شارل العاشر في الرابع عشر من نيسان عام ١٨٣٠ ، ان الاضطراب سطحي ليس الا ، وانه يُعزى الى مجموعات صغيرة وان الجماهير لم تتأثر به . ولقد شجعت هذه النظرة الوزير على اعداد « الاحكام الاربعة » التي أدت الى سقوط النظام . وهذا مثال مماثل ولكن حول التوافق : خطيئة هوفر الذي كان وزيراً للتجارة حتى عام ١٩٢٩ والذي كان يظن ان الرخاء ظاهرة

دائمة ، فلما اصبح رئيساً للجمهورية ، ظن ان الازمة التي ثارت في تشرين الاول ١٩٢٩ ، سوف تُمتص تلقائيا . ان مثل هذا التقدير لم يكلف هوفر خسران اعادة انتخابه للرئاسة فحسب عام ١٩٣٢، بل اسهم في اغراق البلد في آلام كان يمكن لتحليل موفق للموقف ان يسمح بتخفيفها .

ان تفسيراً مغلوطاً للقوى العميقة يؤدي غالباً الى عزو بعض الحوادث الى « مؤامرات » واعني الى مشاريع منظمة من قبل اقليات، في حين تكون القوى العميقة هي المسؤولة عنها . هكذا ظنت غالباً الحكومات المناضلة ضد القومية المحلية في المستعمرات الثائرة ، ان الجماهير ما تزال موالية للدولة المستعمرة وان حركة الاستقلال ليست الا هرجاً اصطناعيا ، يثيره الخارج ، وانه يكفي بالتالي توقيف بعض الزعماء للانتصار عليها .

اما ان مثل هذه الحالات غاية في الوفرة ، فأمر لا يرتاب احد فيه . ان ما نود اظهاره هنا ، هو الهم الدائب لرجال الدولة في حسبان حساب « المحيط » .

نحن على اطلاع جيد عن طريق مجموعة « مناقشات مجلس الاربعة » لبول مانتو، على الإحالات الدائمة الى الرأي العام عما يقبله وما لا يقبله، في مباحثات باريس عام ١٩١٩ . ولدينا ، اتماما لهذه المصادر ، كتابات — من مذكرات وغيرها — « الاربعة العظام » . نستطيع ان نذكر هنا ، دون ان ندخل في التفاصيل ، مواقفهم المتقابلة فيما يتعلق « بالمحيط » . ومن البديهي اننا لا نعرف على أية حال ما اذا كانت هذه الاحالات مخلصة او كانت غايتها تدعيم البراهين .

كان لويد جورج ، اكثر تحسسا ولا ريب بتموجات الرأي في بلده . وهو يشعر بأن رغبة « عقاب » المانيا تحل محلها تدرجيا رغبة عدم سحقها ولو لمجرد التمتع بالسوق الرحيبة التي يمكنها تقديمها في الحالة الطبيعية . اليكم بعض من الاحكام التي ادلى بها :« لا يريد العامل الانجليزي ارهاق الشعب الألماني بتطلبات مفرطة . انكم لتجدون ضغينة لا حدود لها ضد الألماني بين الطبقات العليا ... واذا كانت شروطنا تبدو غاية في الاعتدال ، فانني سألاقي صعوبات كبيرة في

المجلس ، لكنها لن تأتي من جانب الطبقات الشعبية »[1] .

وبخصوص تدخل محتمل لصالح البولونيين يقول: « انني واثق من ان الرأي العام لن يدعمنا اذا تدخلنا في ظروف مماثلة لا في امريكا ولا في انجلترا »[2] وبخصوص تدخل في روسيا : « ان الشعور في انجلترا ضد كل فعل لاية قطعة عسكرية بريطانية في روسيا، يزداد قوة يوما بعد يوم »[3]. ان موقف لويد جورج يتوضح بكل رونقه في جلسة ٢ حزيران ١٩١٩ المؤثرة[4] .كان راغبا في توقيع المعاهدة باسرع ما يمكن، وكان يخشى تعقيدات مستعصية اذا رفضها الالمانيون ، لذلك فقد اعلن استعداده لقبول تنازلات هامة ، عرضها باسم الرأي العام . قال: «ان الرأي العام عندنا يرغب قبل كل شيء في السلام . وهو لا يعلق اهمية على شروط هذا السلام ، ولن يدعم حكومة تثير الحرب دون اسباب قاهرة غاية في العنت .. »؛ « يجب ان تفهموا حالة الفكر لدى شعبنا . ليس لديه مثل التقليد العسكري الذي لفرنسا. انه يرغب في الرجوع الى مساكنه ولن يرتضي بتجديد القتال اذا حوت المعاهدة أي شيء يعتبره جانب من الرأي العام لا مبرر له » .

وكان جواب كليمنصو على لويد مرتكزاً على المبدأ ذاته . « انني مثله ، اتلقى تيار الرأي العام في بلدي وعلي ان أحسب له حسابا . اعتقد ان العالم كله متعجل للخلاص . انهم يرون في انجلترا ان عليهم الوصول الى النهاية عن طريق التنازلات . اما في فرنسا فنعتقد ان علينا ان نقسو . نحن نعرف الالمانيين اكثر من أي كان ... » . « ان الرأي البريطاني لا يشكو اذ يرى المانيا ملزمة باعطاء كل مستعمراتها وكل اسطولها .وهذا طبيعي ، لأن كل شعب يرى المسائل من وجهة نظره الخاصة . ان شعوراً ليس اقل طبيعيا في فرنسا يرى ان

(١) مانتو ، جزء ١ ، ٢٧ اذار ١٩١٩ ص ٤٦
(٢) « ص ٤٧
(٣) « جزء ٢ ، ٢٤ ايار ١٩١٩ ص ٢٠٢
(٤) « « « « ص ٢٦٥ وما يليها — المؤلف

الانتقادات البريطانية تتركز على المسائل القارية فحسب[1]» .

ينطلق تخمين كليمنصو اذن من ادراك باطني للرأي الفرنسي . انه يفكر في انه قادر على السيطرة عليه وتثقيفه ولكن على مقياس معين . انه يقول : « ان مجالسنا النيابية تظن انه لا يمكن ان نُعطى عطاء كافيا . ان صحفاً يدعمها احيانا نفوذ على أعلى المستويات ، تخاطبني كل يوم قائلة انني لا اعمل عملا كافياً . انني اقوم بواجبي وهذا حسبي[2]» . اما عن المانيا ، فان كليمنصو يحكم عليها بتشاؤم في حين يقول لويد على العكس : « ان الخطر الكبير بالنسبة لفرنسا هو الخطر الالماني: «انني اعتقد انه مستبعد لقرن من الزمن. وانني اشد خوفا من السلافيين » .

اما ويلسن ، كما نعرف ، فانه يكوّن عن « المحيط » رأياً شديد الاختلاف. انه يرى ان الرأي العام الامريكي المتجرد ، يوائم الحلول العادلة فيبلغ بهذه التطلعات شأو « الرأي العام العالمي » الذي هو قانع بأنه يمثله . ان هذا المفهوم يظهر ، اكثر ما يظهر ، في مناقشاته مع كليمنصو واورلاندو . « ان الشعور الذي قرّب في المعركة شعوباً جاءت من مختلف بقاع الارض هو الشعور بأنها انما تقاتل من اجل العدالة . ولهذا استطيع ان اقول هنا احياناً بأننا نمثل الرأي العالمي اكثر مما نمثل الدول » .

واذ يتحدث عن النقاط الاربعة عشر يضيف : « لم اكتب باسمي ولا لأعبر عن فكرتي الشخصية ، بل سعيت الى التعبير عن شعور شعب الولايات المتحدة، وهو يطابق شعور كل الشعوب الكبرى في العالم . وان رغبتي الوحيدة هي ان

---

(١) مانتو ، الجزء الثاني ، ص ٢٦٩ - ٢٧٠ — المؤلف

(٢) « الجزء الاول ، ص ٤١٩ ، ١٩ نيسان ١٩١٩ — المؤلف

حيل الى الاحساس ما كانت الجماهير تشعر به شعوراً غامضاً[١] . ان فكرته عن الرأي في الولايات المتحدة تتلخص بالنص التالي : « اذا أردت القدرة على الاستمرار بالتكلم باسم مواطني وان أكون ممثلهم الروحي على نحو ما ، فانه يستحيل علي ان اوافق على ان يُسلّم شعب للسيطرة الاجنبية دون موافقته » .

والحال ان ويلسن من بين الاربعة « الكبار » على الارجح ، هو الذي كانت مفاهيمه الباطنية اكثر ابتعاداً عن الحقيقة الذاتية . وكان على الاحداث ان تعطيه التكذيب الأليم الذي لا يماري . ظن انه قادر على مناشدة الرأي العام الايطالي متجاوزاً اورلاندو (واورلاندو ايضاً لا يني يتحدث عن هذا الرأي الذي يشبهه برأي اوساط « الآرديتي » فوق القومية تشبيهاً جائراً) . ظن بادىء الامر ان المشكلة قابلة للحل : « ان الصعوبة التي يتخبط فيها السيد اورلاندو حقيقية . انها ذاتها التي تشغل السيد لويد جورج في انجلترا والسيد كليمنصو في فرنسا . ان الموضوع يتعلق بارضاء رأي عام سيء الاطلاع ، يحسّ بالقلق . والمشكلة ليست غريبة عني » . وعندما تعنّد اورلاندو بمطالبته بفيوم[١] ، خطر لويلسن ان بامكانه التوجه مباشرة الى الايطاليين . وعندما اذاع نداءه كان على ثقة : « عندما يرى رجل الشارع ماذا بيننا من حديث ، فانه سوف يفكر ... وقد يحدث عندئذ انحراف في الرأي العام الايطالي » .

---

(١) مانتو ج ـ ١ ص ٢٩٣ ، ٢٠ نيسان ١٩١٩ . ولنسجل هنا هذا التقدير لصحيفة الفيغارو (٢٦ كانون الثاني ١٩١٩) « انه رغم نفسه ، مواطن من الولايات المتحدة قبل كل شيء ، قبل ان يكون مواطناً عالمياً طالما يريد ان يشبه العالم الولايات المتحدة » . المؤلف

(٢) فيوم : مرفأ يوغوسلافي على الادرياتيك ، داخل خليج كارنيرو ، كان مرفأ حربياً بحرياً لهنغاريا ثم اخضع لحكومة مشتركة من الحلفاء بعد الحرب الاولى ثم احتلته حملة انونزيو واقامت فيه ولاية للعهد بين ١٩١٩ ـ ١٩٢٠ حتى اعلن جمهورية مستقلة بموجب معاهدة راباللو عام ١٩٢٠ ، واخيرا ضم الى ايطاليا عام ١٩٢٤ بموجب معاهدة روما . المترجم

غير ان الرأي الايطالي تفاعل بالاتجاه الاكثر معارضة للذي توقعه ويلسن وفي ٢٤ نيسان ، اعلن أورلاندو لمعاونيه عن سفره الى روما قائلا : « اراني مضطراً الى أن أعود الى مصادر سلطتي » . وفي روما حصل على موافقة جماعية في المجلس على مطالبه . ولقد اندفعت الاوساط الايطالية بحركة عاطفية واسعة، اندفاعاً معادياً لويلسن والولايات المتحدة، مما اثار في الثاني من ايار ١٩١٩ انعكاساً قشع الوهم عن بصيرة ويلسن فقال : « ان الرأي العام الامريكي يهتم بقوة بهذا الخلاف ولا يفهم السبب الذي يجعل الولايات المتحدة تبدو أشبه بالمنعزلة . يخيل اليّ ان دعم الرأي العام الأمريكي بالنسبة للعالم أجمع اكثر اهمية من دعم الرأي العام الايطالي » . وتحقق من الشيء ذاته بالنسبة لحليفتيه الرئيسيتين: « ان الشعور الحالي في امريكا هو ان الولايات المتحدة لا تحظى بعطف فرنسا وانجلترا » . فأجاب لويد « يقول لي السيد كليمنصو ان الصحافة الباريسية لا تمثل الشعور الحقيقي للرأي الفرنسي[1] وانه لسعيد بذلك . ما أريد قوله هو ان هناك في انجلترا شعوراً معيناً ما يزال قليل الظهور ، لكنه حقيقي ويتطور » .

اذن ، تحقق ويلسن من ان تقديره الداخلي عن الرأي الاوروبي كان خاطئا وان البلدان الاوروبية التي ادمتها الحرب ، متعطشة « للتعويض » عليها تعويضاً متفاوت المبرر ، لقاء الآلام الجسيمة التي عانتها . وهو بالمقابل قد كوّن لنفسه أوهاماً اكثر دواماً واكثر خطورة عن طبيعة الرأي في بلده بالذات .

ولا ريب انه من حقه ان يقول لمساعديه في ١٧ حزيران ١٩١٩: « لا يجب أن اذهب فور التوقيع على المعاهدة وان اقابل مجلس الشيوخ. انه جامح كما تعلمون. لكن حال البلد ليست كذلك لحسن الحظ » . لكن مؤرخين عديدين امريكيين وبصورة خاصة توماس بيلي ، دللوا بوضوح على الاسباب التي من اجلها لا يمكن لتيار الرأي العام ، حتى ولو كان ملائماً ، ان يكون حاسماً : انها شاغلة قاصية

(١) جورج برنار نوبل « السياسات والآراء في باريس » ١٩١٩ ، الدبلوماسية الويلسونية ، صلح فرساي والرأي العام الفرنسي ، نيويورك ١٩٣٥ . ويبدو ان هذا المؤلف قد بالغ بعض الشيء في عداء الصحافة الفرنسية حيال ويلسن . المؤلف

جداً بالنسبة للمشاكل الحالية ، وقول مهذب ومبهم وليس حماسة ، وتجاهل من جانب الشيوخ للانعكاسات الجماعية بسبب المدة الطويلة التي تفصلهم عن اعادة انتخابهم ، واخيراً رغبة عميقة في « العودة الى الطبيعة » وهو الموضوع الذي بنى عليها الجمهوري « وارن هاردنغ » حملته الظافرة عام ١٩٢٠ .

ان الامثلة السابقة تتعلق برجال الدولة في البلدان الديموقراطية . اما المثل التالي فمتعلق بدكتاتور ، بموسوليني . الواقع ان الرأي العام في بلد الدكتاتور يعتبر كمية مهملة رغم ما يجد من صعوبة في الاعراب عن نفسه . بينما الحقيقة ان الدكتاتور نفسه يحاول معرفة هذا الرأي العام . ولا تستطيع الصحافة التي يشرف عليها ان تقدم له اي عون في هذا المضمار ، فلا يبقى لديه والحالة هذه غير تقارير مرؤوسيه . لكن هؤلاء ، يبحثون عن الحظوة ، فيرسمون له الموقف ليس كما يرونه بل كما يريده ان يكون. لذلك فان التباين بين الحالة الموضوعية والتقدير الذاتي للدكتاتور يمكن ان يكون عظيماً .

لدينا بفضل شيانو ، تقديرات يومية تقريباً عن موقف الرأي العام الايطالي حيال حرب ١٩٣٩ — ١٩٤٠ . وانه لمثير للاهتمام ان نعيد تكوين الفكرة التي حصل عليها موسوليني عنه ، بقدر ما نستطيع ، لنقتطف بعضاً من ملاحظات شيانو : ١٦ تشرين الاول ١٩٣٩ : «ستكون الحرب مغامرة جميلة مضادة للرغبة الاجمالية للشعب الايطالي الذي لا يزال يجهل الوضع الحقيقي ، لكنه اذا استشم الحقيقة ، استحوذت عليه موجة من الغضب حيال الالمانيين . ان ستاراس (سكرتير الحزب الفاشي) الذي لا يُشتبه في رأيه حول هذا الموضوع ، يعلن انه عندما تشرع المانيا بمهاجمة بولونيا ، يتوجب التيقظ لقمع مظاهرات معادية للالمانيين . وبالمقابل فان سياسة الحياد ستحظى بشعبية كبيرة بل حتى دخول الحرب ضد المانيا في المستقبل اذا لزم الامر ، سيكون عملا شعبياً كذلك » . ذلك هو التقدير الذاتي لشيانو. فهل كان موسوليني على مثل هذا الرأي ؟ بالطبع كلا : ٢٧ آب ١٩٣٩ : « لقد هُجرت هجرانا تاماً من قبل كل الذين لا شاغلة لهم

الا ان يقولوا لموسوليني القول الذي يروق له . ان الحقيقة هي آخر ما يهتمون به . لم يتورع ستاراس ، بقصوره العقلي والاخلاقي ، عن ان يقول للدوتشي « ان النساء الايطاليات سعيدات بالحرب وانهن سيحصلن على مساعدة قدرها ست ليرات يوميا وانهن سيتخلصن من ازواجهن » . ان كل المستشارين ليسوا على هذا القدر من العبودية والدناءة .

٣٠ آب : « ان بوتشيني (المدير العام للشرطة) الذي دعوته مرة اخرى ايضاً ليقدم الى موسوليني تقارير حقيقية عن الموقف ، متشائم جداً . لقد بلغ به الحد ان قال لي ان رجال الأمن والشرطة سوف ينضمون الى الشعب في حال قيام مظاهرات لصالح الحياد » ؛ ١٣ ايلول : « يقول بوتشيني ان الحالة الفكرية في البلاد تتحسن بمقدار ما يشاع التأكيد بحيادنا والمحافظة عليه . على اية حال ، فان الشعب معاد للالمانيين وسيظل كذلك » . ولكن ، هل أعلم موسوليني بذلك ؟ ليس لنا الا ان نتقبل انه ما يزال في اوهامه عن الرأي وعن الجيش والطيران : « انه مجهز بأرقام قدمها « فاللي » تشهد بتفاؤل مستحيل . اشرت عليه بأن يشرع بتحقيق عن طريق المحافظين » (١٨ ايلول) ؛ ٩ تشرين الاول ، بصدد الدوتشي : « هناك دمدمات في البلاد ضد كل شيء ، وضد كل الاشخاص وحتى هو نفسه. لكنه كان دائماً حسن النية. الا انه استُغْفِل من قِبل اربعة أو خمسة اشخاص ، اخطأ اذ اقامهم في مراكز شديدة الاهمية واخطأ اذ لم يعاقبهم بعد حتى الآن » . ان ستاراس الذي طرد في ذلك الحين ، واحد ولا شك من اؤلئك الاشخاص الذين استغفلوا موسوليني ودسوا في ذهنه افكاراً خاطئة عن الرأي .

لقد طرحت مسألة الموقف الايطالي من الدخول في الحرب في الربيع مرة اخرى . فكيف جرى تقديرها في المراجع العليا ؟

كان موسوليني يحس بأن فكرة التدخل التي كانت تتمادى في اغرائه ، فكرة غير شعبية . قال مرة لشيانو : « عندما تسيطر على شعب غرائز الحياة النباتية ،

فليس هناك غير وسيلة واحدة لانقياده؛انها استعمال القوة ... ان العرق الايطالي عرق اغنـــام » (٢٩ كانون الثاني ١٩٤٠) . « تلزمه العصا ، العصا ، العصا » (٧ شباط) . بدأ الشعب الذي راح يخشى اسوأ الشرور يضطرم ؛ ١٥ شباط : « تقدير شديد التشاؤم من بوتشيني عن الوضع الداخلي . ان التذمر يتزايــد في البلاد وكذلك الصعوبات . لم يعد نفوذ النظام الا النفوذ القديم . ولكن ، هـل تراه يقول كل هذه الاشياء لموسوليني ؟ انه يزعم ان نعم « ان الشعب من جانبه وعلى كل المستويات لا يريد السماع بحديث الحرب » (٢٣ آذار) « لقد تكلمت بذلك الى الدوتشي مكرراً له مرة اخرى في حال ما قد ينفع قولي في شيء ، ان الايطاليين مجمعون على كراهية الالمانيين » (٦ نيسان) .

لكن النجاحات الالمانية عدلت التقدير قليلا : « لقيت انباء الحرب الالمانية في الشمال صدى ملائماً لدى الشعب »(١٠نيسان) . استخلص فكرة موقف جديد للرأي. « انه ينطلق من فكرة ان شعور الشعب الايطالي مجمع على عداء الحلفاء . فمن اين جاء بهذه المعلومات ؟ هل هو واثق حقاً ممـــا يكتب ؟ ام انه باحساسه بنفوذه الشخصي يعتقد بقدرته على تعديل الاندفاع الوطني في اللحظة المناسبة؟» (٢ أيار) . « ان الرأي العام الآن افضل تقبلا حيال المانيا بسبب انتصاراتها . لكن عواطف الشعب الحقيقية والعميقة لم تتبدل » (١٥ ايار بعد خبر اختراق الالمانيين للآردين) . « يريد الشعب ان يعرف ما العمل وانني اسمـــع اصواتاً كثيرة تطالب بالحرب . ان مثل هـــذا لم يكن ليحدث قبــل بضعة ايام » (٢٥ أيار) .

أما الملك ، فانه « يشعر بأن البلاد تدخل الحرب دون حمـاس . ان هناك فعلا دعاية عن التدخل . ولكن ليس هنـاك اندفاع عام ١٩١٥ » (الاول من حزيران) .

واخيراً ، العاشر من حزيران ، الاجل المقدّر : « يتحدث موسوليني من شرفة قصر فينيسيا . ان خبر دخولنا الحرب لم يفاجىء احداً ولم يوقظ حماساً

مفرطاً . انني حزين،حزين جداً. لقد بدأت المغامرة. ليساعد الله ايطاليا». عاد موسوليني بتقلبه المألوف يصدر احكاماً جائرة على الايطاليين : « ان آراءه عن الشعب الايطالي ... هذا المساء بمنتهى المرارة » (١٧ حزيران) . « عاد موسوليني يحمل على الشعب الايطالي: انها الطريقة التي تنقصني » (٢١ حزيران).

٤ ـ الضغط الاجتماعي

تمارس القوى العميقة فعلها حتى ولو كانت غير منظورة . والواقع ان معرفة الطبقات التي تنجب رجال الدولة والجماعات والاقاليم الجغرافية التي يمتون اليها هم والدبلوماسيون ليست قليلة الاهمية فيما يخص بحثنا الحاضر . يلاحظ فرنسوا موررياك[1] في كتابته مقدمة كتاب « الكي دورسي » لجان دومين : « ان لأولئك الذين وجدوا في ميراثهم اضافة الى الثروات المتينة ، الرعاية الطلية والمعاشرات اللطيفة وما يسمى بحسن السلوك ، منتهى النقص الشائع بين الدبلوماسيين كذلك ، بالحكم على الرأي في البلاد التي يشغلون فيها مركزاً ، تبعاً للعالم الذي يشكل وسطهم الطبيعي » . اما ان تكون هناك عقلية طبقية أو حتى عقلية مجموعة اجتماعية ، فتلك حقيقة بديهية لم يحققها الماركسيون وحدهم . ان هذه « العقلية » قد تترجم عرضاً « باحساس الطبقة » حيث تظهر الرغبة المحددة بمعاضدة الاقربين والاقران. ولكن غالباً ما نرى انهم يدافعون عنهم ويمنحونهم الامتيازات لأن ذلك يبدو طبيعياً ، وكأنه امر تلقائي ، لاشعوري الى حد ما .

لذلك فان دراسة « الاوساط » التي توجه السياسة الخارجية دراسة اوفى مما اجرينا حتى الآن امر فاتن . ان مجموعة من المشاهدات تعرض في ذهننا ،

---

(١) فرنسوا موررياك ، كاتب فرنسي شهير ، عضو الاكاديمية الفرنسية . له مؤلفات رائعة من الادب الرفيع . من مواليد ١٨٨٥ . المترجم

تحتاج الى التدقيق فيها عن طريق البحوث الجدية . وانه لمثير تحليـــل انتخاب الدبلوماسيين الاوروبيين من الأسر العريقة في القرن التاسع عشر ، الذي اوجد لوناً من التكافل الدولي ومن المنطق المشترك . لقد اعرب كثير من الدبلوماسيين التقليديين عن الذهول الذي تحدثه فيهم الدبلوماسية البولشفية الفتية التي كانت تنتخب في الغالب من الاوساط الثورية « السيئة الأساليب » الى جـــانب بعض رجال النظام القديم امثال « تشيتشيرين » .

اما الدبلوماسية الامريكية خلال الحقبة ذاتها فكانت مسيرة من قِبل رجال اعمال من اصحاب الملايين احياناً والكتاب والمحامين الاكثر استقامة وعنفا الذين يسيئون احياناً الى زملائهم الاوروبيين . اضفْ الى ذلك ان « نظـــام الغنيمة *Spoils System* » يقضي بأن كل تبدل في الحكم حزبياً يوجب عمومـــا حركة واسعة بين السفراء .

ان الدبلوماسية اليوغوسلافية اليوم تضم كثيراً من « قدماء » الفصائل الدولية لاسبانيا الجمهورية الذين ساهموا جميعاً في نضال الانصار .

يجري تطور في البلد الواحد . اما عن فرنسا ، فان من الاهمية دراسة نتائج ظهور « المسابقة الكبرى » (القرارات الصادرة في ١٣ تموز ١٨٦٨ ومرسوم ١ شباط ١٨٧٧) ثم المدرسة الوطنية الادارية عام ١٩٤٥ . ان تكوين رجـــال « السلك » عن طريق المدرسة الحرة للعلوم السياسية ، كان الطابع لهؤلاء الرجال طيلة فترة من الزمن . اما اليوم ، فان تمثل الاطارات المنحلة (كالمراقبين المدنيين في تونس والمغرب واداريي ما وراء البحار) احدث تغييراً جديداً . اخـــذت « وحدة الطراز والتكوين التي كانت صالحة في الحقبة التي كانت الدبلومـــاسية فيها لا تزال سلكاً يقوم على محـــور واسع في اوروبا ذات التقليـــد الملكـــي والارستوقراطي ، تتعرض لنقد في فترة ما بين الحربين ، بوصفها امارات تعلق باطل من جانب الكي دورسيه بماض حائل » .

لقد شوهدت ظواهر مماثلة في انجلترا . ان الاصلاح الكبير فيها بدأ عام ١٩٤٣ . لقد كتب لورد سترانغ الذي امضى الجانب الاكبر من خدمته في الخارجية يقول : « كانت الدبلوماسية البريطانية القديمة مشتركة باقتراف نقائص خطيرة عديدة »[1].

... «وانطلاقاً من فكرة انها منتخبة من طبقة اجتماعية محددة بصرامة، — وهي الفكرة التي لم تعد صحيحة منذ نهاية الحرب العالمية الاولى — فقد كانت متهمة بالتالي بعجزها عن تمثيل مصالح الامة بمجموعها تمثيلا سليماً وبأنها اتبعت نهجاً شديد الانغلاق في حدود طبقتها لتتفهم المسائل الاقتصادية والاجتماعية، وانها بواقع اوهامها الاجتماعية ، احتكت بفصيلة محدودة جداً وضيقة من شعب البلاد التي كانت تشغل مركزها فيها . ان هذه الانتقادات لم تكن بكاملها دون اساس من الصحة » . لقد كان السلك الدبلوماسي ، كحاله في كل مكان ، « اقلية اجتماعية ذات احساس طبقي صارخ » . لنسجل الآن هذا الحكم المتطيّر : « ان كل الدبلوماسيين البريطانيين والاجانب مشفقون من استبداد الكوكتيل بوصفه شرعة دبلوماسية مع ذلك ، فانهم جميعاً يشعرون باضطرارهم الى احياء هذه الحفلات وحضورها، فهي ذات نفع رغم ما فيها من تعب وسوء للهضم، لأنها لون من « بورصة » تبادل ... الشائعات السياسية . ان أياً يحضر مثل هذه « الحفلات » يعرف جيداً انها لا تجمع ، ولا عن بعد ، كل طبقات الشعب » .

ان الحاجز اللغوي شكل آخر من ضغط القوى العميقة . وانه لمثير ان نقارن بين مواقف رجال الدولة الذين لا يعرفون غير لغتهم الخاصة ، اشبه «بالسجناء» على حد القول ، وأولئك الذين يعرفون لغات عديدة . كان بسمارك مثلاً يتكلم الفرنسية والانجليزية جيداً بينما كان هتلر لا يعرف غير الالمانية . كان بسمارك

---

(١) لورد سترانغ « وزارة الخارجية » لندن ١٩٥٥ ص ٧٠ و ٧٢ وانظر كذلك : « السلك الدبلوماسي » ص ١٨ . المؤلف

يقول : « تجنبوا الانجليزي الذي يتكلم الفرنسية دون لكنة » .

كان بالمرستن[1] يعرف الفرنسية والاسبانية والبرتغالية معرفة كافية لمراجعة نصوص « الحلف الرباعي » عام ١٨٣٤ . وفي مؤتمر الصلح عام ١٩١٩، كان لويد جورج يعرف الفرنسية وكليمنصو يجيد الانجليزية . بينما كان اورلاندو يعرف قليلا من الفرنسية ولا شيء من الانجليزية . وكان ويلسن وحده لا يعرف غير لغته الاصلية . وفي ميونيخ عام ١٩٣٨ ، كان موسوليني وحده الذي يعرف لغات البلدان الممثلة الاربعة وان كانت معرفته بها اقل كثيراً مما كان يتوهم . وفي موسكو ابّان المباحثات الفرنسية الانجليزية السوفياتية عام ١٩٣٩ ، كان مولوتوف يتحدث بالروسية والسفير البريطاني بالانجليزية والسفير الفرنسي بالفرنسية (وكان السفيران البريطاني والفرنسي يفهم احدهما الآخر) . فكان بوتيمكين ، المفوض المساعد في وزارة الخارجية يترجم الفرنسية والانجليزية الى الروسية ، ومولوتوف يترجم الروسية بالفرنسية ، فكان الروسيان يتمتعان اذن بميزة على جلسائهما . ان مذكرات بول شميدت ، ترجمان هتلر ، تعطي معلومات متعددة في هذا الشأن .

ان الامريكيين ، بين كل رجال الدولة في العالم ، يبدون وحدهم العاجزين عن الافلات من لغتهم الام . وانه من المحتمل الافتراض بأن هذا يفسر بعض الميول المميزة للدبلوماسية الامريكية : الانعزالية ، أو بحسب تعبير هانس مورغانتو « الانعزالية الجديدة » التي تتكون من الاهتمام بأعمال الآخرين دون الاهتمام بآرائهم. وبحسب قول الدبلوماسي الامريكي «إ. ويلدر سبولدنغ[1] » : « اننا تحت رحمة « ابن البلد » الملم بلغتين الذي يلخص ما يريد

---

(١) هو اللورد بالمرستن (هنري تمبل) السياسي ورجل الدولة الانجليزي. كانوزيراً لخارجية بلاده طيلة اربعين عاماً (١٧٨٤ - ١٨٦٥) المترجم

(١) إ. ويلدر سبولونغ : « سفراء عاديون وفوق العادة » واشنطن ١٩٦١ ص ٤ .

تلخيصه ويترجم الاحاديث يحمل ترمي الى الاطناب بمدح المساهمين الامريكيين. ان مطالعة ماريون فولسن التي تقول « ان الولايات المتحدة على الارجح اضعف باللغات الاجنبية من اي سلطة اخرى » ليست الا تورية لوصف موقف محزن. ان التقدير الحديث الذي يعلم بأن عشرة ملايين روسي يدرسون الانجليزية بينما يدرس ٥٠٠٠ طالب فقط اللغة الروسية في ١٨٠ كلية امريكية ، يبدو وكأنه يفرض النتيجة بأن الروسيين قادرون على ان يتلاعبوا بدبلوماسيينا بكل تأكيد » .

ومن الواضح ان المسالة لا تتعلق باكتشاف قوانين عامة عن الاثر الذي يمارس على رجال الدولة عن طريق ثقافتهم ولغتهم الاصلية . لا بد من دراسة كل حال على حدة، ومن هنا تبدو الضرورة الواضحة للتراجم الجيدة . لنكتف بنقل بعض الخطوط البارزة التي تفضح الأهمية الحاسمة احياناً لهذا « الضغط الاجتماعي » الواعي او نصف الواعي .

ليس قليل الأهمية ان يكون بسمارك قد نشأ في اسرة من « الجونكرز » حيث يعتبر الفرنسيون - الذين نهبوا عام ١٨٠٦ قصر شونهوزن - اعداء وراثيين . وعلى عكس ذلك ، فان « الافكار الليبرالية » التي كان قد اكتسبها عن امه أو جده « منكن » ، اضمحلت بعد عام ١٨٤٠ ، عندما تشرب بالافكار « الرجعية » بعد ان اصبح مالكاً زراعياً غارقاً في اوساط الاثرياء الريفيين البراندبورغيين[1] مما مكن له الامتياز من عام ١٨٤٨ الى عام ١٨٥٠ . اما « تحوله » في كانون الاول عام ١٨٤٦ فقد تم تحت تأثير حميه المقبل « هنريخ فون بوتكامر » . الا ان بسمارك تأثر بهذا المحيط السيء والمحدود رغم انه تجاوزه بمسافات كبيرة ، بدليل ما اتسم به فعله . لقد كتب « ايك » يقول : « كان للجونكرز دائماً ذات الروح السياسية كطبقة » . وقال بسمارك لأحد الليبيراليين عام ١٨٤٨ :

(١) نسبة الى براندبورغ المقاطعة البروسية . وقد اشرنا اليها في شرح سابق . المترجم

« انني من الجونكرز وأريد ان استفيد من ذلك » وقـال في الصفحـة الاولى من ذكرياته : « ان ميولي التاريخية ظلت بجانب السلطة ، وانطباعاتي المـدرسية لم تكن قوتها كافية لتساصل مشاعري الملكية البروسية الفطرية » . ان « الفطرية» ليست الكلمة المناسبة . انها سجية مكتسبة بفضل الوسط والثقافة . « ان وجهات نظري عن حرب التحرير تتوضح في افق الضابط الـبروسي . فاذا نظرت الى الخريطة ، كان تملّك فرنسا لستراسبورغ يثير حفيظتي » .

واننا لنجد في ثقافة نابوليون الثالث بعض الملامح التي اثرت تأثيراً خاصاً على مواقفه السياسية التاليـة . اكتسب من امـه الملكة هورتانس «التقديس النابوليوني » وفكرة « نجمه » . لقد كتب البير غيرار يقول : « كانت تعوزه ادارة الرجال »[1] . مـع ذلـك ، فان مـدرسه « فيليب لوبا » الجمهوري الروبيسبييري[2] مارس عليه بعض الاثر . كان لدى نابوليون الثالث جـانب « ملتوٍ » ظهر واضحاً عام ١٨٣٠ – ١٨٣١ ، عندما تأثر بـكاربوناري . ان صورة كبيرة لسياسته الايطالية تشتق من هذه الافـكار التي تشربت فيه منذ طفولته . ولعله يجب ان نعزُوَ الى هذه المصادر ، روحـه « السان سيمونية » التي لم تفض الى اعطائه اهتماماً قوياً بالتوسع الاقتصادي فحسب بـل الى جعـله كذلك صانعاً كبيراً للتبادل الحر بمعاهدة عام ١٨٦٠ .

ان التوازي الخالد بين بريان وبوانكاريه الذي أثير من قبل بصدد «سجاياهما» لا بد وان يُتابع من حيث الوسط الاجتماعي والثقافة . يقول جورج سواريز : « لا يمكن ان يضيف بريان بين النتاج المألوف للجامعات او المدارس الكبرى . انه وكليمنصو الوحيدان في سلسلة رجال الدولة الطويلة الذين تركوا اسمـاً في التاريخ ، اللذان لم يكونا من حيث نشأتهما من الطبقـة المسماة بالموجهة . لم يكونا من اولئك الذين يعتبرون السلطة مزاجـاً وتكويناً او تقليـداً ، تتويجاً مشروعاً ودعائياً على نحو ما لحياة عملية منظَمة محددة بدقـة بالشهادات

---

(١) البير غيرار ، نابوليون الثالث ، كامبردج ١٩٤٣ ص ١٧ . المؤلف

(٢) نسبة الى روبيسبيير احد زعماء الثورة الفرنسية المشهورين . المترجم

والالقاب » . كان كل شيء يحمل بريان الشاب على ان يصبح رجل الدولة المرن السريع التخيل النهاز للفرص في افكاره ان لم يكن في انجازاته ، الذي كان عليه ان يلعب ذلك الدور العظيم في سنة ١٩٢٠ : حياته المتواضعة في مقهى صغير في « سان نازير » ، مع اب جامح متفائل وقلق بنوع ما،واثر استاذ كلية المدينة ، « جانتي » الذي لعب دوراً متفوقا في توجيهه العقلي » . « كان بــه احتقار للاستبدادية والآراء الجاهزة . وكان شديد التعلق بالواقع ليشوهه » . وبريان ،كما هو واضح ، « ابن فقير » . « ولولا مواهبه الخارقة ، ما كان يستطيع ابــداً ان يجتاز المسافة التي تفصله عن عالم كان يكفي « بوانكاريه ان يولد فيه ليقبل » .

واننا لنلمس في حال ويلسن ايضاً بكثير من الوضوح بعض ملامح الثقافة التي وسمت بقوة فعله المستقبل . لقد كتب هــارلي نوتر[1] يقول : « ان اكبر آثار محيطه التي كونت عادات فكره الدائمة كانت البيت والدين والجنوب » . وهو وان اكتسب فيما بعد لوناً من التجرد حيال حرب الانشقاق ، الا انه كان يشعر بأنه فيرجيني المزاج جوهرياً . كان يعجب « بأبيه الذي لا يبارى » ويحبه ويحب أمه . ولقد كتب لأمين سره « تومولتي » يقــول : « ان بي طبيعتين منضدتين تصطرعان كل يوم ... ان بي من جهة الايرلندي الحار الكريم الشغوف المنشغل ابداً بمساعدة الاشخاص في محنهم ومناصرتهم...وبي من جهة اخرى،الايكوسي المراوغ العنيد البارد بل والمتعصب قليلا » . اما الاثر الكنسي فلا ريب انــه الاكثر قوة . وهو متصل على كل حال بأسرته . لقد اكتسب ويلسن القناعــة « بأن العالم يسوسه إله عادل وان مظهر الحياة الحقيقي هــو المظهر الروحــي والاخلاقي ... وان ضمير كل انسان محكمة ارفع من رأي محيطه وان المستقبل اكثر حيوية من الحاضر المباشر[2] » .ولن نجد عناء في ان نعثر هنا على بعض من

---

(١) هارلي نوتر : مناشيء سياسة وودرو ويلسن الخارجية ، بالتيمور ١٩٣٧ ص ٤ - ٥ .
المؤلف

(١) نوتر ص ٩ .
المؤلف

مصادر « الدبلوماسية الجديـــدة » وكذلك على تفسير للعديـــد من المواقف الويلسنية .

نستطيع ان نعدد الأمثلة . ان اثر الوسط الاسرائيلي لدى ديزرائيلي ، واثر الغنى هما اللذان دفعاه بوعي او بلا شعور الى ان يدافع عن نفسه ضد التعصب الاجتماعي بالفخفخة وبالمآثر المبهرة . أما لدى موسوليني ، فالسمة الجازمة التي تطبعها مهنة الصحافي . لقد أظهرت المس « ويسكمن »[1] في وصـف جميـــل للدكتاتور ، انه يجب ان نشتق منه كما نشتق من مزاجه ، الميل الى كل ما هـو مثير والرغبة في الادهاش التي املت بعمق بعضاً من خطاباته وقراراتـه . لقـد « اسخطه » التغلغل الالماني في رومانيا في تشرين الاول ١٩٤٠ . « يضعنـــي هتلر دائماً امام الواقع . لكنني سأعامله هذه المرة بمثل معاملته . سوف يعلم عن طريق الصحف بأنني احتللت اليونان »[2] .

يأتي الزواج احياناً بتغيير حاسم اذ ينقل الرجل من طبقة الى اخرى . لقد دخل لويس بارتو بورجوازي « اولورون » الصغير الى البورجوازية الكبرى عن هذه الطريق . وكذلك « والدك روسّو » . وانه يصعب دائماً على المؤرخ ان يقيس الاثر الصحيح للزواج وللاسرة القريبة . ان النقيضين هما ويلسن الذي كان متأثراً بشدة بنفوذ زوجته الثانية ولويد جورج الذي كان منفصلا عن زوجته تقريبـاً اذ كان يعيش حياة مضطربة . كذلك فان اثر المشيقات اكثر صعوبة في التقدير ، وما من احد يشك في ان النساء يلعبن احياناً دوراً تاريخيـــاً هاماً لمجرد انهن متصلات برجل سياسة مرموق يرونه باستمرار ويستطعن تحويل افكاره . بل أن بعضهن ينتفعن به عامدات .

ان دور الحاشية يرتبط جزئياً بمسألة الضغط الاجتماعي . يمكننا بصورة عامة

---

(١) اليزابيث ويسكمن « محور برلين روما » اوكسفورد ١٩٤٩ ص ٦ . المؤلف

(٢) شيانو ، ١٢ تشرين الاول ١٩٤٠ . المؤلف

ان نتقبل ان رجل السياسة ينتقي معاونيه المباشرين من بين اصدقائه ومن بين أولئك الذين يوحون اليه بالثقة لأنه يعرفهم ولأنه شفع بهم لديه . والحال ان المعاونين المباشرين يلعبون دوراً كبيراً ليس فقط كمستشارين بل « كمصفّين » ايضاً . وهم ، فيما يتعلق بالاعلام والاحتكاك لا يشق لهم غبار. انهم قادرون على اخفاء حقائق مغيظة عن المسؤول وتجنب تعريضه للآثار الخطيرة على وجهات نظرهم وبعكس ذلك ، تسهيل تعريضه لغيرها . وهم بمقدار ما يمتون الى ذات الوسط الاجتماعي والسياسي والفكري الذي يمت اليه رجل الدولة ، يكوّنون عوامل خطيرة للضغط الاجتماعي . ان الحادث الاقصى للتصفية ، المعروف في احدى الديموقراطيات هو بلا ريب حادث مرض ويلسن عام ١٩١٩ .

كانت السيدة ويلسن والدكتور « كريزون » الوحيدين اللذين حق لهما مشاهدة الرئيس . وكانت السيدة ويلسن توهمه بأن مجلس الشيوخ سوف يستسلم ويصادق على معاهدة فرساي وذلك لكي تهدىء من ثائرة المريض المسكين . وهي تضطلع بمسؤولية واسعة في رفض الرئيس لبعض التعديلات التي كانت قابلة لانقاذ كل شيء تقريباً. لذلك فان من الفائدة دراسة المكاتب الوزارية في فرنسا والسكرتيرين الخاصين لرئيس للولايات المتحدة ومساعديه . ان الكولونيل «هاوز» بالنسبة لويلسن و هاري هوبكنز بالنسبة لـ :ف.د. روزفلت يمثلان لهذه الفصيلة ، وكذلك بيرتولو بالنسبة لبريان رغم انه كان يشغل مركز السكرتير العام . فالامر هنا متعلق بأفراد . لكن دراسة المجموعات الصغيرة اكثر اهمية . غير ان بحوثاً كهذه نادرة جداً وللأسف .

لنأخذ على سبيل المثال وزارة غامبيتا ، رئيس الوزراء ووزير الخارجية من تشرين الثاني عام ١٨٨١ وحتى كانون الثاني ١٨٨٢ . كان رئيس المكتب لدى رئاسة الوزارة جوزف ريناك في الكي دورسيه مع اوجين سبولر كمعاون للأمين العام . وكان دبلوماسي شاب ، اوغست جيرار ، رئيس المكتب يساعده غابرييل هانوتو ، الذي كان حينذاك محرراً في محفوظات الوزارة ومساعداً

« للجمهورية الفرنسية » . وكان سكرتيره الخاص جوزف آرنو من آربيج الذي كانت امه تدير اكبر « صالون[1] » جمهوري وغامبيتي في باريس. لدينا تحاليل عن جيرار[2] وعن غابرييل هانوتو . ان اختيار جيرار يرجع الى الصداقة : في شتاء ١٨٦٩ –١٨٧٠ مضى جيرار وكان لا يزال تلميذاً في «سانت بارب» الى قصر بوربون وطلب بجرأة مقابلة غامبيتا . فاستقدمه هـــذا الى بيته في شارع مونتاني وقامت بينهما صداقة دائمة . شجع غامبيتا جيرار على الانـــتماء الى دار المعلمين ، واهتم بشأنه ومنحه ثقته ثم ادخله مضمار السياسة . وعندما استدعاه عام ١٨٨١ ، كان يعلم انه يستطيع الاعتماد عليه اعتماداً كلياً . اما هانوتو ، فقد استدعاه غامبيتا في ١٩ حزيران ١٨٨١ ليدخل في تحرير « الجمهورية الفرنسية ». « لقد غزاني للوهلة الاولى » .

ان لدينا بعض المعلومات الثمينة عن طريق جيرار . « كان غامبيتـــا يشتغل كثيراً ويستقبل عدداً كبيراً من الزوار ويقبل الدعوات الخـــارجية كما كانت له مائدة مضيافة جداً في الكي دورسيه »[3]. «كان يمضي كل يوم الى المجالس». «وعندما يرجع مساء، وكان يرجع احياناً متأخراً ، كان علي ان انتظره لأطلعه ليس على البرقيات الواردة فحسب ، بل على البرقيات والرسائل التي حملها البريد اليومي. وكنت ألخص له معظم الوثائق لكنني كنت اقرأ عليه حرفياً الوثائق الجوهرية مسجلا على الهوامش الملاحظات التي يبديها والتعليمات التي يصدرها »[4] . واننا نعلم كذلك نوعيـــة

---

(١) المعروف في فرنسا منذ عهد البلاط ان سيدات مرموقات في المجتمع بـــين عشيقات واديبات ، كن يستقبلن في ردهات قصورهن انصار عشاقهن واصدقائهن من رجال البلاط والسياسة وان هذه الندوات اطلق عليها اسم « صالونات » وكان كل منهـــا يعرف باسم السيدة التي تديره . المترجم

(٢) مذكرات اوغست جيرار باريس ١٩٢٨ ص ٦٤–٨٠ . المؤلف

(٣و٤) جيرار ص ٦٩–٧٠ . المؤلف

الظروف التي كان غامبيتا يستقبل فيها زواره ، ونوع الاشخاص الذين يستقبلهم كما يمكننا انْ نستخلص ان غامبيتا كان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمعاونيه المباشرين. وهي حالة يمكن تعميمها .

يعطينا هانوتو معلومات اكثر دقة عن « فريق » غامبيتا . « انـــه رئيس مهمته الاولى تشكيل فريق ولواء وجيش » . وهــذا الفريــق يتألف حـــول « الجمهورية الفرنسية » من شاليميل لاكـــور ، سبولـّـر ، ج. ـ ج ـ ويس ، غاليفيه ، ميريبل ، روفيرسو ، رو ، انتونان بروست الخ ... لقد قالوا بحق ان حاشية غامبيتا « مزينة » . ويضيف هانوتو : « ان غامبيتا كرئيـس للوزراء ووزير للخارجية ، كان منذ أمد طويل قد تخلى عن بوهيميته ... ان مخالطة « الناس » بما في ذلك ولائم الغداء مع امير دوغال « محكم الاناقات » أودت بالثقافة البورجوازية المتينة التي تلقاها من امه ومن عمته الطيبــة ماسّابي » .

الا اننا لا نستطيع ابراز هذه الخطوط اكثر من ذلك . انها تدلنا على المدى الذي يخضع رجل الدولة فيه لمحيطه ومدى ما يرتبط بالفريق الذي اسسه لنفسه والذي هو على نحو ما انبثاق منه .

٥ ـ الخاتمـــــــة

مثلما يطبع المجتمع علامته على كل شخص ، كذلك يمارس اثره على رجـل الدولة .

لقد فرغنا من البحث بايجاز في الاقنية التي يتلقى رجل الدولة بواسطتها دفع القوى العميقة . انها تفعل ، سواء أكان واعياً جداً ام كان لا يكاد يشعر بهـا . وليس من السهل دائماً الصمود لها . ولكن هل تجب مقاومتها احياناً ؟ للمسألة

وجهان : احدهما أحكامي ، والآخر واقعي . اما المسألة الأحكامية فخارجة عن موضوعنا . ان الديموقراطية ، أياً كان التعريف الذي يُعطى لها ، قائمة على « ارادة الشعب » . لكن ارادة الشعب ليست الرأي العام [١] .

ان الاولى تصدر عن ميل عام يعمل ممثلون منتخبون او حزب حاكم على توفيقه مع ظروف الحكومة . اما الثاني ، فانه يعبر عن نفسه باستمرار بتقلباته « وتلاطم امواجه » وفترات لامبالاته . ان ارادة الشعب في الديموقراطيات الغربية تعبر عن نفسه بالانتخابات الدورية . وهذه الانتخابات تعرّف كذلك بحالة من حالات الرأي العام ، لكنها حالة عارضة . ان التقنيات الجديدة على العكس ، كسبر الرأي ، تسمح بمتابعة هذه التقلبات .

لقد خلط جورج غالّوب المبدع الرئيسي لهذه التقنية بين المفهومين خلطاً تاماً . لقد ذكر في احدى مقالاته [٢] التي احدثت بعض الضجة ، عالماً مقبلا تستبدل الانتخابات الدورية فيه بالسبر المتواترة للرأي .

ان رجل الدولة بحسب رأي غالّوب ، سيرى نفسه يملي عليه قراراته يوماً فيوماًمن قبل الرأي . الا ان هذا الاقتراح يغفل تماماً واقع ان الرأي بصورة عامة سيء الاطلاع وان الحكومات تتصرف على العكس بكمية ضخمة من المعلومات تسمح لها احياناً ان ترى بعيداً وان تتخذ مقررات جازمة . ومن جهة اخرى توجب السمة المعقدة وغير المباشرة لمسائل السياسة الخارجية عدم اهتمام الرأي بها كثيراً ، فلا يتأثر بها الا في النقاط التي تفرض نتائج داخلية ملموسة كالسياسة المكسية والمستوى المعيشي ومستوى الاسعار ، وسياسة التهور

---

(١) انظر حول هذا الموضوع التحليل المثير الذي قام به ج. بوردو في « تطور تقنيات التعبير عن الرأي العام في الديموقراطية » في ج. بيرجيه : الرأي العام باريس ١٩٥٧ ص ١٣٧ - ١٦٨ . المؤلف

(٢) البيان الدولي للعلوم الاجتماعية ، ١٩٥٣ رقم ٣ « العشرون عاماً المقبلة » ص ٤٩٩ . المؤلف

ـ مقروض العسكرية ومدة الخدمة العسكرية الخ[1]...

عندما اعلن موسوليني الحرب في العاشر من حزيران عام ١٩٤٠ ، تصرف ضد السواد الاعظم من الرأي الايطالي. لكنه وفق في تحويله بالنصر المباشر. ولا ريب انه بالغ في امكانية هذا النصر . فلما تراكمت البلايا على عكس ما قدر ، تصلب الرأي في موقفه الاصلي وانهار النظام الموسوليني على مراحل متعاقبة وسط الحقد الشامل .

وانطلق روزفلت من موقف مماثل بين اعوام ١٩٣٩ - ١٩٤٠ : من العداء المتناهي للبلاد حيال الحرب . لكنه اذ كان اكثر اطلاعاً من الرأي ، خلص الى التفكير بأنه لا مناص منها ، لأن حياة الولايات المتحدة نفسها في مهب الريح . مع ذلك فقد قدر انه لا يمكن اتخاذ مقررات قابلة لاثارة حرب مباشرة دفعة واحدة . قامت سياسته البارعة المدهشة على استباق الرأي ولكن بأفعال يتفهم هذا ضرورتها بسرعة . وعلى هذا فان هزيمة فرنسا خلقت الصدمة الاولى التي سمحت بزيادة الدعم للبريطانيين. ولقد دلت انتخابات الرئاسة لعام ١٩٤٠ على انه يمكن التوغل بعيداً جداً على الطريق التي تؤدي الى الحياد والى اللاحرب . ان قانون الاعارة والتأجير احد هذه النتائج . لقد كان روزفلت بصورة اجمالية « متبوعاً » من الرأي .

لكن الرأي العام والقوى الاقتصادية ليست وحدها المحركات التي تعطي الدفع لرجل الدولة . بل انها حقائق لينة نسبياً ، يستطيع رجل الدولة ان يحاول تعديلها . وسوف نبحث في الفصل المقبل طبيعة الجهود التي يبذلها ليفعل في القوى العميقة وحدود هذه الجهود .

---

(١) انظر في هذا الموضوع معلومات نافعة في «سبر» ١٩٥٨ رقم ١ و ٢ ١٩٥٨ ، ص ١٠
المؤلف

الفصل الثاني عشر

فعل رجل الدولة

في القوى العميقة

اما ان يستطيع رجل الدولة الفعل في الحدث الخاص فأمر لا يشك فيه احد. انه دوره ومسؤوليته سواء أكان ذلك في الاجابة عن مبادهة خارجية او في وجوب اتخاذ مبادهة . وان يستطيع رجل الدولة تعديل التوافق بسلسلة من الافعال المقصودة ، فأمر ممكن ايضاً . ان التوافق في جوهره ، مركب من الاحداث ذو ديمومة معينة . فيحدث ان يتوصل المسؤول السياسي الى فرز هذه التعقيدات ومعرفة النقاط التي يجب ان يتصرف تبعاً لها . ويحدث احياناً ان تزداد التعقيدات اختلاطاً بفعله . لنأخذ مثلاً ابان ازمة التضخم المالي : هناك سياسات جيدة واخرى رديئة . لقد انقذ بوانكاريه الفرنك بين تموز وتشرين الاول ١٩٢٦ ونجح في معادلة الميزانية . أما « كونو » في ربيع عام١٩٢٣ ، فقد ساهم في تعجيل التضخم « السريع » الذي كان يعيث في المانيا . ان هناك نخبة كبيرة من الافعال الممتازة الواجب الشروع بها في حال الازمة الاقتصادية الواسعة الشمول . لقد استطاع روزفلت عن طريق « النيو ديل ، التوزيع الجديد » وهتلر عن طريق اعادة التسلح وماكدونالد بتخفيض الجنيه الاسترليني

واعادة الحماية المكسية وتقرير الافضلية الملكية ، ان يخففوا الازمة . في حين اسهمت الحكومات الفرنسية غير المستقرة على العكس بممارستها سياسة ازالة التضخم عن طريق المراسيم التشريعية ، في حدة شلل اقتصاد البلاد .

لكن المعضلة في الحقيقة ليست هنا . انها تقوم على معرفة ما اذا كان رجل الدولة قادراً على الوصول الى تحويل تركيبات الامة العميقة بفضل فعل مستمر ، تحويلا حاسماً ام ان هذه التركيبات خاضعة لقوانين كبرى محتومة . بل لنتحدث عن « ما دون التركيبات » العميقة وما « فوق التركيبات » بدلا من التحدث عن التركيبات نفسها . يرى البعض ان « ما فوق التركيبات » هي وحدها التي لا تفلت من فعل السياسي . اما ما دون التركيبات التي تشكل الجوهر الاساسي للتاريخ ، فانها تتبع تطور الاولى بشكل دائب .

ان الاجابة عن السؤال : ما هو الاثر المتقابل لرجال الدولة وللحركات العميقة « دون التركيبية » ؟ بمثابة الاجابة عن اكثر المشاكل تبريحاً ، التي تطرح على المؤرخ . يقدر بعضهم – والماركسيون بصورة خاصة – انهم قادرون على اعطاء الحل بالمادية التاريخية ، وهو حل اكثر دقة وتعقيداً مما يظنه المعلقون ذوو الاطلاع القليل او القصد السيء . وسوف نعود الى الموضوع . اما الآخرون فيرون ان المادية التاريخية ترتكز على مبادىء اساسية مسلم بها ، لا يستطيع غير التاريخ نفسه ان يثبت قيمتها او يدحضها ، ويعتبرون ان البرهان لم يقم ، وان الدراسات العديدة الموجهة دون مؤثرات مسبقة أولية ، ضرورية للوصول الى تفسير متين . والحقيقة ان الامر هنا متعلق بمسألة جوهريةمن فلسفة التاريخ. وهذه الفلسفة تطرح نظريات ، لا يمكن لغير دراسة التاريخ ان تقدر مرتكزاتها الحقيقية . وعلينا ان نعترف بأنه لا يبدو لنا ممكناً اعطاء جواب واضح ومقنع استناداً الى واقع البحث التاريخي الحالي . ان مهمتنا هنا اكثر تواضعاً بكثير . انها ترتكز على الدلالة على الاسئلة الحسية التي تطرح وان نحدد هذه الاسئلة . علينا ان نحلل بعض الامثلة ، ليس دون ان نسلم بقبول ، وجود معطيات

مناقضة بحسب الظاهر . لنضع نفسنا اولا في ابعاد طويلة ولنحقق على سبيل المثال ان معركة واترلو ، بل حتى بمجمل حروب الثورة والملكية ، لم تمنع من ان المستوى المعيشي ومستوى القدرة في فرنساوانكلترا، الاولى المهزومة والثانية المنتصرة ، كانا متساويين بشكل حسي . بل واكثر من ذلك ، كان نظاماهما السياسيان ، بالغاً ما بلغ من التباين بينهما في التفصيل ، ينطلقان من مبادىء اساسية واحدة . وايا كانت تقلبات تاريخ البلدين السياسي ، فان « ما دون التركيبات » فيهما تبدو على تطور متواز. لنأخذ كذلك مثال تحرير المستعمرات. اذا اقمنا انفسنا عام ١٩٦٣ اي بعد ثمانية عشر عاماً على انتهاء الحرب ، نتحقق ان الجميع ، غالبين او مغلوبين ، خسروا مستعمراتهم بشكل مماثل . تخلت عنها اليابان وايطاليا المهزومتان دراكاً . اما انجلترا المنتصرة وفرنسا التي كانت شريكاً متواضعاً في معسكر الغالبين ، فقد اضطرتا الى التخلي عنها الواحدة تلو الاخرى . والفرق بين المنتصرين والمهزومين هو ان المغلوبين تحررت مستعمراتهم بسرعة كبيرة ، اما الغالبون فقد اقتضى التحرير بضع سنين . لكن الاجمال سيبدو بعد مائة عام وكأنه ظاهرة واحدة . ان تحرير المستعمرات ، المرتبط بحد ذاته بقوى عميقة ، هو الجوهر في الموضوع .

ومن جهة اخرى ، سواء أكانت هناك مستعمرات بين اعروام ١٩٤٥ و١٩٦٣ او لم تكن،وسواء اكانت تتمتع بادارات جيدة أو رديئة، فان البلدان كلها ، التي يطلق عليها من الآن فصاعداً « المتوسطة » ،التي كانت لها منذ عام ١٩٣٨ كفاءة صناعية واسعة ، شهدت تضاعف انتاجها بل واكثر من ذلك . ان اليابان التي زاد السكان فيها بمقدار ٢٥ مليون نسمة ، والتي تقلصت اراضيها حتى حدود جزرها ، تتمتع بمستوى معيشي افضل مرتين من العصر الذي كانت تعتقد انها تختنق في اراضيها وتريد اكتساب الفراغ الحيوي . وفرنسا بأكثر من ثلاثين وزارة فيها والمانيا بمستشار واحد طيلة اربعة عشر عاما ، لهما انساق متساوية تقريباً في النمو ان لم نقل متوازية ، طيلة هذه الحقبة نفسها . ان كل هذا يشهد على ما يبدو وبلون من استقلال «ما دون التركيبات » .

وعلى العكس ، ان التطـور المخيف لتقنيات التسلح ، تسمح بالتبصر كأمر ممكن تماما ان يقلب قرار رجل الدولة ليس الحدث فقط وليس التوافق فقط ، بل بنية المجتمعات نفسها . ان قرار اعلان حرب حرارية نووية او العمل الاهوج الذي يحول نزاعاً الى حرب تدمير متقابل بتطوير « مراقيه » ، سيعيد البشرية التي تبقى بعدها الى لون من العصر الوسيط . ان التدمير الكامل المحتوم للمدن وبالتالي للصناعة وللأطر الادارية والكفاءات العقلية والتقنية، سيحول المجتمعات المتطورة في مدى ايام قليلة ، الى ركام من الحطام ، حيث سيتنازع الاحيـــاء القلائل على الارجح ، المناطق النادرة القابلة للسكن والموارد القليلة ، مجتمعين في عصابات ومسلحين كأسلافهم ما قبل التاريخ . والحال ان هذا كله قد يرجع الى فعل رجل دولة . ومهما نأى هذا الفعل عن احتمال الوقوع ، فانــه يعتبر ممكنا طالما كانت كل من الدولتين الكبيرتين تصنع اكداساً من اسلحة الموت لتشككها على الاقل بنوايا الاخرى الحقيقية .

ويمكن اعتبار الحربين العالميتين رغم أهوالهـــما ، وان كانت اكثر تواضعا بانها نتيجة لافعال سياسية حولت الشروط البنيوية تحويلا واسعاً . والحقيقة ان الغالبين والمغلوبين – المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا ـ الذين كانوا عام ١٩١٤ دولاً من « سوية » واحدة ، ما زالوا اليوم على الصعيد نفسه من التسلسل في القدرة الحقيقة . ولكن أليس « افول اوروبا » وامتصاص جوهر السلطة من قبل الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، راجعـين الى ضعف اوروبا الحاسم الناتج عن الحروب التي تبدو اليوم وكأنها اقتتال بين الاخوة ؟ مع ذلك ، فان انصار استقلال « ما دون التركيبية » يستطيعون الاجابة بان هـذه الحروب في الواقع لم تنشب حقيقة بسبب مقررات سياسية بل بسبب الضرورة التاريخيـــة للقوى العميقة المحتومة . لم نختتم المناقشة . سوف نعود اليها في خاتمة هــــذا الكتاب .

ان للمؤرخ مهمة عليه انجازها حتى ولو لم نتمكن من حل مسألة فعل رجل الدولة على التركيبات . عليه ان يحلل الحالات التي « اراد » المسؤولون فيهـــا

تحويل القوى العميقة او حاولوا فعل ذلك . ونحن ، دون ان نزعم اننا في بضع صفحات أتينا على اكثر من تخطيط خفيف لمحيطـــات المسألة ، نود ان نزينها ببعض الامثلة، اولا فيما يتعلق بالقوى ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي ومن ثم فيما يتعلق بتلك التي تشتق من السيكولوجية الجماعية .

١ ـ محاولات الفعل في القوى الاقتصادية والاجتماعية

يمكننا ان نبدأ من الظاهرة الاجتماعية الأكثر أولية على نحو ما ، ونعـــني الديموغرافيا « علم السكان » . ان كل شيء يـــدل على ان الميلادية تنخفض في المجتمعات التي تتصنع والتي امحت فيها الامية . ان هذه ظاهرة تركيبية لا تزال سيئة التفسير في الحقيقة ومعقدة . اذ قد يقع انقلاب تلقائي في الميل، كما اصبحت عليه الحال في الولايات المتحدة ، حيث تنبؤ علماء الاحصاء البشري عـام ١٩٣٠ (١٢٠ مليون من السكان عام ١٩٦٠) ظهر خاطئاً : ان عـدد سكان الولايات المتحدة ١٩٠ مليوناً عام ١٩٦٣ . لكن الموجهين السياسيين لا يبـدون مفتقرين للوسائل للعمل في كلا الاتجاهين . ما زلنا لا ندري اذا كانت زيادة الولادات في فرنسا تدين القانون عام ١٩٣٨ حول علاوات الاسرة ، و « لقـانون العائـــلة » أو لنوع من استعادة تركيبية للثقة ازاء الحياة . لكنها نظرية معقولة تلك التي تقول ان هذا التشريع الارادي الواعي لعب دوراً في هذه الولادات . انه دور متواضع ، كما تبرهن الارقام . لكنه دور لا يهمل .

وعلى العكس ، تمارس الحكومة اليابانية منذ عام ١٩٥٠ سياسة منهاجية للتشجيع على مراقبة النسل . ان نتائجها مذهلة. لقد هبطت الولادات من ٢٦٪ الى ١٦،٢٪ ـ في خمسة عشر عاما ، أي أدنى بكثير من مثيلتها في فرنسا. لكن الحجة وللأسف ليست حاسمة كذلك لأنه يمكن دائماً التأكيد بان تدني الولادات

نتيجة تضاعف المستوى المعيشي للشعب الياباني .

هل تستطيع الحكومة تعديل التركيب الاجتماعي لبلد ما بشكل حاسم ؟ ان الماركسيين اللينينيين هم ابعد من انكاره. انهم يقدرون ان بعد الثورة البروليتارية، نجتاز على التوالي مرحلة « الديموقراطية الشعبية » حيث يستمر صراع الطبقات ولكن تحت إشراف البروليتاريا ، التي تمثل في « جناحهم المتحرك » الحزب الشيوعي ، ثم مرحلة « الاشتراكية » حيث تبقى الطبقات ولكن نضال الطبقات ينتهي . ويؤكدون اخيراً انهم سيبلغون مرحلة « الشيوعية » اي مرحلة المجتمع دون طبقات. ولكن ليس لدينا امثلة تاريخية فلا ندري ما اذا كانت هذه النبوءة ستتحقق .

لكن هذا التحويل الارادي بحسب رأيهم ، لا يمكن ان يتم الا بعد « الثورة » بالغة ما بلغت الصورة التي ستكون عليها هذه الثورة . فالثورة من جهة هي النهاية المحتومة لحركة القوى الاقتصادية الاجتماعية ، وفعل الحكومة البروليتارية بعد الثورة يتكون جوهرياً في « السير في تيار التاريخ » من جهة اخرى لتيسير حركة قوى « ما دون التركيبية » ولحذف العوائق التي تقف امامها . ان دور « ما فوق التركيبية » لدى ماركس ، (الايديولوجيات، النظم السياسية) يبقى ثانوياً جداً ويُشتق من « ما دون التركيبية » من قوى الانتاج وعلاقات الانتاج التي تشكل في مجملها « صيغة الانتاج » أو « التركيب الاقتصادي » للمجتمع ، « القاعدة الحقيقية التي تقوم عليها « فوق تركيبية » فقهية وسياسية والتي تتصل بها اشكال الاحساس الاجتماعي المقدرة» . اما بالنسبة لستالين الذي يتوضع « بعد » الثورة البروليتارية وفي منظور « الاشتراكية في بلد واحد » ، فان ما « فوق التركيبية » اكثر استقلالاً بكثير ، تلعب دورها الخاص اكثر بكثير أيضا . « ان ما فوق التركيبية تنسل من القاعدة ، لكن هذا لا يعني انها تقتصر على عكس القاعدة وانها سلبية ، حيادية ، لا تأبه بمصير قاعدتها ، بمصير الطبقات وبطابع النظام . بل على العكس ، انها تصبح قوة فاعلة ضخمة ، تساعد قاعدتها

بفعالية على ان تتجسد وان تتثبت ، ولا تغفل شيئاً لتساعد النظام الجديد على الاجهاز على القاعدة القديمة والطبقات القديمة وتصفيتها »[1]. وهكذا نفضي الى الفكرة ان « الدولة هي الجزء المتمم الأكثر اهمية لما فوق التركيبيـة »[2] . ان هذا يسمح بتبرير ضرورة تدعيم الدولة السوفياتية . ومن جهـة اخرى ، قادت الظروف التاريخية البلاشفة الى انجاز افعال تبدو قليلة المطالبة مع القوانين التي نطق بها ماركس . ان القيام بالثورة عام ١٩١٧ ، عندما لم تكن في روسيـا قاعدة اقتصادية اشتراكية و « تحويل الزراعة الى تعاونية في عام ١٩٣٠ عـن طريق ثورة آتية « من فوق » لتستطيع توسيعهـا و « سَيسلة »[3] قوى انتاج الاقتصاد الزراعي وليس العكس »[4] .

من هذه الامثلة والبحوث ، نرى ان الماركسية في صورتهـا السوفياتية قـد تخلت تماما عن النظريات « الميكانيسيستية » التي كانت ترى في « مادون التركيبية » التفسير الوحيد للتطور والتي كانت تقلل مـن شأن دور الدولة . كذلك تراءى موقف ماركس ، لكن انجلز اظهر انه كان عليه ان يجسم فكرتـه لضرورات جدلية . كذلك كان موقف بليخانوف في « المفهوم المادي للتاريـخ ١٨٩٧ » وبوخارين في « نظرية المادية التاريخية ١٩٢٧ » . لذلـك يبدو ان معظم علمـاء النظريات يتقبلون من الآن فصاعداً ان « ما فوق التركيبية » في الدولة الاشتراكية

---

(١) الماركسية ومسائل اللغات ، طبعة اللغات الاجنبيـة ، موسكو ، ١٩٥٢ ص ٦ - ٧ ، واردة لدى كالفيز ص ٤٢٧ - ٢٨ ؛

(٢) آ. ا . دنيسيوف ، م . ج . ، كاريسنتو ، اوردها هاري شامبر في « الماركسيـة في الاتحاد السوفياتي » باريس ١٩٥٥ ، ١٠ ص ص. انظر الفصل : ستالين ومـا فـوق التركيبية . ص ٤٥٧ - ٤٨٣ المؤلف

(٣) حول او جعل الشيء اشتراكياً ، اخذتها للضرورة من كلمة *Socialiser* ، بعـد ان استعملت في الجملة نفسها « تحويل الزراعة الى تعاونية » بدلا من *Collectiviser* . المترجم

(٤) هنري شامبر السابق الذكر ، ص ٤٦٦ المؤلف

على الاقل ، – وبالتالي قرار المسؤولين آخر الأمر – يمكنها ان تعدل « ما دون التركيبية » شريطة طبعاً عدم عصيان القوانين العامة للمادية الجدلية .

على انه تبقى هناك امكانية للتفسير « الميكانيسيستي » : اذا كان للدولة دور خاص ومستقل وكانت قادرة على تعديل مادون التركيبية ، يبقى ان هذه الدولة ليست الا انبعاثاً من « ما دون التركيبية » بشكل يجعل وصول بعض الرجال الى الحكم محدداً على نوع ما او انه يجعله بشكل يكون فيه كل من يحل في الحكم محل الرجل السابق ملزماً بالتصرف على نسق سلفه تماما . الا ان كثيراً من المفكرين الماركسيين يعارضون بشدة هذه الحتمية الصارمة . يكتب اندريه غورز بهذا الصدد فيقول : « كان الماركسيون طيلة مدة ستالين في الحكم ، يقدمون عهده على انه ظاهرة للضرورة التاريخية : لقد انتج ستالين على حد زعمهم من الضرورة المادية للستالينية ، فالستالينية كانت اذن الامكانية الوحيدة الموضوعية للاتحاد السوفياتي » . ثم يضيف قائلاً : « ولكن تُسوئل بعد فوات الأوان عما اذا كانت الافعال التي كانت تحصل على تفسير في الماضي بالضرورة الموضوعية ، لم تكن في الحقيقة معزوة الى الارادة الفردية المتوضحة فجأة من قبل الرجل ستالين » . ويفضل غورز نظرية متوسطة ، فيعتبر « ان شراسة السياسة الستالينية لم تكن محض صدفة ولكن ضرورة » . مع ذلك ، اذا « كان ستالين رجل الموقف بفضل صفاته ... لجاز لنا التصور انه كان من الممكن ان يوجد بدلاً من الستالين « التاريخي » الفرد الذي لا لزوم له ، شخص آخر يملك هذه الصفات نفسها وعلى مقياس اوسع ، اضافة الى بعض الصفات التي كان ستالين محروما منها ، ولكان من المحتمل ان يقوم هذا الستالين المثالي في الخطوط العريضة ، بمثل ما قام به ستالين الحقيقي ولكن بشكل مختلف وبتكاليف اقل » .

يمكننا عموماً ان نعتبر ان معظم المفكرين الماركسيين يتقبلون اليوم ان الحكومة في النظام الذي تسلمت البروليتاريا الحكم فيه ، تمارس ، بوصفها ما فوق التكوينية ذاتها ، اثراً حاسماً على ما دون التكوينية ، وبالتالي على ما نسميه

هنا القوى العميقة ذات الطابع الاقتصادي الاجتماعي . ومن المحتمل ان يتقبلوا كذلك في النظام « الرأسمالي » امكانية فعل « تأخيري » حاسم من جانب الحكومات . وببساطة اكثر، اعرب الماريشال تيتو رأيا حول دور رجل الدولة يبدو مقبولاً لكثير من المفكرين الماركسيين وغير الماركسيين[1]. قال : «اعترف ان دور الرجل في التاريخ يمكن ان يكون عظيم الأهمية :انه لمخالف للعقل ونفي للواقع أن نزعم العكس. لكن دور الرجل يزداد اهمية اذ يمثل ارادات واحساس الشعب في فترة ما . ان الشعب هو القوة المحركة في التاريخ » .

لننتقل من هذا التحليل السريع لنظرية خاصة عن التاريخ الى تقديم حسّي اكثر لبعض الامثلة. يخيل الينا ان احسن نهج هو اعادة تخطيط الخطوط العريضة لنماذج المجهودات المتعاقبة المنجزة من قبل حكومات بعض البلدان بقصد بلورة دون بنيات جديدة . وسننتخب مثلي فرنسا[2] والمكسيك لأنهما حللا تحليلا اكثر جلاء ولأنهما متباينان كل التباين .

من الواضح اولاً ان تشريع المجالس الثورية قد غير البنيات الفرنسية تغييراً عميقاً. ان الغاء الحقوق الاقطاعية ونقابات الحرف[3] وتأميم ممتلكات الاكليروس والغاء المكوس الداخلية وقانون لوشابولييه عام ١٧٩١ الذي يحرم الاتحادات[4] سهلا تطور الطبقة البورجوازية تسهيلاً كبيراً في مصالحها الاقتصادية بينما جاء اعلان حقوق الانسان والمواطن الذي لم يكن ليستفيد منه غير جانب من الأمة

---

(١) فلاديمير ديديجر في « تيتو يتكلم » باريس ١٩٥٣ ص ٤٤٥ المؤلف

(٢) انظر بصورة خاصة روندو إ . كاميرون في : فرنسا والتطور الاقتصادي في اوروبا ١٨٠٠ - ١٩١٤ برنستون ، ١٩٦١ ، ٥٨٦ المؤلف

(٣) انظر كتاب تاريخ العمل لفرنسوا باريت ، الترجمة العربية ، اصدار وزارة الثقافة والارشاد بدمشق ص ٩ - ٧٢ ، ففيه شرح واف لهذه النقابات الحرفية واثرها على تقييد التطور الحرفي . المترجم

(٤) انظر المصدر اعلاه من ص١١٨ وما بعدها . المترجم

عملياً ، فضمن لهذه الطبقة تأسيس سلطتها السياسية . ولا ريب اننـــا بصدد مقررات تفسر بالتأكيد بأثر القوى العميقة، لكنها باندماجها مع الوف القرارات الاخرى ، اعطت فرنسا بنية جديدة . غير ان ما هو اكثر اهمية في موضوعنا، هو ان هذه الاصلاحات التكوينية ، فرضت على بلدان اجنبية بافعال تلقائية في السياسة الخارجية — الحروب — حيث لم تكن القوى العميقة تمارس حتى ذلك الحين اثراً في الاتجاه نفسه . فلما انجزت هذه التحويلات، كان الرجوع الى الوراء امراً مستحيلا عملياً .

وانه لمـن المدهش ان نحقق ان فلسفة السياسة الاقتصادية الخارجية ، حتى في حقبة الحصار القاري[٣] ظلت على مبدأ الحماية المكسية على مداه الواسع . في حين ان الاقتصاديين الاحرار كانوا ينصرون التحرر الداخلي منذ عهد الجمعيـــة التأسيسية[٤]، كما ان دول اوروبا جميعها حافظت حتى عهـــد الاصلاحـــات البريطانية بين ١٨٤٦ — ١٨٥٠ ومعاهدة غوبدن ـ شوفالييه عام ١٨٦٠ على حواجز مكسية صارمة وعلى اجراءات التحريم والتخصيص . ولقد كتب كاميرون[١] يقول : « ان من الصعب المبالغة في التأخر الذي فرضته هـــذه لسياسة التجارية على توسع الصناعة الفرنسية وعلى علاقة فرنسا بالامم الاخرى».

ومن الطبيعي اننا نستطيع التقبل بان قوى جبـارة كانت تضغط على الحكومات لابقاء الحماية . ففي قاعات النواب ايام الملكية الدستورية وخصوصاً ايام نظام تموز ، كان العديد من النواب من الصناعيين وكلهم من انصار الحماية . كانت « الناصح الصناعي » تمارس دوراً لا يقارن من حيث نجعته مع منافستها

---

(٣) الحصار الذي فرضه نابوليون الاول بموجب الاجراءات المتخذة في برلين في ٢١ ـ ١١ ـ ١٨٠٦ لاغلاق القارة الاوروبية بوجه التجارة الانجليزية. المترجم

(٤) الجمعية التأسيسية في فرنسا تشكلت بتاريخ ٤ ـ ٥ ـ ١٨٤٨ لوضـــع دستور لفرنسا وانتخبت في شباط ١٨٤٨ . المترجم

(١) المصدر السابق (ريمون فيرون) ص ٣٦ المؤلف

« صحيفة الاقتصاديين » التي لم تكن لتتصل بعدد كبير من المفكرين . كما يمكننا ان نعزو للقوى العميقة كذلك قيام التبادل الحر في انجلترا على صورة مخالفة غوبدن « آنتي كورن لو ». ولكن هناك نقطة تظهر فيها ارادة الحكومة العامدة في تعديل البنيات صريحة واضحة : ادخال التبادل الحر تقريباً الى فرنسا عام ١٨٦٠ . كان نابوليون الثالث يعطف على هذه التقنية التجارية . لكن الجهاز التشريعي للملكة ، كمجالس المملكة ، كان في سواده الاعظم من انصار الحماية. وكان كل شيء يدعو الى التفكير بان مجموعات الضغط العاطفة على التبادل الحر في البلاد تافهة اذا قورنت بالقوى الهائلة التي تدعم الحماية . وكان الجهاز التشريعي قد رفض مرتين مشاريع قوانين بالغاء التحريمات عام ١٨٥٦و١٨٥٩ . ونحن نعلم ان نابوليون الثالث قرر بناء على نصائح ميشال شوفالييه ان يستخدم نصاً في دستور عام ١٨٥٢ يخوله توقيع وتصديق المعاهدات التجارية دون التدخل التشريعي ، وذلك لكي يفتت الحماية دفعة واحدة ، رغم غضبة الصاعيين . لذلك من الصعب ان نرى هنا ظاهرة لون من الضرورة التاريخية، بل واننا لنميل الى عزو جوهر هذا الاصلاح في عمقه الى قرار مختص اتخذه رجل . كما نستطيع تعميماً ، ان نقدر ان النمو الاقتصادي الهائل في فرنسا على عهد الملكية الثانية الذي يدين بصورة رئيسية الى ظروف مواتية - ارتفاع الاسعار المستمر المتصل بفيض الذهب الكاليفورني - قد يسرته سياسة الامبراطور العامدة والدائبة الذي كان مستشاروه السان سيمونيون يحرضونه . ولقد كان لهذا التطور بالطبع تشابكات مع العلاقات الخارجية ، والدليل الأكبر المعروف ، السرعة التي دُفع بها تعويض الخمسة مليارات بين ١٨٧١ و ١٨٧٣ .

كانت احدى نتائج التوسع - الأسرع على عهد الملكية الثانية منها قبل عام ١٨٥١ وبعد عام ١٨٧٠ - تراكم رأس المال ولا ريب . ان الظاهرة هنا متعلقة بالبنية جوهرياً. لكن فعل رجال الدولة سيظهر بشكل حاسم فيما يتعلق باستخدام رأس المال الفائض . ان هذا الفعل يظهر بشكل افضل في تقنية تصدير الرساميل

الى الخارج .

كذلك يمكن تحليل دور الحكومة في سياسة انشاء الخطوط الحديدية في الخارج بمساعدة الرساميل الفرنسية على عهد الملكية الثانية . ولكن يبدو لنا أكثر نفعاً أن نلفت الانتباه الى سياسة القروض الى الحكومات الاجنبية على عهد الجمهورية الثالثة : انها فعل ذو دوافع سياسية جوهرياً، كانت نتائجه الاقتصادية البعيدة الأجل مجلبة للكوارث . كتب كاميرون يقول[1] « ان قلة قليلة من هذه الرساميل أسهمت في التوسع الاقتصادي أو الرفاه المادي بشكل معبر » . ان المثل الأشهر هو القروض الروسية . « ان العطف الرسمي من جانب فرنسا الجمهورية على المالية الروسية القيصرية يمكن ان يعزى الى البحث الدائب عن حليف ضد المانيا »[2] . لقد كانت هذه السياسة واضحة منذ ما قبل التحالف . فبعد عام ١٨٩٠ «تخلى الوزراء الفرنسيون عن وساوسهم القليلة الباقية في نفوسهم حيال التدخل في سوق الرساميل وراحوا يعملون بكل الوسائل التي يملكونها على تشجيع التوظيفات الفرنسية في القروض العامة والخاصة في روسيا » . لكن الفعل الرئيسي للحكومة كان الانتقاء الذي تستطيع القيام به بين مختلف البلدان الاجنبية « لقبول تداول » سندات الدول الاجنبية .

ولقد رأينا أعلاه ، كيف تبدت هذه السياسة [3] . وهذا يوفر علينا عناء العودة اليها .

ان حال المكسيك يعطينا سلسلة من الأمثلة التابعة لفعل الحكومات في البنيات التقليدية أولاً ثم السائرة منها في طريق التوسع الاقتصادي .

انه مجتمع تقليدي تكون بشدة طيلة ثلاثة قرون من السيادة الاسبانية ، ذلك الذي حاول «بينيتو خواريز» رئيس المكسيك ان يعد له ابتداء من عام ١٨٥٨ . كانت الحياة الاقتصادية مؤسسة فيه على جهاز معقد من ادارة الحصر والامتيازات والمراقبات (بالنسبة للتجارة كما للانتاج) . ولما كانت موافقة

---

(١) المرجع السابق ص ٤٠٥ ، انظر القسم الاول الفصل الخامس المؤلف

(٢) المرجع السابق ص ٤٢٣ - ٤٢٤

(٣) القسم الاول الفصل الخامس . المؤلف

الموظفين لازمة بالنسبة لكل مبادهة ، فان الطريقة العملية الاكثر رواجاً كانت شراءهم. أما في الريف،فان الحماية الوحيدة التي ينعم بها الهنود كانت حماية المالك الكبير أو الكنيسة الكاثوليكية . وكان المكسيك من الناحية الاقتصادية مقسما الى اقاليم مغلقة ذات أسواق محلية ، وكانت طرق المواصلات فيها تكاد تكون معدومة . وكانت سياسة خواريز والليبيراليين تتركز على محاولة «جعل المكسيك امة موحدة مع الاحتفاظ للحكومة الوطنية بادارة الجيوش واصدار النقد وتنظيم التجارة الخارجية »[٢] . الغيت ادارات الحصر والامتيازات والعبودية والعمل الاجباري وكذلك المكوس الداخلية . وعلى الرغم من المقاومات العنيفة طبقت هذه المقررات التي تذكر بمقررات الجمعية التأسيسية الفرنسية ، بحزم من قبل خواريز ووزير ماليته ماتياس روميرو. ولما كانا ليبراليين ، فقد ودّا اقامة التبادل الحر . لكن نصف المردودات الاتحادية كانت تأتي من المكوس ، كما كانت هناك مجموعات قوية من انصار الحماية . ومن جهة اخرى، بيعت ممتلكات الكنيسة ، لكنها اشتريت عموماً باسعار رخيصة من قبل البورجوازيين الميسورين الذين تحدوا حرمان الكنيسة ، — وهذه مرة اخرى سمة مشتركة مع فرنسا الثورية —. واخيراً انجز الخط الحديدي بين مكسيكو وفيراكروز . لقد حاولت سياسة منهاجية للحكومة ان تقلب البنيات التكوينية لأول مرة . غير ان المقاومات أدّت الى ان يكون النجاح جزئياً.

وجاء نظام بورفيريو دياز الدكتاتوري عام ١٨٧٦ — ١٩١٠ يحل محل هذه السياسة ذات الاهداف الاجتماعية ، سياسة منهاجية للتوسع الاقتصادي ، تميل الى ترك المبادهات للمشاريع الخاصة . ولقد اجري انتقاء حاسم : تشجيع توظيف الرساميل الاجنبية في المكسيك بكل السبل . من اجل ذلك ، كان من الضروري المحافظة على النظام وهذا ما برر وجود الدكتاتورية . ولقدجرت التوظيفات الرئيسية في الخطوط الحديدية . بلغت من ٦٥٠ كم قبل وصول دياز

---

(٢) فيرنون ، المرجع السابق الذكر ص ٣٣ — المؤلف

الى الحكم ، ٢٤٠٠٠ كم عند مطلع القرن العشرين. ولقد سمحت توظيفات اخرى بتطوير المناجم والزراعات المعدة للتصدير وكذلك بعض الصناعات التحويلية . ولكن ،اذا كانت لسياسة الدكتاتور الثابتة آثارهـا الجليلة على النمو الاقتصادي للبلد ، فانها اهملت مصالح المجتمع الفلاحي اهمالاً كبيراً ، فتركت ملكيات ضخمة تنمو في البلاد . لم يكن لـ ٨٠ ٪ من الاسر القروية في المكسيك ارض عام ١٩١٠ . أضف الى ذلك أن عدداً من الملكيات الكبرى كان يملكها الاجانب (١/٧ من مساحة الارض القابلة للزراعة في البلاد) .

لم يكن متوقعاً من سياسة كهذه الا ان تنشب ردود فعل عميقة . كان دياز يحول ولا ريب بنية البلد الاقتصادية . لكن هذا التحويل كان يعتبر الهنود كأشخاص دونيين بلون من العرقية الداروينية أخذت تراكم الاستياءات . ثم ان هذه الاستياءات توسعت أيضاً لدى العمال وطبقة المدن الوسطى ولكن بنمو سريع . حتى اذا طرأ انخفاض طويل الاجل على الاسعار في السوق العالمية ، كما حدث عام ١٩٠٧ – ١٩١٠ ، على العديد من المواد الاولية ، اصبح المكسيك ناضجاً للثورة . فانفجرت عام ١٩١٠ .

اضطر مكسيك « الثورة » عام ١٩١٠ الى عام ١٩٤٠ ان يجابه اولاً حقبة من الاضطرابات فلم تتوطد سلطة الدولة الاتحادية الا تدريجياً . كان للثورات في مجملها طابع زراعي : اراض مصادرة ، مزارع محروقة ، تجار يهاجمون في الارياف . وعادت الاستقلالات الذاتية المحلية الى الظهور . ولكن يمكننا القول ان السياسة الجديدة رغم ابهامها ، استهدفت ازالة سلطة اؤلئك الذين ساندوا دياز : الكنيسة ، المالكين الكبار والاجانب . لقد دل تأميم مصادر ما تحت الثرى – حيث تسبب بنزاع عنيف مع شركات البترول الامريكية – ومصادر الاراضي وطرد الاجانب واقامة الملكية الجماعية مجدداً في القرى وحماية العمل وتحكيم الحكومة في نزاعات العمل ، على ان هناك ارادة واضحة في تعديل البنية باعطاء الاجتماعية « افضلية على « الاقتصادية » . ولقد سمح حزم الرؤساء

امثال « كارّانزا » و « أوبريغون» و «كالـّس» على اعادة السلطة المركزية القوية ببطء ، مؤسسة على حزب مهيمن ان لم يكن وحيداً ، « الحزب الثوري التنظيمي» (*P. R. I.*) الذي امتص الموظفين والنقابات وحشد شخصيات عديدة. فلما أصبح لازارو كارديناس رئيساً للجمهورية عام ١٩٣٤ ، كانت الحكومة قادرة من جديد على ان تتخذ مقررات هامة للاصلاح الاقتصادي المكسيكي . انه هو ـ على سبيل المثال ـ الذي استطاع تحقيق الاصلاح الزراعي المقرر عام ١٩١٧. لقد انخفض سكان المزارع الكبرى من ٣٠٠٠٠٠٠ عام ١٩١٠ الى ٨٠٠٠٠٠ عام ١٩٤٠ . مع ذلك ، على الرغم من هـذه الميول الماركسية وعلاقـاته مـع النقابات ، قرر كارديناس ان يحمي الاعمال الصناعيـة والتجارية التي كان يريـد الاشراف عليها بنفس الوقت بالزامها الانخراط في مجموعات واسعة : الكونكامين بالنسبة للصناعيين والكونكانا كو بالنسبة للتجار . وبالاجمال ، تتسم حقبـة التحويل التي امتدت من عام ١٩١٠ الى عام ١٩٤٠ بشكل رئيسي بادخـال التوجيه الحكومي وبالشعور المتنامي للدور الذي على القطاع العام ان يلعبه في التطور الاقتصادي . لقد استعاد التطور الاقتصادي ارتقاءه ببطء عام ١٩٢٠ بعد عشرة اعوام من الاضطرابات ، وبصورة خـاصة في القطاع الصناعـي ، ثم بسرعة اكثر بعد عام ١٩٣٥ .

وابتداء من عام ١٩٤٠ ، اصبح فعل الحكومة على التكوينات الاقتصادية اكثر وضوحاً ووعياً ومثولاً للعيان . يقول فيرنون : « انها السنة التي ظهر فيها اول رئيس مخلص من سلسلة الرؤساء المتفانين للفكرة القائلة ان النماء الصناعي من الطراز الحديث ضرورة لازمة للمكسيك » . اضف الى ذلك ان الحرب ، بزيادتها الطلب الخارجي ، اعطت الاقتصاد المكسيكي دفعـاً اتفاقياً كانت اهميته « مرموقة » . لقد بلغ الانتاج الداخلي الخام عام ١٩٦٠ ، ٨٢ مليار بـيزو بعد ان كان ٢٣ ملياراً عام ١٩٣٩ (بسعر ١٩٥٠). ولا شك في ان هناك تفسيرات متناقضة حول مسألة المستفيدين من هذا النمو . يدل فيرنون على انه على الرغم

من تحقق ثروات طائلة، فان جانباً متعاظماً من الجماهير تحسن مستواها المعيشي. ان هذا لا يعني ان المكسيك قد اضحى بلداً « نامياً » . يلزمه الكثير من أجل ذلك . لكننا اذا تبنينا تصنيف روستوف ، فانه لا جـدال بانه بلغ مرحلة « الانطلاق » .

ان ما هو مهم في مثال المكسيك ، هـو ان فعل الحكومـة على البنيات الاقتصادية قد جرى في اتجاهات ثابتة خلال حقبات طويلة : ان حقبة بورفيريو دياز وتلك التي امتدت منذ عام ١٩٤٠، هما الأكثر تمييزاً ، وعلى الأخص الثانية، لأنها اذ استفادت من بعض الاصلاحات الاشتراكية على نحو متفاوت خـلال الحقبة الثورية ، اتسمت بسعة وسائل الفعل التي تصرفت بها الدولة . لقـد ظهر عام ١٩٥٢ تخطيط مرن تحت اشراف الرئيس المباشر . « عندئـذ اكتسب الاسلوب الاداري للحكومة المكسيكيـة نبرات جديدة » . وانه لعسير مرة اخرى ، ان نحدد حصة الحكومة في التطوير وتغييرات البنيـة الاجتماعيـة ، وحصة القوى العميقة . لكن التأرجحات السياسية الكبرى الـتي رسمناهـا باختصار تبرز بوضوح رصيد رغبة الزعماء الواعية .

ان المشهدين اللذين عرضناهما منذ حين ، مهما بلغا من تبسيط غير مترابط ، لا يعطياننا مفتاح المسائل بل يساعداننا على طرحها بشكل أفضل .

انهما يطلعاننا أولاً ، في المثال الأول كما في الثاني ، على ان العديد من رجـال الدولة يضعون نصب أعينهم هدف اصلاح البنيات الاقتصادية الاجتماعية لبلدانهم . وهما يطلعاننا ايضاً على انهم استطاعوا القيام بذلك احياناً « ضد التيار » ، اي ، رغم المعارضة الجازمة للقوى المتفوقة . ذلك كان اتجاه الاصلاحات التي حـاول القيام بها «خواريز» بل وأفضل من ذلك، التبادل الحر التقريبي الذي نجح باقامته نابوليون الثالث . لكن هذه الصيغة استثنائية . لقـد استخدم المسؤولون في الغالب قوى قائمة للتغلب على قوى اخرى . وهكذا سهل بورفيريو دياز مختلف أشكال الرأسمالية المكسيكية والأجنبية ليقيم النظام ووحـدة البلد . كما ان

الحكومات الفرنسية بعد عام ١٨٨٧ تركت الدعاية الروسية تظهر بحرية مما ساعد على تحويل توظيفات كبار الرأسماليين وصغارهم الى القروض الروسية .

ولكن هل تفضي هـــذه الافعال وان كانت طويلة ومستمرة وعنيدة ، الى تغييرات في البنية ، الى فعل حقيقي في القوى العميقة ؟ يتوجب علينا في معظم الأحيان ان نؤكد هنا جهلنا على ان نستنتج قرارات يقينية . لقد اقام نابوليون الثالث حرية التبادل . ولكن هل ندري حقيقة ما اذا كانت هذه المقررات قد حولت بعمق البنية العميقة للبلد ؟ بل وأفضل من ذلك:هل من الممكن التأكيد، كما فعل بعض المؤرخين ، ان التشجيع الحكومي المنهاجي للقروض الأجنبية قد حول المدخرين واصحاب الرساميل عن توظيف مالهم في فرنسا وأخـــر بالتالي بشكل حازم ومستديم التوسع الاقتصادي للبلاد ؟ لا شك في ان الجواب ليس واضحاً . من الواضح ان فرنسا قد خسرت جملة رأس المال المـوظف في روسيا وفي بلدان اخرى . ولكن ، كما يثير الملاحظة كاميرون ، « هل كان سيوظف في فرنسا » لو لم ينجذب عمداً الى الخارج؟ هل يدين واقع النمو الاقتصادي الفرنسي البطيء بعد عام ١٨٨٠ لهذه التصديرات من الرساميل ام لأسباب اخرى كعقلية رجال الاعمال وبنية سوق الرساميل والتشريع الضرائبي ؟ يكاد يستحيل علينا الاجابة عن هذا السؤال .

وأخيراً ، تقوم المسألة على معرفة مدى ما لم يكن رجال الدولة خلال حقبة معينة غير مجرد انبثاق عن القوى العميقة بكل بساطة وبلا استثناء . صحيح انه كانت هناك « اسر بورجوازية » تحتكر السياسة لأفرادها وكذلك الأعمـــال ، وتعمل بالتالي على ان تكون سياسة الدولة مستوحاة غالباً من احتياجات المالية العليا والرأسمال الضخم. ولكن ، ان نعضد ان هذا الرباط كان مطلقاً ومستمراً تقريباً كما فعل « بو دو لوميني »[1] يبدو لنا ان التضحية باختلافات لا تحصى للفعل لصالح نظرية تبدو أحياناً فاتنة . صحيح ان الاصلاحات الاجتماعية السخيـــة

(١) مسؤوليات الاسر البورجوازية ، باريس ١٩٤٣ - ١٩٦٣ ، ٤ اجزاء المؤلف

اصطدمت غالباً « بجدار المال ». لقد شهدنا ذلك بوضوح في فرنسا اعوام ١٩٢٤- ١٩٢٥ أو ١٩٣٦ - ١٩٣٧ . لكن الدولة على وجه الدقة قد تصرفت غالباً بدلالة مفاهيم اكثر رحابة من مفاهيم اوساط الاعمال : لقد اعترض « الصالح القومي » كما قال ويلسن « المصالح الخاصة » في أغلب الاحيان . لقد استعانت الدولة غالباً بالوسيلة للعمل في الاتجاه المعاكس ايضاً وليس فقط لمقاومة الضغوط.

سنبقى في ريبة من الأمر طالما لم نحصل على دراسات اكثر عمقاً لسياسات اقتصادية متمادية مؤلفة من مقررات عديدة متقاربة حول مرحلة مقيمة وعن آثار هذه السياسات على القوى الاقتصادية ، أو سننتهي بقبول ما لا يزال في الواقع في مضمار المبادىء المسلم بها على انه حقيقة بديهية .

بقي لدينا ان نتفحص مظهراً اخيراً لفعل رجال الدولة في القوى الاقتصادية ؛ ذلك الذي يرتكز على الرغبة في اثارة بعض الظواهر الاقتصادية للوصول الى نتائج حسية في مضمار السياسة الخارجية . تتصل بهذا المضمار كل انواع الافعال المقصودة كالاجراءات الزجرية الاقتصادية والحروب المكسبة وتدعيم السلام بالتبادل الحر وشراء ترضيات سياسية لقاء مكاسب اقتصادية ثم ، آخر الأمر ، فكرة الوصول الى الاتحاد السياسي عن طريق « التوحيد » الاقتصادي . ويكفينا ان نأتي على ذكر بعض من هذه النقاط[1] بسرعة .

شكلت فكرة تدعيم السلام عن طريق التبادل الحر ، الغالية على اقتصاديي القرن التاسع عشر الليبراليين ، والمذكورة في نقطة الرئيس ويلسن الثالثة ، احد نصوص سياسة كوردل هول وانتهت بان وجدت لوناً من التكريس النظري الدولي بإقامة « الاتفاقية العامة على التعرفات والتجارة *G.A.T.T.* » بعد الحرب العالمية الثانية .

---

(١) لقد عولج فعل الحكومات تفصيلا في الفصل الثالث من القسم الاول . المؤلف

وبينما نرى كتاباً «كفريدريك ليست »[1] يستبعدون نظريـــة الشيوع « كوسموبوليت » ويؤكدون ان الأمة هي الاطار الطبيعي للتطور الاقتصادي، يسعى الليبراليون الى اسقاط الحواجز بـين المجموعات البشرية . ان احـــدى حججهم التي غالبا ما يوردونها هي ان التبادل الحر ـ ثمرة قرار سياسي ـ يحذف احدى الاسباب الجوهرية للحروب ، هي الخصومة الاقتصادية[2] . ان كوردل هول لا يفتأ يثير هذه المسألة . لقد عنون به فصلاً من مذكراتـــه : « الحرب والتجارة » ، يذكر فيه انه في الثامن من حزيران ١٩١٦ ، في مجلس الممثلـين ، اقترح ان يقام بعد الحرب « مؤتمر دولي دائم للتجارة » يهـــدف الى « نصب علاقات تجارية شريفة وصديقة بين كل امم الارض » . ثم يقول : « ولقد اصبح هذا الجانب الأكبر من فلسفتي حول السلام » . فلما اصبح وزيراً للدولة ، لم تزدد افكاره الا رسوخا . لكن روزفلت كان اقل تحمساً بكثير فلم يستطع هول ان يجعله يتبنى سياسته . ولقد كتب ريمون آرون يقول : « ان التجارة ، بنظر اصحاب مبدأ الربح التجاري ، هي الحرب ، وهي السلام بنظر الليبراليين بشرط ان تكون حرة ، وهي بنظر الاقتصاديين الوطنيين ، ستصبح سلميـــة عندما تتطور كل البلدان . اما بنظر الماركسيين، فانها حرب في النظام الرأسمالي وستصبح سلاماً مع الاشتراكية »[3] .

يمكن للمساعدة الاقتصادية ، ثمرة المقررات الهادفة لرجل الدولة، ان تكون وسيلة للفعل في « ما دون التركيبية » كما أثبت ذلك « مشروع مـــارشال » عام ١٩٤٧ . بل ان توسع المساعدة الاقتصادية الى البلدان المسماة « بالمتطـورة » ، يفضح رغبات اكثر رحابة ايضاً . ولما كان الاحسان المجرد في العلاقات الدولية

(١) الجهاز القومي للاقتصاد السياسي ، ١٨٤١ ، انظر القسم الاول الفصل الثالث .
المؤلف

(٢) انظر ويليام ر. آلن في « كوردل هـــول والدفـــاع عن برنامج الاتفاقات التجارية » ١٩٣٤ - ١٩٤٠
المؤلف

(٣) حرب وسلام بين الامم . ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .
المؤلف

يلعب دوراً طفيفاً جداً ، فانه لا بد والحالة هذه من ان نتوقع فيها غالباً مآرب سياسية . لكن هذه المآرب تستند الى مسلمات اقتصادية تحذف امكانات الاضطرابات والثورة. فهي اذن تجهد لانماء المستوى المعيشي للعديد من المجموعات. اما من الجهة السوفياتية ، فان المساعدة التي تتركز غالباً في تموين الصناعات الثقيلة ، فان هدفها قد يكون تسهيل خلق وتثبيت بروليتاريا صناعية وليدة . والواقع اننا هنا نصيب صميم مسألتنا . لانه اذا ثبت في غضون السنوات المقبلة ان العون الاقتصادي يسهم حقيقة في زيادة ضخمة للمستويات المعيشية ، كان ذلك دليلا على ان فعل الدول يمكن ان يكون حاسماً في مادون التكوينيات . ان واقع نجاحها في اوروبا على العكس ، لا يبرهن على شيء لأننا نستطيع الزعم ان بنيات التطور كانت هنا سابقة الوجود ، وان العون اذن قد لعب دوراً بسيطاً كمنشط للاقتصادات المرهقة بالحرب .

اما في التوحيد الاقتصادي ، فاننا نواجه تجربة معبرة اكثر ايضاً . لقد قامت في الماضي امثلة كثيرة على وحدات مكسية سبق الحديث عنها في الفصل الثالث من القسم الاول . لكن مفهوم « التوحيد الاقتصادي » يذهب ابعد من ذلك على الاخص . لم يعد الأمر متعلقاً بمكوس موحدة « وبمناطق تبادل حر »، بل بانتشار كامل للاقتصاديات ، يقتضي سهولة التحرك العامة للسلع والرساميل والمكوس ، واسلوباً مصرفياً واحداً وضماناً اجتماعياً ذا مستوى متساو كما يقتضي اخيراً نقداً موحداً . ان فائدة هذه السياسة التي دُشنت في ايار ١٩٥٠ بخطة شومان وتوسعت مع اتفاقية روما عام ١٩٥٧ التي خلقت السوق المشتركة ، بالنسبة لموضوعنا ، هي ان باعثيها ارادوا ان يمارسوا على القوى الاقتصادية وعلى التنظيمات السياسية دفعاً مركباً . لقد أوجد جهاز ، نتيجة لقرار ست حكومات (أيده الرأي تأييداً غامضاً لكنه ما يزال يصطدم بضغوط معاكسة قوية) عليه ان يحول في مدى اثني عشر الى اربعة عشر عاما ، البنيات العميقة للبلدان الاعضاء وان يسبكها في كلّ واحد . لكن هدف مبدعي هذه السياسة

(جان مونيه) هو تسهيل توحيد اوروبا سياسياً بهذه الوسيلة . الا ان المسألة هي معرفة ما اذا كان الامتـداد لا يقهر حق ولو كان بعض انصار التوحيـد الاقتصادي غير عاطفين على التوحيد السياسي للمستقبل (الجنرال دوغول) . لدينا اذن الخطوط البيانية التالية : فعل رجال الدولة (فوق التركيبية) المفضي الى تحويل للواقع الاقتصادي (تحت التركيبية) الذي يحجب من حيث المبدأ ان يفرض تحويلاً للنظم (فوق التركيبية) .

لكننا من جديد ، نجد أنفسنا في صميم التجربة بالذات ولا نستطيع بعد ان نعرف ما اذا كانت الحقيقة التاريخية ستخضع لهذه الخطوط .

٢ ـ الفعل في القوى السيكولوجية الجماعية

اننا ندخل هنا نطاقاً ليس مجهولاً بالقدر السابق . ان افعال الدولة بقصد تحويـل أو تنقيح الرأي العام العابر باتت اكثر من ان تحصى . فهنـاك في الديموقراطية النيابية أو الرئاسية نوع من حركة الميزان بين الحكومة التي تحاول ان تجعل الرأي مواتيا لها ، والارادة الشعبية التي تستطيع نهائياً ان تختار رئيساً وتنتخب ممثلين . ان مجموع الحركة معقد لأن على الحكومة ان تحاول ارضاء الرأي وتحويله بآن واحد . وان محاولات التحويل هذه هي التي علينا ان نبحثها هنا . لكن مهمتنا لا تقتصر على دراسة الافعال في الرأي المترجرج ، بل علينا كذلك ان نبحث في مقدار ما يستطيع المسؤولون التأثير على الميول العميقة المستديمة العظيمة ايضاً ، كبعض الايديولوجيات الكبرى . وقد يكون مثال القومية اقل صعوبة في الاحاطة به . واخيراً ، فان كل حكومة تسعى ، دون ريب ، الى ممارسة فعل على المواقف الجماعية للبلدان الأجنبية وقت السلم وبصورة خاصة وقت الحرب .

ان المفردات التي تشير الى هذه الافعال ليست ذات دقة مطلقة . **فالحكومة** عندما تهدف الى اعطاء سرد صحيح للوقائع، تطلق على هذا المسمى اسم «إعلام». لكن حالات قليلة جداً اعطت فيها الحكومات معلومات دون ان تكون لها مقاصد مخبأة . فإعلامها اذن يحتمل أنصبة جدية بأن يكون « موجهاً ». لذلك لم تعد القضية قضية إعلام بل « دعاية » . ان هتلر لم يتردد باطلاق اسم « وزارة الدعاية » على الادارة التي اناطها بغوبلز . علينا ان نتقبل ان النظم الاستبدادية التي تشرف على الصحافة والاذاعة والتلفزيون والنشر والاجتماعات السياسية والجمعيات ، تملك وسائل دعائية اكثر نفوذاً من النظم الديموقراطية . مع ذلك، فان لهذه النظم في الغالب وزيراً تخفي تسميته « وزير الاعلام » المقاصد الحقيقية التي هي القيام بالدعاية اخفاء غير موفق .

ان الحدود بين « الدعاية » وبين « الحرب السيكولوجية » ليست واضحة المعالم دائماً . لقد كتب الزعيم « بلو » على عهد هتلر ، كتاباً معداً لاستعمالات القيادة العليا وحدها ، مبنياً على السيكولوجيا والتحليل النفسي وعلم الاجتماع هو : *Propaganda als Waffe* ، ١٩٣٥ . وانيطت بـ «بلو» خلال الحرب عمليات الحرب السيكولوجية التابعة للجيش الالماني، فتصرف لهذه الغاية بفريق كبير العدد وبوسائل مادية هامة . فما هو الفرق ، بحسب الكتاب الرئيسيين، بين « الدعاية » و « الحرب السيكولوجية » ؟ ان كلتاهما يمكن استخدامهما في الحرب وفي السلم ، وكلتاهما تتبعان نظرياً تقنيات بعينها هي : تدعيم « معنوية » البلد واعطاء فكرة مواتية عنه للخارج واظهاره، على ان الامة قد قرّ رأيها وان قضيتها هي الفضلى ، وتثبيط عزيمة الخصم . ويدرك الفرق الجوهري في الاهداف المنشودة . فالدعاية البسيطة لا تسعى الا الى اعطاء البلد الذي يذيعها سمعة طيبة ووضعاً معنوياً جيداً ، وتلاحماً جيداً اذا كان الهدف داخلياً بتحسين الروابط بين الرأي والحكومة . اما « الحرب السيكولوجية » فانها مظهر من مظاهر الحرب بل ومن الحرب الشاملة. وهي تستخدم سواء أكانت هناك معارك

مسلحة ام لم تكن ، اذا ما اريد تهديم بلد ما او نظام او ايديولوجية . فهي أولا «نائبة عن العنف»: اذ يتركز النصر فيها على تحويل ارادة الخصم ، فاذا حُرّرت هذه الارادة دون استخدام الوسائل الدامية ، تحقق وفر . « ان الحرب سيكولوجية بمعنى ان تقدم الجيوش ليس الا وسيلة للتفاوض. لذلك فان حروب الامر الحاكمة ، في سعيها الى غاياتها ، قد ناشدت الرأي من قبل ثم سُويت حسب التوافق السيكولوجي »[1] . وهي بعدئذ « مضاعفة للعنف » عندما يتعلق الأمر بتطور روح النضال تطويراً مفرطاً واستنفار طاقات الأمة كلياً . وهي اخيراً قد تصبح – بحسب رأي « ميغريه » – سلوكاً موضعياً « لنضال معمم للأذهان » . ان « الحرب الباردة » التي سبقت عام ١٩٤٥ ، تكون بادرة من هذه الظاهرة ، برحابة لم تكن معروفة حتى ذلك الحين .

ومنذ اللحظة التي اصبحت « الحرب السيكولوجية » تحل محل الدعاية تدريجياً ، رأينا انتشار لون من الوسائل التعسفية الذي لا يمكن لغير « المصلحة العليا » او « الاستبدادية » ان تزعم تبريره . اذ يتوجب تقبل المبدأ القائل « الغاية تبرر الوسائل » دون تحفظ في حالة الحرب السيكولوجية الشاملة . حينئذ نرى ظهور سلسلة من الافعال غايتها سيكولوجية . وان البشر ليكونوا بمنتهى السعادة لو اقتصر في هذه الحرب على اكثر الكذب خزياً فحسب .

تمضي التقنية الى ابعد من ذلك . فهي تحاول مثلاً ان تقيم الرعب بالعدوان وتقتيل المذنبين بل والابرياء« كقصف السكان المدنيين وتدمير القرى والاغتيالات والتعذيب » وهو ما يسمى تلميحاً « اعادة تثقيف المغلوب » . وبالايجاز ، ان الحرب السيكولوجية الشاملة ، انتهاك مستمر ومنهاجي للكرامة الانسانية . فليس عجيباً اذن ان تكون عبارات « الحرب السيكولوجية » بل« والدعاية»

---

(١) موريس ميغريه ، الحرب السيكولوجية ، باريس ، سلسلة ماذا اعرف ، العدد ٧١٣ ، ١٩٥٦ ص ٨ .

مجردة عن معناها التقني ، قد اتخذت لونا تأثريا معاكسا فيستنكرها الرأي العام في مختلف البلدان .

مع ذلك ، لا بد لرجال الدولة ان يعملوا على التأثير في القوى العميقة والسيكولوجية الجماعية . ان بعض الامثلة تساعدنا على ان نتفهم اشكال ومدى هذا الفعل بشكل افضل . ولسوف ننتقي هذه الامثلة عامدين من الحقبة التي لم تبلغ الوسائل الضخمة لنشر الافكار – التي يسميها علماء الاجتماع الامريكيون «ماس ميديا *Mass Media*» –النمو الهائل الذي باتت عليه اليوم[١]. ويبدو لنا مفيداً ان نميز زمن السلم عن زمن الحرب وفعل الحكومة في بلدها الخاص وفعلها على الشعوب الأجنبية الصديقة والعدوة في اعماق هذين النموذجين .

يحصل دائماً في زمن السلم ، ان تحاول الحكومة التأثير على الرأي العام لأجل قصير او بعيد .

ان وسيلة الفعل الرئيسية للحكومة في الداخل ، اذا وضعنا انفسنا قبل مرحلة النشر الاذاعي الكبرى ، هي « الحملة الصحفية » ، وفي حالات اكثر ندرة ، كفترة الانتخابات مثلاً ، يأتي تنظيم « الاجتماعات » عبر البلد ليتمم هذه التقنية. ومن الطبيعي ان الحكومة في بلد دكتاتوري ، تتصرف بالصحافة لأنها تشرف عليها . لكن جانبا كبيراً من الجمهور يعرف هذه الحقيقة فيزداد تشككه كما يزداد انجذابه الى المصادر الاجنبية التي لا تشرف عليها الحكومة . لقد فضل الفرنسيون الـ : *B.B.C.* (الاذاعة البريطانية) على الاذاعة الألمانية أو الفيشية خلال الاحتلال وكانوا متعطشين لقراءة الصحف السرية[٢] . اما في

---

(١) انظر برنار فوين في « الصحافة في المجتمع المعاصر » باريس ١٩٦٢ وبصورة خاصة ص : ٢٧٥ – ٢٧٩ « جدول التقنيات الاذاعية » وبيانات الاونسكو التي تصدرها عن قسمة الصحف واجهزة الاستقبال والتلفزيون . المؤلف

(٢) انظر حول هذا الموضوع المعلومات الوفيرة في اعمال المؤتمر الثاني الدولي لتاريخ المقاومة. المؤلف

البلدان ذات الصحافة الحرة ، فان الحكومة تحاول اقناع مدراء الصحف أو استخدام مخصصات سرية تمنحها منها . وهكذا أصبحت جريدة « التان » تعكس آراء الكي دورسيه التي كانت تمنح الهبات كذلك لجريدة «الباريسي الصغير» .

يرى برنار فويين ثلاث وسائل لفعل الصحافة : « الاشباع البطيء » أو « التكرار الطويل المحتكر للمحرضات التي تسير في اتجاهات متشابهة » و « مفعول النفوذ » حيث تستعين الصحافة بمختلف المراجع لتهز القراء المترددين في الوقت الملائم . وهكذا ، عندما وصل ويلسن الى باريس في كانون الاول ١٩١٨ ، عمدت جريدة «الاومانيتيه» في عددها الصادر بتاريخ ١٤ كانون الاول ، الى اصدار عدد خاص ، لتزيد من شعبيته في اوساط اليسار ، اسهم في تحريره ، اضافة الى زعماء الحزب ، كتاب معروفون « كأناتول فرانس » وعلماء كالمؤرخ « ماكسيم لوروا » وعالم الاجتماع « ليفي بروهل» وعالم الاقتصاد« شارل جيد» وشخصيات كبيرة « كفردينان بويسُن » رئيس « لجنة حقوق الانسان » . وتؤثر الصحافة اخيراً عن طريق « توجيه المحتوى » أي بالمكان المتقابل الذي يعطى للانباء المتفرقة . لقد كان « آرثرماير » مدير صحيفة « الغولوا » يقول : « اعلم يا سيدي ان هناك طريقة دفاعية لسرد أبسط قصة عن كلاب مدهوسة» !

وتستطيع الحكومة استخدام الاشباع البطيء «اذا كانت تتصرف ببعض الصحف » . انها قادرة تماماً على معالجة « مفعول النفوذ » لأن تصريحات رجل الدولة الهامة تنشر على العموم في الصحافة .

لكن هذه الوسائل محدودة في بلد حر ، لأنه ليس للحكومة أو قلما يكون لها وسيلة فعل في صحف المعارضة حتى ولو كانت تشرف على بعض الاجهزة . وعلى ذلك ، فان الحكومة تستطيع في المناسبات الكبرى ان تؤثر مباشرة على الرأي عن طريق حملة من الاجتماعات والخطابات . ان واحداً من اشهر الامثلة على ذلك ، جولة ويلسن الكبرى التي قرر اجراءها في ولايات عديدة من الولايات المتحدة من ٣ – ٢٩ ايلول ١٩١٩ ليحصل على دعم شعبي ضخم لمعاهدة فرساي

وعصبة الأمم. لقد قصّ «توماس بيلي»[1] هذه الرحلة بشكل محكم. مع ذلك، فان من المهم ايضاح عدد من النقاط . اولاً : لقد انتخب ويلسن لجولته المناطق «الحاسمة» . عزف عن زيارة انجلترا الجديدة المتعصبة بافراط للجمهوريين ومضى على العكس الى الجنوب ، حيث اعضاء مجلس الشيوخ جميعهم من انصاره . لقد تمت الجولة اذن في الغرب الاوسط والغرب الاقصى حيث الآراء موزعة . لكنه ازاء النجاح المرموق الذي حصل عليه في كاليفورنيا ، حيث حيرام جونسن احد اعضاء مجلس الشيوخ فيها من خصومه ، اعد الخطة للمضي الى ماساشوسيتس أيضاً ، ولاية هنري كابوت لودج ، الجمهوري ورئيس لجنة الشيوخ للقضايا الخارجية ، والعدو الرئيسي للمعاهدة. ولم يمنعه غير المرض عن تحقيق هذا المخطط .

ان الصعوبة الملازمة لهذا الاسلوب هي انه لا يمكن الاتصال بأكثر من عدد محدود من السكان . ففي كولومبس من اعمال اوهايو ، وهي مدينة تعداد سكانها ٣٠٠٠٠٠ نسمة ، تكلم ويلسن امام ٤٠٠٠ شخص ، أي ان «الاندفاع» الذي اتاحه مجيئه لم يزعزع رواسي البلد كلها . ولقد لاحظ بعضهم ان ويلسن كان قادراً على الوصول الى اكثر من مستمعيه بعشرين مرة دون تعب او خطر لو كان للاذاعة والتلفيزيون ما لهما من توسع اليوم. مع ذلك ، فان الاحتكاك المباشر في ايامنا هذه ليس مستبعداً . لقد عارضت اسلوب «مانديس فرانس» – دردشة يومية في الراديو – جولاتُ الجنرال دوغول عبر الأقاليم .

لكن اسلوب السفر بالنسبة لويلسن كما لغيره ، تمثل مانعاً آخر. انه يُحرض رد الفعل المباشر من جانب المعارضين . ففي كل بلد مر به ويلسن ، جاء اعداء المعاهدة «الألداء» امثال مارك كورميك وبوراه وجونسن ، يحاولون فيه ازالة الأثر الذي قد حصل عليه . لذلك يتوجب علينا ان نتقبل ان مجهودات

---

(١) الولايات الشمالية الشرقية من امريكا وقد اتينا على ذكرها في القسم الاول من هذا الكتاب.
المترجم

الحكومة لخلق مواقف الرأي ، وبصورة خاصة بصدد سياسة خارجية، عاجزة غالباً أو محدودة على أية حال . ومن ناحية اخرى ، لدينا دراسات جيدة تشعرنا بأن الرأي العام في زمن السلم ، لا يأبه بالسياسة الخارجية فيقل تقبله بالتالي للدعاية . « فاذا ما استشير حول المسائل العاجلة والمهمة التي تتوجب على الحكومة بالدرجة الاولى ، نرى الجمهور يثير اولاً المسائل الداخلية ومن بينها تلك التي لها علاقة بشروط الوجود المادي ، كالاجور والاسعار والمستوى المعيشي بصورة عامة والسكن او العمل » . ان الاحداث « التي يُقحم الافراد فيها مباشرة على نحو ما (كحرب الجزائر مثلا) هي وحدها القادرة على محو الاحساس بالشواغل الشخصية او العائلية المباشرة لفترة ما . ان شاغلة السلام والمخاوف ذات الطابع العام حول توازن الدول فيما بينها ، والسياسة الدولية وطرق التحالف ... لا تتقدم الى ذهن الجمهور الا فيما بعد ، وكأنها في مؤخرة احساسه »[1] . ان هذا يبدو صحيحاً في كثير من البلدان ، وعلى أية حال ، في البلدان التي تتمتع بمستوى معيشي مرتفع . ان ٥٣ ٪ من الاشخاص الذين سئلوا في الولايات المتحدة ، وضعوا المسائل ذات الصبغة الداخلية في المرتبة الاولى ، بينما اهتم بالمشاكل[2] الدولية ١٦ ٪ فقط .

واذا كان عسيراً على الحكومات ان تؤثر في برهة وجيزة ، فانها تستفيد من هذه اللامبالاة التي تعطيها مجالاً واسعاً للفعل . لقد لاحظ « غيزو » ذلك من قبل في رسالة الى اللورد آبردين بتاريخ ١٦ أيلول ١٨٤٩ . قال فيها : « تأكد ان السياسة الخارجية لا تشغل فرنسا مطلقاً ولن تكون سبب أي حدث كبير فيها . ان الحكومات تستطيع ان تفعل ما تشاء ، فاذا كانت اعمالا جنونية، لن

---

(١) سبر ١٩٥٨ ، رقم ١ و ٢ عدد خاص عن « سياسة فرنسا الخارجية والرأي العام ١٩٥٤ - ١٩٥٧ » ص ١٠ . المؤلف

(٢) جيروم س. برونر « ماذا تفكر امريكا » باريس ١٩٥٢ ص ٢٢ وكذلك ليستر ماركل « الرأي العام والسياسة الخارجية » ١٩٤٩ . المؤلف

يدعمها احد . اما اذا كانت حماقات ، فسوف يستقبحون فعلها دون غضب ، ودون ان يقلبوها لهذا السبب ، اذا كانت نافعة لشيء ما من القضايا الداخلية للبلاد ، وهي الاشياء الوحيدة التي ينظرون اليها بجدية »[1] . وفي الحقيقة ، يكفي الحكومة في معظم الحالات ان تقنع بأن تعادل بفعلها الخاص القوى المعادية للمجموعات المعاكسة .

ان مهمتها « التقنية » تبدو اكثر اهمية . هل تستطيع خلال اجل طويل ان تكثّف النفوس وتُذكي اوار الوطنية وان تهيجها في بعض الحالات ؟ ان الحكومات الاستبدادية قادرة على انجاز مثل هذا الجهد منهاجياً لأنها تستطيع وحدها ان تفرض المناهج المدرسية وان تؤطر الشبيبة بشكل تخفف من أثر الأسر عليها وان تراقب الصحافة والمنشورات .والحكومات الديموقراطية نفسها تؤثر في البرامج والمناهج المدرسية . ولكن هل تتوازى النتائج مع الجهد ؟ لم يستطع موسوليني بالتأكيد ان يقنع الايطاليين في غضون عشرين سنة بأن الحرب مشروع نبيل ورائع . وهتلر نفسه، وان استغل الغضبة الألمانية على اثر معاهدة فرساي ، لم يستطع ان يجعل « محارباً » اكثر من جزء من البلاد. ان كل الشواهد تدل على ان المستنفرين الالمانيين في ايلول ١٩٣٩ كانوا متقبلين لكنهم لم يكونوا متحمسين . ان التأججات الوطنية التي عرفتها باريس وبرلين عام ١٩١٤ ، لا يمكن ان تُذكى مجدداً بمجرد الدعاية .

نشعر بالاحرى ان التطورات الكبرى للشعور القومي ، ولادته وحفيظته القومية وافوله لصالح الشعوبية او ما فوق القومية ، ليست الا ظواهر تكوينية عميقة تعرفها الدول الواحدة تلو الاخرى ولكن دون ان تستطيع الحكومات ممارسة اكثر من ضغط محدد عليها . انها تستطيع على الأكثر ، في حقبة القومية

---

(١) رسائل السيد غيزو الى اصدقائه واسرته . باريس ١٨٨٤ ص ٢٧٠ - ٢٧٢ . المؤلف

المتقدة ، ان « تحول » نحو الخارج تطلعات الجماهير المتعطشة الى الاصلاحات الاجتماعية . وهكذا استخدمت مصر ناصر الرغبة في الثأر من اسرائيل عام ١٩٤٨ كعتلة جبارة في فعلها السياسي الداخلي .ان « سياسة العظمة »اوقات الهدوء ،لا تنسي المطالبات الحسية. لم يستطع « بولينياك » ان يحذف الاضطراب الداخلي بغزو الجزائر . وسياسة « فينيزيلوس » الخارجية الكبرى بين اعوام ١٩١٩ – ١٩٢٠ ، لم تمنعه من ان يُدحر في انتخابات تشرين الثاني عام ١٩٢٠ . لكننا على وجه الاجمال نفتقر الى الدراسات الجيدة حول هذه الظاهرات .

ان فعل رجال الدولة على الشعوب الأجنبية اكثر صعوبة على الادراك ايضاً. والواقع ان من المعروف ان حكومات اجنبية تدفع لبعض الصحف او تمولها . لكن منتهى الاحتياطات الدقيقة تتخذ لاخفاء هذه التصرفات ، فلا تفضحها الا الصدف وحدها .

فالبلاشفة مثلا ، بعد ثورة اوكتوبر ، نشروا رسائل صادرة على الأخص عن ارثر را "فالوفيتش ، المستشار السري لوزارة المالية الروسية في باريس بين ١٨٩٧و١٩١٧ . وهذه الرسائل التي نشرتها جريدة الاومانيتيه' والتي جمعت في مجموعة « رشوة الصحافة المرذولة » تتعلق بدفعات السفارة القيصرية في باريس للدعاية في عدد كبير من الصحف . وهذه الدعاية التي تجزى بسخاء كبير تمت بصلة الى المنح التمويلية. ثم ان را فالوفيتش لم يكن مبهما في كلماته :« لما كان يتعذر شراء الجميع ،لذلك لا بد من اجراء انتقاء، فنأخذ جرائد :التان وايكو دو باري والجورنال والبتي بارزيان ، مع اربع او خمس صحف من الاقاليم ». « انهم يعيروننا بمساعدة جدية طيلة ستة اشهر في القسم المالي من البتي[1] جورنال والفيغارو والماتان والفرانسيه' الخ .. لقاء ٥٠٠٠٠ فرنك . ولن يكون الأمر

(١) التان ، صدى باريس ، الجريدة ، الباريسي الصغير . اسماء صحف فرنسية . المترجم

حياداً بل خدمة جديدة تقوم على صد التيار واثارة الجمهور »[1] . ويقوم المشروع على اثارة الجمهور بتعداد مناقب القروض الروسية . ولكن الأمر ، كما كتب «كوكوفتسيف» الى بوانكاريه بتاريخ ١٧ - ٣٠ تشرين الاول ١٩١٢ ، « يتعلق بالصحافة الباريسية التي لمشاربها اهمية كبرى ليس من وجهة المصالح المالية لبلدينا بل من وجهة مصالحها السياسية »[2] . لذلك فان من المفيد ان تجري دراسة علمية لهذه السياسة خصوصاً وان المؤلفات الصادرة ذات طابع جدالي صريح .

ان الدراسة المنهاجية الوحيدة حسب ما نعلم ، التي ترتكز على تنقيب واسع في المحفوظات هي دراسة ديمتري كيتزيكيس عن الدعاية اليونانية في اعوام ١٩١٩ - ١٩٢٠[3] . لم يستطع كيتزيكيس ان يعيد بناء مجموع الفعل ، الحازم والحق يقال ، الذي مارسته اليونان على الحلفاء الكبار في سويسرا والشرق البريطاني وعلى مجموعات السلميين من اوساط مسيحية ويهودية واوساط جامعية واشتراكية ، الا بدراسة وثائق السفارة اليونانية في لندن . كان الموضوع متعلقاً بدعم المطالب اليونانية في ابيريا[4] الشمالية وتراس وفي غرب آسيا الصغرى و « بونت » ورودس ودوديكانيز وقبرص وايمبروس وتينيدوس ، في اكثر

(١) الجريدة الصغيرة ، الفيغارو (وهو اسم علم في مسرحية حلاق اشبيليه لبومارشيه) والصباح والفرنسي ، اسماء صحف. المترجم

(٢) راجع المصدر السابق ص ٧ (٢٦ تشرين الاول ١٩٠١) المؤلف

(٣) ديمتري كيتزيكيس « دعاية وضغوط في السياسة الدولية » اليونان ومطالبها في مؤتمر السلام ١٩١٩ - ١٩٢٠ ، باريس ١٩٦٣ ، ٥٣٧ ص . المؤلف

(٤) *Epire* مقاطعة يونانية قديمة جنوبي مقدونيا . وتراس مقاطعة اخرى تقع الى الشمال من اليونان القديمة وهي تشكل اليوم القسم الجنوبي من بلغاريا . بونت، مملكة تقع شمال آسيا الصغرى ، اسسها آريو بارزان عام ٤٠٠ ق.م تقريبا واحتلها الرومان عام ٦٢ م . وايمبروس جزيرة تركية في بحر ايجيه قرب الدردنيل.وتينيدوس جزيرة تركية ايضاً من ارخبيل قرب شطآن آسيا الصغرى . المترجم

اوساط الرأي العام الاجنبي اتساعاً . ولقد كانت هذه الدعاية ضرورة ماسة لليونان التي انحازت متأخرة الى جانب « التفاهم » والتي عمل الملك السابق كونستانتان ، وهو الموالي لألمانيا ، على تشكيك الحلفاء بعواطف اليونانيين .

كلف اليونانيون احد الوزراء ، آندريه ميكالاكوبولوس بارساء قواعد تنظيم دعايتهم ، فأقام مركزها في لندن وحمّل احد الصحفيين القدماء ، ديمتري كاكلامانوس ، مسؤوليتها . ويطلعنا كيتزيكيس بالتفصيل على الطريقة التي نظم فيها بدقة نشر وتوزيع الكراسات والكتب التي لا تحصى والخرائط والاحصاءات وكيف « حوصرت » الصحف حصاراً مدروساً . ولقد اقنعت الصحف الكبرى كالتايمز والمانشستر غارديان والمورنينغ بوست الخ ... بفضل المساعي الشخصية فنشرت هنا وهناك مقالات تدعم النظريات اليونانية . لكن صحفاً اخرى اقل اهمية تلقت دفعات مالية . بل ان الحكومة اليونانية أسست مجلة خاصة بها هي « البلقان ريفيو » ونشرت في فرنسا « الدراسات الفرانكو يونانية » . واكتُسب عدد من الصحفيين شخصياً عن طريق الهبات . ان لدينا حول كل هذه النقاط فيضاً من التفاصيل التي تكشف لنا عن الفعل اليوناني وطابعه الجريء وتنظيمه . لقد كانت الشخصيات المتنفذة والسير بازيل زاهاروف بصورة خاصة ، وهو من اصل يوناني ومن كبار الاغنياء المنتجين للأسلحة ، عملاء نشيطين للضغط الملحاح على رجال السياسة الذين كانت مراكزهم الرفيعة تسمح بلقائهم والتأثير فيهم . « لقد أحسن فينيزيلوس وفريقه فهم اهمية الدعاية وهم الذين كانوا شديدي التنبه لكل تطورات اساليب الفعل الدولي » . ويضيف كيتزيكيس قائلا : لقد حصل بعض التبذير « لأن الموضوع كان متعلقاً بفعل جديد لم يسبق ان عولج على مثل هذا المستوى في الماضي » . بيد ان الفعل اليوناني كان قصير الامد فلم يكن كامل الفعالية . لكن فينيزيلوس « وقد حصل على ترضيات كبيرة في مؤتمر الصلح ، لم يسعه الا ان يهنىء نفسه على الأموال والطاقات الطائلة التي انفقها في هذا المضمار » .

في زمن الحرب ، تأخذ الدعـــاية بالضرورة مدى آخر مختلفاً حين تصبح « حرباً سيكولوجية » لأن المسائل المالية توزع بسخاء أكثر فتصبح المغـــامرة ذات اهمية أكبر . تُبذل المحاولة منهاجياً لدعم معنوية البلاد بتفخيم الانتصارات والتقليل من شأن الهزائم وبتقديم « دواع للأمل » . كما تجري محـــاولة تهديم معنويات الجنود الاعداء والمدنيين . وهكذا حاول اليابانيون خلال الحرب اثارة « الحنين الى الوطن » في نفوس الجنود الامريكيين في منطقة المحيط الهـادي . والفعل في معنويات « الخلْف » شاغلة من الشواغـــل الجوهرية عنـد مديري الدعاية . وانه من المعروف في نظريات الجنرال الطيار الايطالي دوهيه ان قصف المدن كان يعتبر وسيلة جوهرية في تحريف ارادة العدو . ولكن ، لم تبد تجربة معركة انجلترا ولا الغارات الجوية الحليفة على المـــانيا قاطعة على اية حال اذ ظلت معنويات السكان ثابتة في كلتا التجربتين . ولكن ، أليست هناك وسائل أكثر حذقاً وفعالية ؟

ما زلنا لا نعرف تنظيم الدعاية زمن الحرب معرفة جيدة . مع دلك، لنأخذ مثالاً لدينا حول بعض المعلومات ، مثال الدعـاية البريطانية في أعقاب الحرب العالمية الاولى . كانت حتى ١٩١٦ ، تلبع هيئة سرية هي مكتب دعاية الحرب او « ويلنغتن هـاوس » الذي يديره تشارلز ماسترمن . وبعد تجـــارب مختلفة اخرى ، اوجدت وزارة اعـلام في شباط ١٩١٨ ، وسمّي اللورد نورثكليف مديراً للدعاية في البلدان العدوة . أما الدعاية الداخلية والدعاية لدى الحلفاء فقد انيطتا بلجنة حربية قومية هي « الناشنال وور ايمز كوميتي[1]» . واننا لحسن الحظ نعرف جيداً نسبياً احد مظاهر هذه الدعاية، مظهرها في الولايات المتحدة،

---

(١) ميغريه : الحرب السيكولوجية . وج . دريانكور في « الدعاية، قوة سياسية جديدة » باريس ١٩٥٠ وهارولد د . لاسويل : « الدعاية الفنية في عالم الحرب » نيويورك ، ١٩٢٧ ، ول . هـ . كار : « الدعاية في السياسات الدولية » اكسفورد ١٩٣٩ .
المؤلف

اذ غلك في الواقع سرداً قام به المسؤول الرئيسي ، السير آرثر ويللرت[1]. لقد كان السير آرثر رئيس قلم الصحافة في وزارة الخارجية مدة طويلة ، ثم أصبح مراسلاً للتايمس في واشنطن خلال الحرب ، ثم سكرتيراً « للبريتش ودورميشن البعثة الحربية البريطانية » وممثلاً لوزارة الاعلام في الولايات المتحدة مع احتفاظه بمراسلة التايمز .

يطلعنا ويللرت أولاً على مدى ضرورة وجود دعاية بريطانية في الولايات المتحدة . اذ على الرغم من اللغة المشتركة والدعامات القوية ، فان عدداً كبيراً من الامريكيين كان معادياً للبريطانيين ومنهم الانعزاليون بصورة خاصة . وكانت الأسباب المقدرة كثيرة حتى باتت مواضيع الخصومة خلال حقبة ١٩١٤ – ١٩١٧ وحتى خلال صيف ١٩١٨ أكثر من ان تحصى[2] . كان الرجل الذي لعب دوراً جوهرياً أكثر من ويللرت نفسه هو السير ويليم وايزمن الذي ما ان ان وصل الى الولايات المتحدة في نهاية عام ١٩١٥ وله من العمر ثلاثون عاماً ، حتى سمي ضابط ارتباط بين ويلسن والكولونيل هاوس ووزارة الحرب البريطانية . ولقد تكرر اسمه مراراً في اوراق الكولونيل هاوس الخاصة . وكان وايزمان يهتم من حيث الاساس بمقاومة الجاسوسية فصار ويللرت على نحو ما مساعده لشؤون الدعاية . وكان ويللرت على العكس قاسياً على فعل السفير سير سيسل سبرنغ رايس الذي ما كان يحسن اخفاء الغيظ الدائم الذي كان الامريكيون يثيرونه في نفسه .

لم ينشأ مكتب نشر بريطاني حكومي في نيويورك إلا عقب مهمة بالفور في الولايات المتحدة في ربيع عام ١٩١٧ . وكانت « ويلنغتن هاوس » حتى ذلك

---

(١) طريق السلامة : دراسة في العلاقات الانجلوامريكية ، لندن ١٩٥٢ المؤلف

(٢) انظر كذلك سوزان تاسييه في « بلجيكا ودخول الولايات المتحدة الحرب » بروكسيل ١٩٥١ ، ١٧٣ ص . ففيه دراسة جيدة عن الحكم المسبق الناهض لالمانيا الذي اوجده خرقها الحياد بلجيكا المؤلف

الحين ، التي كان الروائي الكندي سير جيلبرت باركر يدير الشعبة الامريكية فيها ، ذات نشاط محدود ، يقتصر على ارسال المحاضرين والافلام والكتب والكراسات . وعليه ، فان تنظيم مركز فعال جاء متأخراً . نظم وايزمان ويالرت الخطط ، وانيط بخريج اوكسفوردي شاب ، غوفري بوتلر ، ادارة مكتب نيويورك . وكانت مهمته تنسيق ما كان يجري من قبل واعطاء التعليمات الدقيقة للصحفيين والمحاضرين الذين كانوا يفدون على الولايات المتحدة لسبب او لآخر . فكانت احدى الشواغل الجوهرية الدخول في الاوساط الكاثوليكية ذات المنشأ الايرلندي في الغالب والتي كانت بصورة عامة معادية بشدة للبريطانيين .

وفي حزيران ١٩١٧ ، عين نورثكليف رئيساً للبعثة الحربية البريطانية ، فكوّن هذا التعيين تقدماً كبيراً . لقد كان ناشر التايمس والديلي ميل صحافياً على مستوى عال من الكفاءة ذا مهارة فائقة . فلم يجد ويللرت ، وهو مراسل احدى صحيفتيه ، عناء في التفاهم معه وكانت احدى ميزات نورثكليف ، انه خلافاً لسبرنغ رايس الذي كان يكرهه ، «فهم الامريكيين فأحبه هؤلاء ومحضوه ثقتهم » . ان ويليم راندولف هيرست مثلاً ، مدير الصحف الكبير المعتبر موالياً للألمانيين ، قبل ان يعهد اليه في احد الاعداد ، بصفحة الافتتاحيات في جريدة النيويورك اميركن ، فاندفع بنجاح يطلع القراء على النصيب الهام الذي يضطلع به البريطانيون في الحرب ، وهو النصيب الذي كانت بعثة تارديو الفرنسية تقلل من قيمته بطيبة خاطر . وعلى الرغم من ان بعثة نورثكليف تجاوزت حدود الدعاية في الشمول ، فان تكوينه ومزاجه الشخصي ساعدا على أن يعلق عليها أهمية استثنائية . ان ويللرت يعطينا عدداً من التفاصيل المستطابة . لكننا لن نطنب في ذكر التقنيات المستعملة . انها تكشفَ عن السمة الهائلة التي اتخذتها حينذاك الدعاية البرتطانية في الولايات المتحدة .

ان فعل رجال الدولة على القوى العميقة دائم . وهو يتعلق كذلك بتعديل او بمحاولة تعديل تيارات الاقتصاد بمثل ما يتعلق بتحويل ميول الشعوب السيكولوجية بصورة عابرة او دائمة . لكن المسألة الجوهرية تبقى قائمة : الى اي مدي يمكن لهذا الفعل ان يكون فعالاً ؟ وهل يمكن ان يبقى كذلك طويلاً ؟ ان ندرة الدراسات التاريخية التي تطرق هذا الموضوع بصورة خاصة تجعلنا نقر بشكنا من جديد .

لكن درجة واحدة تبدو مكتسبة مع ذلك : انها الاحساس المتنامي لدى رجال الدولة بأهمية القوى الجماعية سواء أكانت سيكولوجية او اقتصادية . ففي الوقت الذي كانت الاسر الحاكمة حكماً مطلقاً في النظام القديم تستطيع ان تتجاهل الرأي او تنبذه وأن لا تأبه بما نسميه اليوم « بالبنيات » الاقتصادية إلا قليلاً ، فان رجال الدولة الحديثين ، حتى ولو كانوا على رأس حكومات دكتاتورية ، يجدون فيها همهم الشاغل . ان « تحسس » الجماهير المرتبط مع تقدمات الديموقراطية الغربية او الاشتراكية ، ونمو مسؤوليات الدولة الاقتصادية نمواً لا يلين وتوسعات الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع ، تدفع الدول الى مزيد من الاهتمام الدائب « بالبنيات » وبالتالي الى محاولة الاستزادة من فهمها . واننا نشاهد نمو الهيئات الحكومية والخاصة ، في خدمة الحكومة او الجامعات ، التي تحلل الحالة الحاضرة للقوى العميقة وتجهد نفسها في استخلاص تنبؤات للمستقبل. والمناهج تتحسن وتعطي أحياناً نتائج قيمة – بالنسبة للاقتصاد السكاني على الاقل – . ان هذا الموقف الجديد للدول يؤدي كذلك الى مضاعفة عدد العوامل وتنوعها وعدد « العاملين » الذين تقتصر مهمتهم على التأثير في القوى . وفي الوقت الذي تزايد فيه عدد الدبلوماسيين التقليديين ولكن دون افراط ، نشاهد ظهور هيئات جديدة : ممارسي الحرب السيكولوجية ، واضعي احصائيات ، مساعدين فنيين الخ ... وعلى هذا ، فان القوى العميقة التي لعبت دائماً دوراً جوهرياً لا تستمر في طبع التطور التاريخي وحسب ، بل ان رجال الدولة ، منذ

الآن ، باتوا يعرفون انهـــا موجودة ويحاولون استخدامها وان كان استخداماً متردداً واخرق كما نرى بتواتر . ان مثل هذا التحول الذهني ينعكس كذلك على البحث وعلى الادارة . ولكن ، هل تراه يختزل دور رجل الدولة الشخصي الى أبسط حدود مفهومه ؟ يمكننا على العكس ان نذهب الى ان رجال الدولة ، بعد ان أصبحوا منذ الآن مالكين بعض وسائل الفعل في هذه القوى التي كانت غير مألوفة من قبل ، قادرون في بعض الحالات على مضاعفة نفوذهم الفعال .

الفصل الثالث عشر

القرار

ان أرقى نشاط ، بين النشاطات المتعددة لرجل سياسي مسؤول ، النشاط الذي يبرر مسؤولياته والذي ينجز رغباته ، هو « التقرير » . فالجانب الأكبر من وقته يصرف في استقبال الزائرين وتلقي آراء وتقارير مرؤوسيه وفي دراسة الوثائق وإلقاء الخطابات وفي تقمص دور ممثل البلاد . مع ذلك ، فان كل هذه الامور ثانوية اذا قيست بواجبه الرئيسي الذي هو التقرير .

فدراسة المقررات بالنسبة للمؤرخ اذن ترتدي طابعاً أولياً خطيراً . عليه ان يبحث في مرحلة اولى من عمله ، مرحلة اقامة الوقائع ، عن المقررات التي اتخذت ومن الذي اتخذها وفي اية ظروف . وفي مرحلة ثانية ، عليه ان يفسر القرار أو جملة المقررات التي اثبت وجودها . وهذه ناحية على غـاية من التعقيد ، لكنها كذلك اكثر ايجائية .

يتطلب القرار اختياراً . والمسألة التي تطرح على مستوى عال ، ميتافيزيقي على نحو ما ، هي معرفة ما اذا كان الانسان حراً في الاختيار ، ام ان كل شيء مسبق التحديد، وما اذا كان الاعتقاد الملازم لكل فرد بأنه حر ليس إلا وهماً ، وما اذا لم يكن الوعي، مجرد ظاهرة حتمية عادمة الفعالية « *Epiphénomène* »

لكن المسألة متعلقة هنا بتأمل « سام » في حين ان التاريخ يتبع في جوهره دائرة « الفطرية » . لذلك يكتفي المؤرخ بان يأنس بأن الانسان يعتقد بأنه حر ويعتقد بأن اختياراته ملك يده وبأنه يعمل نتيجة لهذا الاعتقـــاد الطاغي . ومسألة الحرية بالنسبة للمؤرخ لا تتبع الدائرة الميتافيزيقية بـــل تطرح على مستوى الظواهر . وعندما يرغب انسان ما في اجراء انتقاء ما ، فانه يعلم ان هذا الانتقاء محدود بامكانات حسية معينة .

ان رئيس فنلندا لا يستطيع تقرير استعادة كاريليـــا ولا رئيس المكسيك استرجـــاع التكساس . مع ذلك ، فانه يتبقي في مركب العلاقات الفنلندية السوفياتية أو المكسيكية الامريكية لون من الانتقاءات الممكنة بالنسبة لحكام البلدين الصغيرين . ومن باب اولى ، يشعر حكام الدول العظمى بأكثر حرية في الانتقاء ، طالما كان مجموع الامكانات المتاحة لهم اكثر وفرة. لكن هؤلاء يعرفون جيداً ان هناك حدوداً لحريتهم في التقرير ، ويشعرون بانهم مسؤولون ضمن هذه الحدود عن انتقاءاتهم التي قد تكون في بعض الظروف مفجعة .

ان للمقررات التي تتعلق بالسياسة الخـــارجية شكلاً خاصاً بها رغم تقدم تشابهات بعيدة وروابط وثيقة بآن واحد مع المقررات ذات الطابع الداخلي . فالحكومة التي تقرر رفع الرسوم على الدخل ، تملك من حيث المبدأ ، وسائـل تنفيذ قرارها ، فلا تنتج ثورة عن قرار داخلي إلا في حالات استثنائية وقصوى. هناك ذخيرة ضخمة منالوسائل الادارية والتنفيذية والقضائية رهن اشارتها .انها تملك ناصية « الاشراف » على حياة البلد الداخلية . بينما اذا قررت هذه الحكومة رفـــع بعض الرسوم المكسية ، فانها تجهل ردود الفعل التي ستظهر لدى الدول الاجنبية لانها لا تملك اي « اشراف » على مقرراتها .

فنحن والسياسة الخارجية ، في الدائرة التي يسميها ريمون آرون « بالسلوكية التنافسية» التي لا يستطيع اي الحاح اقوى ان ينسق الروابط بينها إلا استثناء. فاذا وجب دائمـاً ، ان « نزين النتائج » قبل ان نتخذ قراراً ، أياً كان نوعه ،

فاننا في السياسة الخارجية ، ندخــــل في نطاق « النتائج التي لا تحصى ، وهي العبارة التي وردت في المنشور الألماني بتاريخ ٢٤ تموز ١٩١٤ .

ان ما نريده في هذا الفصل ، هو اولاً ، تعداد وتحديد وتصنيف الأسئلة التي تطرح على المؤرخ عندما يدرس قرار رجــــل دولة مسؤول ، ثم إثارة مسألة « عقلانية » هذه المقررات ، ومن ثم تزيين هذه التــــأملات بدراسة لبعض المقررات التاريخية الكبرى .

١ ـ دراسة عامة لمسألة القرار

ان مسألة الواقع : من الذي اتخذ القرار ؟ ليست ميسورة الحل بالسهولة التي تبدو للوهلة الاولى . ولا ريب ان دراسة قانونية تسمح بمعرفة السلطة المسؤولة . ففي النظام النيابي ، يتعلق الامر بمجلس الوزراء[١] . امـــا في النظام الرئـاسي ، كنظام الولايات المتحدة ، فان « الوزارة » هي مجرد اجتماع للامنـــــاء دون اية سلطة خاصة ، والسلطة في مجموعها تتبع الرئيس . بينما المسألة واضحة بداهة في الدكتاتورية الشخصية كدكتاتورية هتلر او موسوليني . إلا ان أدق حالة هي حالة نظام الدكتاتورية الجماعية لقواد حزب ما – المكتب السياسي ثم رئاسة السوفيات الاعلى في الاتحاد السوفياتي ... اذ انه مـــا ان الغيت « عبادة الفرد » حتى باتت الوسائل قليلة جداً لمعرفة المسؤول الفعلي حتى بعد الوقت المعين .

ولكن ، ايا كانت الحالة ، فان مسألة « مركز القرار » تبقى غامضة غالباً ، اذ تستطيع السلطة المسؤولة من جهة ان تخول كل سلطاتها في السياسة الخارجية تقريباً الى أحد التابعين : كهاردينغ اذ خولها لهوغ وايزنهـــاور لفوستر دالس ،

---

(١) وخصوصاً في ايامنـــا هذه . لكن ديلكاسيه مثلاً لم يكن يطلع مجلس الوزراء على كل مقرراته . وعقد صامويل هور ميثاقه مع لافال دون ان يحصل على موافقـــة مجلس الوزراء .

ومن جهة اخرى ، يستطيع التابع ، في النظم الضعيفة على الاقل ، ان يتخذ المبادهة . وفي هذه الحالة ، اما ان يُضمن قراره من قبل المسؤول القضائي كما حدث بتاريخ ٢٦ حزيران ١٩١٣ عندما شرع الجنرال سافوف رئيس الاركان العامة للجيش البلغاري بعملياته العسكرية ضد سيبيريا رغم ارادة رئيس الوزراء « دانيف » او عندما تحملت حكومة « لانييل – بيدو » مسؤولية خلع سلطان المغرب في آب ١٩٥٣ ، واما ان تبقى هناك امكانية خذلان ذلك التابع الذي اتخذ القرار. وهناك حالة مثيرة، حالة الاميرال «البيمونتي بيرسانو» الذي اطلق للحاق« بألوف » غاريبالدي في ايار ١٨٦٠ ، لمح لكافور بأنه لن يلحق بها قائلاً: « سيدي الكونت ، اعتقد انني فهمتكم . ارسلوني عند الاقتضاء الى فينيستريللي حبيساً في الحصن » .

ان الاهمية الكامنة في تحديد مركز القرار لا تفوت رجال السياسة في البلدان الاجنبية . ان كايّو يعطينا مثالاً مرموقاً : عندما دخلت سفينة المدفعية الالمانية « بانتير » مرفأ أغادير في الاول من تموز ١٩١١ ، قدّر رئيس الوزراء الفرنسي الجديد ضرورة اجراء مفاوضات ، لكنه اراد ان يكشف المسؤول عن القرار الالماني لكي تكون المفاوضات مثمرة ، فاقتنع – كما قال ذلك في كتابه أغادير ، الذي كتبه بين ١٩١٢ – ١٩١٣ ونُشر عام ١٩١٩ – بان صاحبه كان غليوم الثاني نفسه . ولكي يدخل في اتصال مباشر مع القيصر ، شرع دون ان يطلع المجلس ، باجراء مفاوضات سرية عن طريق فونديز مع مستشار السفارة الالمانية في باريس، البارون فون لانكن. ان النقطة البارزة في هذا المثال هي ان كايو كان مخطئاً . ولقد اعترف بذلك صراحة في « مذكراته » المنشورة عام ١٩٤٢ (الجزء الثاني) بعد ان اطلع على الوثائق الالمانية . كان غليوم الثاني المتأرجح المتردد مذهولاً من سياسة « الضرب على المائدة »[١] . وكان صاحب القرار هو سكرتير الدولة للشؤون الخارجية « كيدرلن واختر» الذي وجد صعوبة كبيرة في

---

(١) يقصد الامر الواقع . المترجم

اقناع مليكه . ولقد نجم عن هذا الخطأ تعقيد لا طائل تحته في المفاوضة وسقوط وزارة كايو في مطلع ١٩١٢ لتكرار الامور ، بعد ان اتهمها الوزير دوسيلف بممارسة سياسة شخصية .

لنفرض جدلاً ان مسألة الواقع قد حلت واننا عرفنا من الذي اتخذ القرار . ان المسألة التي تطرح ، تصبح مسألة التفسير ، وهي مسألة على جانب كبير من التعقيد يتوجب علينا ان نتعمق فيها قليلاً .

يمثل القرار ، بصفته فعلاً الارادة ، ميزة انه لا يفسر بمسبباته فحسب بل وكذلك بنتائجه .

قد يحدث ان تتفوق الاسباب فيتخذ أحدهم قراراً بالضبط والالزام لأنه يتعرض لاخطار شخصية لا يستطيع مجابهتها ، كالرئيس الامريكي ماك كينلي عندما اقترح اعلان الحرب على اسبانيا في الحادي عشر من نيسان ١٨٩٨ لأنه لم يستطع رغم رغبته في السلام، مقاومة ضغط الكونغرس الذي كان يفعل بدوره مدفوعاً بضغط صحافة هيرست وبوليترز . لقد كتب بالي[1] يقول : « كان ماك كينلي سياسياً قادراً ومتصبراً حيال الاعتبارات السياسية . لم تفته الرؤية بأنه اذا حاول الاستهانة بالارادة الشعبية فانه سيعرض انصبته في اعادة انتخابه عام ١٩٠٠ لخطر لا ريب فيه وربما قضى على كل امل » .

ولقد صرح احد أعضاء مجلس الشيوخ لمساعد وزير الدولة « هل حقيقة ان رئيسك لا يعرف اين تقيم السلطة التي تعلن الحرب ؟ » . والواقع ان الدستور الامريكي يعطي هذه السلطة للكونغرس . ولنا ان نتصور الحالة لو ان هذا

(١) انظر توماس بيلي « التاريخ السياسي للشعب الامريكي » نيويورك ١٩٤٢، ص ٥٠٦ - ٥٠٧ وروبير فيريللي « الدبلوماسية الامريكية » نيويورك ١٩٥٩ ، ص ١٩٩ . « من المشكوك فيه ان يكون ماك كينلي او اي كان غيره قادراً على الاشراف على سير الاحداث » . المؤلف

الكونغرس قرر التجاوز من فوق رأس الرئيس .

وفي الطرف الآخر من الاحتمالات ، يمكن لقرار ان يوجه حصراً بنهاياته فالقرار الذي تمليه الاسباب هو « القرار القسري » اما الذي توحي به النهايات فهو « القرار العفوي » .

يمكننا اعطاء عدد كبير من الامثلة على ذلك . فهتلر مثلاً ، لم يكن هناك ما يلزمه على مهاجمة الاتحاد السوفياتي في حزيران ١٩٤١ . لا شك في ان اختبار القوة بين النازيين والسوفياتيين كان محتملاً على المدى البعيد ، ذلك كان رأي ستالين على اية حال . ولكن ، لا الاعتبارات الاقتصادية – كان الاتحاد السوفياتي ينفذ بدقة تسليمات المواد المنظورة في المعاهدة التجارية المعقودة في ٢٦ آب ١٩٣٩ – ولا الاعتبارات الستراتيجية – اذ ان هزيمة السوفيات ما كانت لتسهم مباشرة في افناء بريطانيا العظمى – لم تكن تبرر قراراً على مثل هـذا المدى . لذلك يجب ان نبحث عن الاسباب في الاحلام العظام التي لم يكن هتلر ليتنازل عنها والتي تقضي بغزو « الليبنزروم » في اوروبا الشرقية . ان المسألة هنا تتعلق بقرار عفوي ولا ريب .

مثال آخر يثير الاهتمام : خطة شومان في ٩ ايار ١٩٥٠ . لقد دلل كل من بيير جيربيه (٢) ووليم ديبولد ان الرغبة في خلق شيء جديد هي التي اوحت الى جان مونّيه وروبير شومان بالخطة . لم يكن هناك ما يقسرهما عليها . صحيح انه كان من الواجب تحسين العلاقات الفرنسية مع الجمهورية الفيدرالية الالمانية الجديدة التي عكرتها السياسة الفرنسية في السار . لكن المفاوضات الدبلوماسية العادية كانت كفيلة ببلوغ هذه الغاية . إلا ان روبير شومان وجان مونيه توخيا اهدافاً أشمل : مصالحة فرنسا والمانيا والتقدم في طريق الوحدة الاوروبية .

---

(١) « تكوين خطة شومان » المجلة الفرنسية للعلم السياسي ، تموز – ايلول ١٩٥٦ ، ص ٥٢٥ – ٥٥٣ المؤلف

فالقرار من هذه الناحية قرار « خلاق » ، وانه لكذلك كما افصح عن ذلك اول «الدعاة» لمعاهدة ١٨ نيسان ١٩٥١ التي تقيم «المجتمع الاوروبي للحديد والصلب»: « باعتبار ان السلم العالمي لا يمكن الحفاظ عليه إلا ببذل جهود خلاقة على مستوى الاخطار التي تهدده » .

ومن الطبيعي ان معظم القرارات تنحصر بين هذين الطرفين وتشرك ضغط الأسباب بالتطلع نحو الاهداف . وهذا هو السبب الذي تبدو القرارات به حصيلة سلسلة من المعطيات الشديدة التعقيد . لقد درسنا في فصل آخر الامتدادات التي تمارس « القوى العميقة » بحسبها اثرها على رجل الدولة . لذلك لن نركز هنا على سببية المقررات . على انه من المفيد هنا ايراد غائيتها .

ان خطوط هذه الغائية تعرض على الشكل التالي . ما هي العلاقات بين قيمة المغامرة ومستوى الخطر بالنظر الى الهدف الذي يتطلع اليه صاحب القرار ؟ ما هي العلاقات بين الاهداف المنشودة والوسائل التي نملكها ؟ لقد نسينا اطلاق عبارة « الستراتيجية الدبلوماسية » على الاولى من هذه العلاقات وعبارة « التكتيك الدبلوماسي » على الثانية[1] .

يمكننا ان نصدق ان كل رجل دولة مسؤول يسعى الى تحقيق اهداف عامة حددها لنفسه – باصرار وتواتر اذا كان مذهبياً ، وعلى مراحل اكثر ايجازاً اذا كان انتهازياً . وهذه الاهداف في مجموعها هي « المصلحة القومية » التي درسناها في فصل سابق . ولكن ، لما كان القرار في مجتمع الدول يؤدي الى ردود فعل لا يمكن مراقبتها لدى الزملاء الآخرين ، فان صاحب القرار ملزم بالتفكير في ماهية الانعكاسات التي ستنجم عن القرار . ان كل قرار على جانب من الاهمية

(١) حاولت ان ابرز هذه المسائل نظرياً في مقال لي ظهر في المجلة الفرنسية للعلم السياسي بعنوان « ستراتيجية النزاعات الدولية » حزيران ١٩٦٠ ، ص ٢٨٧ – ٣٠٨ وبصورة خاصة في كتابي « نزاع تريستا » الجزء الثالث ، دراسة نظرية .
المؤلف

يوجب بعض احتمالات الخطر . ولكن ما هي هذه الاخطار ؟

هناك خطر على مستوى داخلي ، وهو اضعاف الحكومة او سقوطها . ان الوزارات التي سقطت او استقالت في النظام النيابي بسبب قرار سياسي خارجي ، اكثر من ان تحصى ، كـ « فريسينيه » في ٢٩ تموز ١٨٨٢ عندما اراد التدخل في مصر وبريان عندما اراد انكار سياسته الرامية الى التصالح مع المانيا في كانون الثاني ١٩٢٢ .

ان مثل هذا القرار في اي نظام حكم ، قد يؤدي الى انقلاب الحكومة ، كما حدث للملك الشاب بطرس الثاني اليوغوسلافي في ٢٧ اذار ١٩٤١ ضد الوصي بول الذي ادخل البلاد في « الميثاق الثلاثي » قبل يومين اثنين . وقد يؤدي بكل بساطة الى عدم اعادة انتخاب صاحب القرار او الى انتخاب مرشح منافس له ، كما حدث للديموقراطي كوكس ، الذي كان يتمتع بحماية ويلسن ، والذي هزمه الجمهوري هاردينغ في تشرين الثاني ١٩٢٠ ، لأنه خاض معركته على أساس الدخول في عصبة الامم . وعليه ، فان من الواضح ان على رجال الدولة اخذ هذه الاعتبارات التي تصيب كل الحياة السياسية في بلدهم كما تصيب حياتهم السياسية الخاصة ، بكثير من العناية والتبصر .

لكن الاخطار ذات الطابع الخارجي اكثر خطورة ايضاً : فقد تتعرض الدولة لاجراءات مقابلة او انتقامية وقد تتعرض لخسران الاعتبار الاخلاقي ، (كما يصيب المعتدي أو يسم كل من يتخلى عن حليف او يخرق حرمة معاهدة على اعتبارها « ورقة تافهة ») ، وقد تتعرض للحرب مع ما تجره من خسارات في الارواح البشرية ، من الخراب والانهيارات المالية . واذا ووفق على التعرض لخطر الحرب ، فهناك خطر الهزيمة التي تفترض ضياع الاستقلال او ضياع وحدة تربة الدولة . ثم ان العصر الذري قد ادخل خطراً أكثر هولاً من الاخطار السابقة ، خطر الافناء الكلي للسكان فيزيائياً .

وقد تتركب اخطاء في حساب الخطر . فذاك الذي كان يظن ان الأمر سيقتصر

على خسارة بعض الجنود ، يجد نفسه مساقاً الى الهزيمة .

ان التعرض للخطر يفترض ان يكون لرجل الدولة مزاج المقامر[1] . لكنه يفترض كذلك ان يعلق اهمية عظمى على موضوع المغامرة نفسه . مع ذلك ، لا يجوز له متابعة الهدف عندما يكون الخطر أكثر فداحة حتى ولو كانت الغاية سامية . وانـه ليثير الاهتمام مثلا ، ان لا تفكر اية حكومة من الحكومـات الفرنسية المتعاقبة منذ عـام ١٨٧١ وحتى عام ١٩١٤ في الشروع « في حرب ثأرية » لاستعادة الاقاليم المفقودة . وعندمـا بدا سلوك وزير الحربية الجنرال بولانجيه معبراً عن ارادة ايجابية لثأر مقبل، اتفق الزعماء السياسيون الرئيسيون: الرئيس غريفي وجول فيرّي وفريسينيه على ازالتـه ، خصوصاً وان بسمارك استطاع بمهارة ان يستخدم ازمة « قضية شنايبليه » (نيسان ١٨٨٧) ليضغط على الحكومة الفرنسية داعياً اياها الى جادة الصواب . واننا نجد غالباً في حالة النزاع ، ان الطرفين المتنازعين يصرحان بأنهما لا يرغبـان في استخدام القوة لحل النزاع . ولعلهما بذلك يضحيان ببعض امكانات النجاح كما يقول بسمارك : « اذا كنت لا ازمع استخدام القوة فليس من المفيد ان يحيط خصمي علماً بذلك » .

لقد رأينـا في فصلنا عن شخصية رجـل الدولة ، ان هناك رجالاً يحبون التعرض للخطر وآخرون يفضلون السكينة . اما الحكمة الشعبية القائلة : « من لا يخاطر بشيء لا يحصل على شيء » ، فانهـا تنطبق على السياسة الخارجية على النحو التالي : ان بلداً قانعاً « مشبعاً » كما قال بسمارك متحدثاً عن المانيا ، اقـل استعداداً للتعرض للخطر من بلد غير قـانع . إلا ان الرضى على اية حـال تعبير معقد .

فعلى الصعيد السياسي والاقليمي ، يعتبر البلد غير القانع ، ذاك الذي لم يتم وحدته القومية (كالصرب مثلا قبل عام ١٩١٨)، او الذي خسر بعض الاقاليم ،

---

(١) انظر القسم الثاني ، الفصل الاول من هذا الكتاب . المؤلف

كألمانيا مثلاً وهي تفكر في استعادة « الممر البولوني » في فترة ما بين الحربين .

ان عدم الرضى الاقليمي يرجع الى فكرتي « التشميل » و « الثأر » . وهو نسبي على اية حال لأن الآراء تتباين دائماً بصدد انجاز الوحدة القومية . ان المناقشة الشهيرة التي جرت في فرنسا بين ١٧٩٦ – ١٧٩٧ بين كارنو الذي كان يتطلع بتعقل الى العودة الى حدود عام ١٧٩٢ » وروبيل الذي يريد « الحدود الطبيعية » ولاروفيليير ليبو الذي ينادي « بالتوسع الثوري » أي باقامة « جمهوريات شقيقة » من الدول التابعة حول فرنسا ، معروفة [1] . وعلى الرغم من ان نزعة كارنو كانت دائمة التفوق تقريباً بعد عام ١٨١٥ ، فقد رأينا في بعض الأحيان انصار « الحدود الطبيعية » يصلون الى الحكم ، كنابوليون الثالث مثلاً ، وما زالت بعض المجموعات التي تفكر على هذا النحو قائمة في الرأي حتى بعد عام ١٩١٩ ، كالآكسيون فرانسيز في بعض الاحيان . اما في المانيا ، فلم يكن هناك النزاع الشهير بين انصار « المانيا الصغرى » و « والمانيا الكبرى » فحسب ، بل ان انصار الجرمانية العمومية بعد تشكيل الـ « اولدوتشروباند » عام ١٨٩٤ ، تطلعوا الى امتصاص البلدان « الجرمانية » كالبلاد الواطئة والدانمارك وسويسرا الالمانية . ثم ان هذه الافكار قد تجسدت في المانيا مضافة اليها مذهبية عرقية ، عندما حاول ادولف هتلر اقامة « رايخه الاكبر » .

وفي ايطاليا ، اراد اورلاندو عام ١٩١٩ ان يسيطر على جانب من الساحل الشرقي للأدرياتيك ، وهو البرنامج الذي استأنفه موسوليني لحسابه عام ١٩٤١ . ثم نرى اورلاندو العجوز ، عضو مجلس الشيوخ في الجمهورية الايطالية بعد عام ١٩٤٥ ، يرعد ضد المتخاذلين « *Renonciatorii* » الذين بلغ بهم الامر حد التخلي عن الجزء الاعظم من ايستريا . والولايات المتحدة نفسها لم تخل من مثل هذه التطلعات التوسعية مع مذهب « بيان المصير » في منتصف القرن التاسع عشر .

---

(١) انظر على الاخص جاك غودوشو في « الامة الكبرى » . المؤلف

ان دور رجـــل الدولة اذن هـام لأنه يلعب آخر الامر دوراً شخصياً في الاختيار بين التطلعات الاقليمية الجشعة – وهي بالتالي خطر لا بد من التعرض له – أو موقف القناعة ، حتى ولو اقتضاه الأمر في هذا المضار النضال ضد أكثر القوى « شوفينية » ، وأكثرها « تطرفاً قومياً » في الرأي كله .

وهنـــاك مظهر آخر للرضى على المستوى الاقتصادي . ان مفهوم القناعة الاقتصادية أكثر تعقيداً ايضـاً . اذ لا يقتصر الامر على معرفة متوسط مستوى المعيشة الذي بلغه شعب ما فحسب بـل ومعرفة النسبة المئوية من افراد الشعب الذين افادوا من مستوى المعيشة اللائق . لقـــد طور عدد من علماء الاقتصاد والسياسة الأمريكيين امثال والت روستو وجون كينث غالبرايت ، والاوروبيين أمثال فرنسوا بيرّو والفرد سوفي ، منذ حوالي عشرين سنة تقريباً معلوماتنا في هذا المضار ، وهي ما تزال هزيلة .

لقد ميـّز روستو بصورة خاصة خمس مراحـــل متعاقبة في طريق التطور الاقتصادي : « المجتمعات التقليدية » ، « ما قبـل الانطلاق » « الانطلاق » ، « النضوج » و « الاستهلاك الجماهيري العالي » . أما المجتمعات التقليدية ومجتمعات الزمرتين المتفوقتين في الجـانب الآخر من السلسلة ، فتمثل لوناً من الاستقرار . ولنسجل هنا بشكل عابر المشاهدة التي حققها كارل دويتش من انه لم تقم ثورة قط اذا ما تجاوز الدخل المتوسط السنوي ٩٠٠ دولار . ولنضف الى هذا القول اصطلاح ايرنست لابروس ثورة « داخلية »[١] .

ان الدخل المتوسط ، على سبيل المثال ، أقل من خمسين دولاراً في باراغواي وهايتي والباكستان ، و٦٥ دولاراً في الهند و٣٠٠ في المكسيك وحوالي ١٢٠٠ في فرنسا وبريطانيا العظمى والمانيـــا الغربية و١٦٠٠ في سويسرا و٢٤٠٠ في الولايات المتحدة .

---

(١) كيف تخلق الثورات « أعمال المؤتمر التاريخي للاحتفال المئوي بثورة ١٨٤٨ » باريس ١٩٤٩ ص ١ – ٢٠ . المؤلف

ان ما يهمنا هنا هو موقف رجل الدولة حيال عدم الرضى الاقتصادي . ان الاستنتاجات الوحيدة التي نستطيع الوصول اليها –وهي ما تزال هزيلة – هي :

١ – ان البلدان غير القانعة اقتصادياً تأتي غالباً بزعماء طموحين متعطشين للمخاطر ، أكثر مما تفعل البلدان القانعة .

٢ – ان عدم الرضى الاقتصادي هو احد الاسباب العامة للقلاقل والثورات، لكن رجل الدولة يستطيع احياناً ان يحرف النزعات الثورية نحو هدف دولي . عندئذ تتحرك الروح الثورية في قومية متطرفة «شوفينية» . وتدفع روح المغامرة وبالتالي ارتضاء التعرض للخطر ، جانباً كبيراً من البلد نحو اهداف طموحة وعدوانية . ان المرء مع ذلك ليدهش بالواقع الذي يكشفه التاريخ عن وجود رجال دولة « ذوي انياب طويلة » ورجال دولة « راضين » ، « ساكنين » ، دون ان يكون هناك اي ارتباط كامل بين الميل للخطر وعدم الرضى والخوف من المغامرة والرضى .

ولكي ننهي هذا التحقيق الموجز عن « الستراتيجية الدبلوماسية » لنسجل هنا ان تقدير اهمية القيمة مسألة شخصية جداً . ولقد تحدثنا عنها في الفصل المتعلق بالمصلحة القومية . فليس هناك تحديد موضوعي لقيمة عرض المغامرة . هذا يفضل تضحية النفوس في سبيل الازدهار كغيزو ، وذاك ، الرخاء في سبيل النفوذ كتيير عام ١٨٤٠ . هذا يضع كل حيويته في المطالبة باقليم وذاك يقدر ان الحدود الحالية مرضية رغم كل شيء . رجل دولة يرى ان اي كسب لا يساوي الحرب وآخر يرضى بالحرب «بنفس راضية» . لذلك فان « عدم محدودية السلوكيات السياسية الخارجية » بحسب تعبير ريمون آرون ، عظيم الاهمية اذن في سياق الغائية . وبالتالي ، فان رجل الدولة ، اذ يعلم ان سلوك زملائه في الدول الاخرى قد يخضع لدوافع متناهية الأختلاف ، يجهل بصورة عامة ماهية النتائج التي تترتب على أفعاله

لننتقل الآن الى « التكتيك الدبلوماسي » اي الى العلاقة بين الاهداف

والوسائل . قد ينطبق « غرض المغامرة » التي تحدثنا عنـــه على « الهدف » . لكننا نرى بصورة عـامة ان « الغرض » و « المصلحة القومية » ، يُشكلان مجموع الغايات والمثل في حين ان «الاهداف» موضوع بحث يومي تقريباً وتشكل على نحو ما الاقسام المتتابعة للغرض . لنأخذ هتلر على سبيل المثـال . ان غرض المغامرة المبين في كفاحي والمكرر في نشرات « تيشغيسبراش » هو السيطرة على اوروبا وامتلاك « ليبنزروم» شاسع . لكننا اذا أخذنا كل فعل من أفعاله بحسب توقيته ، تحققنا انه يتجنب تمـاماً الافصاح عن خططه الواسعة ، وانه يجهد بعد كل نجاح في بعث الطمأنينة في النفوس .

لنورد على سبيل المثال خطاب ٢١ ايار ١٩٣٥ في الريخستاغ . لقـــد ألغى هتلر من جانبه في السادس عشر من آذار السابق بنداً من بنود معاهدة فرساي وأعلن اعادة تسليح المانيا . بذلك حقق هدفاً كان يصبو اليه . ولكن ، كان عليه ان يحجب سلسلة أهدافه المقبلة ، وبصورة خاصة ، غرض اللعبة الذي يريد بلوغه . لذلك أعلن عداءه للضموم الاقليمية . « لما لم يعد في اوروبا فراغ شاغر، فان كل نصر ... قد يعطي على أبعد حد زيادة كمية في نسبة سكان البلد. ولكن اذا كانت الأمم تعلق مثل هذه القيمة على هذا الهدف ، فان بمقدورها بلوغـــه دون دموع وبطريقة أكثر بساطة وطبيعية . ان سياسة اجتماعية سليمة ، بزيادة استعداد الامة على تقبل المواليد ، قد تعطي لشعب هذه الأمة من الاطفـــال أكثر من عدد الأجانب الذين يمكن غزوهم واخضاعهم تبعياً عن طريق الحرب». ثم يضيف بأن « أي مطلب اقليمي لن يوجه الى فرنسا » الأمر الذي ظهر كذبه عام ١٩٤٠ . « ان نعترف ببولونيا كنطاق لشعب كبير يحس بكيانه كأمة » ، في حين انه دمر بولونيا عـام ١٩٣٩ وضم جزءاً منها ، موغلاً أبعد من المناطق المتنازع عليها ، التي يعيش فيها الالمانيون .

ان مثال هتلر هذا يرينا بوضوح الترابط الموجب بين الأهداف والوسائـــل فهو اذ أعاد تسليح المانيا ، لم يؤكد للعرق الأسمى ، « للهرينغولك » مساواته في

الحقوق فحسب بل شرع كذلك بانشاء الاداة التي تعطي وسيلة الاستحواز على الاقاليم الألمانية اسلوبيـــاً ،والتخلص من فرنسا ومن ثم الانطلاق في غزو « الليبنزروم » . والارتقاء يواكب عن قرب ارتقاء القوات العسكرية الالمـانية ويمتزج بانعزال الديموقراطيات المتمادي التي فقدت آمالها في دعم ايطاليـا ثم في دعم الاتحـاد السوفياتي . لكن هتلر على العكس ، كان شاعراً بواقع ان اعادة التسلح واعمـــال القوة الألمانية ستثير عند خصومه الاقوياء المترددين الرغبة في العودة الى التسلح ، وان زعزعة توازن القوى التي يخلقها منهاجياً مقدر لها ان تخبت بل وان تنقلب ضده .

وفي « بروتوكول هوسباخ » العتيد – اضافـــة الى مصادر اخرى عديدة متقاربة[١] – ، حدد الموعد الحاسم بعـام ١٩٤٣ ، فكان عليه ان يحطم قوى الخصوم الاقوياء المحتملين قبل هذا الموعد . ومن هنـــا تأتي الاهمية القصوى التي كان هتلر يعلقها على عامل الوقت في ذهنه وفي تحديد مقرراته . ثم ان اندفـاعه الطوعي كان مدعماً كذلك بالاعتقاد بانه الرجل الأوحد القادر على تحقيق الغايات الكبرى ، واعني موضوع المغامرة ، بمقتضى مقررات عناية عرقية خفية . ولقد قال ذلك في اجتماع الخامس من تشرين الثاني ١٩٣٧[٢] وكرره لجنرالاتـــه في ٢٢ آب ١٩٣٩[٣] : « ان كل شيء يتوقف علي في جوهره ، على وجـــودي ، بسبب مناقبي السياسية... ومن المحتمل ان لا يكون في المستقبل قط رجل يملك سلطة اكثر مما املك . فوجودي اذن عامل على جانب كبير من القيمة . لكنني قد احذف في اية لحظة من قبل مجرم او معتوه » .

واذا كانت الستراتيجية تقوم على تحديد ماهية الاخطار التي نتعرض لها لتحقيق غرض المغامرة ، فان التكتيك هو تطبيق الاهداف على الوسائل. لكن

---

(١) وثائق عن السياسة الخارجية الالمانية . المؤلف

(٢) المصدر السابق ، المجموعة د ، ج ٩ ، رقم ١٩٢ وكذلك ١٩٣ المؤلف

(٣) اوراق ستريسمن ، ج ٢ ، ص ١١١ - ١١٤ المؤلف

هـــذا التوفيق قد يجري في كلا الاتجاهين . قد يخفف المرء من جشع الاهداف لنقص الوسائل أو ينمي اهمية الوسائل ليصبح قادراً على بلوغ الاهداف . ان عدداً كبيراً من الظواهر في العلاقات الدولية تفسر بهذه السلوكية المزدوجـة . و « سباق التسلح » واحـد من هذه الظواهر . فبسمارك مثلا ، قلق اشد القلق من القوانين العسكرية الفرنسية اعوام ١٨٧٢ و ١٨٧٥ (اللواء الرابع) وبـذل جهده طيلة حياته السياسية – وكذلك عام ١٨٨٧ – ليحصل من الريخستاغ على اعتمادات اضافية لكل من برامج « الاعوام السبعة » العسكرية . ونحن نعلم انـه تصرف على هذا النحو بدافع دفاعي بحت . لكن الحاكمين الفرنسيين لم يصدقوا قط ان بسمارك قد عزف عن نزعات اقليمية جديـدة . لذلك حاولوا بدورهم زيادة قواهم العسكرية ليكونوا قادرين على المقاومة ضد كل « حرب وقائية » . لقد انطلق سباق التسلح اذن ، في الوقت الذي كانت فيـه الاهداف القومية المباشرة – ان لم يكن غرض المغامرة الاوحد ، الالزاس واللورين – دفـاعية بحتة .

ان مسألة الالزاس واللورين نفسها، ترينا جيداً ان فرنسا كانت تميز تميزاً دائماً بين غرض المغامرة : استعادة المقاطعـات المفقودة ذات يوم ، وبين الاهداف المباشرة : « لنفكر فيها دائماً » – في غرض المغامرة – ، و « لنتجنب الحديث عنها دائماً » – لان ذلك لن يكون في الوقت الحاضر هدفاً معقولاً . ولعل هـذا التمييز بالذات يتوضح بسهولة في « رسالـة الى كرونبرينز » الشهيرة ، للوزير الألمـاني للشؤون الخارجية ، غوستاف ستريسمن[1] (٧ أيلول ١٩٢٥) . ومن الواضح ان غرض هذه الرسالة كان تهدئة القوميين المتطرفين ، ولعلها كانت تبالغ في بيان ما اسمـاه ستريسمن : غرض المغامرة النهائي : حلّ المسألة الرينانية ، حماية « ١٠ – ١٢ مليون المـاني الذين يعيشون في الخارج » ، تصحيح الحدود الشرقية (دانتزيغ ، الممر ، سيليزيا العليا) ، وضم النمسا الى المانيـا في المستقبل

---

(١) المصدر السابق . المؤلف

البعيد. ويضيف ستريسمن: «لكن الجوهري هو ... تحرير ارضنا واختفاء قوات الاحتلال . لذلك يجب بادىء ذي بدء ان يتخلى كاتو انفاسنا عن اعناقنا » وبعبارة أخرى ، ان الاهداف الوحيدة التي يمكن بلوغها نظراً الى ضعف الوسائل التي تملكها المانيا ، اكثر تواضعاً بكثير ، ومن هنا جاءت عبارة « الجوهري » .

ويضيف ستريسمن كذلك: «يجب على السياسة الالمانية بادىء الأمر ان تتبع الصيغة التي اظن ان ميترنيخ كان يتبناها في النمسا عام ١٨٠٩ : « التحايل » والتهرب من المناقشات الكبرى » . واذن ، فان هذا الهدف الممكن نفسه يجب تقديمه بحكمة وبراعة وتدرج .

مثال آخر معبر على توفيق الوسائل مع الاهداف يقدمه لنا تحول ويلسن عام ١٩١٦ الى فكرة خلق قوات بحرية كبرى . كان غرض ويلسن ، كما اتضح اتمام « مهمة » خاصة بالولايات المتحدة : ان تكون في العالم حامية المبادىء الاخلاقية والحق الدولي . لكن هذا الغرض البعيد يستوجب ، في الوقت الحاضر ، هدفاً اكثر تحديداً : الدفاع عن حقوق المواطنين الامريكيين المهددين في حياتهم من قبل الغواصات الالمانية عندما يسافرون على سفن ترفع علم التحالف ، والمهددين في ممتلكاتهم من قبل المعسكرين معاً وخصوصاً من قبل حصار التحالف نفسه . والتفسير المجرد هو : « الدفاع عن حرية البحار » . اما التفسير الحسي فهو مذكرات الاحتجاج المتواترة المرسلة بخصوص حوادث خاصة . وعليه فقد اكتشف ويلسن تدريجياً ان الوسائل التي يملكها — وبصورة خاصة الدبلوماسية و «القوة المعنوية» — غير كافية صراحة . ومن هنا جاء تحول ويلسن المفاجىء الى فكرة « الاعدادات العسكرية » . يقول سيمور[1] : لحسن الحظ ان الرئيس ويلسن اعاد النظر في افكاره السابقة في ربيع ١٩١٥ وبات الآن مستعداً ان يقدم طلباً لصالح استعداد حازم . لقد اعترف في خطابه امام

---

(١) سيمور ، منشورات « اوراق الكولونيل هاوز الصميمة » ج ٢ ص ٨٤ المؤلف

المانهاتن كاوب بتغييره آراءه وشرع من فوره في حملة نشيطة للتحضير العسكري في المراكز السلمية من الميدل وست « الغرب الاوسط » . وفي ٣ شباط ١٩١٦ ، في سان لويس ، مضى ويلسن ابعد مما كان يحلم به ابطال بحرية امريكية كبرى فانتقل من صيغة الاميرال ماهان « أكبر بحرية في العالم بعد البحرية البريطانية » إلى الصيغة التالية : « يجب أن تكون في رأيي البحرية العظمى التي لا قرين لها في العالم » .

ولا ريب أن السعي الى كسب « الوسائل » لتحقيق هدف ما لا يتقيد بالمضمار العسكري وحسب . فقد يهيء الوضع الدبلوماسي تلك الوسائل بالتحالفات أو بدعم دول اخرى وبانماء الثروة الخ ... ينجم عن ذلك ان المؤرخ يجد نفسه دائماً قبالة عقبة خطيرة : إنه يجهل ، عندما يُتخذ قرار ما ، ما إذا كان الامر متعلقاً بتحقيق هدف أم هو الحصول على الوسائل القادرة على تحقيق هدف مقبل يختلف في طبيعته اختلافاً كلياً . لنضرب مثلاً على ذلك . من الصعب معرفة ما إذا كان بسمارك سعى عام ١٨٧٠ بتشجيعه ترشيح هوهنزولرن لارتقاء عرش اسبانيا ، إلى إقامة مملكة صديقة في جنوب فرنسا وضمان نجاح نفوذ الاسرة المالكة البروسية ، ام انه اراد فقط ايجاد ذريعة ليعلن الحرب التي كان يراها لازمة لتحقيق الوحدة الالمانية . كذلك عندما دفع فرنسا الى غزو تونس ، هل كان يرغب في ارضائها وحثها على التخلي عن فكرة الثأر ام كان ينظر إلى هذه القضية كوسيلة لخلق شقاق بين ايطاليا وفرنسا . الواقع ان كل هدف محدود في افق غرض شامل واسع ، ليس أكثر من مرحلة . لذلك يمكن اعتباره كذلك وسيلة ، كما هو الحال في الشطرنج ، اذ يعتبر اخذ قطعة هامة هدفاً في حد ذاته ووسيلة لانماء فرص ربح الشوط بآن واحد . ولكن ، اذا كان المؤرخ يرى صعوبة في التفريق بين الاهداف والوسائل والفصل بينها فما ذلك الا لأن رجل الدولة يجهل ذلك نفسه في معظم الاحيان . فهو كما قال بسمارك يضع احياناً « يدين في النار » .

٢ ـ مسألة القرار « العقلاني »

يتوجب علينا ان نضيف الى هذه الدراسة العامة وبالتالي الموجزة جداً عن القرار ، بعض التأملات حول المسألة التي تشغل كل من عليه ان يتخذ قراراً هاماً : هل القرار « عقلاني » ام « غير عقلاني » ؟

ان عدم التأكد من ردود فعل الشريك المعني في مضمار السياسة الخارجية يُدخل في حسابات المسؤولية صعوبات قصوى . من الناحية النظرية ، يمكننا القول ان القرار عقلاني عندما تكون كل الفرص مهيئة له لبلوغ النتيجة المرجوة. ولكن ، من اجل ذلك ، يجب الاحاطة قبل كل شيء بالموقف احاطة عميقة ، واجراء تقدير صحيح عنه . لذلك فان ضرورة « الاعلام » اولية ملحة .

ان القرارات المخربة التي نجمت عن اخطاء خطيرة في المعلومات اصبحت لا تحصى . ان النظرة الشديدة التفاؤل الى قواتنا الخاصة والازراء بقوى الخصم ، تؤدي برجل الدولة الى الكوارث . لقد ارتكب نابوليون الثالث عام ١٨٧٠ وهتلر في حزيران ١٩٤١ اخطاء من هذا النوع . لكن المسألة اشد تعقيداً من ذلك ايضاً ، ذلك ان احد العناصر الجوهرية في الاعلام هو معرفة « ارادة » الخصم فيما يتعلق باستعمال قواته . فالبريطانيون في ايلول ١٩٣٥ ، حشروا « الهوم فليت » في البحر الابيض المتوسط . لكن موسوليني الذي كان يملك جهازاً ممتازاً للاستخبارات ، علم بأن حكومة لندن مصممة تصميما حازماً على عدم استعماله . لذلك يستطيع ان يتغاضى عن هذه الظاهرة وان يعلن الحرب على الحبشة .

وقال مستشارو هتلر قبل السابع من آذار ١٩٣٦ بقليل ، لزعيمهم ان اعادة احتلال رينانيا سيكون ضرباً من الجنون . كانوا يعرفون ان الجيش الفرنسي ما زال اقوى كثيراً من الجيش الألماني . مع ذلك فقد قرر هتلر ان يعمل لأنه

قدر ان الحاكمين الفرنسيين لن يجرؤوا على استعمال القوة، وبالتالي ، ليست هناك اية قيمة لتفوق الخصم . في حالة موسوليني ، يتكشف لنا جهد للحصول على معلومات صحيحة . اما قرار هتلر ، فانه يبدو مرتكزاً على مجرد إلهام .

امـــا من الناحية الواقعية ، فيبدو ان القرار العقلاني الكامل الذي يتخذ « بدراية كاملة » مستحيل تقريباً في معظم الحالات وذلك لسببين يتحقق المؤرخ منهما بتواتر في بحوثـه . الاول ان الاستقصاء الذي يحصل عليه متخذ القرار لا يمكن ان يكون كاملا قط . والثاني هو عامل الزمن : فـاذا استثنينا القرارات « الخلاقة » التي يمكن ان تكون مدروسة زمناً طويلا وناضجة ، ليس لدينـــا بصورة عامة الوقت الكافي لجمع الاستقصاء اللازم لذلك نجدنا ملزمين على اتخـاذ القرار اعتماداً على معطيات غير كافية .

وواقع ان « الاستقصاء » غير كامل بمـا يشبه الضرورة يشتق من التعقيـد الخارق للعوامل . وفكرة القدرة على الاحاطة بها جميعها ثم ان نوكل بهـــا آلة إليكترونية تحسب لنـــا النتيجة ، فكرة مخالفة للصواب تفترض نفي « روح المرونة » نفياً مطلقاً لصالح « روح الهندسة » . بل ان هذه نفسها خاطئة لأنها تنطلق من مبدأ مسلم به ينص على ان العوامل يمكن ان تكون « كلها» معروفة، في حين ان نسيان عامل واحد قد يشوه النتائج تشويهاً مطلقـاً . لقد شهدنا من قبل ، في عصر ما قبل الالكترونيات ، حالات « كوارثية » من نسيان العوامل الجوهرية . فالألمانيون مثـــلا ، بخطة شليفن ، كانوا يظنون عام ١٩١٤ انهم « وضعوا كل الفرص الى جانبهم » . مع ذلك ، فقد كان هناك عنصر واحد على الاقل لم يكن احد ليستطيع معرفته قبل تجربة الحرب : الا وهو قوة شكيمة القادة الاعلين . وعليه فقد تبين ان احدهم ، فون مولتك ، كان متردداً ، قلقـاً وصغير النفس ، بينما اظهر الآخر ، جوفر ، قوة نفسية خارقة ازاء فشل خططه فحصل بذلك على امكان قلب الموقف لصالحه في صميم الهزيمـة . وما هو صحيح على الصعيد العسكري صحيح كذلك على الصعيد الدبلوماسي . ان العامل البشري

يبقى محط ارتياب ، ومعرفة الشريك المقابل ليست قط كاملة .

ثم ان عامل الزمن اكثر اهمية ايضاً. فهناك حالات يتوجب فيها ان يتخذ القرار في برهة وجيزة كما يقع مثلاً عندما يكون هناك انذار نهائي ، او عندما يقع احد افعال القوة . ان سلطة صغيرة ، اذ تجد نفسها ازاء انذار نهائي لسلطة كبرى ، تضطر الى اتخاذ قرار مفجع دون اي تأخير .

ان المرء ليدرك عدم العقلانية شبه الكلية في القرار الذي قد تتخذه احدى السلطتين العظيمتين الذريتين في عالم اليوم حيال عدوان الخصم المحدد : مهلة دقائق قليلة للاختيار بين التضحية بحليف او فناء مائة مليون مواطن . كذلك سيكون الاختيار الرهيب .

ومهما « تنبأ » المختصون عن الحالات الممكنة وحددوا مسبقاً القرار الواجب اتخاذه بالنسبة لكل منها ، فان هناك احتمالاً كبيراً ان يشكل الحدث حالة جديدة غير متوقعة ، الأمر الذي يطرح مسألة القرار شبه الفوري ، فيصبح السبب التافه وبالتالي غير العقلاني ، هو المسيطر .

لكننا نجد في التاريخ امثلة متعددة على تعقيد آخر يشتق من عامل الزمن . اذ قد يحدث في الواقع ان يمكن الاختيار ازاء فعل الخصم، بين الرد المعد بنضوج وروية وبين رد صاعق . اما الاول فيبدو اكثر تعقلاً لأنه يسمح بجمع المعلومات بينما يكون الثاني في بعض الحالات الرد الصالح الوحيد ، ولكن لا يسمح الوقت باستقصائه . وقد نجد مناسبات اذن « يجب » العمل فيها بالاحساس المحرض شبه الغريزي ، متعرضين لخطر جسيم لأن كل مهلة وكل تردد قد يزيد امكانات الخصم ساعة بعد ساعة ويوماً بعد يوم . وقد يحدث عكس ذلك اذ يكون « كسب الوقت » الصيغة الفضلى .

جرت محاولة منذ بضع سنوات ، وبصورة خاصة في الولايات المتحدة ، ترمي الى جعل القرارات التي تكون غير عقلانية بسبب الافتقار الى الوقت او

لوجود عنصر مجهول ، « تتعقلن » الى حد ما . اما الطريقة فتقوم على اساس توفيق « نظرية سوانح الالعاب » في العلاقات الدولية ، وهي تطبيق لعلم الرياضيات . والأمر هو معرفة الحل الذي يمكن ان يأتي بأكثر النتائج المقدرة مع اقل انصبة في الفشل من بين كل الحلول الممكنة . لقد نشرت مؤلفات عديدة حول هذا الموضوع حتى ان بعض الجامعات الامريكية نظمت حتى « سوانح الالعاب الدبلوماسية » التي تمت بصلة الى « كريغسبيل » العسكريين[1] .

وانه لأمر واقعي ان يقوم تشابه بين الالعاب والدبلوماسية . بل ان اللغة الدارجة لم تقصر في ادراك هذه المجانسة ، فيجري الكلام عن « الشطرنج الدبلوماسي ». ويقال عن فعل جريء بأنه « ضربة بوكر » وعن فلان من رجال الدولة انه « مقامر » وانه « يقدم بيادقه » ويقيم « ورطة لا خلاص منها » وانه « وضع كل اوراقه الرابحة في اللعبة » . وكما ان الالعاب التي تتطلب مجهوداً عقلياً اضافة الى الصدفة تؤدي الى ترتيبات غالباً ما يمكن حسابها ، فان الرغبة تظهر في اللجوء الى حسابات مماثلة بصدد السياسة الخارجية .

مع ذلك ، اذا كانت المجانسات واضحة فان الفوارق ليست اقل وضوحاً . ان عدد قطع رقعة الشطرنج محدود كعدد اوراق اللعب في لعبة البريدج . اما في السياسة الخارجية فان عدد عناصر اللعبة غير محدود . اضف الى ذلك ان اللعبة قد تقاطع . واللاعب يدرك انه انما يلعب . في حين ان رجل الدولة المسؤول ملزم بالتفكير في ان كل قرار سيجر نتائج ويثير مجموعة من الاجهزة الحركية لن يستطيع وقفها . ان العناصر النوعية — تقدير ذكاء الخصم وجرأته ، لا تنقص في اللعبة بكل تأكيد ، لكنها لا تشكل الجانب الجوهري منها ، فهناك « قواعد اللعب » . اما « قواعد الدبلوماسية » فما من احد عرف كيف يضعها موضوعياً . واخيراً فان اللاعب بصورة عامة يملك الوقت ويستطيع اما

---

(١) انظر حول هذا الموضوع الكتاب المثير ان لم يكن المقنع لهارولد غيتزكوف، برنتيس هال ١٩٦٣ — المؤلف

ان يفكر في ضربته « الشطرنج » واما ان يعرف انه سوف يتصرف بوقت معين بعد كل جمع « البريدج » . اما في الدبلوماسية ، فان الوقت والمهلة لا يتوقفـــان بصورة عامة على اصحاب الفعل بل يفرضان عليهم فرضاً . وقد يكون الانسان من جهة اخرى ، رجل دولة عظيم ولاعب شطرنج سيء . لقـــد كان نابوليون يهزم بانتظام من قبل «لاس كازس»في سانت هيلانه[1].ثم انه لا يمكن مقـــارنة « اللعب الدبلوماسي » الذي يمـارس في بعض المراكز الامريكية ، حيث يمثل شخص او شخصان كل « بلد » بالدبلوماسية الحقيقية، حيث هناك مسؤول حقاً، لكن هذا المسؤول يعرف أن وراءه جهاز الدولة الضخم وان عليه ان يأخذ بعين الاعتبار قوى داخلية عديدة مناوئة في معظم الاحيان ومكرهة احيانا .

لذلك نعتقد أن « نظرية الالعاب » لا تضيف شيئـــاً يذكر الى عقلانية القرارات وانها قد تعرض لخداع جسيم اؤلئك الذين اذا ادهشهم تجانس ظاهري لجأوا الى حساب رياضي يسألونه جوابـــاً ، وهو وان كان صحيحاً من الناحية الرياضية ، الا انه سيثبت انه مولّد للمآسي في التعقيد المتناهي للعـالم الحاضر .

وعليه ، يجب اعادة ادخال المفاهيم الاكثر بعداً عن الصواب والاقل كميـــة ممكنة : الالهام و « التقدير» ــ النظرة ــ و « التعقل »،الامر الذي لا بد للمؤرخ من عمله . فالى العلم الدبلوماسي ، يضاف فن تدخل فيه تجربة الرجال وبراعتهم وحواسهم واشراقهم كما يدخل التخيل والجلد وقوة الطبع. ان روح الدهاء ليس الشكل البدائي العالي للذكاء الذي تجزره غزوات العلم تدريجياً.انه احد العناصر المكونة للحياة البشرية .

ولكن ، ما تلبث بعد هذا التأمل ان تفرض نفسها فكرة اخرى وباتجـــاه معاكس . ان سلسلة من الالهامات الجيدة قد تورث رجل الدولة افراطـــاً في الثقة بنفسه . وان يثق « بحسن طالعه » ثقة غير محدودة ، يؤدي بالرئيس الى

---

(١) يوميات سانت هيلانه . المؤلف

اهمال متماد للاستقصاءات والنصائح والافكار التي تعضد فعله . لقد كان هتلر حتى عام ١٩٤١ ، سلسلة من الالهامات شبه « العبقرية » ، فاستنتج منها انه معصوم من الخطأ . مع ذلك ، فان « إلهامه » بنصر سريع في روسيا كان المنشأ لكارثة تاريخية من الدرجة الاولى في ضخامتها .

ومن جهة اخرى فان استعمال الاساليب الرياضية ، ما خلا نظرية الالعاب ، جليل الفائدة في الغالب . « فالبحث العملي » ، وهو « المنهاج العلمي لاعطاء الحاكمين المسؤولين قواعد رقمية لقراراتهم »[١] ، اصبح لا غنى عنه في كثير من الحالات . بهذه الوسيلة امكن البت بان ارسال السفن على شكل قوافل يعرضها لضياعات اقل مما لو كانت منفردة ، وبها امكن تحديد الابعاد المثالية للقوافل واكثر الاستعدادات نجعة لسفن المواكبة . وعندما يتفوق العامل الكمي على العامل النوعي تفوقاً عالياً ، يجب ان يحدد البحث العملي القرار بل ويفرضه . ولكن لا يجب قياس ما لا يقاس ، بل يجب الاخذ بان رجل الدولة لا يمكنه دائماً ان يجوز القدر الغاشم الذي يفرض عليه اتخاذ قرارات دون ان تكون في يده كل المعطيات التي تجعل تلك القرارات عقلانية .

يقدّر الكولونيل « غونارد » الذي درس العلاقات القائمة بين البحث العملي والقرار ، ان هناك طرازين من القرارات : القرارات التي هي تعبير عن حل وسط والقرارات التي تتجلى عن طريق الاختيار . اما الحل الوسط فهو « التحكيم بين ظروف عديدة او افضليات متناقضة » . و « البحث عن هذا الحل الوسط ، الذي يسمّى بالقرار ، يدخل دون أي نقاش في نطاق البحث العملي » في كل الحالات التي تكون فيها العناصر موضوع التقدير من المستوى الكمي (حجم الطلبية ، عدد العمال والآلات ، سعر التكلفة) . اما الاختيار ،

---

(١) انظر الكتاب الهام للكولونيل غونارد من الجيش السويسري « البحث العلمي والقرار » جنيف ١٩٥٨ ، ص ٣٩ . المؤلف

فانه على العكس ، تعاقب بين امكانين متناقضين . لذلك « فانه ينفلت في مبدئه من كل اثر لاي بحث عملي كان »[1] .

وليس الرئيس « رهين ثنائية القرار المنطقي وطريقة العمل الاختباري ... لذلك فان افضل قرار يتخذه لن يكون دائماً وبالضرورة عقلانيا ... هنـــاك تسلسل نوعي للقرارات سواء أكانت عقلانية أم لا »[2] .

يتحقق المؤرخ بالتجربة ان النوعية تطغى في قرار السياسة الخارجيـة على الكمية . لذلك فان مفهوم عقلانية القرار يبقى نسبياً .والواقع ان خـــير قرار ليس بالضرورة ذاك الذي سعى متخذه فيه الى جعـله صوابياً . ان المهم هـــو النجاح . وعليه فقد ننجح بمحض الحظ او الصدفة أو نتيجة تدخل عنصر غـير متوقع (كخطأ من جانب الخصم مثلاً). لذلك يمكننا الاستخلاص ان الموقف الصوابي « العقلاني » يقـوم على اساس وضـع « كل الاوراق في اللعبة » بقـدر الممكن . لكنه يتوقف آخر ما يتوقف،عند لحظة اتخاذه، على ان نعرف احياناً كيف نجرؤ ونغامر و « نجرب حظنا » .

٣ ـ أمثلة على القرار

أما ان المؤرخين ينصرفون الى دراسة القرارات اكثر فأكثر ، فأمر نتحققه اذا أوردنا بعض عناوين المؤلـّفات المعروفة . سوف نلاحظ من جهة اخرى ان المؤرخين الامريكيين اكثر افتتانا من غيرهم بهذه المعاينة للمسائل التاريخية .لقد اقترح « عالم منهاجي *Méthodologiste* »ريشار سنيدر،ان يجعل من دراسة القرار قطب الرحى في كل بحث في مادة العلاقات الدوليـة . ولنورد هنا غيضاً مـن

(١) المصدر السابق ص ٨٢ ـ ٨٣

(٢) » » ص ٨١ المؤلف

فيض: جورج كينّـان « *The decision to intervene* » (وهو يبحث في القرار الامريكي بارسال قـوات الى سيبيريا في ٨ تموز ١٩١٨) ، روبرتا وولستيتر « *Pearl Harbor, Warning and Decision* »، ريمون هـ. داوسن « *The decision to aid Russia* » أو كـذلك المقتطف « *Command Decisions* » الذي يركز بصورة رئيسية على المسائل الستراتيجية فيدرس خمسة وعشرين قراراً جوهريـاً اتخذت خلال الحرب العالمية الثانية .

وسنكتفي هنا بدراسة بعض الحالات التي نملك عنها وثائق مرضية .

قرار كايو بمنح المانيا جانباً

مـــن الكونغو لقـــاء المغرب

لقد انتقينا هذه الحالة لأنها ابسط نسبياً ولأن وثائقها وفيرة [١] . عنـــدما احتل الفرنسيون « فاس » بتاريخ ٢١ أيار ١٩١١ بناء على دعوة سلطان المغرب، كان من المحتمل وقـــوع رد فعل ألماني . ونحن نعرف في الواقـــع من الوثائق الدبلوماسية الألمانية ، ان وزير الشؤون الخارجية الألمانية، كيدرلن ـ واختر ، عرض على غليـوم الثاني والمستشار بيتمان ـ هولويغ برنامجاً للعمل منذ الثاني مـن ايار ، حينما كانت الحملة الفرنسية في دور الاعداد . والبرنامج هـو ارسال سفينة بحرية ألمانية الى مرفأ المغرب لكي « تأخذ ضمانة ما » . وذلـك لن يساعد على ضم المغرب او تقسيمها فحسب كما كان يرغب انصار الجرمانية العمومية (الذين

---

(١) انظر بصورة خاصة « وثائق دبلوماسية فرنسية» وجوزف كايو «اغادير» باريس ١٩١٩ و « مذكراتي » باريس ١٩٤٢ ج ٢ وبول كامبون « مراسلات ١٨٧٠ - ١٩٢٤» ج ٢ (١٨٩٨ - ١٩١١) باريس ١٩٤٠ ، و « كيدرلن واخـتر الحميم بحسب مذكراته ومراسلته » الذي نشره ايرنست جايـك ، باريس ١٩٢٦

المؤلف

كتب كيدرلن عنهم بتاريخ ١٩ نيسان انهم يريدون أيضاً ان نضم اقليم الرون)، بل والحصول على شيء آخر . ولم يكن كيدرلن يرغب في غزو المغرب بل يريد تعويضاً كبيراً ، كمجموع الكونغو الفرنسي مثلا ، لقاء قطر افريقي صغير تملكه ألمانيا . قال كيدرلن لسفير فرنسا جول كامبول ابان محادثاته معه بين ٢٠ و ٢١ حزيران ١٩١١ : « انكم بصدد اقامة حماية حقيقية في المغرب » ، واقترح عليه اسلوب التعويض . فأجابه جول كامبون ان هذا التعويض لا يمكن ايجاده في المغرب ولعله لا يستحيل وجوده في مكان آخر . ثم مضى الى باريس ليرجع الى الحكومة .

في هذه الفترة ، خلف كايّو الذي كان وزيراً للمالية في وزارة مونيس ، مونيس هذا في رئاسة الوزراء وتلا بيانه الوزاري في ٣٠ حزيران على المنبر . وفي الاول من تموز ، دخلت سفينة المدفعية بانتير ميناء أغادير وبذلك افتتحت الازمة . ومن البديهي ان موضوعنا لا يتعلق بسرد الواقعة بل ببيان كيف ان كايّو وصل الى قراره بان لا يمنح ألمانيا أي تعويض باستثناء جانب من الكونغو الفرنسي .

لم تكن لكايو خبرة كبيرة في الشؤون الخارجية لذلك فقد جهل بمحادثات كيسينجن[١] حتى تموز . وكان يريد الحصول على وزير عظيم الشأن في الكي دورسيه ، فاتصل دون جدوى بليون بورجوا وريمون بوانكاريه . «ما كنت املك الاختيار الا بين امرين : اما ان اذهب بنفسي الى الكي دورسيه او أدعو اليها شخصية من المستوى الثاني ... دو سيلف »[٢] . « ما كنت مخدوعاً بقيمة دو سيلف . كنت اعرفه سيئاً ... لكنني كنت اعرف فيه الفطنة والدهاء»[٣]

(١) مذكراتي ، ج ٢ ، ص ٧٧
(٢) - » » » ص ٧٩
(٣) - » » » ص ٤٨

المؤلف

اما سوء ابن اخي فريسينيه* هذا فلم يكن مؤكداً. واما ان كايّو كان يرى فيه ذلك فأمر حثه على ان يضطلع بنفسه بجوهر العملية الامر الذي نجم عنه ان لا يكون لدو سيلف عليه غير اثر تافه .

كانت أول فكرة لدو سيلف ، ارسال سفينة فرنسية الى موغادور[1] . لقد اثير هذا الرأي اثناء المباحثات التي جرت في لندن بين بول كامبون السفير في لندن وبين رئيس الدائرة الخارجية ادوار غري . لكن هذا اوصى بالحكمة صبيحة اليوم التالي[2] . وعلى عم من هذا التخلي ، اراد دو سيلف المحافظة على وجهة النظر هذه ، فمنعه كايّو عن ذلك وربما بناء على نصائح ديلكاسيه* وزير البحرية[3]. «وطأت المكيدة بقدمي وقدّر لي ان اباده . لكنها كشفت لي عن الحالة الروحية انها كانت تعيث فساداً في بعض اوساط الكي دورسيه*[4]! انتهز الفرصة التي سنحت له حينما ناب عن دو سيلف لبضعة ايام – وكان هذا يرافق رئيس الجمهورية في سفره الى هولندا – ، فاعطى كايّو تعليماته الى جول كامبون بان يطلب ايضاحات لدى رئيس الويلهلمشتراس .

تمت المقابلة في التاسع من تموز ، فكان ما رواه كيدرلن واختر من اكثر الاقوال تصويرية ولنذكر هنا ان كامبون كان اول المتكلمين عن التعويض ، فعرض ايجادها في الشرق . ويقول كيدرلن واختر « فاجبته بجفاء بان رغباتنا في الشرق مشبعة » . عندئذ اعلن كامبون ان فرنسا لن تقبل ان تستحوذ المانيا على

---

(١) « وثائق دبلوماسية فرنسية » المجموعة الثانية ، ج ١٤ ، رقم ١ ، اول تموز ١٩١١
المؤلف

(٢) غري الى بيرتي ، ٣ تموز ١٩١١« وثائق بريطانية » ج ٧ ص ٣٢٣ - ٣٢٤ ، ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٣ - ٣٤ كامبون الى كايو ، ٤ تموز ١٩١١ « وثائق دبلوماسية فرنسية » المصدر السابق رقم ١٩ ، ٤ تموز ١٩١١ .
المؤلف

(٣) اغادير ص ١٠٨ وكذلك ب. كامبون « مراسلة » ج ٢ ، رسالة ٣ تموز الى هنري كامبون ورسالة ١٨ تموز الى دو فلوريو .
المؤلف

(٤) مذكراتي ، ج ٢ ، ص ١٢٠ .
المؤلف

جزء من المغرب . « فاجبت السيد كامبون بأن ما من شيء حتى الآن من جانب المانيا يدل على نية المشروع في الامتلاك »[1]. والواقع ان كيدرلن كان يريد ان تكون فرنسا هي المتقدمة بالعروض . لذلك فقد طال التفاوض حول هذه النقطة حتى ١٦ تموز . في ذلك اليوم ، قال كيدرلن لكامبون : « اننا نطالب بالكونغو الفرنسي وحتى بمجموعه ،فكاد السفير ان يسقط على قفاه »[2].

كيف سيتخذ كايو قراره ؟ انطلق من فكرة وجوب تحاشي الحرب . ولكي يتحاشاها كان عليه ان يفعل شيئاً ما غير عرض مجرد « فضلات مائدة » على المانيا حسب تعبير جول كامبون. بينما في الكي دورسيه ، كان دو سيلف ورئيس مكتبه موريس هربيرت ونائب مدير الشؤون السياسية كونتي — « عصبة الدس هربيرت — كونتي » كما يقول كايو — يريدون « الاصرار على المغرب مع رفض أي تعويض »[3] . فكان هناك الاصرار الألماني من جهة ورفض التنازل في الكي دورسيه من الجهة الثانية . فهل كانت الحرب لا مناص منها ؟ ولما كان كايو لا يريد الحرب ، لذلك وجب ايجاد حل وسط .

ويبدو ان هذا الحل الوسط قد جاءه من بول كامبون الذي كان على اتفاق تام مع اخيه جول . جاء بول كامبون الى باريس من ١٥ الى ١٨ تموز فعقد اجتماعاً مع دو سيلف والسفير البريطاني ، سير فرانسيس بيرتي . وفي ١٨ تموز انضم كايو الى المناقشة . كان دو سيلف يريد مؤتمراً دولياً ، فكان كامبون يعادي هذه الفكرة لأن فرنسا قد لا تحصل على اكثرية الاصوات فيه . ثم ان أي

---

(١) كيدرلن ـ واختر الحيم ص ٢٨٦ ـ ٢٨٧ . المؤلف

(٢) بيتمان ـ هولويغ الى الامبراطور ، ١٥ تموز ١٩١١ ص ٢٩٢ ورواية كامبون في « وثائق دبلوماسية فرنسية » السالفة الذكر رقم ٧١ ، ١٦ تموز ١٩١١ . المؤلف

(٣) مذكراتي ج ٢ ص ١٤٩ .

مؤتمر سيثير مسألة المكاسب التي ربحتها فرنسا منذ مؤتمر الجيزيراس عام ١٩٠٦ .

ويبدو ان كايو لم يكن يملك في هذه اللحظة بالذات أية فكرة واضحة عن الحل . استبعد فكرة ارسال سفينة كما رفض الحرب . ولكن ما العمل ؟ يروي لنا بول كامبون الحديث التالي : « قال كايو : واذن ، ماذا تعرضون ؟ ليس هناك غير ثلاثة حلول : مؤتمر ، التخلي عن الكونغو ، التخلي عن اغادير » . حينئذ عرض كامبون حلّه الذي لقي قبولاً فورياً من رئيس الوزراء على ما بدا. عرض كامبون تقديم « بعض اقاليم من الكونغو » ولكن ليس الكونغو كلها ، ولا أية مستعمرة ساحلية على أية حال. عندئذ وجب أخذ احتمالين بعين الاعتبار: أما ان يخفف كيدرلن - واختر من حدة طلباته او يبقى في اغادير . وفي هذه الحالة ، سننذره بالحصول على تفويض من الدول . وتستطيع فرنسا ان تدعم وضعها في اغادير . « وحينئذ قلت لكايّو : ارسلوا الى اغادير على الفور بيانات ومنتفعين لاقامة كوخ على الشاطىء . واذا بكايّو يتحمس ! فيقفز الى الهاتف »[١]

كل الظواهر تشير الى ان كايّو حدد سياسته يوم ١٨ تموز . كانت تدور منذ ذلك الحين حول فكرة « قطعة » من الكونغو يتفاوت حجمها بحسب التعويضات المقابلة التي تقدمها ألمانيا والتي تنتهي اليها المفاوضات . ويروي لنا كايوّ في كتابه « اغادير »[٢] ان جول كامبون سأله منذ ١٠ تموز « ان يشركَ في المفاوضات » . اما آراؤه التي كونها عن ضرورة تحاشي الحرب وعن المكاسب المرموقة التي تأتي بها الحماية على المغرب ، فقد انضجها بين ١٦ - ١٨ تموز

---

(١) ب. كامبون « مراسلة » ج ٢ ، الى فلوريو ، ١٨ تموز ١٩١١ وانظر كذلك « الوثائق البريطانية » ج ٧ ص ٣٧٠ - ٣٧٥ المؤلف

(٢) اغادير ص ١٥٨ - ١٥٩

بحسب كل الاحتمالات . وكانت لديه من قبل وجهات نظر حول الكونغو لأنه ساهم من قبل في المناقشات التي دارت حول شركة نغوكو ـ سانغا . لذلك سعى الى تكملة معلوماته .ونعتقد ، دون ان نستطيع تحديد التاريخ ، انه في تلك الفترة ، قرأ تقريراً لمفتش المستعمرات العام فريزول الذي يعلن فيه الاستعمار الفرنسي شبه المنعدم في افريقيا الاستوائية الفرنسية . كان فريزول يقول في تقريره : « اذا كانت مقاطعة غابون « تبشر بان تكون مستعمرة زراعية غنية ومزدهرة » ، فان الاقاليم الاخرى « ليست لها اكثر من قيمة التريث » . انها تعد اربعين معمراً ومائة وخمسين موظفاً بين ضابط وصف ضابط فرنسيين[1] . فالتخلي عنها لن يشكل تضحية كبيرة . لكن من المهم بالمقابل الاحتفاظ بغابون . هذا على ما يبدو ، هو الوضع الذي وقف عنده رئيس مجلس الوزراء منذ ذلك الحين .

لقد ذكّرنا في صفحات سبقت بأن كايو ، إذ ظن ان غليوم الثاني هو المسؤول عن ضربة اغادير ، شرع في مباحثات دون اطلاع الكي دورسيه ، عن طريق فونديز ، رجل الاعمال الذي يعرف جيداً الكونغو والبارون فون لانكن. ولما كان هذا الاخير من المقربين الى غليوم الثاني ، فان كايّو اعتقد انه سيضمن عن طريقه اتصالا حاسماً . ان هذه المباحثات لا تهمنا هنا بشكل مباشر . نكتفي بان نسجل بان الاخوين كامبون ، ملهمي كايّو قراره ، قد يكونا استخلصا هذا الرأي من ديلكاسيه الذي كانا يحسان نحوه باعجاب كبير . لكن من المهم ان نسجل ان عواطفها حيال دو سيلف تعرضت للتطور . كانا في البدء متفقين معه ، حتى ان بول كتب الى جول في ٦ تموز : « تقول لي انك مسرور من دو سيلف ، خير على خير ! » وقال بول في ١٨ تموز : « يبدو لي ان له افكاراً صحيحة عن الموقف » . ثم ما لبثا ان اتهماه « بالتعجل المفرط » . « من الواضح انه عصبي شديد التأثر ونافذ الصبر ... ان سكرتيري تييري وهو ابن نائب في

---

(١) المصدر السابق ص ١٤٨ ـ ١٥٢ المؤلف

المجلس ، يقول لي بان كايو يصلح لاجراء تسوية وان دو سيلف يحطم زجاج النوافذ عن طيب خاطر ... من الواضح انهم يتخذون في الكي دورسيه مواقف تحدي مضحكة » (٣٠ تموز الى جول كامبون). ثم آل الامر بهما الى مقاطعة صريحة . لقد كتب بول كامبون الى دو سيلف في التاسع من ايلول: « ليس السفير تابعاً مكلفاً بتنفيذ التعليمات ... انني اشعر بشيء من الدهشة حينما أرى شبانا لم يفارقوا مكاتبهم قط ، يحسمون كل شيء وينصحونك بتصرفات مليئة بالمحاذير » . بينما زاد تقدير كايو لأنه تبع رأي الأخوين كامبون . كتب جول في ٦ ايلول الى كايو [١] : « سأسمح بالكتابة اليك في كثير من الاحيان لأن الحقيقة انك انت وانت وحدك الذي ستقود هذه العملية الى الخير » .

اذن ، حدد كايو موقفه في ١٨ تموز وأخذ بزمام المبادهة من الكي دورسيه تدريجياً ثم اضطلع بالقضية بنفسه ابتداء من النصف الثاني من آب[٢] . ان الملابسات التي وُجدت في السياسة الفرنسية ، ناشئة كما يبدو من واقع ان مركز القرار لم يكن موضحاً منذ البداية : لقد تصرف الكي دورسيه بقيادة دو سيلف تصرفاً سيئاً . كتب تارديو : « ليس من نقطة محددة ولا برامج ،بل تأرجحات ونوايا وتعاقب دوري من الثقة والذعر ؛ وسيكولوجية محددة تغذيها ارادة ضعيفة . فليس في هذه الحقبة من تاريخنا ، المجال الذي يتوجب على دبلوماسيي الغد ان يبحثوا فيه عن نماذج »[٣] . وكان الجنرال ميسّيمي ، وزير الحربية ، يشاطر هذا الرأي عن الكي دورسيه . كان يعتبر كايو « رجلاً مشرق الذهن يرغب في السلم لكنه لا يُمأميء فيه ، يدرك اين يمضي ، استطاع ان يحبط المكائد التي حاكتها له الكي دورسيه »[٤] . فكل الظواهر اذن تشير

---

(١) جنفييف تابوي « جول كامبون » باريس ١٩٣٨ ص ٢١٨
(٢) اغادير ص ١٥٩
(٣) اندريه تارديو « سر أغادير » باريس ص ٤٤٧
(٤) جنرال ميسيمي « ذكرياتي » باريس ١٩٣٧ ص ٥٨ .

الى ان كايو وحده كان قادراً على اتخاذ القرار الاساسي ، وان هذا القرار كان مستمداً من تطلعات ممدّلة لهذين الرجلين الخبيرين ، الاخوين كامبون . ويطري ميستّيمي « النصيب اللامع من النجاح النهائي الذي يرجع الى ممثلنا الرائع في برلين ، جول كامبون ، الذي كان بالنسبة لرئيس الوزراء ، اكثر المساعدين روعة »[1] .

قرار ويلسن بقطع العلاقات الدبلوماسية مع المانيا

يمكن دراسة قرار الرئيس ويلسن بقطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا ، الذي أعلن في الكونغرس في ٣ شباط ١٩١٧ في الساعة الثانية بعد الظهر ، بكل دقة . الواقع انه نجم في ذاته عن القرار الالماني باعلان « حرب الغواصات حتى الموت » ، وهو القرار الذي أبلغ عن طريق السفير بيرنستورف الى سكرتير الدولة لانسينغ . في ٣١ كانون الثاني ، الساعة ١٦،١٠ (بعد الظهر) ، ما ان غادر بيرنستورف ، حتى اتصل لانسينغ هاتفياً بالبيت الابيض . لكن ويلسن كان غائباً . وعندما عاد وجاء سكرتيره تومولتي ببلاغ صحفي ، كان البلاغ بمثابة الاحتكاك الاول . قرأ ويلسن النص واعاد تلاوته ، فذهل وشحب وضم شفتيه ثم قال : « يبدو ان قطع العلاقات الذي حاولنا تجنبه جاهدين اصبح الآن أمراً محتوماً »[2] . وفي الساعة الثامنة مساء ، تلقى الوثائق الرسمية التي كان لانسينغ قد وجهها اليه مع رسالة قصيرة[3] . حينئذ « تلفن » الى لانسينغ يطلب اليه الحضور الى البيت الابيض . اما مستشاره الرئيس الآخر ، الكولونيل هاوز فكان في نيويورك . كان قد تلقى في ٣٠ كانون الثاني برقية من بيرنستورف تنبئه

---

(١) المصدر السابق وكذلك كيث أوبانك في « بول كامبون ، المعلم الدبلوماسي » نورمان، اوكلاهوما ، ١٩٦٠ص ١٣٦ - ١٤٢

(٢) ارثر والوورث في « وودرو ويلسن » ج ٢ ص ٨٢

(٣) لانسينغ « مذكرات الحرب » ص ٢١٢

« برسالة عظيمة الأهمية » . فلما استدعاه الرئيس ، استقل قطار الليل الى واشنطن يوم ٣١ كانون الثاني فوصلها صباح اول شباط[١] .

لدينا هنا بعدان محددان : لقد اتخذ القرار ولا بد بين ٣١ كانون الثاني بعد الظهر و٣ شباط الساعة ١٤ . لذلك يمكننا الآن الدخول في مزيد من التفاصيل.

هل كان القرار الألماني مفاجأة كلية؟ كلا ولا ريب بالنسبة لوزارة الدولة . فالسفير في برلين ، جيرار ، على سبيل المثال ، كان بتاريخ ٣١ ايار ١٩١٦ قد أرسل برقية[٢] يبين فيها ان الحزب القومي الليبرالي يبشر « بحرب غواصات غير محدودة » . ثم أرسل « غريو » ، القائم بالاعمال في برلين ، بتاريخ ١٢ كانون الاول[٣] رأي سفير اسبانيا الذي فرغ لتوه من مقابلة المستشار بيتمان – هولويغ ، وهو الرأي القائل بان عروض الصلح الألمانية لن تتبعها نواتج وانه سيكون هناك « استئناف لحرب الغواصات دون تمييز » . وتردد الصدى نفسه بتاريخ ١٣ كانون الاول بعد مقابلة مع وزير الدانمارك[٤] ، فكتب سيمور[٥] يقول : « لم يكن هذا القرار غير متوقع تماماً » .

وكان الكولونيل هاوز قد قابل بيرنستروف في ٢٦ كانون الثاني فقال له هذا : « ان العسكريين يشرفون على الموقف في المانيا » [٦] . واخيراً ، فان لانسينغ كان يكتب الى ويلسن الرسالة تلو الاخرى ليبلغه بالخطر المداهم[٧] .

---

(١) سيمور « اوراق الكولونيل هاوز الحميمة » ج ٢ ص ٤٣٠

(٢) « العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة ، ١٩١٦ ، ملحق رقم ٣٩٤ ص ٣٣

(٣) المصدر السابق ، رقم ٤٧٢٤ ص ٨٦

(٤) « « ٤٧٣٣ ص ٨٩ وكذلك رقم ٤٧٤٩ ، ١٩ كانون الاول ١٩١٦ ص ١٠٣

(٥) « الاوراق الحميمة » ج ٢ ص ٤٣٧

(٦) المصدر السابق ص ٤٢٩

(٧) لانسينغ « مذكرات حرب » وعلى الاخص ص ٢٠٣ - ٢٠٨

ولكن حينذاك ، كان ستار من الدخان يحجب التهديـــد المرتقب عن عيني ويلسن ، اذ كان بيرنستورف يتابع ببراعة مفاوضة مع هاوز حول عروض الصلح المقدمة من قبل ويلسن في كانون الاول . وفي ٣١ كانون الثاني ، في اليوم الذي ابلغ القرار الالماني الى رئاسة الدولة ، كان يوجه الى هاوز رسالة عـــن شروط الصلح الألمانية . فكان ويلسن واهماً .

استقبل لانسينغ من قبل ويسلن في مكتبه[1] من الساعة التاسعة الا الربـع وحتى العاشرة والنصف من مساء ٣١ كانون الثاني . لم يلبث سكرتير الدولـة ان دافع عن نظرية قطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا فوراً ، التي كانت قـد أعدت بعد اغراق سوسيكس بالطوربيد والتي كانت موضوع المذكرة الامريكية المؤرخة في ١٨ نيسان ١٩١٦ . « قال الرئيس رغم اهتياجه العميق من المذكرة الألمانية الوقحة ، انه لم يكن واثقاً بعد من المنهاج الذي سنستعمله وان عليه ان يفكر » وانه كان متأثراً تأثراً متزايداً بفكرة ان « المدنية البيضاء وسيطرتها على العالم ترتكز ارتكازاً واسعاً على قدرتنا على المحافظة على البلد سليماً » . ورد لانسينغ بأنه اذا لم تقطع العلاقات فان الولايات المتحدة ستحتمل الخزي وانـه يرى على أية حال ان القطيعة لا مفر منها ،وانه من الجوهري جداً «عدم خسران طابع الدولة العظمى وتقدير كل الامم » . الا ان ويلسن لم يـكن بعد مقتنعاً . واخيراً تلقى لانسينغ التعليمات باعداد مذكرة تعلن قطع العلاقات الدبلوماسية. لكن ذلك كان « مشروعاً لمجرد التجربة وقاعدة لتفحص الموضـــوع في وقت لاحق » . ولما عاد لانسينغ الى مسكنه ، اعد المذكرة ثم اعاد النظر فيها صباح اليوم التالي ، الاول من شباط . وقبل ان يعود الى ويلسن ، امتنع عن الادلاء بأي تصريح ولم يجر أية مناقشة الا مع عضو مجلس الشيوخ الديموقراطي هيتشكوك عضو لجنة الشؤون الخارجية الذي كان يقترح « كسب الوقت »[2] .

---

(١) رواية في « لانسينغ » في « مذكرات حرب » ص ٢١٢ - ٢١٣

(٢) المصدر السابق ص ٢١٤

في هذه الاثناء ، في صباح الاول من شباط ، وصل هاوز الى البيت الابيض حيث تناول افطاره . وحيئنذ لحق به الرئيس وابلغه كما مر بنا بأنه طلب الى لانسينغ ان يعد مذكرة الى بيرنستورف يدرج فيها المذكرات السابقة المتبادلة بين الولايات المتحدة وألمانيا حول حرب الغواصات « بقصد اعادة جوازات سفر بيرنستورف اذا قُدر ان هذا الفعل متفق مع الصواب »[١] .

بعبارة أخرى ، كان ويلسن ما يزال متردداً . كانت فكرة قطع العلاقات الدبلوماسية قد راودته منذ ان جاءه تومولتي بالامس بالنشرة الصحفية . لكنه ما كان يريد قطع العلاقات الا على أساس قضية واضحة . فهل كان القرار الالماني تام الوضوح ؟ كان ويلسن لا يفتأ يطرح على نفسه هذا السؤال. ولقد كتب هاوز: « كان الرئيس حزيناً خائراً ... مصاباً بخيبة عميقة من الفعل المفاجيء ... من الحكومة الالمانية ... قال الرئس بأنه يحس وكأن العالم قد انقلب فجأة رأساً على عقب »[٢] .

كانت هناك ثلاثة حلول ممكنة : إعلان الحرب على ألمانيا ، قطع العلاقات الدبلوماسية فوراً ، انتظار وقوع « حادث مكشوف » لقطعها ، أي الاغراق الفعلي لسفينة امريكية بالطوربيد . لم يفكر ويلسن في الحل الاول مطلقـــاً . كانت المناقشة مع هاوز تدور حول اختيار احد الحلين الثاني او الثالث . يقول هاوز : « قال ويلسن انه لن يرضى بان يؤدي قطع العلاقات الى الحرب اذا كانت هذه ممكنة التجنب »[٣] . اما هاوز فكان على العكس ، يرى ان الحرب لا بد منها ، فكان يدفع الى القطيعة الفورية . وخبا النقاش فاقترح ويلسن لعب شوط غولف ، فأشار هاوز الى ان هذا سيكون له أثر سيء في نظر الرأي العام. وكان ويلسن ينقر بأصبعه على كتبه بعصبية ثم اقترح شرط « بليار » . ويقول هاوز

---

(١) المصدر السابق ص ٤٣٨
(٢) « « ص ٤٣٩
(٣) « « ص ٤٤٠

أيضاً : « في الازمات الحكومية الكبرى من هذا النوع ، ليس لدى الجمهور أية فكرة عما يجري على المسرح وراء الستار » .

في غضون ذلك ، في الساعة ١١،٣٠ وصل لانسينغ مع الوثائق التي أعدها . كان لانسينغ مقتنعاً منذ زمن بعيد بان الحرب لا مناص منها[1]. اما هاوز فكان عرّى من جانبه امكانية الوساطة الامريكية . لكنه بعد هذه البادرة ، بات يقف الى صف لانسينغ . وانتهى الرجلان الى اقناع ويلسن بوجوب قطع العلاقات الدبلوماسية فوراً مع تحفظ واحد ، سوف نمر به . « كان لانسينغ شديد القرب من طريقة تفكيرنا حتى انه لم تقم مناقشة تذكر . لقد قرأ ما كتبه فتقبلناه »[2].

اما تحفظ ويلسن قبل اتخاذ قراره النهائي فكان رغبته في ان يجمع وزاره في اليوم التالي ليأخذ آراءهم . ثم انه كان قد وعد عضو مجلس الشيوخ «ستون» ، رئيس لجنة الشؤون الخارجية ، بان لا يقطع العلاقات دون ان يحدثه بذلك مسبقاً. وكان ستون في سانت لويس فأبرق له ويلسن بالعودة الى واشنطن . الا ان الرئيس ، على حد ما كتب لانسينغ ، كان قد اتخذ قراره تقريباً[3] .

غادر هاوز ويلسن في الساعة الثانية بعد الظهر وهو لا يزال مرتاباً بعض الشيء في الحل المنتظر . كذلك كان حال لانسينغ . لقد كتب هذا الاخير مذكرة الى ويلسن ، بتاريخ ٢ شباط يعلن فيها ان قطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا يجب ان تكون « الخطوة الاولى » ويقترح احتمالين « للخطوة المقبلة» .

---

(١) انظر دانييل م . سميث « روبيرت لانسينغ والحياد الامريكي » ١٩١٤ - ١٩١٩ ، باركلي ١٩٥٨ . استخدم سميث اوراق لانسينغ التي لم تنشر ، والتي تؤيد « مذكرات حرب » المنشورة عام ١٩٣١ .

(٢) « اوراق حميمة » ج ٢ ص ٤٤ ، النص في « العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة » ١٩١٧ ، ملحق ١ ص ١٠٦ - ١١٦

(٣) سياسة الولايات المتحدة الخارجية ، واوراق لانسينغ ، ج ١ ، ص ٥٩

اصدار بيان تعتبر الحكومة الامريكية بموجبه المانيا «خارجة على القانون الدولي» ، والتصريح في الكونغرس بأنه لم يبق من حل للبلاد غير استخدام كل المصادر التي تملكها لمعاقبة المذنب » ، وبالتالي اللجوء الى الحرب . وكان لانسينغ يميل بوضوح الى هذا الحل الثاني . وفي صبيحة ٢ شباط ، تشاور ويلسن ولانسينغ ثلاث مرات بالهاتف .

في ٢ شباط ، الساعة ١٤،٣٠ ، اجتمع مجلس الوزراء حتى الساعة ١٦،٤٥ وبعد ان تحدث ويلسن عن « المفاجأة المذهلة » التي سببها له القرار الالماني طرح على الوزراء السؤال التالي : « هل يتوجب علي قطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا ؟ » فاجابوا جميعاً بالايجاب ودون تحفظ باستثناء وزيرين : وزير العمل وليم ب. ويلسن ووزير البريد البرت س. بورلسن. حينئذ على ما يبدو حدد ويلسن رأيه نهائياً. والواقع انه مضى بعد ذلك الى كابيتول هيل ليجري محادثات مع اعضاء مجلس الشيوخ ، والشيخ ستون بصورة خاصة . فلما وصل عند الظهر ، اجاب احد النواب الذي كان يقترح مذكرة احتجاج بقوله : « لننته من المذكرات الدبلوماسية . لقد ازفت ساعة العمل » [1] . ثم عاد الى مقره فلم يقابل الا افراد أسرته ولانسينغ (الساعة ٢٢،٣٠) ، حيث اطلعه على قراره. لقد ظل ويلسن حتى منتصف الليل عاكفاً على الرسالة التي يود إلقاءها صبيحة اليوم الثاني في الكونغرس .

بذلك نرى بكل وضوح ، ان ويلسن ، احساساً منه بمسؤوليته الجسيمة ، تردد فترة طويلة . كان الرجلان اللذان يثق بهما ثقة عميقة ، هاوز ولانسينغ ، الوحيدين اللذين اطال معهما المناقشات . وكان كل منهما قانعاً بان الحرب لا محيد عنها ، وخصوصاً لانسينغ . قال جوزيفوس دانييلز ، وزير البحرية الأميل الى السلمية ، ان ويلسن ، في توقه النبيل الى السلام ، « لم يجد أي دعم لغرضه لدى

---

(١) والوورث السالف الذكر ج ٢ ص ٨٤

لانسينغ وهاوز . كانا مع باج (السفير في لندن) ، من دعاة الحرب »[١] . لم يظهر كل منهما أي تردد حول « الخطوة الاولى » ، قطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا فوراً . ولا يبدو ان ويلسن قد تلقى تأثيرات « مباشرة» اخرى خلال اليومين الحاسمين .

ان النظرية التي أخذ بها الشيخ جيرالد ب. ني عام ١٩٣٤ والتي تزعم ان ويلسن اتخذ قراره تحت ضغط المصارف المعنية بانتصار التحالف ، لا ترتكز على أي أساس بأية حال فيما يتعلق بقطع العلاقات الدبلوماسية .

فقرار ويلسن اذن لا يفسر باسلوب السببية – أثر القوى العميقة – بل بالغائية . والعلاقة بين اللعبة والخطر في هذه الحالة يمكن ادراكها بشيء من الدقة .

كان الخطر الذي يتوقعه ويلسن في مطلع شباط هو خطر الدخول في الحرب . لذلك أراد جاهداً ان يبعده . وبدلا من ان يوجه الى ألمانيا انذاراً نهائياً دون قطع العلاقات ، يتطلب فيه حرية البحار ، فضل قطع العلاقات دون تقديم الانذار لانه رأى في ذلك اسلوباً أقل خطراً . لكن خطر الحرب ظل قائماً . وكان يأمل ان يتحاشى الالمانيون واقعياً نسف السفن الامريكية ، وفي هذه الحالة لن تكون هناك « افعال مكشوفة» . وهذا خطأ في التقدير على أية حال ، لان هدف حرب الغواصات « حتى الموت » كان على وجه الدقة ، خفض خسائر الغواصات الالمانية التي اذ تعمل في قطاع غير محدود ، لن يكون عليها واجب التأكد من حياد السفينة أو انتمائها الى العدو . بذلك تزداد فرص سلامتها لانها تستطيع على هذا النحو ان تهاجم بسرعة اكثر . اما ان تتحقق مما اذا كانت السفينة امريكية أم لا ، فأمر يجعل افضلية الاسلوب الجديد تهبط الى العدم

لم يفكر ويلسن جدياً ، وان كان هناك خطر الحرب ، بان الارض الامريكية قد تتعرض لاي خطر . ومجهود الانشاء البحري الذي شرع به عام ١٩١٦

---

(١) جوزيفوس دانييلز في « *The Wilson Era* » تشابل هيل ١٩٤٤ ص ٥٨٤

والذي يمكن الغاؤه ، يبشر بحماية مقبلة « للقلعة الامريكيـة » في حـال انتصار المانيا . وعليه فان ويلسن لم يحس بأي خطر هام .

لكن حال لانسينغ كانت خلاف ذلك . كان هـذا يخشى انتصار المانيا . لم يؤمن قط بمحاولات الوساطة ،ولا بعروض ويلسن للصلح . لقـد كتب في ٢٨ كانون الثاني ١٩١٧ : « اذا تفحصنا موقعنا دون حـكم مسبق ودون ان نعطي لمصالحنا الانانية قيمة مفرطة ، نرى اننا لن نستطيع تجنب دخـول الحرب ضد المانيا اكثر من ذلك واننا لا نستطيع تجنب تقدم الزمن . ان هـذا ثابت ثبات القدر . اتمنى ان نستطيع توفير انفسنا لأن ذلك يعني التفريط بمـلايين الانفس وبمليارات من الموارد . وانني اعتقد ، دون ان ازعم لنفسي اشراقـة الانبياء ، ان بمقدوري التصريح بان الامريكيين سيكونون في غضون عام مقبل ،منصرفين الى قتل البرابرة الالمانيين او على الاقل واقفين على قدم الاستعداد للقيام بدورهم في هذه الحرب ضد القيصر ودمه العسكري... انني اكره اهوال الحرب لكنني اكره اكثر من ذلك اهوال سيطرة المانيا »[1] .

اذن ، يرى لانسينغ ان هناك خطراً مباشراً وليس فورياً . فاللعبة بالنسبة اليه تركز على « ميزان القوى » ، وهو يقدر ـ كما تـدل النصوص – على ان التدخل الامريكي وحده كفيل بتحقيق ذلك . اضف الى ذلـك انه مهووس بفكرة ان « الحق بجانب التحالف ـ رغم التهديد الضمني الذي تخلقه روسيا القيصرية ـ » . « يجب ان يحذف حكم الاقلية العسكرية الحالي لصالح المدنية وسلام العالم المقبل »[2] .

واعتقد والتر ليبمان[3] حينما كتب فيما بعد عام ١٩٢٧ انه قادر على التأكيد

---

(١) « مذكرات حرب » السالف الذكر ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩

(٢) رسالة الى ويلسن في ٢ شباط ١٩١٧ « العلاقـات الخـارجيـة في الولايات المتحدة » اوراق لانسينغ ج ١ ص ٥٩٢

(٣) « *Men of Destiny* » ١٩٢٧

بان القرارات الامريكية قد اتخذت بقصد تدعيم « ميزان القوى » وليس كما قال ويلسن ، للدفاع « عن حقوق شعبنا التي لامراء فيها » و « عن النظم المقدسة المسلم بها للحق الدولي » وعن « حرية البحار »[1] . ذلك ان ليبهان ، كما ادرك فيريل جيداً ، خلط بين وجهات نظر لانسينغ ووجهات نظر ويلسن . كان ويلسن يفكر بمنطق الحق اما لانسينغ فبمنطق التوازن. ويلحق لانسينغ بويلسن على الصعيد الاخلاقي ، لكن المصلحة القومية في نظره هي مدار المشكلة بينما يستعمل ويلسن الصيغة القانونية . « لا نرغب في ان نتابع الاهداف الانانية » .

والملحوظ في الامر ان الضغط الذي مارسه لانسينغ وهاوز على ويلسن قد نجح . ولعل لانسينغ ـ وهذه مجرد فرضية ـ قد مس الوتر الحساس حينما أكد له مراراً ، وبصورة خاصة في رسالة ٢ شباط ، بان موقف الولايات المتحدة الفاعل « سيعطي بلادنا مركزاً متفوقاً في مفاوضات السلام، الامر الذي سيسمح بتجنب الحاق الظلامة بالدول الوسطى » . ذلك ان نزعة ويلسن حينذاك كانت ان يلعب الدور الرئيسي في عقد صلح عادل وان يحمل الى العالم برنامجه عن « الدبلوماسية الجديدة » .

قـــرار موسوليني
بدخول الحرب عـــام ١٩٤٠

ان قرار موسوليني باعلان الحرب في ١٠ حزيران ١٩٤٠ ، يشكل مثالا جيداً على الفعل الفردي المعاكس للقوى الحقيقية ، ويمكننا ايضاحه بما في يدنا من مصادر وثيقة[2] .

---

(١) خطاب ٣ شباط في الكونغرس « العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة » ملحق ١ ص ١٠٩ - ١١٢

(٢) يوميات شيانو السياسية وكذلك المحفوظات السرية للكـــونت شيانو ١٩٣٦ - ١٩٤٢ والوثائق الدبلوماسية الايطالية ، سلسلة ٩ ، ١٩٣٩ - ١٩٤٣ ج ١ - ٤

تأتي كل شيء عن ميثاق الفولاذ المعقود في ايار ١٩٣٩ ، وهو الحلف الدفاعي الهجومي بين المانيا النازية وايطاليا الفاشية . عندما قابل شيانو هتلر يومي ١٢ و ١٣ آب ١٩٣٩ ، روع اذ علم ان هتلر قد اتخذ قراره النهائي بمهاجمة بولونيا . قال شيانو : « تحققت على الفورانه لم يعد هناك ما يُعمل . لقد قرر ان يضرب وسيضرب » (١٢ آب) . في حين ان موسوليني كان قد صرح في ١٠ آب لشيانو بأنه كان « قانعاً اكثر من اي وقت مضى بضرورة حصر النزاع » . لذلك فقد وجد نفسه عند عودة شيانو ، يتنازعه حدان : « كانت ردود الفعل لدى موسوليني متناقضة . لقد ايدني اول الأمر ثم ما لبث ان اعلن ان الشرف يلزمه بالسير مع المانيا ، واخيراً اكد انه يريد حصته من الغنيمة في كرواتيا ودالماسيا» (١٣ آب) .

ان هذا التحليل الموجز من جانب شيانو المعي جداً لأننا نرى فيه من جهة الحجج ضد التدخل (يؤكد شيانو ان الشعب الايطالي سوف « يرتعش من الحنق» وان الجيش الايطالي من جهة اخرى غير مستعد مطلقاً) ثم الدوافع المواتية : الشرف كما يراه الدوتشي وُطعم الغنيمة. لنقتصر هنا على التذكير بان موسوليني ارتضى في نهاية آب ١٩٣٩ بحل يقضي بتقديم متطلبات من المواد الاولية والاسلحة تفوق الامكانات الالمانية ، ليدخل الحرب . ولما كان هتلر سيعجز عن تلبية هذه المطالب ، فان ايطاليا ستبقى حيادية .

لكن موسوليني في هذه الفترة كان « قلقاً » ، « عصبياً » و « مكتئباً » ، فكان ينتقل دورياً من الاطوار الحيادية الى الاطوار المؤيدة للتدخل. « لا يمكننا ان نسير دون تبصر مع المانيا » (١٥ آب) « استحوذت على موسوليني من جديد خواطر الولاء » (١٧ آب) . وفي ١٨ آب « كان الدوتشي فريسة تقلب عواطفه المألوف».وفي ٢١ آب « عندما دخلت الحجرة،اكد لي موسوليني قراره بالسير مع الألمانيين » . فاعترض شيانو « واطلق كل قذائفه » ونجح في« التأثير » على الدوتشي الذي اخذ يتراجع. واخيراً جاءت مذكرة ٢٦ آب الناجمة عن

الميثاق الجرماني السوفياتي ، تؤلف نصراً لنظرية شيانو الذي ظل اثره مرموقاً .
« لقد اضطررت الى خوض نضال مرير لأحمل الدوتشي على التصرف كما فعل »
(٢٧ آب) و « عاد الدوتشي الى هدوئه ، كما هي حاله دائماً عندما يصل الى قرار » (٢٨ آب) .

فكيف انتهى موسوليني من هذا الموقف المطابق لرغبات سواد الشعب والملك ومعظم الوزراء والمثمر كذلك على الصعيد الاقتصادي ، الى تعديل موقفه ؟ ان المسألة معقدة . لكننا نستطيع مع ذلك فرز خطوط تطورها .

كان يبدو في نهاية عـام ١٩٣٩ بعيداً جداً عن الحرب رغم « عودة الشعلة الجرمانوفيلية من حين الى آخر » (٣١ كانون الاول) . انه يردد احياناً انه يتوقع « تدخلاً الى جانب المانيا في النصف الثاني من عـام ١٩٤١ » (١١ كانون الثاني ١٩٤٠) . لكنها مجرد اقوال وهو ما يزال « اكثر عداء للألمانيين » (١٧ كانون الثاني) . « انه يردد اننا لا نستطيع البقاء حياديين الى الابد : ان حياداً نتمسك به حتى نهاية الحرب ، يسلكنا في « الخط ب » من الدول الاوروبية » .

ظهرت اول بادرة تطور في ٨ شباط . في ذلك اليوم ، رفض الدوتشي من جهة ان يسلم الديموقراطيات اي مواد حربية ، كما عرض عليه هتلر من جهة ثانية ان يجتمعا على الحدود . قال شيانو : « انني اخاف هذا اللقاء . ان الدوتشي يتحفز عند احتكاكه بالألمانيين » .

والواقع ان توقع مقابلة مع هتلر اخذت تفعل في الدوتشي فعلاً عميقاً . لكنه يكتفي في الوقت الحاضر « بنظرية الحرب المتوازية » أي بعملية مستقلة يرى نفسه قادراً على القيـام بها ضد يوغوسلافيا (٢٠ شباط) . في ٨ آذار ، اعلن ريبنتروب انـه قادم الى روما حاملاً رسالة من هتلر . وفي ١٠ آذار وصل ريبنتروب وقابـل موسوليني . كانت رسالة هتلر طويلة ولكن بارعة[1] . كان

---

(١) وثائق دبلوماسية ايطاليـة ، مجموعة ٩ ، ج ٣ رقم ٤٩٢ ص ٤١٥ — ٤٢٣
المؤلف

هتلر يمتدح بعد نظر الدوتشي ويجيب على الاعتراضات ويبرر الموقف الألماني . وكان يعرض المسائل على التوالي بادئاً بالقبول : «اما فيما يتعلق بي ، فان الصديق « الاول » والذي سيبقى الاول بالنسبة الي ، بشعبه واسلوبه وفوق كل ذلك برئيسه ، سيكون ايطاليا ! وعليه فان نهاية الحرب كذلك ستقرر مستقبل ايطاليا ! فاذا روعي هذا المستقبل على ضوء ضمانة لوجود الشعب الايطالي من وجهات النظر التاريخية والجغرافية والاخلاقية ... فان الاعداء انفسهم الذين تحاربهم المانيا اليوم يعتبرون كذلك خصوماً لكم . انني اعرف ايها الدوتشي انك شخصياً لا تفكر تفكيراً مختلفاً » .

كانت المناورة بارعة لان هتلر كان يطري مطامع قرينه ومفهوم الشرف عنده بآن واحد . فلما تحدث الى ريبنتروب ، اعلن الدوتشي « انه سيتدخل في النزاع باعلان حرب موازية للحرب الالمانية » (١١ آذار) . وقبل عرضاً بلقاء في برينر بقصد إثناء المانيا عن القيام بهجوم غربي عام كما قال ، لان « الجمود الذي يثقل عليه احتماله الآن ، سوف يصبح اليماً للغاية اذا دخلت جيوش الرايخ في المعركة فعلياً » . وكان شيانو ، الذي يعلم ان الالمانيين لن يستسلموا لاقناعه ، يفكر على العكس بان لقاء برينر سيورط موسوليني . « ولا يجب ان ننسى بأن الدوتشي يتأثر بسحر هتلر بالاضافة الى ان هذا السحر يؤثر في الوجهة نفسها في طبيعته الحميمة : العمل » (١٢ آذار) .

تمت مقابلة برينر في ١٨ آذار . ومن جديد ظهر تكتيك هتلر السيكولوجي رائعاً : لوحة عظيمة عن مجهود التسلح الالماني وتصريح يأمل بموجبه « ان ينهي النزاع ضد فرنسا وانجلترا باسرع مما تتوقعان »[1] ثم الامتناع عن كل تطلب حيال ايطاليا . « قال الفوهرر للدوتشي انه لم يأت ليسأله امراً ، بل أراد ان يقدم له عرضاً عن الموقف فحسب ... وان الدوتشي يستطيع ان يتخذ قراراته

(١) المحفوظات السرية السالف ذكرها ص ٣٦٤ المؤلف

فيما بعد على أساس الوقائع. على ان للفوهرر مع ذلك قناعة كلية في نقطة واحدة فقط،هي ان مقدرات ألمانيا وايطاليا متصلة بعضها ببعض برباط لا يمكن حله». تورط موسوليـــني بالتزام كما كان يخشى شيانو : « ما ان تخلق ألمانيـــا بفعلها العسكري وبحسب تصريحات الفوهرر ، موقفاً ملائماً ، فان ايطاليا ستتدخـــل دون ان تضيع الوقت »[1] .

فكل شيء إذن يتوقف على فعالية الفعل الألمـاني . لكن موسوليني بـــدأ « يظهر اتجاهاً حادباً على ألمانيا « جيرمانوفيلياً » بوضوح متزايد . اخذ يتحدث منذ ذلك الحين عن دخول الحرب الى جانب ألمانيا » (٢٣ آذار). في ٢ نيسان « توجيه عنيف نحو التدخل » نتيجة التهديدات الحليفة بتضييق الحصار . وفي ٩ نيسان ، فتنة رد الفعل الألماني ـ اجتياح الدانمارك والنرويج ـ . « ان من المخزي ان نبقى هكذا وايدينا في جيوبنا بينما يكتب الآخرون التاريخ» (١١نيسان). وفي ٢٢ نيسان ، لا يزال يفكر في تأخير دخول الحرب حتى ربيـــع ١٩٤١ . « انه يؤكد مجدداً اخلاصه للمواثيق . لكنه يقول ، فيما يتعلق بالحرب ، انـــه لن يدخلها الا اذا حصلت لديه قناعة شبه حسابية بربحها » ، ٢٥ نيسان . « ان اخبار النرويج تستفز الدوتشي بكل ما في الكلمة من معنى » (٣ أيار) .

وجاء هجوم ١٠ أيار ١٩٤٠ الألماني يشكل المرحلة الحاسمة . مـــا ان غادر السفير فون ماكينسن موسوليني ، وكان قد جاء يحمل اليه النبأ الساعة الخامسة، صباحاً ، حتى اعلن هذا الأخير لشيانو : « بانه قرر التدخل » . « انه مهيـــأ للانتظار » ١١ أيار . وفي ١٣ منه اعلن لشيانو : « ان كل تأخير لا يقبله العقل ، فليس لدينا بعد وقتاً نضيعه . سوف اعلن الحرب قبل نهاية الشهر. سوف اهاجم فرنسا وانجلترا في البحر وفي الجو. ما عدت افكر في فعل ضد يوغوسلافيا...». ويضيف شيانو : « لا استطيع بعد الآن ان اتخذ أي اجـراء لاوقف الدوتشي.

---

(١) المصدر السابق ص ٣٦٥ - ٣٦٧ المؤلف

لقد قرر ان يتصرف وسيتصرف » . كانت هذه الحادثة سابقة لتوغل الآردين . فلما ثبت هذا التوغل ، ظل موسوليني بضعة ايام حائراً . « ازمع ان يكتب رسالة الى هتلر ينبئه فيها بأننا سنتدخل بين ١٠ و ٢٠ حزيران » (٢٦ أيار) . في ٢٨ أيار ، اخذ يتحدث عن العاشر من حزيران ، وفي ٢٩ أيار عن الخامس منه . « نادراً ما شاهدت موسوليني على مثل هذه السعادة . لقد حقق حلمه الكبير : ان يصبح الرئيس العسكري لبلاده وهي تخوض الحرب » . جمع ذلك اليوم رؤساء الاركان : بادوليو ، غرازياني ، غافانياري وبريكولو وشرح لهم انه بعد ان كان قد حدد ربيع ١٩٤١موعداً لدخول الحرب ، دفعته الانتصارات الألمانية الى استباق الموعد وارجاعه الى تاريخ يلي الخامس من حزيران ١٩٤٠[1]. واتخذ القرار النهائي في ٣٠ أيار . « لقد قارعنا الحظ . اودعني موسوليني هذا الصباح البرقية التي يبلغ هتلر فيها دخولنا الحرب . وقع الاختيار على الخامس من حزيران ، الا اذا قدر هتلر ان نؤخر الموعد بضعة ايام » (٣٠ ايار) . وابلغ ماكنسن في اليوم نفسه ، واذن ، لم يعد هناك مجال للتراجع . ونحن نعلم ان هتلر طلب الى الدوتشي تأخير اعلان الحرب الى العاشر من حزيران [2] .

اتخذ موسوليني ، الدكتاتور القادر على كل شيء ، قراره لوحده ، خلافاً لقرار ويلسن الذي حلل مسبقاً ، وقد اتفق القرار مع اعز رغباته ، تلك الرغبة التي كان يتحرق منذ قرابة عام لتحقيقها .

ولقد استوقف من قبل حاشيته ــ بينما وجب ان يدفع هاوس ولانسينغ ويلسن ــ وكان الرأي ضده . لقد اهاب به عقله حتى العاشر من ايار بأنه غير مستعد وان عليه الانتظار . الا ان النجاح الخارق الذي حققه صديقه وقرينه ادولف هتلر اسكره وجعله يرى الوقت قد ازف . لقد استهتر ، اكثر مما فعل هتلر ، بطاقة بريطانيا على الصمود وظن انه يدخل الحرب في اللحظة التي

---

(١) الوثائق ، السالف الذكر ، ج ٤ ، رقم ٤٦٢ ص ٤٩٥ - ٤٩٧

(٢) رسالة من هتلر الى موسوليني ، في المصدر السابق ، رقم ٦٤٦ ص ٥٠٠

لم يعد عليه الا ان يقوم بالدفعة الاخيرة ليتسنى له اكتساب الحـــق في اقتسام الاسلاب لقاء ثمن بخس بعد ان بدا له النصر النهائي محققاً . اما الشعب الايطالي فسيتبع . لقد قال في ٢٩ أيار الى رؤساء الاركان : « ان الشعب الايطالي اليوم تهزه عاطفتان : الاولى الخوف من وصوله متأخراً الى موقف يقلل من قيمـــة تدخلنا . والثانية لون من المنافسة يحرضه ويثيره على ان يلقي نفسه بالمظلة وان يطلق النار على المدرعات الخ ... وهذا أمر يسرنا لأنه يدلل على متانة النسيج الذي يتكون الشعب الايطالي منه »[1] ،

حكم ذاتي وخاطىء ولا ريب بالنسبة للنزعات العميقة لشعب مسالم ، لكنه حكم تشكل بمجرد القناعة الذاتية ولأن الحاشية في النظام الدكتاتوري تفرط في اطراء رغبات السيد . جملة القول ، ان موسوليني انطلـق من تحليـــل مغلوط للموقف . لكنه اذ توصل الى هذا التحليل، فلأنه كان « يريد » اتخـاذ القرار ، ولانه اعد لتبريره ، لوناً من البيان المصطنع للحقيقة .

(١) الوثائق ، السالف الذكر ، ج ٤ ، رقم ٦٤٢ ص ٤٩٦

الخاتمة

ان التحاليل والملاحظات السالفة تدعو الى التفكير في الدور المتقابل «للعوامل» التي بينا أثرها على العلاقات الدولية . فالمؤرخون،عندما يتناولون هذه المسألة ، تتنازعهم في الغالب ثلاثة تفاسير : يرى بعضهم ان الظروف الاقتصادية والمالية والديموغرافية ، مارست على سلوك السياسة الخارجية للدول وعلى تطور العلاقات الدولية أثراً سائداً ، ويرى آخرون انه يجب البحث عن التفسير الاساسي في العواطف والعقليات « والاتجاهات الجديدة التي سلكها العقل البشري » بينما يعلق الفريق الثالث اخيراً اهمية كبرى على القيمة الخاصة لقرارات وافعال موجهي السياسة الخارجية . ولسنا هنا بصدد تفحص قيمة هذه او تلك من التأويلات العامة على الصعيد النظري ، حيث تميل المناقشة غالباً الى التأطر فيه . لكننا نود تقديم بعض الملاحظات المعتمدة على التاريخ فحسب .

يجب ان يكون التصرف في هذا المضمار حكيماً لأن الدراسات النقدية ما تزال غير كافية . ان تطور الاسواق ، « وهو من أهم الظواهر في التاريخ المعاصر » ، ما يزال معروفاً معرفة سيئة جداً[1] ، وآثار الدور الذي لعبته « الاعمال الكبرى » المالية او الصناعية في الفعل السياسي الدولي ، غالباً ما

---

(١) هذه هي ملاحظات بيرترانت جيل في « المال الدولي والتروستات » ، المجلة التاريخية ، نيسان ١٩٦٢ ، ص ٢٩١ - ٣٢٧ المؤلف

تكون الاحاطة بها صعبة . كما ان تشكل الشعور القـــومي في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ما يزال ساحة استقصاء تكاد تكون بكرا ، وتحليل حركات الافكار غالباً ما اهمل بتفحص المضمار الذي تخطت فيه هــذه الافكار الأوساط المفكرة لتتغلغل في الجماهير . ان تفحص مناهج واساليب فعل رجـــل الدولة لا بد له من مجابهة أمثلة عديدة جداً ليبلغ ذروة قيمته ، وهذه الامثلة لا يمكن دراستها دراسة مفيدة دون عون الاوراق الخاصة .

ولعله من المفيد مع ذلك ، كمحاولة اولى في نطاق الابعاد التي حددناها ، ان نجمع المشاهدات التي توحي بها وجهتان رئيسيتان من تاريخ العلاقات الدولية : نهضة التوسع الاستعماري ثم افوله خلال القرن الاخير وأسباب الحروب الكبرى .

١

شكل التوسع الاستعماري أو نصف الاستعماري الذي نهجت عليـه الدول الاوروبية والولايات المتحدة واليابان ، مظهراً هاماً لتاريخ العلاقات الدوليـــة خلال القرن الاخير . فكان ساحة الاصطدامات بـين المصالح السياسية للدول الكبرى ، دون ان نغالي مـع ذلك في مدى هـــذا التصادم ، طالما انتهت هــذه الخصومات بين الدول الاوروبية دون حرب حتى عندما كانت تصل الى ذروة الخطر ، حيث يتبـادل الخصوم « كلماتهم الاخيرة » . ولقد اقـام هذا التوسع الاستعماري اتصالاً بـين المدنيات ودمر جزئياً البنيات الاجتماعيـة الوطنية وادخل الى « البلدان الجديدة » افكار الغرب وتقنياته ، كما أوجد أخيراً مراكز انتاج جديدة .

من بين الدوافع الى هذا التوسع ، تأتي المصالح الاقتصادية والماليـة لتفرض نفسها على الانتباه : فالصناعــة الكبرى الحديثة لا تستطيـع الابقـاء على نسق انتاجها اذا لم تجد منافذ جديدة واسواق تفضيل في الوقت الذي كانت فيه معظم الحكومات ، باستثناء بريطانيا العظمى وحدها ، تتبنى بعد اعوام ١٨٧٩ ـ ١٨٨٠ ، نظاماً مكسياً يتزايد اتجاهه نحو الوقائية . « نظام حماية المنتجات

المحلية » . فاذا لم تستطع توسيع تموينها بالمواد الاولية ، فان الدول الصناعية العظمى تملك كتلة هائلة من الرساميل التي لا يمكنها ان تجد دائماً مردود ربح مرض محلياً ، فتسعى الى التوظف في « البلدان الجديدة » . ان تأثير « الاعمال الكبرى » ، المالية والصناعية يظهر مؤكداً في بعض المناسبات للحصول على فتح اسواق أو لحماية توظيفات الرساميل . ولعله كان مستمراً ، الا ان وضع الابحاث لا يسمح بتأكيد هذا الاستمرار . كذلك يجب الاعتماد في بعض المناسبات على الدوافع الديموغرافية سواء عندما يسعى بلد الانطلاق ، الذي اندفعت منه حركة هجرة ، الى توجيه هؤلاء المهاجرين نحو ارض موضوعة تحت سيادته ، أو عندما يمهد تشكيل « مستعمرة مجهولة القومية » ، الى توسع اقتصادي أو سياسي . لكن حاجة التوسع لا تستجيب لدواعي المصلحة المادية فحسب بل تتأتى كذلك عن الدواعي المتصلة بسيكولوجية مجموعة اجتماعية : رغبة البعثات الدينية المسيحية في توسيع رسالتهم لدى المؤمنين بديانات اخرى ، رغبة بعض ضباط الجيش والبحرية ليس في رفع العلم الوطني فوق اقطار جديدة فحسب بل وتحقيق اهداف مسلكية شخصية وارضاء مزاج لا تقنعه الوتيرة السيئة في الحياة المهنية في القارة . ثم انها تنتعش اخيراً بمعتقدات خدمة المصالح القومية كإنماء نفوذ الدولة ، واعطاء شعب كبير « رسالة » عليه اداؤها في العالم ، والتمكين لهذه الدولة باستملاك نقاط ارتكاز بحرية تتوقف عليها سلامة المواصلات .

فهل من الممكن تقدير الدور المتقابل لهذه الدوافع ؟ في الواقع ان التحققات تختلف اختلافاً كبيراً من حالة الى اخرى .

لم تلعب الدوافع الاقتصادية أو المالية غير دور ثانوي جداً في السياسة الفرنسية ابان مغامرة « فاشودا »[1] ، التي كانت تطغى عليها غاية النفوذ : ارغام بريطانيا العظمى على اعادة فتح باب التفاوض حول مستقبل مصر .

---

(١) فاشودا مدينة سودانية اسمها اليوم كودوك واقعة على النيل قرب بحر الغزال ، احتلتها بعثة مارشان الفرنسية عام ١٨٩٨ ثم سلمت للانجليز . المترجم

والحرب الاسبانية الامريكية كانت أمنية بعض المجموعات الاقتصادية والمالية في الولايات المتحدة ، تلك التي لها مصالح في مزارع كوبا . لكن « المصالح الكبرى » ظلت معادية لها حتى اللحظة التي بدأ فيها إثر الانتصارات الأولى ، ان أمد الحرب سيكون قصيراً. والبعثات البروتستانتية تدفع الى توسع العمليات نحو المحيط الهادي لأنها تحلم في بسط سلطانها الديني في الصين . مع ذلك ، فان الدوافع التي حددت الفعل الحاسم لتيودور روزفلت مختلفة جداً . لقد أراد ان يرسخ في نفوس مواطني الولايات المتحدة ان عليهم اداء « رسالة » في العالم . وكان يتوقع ، بحسب ما كتب بنفسه ، ان يعطي الشعب الامريكي شيئاً يفكر فيه ، غير الكسب المادي .

ان دور بعض اوساط الاعمال في سياسة المانيا المغربية بين اعوام ١٩٠٤ — ١٩٠٧ لا يحتمل الجدل : كانت فلذات الريف مركز الاهتمام في هذا الصدد . إلا ان مثير هذه السياسة في الاوساط الحكومية ، البارون دو هولشتاين ، كان يتابع غاية تتعلق بالنفوذ وبالامتياز الدبلوماسي كما كتب بنفسه في مذكرة نيسان ١٩٠٤ . كان يأمل في قطع التحالف الودي الفرنسي الانجليزي .

وفي مناشيء حرب الجنوب الافريقية ، تبدو المصالح الاقتصادية والمالية ، مصالح الاوروبيين الذين يستثمرون مرافق الذهب والماس في جمهوريات البوير ، حاسمة رغم ان عدداً كبيراً من الويتلاندرز[1] — كما تحقق المفوض السامي الانجليزي في ايار ١٨٩٩ — لم يكن راغباً في تدخل بريطانيا للعظمى العسكري ، لان النزاع المسلح سيعيق تطور الاعمال. لكن الدوافع التي حثت سيسيل رودس وجوزف تشامبرلين كانت ارادة القضاء على جمهوريات البوير لضمان « مستقبل افريقيا الجنوبية الانجليزية » . والايمان بان كل تأجيل للحل سيكون « اعترافاً بالضعف » يتأثر منه وضع بريطانيا العظمى العالمي .

في الصين ، في نهاية القرن التاسع عشر كانت المصالح الاقتصادية والمالية هي

---

(١) انظر شرح هذه الكلمة في القسم الاول من هذا الكتاب . المترجم

التي توجه سياسة الخطوط الحديدية للأوروبيين وكذلك اقتسام «مناطق النفوذ». لكن حكومات الدول الكبرى الاوروبية كانت تفكر في ان النفوذ الاقتصادي والمالي قد يفتح الطريق للنفوذ السياسي. كذلك كان الحال بين ١٩١١ - ١٩١٤ في المملكة العثمانية.

ثم ان الدوافع غالباً ما تتبدل كذلك في الحالة نفسها خلال المشروع نفسه.

كان فعل المبشرين في اسس التوسع الفرنسي في الهند الصينية بين اعوام ١٨٦٠ و ١٨٦٧ وكذلك رجال البحرية المنصرفين الى اكتساب نقاط استناد بحرية، اول ما نلاقيه في هذه الحالة. اما المصالح الاقتصادية او المالية فلم يكن لهـا حينذاك اكثر من دور ثانوي تماماً. لكن هذه المصالح المادية اكتسبت تأثيراً اكيداً بعد عشرين عاماً سواء فيما يتعلق بفحم دونـغ تريو الذي كانت بعض الاوساط الصناعية تهتم به او بالمسألة الاكثر أهمية، بكثير، مسألة النفاذ الى السوق الصينية. الا ان الدافع الجوهري في ذهن جول فيرّي، المحرك الاول للسياسة الفرنسية عام ١٨٨٣ - ٨٤، كان الرغبة في اعادة النفوذ الفرنسي بعد هزيمة عام ١٨٧١.

وكانت السياسة الانجليزية في مصر تتوجه باديء الامر بشاغلة ستراتيجية: وضع اليد على قناة السويس. ولا ريب ان المصالح المالية كانت موجودة لكنها لم تكن تلعب في الاصل دوراً حاسماً. ولم تدخل المصالـح الاقتصادية في مضمار الاعتبار الا بعد ان اصبح الاحتلال أمراً واقعاً.

وكان مقصد التوسع الياباني في القارة الآسيوية مرتبطاً باديء الأمر بشواغل ستراتيجية: كان تمركز دولة اوروبية كبرى في كوريا يهدد سلامة الجزر اليابانية. ولم تمارس مصادر الفحم الحجري وفلذات الحديد في منشوريا اثرها المحرض الا في مطلع القرن العشرين عندما ارادت اليابان تطوير الصناعة المعدنية. اما الحجة الديموغرافية فلم تتدخل في الموضوع الا بعد عشرين سنة. كانت المعطية الدائمـة لكل مراحل هذا التوسع «الرغبة في السلطان» وحميـا الشعور القومي الذي

كانت الاوساط الحاكمة في اليابان ترمي الى ترسيخه في جماهير الشعب .

فهل كان للشواغل الاقتصادية والمالية ، في المناسبات التي كانت فيها ظاهرة بشكل خاص ، دور الحرض ؟ نعم ولا ريب في حالات عديدة . لكن مصالح اوساط الاعمال غالباً ما كانت تستعمل كأدوات في خدمة غايات الأمن والنفوذ او السلطان [1] . ففي عام ١٩١١ ، تلقت المصارف الامريكية من وزارة الدولة نصيحة توظيف الرساميل في الصين ، فاستسلمت لهـذا الضغط . وفي ايران والمملكة العثمانية ، اخضعت الحكومة البريطانية في مطلع القرن العشرين مصالح مصارفها اخضاعاً جلياً لمصالحها الستراتيجية ، اي للشروط اللازمة لضمان أمن الهند . وفي فرنسا كانت كل سياسة القروض الخارجية ، من مصر الى تونس الى المغرب والى دول البلقان ، موجهة بشواغل سياسية . وغالباً ما كانت دواعي هذه المصالح المختلفة تتشابك : فالشواغل الاقتصادية والمالية تكون الدوافع للفعل السياسي حيناً وأدواته حيناً آخر بحسب الفرص .

ولكي نصل الى نتائج قيمة عن دوافع هـذا التوسع الاستعماري او نصف الاستعماري ، يجب ان نحوز على عدد كبير من الدراسات النقدية والملفات الخاصة التي يجب ان تكون القاعدة الاساسية . وهذا النوع من الاستقصاء لمـا يكد يبدأ بعد .

٢

كانت الازمات الحربية الكبرى ، ازمـات ١٨٧٠ بـل وازمات ١٩١٤ و ١٩٣٩ ، خلال القرن الاخير عوامل تحويل جوهرية : فهي لم تمـدل بعمق مقاييس القوى بين الدول بل وتقلبها فحسب بل كانت لها كذلك نتائج هامة في حياة السكان والحياة الاقتصادية وفي البنيات الاجتماعية ، كما أثارت نهضة حركات فكرية جديدة . والبحث عن العناصر الجوهرية في منشأ هذه الازمات شاغلة

---

(١) راجع الفصل الثالث من هذا الكتاب حول هذا الموضوع — المؤلف

لا يستطيع المؤرخ التخلي عنها .

في اسس حرب عام ١٨٧٠ ، لا يبدو ان المصالح الاقتصادية والمالية قد لعبت اي دور قيّم . فالتوسع الاقتصادي والمالي الفرنسي في اوروبا لم يتأثر تأثراً محسوساً بالمنافسة البروسية . والتوسع الصناعي البروسي لم يلق عقبات يمكن ان تكون السياسة الاقتصادية الفرنسية مسؤولة عنها . ثم ان المعاهدة التجارية لعام ١٨٦٢ وسعت حرية التبادل في العلاقات بين الدولتين. لا شك في ان المصالح الاقتصادية البروسية تدفعها الى التطلع الى تشكيل الوحدة الألمانية . لكن هذه الوحدة كانت محققة حينذاك في اطار الزولفيرن [1] ، والوحدة المكسية كانت قد دعمت في تموز ١٨٦٧ باقامة مجلس مكسي" هدفه تعويد المانيي الجنوب على التعاون الدائم مع « الاتحاد الكونفيدرالي لألمانيا الشمالية » . لذلك فان المعطيات العاطفية : الرغبة في تحقيق « الرسالة القومية » وارادة السلطان ، تلعب في السياسة البروسية الدور الأهم . اما في السياسة الفرنسية ، فان الهدف مماثل رغم انه ليس هدفاً هجوميا ، لأن التفوق الواقع الذي تملكه فرنسا على القارة سيكون معرضاً لخطر كبير اذا قامت الوحدة الألمانية . ولكن هل يمكن لهذه المحرضات في كلا الجانبين ان تكون حاسمة ؟ ان الفعل الشخصي لرجال الدولة هو الذي كان حاسما . اراد بسمارك ان يحقق الوحدة الألمانية ليس بمجرد الضغط الدبلوماسي الممارس على الدول الألمانية الجنوبية فحسب بل بفعل القوة : كان الانتصار على فرنسا في ذهنه التتويج اللازم للحركة الوحدوية . ونابوليون الثالث ، عندما لم يكفه عزوف آل هوهنزوليرن عن عرش اسبانيا فاراد ان يفرض على غليوم الاول التزاما للمستقبل، اراد بذلك ان يحمي نفوذه الشخصي ظناً انه يؤمن مستقبل سلالته .

ان مناشئ حرب ١٩١٤ تطرح اسئلة اكثر تعقيداً . لم يكن للضغط الديموغرافي اي دور في تلك الحقبة التي كانت حركات الهجرة فيها قادرة على

---

(١) راجع شرح هذه الكلمة في القسم الاول من هذا الكتاب . المترجم

الاتساع بحرية والتي كانت الولايات المتحدة خلالها مستعدة لاستقبال كل اولئك الذين يشكون في اوروبا من عدم كفاية ظروفهم المعيشية . لكن النزاعات بين المصالح القومية الاقتصادية احتلت دون ريب مكاناً في العلاقات بين الدول الاوروبية يفوق كثيرا في اهميته ما كان عليه عام ١٨٧٠ . وكان ذلك نتيجة « الثورة الصناعية الثانية » وحركة التوسع باتجاه القارات الاخرى . فأي مدى يجب ان نعزوه لها في دراسة مناشىء الحرب ؟

ظهرت هذه النزاعات على الاخص بين بريطانيا العظمى والمانيا ، المتنافستين في كل اسواق التصدير الاوروبية وغير الاوروبية تقريبا : ايقظ النجاح الذي احرزته التجارة الالمانية في الرأي العام الانجليزي، وخصوصاً بين اعوام ١٨٩٥ – ١٨٩٧ ، شعوراً بالخيبة . بينما كانت ضرورة التوسع الدائم لاسواق التصدير بالنسبة لاوساط الاعمال الالمانية « الغاية الهادفة » . وكانت تظهر كذلك بين فرنسا والمانيا ولكن على درجة ادنى : كانت الاوساط الاقتصادية الالمانية تشكو من سياسة فرنسا المكسية التي تضع مستعمراتها تحت نظام « الصيد المخفور » وتطمع في الحصول على منفذ اوسع الى المصادر الفرنسية لفلذات الحديد وكذلك الى سوق باريس المالية ، في حين كان موجهو السياسة الفرنسية في قلق من المكانة التي اخذت الرساميل الألمانية تحتلها في فرنسا في بعض المشاريع المنجمية . وعلى مستوى أعم ، كانت الخصومة بين الامبرياليين الاستعماريين او نصف الاستعماريين تثير خصومات محلية ، فكان هذا الموقف يثير في بعض الاوساط تهيجاً يمكن ان يسهم في انماء النزاعات .

مع ذلك ، فان الحالة الحاضرة للبحث التاريخي لا تظهر ان فعل مجموعات المصالح الاقتصادية او المالية قد مورس في تموز ١٩١٤ لصالح الحرب . ففي بريطانيا ، كان الصناعيون حين ذاك اقل قلقاً من المنافسة الالمانية مما كانوا عليه عام ١٩٠٨ او عام ١٩٠٩ . وأوساط السوق المالية اظهرت بما لا يقبل الجدال ، استنكاراً شديداً ازاء تدخل بريطانيا العظمى في الحرب القارية وكانت الحكومة

في ربيع ١٩١٤ قد اظهرت استعدادها لتسهيل التوسع الاقتصادي الالمـــاني في افريقيا الوسطى وفي آسيا الصغرى . اما في المانيا ، فلم يكن الازدهـار مهدداً مطلقاً في ذلك الحين فلم يكن ممكناً تحقق شبح ازمة اقتصادية قـد يكون سبباً في اثارة الصناعيين الكبـار للحصول بالقوة على فتح اسواق جديدة . فلكي نحكم حكماً قيماً على مكانة المسائل الاقتصادية في مناشيء النزاع، لابد من الشروع في دراسات نقدية طويلة حول الوضع الاقتصادي والعلاقات بين اوساط الاعمـال والحكومات وحول حالة الرأي العام في مختلف البلدان .

غير أن اثر القوى العاطفية قد ظهر بالمقابل بقوة واضحة . لقـــد تمثل في قالبين : حركة الاقليات القومية ونمو مذهب القومية .

زعت حركة الاقليات القومية حالة من الفوضى وعلى الاخص في البلقان وفي اوروبا الدانوبية واعطت لسياسة الدول العظمى فرصاً في البلقان وزادت بذلك خطورة نزاع المصالح بين النمسا هنغاريا وروسيا ، وكانت من الخطورة في اوروبا الدانوبية، بحيث قدرت الاوساط الحاكمة في فيينا وبودابست في تموز ١٩١٤ ان حرباً نمساوية صربية باتت ضرورية لضمان بقاء المملكة المزدوجة .

وسجلت المذاهب القومية في كل الدول الاوروبية الكبرى نجاحات ملموسة وخصوصـــاً بين اعوام ١٨٩٠ و ١٩١٤ ، فدعمت الرغبة في النفوذ وارادة السلطـــات حتى نجم عن الصدامات المتكررة والتهديدات أن الفت الشعوب الاوروبية توقع احتمال الحرب التي كان بعض رجـال السياسة يعلنون ان لا مفر منها ؛ واصبح الابقاء على اساليب التحالفات في ابعاد هذا الافق على جانب فريد من الأهمية . لقـد وسمت هذه الحالة الفكرية العلاقات الدولية بعمق بين اعوام ١٩١١ و ١٩١٤ . وهي تفسر سبب رضاه الرأي العام في كل مكان تقريبـاً عام ١٩١٤ رغم انه ليس مايشير في الحقيقية الى ممـــارسته أي دفع على قرارات الحكومات . ولم يسع نفوذ الكنائس الى كبح نهضة هـذه المذاهب القومية بينما اظهرت الاشتراكية الدوليةعجزها عن بيان مع ... بدأ الحرب بوسائل عملية .

لم يكن دور المبادهات الفردية ثانوياً ، رغم انه كان اقل اهمية مما كان عليه عام ١٨٧٠ . كان موجهو السياسة الألمانيـــة هم الذين اتخذوا مرتين في القضية المغربية ، اجراءات ارهابية دون ان يكون للسواد الاعظم منهم مع ذلك ايـة رغبة في المضي حتى الحرب . واهرنتال هو الذي وجه عــام ١٩٠٩ انذاراً الى روسيا . لقد زادت هذه الضغوط الدبلوماسية حدة توتر الرأي العام . كان كل رجال الدولة في خلال ازمــة ١٩١٤ ، يضعون في المرتبة الاولى من شواغلهم ، اخلاصهم للمحالفــات التي ... ونها ضرورة لازمة سواء للمحافظة على سلامتهم او للابقاء على نفوذهم : هذا هو الدافع الذي حدا بالحكومة الألمـانية الى مساندة النمسا هنغاريا بكل قوة وبالحكومة الفرنسية الى ارتضاء التعبئة العامة الروسية كأمر واقع . غير ان اعضــاء الحكومة في فيينا ، هم الذين قرروا استبعاد كل حل وسط لانهم قدروا ان المملكة المزدوجة ستجد نفسها بعد ثلاثـة اعوام او اربعة تواجه ازمة مشابهة وانها ستجابهها في ظروف اقل مواءمة ، مع انــه كان من المحتمل ان تكون قرارات رجـــال الدولة النمساويين هذه مختلفة حتى في السياق الاقتصادي او العاطفي لذلك العصر .

وتأتي مطالبة المانيا « بالفراغ الحيوي » في المرتبة الاولى من مناشىء الحرب العالمية الثانية . والموضوع المسهب في « كفاحي » يدور حول عدم كفـــاية مصادر التربة الألمانية لتغذية شعب يجب ان يظل دائم النمو ، وبالتـــالي حول ضرورة توسيع الرقعة الالمانية . فهي اذن دوافع ديموقراطية واقتصادية بـــآن واحد ، تلك التي استشهد بها . الا انــ هذه الحجج أبعد من أن تكون مقنعة : « فالزيادة الديموغرافية » الألمانية في هبوط محسوس منذ عام ١٩٣٣ . امـــا عن عدم كفاية المصادر الغذائية ، فليس أيسر من احتمالها على دولة صناعية ، طالمـــا كانت صادراتها تسمح لها بملء النقص الذي تحدثه مستورداتها ، من مصادرهـــا الوطنية . لكن السياسة الهتلرية تنتهي على وجه الدقـــة عند هذه الضرورة بالذات ، ضرورة الاستعانـــة بالمصادر الاجنبية . فالصعوبة الاقتصادية التي يبرزها هتلر كائنة فقط في مقدار مـــا ترغب الدولة الألمانية في الجنوح الى

الاستقلال الاقتصادي . وهذا الاستقلال الاقتصادي يستحق الاطراء لأنه يسمح ، في حالة الحرب ، بكفاية حاجة الجماهير وباحباط الحصار الاقتصادي . فالواقع هو ان الحجة الاقتصادية يطغى عليها القصد السياسي حتى باتت اداة له .

كذلك كان الحال عام ١٩٣٨ عندما حسمت الحكومة الهتلرية مسألة السوديت : ان ضم هذا الجزء من الارض التشيكوسلوفاكية يعطي المانيا سبب زيادة طاقتها من الاسلحة بوضعها اليد على معامل سكودا . هنا ايضاً تقوم المصلحة الاقتصادية في خدمة المصلحة السياسية .

واخيراً ، سعت الحكومة الألمانية بين اعوام ١٩٣٤ و ١٩٣٩ الى تأمين وصولها الى مصادر التربة والمصادر الدفينة في دول اوروبا الجنوبية الشرقية فحصلت بهذا التغلغل على نجاحات محسوسة. صحيح ان هذه النتائج قد تبدو مؤقتة لأنها تحققت في اطار ارتباطات قصيرة الأمد ، لكن الاوساط الحاكمة البريطانية اظهرت صيف عام ١٩٣٩ ميلها الى الاعتراف بمنطقة نفوذ اقتصادي مفضل للرايخ في اوروبا الجنوبية الشرقية اذا تعهدت السياسة الألمانية من الآن فصاعداً بعدم اللجوء الى القوة . اما ان تفضل الحكومة الهتلرية تجاهل هذه العروض ، فدليل قاطع على انها لا تلقي على المسائل الاقتصادية غير دور ثانوي.

لكن من المحتمل ان تكون هذه السياسة الألمانية قد تأثرت بضغط الضرورات الاقتصادية والمالية حتى ولو لم تعه وعياً كاملا . كانت حركة «الجهاز الاقتصادي الالماني» كما دل عليه النظام الهتلري،تشير الى بوادر عجز فيه، لذلك عمدت الحكومة الى زيادة طلبيات الدولة لتتجنب ازمة اقتصادية واجتماعية ، فاضطرت بذلك الى زيادة الدين العام بسرعة ؛ فكانت مهددة بأزمة نقدية . ولكي تفلت من هذه المصاعب ، كانت تحتاج الى الحصول على منافذ اوسع الى الخارج ، فكانت تتوقع اكتساب هذه المنافذ بالقوة . ولكن ، هل أحسّ فعلا بالقسر الذي يخيل للمحلل الاقتصادي تمييزه ؟ ان هذا التفسير يبقى مجرد نظرية

في الحالة الراهنة لمجموعة الوثائق . ان سبب الصعوبات المالية بحسب رأي حاكم مصرف الرايخ ، النسق السريع الذي أتخذ في تنفيذ برنامج التسلح ، فكان من الميسور اذن تخفيف هذه المصاعب لو ووفق على تعديل سرعة هـــذا النسق . لكن الحكومة لم تكن راغبة في ذلك . هنا ايضاً كانت الشاغلة السياسية دافعاً اكثر اهمية من القسر الاقتصادي .

لقد استخدم الشعور القومي ومذهب القومية الألمانية كنقطة ارتكاز لهـذه السياسة ، فلم يكونا مثيري هذه السياسة . ولا ريب ان النجاحات التي حصلت عليها الحكومة الالمانية في سياستها الخارجية خلال ست سنوات واحياء التقاليد العسكرية اعطت الرأي العام الترضيات التي كان يتطلع اليها منذ عام ١٩١٩ . لهذا السبب ، قبل الجانب الاعظم من السكان بالنظام او اعطاه تأييداً سلبياً على الاقل . لكن الحكومة هي التي عملت على تدعيم تلك القومية عن طريق التعليم والدعاية لأنها رأت في هذه الحالة من النفسية الجماعية شرطاً لا غنى عنه لنجاح سياستها الخارجية . فاندفاع العواطف الجماعية لم يكن غير سند للفعل السياسي .

وعليه ، فان ارادة رجل او مجموعة من الرجال هي التي تقدم آخر الأمر عنصر التفسير الجوهري .

ان الدوافع في سلوك المجموعـــات البشرية ، ليست بسيطة قط ، وتعداد الامثلة امر ميسور . والواقع ان التأثيرات المختلفة التي توجه تطور العلاقات الدولية ، ودور التأثيرات الاقتصادية والمالية والديموغرافية والسيكولوجية او العاطفية تتشابك مع دور الدفع الذي تمارسه ارادة رجال الحكومة او تتناقض معه بحسب الكيفيات التي لا تنفك تختلف في الزمان وفي الفراغ . وعلى المؤرخ عندما يبحث عن عناصر التفسير ، ان يفحص في كل حالة ، دور كل من هذه المؤثرات كمجرد فرضيات عمل ، فينتهي تارة بتحقق الأثر المسيطر للقوى الاقتصادية او الديموغرافية ، وتلك هي الحال في الغـالب في دراسة التحولات

الطويلة الامد ، – وتارة بابراز القوى العاطفية او الفكرية ذات الفعل الملموس في الازمات الدولية بصورة خاصة حيث تتدخـــل الاهواء – وفي تقرير الدور الحاسم للمبادهات الفردية تارة اخرى . اما ان يحتفظ لاحدى هذه التفسيرات بأفضلية مسبقة وان يفرض كمبدأ انه كان لهذه من القوى دوراً مسيطراً مستمراً فتحريف لوجهة البحث التاريخي .وعزل مظهر من مظاهر سلوك هذه المجموعات البشرية، مسخ مؤكد لهذا السلوك بحذف الأثر الذي تمارسه الدوافع المختلفة له بعضها على البعض الآخر . وان نقيم بينها لوناً من التسلسل ، فامر عديم الجدوى شبيه بمحاولة ايضاح القوانين . ان الوسيلة الوحيدة لتحاشي الاخطاء الكبرى في دراسة العلاقات الدولية هي احتفاظ المؤرخ بتهيؤ ذهني مستمر .

الملاحق

جدول المؤلفات

مؤلفات عامة

قد يتشابه بيان المؤلفات في كتاب كهذا مع مثيله المتعلق بتاريخ العالم العام منذ منتصف القرن التاسع عشر . لذلك لا مناص اذن ، اذا اردنا مساعدة قراء هذا الكتـــاب ، من تنظيم جدول من المؤلفات المختارة ، لم تحدد اختياراتها لأهميتها كمؤلفات فحسب بل لما تسهم فيه كذلك في وجهات النظر التي هي موضوع دراستنا .

ان المؤلفات الاجمالية باللغة الفرنسية عبارة عن مجموعة من الدراسات لا تزعم الاحاطة بالموضوع كله من جهة : السياسة الخارجية وأسسها ، تقـــارير مقدمة باشراف ج. ب. دوروزيل ، باريس ١٩٥٤ ، ٤٠٢ ص (منشورات الجمعية الفرنسية للعلم السياسي) ، وعـــدد كبير من التأملات حول النظرية والقوى والاجهزة القيمة والتطور الحديث « للجهـــاز الدولي » من جهة اخرى : ريمون آرون ، سلم وحرب بين الامم ، باريس ١٩٦٢ ، ٧٩٧ ص .

اما المؤلفات الامريكية فأكثر عدداً، اشهرها كتاب : هانز مورغانتو *Hans Morgenthau* « السياسات بين الامم » و « النضـــال من اجل السلطة والسلام » نيويورك ، ١٩٦٠ (الطبعة الجديدة) ، ٦٣٠ ص الذي يدافع عن المذهب القائل ان السعي الى القوة يشكل الاساس نفسه للعلاقات الدولية . ومؤلف آرنولد ولفرز،«الانشقاق والتعاون» بالتيمور ١٩٥٢ ، ٢٨٣ ص، الذي جمع ونقح سلسلة من المقالات التي نشرها من قبل ، فجاء الكتاب الذي تألف منها واحداً من اكثر التقديرات الموجودة عن العلاقات الدولية ، ذكاء .

ومن بين المؤلفات الاكثر جدة ، يجب ان ندل على : هارولد ومارغريت سبروت *Sprout* ، في « أسس السياسات الدولية » برينستن ١٩٦٢ ، ٧٣٤ص . الذي يعلق اهمية كبرى على مشكلة التقرير .

وستانلي هوفمان « النظرية المعاصرة عن العلاقات الدولية » نيويورك ، ١٩٦٠ ، ٢٩٣ ص، وهو مجموعة من مواضيع متجانسة من التعليقات الحادة التي تهدف الى الدلالة على مدى مـا نزال بعيدين عن النظرية المطلقة .

و ج. فرانكل « عمل السياسة الخارجية *The Making of foreign Policy* » لندن ١٩٥٢ ، ٢٣٢ ص. ، الذي يدرس أثر وسط رجل الدولة .

و ن. بادلفورد و ج. لينكولن ، في « محركات السياسات الدولية » نيويورك ، ٦٣٤ ص .

و دوتشاك و ك. تومبسن، في «النزاعات والتعاون بين الامم» نيويورك ١٩٦٠ ، ٦٤٩ ص.

ومؤلفات اخرى أبعد عهداً ، لكنها ممتازة بالنسبة للوقت الذي كتبت فيه :

هـ. بال و هـ. ب. كيلوف *Killough* . في « العلاقات الدولية » لندن ١٩٥٦ ، ٦٦٧ ص .

و ن. د. باركر و هـ. س. بيركنز في « العلاقات الدولية، المجتمع العالمي في طور الانتقال » ، بوسطن ١٩٥٣ ، ١١٨٧ ص. ، الذي يبرز عناصر سلطة الدولة ويركز على الوسائل التي تملكها لحماية مصالحها القومية وعلى الاساليب التشريعية او الدبلوماسية التي يمكنهـا ان تسمح بممارسة « اشراف » على العلاقات الدولية .

كما يمكننا اعتبار المؤلفات التالية كمؤلفات « كلاسيكية » :

كوينسي رايت في « دراسة العلاقات الدولية » نيويورك ١٩٥٥ ، ٦٤٢ ص.

و و. د. بولستن *Puleston* ، « اثر القوة في العلاقـات الخارجيـة » نيويورك ١٩٥٥ ، ٢٥٤ ص.

و ر. ستروز ـ هوب وس. بوسوني « العلاقــات الدولية في حقبـة النزاع بين الديموقراطيـة والدكتاتورية . نيويورك ١٩٦٠ .

الذي يبحث في عناصر القوة (الديموغرافية والاقتصادية وطبيعة الحدود) وفي تقنيات السياسة الخارجية ، ويدرس دور « الايديولوجيات » والمصالح الاقتصادية في سلوكية هـذه السياسة ، دراسة خاطفة .

و و. ت. ر. فوكس في « الصور النظرية في العلاقات الدولية » نوتردام ١٩٥٩ ، ١١٨ ص ، الذي يدرس مع معاونيه ما يمكن ان تكون عليه نظرية العلاقات الدولية .

وسوف نذكر فيما بعـد (القسم الثاني ، الفصل الثاني) المؤلفات التي تدرس مفاهيم الواقعية والمثالية وبصورة خاصة مؤلفات هانز مورغانتو ورينولد نيبور وكينيث تومبسن .

من اكثر هذه المؤلفات تكاملاً :

جورج شوارزنبرجر في « سياسات القوة » الطبعة الثانية نيويورك ولندن عـام ١٩٥٢ ، ٨٩٨ ص .

اما من وجهة تطور الاساليب ، انظر :

و. ت. ر. فوكس في « استقصاء العلاقات الدولية في الحرب : التجربة الامريكية » . السياسات العالمية ، تشرين الاول ١٩٤٩ ، ص ٦٧ - ٧٩ . ولتعريف الامبريالية :

وليم ل. لانجر في « نقد الامبريالية » الشؤون الخارجية تشرين الاول ١٩٣٥ و « وداعاً للملكية » للمؤلف نفسه ، تشرين الاول ١٩٦٢ ، ١١٥ - ١٣٠ ص. و إ. سيليير « مدخل الى الفلسفة الامبريالية » باريس الطبعة الثانية ، ١٩١١ ، ٣١٨ ص . و إ. وينسلو في « نموذج الامبريالية » نيويورك ١٩٤٨ ، ٢١٨ ص، و « النظريات الماركسية والليبرالية والاجتماعية عن الامبريالية » في صحيفة الاقتصاد السياسي كانون الاول ١٩٣١ . و ب. مون في « الامبريالية والسياسات العالمية» نيويورك، ١٩٢٧ ، ٥٨٣ ص، وجوزف شومبيتر في « الامبريالية والطبقات الاجتماعية » نيويورك ، ١٩٥١ ، ٢٢١ ص.

ونظرات ماركسية في :

نيكولاي ج. بوخارين « الاقتصاد العالمي والامبريالية » باريس ١٩٢٨ ، ١٧٩ ص.

القسم الاول

الفصل الاول العوامل الجغرافية

يظل الكتاب الكبير لفريدريك راتزل ، «الجغرافيا السياسية » لايبزغ ، ١٨٩٧، ٧١٧ص، جوهرياً . كان راتزل استاذ الجغرافيا في جامعة لايبزغ وكانت له سلطة واسعة بفضل اعماله عن البيوجغرافيا ، فوجه ابحاثه وجهة جديدة هادفاً الى اقامة تقارب بين الجغرافيا من جهة وبين التاريخ والعلم السياسي من جهة ثانية .

ولقد ظلت « الارتباطات بين الجغرافيا والسياسة » محور شواغل المؤلفين الذين يهدفون الى توسيع مضمار البحوث الراتزلية وبصورة خاصة :

س. سمبل ، في « اثر المحيط الجغرافي » نيويورك ١٩١١ ، ٦٨٣ ص ، و جيلين **Kjellen** الذي يستعمل في كتابه للمرة الاولى كلمة « جيوبوليتيك ***Géopolitique*** »، و والتر فوجل وكلهم يهدفون الى البرهنة على ان قوة الدولة تتوقف على المعطيات الجغرافية توقفاً وثيقاً . لكن مقدمي الصف في هذه « المدرسة » كانا ماك كيندر وهوشوفر .

هالفورد ماك كيندر في محاضرته التي القاها عام ١٩٠٤ في الجغرافية الملكية والتي نشرت

بعنوان « The Geographical Pivot of History » لندن ١٩٠٤ ، ٤٤ ص ، (واعيد نشرها عام ١٩٥١) ثم في كتابه : « Democratic Ideals and Reality » لندن ١٩١٩ ، ٢١٩ ص ، لا يقدم وجهات نظره الا «كمحاولة اولى نحو الحقيقة » وهو يتجنب اتخاذ موقف التمذهب .

كارل هوشوفر ، يزعم على العكس بأنه يأتي بمذهب بنفس الوقت الذي يعتقد بأنه قادر على اقامة سلسلة من « الوقائع الملموسة » و « القوانين الثابتة » التي يجب ان يسترشد بها كما يعتقد موجهو السياسة بدراسة أثر المطيات الجغرافية . ولقد قدم جوهر نظرياته في « Bausteine für Geopolitik » برلين ١٩٢٨ ، ٣٤٩ ص ، وهو مؤلف مشترك كتب هوشوفر القسم الاول منه . ومن بين معاونيه ، كان لـ «مول» ، استاذ جامعة غراز(١٩٢٥ Politische geographie) وهيننغ استاذ المدرسة العليا في دوسلدورف ، دور فعال . اما الأثر الذي مارسته هذه المجموعة فقد تعرض لنقاش كثير . فبحسب هانز ويغرت ، « Generals and Geographers » اوكسفورد ١٩٤٢ ، ٢٧٣ ص ، وجدت افكار هوشوفر صدى عميقاً لدى هتلر : الم يحقق الميثاق الجرماني الروسي لآب ١٩٣٩ حلماً غالباً ما اعرب عنه « الجيوبوليتيكيون » ؟ لكن س. ترول الذي نشرت دراسته المثيرة عام ١٩٤٧ في مجلة Erdkunde ، حقق مدى هذا الأثر : لم ينجح هوشوفر في ادخال الجيوبوليتيكا في مناهج التدريس الجامعي رغم البرنامج الذي قدمه عام ١٩٣٥ . ومنذ عام ١٩٣٨ ، لم يعد شخصاً مرموقاً لدى الاوساط الحاكمة ولعل ذلك كان بسبب توقيف ابنه من قبل الغستابو ، وهو عالم جغرافي ايضاً لكنه ثائر على نظريات ابيه .

ان كتاب ألفرد ت. ماهان « The Jnfluence of Sea Powerupon History » ١٦٦٠ - ١٧٨٣ ، بوسطن ١٨٩٠ ، ٥٥٧ ص ، يحتل مكاناً خاصاً. انه سابق لمؤلف راتزل، يدرس على الاخص تجربة الحروب البحرية . وليست شاغلته الرئيسية اقامة علاقة بين الجغرافيا والتاريخ والسياسة بل تحليل اسس الستراتيجية البحرية والتدليل كيف ان الدولة البحرية تعطي « تفسيراً للجزء الأكبر من التاريخ » . والأفكار العامة المبعثرة في المؤلف هي وحدها التي تشير بعقيدة . ومن المفيد اقامة تقارب بينه وبين مؤلف ر. دوبولو و آ. روسنر « القوة البحرية في التاريخ » ٣ اجزاء ١٩١٤ - ١٩١٩ ، باريس ، ١٩٦٠ ، ٤١٠ ص .

اما نقد الحتمية الجغرافية فكان على الاخص من عمل الجغرافيين والمؤرخين الفرنسيين . اتخذ فيدال دولابلاش موقفاً فور نشر كتاب راتزل ، في مقال : « الجغرافيا السياسية بمناسبة ماكتبه فريدريك راتزل » (حوليات الجغرافيا ، ١٥ آذار ١٨٩٨ ، ص ٩٨ - ١١١) . لكنه لم يظهر وجهات نظره الا في توطئة كتابه « لوحة جغرافية فرنسا » على الاخص ، باريس ١٩١١ ، ٣٩٥ ص ، (ج ١ في تاريخ فرنسا لإرنست لافيس) . واخذ كامي فالو في « التربة

والدولة » ، باريس ١٩١١ ، ٤١٧ ص ، على جغرافية راتزل السياسية وبصورة خاصة على نظريته عن « الفراغ » بأنها ليست مجردة تجرداً كافياً من « شاغلة الحاضر » وانهـا تسعى الى مشروعية الامبريالية الألمانية . وجاء جـان برون وكامي فالو في « جغرافية التاريخ » باريس ١٩٢١ ، ٧١٦ ص ، بدلالات مثيرة ولكن دون معالجة مباشرة لنظريات راتزل . ومقال البير ديانجون «جغرافيا سياسية» في « حوليات الجغرافيا » ، كانون الثاني ١٩٣٢ ، ص ٢٢ - ٣١ ، وجه ضد « الجيوبوليتيكيين » ولكن ليس ضد مؤلف راتزل . كذلك حـال بيير جورج في «حول عرض جديد للحتمية في الجغرافيا البشرية» في «حوليات الجغرافيا » ١٩٥٢ ص ٢٥٠ - ٢٥٤ . وأخيراً تعلق جان غوتمان على الاخص بتفسير الواقع الاساسي للجغرافية السياسية ، اي « فصل » العالم بـ « وحدات » مستفردة . وهو يقدر اسباب هـذا الفصل باسباب سيكولوجية واجتماعية رغم انها لا تتفق مع « مميزات فيزيائية مسجلة في الفراغ » (سياسة الدول وجغرافيتها) باريس ١٩٥٢ ، ٢٢٨ ص . ومن بـين المؤرخين ، شن لوسين لوفيفر في « الارض والتطور البشري » باريس ١٩٢٢ ، ٤٧٠ ص ، اعنف هجوم ضد « تعميات راتزل الجشعة » وضـد « القدرية الجغرافية » . اما جاك آنسل الذي خلط متجنياً بين راتزل والجيوبوليتيكيين ، فقـد انتقد في كتابه « مبادىء جغرافية للسياسة الاوروبية » باريس ١٩٣٦ ، ٤٧٢ ص ، الجغرافيا السياسية التي تطغى عليها معطيات فراغية وجهد في التدليل على ان الوان الحيـاة من جهة و « المعطيات الفكرية » من جهة اخرى ، هي عناصر التفسير الأكثر قيمة . لكنه لم يحـدد مفاهيمه الخاصة بوضوح .

ومن البديهي انه لايمكن الاشارة الى كل المؤلفات التي يمكن ان تقدم مطالعتها توجيهات مفيدة لدراسة دور العوامل الجغرافية في العلاقات الدولية . لذلك سأذكر بعض الدراسات الحديثة فقط ، التي جاءت بوجهات نظر مثيرة بشكل خاص حول مختلف مظاهر هذا الموضوع .

ماكسيميلين سور : « أسس الجغرافيا البشرية ، ج ١ : الاسس البيولوجية باريس ١٩١٧ ، ٤٤٧ ص ، و « التأقلم بالوسط المناخي والحياة الاجتماعية. الجغرافيا السيكولوجية » في «بحث في السيكولوجيا التطبيقية » ا : هـ. بييرون ، باريس ١٩٥٤ .

ا. لوروى - لادوري « تاريخ ومناخ » في الحوليات ، كانون الثاني ١٩٥٩ ج. اوترستروم في « Climatic Fluctuations and Population Problems » ، و ا. هونتينغتن في « Climate and Civilisation » نيوهافن ، ١٩٢٤ .

الفصل الثاني المسائل الديموغرافية

ان الملامح العامة مدروسة في :

م. رينهارد : تاريخ شعوب العالم من عام ١٧٠٠ - ١٩٤٨ ، باريس ١٩٤٩، ٧٩٥ ص، الطبعة الثانية عام ١٩٦٠ .

ج. بوجو - كارنييه : « جغرافية الشعوب » باريس ١٩٥٦ - ١٩٥٨ ، جزءان ٤٣٥ و ٥٧٢ ص .

ج. بوتول « الشعوب في العالم » باريس ١٩٣٥ ، ٢٥٥ ص .
ا. كار - سوندرز « *The Population Problem* »، باريس ١٩٢٢ ، ٥١٦ ص .
ل. شوفالييه « *Démographie Générale* » باريس ١٩٥١ ، ٥٩٩ ص .
آ. لاندري ، « بحث في الديموغرافيا » . باريس ١٩٤٥ ، ٦٥١ ص .
آ. سوفي « نظرية السكان العامة » باريس ١٩٥٢ - ١٩٥٤ ، جزءان، ٣٧١ و ٤٠٠ ص.

اما العلاقات مع التطور الاقتصادي فقد درست بطريقة خارقة من قبل : ب. فرومون : « الديموغرافيا الاقتصادية ، علاقات الاقتصاد والشعوب في العالم » باريس ١٩٤٧ ، ٢٢٣ ص .

وكذلك ب. مومبير « التوافق الدولي للشعوب مع الاقتصاد » في المجلة الاقتصادية الدولية ، كانون الاول ١٩٣٦، ص ٤٩٣ - ٥٢٠ و : ج. ميردال : « التصنيع والشعوب » في « ميلانج غوستاف كاسل » باريس ١٩٣٣ .

ج. ويللر : « النواحي الديموغرافية لمسائل الاقتصاد الدولي » باريس ١٩٥٦ ، ١٦٢ ص .

كذلك يجب مراجعة « قرارات » المؤتمرات الدولية للشعوب ، (باريس ١٩٣٧ ، روما ١٩٥٤) والتقارير المقدمة عام ١٩٣٧ للمؤتمر الدائم للدراسات الدولية العليا .

والسياسة الديموغرافية المقارنة بين ١٩٢٩ و ١٩٣٩ فقد درست من قبل :

ف. سيكريتن « مسألة الشعوب ، دراسة الحلول المعطاة للمسائل الديموغرافية في المانيا وايطاليا واليابان » باريس ١٩٤٢ ، ٢٨٠ ص .

وقد اوجدت مسائل رفاه الشعوب واكتظاظ السكان مؤلفات عديدة يجب الرجوع فيها بصورة خاصة الى :

L. BUQUET, L'optimum de population; Paris 1956, 310 P.

G. BOUTHOUL, La Surpopulation dans le monde, Paris 1958, 269 P.

I. FERENCZI, L'Optimum Synthétique du peuplement, Paris 1938, 123 P.

كذلك افسحت حركات الهجرة مجالاً لدراسات عديدة . ولقد عولجت الاوجه التي تهم مباشرة الموضوع المطروح هنا في :

A. WILLCOX, International migration, New York, 1929 - 1931, 2. Vol. 1119 el 715 P. (Publication du Bureau of Economic Research).

J. W. GREGORY, Auman Migrations and the Future, A study of the causes, effects and control of immigration, Philadelphie, 1927, 218 P.

L. VARLEZ, «Les Migrations internationales et leurs réglementations» dans, Academic de Droit international. Recucil des cours, t. 20, PP. 165-348.

MAX SORRE, Les migrations des peuples, Paris, 1955, 267 P.

H. A. CITROEN, Les Migrations internationales, Paris, 1948, 164 P.

M. L. HERSCH, «Les Migrations internationales comme facteur de paix et de guerre» dans Revue internationale de Sociologie, Oct. 1929.

كما يجب الرجوع الى منشورات عصبة الامم وبصورة خاصة :

Les mouvements migratoires de 1920 à 1924, Génève (B.I.T.) 1925, 116 P.

Les mouvements migratoires de 1925 à 1927

Les Méthodes statistiques de l'émigration et de l'immigration. Genève (B.I.T.) 1922, 59 P.

La réglementation des migrations, Genève (B.I.T.) 3 V.

ومنشورات الامم المتحدة :

Statistiques des migrations internationales, New York, 1953, 29 P.

Les Actes des Conférences internationales sur l'émigration el l'immigration, Rome 1924, La Havane 1928.

فهي مهمة .

وعن سياسة الدول حيال حركات الهجرة ، يجدر الرجوع الى:

R. FOERSTER, The Italian Emigration of our times, Londre 1929, 559 P.

CL. WOOG, La Politique d'émigration de l'Italie, Paris 1930, 392 P.

وعن ايطاليا وعن الولايات المتحدة في الحقبة اللاحقة لعام١٩١٩ نجد البيانات في:

W. S. BERNARD, American Immigration Policy, New York, 1950, 341 P. (Publication du National Committee on immigration Policy).

وعن كندا

D. C. CORBETT, Canada's immigration Policy. A Critique. Toronto, 1957, 215 P.

وعن الصين

HANS MOSOLFF, Die chinesische Auswanderung, Rostock, 1932, 520 P.

وعن اليابان

T. OGISHIMA, «L'Emigration Japonaise» dans R. int travail, Nov. 1936, PP. 663 - 698.

لقد افسحت الاوجه الاقليمية لهذه المسائل لعدد كبير من المنشورات . ونحن ننوه هنا المؤلفات المفيدة لنا في دراسة الانعكاسات على العلاقات السياسية الدولية:

في امريكا ، حول المسائل الكندية (مسائل استساغة المهاجرين) :

H. McD. CLOKIE, Canadian Government and Politics, Toronto, 1946, 350 P.

V. MASSEY, Our being Canadian, Londres, 1945, 198 P.

وعن المسائل البرازيلية :

C. CORNELIUS, Die Deutschen im brasilianischen Wirtschaftsleben, Stuttgart, 1929, 188 P.

J. ROCHE, La colonisation allemande et le Rio Grande del Sul, Paris, 1959, 705 P.

وفي آسيا :

TA - CHEN, Emigrant Communities in South Asia, New York, 1940, 312 P.

وعن الهجرة اليهودية الى فلسطين ، فقد اعطى السيد جون سيمون في كتابه « فلسطين » الصادر في لندن عام ١٩٣١ ، ١٨٥ ص ، صورة عن واقع المسألة .

اما عن تطور الهجرة ، فالمراجع التالية :

J. C. HURWITZ, The Struggle for the Palestine, 1920 - 1950, New York, 1950, 404 P.

EUGEN KULISCHER, Jewish Migrations, New York, 1943, 51 P.

وفي المحيط الهادي :

YOSHISOMI, Le Conflit nippo-américain sur l'immigration japonaise, Grenoble, 1926, 388 P.

TH. BAILEY, Th. Roosevelt and the American — Japanese Crisis, 1905 - 1905, Stanford University, 1934, 353 P.

اما في اوروبا :

G. M. REMOND, L'Immigration italiene dans le Sud - Ouest de la France, Paris, 1929, 215 P.

S. WLOCESKI ,L'Installation des Italiens en France Paris, 1934, 99 P.

عولجت اوجه المسألة العامة في دراسات عديدة نخص منها بالذكر :

L. BROCARD, Principes d'économie nationale et inter-

W. S. CULBERTSIN, International Economic Polkcies. A Survey of the Economics of Diplomacy, New York, 1925, 575 P.

J. B. CONDLIFFE, The Reconstruction of World Trade. A Survey of international economic relations, Londres, 1941, 128 P.

M. PANTALEONI, «Tentative di analysi del concetto di forte et de bole in economia» dans Erotemi di economia, 1. PP. 229 - 255

N. TRUCHY ET M. BYE, Les Relations économiques internationales (t. VIII du Traité d'économie politique) Paris, 1948, 332 P.

F. PERROUX, «Esquisse d'une théorie de l'économie dominante», dans Economie appliquée, 1948.

وعن تنازع السياسات الاقتصادية بصورة عامة :

R. GUILLAIN, Les Problèmes douaniers internationaux et la S.D.N. Paris 1930, 267 P.

A. ISAACS, International Trade, Tariff and Commercial Policy, Chicago, 1948, 938 P.

وعن الاكتفاء الاقتصادي :

CH. HERISSON, Autarcie, Contribution à l'étude des doctrines du commerce international, Paris, 1937, 399 P.

F. PERROUX, Autarcie et expansion. Empire ou Empires, Paris 1940. 71 P.

SV. HELANDER, Das Autarkieproblem in der Weltwritschaft, Berlin, 1956, 684 P.

H. LAUFENBURGER, L'Intervention de l'Etat en matière économique, Paris, 1939, 372 P. (11. L'autarcie).

وتقرير *A. Landry* الى مؤتمر اقتصاديي اللغة الفرنسية ، عام ١٩٣٦ ، باريس ، ١٩٣٠ ، ٢٣٩ ص . كما ان مناقشة هذا التقرير تعطي دلالات مفيدة .

وعن السياسة الكمركية في المستعمرات :

P. ABELARDE, American tariff policy toward the Philippines, 1898 — 1946, New York, 1947, 233 P.

اما المؤلفات عن اساليب التوسع الاقتصادي فعديدة .

كذلك فان طرائق التغلغل الاقتصادي الاوروبي في الصين وفي المملكة العثمانية قد درست دراسة كافية ايضاً .

ففي الصين انظر :

G. SOULIE DE MORANT, Exterritorialité et intéêts étrangers en Chine, Paris, 1925, XVI — 508 P.

HOU - HON LUN, Histoire douanière de la Chine, Paris, 1929, 229 P.

وفي المملكة العثمانية :

O. NEBIOGLU, Die Ausurirkungen der Kapitulationen of die türkische Wirtschaft, Jèna, 1941, 95 P.

كما عولج التغلغل الاقتصادي الالماني في جنوب شرق اوروبا ويجدر الرجوع على الاخص الى :

Documents of German Foreign Policy, 1918 - 1945, Serie D, Vol. V, Londres, 1953, 978 P.

غير ان مسألة البترول هي التي أتاحت الفرصة للعدد الاكبر من المطبوعات ، حتى اصبح لا غنى عن القيام باختيار بدلالة الشواغل التي تتعلق بالدراسة الاولى، من بين هذا العدد الوفير من المؤلفات ، واعني دراسة الوشائج بين المسائل الاقتصادية والمسائل السياسية . وعليه تجدر في هذا المضمار مراجعة المصادر التالية :

من بين المؤلفات العامة (التي غالباً ما تنزلق في التأويلات المفرطة) :

H. BERENGER, La Politique du Pétrole, Paris 1920, 10 P.
L. FISCHER, L'Impêrialisme du pétrole, Paris 1928, 253 P. (tradiut de l'anglais).
EDGAR FAURE, Le Pétrole dans la paix et dans la guerre, Paris, 1939, 221 P.
A. ZISCHKA, La guerre secrète pour le pétrole, Paris,

ولقد درست المسائل الدولية التي طرحها انشاء الخطوط الحديدية في المصادر التالية:
عن امريكا اللاتينية :

F. M. HALSEY, Investments in Latin America, Washington, 1918, 850 P.

وعن الصين ، فبالاضافة الى الكتاب التالي الذي يعطي وجهة نظر معاصر :

LABOULAYE, Les chemins de fer en Chine, Paris 1911, 340 P.

هناك كتابان حديثان :

CHANG - KIA NGAN, China's Struggle for Railroad Development, New York, 1943, 340 P.
E — TV Zen Sun, Chinese Railways and British Interests, 1898 - 1911, New York, 1954, 230 P.

كان مؤلف الاول منهما وزيراً للمواصلات، اما الثاني فقد استخدم اوراق مدير السكك الحديدية .

اما نصوص الاتفاقيات المعقودة قبل عام ١٩١٩ فقد ادرجت في :

MAC MURRAY, Treaties and agreements with and concerning China, 1894 - 1919, New York, 1921, 2 Vol.

وعن المملكة العثمانية:

F. RAGEY, La Question du chemin de fer de Bagdad, 1893 - 1914, Paris, 1936, 212 P.
JOHN WOLF, The Diplomatic History of the Bagdad Railway, Columbia University of Missouri, 1936, 107 P.

ان التاريخ الدبلوماسي للقنوات الكبرى بين المحيطات معروف جيداً . ومن بين المؤلفات العديدة ، يقتضي مراجعة الكتاب التالي في حدود بحثنا في هذا الكتاب :

ANDRE SIEGFRIED, Suez, Panama et les routes maritimes mondiales, Paris 1941, 289 P.

وانظر عن السويس :

A. T. WILSON, The Suez Canal, Londres 1933, 224 P.

G. EDGAR - BONNET, Ferdinand de Lespes. Le diplomate. Le créateur de Suez, Paris, 1951, 505 P.

E. REINHARD, Kampfum Suez, Dresde, 1950, 328 P.

وعن باناما :

D. SMITH, The Panama Canal. Its History, Baltimore. 1927, 413 P.

DW. MILLER, The fight for the Panama soute, New York, 1940, 469 P.

اما عن أساليب الاكراه فقد درست بصوره ادنى من دراسة مناهج التوسع .

عن الحروب المكسية ارجع الى :

A. BILLOT, La France et l'Italie : Histoire des années troubles, Paris, 1905, 2 Vol.

ولقد استخدمت كذلك مذكرة لم تنشر بعد عن مناشيء الحرب المكسية عام ١٨٨٧ – ١٨٨٨ لـ *H. G. Liens*.

انظر كذلك :

M. Schultz «La politique économique d'Achrenthal envers la Serbie» dans R. hist. guerre, Oct. 1935 PP. 325 - 347 et Janv. 1936. PP. 22 - 40.

وعن التحريم والمقاطعة ، تجدر على الاخص مراجعة :

S. SEFERIADES, Reflexions sur le boycottage en droit international, Paris, 1922, 48 P.

J. B. CHAMBERLAIN, The Embargo Resolutions and Neutrality, New York, 1929 (International Conciliation, No. 251)

EL. LAMBERT, Les Embargos sur l'importation el l'exportation des marchandises, Paris 1936, 88 P.

CH. ROUSSEAU, «Le boycottage dans les rapports internationaux» dans la Revue générale de droit international public, Janv. 1958, PP 5 - 25.

اما المقاطعات الصينية الموجهة ضد اليابان بين اعوام ١٩٢٥ - ١٩٣١ فقد درست في تقرير لجنة التحقيق التابعة لعصبة الامم (لجنة *Lytton*) ، جنيف ١٩٣٢ ، ص ١٢٤ - ١٣٠ وكذلك في المراجع التالية :

C. F. REMER, A study of the Chinese Boycotts, Baltimore, 1933, 306 P.

S. MATSUMOTO, The historical Developments of Chinese Boycotts, Tokyo, 1933, 112 P. (publication du Japan Council of International Relations).

الفصل الرابع القوى الاقتصادية ـ التحالفات

لم يبحث هذا الجانب من المسألة الا في دراسة شاملة وحيدة :

«J. L'HUILLILR, Théorie et pratique de la coopération économique internationale, Paris, 1957, 605 P.»

اما عن الاتحادات المكسية ، فارجع بشأن الزولفيرن الى :

W. O. HENDERSON, The Zollverein, Cambridge, 1939, 392 P.

P. BENAERTS, Les Origines de la grande industrie allemande, Histoire du Zollverein, Paris 1932, 688 P.

وعن الاتحاد المكسي الفرنسي البلجيكي :

A. DE RIDDER, Les Projets d'union douanière franco - belge, et les puissances européennes, 1836 - 1843, Bruxelles, 1932, 473 P.

وعن اقتسام مناطق النفوذ (الصين ، المملكة العثمانية ، ايران) والسيطرة المشتركة (كونغو ، المغرب) انظر :

P. RENOUVIN, La question d'Etrême - Orient, 1840 - 1940, Paris, 3o éd. 1958, 483 P.

PH. JOSEPH, Foreign Diplomacy in China, 1894 - 1900, Londres, 1928, 458 P.

SIASSI, La Perse au Contact de l'Occident, Histoire économique et sociale, Paris, 1931, 275 P.

وعن السيطرات الاقتصادية المشتركة في الكونغو ،ارجع الى المؤلفات المكرسة لمؤتمر ١٨٨٤، فهي تعطي دلالات . انظر بصورة خاصة :

I. CROWE, The Berlin Westafrican Conference, Londres, 1942, X - 249 P.

J. WILLEQUET, Le Congo belge et la Weltpolitik, 1894 - 1914, Bruxelles, 1962, 500 P

وبصورة خاصة ، هذا المرجع الاخير ، فهو مهم جداً . وفي المغرب ، انظر كتاب :

«ANDRE TARDIEU, Le Mystère d'Agadir, Paris 1912, 619 P.»

الذي يبحث الجزء الاول منه في مفاوضات عام ١٩٠٩ . مع ذلك ، لا بد من قراءة الوثائق الدبلوماسية المنشورة في فرنسا وفي المانيا :

«Documents diplomatiques Français, 1871 — 1914, 2e série, t. XI»

«Die grosse Politik der europäischen Kabindte»

كما اجري تحليل ناقد في مذكرة لم تنشر بعد لـ *M. Fremicacci* موجودة في حوزتي ،

وعن التحالفات الاقتصادية الدولية ، كانت الدراسات عديدة رغم انها اغفلت الاوجه القانونية البحتة. ان الكتب التالية، بحسب تاريخ صدورها ،هي التي أرى انها تعطي المعلومات الاكثر اهمية في موضوع هذا الكتاب :

ED. LE BEE, «Trusts et cartels internationaux» dans Recueil des cours de l'Académie de droit international, 1927, t. IV, PP. 143 - 246.

A. BENNI, (et autres auteurs) Etudes sur les aspects économiques de différentes ententes industrielles internationales, Genève, 1930, 79 P. (publication de la S.D.N.)

L. BALLANDE, Essai d'entente monographique et statistique sur les ententes économiques internationales, Paris, 1936, 374 P.

W. WALID, Les Etentes internationales de matières premières, Paris, 1938, 13 P. (Conférence des hautes études internationales).

ROGER PICARD, «Les ententes de producteurs» dans Recueil des cours de l'Académie de droit international, 1939, t. 67, PP. 539 - 624.

CH. WHITTLESEY, Government Control of crude Rubber, The Stevenson Plan, Princeton, 1931, 235 P. National interests and international cartels, New York, 1946, 172 P.

R. LEWINSSHN, Trusts et Chartels dans l'économie mondiale, Paris, 1950, 386 P.

E. HEXNER, International Cartels, University of North Carolina, 1946, XIV — 555 P., The international Steel Cartel, University of North Carolina, 1943, XVIII — 339 P.

C. EDWARDS, Economic and political aspects of international cartels, Washington, 1946, 83 P.

كذلك فان تقارير غرفة التجارة الدولية عام ١٩٢٧ و ١٩٣٩ تعطي بيانات ووجهات نظر على جانب من الاهمية ، كما ان مذكرة الامم المتحدة :

International Cartels, New York, 1947, 53 P.

لا تقل عنها اهمية .

الفصل الخامس المسائل المالية

١

عن تطور حركات الرساميل الدولية راجع :

ANDRE PHILIP, L'évolution des investissements internationau du XIXe siècle à nos jours, Paris 1958, 32 P. (ronéotype)

اما الاوجه التاريخية فقد عولجت بصورة خاصة في :

L. JENKS, The Migration and the British Capital to 1875, Londres, 1927, 442 P.

F. R. RIPPY, «British Investments in Latin America and of year 1900» dans Interamerican Economic Review, 1953.

وعن النتائج الاقتصادية :

V. H. LARY, The Domestic effects of foreign investment, New York, 1946, 216 P. (Papers of the American économic Association).

CL. LEWIS, The United States and foreign investments problems, Washington, 1948, 359 P.

٢

ان كتاب :

P. EINZIG, Finance and politics, London, 1932, X — 139 P.

جوهري في دراسة مناهج توظيفات الرساميل الانجـ ية والفرنسية والالمانية وتوزعها. كذلك:

B. GILLE, «Finance internationale et trusts» dans R. Historique, Avril 1962 PP. 291 — 327.

عن مسائل الوثائق .

اما عن سياسة التوظيف لكل من الدول العظمى ، فان المعلومات مبعثرة جداً والدراسات الناقدة نادرة . مع ذلك ، يمكن الرجوع إلى المصادر التالية لدراسة الملامح الاولى :

عن اوروبا :

W. HENDERSON, L'Importation des capitaux anglais avant et après la guerre. Paris, 1934, 713 P.

G. LABICHE, Textes reglementant l'exportation des capitaux. Paris, 1924, 62 P.

J. BOUVIER, «L'installation des groupes français au Moyen — Orient, 1862 — 1882» dans Bull. de la Société d'Histoire moderne, 12e série, No. 10, PP. 10 — 13

E. CALSCHI, Les Relations Financières de la France et de la Russie de 1886 — 1892, Paris, 1963 (thèse dactylographiée).

المرجع الاول يبحث في الفترة السابقة لعام ١٩٣١ ويقدم فصلا عن التوظيفات الانجليزية كما تعطي :

Collection des Documents diplomatiques français, 1871 — 1914, Paris 1928 — 1958, 42 Vol.

بيانات عديدة وبصورة خاصة عن القروض الروسية والبلقانية المطروحة في سوق باريس . وعن الولايات المتحدة :

H. FEIS, The Investment of American Capital abroad, New York, 1925, 469 P.

F. M. HALSEY, Investments in Latin America, Washington, 1918, 850 P.

N. ZABRISKIE, American - Russian Rivalry in the Far East, 1895 — 1914, Philadelphia, 1946, 226 P.

F. FIELD, American Participation in the China consortiums, Chicago, 1931, XI — 138 P.

كما انني قدمت دراسة موجزة عن سياسة القروض الاجنبية في الولايات المتحدة من ١٩١٤ - ١٩١٧ في مقال نشرته مجلة :

ANNALES, Juillet 1951, PP. 289 — 305.



وعن أوجه الموضوع الاقليمية ، انظر

J. BOUVIER, «Les Intérêts Financiers et la question. d'Egypte, 1875 — 1876, dans R. Historique, Juillet 1900, PP. 75 — 105.

فيما يتعلق بمصر . و

P. GUILLEN, «Les Milieux d'affaires français et le Ma-

roc à l'aube du XXe siècle : la fondation de la Compagnie marocaine» dans Revue Historique, avril 1963, PP. 397 — 423.

عن المغرب و

R. I. LOVELI, The struggle for South - Africa, 1847 — 1899, A Study in Economic Imperialism, New York, 1934, XV — 438 P.

عن افريقيا الجنوبية و

C. REMER, Foreign Investments in China, New York, 1938, 708 P.

عن الصين و

C. D. DUFOO, Mexico y las capitales extrangeres, Mexico, 1918, 543 P.

عن المكسيك .

اما عن دور الرأسمالية المالية في تطور الامبريالية ، فان اهم التآويل ، باستثناء التي اوردناها من هذا الكتاب ، تجدها في :

J. A. HOBSON, Imperialism (1ère éd. 1902) Londres, 5e édid. 1954, 386 P.

RUDOLF HILFERDING, Das - Finanz - Kapital, Vienne, 1927, 447 P.

V. I. LENINE, L'Impérialisme, stade suprême du capitalisme, Essai de vulgarisation, Zurich, 1917. Réédit, Paris, 1945, 220 P.

وبين ناقدي هذه النظريات انظر :

J. SCHUMPETER, Imperialism and social classes, Oxford, 1951, 221 P. (la section 5).

كما نجد وجهات نظر مثيرة في :

R. KOEBNER, «The concept of Economic Imperialism» dans Economic hist. Review, 1949, PP 1 — 30.

E. M. WINSLOW, The Pattern of Imperialism, New York, 1948, 218 P.

B. SEMMEL, Imperialism and Social Reform, Londres, 1960, 284 P. (le chap. 7).

اما اساليب دبلوماسية الدولار فقد درست على الغالب بصورة مستقلة في :

B. WILLIAMS, Economic Foreign Policy of the United States, New York, 1929, 426 P.

H. FEIS, The diplomacy of Dollar, First era, 1919 - 1932, Baltimore, 1950, 81 P.

S. BEMIS, The Latin America Policy of the U.S.A. An historical Interpretation, New York, 1944, 470 P.

الفصل السادس الشعور القومي

بدا لي ان اعداد قائمة بالمؤلفات التي عالجت اشكال الشعور القومي في اوروبا وخارجها امر غير ذي بال رغم انها اسهمت بقسط وافر في اعداد هذا الفصل من ناحية المعلومات الوثائقية . لذلك، لن يجد القارىء بيانات ملحقة عن الحركات القومية في ايرلندا وبولونيا والالزاس واللورين او في الاراضي الايطالية « المشملة » ولا عن الحركات القومية الصينية والعربية او المصرية مثلا . لقد اقتصرت الملاحق على الملامح العامة فحسب . اما عن النواحي الاخرى ، فان القارىء ليجد في هوامش الصفحات بيانا عن بعض المصادر المحددة التي تبحث في نقاط وجدت ان لها فائدة خاصة .

انظر عن فكرة « الامة » :

F. HERTZ, Nationality in history and politico. A study of the psychology and sociology of national sentiment and character, New York, 1944, 401 P.

فهو هام يبحث في اشكال الاحساس القومي وعوامل الشعور القومي والتطور التاريخية للايديولوجية القومية .

كذلك

H. KOHN, The Ides of Nationalism. A study in its ori-

gins and background, New York, 1946, 735 P. et: The Age of Nationalism, New York, 1962, 172 P.

فهو يرجع بنا الى اقدم العصور ، اضافة الى المراجع التالية :

S. KEDOURIE, Nationalism, Londres, 1940, 151 P.

C. J. HAYES, The historical evolution of modern nationalism, New York, 1931, 327 p.

H. STANNARD, What is a Nation? Londres, 1945, 58 P.

F. CHABOD, L'idea di nazione, Bari, 1961, 190 P. (A cura di A. Saitta et E. Sestan).

L. SYNDER, The Meaning of Nationalism, New Brunsurick, 1954, 154 P.

KARL DEUTSCH, Interdisciplinary Bibliography on Nationalism, 1935 - 1953, Cambridge, 1953.

اما عن العوامل التي تسهم في تكوين الشعور القومي :

TH. SIMAR, Etude critique sur la formation des races, Bruxelles, 1922, 403 P.

K. VESSLER, The Spirit of Language in Civilization (trad.) Londres, 1932, 247 P. (le chap. VII).

C. BUCK(Language and Sentiment of Nationality, dans Amer, Polit. Sc. rev. 1916, P. 44 — 69.

MAX LENG, Nationalitäl und Religion, dans pr. Jahrbücher, 1907, PP. 385 - 408.

وعن العلاقات بين الامة والدولة ، فان حركة الافكار قد تأثرت تأثراً عميقاً بـ :

JOHN STUART MILL, Considerations on Representative government, Londres, 1801, 340 P.

كذلك ارجع الى :

P. Vergnaud, L'Idée de la nationalité et de la libre disposition des peuples dans ses rapports avec l'idée de l'état, Genève, 1955, 259 P.

اما عن حركة القوميات (تاريخها) فانظر :

G. WELL, L'Europe du XIX siècle et l'idée de nationalité, Paris 1938, 480 P.

P. HENRY, Le Problème des nationalités, Paris 1937, 210 P.

وعن مسألة الامة في افريقيا :

TH. HODGKINS, Nationalism in Colonial Africa, Londres, 1956, 216 P.

MAMADOU DIA, Nations Africaines et solidarité mondiale. Paris, 1960, 145 P.

الفصل السابع القوميات

١

عن « الطابع القومي » والمزاج القومي .

بحث علماء السيكولوجيا الاجتماعية وطبائع الانسان الثقافية الامريكيون امثال كارل دوتشر وهارولد سبراوت ومارغريت ميد ، منذ الحرب العالمية الثانية على الاخص ، في اعداد مناهج جديدة لدراسة الطابع القومي . ولقد طبق المنهج الاجتماعي السيكولوجي في المانيا في المؤلف الهام الذي كتبه :

W. HELPACH, Einführung in die Völkerpsychologie, Stuttgart, 1954, VIII — 204 P.»

لكن المظهر الذي يهم تاريخ العلاقات الدولية في المقام الاول انما هو دراسة « نماذج ثابتة *Stéréotypes* » لسواد افراد قومية ما بالنسبة الى نماذج مماثلة لافراد قومية اخرى . وهذه الدراسة تبرز تشويهات الحقيقة الواضحة في هذه النماذج ومنشأ هذه التشويهات . في هذا المقام ، يعطي كتاب :

«H. CANTRIL ET W. Buchanan, How nations see each other»

الذي نشر تحت رعاية « اليونسكو » في اوروبا عام ١٩٥٣ ، ٢٢٠ ص ، معلومات تنطبق على تسعة بلدان .

انظر كذلك :

«Bulletin international des Sciences Socialles, 1957, P. 128»

التقرير عن مناقشة عينت فيها الخطط الرامية الى تحسين هذا النوع من الدراسة .

٢

من بين الدراسات العامة التي تنطبق على مزاج الشعوب الكبرى ، انظر على الاخص :

A. SIEGFRIED, l'Ame des peuples, Paris 1950, 222 P 1930, 272 P.

S. DE MODARIAGE, Anglais, Français, Espagnols, Paris

لقد انتفعت بمذكرة قدمها *R. Girardet* في اجتماع لفريق « من العاملين في حقل القوميات المقارنة » (٢ ايار ١٩٦٠) والتي نشرت في :

«Le Bulletin de Liaison de la Fondation des Sciences Politiques».

اما «مجلة سيكولوجية الشعوب» التي يصدرها مجمع الهافر الذي يديره *A. Miroglio* ، فقد نشرت عدداً من الدراسات، معظمها عن السيكولوجية العنصرية ، كانت في معظم الاحيان مخيبة للرجاء اذ لم تحاول اعداد منهاج للبحث.

اما عن الوشائج بين الشعور الديني والقومية فاقرأ عن الشنتية :

D. C. HOLTOM, The National Faith of Japan. A study of modern Shinto, Londres, 1938, 329 P.

وعن الاسلام :

M. KHADDURI, War and Peace in the Law of Islam, Baltimore, 1955, 321 P.

P. RONDOT, Les Forces religieuses et la vie politique : L'Islam, Paris 1957, (cours ronéotypé).

R. CHARLES, L'Ame musulmane. Paris, 1958, 285 P

F. FERNAU, Le Reveil du monde musulman, Paris 1954, 237 P. (trad. de l'allemand). Un chapitre sur les Musulmans et la paix.

وعن الكثلكة :

C. ALIX. Le Saint - Siège et les nationalismes en Europe, 1870 — 1919, Paris 1962, 369 P.

M. VAUSSARD, Enquête sur le nationalisme, Paris, 1921, 423 P. (enquête faite aupres des catholiques de divers pays).

وعن الكنائس الارثوذوكسية :

J. MOUSSET, La Serbie et son église, 1830 — 1904. Paris, 1938, 523 P.

S. BOBTEHEV, La Lutte du peuple bulgare pour une Eglise nationale indépendante, Sofia, 1938, 20 P.

٣

ان الكتاب الاساسي لدراسة الحركات القومية في الدول الكبرى الاوروبية في الجزء الاخير من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين هو :

F. HERTZ, Nationalgeist und Politik. Staatstradition und Nationalismus. Zurich, 1937, 479 P.

وتجدر كذلك مراجعة:

E. LEMBERG, Geschichte des Nationalismus in Europa, Stuttagrt, 1950. 319 P.

القومية الالمانية : هناك دراسة عامة لـ :

G. MATNITZ, Die deutsche Nationalbewegung, 1871 — 1939, Berlin, 1939.

كما تعطى الدروس التي القاها في السوربون :

J. DROZ, Le nationalisme allemand de 1871 à 1939, Paris, 1963, 115 P.

وجهات نظر عامة مثيرة .

عن الجرمانية العمومية انظر :

CH. ANDLER, Collection de documents sur le pangermanisme, Paris, 1915 — 1916, 4 Vol.

وعن مسألة ألمانيي النمسا قبل عام ١٩١٩ .

W. MOLISCH, Geschichte der deutsch - nationalen Bevegung in Oesterreich, Iéna, 1926, 278 P.

ويعتبر كتاب :

F. ARCARI, La Elaborazione della dottrina politica nazionale fra l'Unita e l'intervento, 1870 — 1419, Florence, 1934 — 1939, 3 Vol. 1114 P.

المرجع الاساسي في دراسة القومية الايطالية في الحقبة بين ١٨٧٠ - ١٩١٤ .

الا ان كتاب :

E. CORRADINI, Discouri politici, Rome 1923, 506 P.

على جانب كبير من الاهمية . لكن لكي نفهم ملامح السيكولوجيا الجماعية ، فلا بد لنا الرجوع الى الكتاب الكبير :

F. CHABOD, Storia della politica estera italiana del 1870, al 1896. Le premesse, Bari, 1951, 712 P.

اما عن الحقبة اللاحقة لعام ١٩٢٩ فانظر :

M. VAUSSARD, De Pétrarque à Musolini : Evolution du sentiment nationaliste italien, Paris, 1961, 304 P.

عن القومية الروسية والسلافية العمومية .

ظهرت بعض المؤلفات الهامة عن بعض أوجه الموضوع باللغة الفرنسية :

A. KOYRE, La Philosophie et le problème national en Russie au début du XIX siècle, Paris 1929, 213 P.

D. STREMOOUKOV, Vladimir Soloviev et son oeuvre messianique, Paris 1935, 351 P.

A. GRATIEUX, A. S. Khomiakov et le mouvement slavophile, Paris 1939, 2 Vol.

أما عن القومية الفرنسية فانظر :

MAURICE BARRES, Scènes et doctrines du nationalisme, Paris, éd, définitive 1925, 2 Vol. 225 et 258 P.

CHARLES MAURRAS, Enquête sur la monarchie, Paris, éd. définitive 1928, 615 P.

ففيها المواضيع الاساسية . كذلك انظر

J. MADAULE, de Nationalisme de Maurice Barrès, Marseille 1943, 272 P.

C. DIGEON, La Crise allenmande de la pensée française, 1871 — 1914, Paris 1949, 568 P.

فهي تعطي دلالات جديدة .

ان الكتاب الجوهري عن قومية الولايات المتحدة هو :

A. WEINBERG, Manifest Destiny, Astudy of nationalist Expansionnism in American History, Baltimore, 1935, 559 P.

الا انه يجدر بنا كذلك النظر في :

H. KOHN, American Nationalism, An interpretative Essay, New York, 1957, 272 P.

H. COMMAGER, The American Mind, New York, 1953, 476 P.

J. PRATT, Expansionnists of 1898, Baltimore, 1936, 383 P.

وهذا المرجع الاخير يعطي دلالات هامة جداً خصوصا اذا اخذنا تاريخ صدوره بعين الاعتبار .

عن القومية الانجليزية انظر :

JACQUES BARDOUX, Essai d'une psycologie de l'Angleterre contemporaine, Les crises belliqueuses, Paris 1906, 564 P.

E. WINGFIELD - STRATFORD, The Foundations of British Patriotism, Londres, 1940, 430 P.

والقومية اليابانية :

DELMER BROWN, Nationalism in Japan. An introductory historical analysis, Berkeley, 1955, 336 P.

RICHARD STORRY, The Double Patriots. A study of Japanese Nationalism, Londres, 1957, 336 P.

الفصل الثامن الشعور السلمي

ان اهم مؤلف في هذا الموضوع :

A.C. BEALES, The History of Peace. A short Account of the Organized movements for international peace, Londres, 1931, 355 P.

وكذلك

M. CURTI, The American Peace Crusade, 1815 — 1860, Durham, 1949, 250 P.

CH. DANGE, «Histoire de la doctrine pacifiste et de son influence sur le développement du droit international,» dans Académie de droit international, Recueil des cours, 1926, III, PP 175 — 426.

MAX SCHELLER, L'idée de paix et le pacifisme, Paris 1953, 151 P. (traduit de l'allemand).

١

ولعدم وجود دراسة شاملة عن اسس السلمية ، لا بد من الرجوع الى :

JOHN MORLEY, The life of Richard Gobden, Londres 1903, 2 Vol. 468 et 510 P.

FREDERIC BASTIAT, Le libre échange, Paris, 1882, 261 P.

JOSEPH GARNIER, Abrégé des éléments de l'économie politique, Paris 1858, 380 P.

EDOUWARD SILBERNER, La guerre et la paix dans l'histoire des doctrines économiques, Paris 1957, 242 P.

حول الاسس الاقتصادية ، ـ

Recucil des documents «La Première Internationale» Genève 1962, 2 Vol. 489 et 481 P. et les

Comptes rendus des Congrès de la Deuxième Internationale, Stuttgart (1907) et Copenhague (1910).

K. KAUTSKY, Sozialisten und Krieng, Vienne, 1937, 256 P

M. DRACHKOVITCH, Les socialistes français et allemands et le problème de la guerre, Genève, 1958, 385 P.

(والمرجعان الاولان هما القاعدة الجوهريه) عن دور الافكار الاشتراكية . اما عن دور الشعور الديني ، فانظر بشكل عام:

J. MULLER, «L'Oeuvre des Eglises pour la paix» dans Académie de droit international, Recueil des cours, 1930, I, PP 297 — 395.

آ ـ عن دور الكثلكة :

G. GOYAU, «L'Eglise catholique et le droit des gens» dans Acad. de droit international, recucil des cours, 1925, I, P. 127 — 239.

Y. DE LA BRIERE, L'Organisation internationale du monde Contemporain et la Papauté souveraine, Paris,

1930, 280 P. et le droit de juste guerre, Paris 1938, 207 P.

E. MOUNIER, Pacifistes ou bellicistes? Paris 1939, 54 P. réimprimé dans les chrestiens devant le problème de la paix. Paris 1961, 939 P.

R.. BOX, La Société internationale et l'Eglise, Paris 1961, 416 P.

A. VANDERPOL, «Le catholicisme au congrès de la paix» dans le Sillon, Oct. 1906, PP. 251 — 255.

A. VANDERPOL, La guerre devant le Christianisme, Paris 1911, 282 P.

ب ـ عن البروتستانتية :

FRED LYNCH, Through Europe on the eve of War, New York, 1914, 152 P.

M. SCHIAN, Die evangelische Kirsche in der Hemat, 1914 — 1918, Berlin. 1925, 384 P.

M. HIRST, The Quikers in peace and War, Londres, 1923, 560 P.

R. RONCE et S.C. Neill, A history of the Ecumenical Movement, 1517 — 1948, Londres, 1954, 822 P.

R. GRUTZMACHER, «Le protestantisme, puissance de politique intérieure et extérieure» dans l'Esprit International, 1932, PP. 262 — 272.

والكتابان الاخيران يبحثان في المجمع المسكوني .

ثم ان ضبوط مؤتمرات ستوكهولم واوكسفورد تعتبر من المصادر الرئيسية ، فالتقارير عن هذه المؤتمرات التي نشرت في « مجلة المسيحية الاشتراكية » هامة لانها تبين ردود افعال القساوسة السلميين الفرنسيين .



عن التحكيم، يجد المؤرخ بيانات على جانب خاص من الفائدة في:

G. SCELLE, «Critique du soi - disant domaine de compétence exclusive» dans Revue de droit international et de législation comparée, 1933, PP. 365 — 395.

M.O. HUDSON, La Cour permanente de Justice internationale, trad. fr. Paris, 1936, 723 P.

من بين المؤلفات الوفيرة التي صدرت حول الموضوع . اما عن نزع التسلح :

BARON D'ESTOURNELLES DE CONSTANT, La limitation des armements, Paris 1906, 48 P.

J. LYON, Le Problème du désarmement, Paris 1931, 287 P.

PH. N. BAKER, Disarmament, Londres, 1926, 352 P.

R. CHAPUT, Disarmament in British foreign Policy, Londres, 1934, 302 P.

وعن الولايات الاوروبية المتحدة وعصبة الامم :

C. CURCIO, Europa, storia di un idea, Florence, 1958 2 Vol. 1003 P.

F. CHABOD, Storia dell'idea d'Europa, Bari, 1961, 268 P.

R. FIELDING - RATHMANN, La Mission de la France et le Fédéralisme européen selon Victor Hugo, Paris 1951 (thèse dactylographiée).

R. FERRELLI, Peace in their time. The origins of the Kellogg - Briand Pact, New Haven, 1952, 293 P.

JOHN E. STENNER, S. O. Levinson and the Pact of Paris, Chicago, 1943.

C.N. REESE, La guerre hors la loi, Paris 1927, 8 P.

W. RAPPARD, The Quest for peace since the World WAR, Cambridge, 1940, 516 P.

R. COUDENHOVE - KALERGI, Kampfum Europa, Zurich 1939, 307 P.

٣

وعن موقف علماء التشريع والمذهبين الفرنسيين حيال ثغرات ميثاق عصبة الامم ، فيمكن الرجوع الى :

G. SCELLE, Une Crise de la S.D.N. La réforme du Conceil et l'entrée de l'Allemagne à Genève, Paris 1927, 254 P.

CH. ROUSSEAU, La Compétence de la S.D.N. dans le réglement des conflits internationaux, Paris, 1927, 320 P.

كما يجدر بنا ان لا ننس الدور الذي لعبته الشخصيات في الحركه السلميه الدولية . انظر بصورة خاصة

MERLE A. CURTI, Bryan and World peace, Northampton, 1961, 262 P.

C. PLAYNE, Bertha Von Suttner and the struggle to avert the World War, Londres, 1936, 248 P.

القسم الثاني

ان عددا كبيراً من المؤلفات المذكورة في القسم الاول تعالج دور رجل الدور معالجة عارضة . ولسنا نقدم هنا بصورة عامة قوائم بالمؤلفات التي وضعها الكتاب عن الشخصيات التي انتقيناها كأمثلة في النص ، ذلك ان مثل هذه القوائم لن تكون منصفة في انتقائها ومتجانسة في احجامها بآن واحد . لذلك فضلنا استبقاء المؤلفات ذات الطابع العام ، النظرية منها والمنهاجية. ولسوف يلاحظ القارىء ان زوايا رحبة من الموضوع لا تزال معروفة معرفة شخصية .

الفصل التاسع   شخصية رجل الدولة

ان الجهودات العلمية الرامية الى تصنيف الشخصيات لا تزال - كما مر بنا - مبعثرة .

ولكي يلقي القارىء نظرة اجمالية على التصنيفات البسيكوفيزيولوجية او السيكولوجية يمكنه ان يرجع الى :

JEAN DELAY, La Psycho - physiologie humaine, Paris 1945, 118 P. (Que sais - je ?)

OTTO KLINEBERG, Psychologie sociale, trad. fr., Paris, 1957 — 1959, 2 Vol. (chap. 20 : «Psychologie et relations internationales»).

JUNG, Types psychologiques, préface et traduction de Ives le Lay, Genève 1950, XXIV — 530 P.

W. OSTWALD, Les Grands Hommes, trad. fr. Paris 1912, IV — 328 P.

HAROLD LASSWELL, Psychopatology and Politics, Chicago, 1930, X — 285 P.

HAROLD LASSWELL, Power and Personality, New York, 1948, 264 P.

T. W. ADORNO ET AL., The Authoritarian Personnality, New York, 1950, XXXIV — 990 P.

ويمتاز لاسويل على غيره من المؤلفين بأنه محلل نفساني ، وعالم سياسي معاً . وخير مرجع عن الكاراكتيرولوجيا:

ROGER MUCCSHIELLI, La Caractérologie et l'âge scientifique, Paris, Neuchâtel, 1961, 245 P.

لكن ذلك لن يعفي من الاحاطة بالمؤلفات التالية :

RENE LE SENNE, Le Mensonge et le Caractère, Paris 1930

RENE LE SENNE, Traité de Caractérologie, Paris 1946, XII — 650 P.

GASTON BERGER, Traité pratique d'analyse du caractère, Paris, 1950, XX — 250 P.

GASTON BERGER, Questionnaire caractérologique pour l'analyse d'un caractère individuel, Paris, 1950, 16 P.

GASTON BERGER, Caractère et personnalité, Paris 1950, 110 P.
La revue de Caractérologie, Paris, Presses Universitaires de France.

ان التصنيف الاختباري الذي عرضناه لا يشتق من اي من هذه المؤلفات، فليس فيما نعلم، من كتاب علمي عن رجل الدولة بصورة عامة . مع ذلك فان القارىء ليجد تأملات مفيدة في :

LOUIS BARTHOU, Le Politique, Paris, 1961, 255 P.
JACQUES BLOCH - MORHANGE, Les Politiciens, Paris 1961, 255 P.
FRANCOIS BOURRICAUD, «La sociologie du Leadership et son application à la théorie politique» Revue française de Science Politique, Juil. - Sept., 1953, PP 445 — 470.
JACQUES FREYMOND, La Sarre, 1945 — 1955, Bruxelles, 1959, 439 P. (2e partie, chap. I : L'action des hommes).

وبالمقابل ، فان المؤلفات عن زمرة كاملة من الرجال الذين يستطيعون لعب دور هام في القرارات المتعلقة بالقضايا الخارجية والدبلوماسيين كثيرة ووافرة ، انتقينا منها ما اعتبرناه اكثر إنباء :

PIERRE DANES, «Conseils à un ambassadeur» publié par L. Delavaud, Revue L'Histoire diplomatique, 1915
FRANCOIS DE CAILLIERES, De la mamière de négocier avec les souverains, Paris, 1716, 396 P.
WICQUEFORT, Mémoires touchant les ambassadeurs et les ministres publics, Cologne, 1676 — 1679, 2 Vol. VI — 227 et 446 — 30 P.
L'ESCALOPIER DE NOURAR, Le Ministère du négociateur, Amsterdam, 1763, XXVI — 328 P.
COMTE D'HAUTERIVE, Conseils à un élève du ministère des Relations extérieuses, Paris 1813, IV — 143 P.
JULES CAMBON, Le Diplomate, Paris, 1926, 124 P.
HAROLD NICOLSON, Diplomatie, traduit de L'anglais par Petronella Armstrong, Neuchâtel, 1945, 223 P.
LORD STRANG, The Diplomatic Carreer, Londres, 1962, 162 P.

LEON NOEL, Conseil à un Jeune Français entrant dans la diplomatié, Paris, 1948, 139 P

كذلك نجد تصنيفات في :

MACHIAVEL, Le Prince.
ANTOINE PECQUET, de l'art de négocier avec les souverins, La Haye, 1738, XLIV — 128 P.

الفصل العاشر رجل الدولة والمصلحة القومية

خير الدراسات النظرية هي :

RAYMOND ARON, Paix et guerre entre les nations,
ARNOLD WOLFERS, Discord and Collaboration.

اما عن مسألة التعارض بين المصلحة القومية والمصلحة العالمية وبين الاخلاقية والمثالية التي موضع مناقشة اكثر في البلاد الانجلوساكسونية مما هي عليه في امكنة اخرى فارجع الى :
GEORGE KENNAN, American Diplomacy, 1900 — 1950, Chicago, 1951, 146 P.

للاطلاع على ما كتب في صالح السياسة الواقعية.

وعن وجه المسألة الديني ، يمكن الرجوع الى :
KENNETH THOMPSON, Political Realism and the crisis of world politics, Princeton 1960, XII — 261 P.
REINHOLD NIEBUHR, Christians Realism and Political Problems, New York 1954, 191 P.
HERBERT BUTTERFIELD, Christianity, Diplomacy and War, Londres, 1953, 125 P.

اضافة الى ملاحق الفصل الثامن من القسم الاول .

اما عن النظريات المتعلقة « بالمصلحة القومية على اعتبارها سعياً وراء السلطان فانظر :
NICHOLAS J. SPYKMAN, America's Strategy in World Politics, New York, 1942, 500 P.
MARTIMER ADLER, How lo think about War and Peace, New York, 1944, XXIV — 308 P.
BERTRAND RUSSEL, Power, a New Social Analysis, Londres, 1939, 328 P.
ELSIE CLEWS PARSONS, Social Rule. A study of the Will to Power, New York, Londres, 1916, III — 185 P.

وعن الامن الجماعي ، انظر :

KENNETH THOMPSON, «Collective Security re-examined» dans American Political Science Review, XLVII, No. 3, 1953, PP. 753 — 772.

GEORGE LISKA, International Equilibrium, Cambridge, (U.S.A.) 1957, 223 P.

HOWARD C. JOHNSON et GERHARDT NIEMEYER, «Collective Sécurity. The validity of an Ideal, International Organization, VIII, No. 1, 1954, PP. 19 — 35.

ERNEST B. MAAS, «Types of Collective Security : An examination of operational Concepts», American Political Science Review, XLIX, No. 1, 1955, PP. 40 — 67

اضافة الى ملاحق الفصل الثامن من القسم الاول من هذا الكتاب .

اما دراسة المعتقدات عن المصلحة القومية لكل امة على حدة ، فنادراً ما اجريت بشكل منهاجي اذا استثنينا الكتاب التالي الشهير في الولايات المتحدة :

CHARLES BEARD, The Idea of National Interest. An analytical study of American Foreign Policy, New York, 1934, VI — 583 P.

FRED HARVEY HARRINGTON, «Beard's Idea of National Interest and New Interpretation» American Perspective, été 1950, PP. 335 — 345.

الا انه يمكن العثور على عناصر عديدة في مقتطفات عدة :

GORDON CRAIG et FELIX GILBERT, The Diplomats, 1919 — 1939, Princeton, 1963.

STEPHEN D. KERTEZ, et M.A. FITZSIMONS, ed., Diplomacy in a Changing World, Notre-Dame, 1959, VIII — 407 P.

ROY, C. MACRIDIS, ed., Foreign Policy in World Politics, Englewood Cliffs, New Jersey, 1962.

JOSEPH E. BLACK et KENNETH W. THOMPSON, Foreign Policies in a World of Change, New York, 1963, X — 756 P.

وهذا الاخير يحلل السياسة الخارجية لاربع وعشرين دولة .

ولنذكر هنا المؤلفات التي حللت سياسات بعض الدول :

عن المملكة المتحدة انظر :

LORD STRANG, Britain in World Affairs, Londres, 1961, 3 — 426 P.

وعن فرنسا :

STANLEY HOFFMANN et al., In Search of France, Cambridge, (U.S.A.) 1963, XIV — 443, et l'article de : J. — B. Duroselle, «Changes in French Foreign Policy since 1945» PP. 305 — 358.

عن المانيا :

K.D. BRACHER, Die Auflosung der Weimarer Republik. Eine Studie Zum Problem des Machtverfalls in der Demokratie, Stuttgart et Dusseldorf, 2e ed., 1957, 797 P.

ALFRED GROSSER ed., Les Relations internationales de l'Allemagne occidentale, Paris, 1956, 200 P.

عن سويسرا :

EDGAR BONJOUR, Swiss Neutrality, its History and Meaning, Londres, 1946, 135 P.

WILLIAM BROSS LLOYD, Waging Peace, The Swiss experience, Washington, 1958, 101 P.

عن ايطاليا :

L'article de Toscano dans Black et Thompson, op. cit. (natamment PP. 185 — 187).

عن اسبانيا :

MELCHIOR FERNANDEZ AHNAGRO, Historia politica de la Espana Contemporanea, Madrid, 1956, 2 Vol.

عن روسيا :

L. FISCHER, The Soviets in World Affairs, Princeton, 1951, 2 Vol.

GEORGE KENNAN, Russia and the West under Lenin and Stalin, Boston, 1961, 411 P.

PHILIP E. MOSELY, Kremlin and World Politics, New York, 1960, 557 P.

عن يوغوسلافيا :

VLADIMIR DEDIJER, Tilo parle, trad. fr., Paris 1953, 480 P.

وعن اليابان :

EDWIN O. REISCHAUER, Japan, Past and Present, New York, 1953, XIV — 292 P — XII.

الفصل الحادي عشر فعل القوى العميقة على رجل الدولة

المهم هنا معرفة « المجموعات » التي تفعل في السياسة الخارجية ايا كانت الضغوط الممارسة . ان معظم المؤلفات يتصل بالماضي القريب :

JEAN MEYNAUD, Les Groupes de pression en France, Paris, 1958, 371 P. (Cahiers de la fondation nationale des Sci. Pol.)

JEAN MEYNAUD, Nouvelles Etudes sur les groupes de pression en France, Paris 1962, X — 448 P. et les groupes de pression international, Lausane, 1961, 560 P.

Revue Française de Science politique (Mars 1959, PP. 229 — 246, Juin 1962 PP. 433 — 455, par Jean Meynaud et Jean Meyriat.

ويمكننا اعطاء بعض الامثلة عن الدراسات النافعة في معرفة العلاقات الدولية في الولايات المتحدة :

WALTER JOHNSON, The Battle against Isolation, Chicago, 1944, XII — 269 P. (sur le «Comite White»).

WAYNE S. COLE, America First : The Battle against Intervention 1940 — 1941, Wisconsin, 1953, XI — 305 P.

ROSCOE BAKER, The American Legion and American Foreign Policy, New York, 1954, 329 P.

في فرنسا :

HENRI W. EHRMANN, La Politique du patronat français (1936 — 1955), trad. fr. Paris, 1959, 416 P.

في المملكة المتحدة :

Political and économic Planning, Advisory Committees in British Government, Londres, 1960, XII — 228 P.

ALLEN POTTER. Organized Groups in British National Politics, Londres, 1961, 396 P.

في المكسيك :

MERLE KLING, A Mexican Interest Group in Action, Englewood Cliffs (New Jersey), 1961, XII — 67 P.

في المانيا :

THOMAS NIPPERDEY, «Interessenverbänd und Partein in Deutschland Vor dem Ersten Weltkrieg». Politische Viertet Jahrsschrift, Sept., 1961, PP. 262 — 280.

KURT PRITZKOLET, Die neuen Herren. Die Möchtigen in Staat und Wirtschaft, Vienne, Munich, Bâle, 1956, 576 P.

وعن الاحزاب والضغوط النيابية ، راجع :

V. O. KEY, Politics, Parties and Pressure Groups, New York, No ed. 1958, XIV — 783 P.

DONALD C. BLAIDSELL, ed., Unofficial Government : Pressure Groups and Lobbies, Philadelphie, 1957, X — 228 P.

J. D. STEWART, British Pressure Groups, Their Role in Relation to the House of Commons, Oxford, 1958, XII — 274 P.

وهذه المؤلفات غيض من فيض .

الفصل الثاني عشر فعل رجل الدولة في القوى العميقة

نحيل القارىء الى ملاحق الفصول الثالث والرابع والخامس من القسم الاول من هذا الكتاب فيما يتعلق بأفعال رجل الدولة من ناحية السياسة الاقتصادية والمالية والمكسية ، لان هـــذه الدراسات نادراً ما تفصل بين فعل القوى وفعل رجل الدولة .

وانا لنجد تحاليل اساسية عن الرأي العام في :

NORMAN JOHN POWEL, Anatomy of Public Opinion, New York, 1951, XII — 619 P.

JEAN STROETZEL, Esquisse d'une Théorie des Opinions, Paris 1943, 456 P.

وعن استخدام سبر الرأي انظر :

J. B. DUROSELLE, De l'utilisation des sondages d'opinion en histoire et en science politique, Bruxelles, 1957, 66 P.

وعن الحرب العالمية الاولى ارجع الى :

HAROLD LANSWELL, Propaganda technique in the World War, New York, 1927, 233 P.

GEORGE A. BRUNTZ, Allied Propaganda and the Collapse of the German Empire in 1918, Londres, 1938, 246 P.

وعن الدعاية لمؤتمر الصلح :

A Catalogue of Paris Peace Conferance Delegation Propaganda in the Hoover War Library, Stanford, 1926, 97 P.

وعن الحرب العالمية الثانية :

R. - G. NOBECOURT, Les secrets de la propagande en France Occupée, Paris 1962, 536 P.

PETER DE MENDELSSOHN, Japan's Political Warfare, Londres, 1944, 192 P.

اما عن الدعاية بصورة عامة فانظر :

J. - M. DOMENACH, La Propagande Politique, Paris 4e éd. 1962, 128 P. (Que sais — je ?).

LINDLEY FRASER, Propaganda Londres, 1957, XII — 219 P.

SERGE TCHAKHOTINE, Le Viol des foules par la propagande politique. Paris, 1939, 271 P.

JACQUES DRIENCOURT, La Propagande, Nouvelle force politique, Paris 1950, VII, 287 P.

E. H. CARR, Propaganda in International Politics, Oxford, 1939, 32 P.
FREDERICH C. IRION, Public opinion and propaganda, New York 1950, XVI — 782 P.
MARBURY BLADEN OGLE, Public Opinion and Political Dynamism, Boston, 1950, IV — 361 P.

وعن الدعاية الالمانية :

RUDOLF SEMMLER, Journal du secrétaire de Goebbels, 1940 — 1945, Paris 1948, 239 P.
GEORG WILHELM MULLER, Das Reichsministerium für Volksaufklärung und propaganda, Berlin, 1940, 40 P.
HELMUT HEIBER, Joseph Goebbels, Berlin, 1962, 435 P.

عن الدعاية الامريكية ارجع الى :

DANIEL LERNER, ed., Propaganda in War and Crisis, Materials for American Policy, New York, 1951, XVI — 500 P.

ولنسجل هنا المراجع التالية من بين المؤلفات التي لا تحصى عن دعاية الاتحاد السوفياتي :

ALEX INKELES, L'Opinion publique en Russie soviétique. Une étude sur la persuation des masses, trad. fr., Paris 1956, 341 P.
FRANK BOWEN EVANS, ed., Worldwide Communist propaganda activities, New York, 1955, XVI — 222 P.
FREDERICK C. BARGHOORN, Soviet Foreign Propaganda, Princeton, 1964, 329 P.

وعن دعاية الدكتاتوريات ارجع الى :

H. L. CHILDS, ed., Propaganda and dictatorship, Princeton, 1936, VIII — 153 P.

الفصل الثالث عشر — القرار

ان الكتابات عن القرار ، وبصورة خاصة عن القرار ذي الطابع الاقتصادي ، على جانب عظيم من الغزارة . لذلك نكتفي هنا بايراد المؤلفات الرئيسية :

LA DECISION. Paris 1961, 207 P. (Colloques inter. du C.N.R.S.).

THRALL, Caombes et Davis, ed., Decision Processes, New York, 1954, VIII — 322 P.

BERTRAND DE JOUVENEL, «Les Recherches sur la décision» Bulletin S.E.D.E.S., Futurribles, No 809, 20 Janv. 1962.

B. DE FINETTI, R. LARGER, G. MORLAT, G.L.S. Scnackle, «Les Recherches sur la décision. Commentaires». Ibid No. 813, 1er Mars 1962.

G. L. Shackle, Decision, Order and Time in Human Affairs, Cambridge, 1961, XIV — 302 P.

ولقد عمل كتاب كثيرون على تطبيق هذه التحليلات على الحالة التي تهمنا هنا وأعني على العلاقات الدولية . لنذكر من بينهم :

RICHARD C. SYNDER, H. W. Bruck, Burton Sapin, Decision - Making as an Approach to the study of International Politics, Princeton, 1954, 120 P.

THOMAS C. Schelling, The Strategy of Conflict, Hruard, 1960, X — 309 P.

MARCEL MERLE, Les Problèmes du pouvoir exécutif dans la Sosiété internationale, Paris 1959, 73 P.

ومن مسألة عقلانية القرارات ، صدرت كتب غزيرة ايضاً ، منها الدراسة التالية التي تبدو لنا اكثر تآلفاً مع المنطق :

COLONEL GONARD, La Recherche opérationnelle et la décision, Genève, Paris, 1958, 112 P.

وكذلك التأملات الواردة في :

GENERAL BEAUFRE, Introduction à la stratégie, Paris 1963, 127 P.

وعن نظرية المقامرة « اللعب » يعتبر الكتاب التالي اهمها :

JOHN VON NEUMANN et OSKAR MORGENSTERN, Theory of Games and Economic Behaviour, Princeton 1947, XVIII — 641 P.

لكن هناك معلومات ذات فائدة مباشرة اكثر نجدها في :

MORTON A. KAPLAN, System and Process in International Politics, New York, 1957, 280 P.

وانظر عن القيم الاخلاقية :

B. LANDHEER et al., Ethical values in International Decision - Making, La Haye, 1960, 103 P.

وبالاضافة الى هذه الدراسات النظرية ، هناك دراسات تاريخية عن القرارات ، رغم ندرة هذه المؤلفات . والدراسات التابعة عن النظريات المفرطة في الدقة ليست افضلها . خــذ على سبيل المثال :

E. S. FURNISS, The office of the Premier in French Foreign Policy Making, Application of Decision Making Analysis, Princeton, 1954, VIII — 67 P.

وبالمقابل ، هناك مقتطفات جماعية ممتازة من بينها :

COMMAND DECISIONS, New York, 1959, XIII — 481 P.

DWAINE MARVICK, ed., Political Decision - Makers, Glencoe (III.) 1961, 347 P.

ومن بين دراسات القرارات الخاصة نورد على سبيل المثال ما يلي :

عن قرار انزال فرق امريكية في سيبيريا :

GEORGE KENNAN, The decision to Intervene, Princeton, 1958, XII — 513 P.

وعن قرار استعمال القنبلة الذرية :

MICHAEL AMRINE, The great Decision, Londres 1960, 251 P.

وعن عام ١٩٤١ انظر :

RAYMOND DANSON. The Decision to aid Russia, 1941, Chapel Hill, 1959.

وعن القرار الامريكي بعدم التدخل في ديان بيان فو :

DWIGHT D. EISENHOWER et FREDERICK H. DARTMANN, ed., World in Crisis, New York, 2o ed., 1962, XVI — 389 P.

ولنسجل اخيراً هذا المؤلف الذي يعطي مشاهدات نافعة رائعة عن الطريقة التي اتخذت فيها القرارات في فرنسا بعد عام ١٩٤٥.

ALFRED GROSSER, La IVe République et sa politique extérieure. Paris, 1961, 440 P.

فهرست

القسم الأول

القوى العميقة

القسم الثاني

رجل الدولة

بيروت - مطبعة منشورات عويدات - نوار (مايو) ١٩٦٧

تاريخ الحضارات العام

موسوعة في سبعة مجلدات بإشراف موريس كروزيه

١

الشرق واليونان القديمة

أندريه ايمار — أستاذ في السوربون
جانين أوبوايه — أمينة متحف غيمة

٢

روما وأمبراطوريتها

اندريه ايمار — أستاذ في السربون
جانين اوبوايه — أمينة متحف غيمة

٣

القرون الوسطى

إداور بروي — أستاذ في السربون

٤

القرنان السادس عشر والسابع عشر

رولان موسنيه — أستاذ في السربون

٥

القرن الثامن عشر

رولان موسنيه — أستاذ في السربون
و
أرنست لابروس — أستاذ في السربون

٦

القرن التاسع عشر

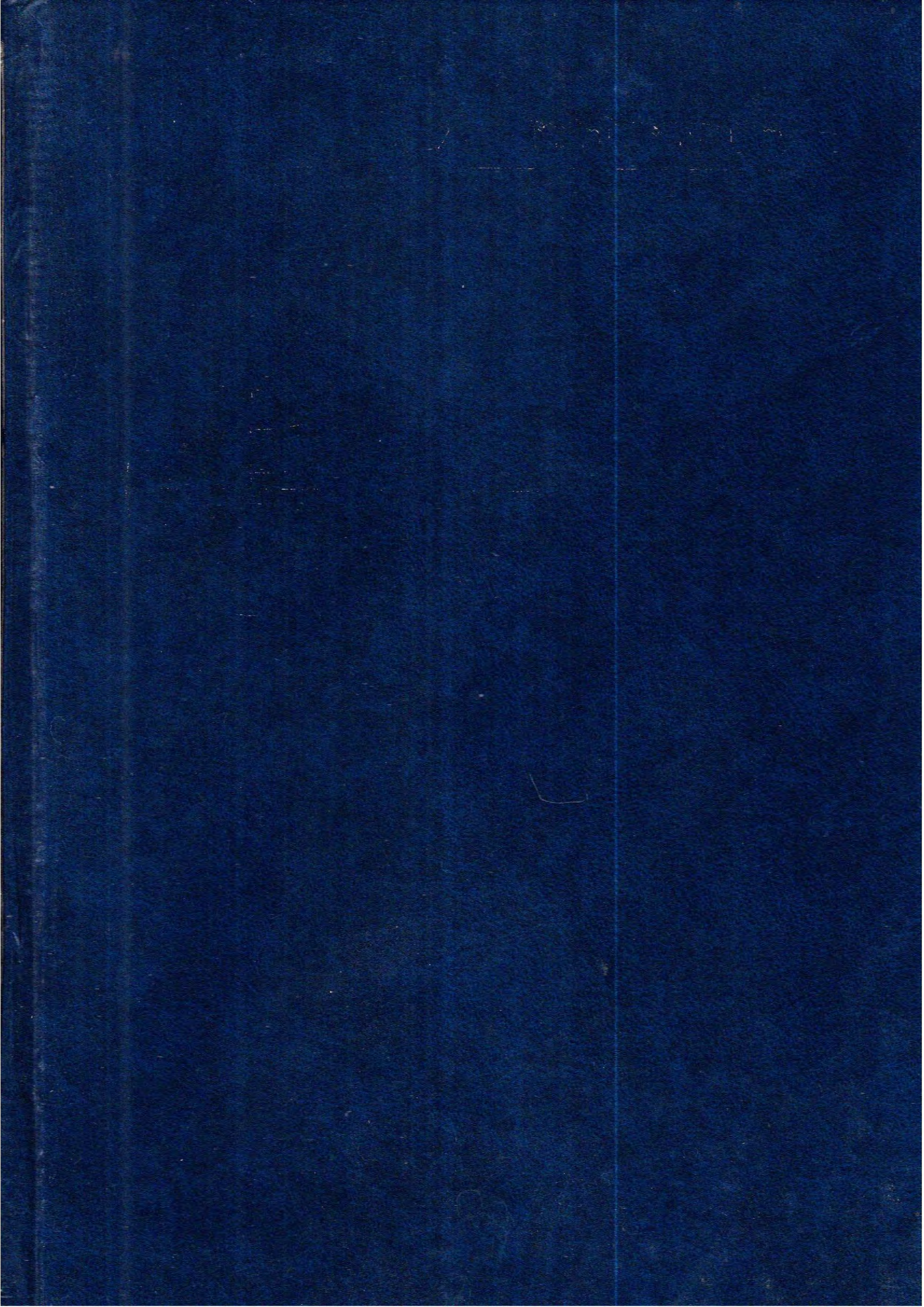
روبير شنيرب — أستاذ فخري في الدراسات العليا

٧

العهد المعاصر

موريس كروزيه — مفتش المعارف العام في فرنسا

منشورات عويدات ۱۹۸۲/۷۵۷



بيير رينوڤان و جان باتيست دوروزيل

مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية

منشورات بحر المتوسط و منشورات عويدات
بيروت - باريس

بيير رينوڤان و جان باتيست دوروزيل
مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية
منشورات عويدات
منشورات بحر المتوسط
بيروت - باريس